حسن أمين البعيني

سلطان باشا الأطرش
والثورة السورية الكبرى



سلطان باشا الأطرش
والثورة السورية الكبرى

سلطان باشا الأطرش
والثورة السورية الكبرى

حسن أمين البعيني

سلطان باشا الأطرش
والثورة السورية الكبرى



الناشر
مؤسسة التراث الدرزي
لندن، المملكة المتحدة

الطبعة الأولى ٢٠٠٨

Hasan Amin al-Béaini
Sulṭān Bāshā al-Aṭrash wal Thawra al-Sūriyya al-Kubrá
Sultan Pasha al-Atrash & The Great Syrian Revolt

ISBN-13: 978-1-904850-15-1

Published in 2007
By the Druze Heritage Foundation
48 Park Street, London W1K 2JH, UK
Tel: 020 7629 7761
Fax: 020 7499 3386
www.druzeheritage.org

Cover Design by To Design ads.
Printed by Modern Printing Center

الى روح
سلطان باشا الأطرش
وأرواح شهداء الثورة السورية
الكبرى ومجاهديها
حسن

تمهيد

ليس من السهل أن تختصر أمة في رجل، وليس أمراً عادياً أن يختصر رجل، أي رجل، أمة بتاريخها وحضارتها وتراثها، وتلك حقيقة تواجهنا في كل حقبة من حقبات التاريخ قديمة كانت أم حديثة. لكن كما في القانون هناك قواعد استثنائية لتلك الحقيقة، ثمة حالة استثنائية جسّدها واختصرها الزعيم القائد سلطان باشا الأطرش الذي لعب دوراً جمع من خلاله كل الألقاب والتوصيفات، وكان اسماً على مسمى، «سلطاناً» تربّع في القلوب محبة وفي العقول فخراً وكبراً.

سلطان باشا الأطرش كان عنواناً للثورة التي تصنع سلاماً وللإدارة التي تكتب حياة عز وكرامة. ولعل كل ما قيل فيه وكتب عنه كان اختصاراً للقيم والمبادئ والثوابت التي تربى عليها ولتاريخه النضالي والإنساني الذي أثرى تاريخنا العربي والنهضوي.

إن الكتاب الذي بين أيدينا «سلطان باشا الأطرش والثورة السورية الكبرى» لمؤلفه الدكتور حسن البعيني يصحّ القول فيه أنه كتاب في مكتبة وذاكرة تاريخ ومرجعاً موثوقاً وموثقاً ما يجعلنا نقف أمام هذا العمل التوثيقي لسيرة سلطان باشا الأطرش وثورته وقفة التقدير لإحاطة المؤلف بكل هذه العناوين كبيرها وصغيرها. وإننا عندما نقرأها ونطلع عليها نعود بالتاريخ إلى تلك الفترة وكأننا من زمن هذا القائد الدرزي العروبي، وكأننا شهود حق نعيش تلك الثورة التي أرست فيما بعد لثورات تجاوزت جغرافية المكان نحو كل الأقطار والأمصار.

هذا الكتاب هو دليل آخر على أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسة التراث الدرزي في نشر حقيقة المعرفة والثقافة والإضاءة على أعلام الشخصيات القيادية الدرزية في كل المواقع والمجالات والاهتمامات.

كما أن هذا الكتاب بمحتواه ومضمونه هو انجاز وسيبقى شاهداً في التاريخ ما بقي التاريخ وبقي الحرف وبقيت اللغة وبقيت الشعوب تواقة لتصنع ثوراتها من أجل الحرية والاستقلال.

فيصل الخليل
لاغوس ـ نيجيريا
٢٠٠٧/٠٧/١٧
مؤسسة التراث الدرزي

المقـــدمـــة

الرموز الوطنية منارات تستضيء بها الشعوب في الأزمنة الصعبة، وتهتدي بها الأجيال في مسيرة التقدّم والنهوض والتحرير. وسلطان باشا الأطرش من هذه الرموز، فهو من أبطال معارك التحرير في العالم العربي، وأبرز صانعي استقلال سورية. إنه مدرسة في النضال ضد المستعمرين، تحسن العودة إليها في هذه المرحلة الخطرة والحرجة التي تجتازها الأمة العربية، مرحلة الضعف والتفكّك واليأس والإحباط والهزائم. فسلطان جاهد في ظروف صعبة، ولم يأبه بجبروت المستعمر وبكبر الفارق بين قواه وبين القوى الوطنية. وهو أيضاً مثال في السلوك السياسي والاجتماعي، لأنه لم يطمع بمنصب أو جاه، ولم يغره مال ومنافع شخصية، بل كان هدفه فقط خدمة بلاده، وكان رائده الوحدة والحرية والاستقلال.

والثورة السورية الكبرى، التي أعلنها وقادها سلطان، محطّة تاريخية مهمّة، وإحدى مراحل الثورة العربية الكبرى التي بدأت في الحرب العالمية الأولى ضد الأتراك، واستمرت بعدها في الثورات الوطنية ضد الفرنسيين. وفي الحديث عنها، وعن سلطان، استذكار لماضٍ مجيد، وعودة إلى تجربة نضالية أخذت منها الثورات والنضالات اللاحقة في العالم العربي أفيد الدروس وخير الأمثلة في مقارعة الاستعمار. وهذه الثورة هي، بنضال السوريين واللبنانيين المشترك فيها، وبحوادثها وتطوّراتها وأبعادها ونتائجها، صور عن تشابه

الماضي والحاضر، وعن ترابط مصير سورية ولبنان، وشراكتهما في الدم والجهاد. فكما حتّم قدرهما أن يكونا معاً تحت الانتداب الفرنسي، حتّم أن يكونا معاً في مواجهته كما في مواجهة سائر الأمور المصيرية.

كُتب عن سلطان وعن الثورة السورية الكبرى الكثير، وبالرغم من ذلك صدر مؤخّراً كتاب للباحثة الألمانية برجيت شيبلر، تتناول فيه الثورة السورية الكبرى من جملة ما سمّته «انتفاضات جبل الدروز» وفيه تقول: «بكل اعتبار يُنظر إلى الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ كواقعة تاريخية أُهملت من قبل مدرستين للتاريخ، السورية والفرنسية».[١] وفي رأينا أن الثورة لم تُهمل، لكنها لم تستوفِ حقها كاملاً. لذا فإنها كحدث، وسلطان كرمز، لا يزالان يستأثران باهتمام الباحثين نظراً لأهمّيتهما، ولتعدّد مواضيعهما، ولطول عمر سلطان وكثرة الأحداث التي صنعها أو ساهم فيها.

إن الباحث الأميركي الشاب، «مايكل بروفنس» أخذ من الثورة موضوعاً لأطروحة الدكتوراه التي يعدّها في جامعة شيكاغو بعنوان «من المحراث إلى الثورة»، وكتب عنها مقالتين بعنوان «من هم الثوار»، و«تحقيق في المصادر المحلية للثورة السورية الكبرى». وقد جاء منذ بضع سنوات إلى سورية ولبنان متجشّماً مشقّات السفر والبحث، وقصدني أكثر من مرة في إطار جولاته لجمع المعلومات. وهذا ممّا دفعني أن ألبّي طلب الصديق الأستاذ سليمان تقي الدين الذي عرض علي نيابةً عن مؤسسة التراث الدرزي أن أكتب مجدَّداً عن سلطان وعن الثورة، وأجمع بينهما في كتاب واحد، بعد أن تناولتهما في كتب ثلاثة هي «جبل العرب»، و«سلطان باشا الأطرش»،

---

(١) برجيت شيبلر، **انتفاضات جبل الدروز** ـ حوران من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال ١٨٥٠ ـ ١٩٤٩، ترجمة هايل معروف وآخرين، دار النهار، بيروت ٢٠٠٤، ص: ٢١٩.

و«دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي». فلقد مضت إثنتان وعشرون سنة على صدور الكتابين الأولين، وأربع عشرة سنة على صدور الكتاب الثالث. وفي هذه الفترة تكوّن عندي المزيد من المعلومات، وتوفّر المزيد من الوثائق، وقمت بجولات ميدانية في العديد من المناطق السورية واللبنانية قابلت فيها العشرات من مجاهدي الثورة ومرافقي سلطان ومعايشيه. وبفضل هذا صار عندي كمٌّ جديد من الوثائق والمعلومات، من المفيد استثماره في بحث يجمع بين الحدث، الثورة السورية الكبرى، وصانع هذا الحدث، سلطان، ويجري الحديث فيه بتوسّع، وفي فصلين، عن امتداد الثورة إلى لبنان ونتائجه، نظراً لأهمية هذا الموضوع. وقد توسّعت أيضاً في ما أوجز سابقاً، وحلّلت وعلّلت ما لم يجر تحليله وتعليله، وأوجزت في ما جرى التوسّع فيه.

والمصدر المهم للحديث عن سلطان والثورة السورية الكبرى، إضافة إلى الوثائق والمخطوطات والمصادر والمراجع، هو سلطان نفسه وأخوه زيد، رفيقه في الجهاد وفي الحياة. وقد قابلت سلطان قبل وفاته بسنتين بحضور أخيه زيد، واستحصلتُ على أجوبة لأسئلة كثيرة حملتها إليه. إلا أن الأسف لا زال يتملكني على عدم الاستزادة منه، آنذاك، أو بعده. وعذري أنني ما كنت أفكّر أنني سأكتب عنه كتاباً خاصاً، وسأتوسّع في الحديث عن الثورة السورية الكبرى. وما لم يتوفّر لي أخذه منه، أخذتُ بعضه من أخيه زيد، إذ قابلته لمرّات كثيرة زوّدني فيها بالمعلومات القيّمة وببعض الوثائق.

إن ما كان يمتلكه سلطان من وثائق فُقد في إحدى معارك الثورة السورية الكبرى في ٩ آب ١٩٢٦. وما تجمّع عنده من وثائق بعد ذلك، وحتى سنة ١٩٥٤، نهبه الجند عند اقتحامهم لداره في القريّا إبان عدوان الشيشكلي على جبل العرب. وما توفّر له بعد ذلك صار في حوزة ابنه منصور، لكنني لم أستحصل منه على أية وثيقة عندما كتبت في سنة ١٩٨٥ كتاب «سلطان باشا الأطرش»، وقد أجاب الأستاذ

منصور عن سؤالي عن وثائق سلطان ومذكراته وسؤال غيري بالقول التالي في تقديمه للكتاب:

«ما تبقّى عندي من الوثائق فإني حريص عليه، ولقد أجريت عليه تصنيفات مفيدة. وعندما أرى أنه من المفيد وضعها أمام الدارسين فسوف أفعل. أما المذكرات التي باشرت بنشرها مجلّة «بيروت المساء»، فمن الأمانة القول إن سلطان قد أوقف نشرها واستردّها من ناشر المجلة وصاحبها، وكانت قد آلت إليه بغير علمه. وإنني لا أريد أن أفصل في هذه المسألة، ولسلطان فيها رأي يعرفه المقرّبون إليه».[١]

بعد مضي تسع عشرة سنة على ما كتبه الأستاذ منصور الأطرش، يبدو أن الوقت لم يحن بعد لوضع ما عنده من وثائق أمام الدارسين، إذ أنه، وابنته ريم التي أحال إليها الوثائق، لم يعطياني منها أية وثيقة، أو يطلعاني على أية منها، حين سألتهما عنها في آب ٢٠٠٣، في حين كنت أتوقّع خلاف ذلك. أمّا بالنسبة إلى مذكرات سلطان، فقد صرّح لي زيد الأطرش أن إحدى شركات النشر في بيروت عرضت عليه نشرها، قبل نهب أوراق سلطان في سنة ١٩٥٤، مقابل مبلغ ضخم مغرٍ يُدفَع نقداً يُضاف إليه نصف الربح بعد المبيع، وأنه عرض الأمر على سلطان فرفض معتبراً أن مذكراته ليست للربح أو للتجارة، بل أنها ملك الثورة وملك الشعب، وأنه سيضعها في المستقبل بين أيدي لجنة من المؤرِّخين الموثوقين. وقد قُدّر للأستاذين صلاح مزهر ويوسف الدبيسي تولي إعداد هذه المذكرات، في وقت رأى سلطان ضرورة تدوينها لتدارك ما أغفل ذكره وأخطأ فيه من كتبوا عن الثورة السورية الكبرى. وقد استغرق عملهما ست سنوات بين ١٩٦٨ و١٩٧٤، كانا خلالها يتردّدان باستمرار إلى سلطان. ومع معرفتي لجميع تفاصيل الموضوع وجوانبه بدءاً من كيفية إعداد المذكرات، وانتهاء بوقف نشرها

(١) أنظر كتابنا، **سلطان باشا الأطرش، مسيرة قائد في تاريخ أمة**، منشورات لجنة الإعلام في الإدارة المدنية في الجبل، لبنان ١٩٨٥، ص: ٧.

وأسبابه، وما دار حولها، ورأي الأستاذ منصور الأطرش وأقربائه، فإنني أترك هذه الأمور إلى أصحاب الشأن فيها. كل ما أودُّ قوله في هذا الصدد هو أن مجلّة «بيروت المساء» نشرت ٢٨٥ صفحة من أصل ٤٦١ صفحة هي كامل المذكرات ما عدا الملاحق، وأن ما نُشر طُبع في القدس في جزءين في سنة ١٩٧٩. وبهذا غدت مذكرات سلطان قسمين: قسماً منشوراً وهو الأكثرية، وقسماً لا يزال مخطوطاً.

عاش سلطان ٩١ سنة، وعاصر أربعة عهود، هي نهاية العهد العثماني، وعهد الحكومة العربية، وعهد الانتداب الفرنسي، والعهود الاستقلالية في سورية. وكان له تأثير كبير في أحداث هذه العهود الأربعة وصنعٌ لبعضها، إذ هو أحد قادة الثورة العربية على الأتراك، وقائم بثورة على الفرنسيين في سنة ١٩٢٢، ومعلنٌ للثورة السورية الكبرى وقائدها العام، وهو قائد الانتفاضة في سنة ١٩٥٤، التي أدت إلى إسقاط أديب الشيشكلي. وكان على صلة بالأحداث ومواكباً لها. وظلَّ الرمز والمرجع حتى وفاته بالرغم من أنه لم يتسلّم أية مسؤولية سياسية في الحكم. لذا فإن الحديث عنه هو حديث عن تاريخ بلاد الشام في القرن العشرين، وفي الحديث عن تاريخ بلاد الشام، وعلى الأخص معارك التحرير فيها، حديث عن سلطان.

وأخيراً أشكر كل من ساعدني وسهّل مهمتي، وأشكر الشيخ سليم خير الدين صاحب مؤسسة التراث الدرزي الذي يُعنى بجمع التراث ونشره خدمة للحقيقة وإغناءً للتاريخ، وتقديراً للأعلام والرموز الذين خدموا المجتمع والوطن، وخدموا العروبة والإسلام.

الفصل الأول

بداية المسيرة

نسب سلطان وموجز عن تاريخ أسرته

سلطان الأطرش هو ابن ذوقان بن مصطفى بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن علم الدين بن نعمة بن عبد الغفّار الذي هو، بحسب إحدى الروايات الأكثر تناقلاً وشيوعاً، من سلالة الشيخ علي العكس حاكم الجبل الأعلى، غرب حلب، الذي كان يسكن قرية «تلثيثه»، وله الزعامة السياسية والروحية على الدروز القاطنين هناك، وله نفوذ سياسي على غيرهم[1] وأمّ سلطان هي شيخة بنت منصور بن إسماعيل. فهو إذاً من أبوين يعودان إلى جد واحد هو إسماعيل الثاني، ومن أسرة درزية شهيرة كان لها نفوذ في شمال سورية. وهناك مقولتان أخريان، أولاهما تنسب آل الأطرش إلى آل شويزان،[2] وثانيتهما تنسبهم إلى المعنيين أو التنوخيين.

والدروز طائفة إسلامية، أُعلِن عن مذهبهم في سنة ٤٠٨هـ / ١٠١٧م، في عهد الحاكم بأمر الله سادس الخلفاء الفاطميين. واسمهم الحقيقي هو «الموحِّدون». ولقبهم «بنو معروف». وهم يتبرّأون من اسم

---

(١) من الروايات أن الوجهاء من غير الدروز كانوا يمسحون الغبار عن نعلي الشيخ علي العكس حين كان يقوم بصلاة الجمعة في حارم، انظر Andrèa, *La Révolte Druze et l'insurrection de Damas*, 1925-1926, Paris 1937 P: 30.

(٢) جاءت هذه المقولة في كلمة الأمير نسيب شهاب في الحفل التأبيني الذي أقيم للأمير سليم الأطرش، أوردتها جريدة «لسان الحال» عدد ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٣. كما أن هذه المقولة متناقلة عند بعض آل الأطرش.

«الدروز» ومن نشتكين الدرزي الذي نُسبوا إليه. إلا أنهم مضطرّون إلى تقبُّل هذا الاسم، لأنهم عُرِفوا به عبر التاريخ، وبه اقترنت شهرتهم وأمجادهم. وهم عرب خلّص نزحوا من شبه الجزيرة العربية إلى بلاد الشام على مراحل قبل ظهور الإسلام ومع فتوحاته وبعدها. وقد تمسّكوا بالعادات والتقاليد العربية الأصيلة، وحافظوا على نقاوة الدم العربي من خلال حصر التزاوج فيما بينهم، وكان لهم دور بارز في الدفاع عن سواحل بلاد الشام ضد غارات الفرنجة، عهدت به إليهم الدول الإسلامية الحاكمة، وأنزلت بعضهم في الثغور لأجله.

نزح عبد الغفّار، الجد الأعلى لسلطان، مع بضع عائلات من الجبل الأعلى إلى برمانا من أعمال جبل لبنان، في فترة لا يمكن تحديدها بالضبط، إنما يمكن القول إن نزوح دروز شمال سورية بدأ بعد إخماد الدولة العثمانية لثورة علي باشا جنبلاط سنة ١٦٠٧، ومن فصوله بعد ذلك نزوحات متتابعة بسبب نزاعهم مع جيرانهم ومع الولاة العثمانيين، كان آخرها في سنة١٨١١. ثم نزح علم الدين، حفيد عبد الغفّار، من جبل لبنان إلى بقعسم، الواقعة في السفح الشرقي لجبل حرمون (جبل الشيخ)، ومنها إلى مرجانا، شرقي قرية الدير علي الواقعة في غوطة دمشق، وفي إحدى الروايات إلى الحرجلّة، ومنها نزح إسماعيل بن علم الدين مع ولديه محمد وإبراهيم إلى جبل حوران،[1] وذلك على أثر نزاع مع عشائر عنز. وكان إسماعيل معروفاً

(١) عُرف جبل حوران بأسماء عديدة في العصور القديمة أشهرها «جبل باشان» و«جبل بني هلال» و«جبل الريّان». وعُرف في العصور الحديثة باسم «جبل حوران»، الذي ظلّ الاسم الرسمي حتى أواخر العهد العثماني. إلا أنه ابتداءً من أواخر القرن التاسع عشر صار اسم «جبل الدروز» متداولاً أيضاً إلى أن أصبح رسمياً في سنة ١٩٢١ حين أنشأ الانتداب الفرنسي دولة في الجبل باسم «حكومة جبل الدروز». ثم عُرف الجبل منذ الأربعينيّات من القرن العشرين باسم «جبل العرب» واليوم يُعرف باسم «محافظة السويداء». لذا سنذكره في كل عصر نتحدّث عنه بالاسم الذي اشتهر، أو عُرف به، في هذا العصر، كما سنذكره، على العموم، «بلفظة الجبل» فقط لوروده كثيراً.

بآل عبد الغفّار، لكن ابنه محمد عُرف بمحمد الأطرش لأن إسماعيل أصيب بالصمم (الطرش)، وبهذا اللقب عُرف أبناؤه وأحفاده.[١]

كانت أسرٌ درزية كثيرة قد توطّنت جبل حوران ابتداءً من سنة ١٦٨٥. ففي هذه السنة وفد إليه الأمير علم الدين المعني[٢] برفقة ١٥٠ فارساً مع عيالهم، في فترة اشتداد الصراع القيسي اليمني، وازدياد تدخّل الدولة العثمانية ضد المعنيين ولمصلحة خصومهم آل علم الدين. ومع أن هذا الأمير عاد إلى لبنان برفقة بعض من نزحوا معه، إلا أن أقدام الوجود الدرزي تثبّتت في الجبل بفضل الذين بقوا من رفاقه، وعلى الأخص بفضل حمدان الحمدان الذي نزح بعد الأمير علم الدين، والذي يعود في النسب إلى الأمراء الحمدانيين، حكام حلب. وبعد ذلك أخذ الجبل يستقبل الوافدين إليه في نزوحات جماعية وإفرادية متتالية أشهرها، بالإضافة إلى النزوح من حلب، الذي وردت الإشارة إليه، نزوحات ثلاثة من لبنان، هي نزوح اليمنيين على أثر هزيمتهم في موقعة عين داره في سنة١٧١١، والنزوح الذي أعقب هزيمة الشيخ بشير جنبلاط أمام الأمير بشير الشهابي الثاني في سنة ١٨٢٥، والنزوح الذي أعقب الحوادث الطائفية في سنة١٨٦٠، ونزوح الدروز من صفد من أعمال فلسطين، بسبب تضييق حكام هذه المنطقة عليهم. كل هذا أدّى إلى ازدياد قوة الدروز، وإجبار البدو على دفع الضريبة لهم وتقليص نفوذهم ومنع اعتداءاتهم على القرى والمزروعات، وسيطرة الدروز الكاملة على الجبل، وإضفاء اسمهم عليه، وإشرافهم على طريق الحج المارة بالقرب منه في سهل حوران.

ساد شيوخ الحمدان على الجبل، وتلاهم في النفوذ آل القلعاني،

---

(١) يذكر سليمان أبو عز الدين أن أول النازحين من الأطارشة إلى جبل حوران رجل اسمه طرودي.انظر مقالته بعنوان «توطن الدروز في حوران»، في مجلة «الكلية»،عدد تشرين الثاني١٩٢٥.

(٢) يرد اسم هذا الأمير في مراجع قليلة «علم الدين اليمني».

وآل أبو فخر، الذين حاولوا دون جدوى منافسة الحمدان على الزعامة، وبالمقابل حاول هؤلاء ترحيلهم من الجبل ففشلوا في ذلك. وكان للحمدان أمر إسكان النازحين وتعيين مشايخ بعض قرى سهل حوران. وقد أسكن الشيخ مزيد الحمدان إسماعيل قرية الرحى القريبة من السويداء، بعد سكن لم يطل في عدة أماكن، وأسكن ولديه محمد وإبراهيم، العفينة وحبران. ثم إن محمد وإبراهيم طلبا من الحمدان مكاناً أفضل، فأعطاهما القريّا[١] في جنوب الجبل، وكانت آنذاك منسجمة مع اسمها بسبب عدد سكانها القلائل، أي قرية صغيرة،[٢] إلا أنها كانت قبل ذلك قرية كبيرة هُجِرت. فقد ذكر المستشرق الإنكليزي بركهاردت، الذي زارها في سنة ١٨١٠، أثناء رحلته في حوران، أنه وجد فيها أربعة بيوت مسكونة فقط من أصل خمسمائة.[٣] وقد بدأت تعمر بالسكان وتبرز منذ نزول الطرشان فيها في أواخر الثلث الأول من القرن التاسع عشر.

تشكّل من النازحين إلى جبل حوران مجتمع عشائري تسوده العصبية المذهبية في الحرب، فيتماسك ويتحدّ لدرء الخطر المشترك، وتسوده العصبية القبلية في السلم، فينفسح المجال لظهور الانقسامات والنزاعات بين العشائر، والنزاعات بين الإقطاع وعامة الناس، مما كان يؤدّي إلى تعديل في نفوذ العشائر وتراتب الزعامات، كما كان يؤدّي إلى بروز زعامات جديدة.

كان لإسماعيل الأول فضل زرع الدوحة الطرشانية في جبل حوران، ولولده محمد فضل بروزها من خلال تحدّيه مع أخيه إبراهيم

---

(١) تقع القريّا جنوب السويداء على الطريق الغربية التي تصل السويداء بصلخد، وعلى الطريق التي تتجه من بصرى الشام غرباً إلى الجبل شرقاً.

(٢) القريّا، هي على الأرجح تصغير للفظة «القرية» أي القرية الصغيرة. وقد تكون «قُرَيِّة» مؤنث «قُريّ» أي من يقري الضيوف.

(٣) جون لويس بركهاردت، رحلات في سورية، ترجمها سلامة عبيد بعنوان: **جبل حوران في القرن التاسع عشر**، مكتبة حرب للطباعة والنشر، لا تاريخ، ص ٢٩.

سلطة الحمدان، والامتناع عن دفع الضرائب لهم، ومن خلال تسلّم محمد زعامة القريّة وحرمان الحمدان من ضريبة الأعشار عليها. ثم كان لإسماعيل الثاني ابن محمد، فضل ترسيخ زعامة الأسرة الطرشانية بقوة شخصيته وشجاعته، وقتاله للبدو من عشيرة ولد علي، الذين كانوا يغيرون على القرى ويعتدون على المزروعات،[١] ودعوته للفلاّحين المهجّرين من الحمدان، وللنازحين الجدد إلى الجبل أن يسكنوا في القريّا وسائر قرى «المقرن القبلي»،[٢] ومحالفته للعديد من العشائر، ونصرته لدروز لبنان أثناء حصارهم لحاكم جبل لبنان عمر باشا النمساوي، في بيت الدين سنة ١٨٤٢، وأثناء نزاعهم مع النصارى في منتصف القرن التاسع عشر، واستبساله في معارك دروز الجبل ضد الحملات المصرية، وقيادته لهم في قتال حملة القائد العثماني، قبرصلي باشا، المعروفة بـ«ساري عسكر» في سنة ١٨٥٢.

وفيما كان إسماعيل الأطرش يقوى كان مشايخ الحمدان يضعفون، ويفقدون نصرة الكثير من العشائر، وتأييد الرئيس الروحي لدروز الجبل الشيخ إبراهيم الهجري، فاستطاع إسماعيل في سنة ١٨٥٩ أن يطرد هزّاع الحمدان من عرى التي هي والسويداء أهم قرى الجبل آنذاك. ثم استطاع ابنه إبراهيم أن يطرد وأكد الحمدان من السويداء في سنة ١٨٦٩، ويصبح شيخ مشايخ الجبل، وينال اعتراف الدولة العثمانية به لتعاونه معها، ثم ينال منها منصب قائمقام الجبل سنة

---

(١) من أهم المواقع مع البدو مهاجمة محمد ابن صمير، شيخ عشيرة ولد علي، للقريّا، ومهاجمة إسماعيل الأطرش لعشيرة ولد علي في «حدلي» سنة ١٨٤٢.

(٢) دعيت مناطق جبل حوران المحيطة بمنطقة السويداء والمقسّمة بحسب الجهات الأربع «مقارن». ولفظة «المقرن» تعني لغوياً من له إبل وغنم ولا معين له عليها، وربما كان انسحابها على أقسام الجبل متأتياً من قطعان الغنم التي ترد إليه من كل الجهات للرعي فيه. ومقارن الجبل هي «المقرن الشمالي» وقاعدته شهباء، مدينة الإمبراطور الروماني فيليب العربي، و «المقرن القبلي» وقاعدته صلخد، وأهم قراه عرمان وملح والقريّا، و«المقرن الشرقي» وأهم قراه الطيبة وسالة والمشنّف، و«المقرن الغربي» وأهم قراه نجران وعريقة.

١٨٨٢. وهكذا انتهى الأمر بزوال المشيخة الحمدانية وبروز المشيخة الطرشانية.[١]

حصلت في جبل حوران تحوّلات اجتماعية واقتصادية سارت به باتجاه الإقطاعية. وتكوّنت فيه فئة اجتماعية اسمها «العاميّة»، أو «العامّة»، ازداد عددها في جميع مناطقه، وبخاصة في جزئه الجنوبي، منذ أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بسبب نزوح الكثيرين من الشوف إليه إثر حوادث ١٨٦٠، وبسبب نزوح عددٍ كبير من دروز وادي التيم وفلسطين في سنة ١٨٦٦. وتألّفت العاميّة من مزارعين ومهنيين، وتجار فقراء، ومرابعين يعملون بأجرة يومية سُمّوا «الفلتية». ونشأ عند العاميّة نقمة على المشايخ الحمدانيين الإقطاعيين لاستئثارهم بالأرض، ولظلمهم إياهم، وفرضهم الضرائب عليهم، وترحيلهم من قراهم لأبسط الأسباب، فآزروا إبراهيم الأطرش ضدّهم على أمل تحسين أوضاعهم ورفع الإجراءات الظالمة عنهم، كما آزره أيضاً المشايخ الصغار الناقمون على الحمدانيين لاستئثارهم بالضرائب المفروضة على البدو. لكن أوضاع العامّة لم تتحسّن إلا قليلاً بعد زوال سلطة الحمدان، إذ سلك الطرشان معهم سلوك الإقطاعيين، ومارسوا معظم ممارسات الحمدان من «الافتراءات والطمع والتعدّيات» بحسب ما جاء في وثيقة مجدل عرمان التي سُمّيت، بسبب اجتماع ممثلي الفلاحين فيها وتشاورهم، «مجدل الشور»، أي الشورى. وقد وقّع على هذه الوثيقة اثنان وثمانون فلاحاً من المجتمعين، وتعاهدوا على كفّ التعديات، ومنع الترحيل والتنكيل، والحفاظ على المصالح والحقوق، والتضامن الجماعي ضد أي إجراء يقوم به المشايخ الطرشان بحق أي من الفلاحين.[٢]

---

(١) للمزيد من المعلومات عن زوال المشيخة الحمدانية وبروز المشيخة الطرشانية انظر كتابنا، **جبل العرب ١٦٨٥-١٩٢٧**، دار النهار للنشر، دار عويدات، ١٩٨٥، ص: ٢٠٤ . ٢٠٩.

(٢) صورة عن وثيقة مجدل الشور.

تضافرت نقمة العاميّة على المشايخ الطرشان، بسبب الممارسات الإقطاعية الاستبدادية، مع نقمتهم على إبراهيم الأطرش، لتسلّمه منصب قائمقامية الجبل ولتعاونه مع السلطة العثمانية. وبدأوا بثورتهم سنة ١٨٨٩، بادئين بها في قرى «المقرن القبلي»، مستفيدين من مناصرة وهبه عامر لهم، ومن مساعدة بعض العشائر التي لم تعترف بزعامة الطرشان، ومن منافسة شبلي الأطرش لأخيه إبراهيم على زعامة الجبل متوسّلاً ثورة العاميّة للوصول إلى هذه الزعامة، وكان يعيب عليه تعاونه مع الدولة، وتشبّهه بالموظّفين العثمانيين بلبس الطربوش، ويعيّره بلقب «أبو الطربوش». ووقعت عدة معارك، أعنفها معركة السويداء، انتصر فيها العاميّة، وأجبروا الطرشان على ترك قراهم بمن فيهم شبلي الأطرش الذي ناصر أسرته عندما تطوّرت الأمور وتفاقمت وباتت تهدّد وجودها إضافة إلى نفوذها، وتحوّل إلى أكبر هجّاء في شعره للعاميّة[1] بعد أن كان، بحسب ما تذكر بعض الروايات، مناصراً لهم.

استنجد إبراهيم الأطرش بالسلطة العثمانية. وعاد من دمشق، التي لجأ إليها، في ربيع سنة ١٨٩٠، برفقة حملة عسكرية بقيادة ممدوح باشا، تمركزت في عرى وصلخد والسويداء، وانتصرت على العاميّة في موقعة «الشقراوية»، وبنت قلعة السويداء. لقد استغلّت الدولة العثمانية الصراع الداخلي في الجبل من أجل مركزة قواتها فيه، وتحقيق سيطرتها الكاملة والمباشرة عليه، ومسح الأراضي، وإحصاء السكان، وجمع الضرائب، وسوق الشباب إلى الجندية، وهذه أمور لم تتوصّل إليها من قبل. بيد أنها وضعت تسوية للنزاع بين الطرشان والعاميّة على أساس حلٍّ وسط يقضي بعقدِ الصلح بين الفريقين، على أن يدفع المشايخ ديّة القتلى من الطرفين، وبمنحِ الفلاحين حق التملّك، وبمنعِ

---

(١) انظر **ديوان شبلي الأطرش**، مطبعة الاتحاد والترقي، دمشق ١٩٥٠، ص: ٥٦، ٦٩، ٨٦، ٨٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٧٩.

تسخيرهم وترحيلهم وجباية الضرائب منهم، وبتنازلِ المشايخ عن نصف أراضيهم التي كانت تبلغ ربع أراضي القرى، باستثناء مشيخة عرى، أو دار عرى، التي احتفظت بربع الأراضي، ومشيخة السويداء، أو دار السويداء، التي احتفظت بما آل إليها بعد طرد الحمدان، أي ١٤,٥ فداناً من أصل ١٢٨ فداناً لأهل السويداء. وبهذه التسوية احتفظ المشايخ الطرشان بمعظم نفوذهم مع تقليص امتيازاتهم، ونال العامّة بعض حقوقهم ومطالبهم. إلا أن الصراع بين الطرشان والعامّة لم ينتهِ، إذ سيستمرّ بعد ذلك في الزمن الذي عاش فيه سلطان في وجوه وفصول عديدة كما سنرى.

وبالرغم من تقليص ثورة العاميّة لنفوذ آل الأطرش وملكيتهم، إلا أنهم ظلّوا الأسرة الإقطاعية الأولى في الجبل، وسيستمرُ دورهم في تاريخ بلاد الشام عامةً والجبل خاصة، إلاّ أنهم سيُعرفون في التاريخ وعند الناس من خلال سلطان أكثر من أية شخصية أخرى منهم، كما سيُعرف الجبل أيضاً من خلال سلطان أكثر من أية شخصية أخرى منه. قبل منتصف القرن التاسع عشر اقترن تاريخ الجبل وما تخلّله من معارك مع البدو والمصريين بآل الحمدان، وبعده، وحتى أوائل القرن العشرين، اقترن تاريخه وما تخلّله من صراع اجتماعي، ومعارك مع الحملات العثمانية، بآل الأطرش. وفي القرن العشرين اقترن تاريخه بأبرز أعلامه قاطبة، وبأحد أشهر أعلام الدروز، سلطان.

بيئة سلطان وظروف نشأته

وُلد سلطان في القريّا في الخامس من آذار سنة ١٨٩١، بحسب ما جاء في مذكراته، أو قبل ذلك بقليل، بحسب ما يُروى عن والدته، وهو أنه كان على يدها في سنة الصلح بين العاميّة والطرشان، وهي سنة ١٨٩١.[١] ومما أفاد به ابنه منصور بأن ولادته في أحد عامي

(١) جرى الصلح بين العاميّة والطرشان في مطلع سنة ١٨٩١.

١٨٨٨ أو ١٨٨٩[1] ليس مؤكَّداً، لأنه لا يعتمد على مستند خطّي، بل على استنتاج من حصول زواج سلطان قبل أخذه إلى الجندية في سنة ١٩١٠. فزواجه قبل تجنيده ليس دليلاً قاطعاً على ولادته في إحدى سنتي ١٨٨٨ و١٨٨٩، لأن الزواج المبكّر كان آنذاك سمة الزواج في جميع المجتمعات الريفية، إذ كانت أكثرية الشباب تتزوَّج بين سن الخامسة عشرة والتاسعة عشرة، وأكثرية الفتيات تتزوَّج قبل هذه السن. وتحديد ولادة سلطان في ٥ آذار سنة ١٨٩١ أتى، في رأينا، إمّا اعتماداً على تدوين أهله لولادته في إحدى المخطوطات الدينية بحسب المألوف عند الأكثرية، أو على كلامهم، لا اعتماداً على بطاقة هوية رسمية، مع الإشارة إلى أن الإحصاء آنذاك ـ في حال وجوده ـ لم يكن إحصاءً دقيقاً. ويرد في مذكرات سلطان أن أول ما يذكره من طفولته حين كان في نحو الخامسة من عمره اصطحاب والده له عندما ذهب لمقابلة القائد العثماني، ممدوح باشا، الذي قاد الحملة العثمانية على الجبل في سنة ١٨٩٥. وإذا كان هناك من خطأ ما، فإنه لن يكون، في رأينا، أكثر من شهور، ولن يتجاوز السنة، وسيبقى متفقاً مع ما روي عن والدة سلطان بشأن ولادته. ونحن في جميع الأحوال مضطرّون إلى الأخذ بما ورد في مذكراته عن تاريخ ولادته. وهو كبير أخوته علي ومصطفى وزيد. وله أختان هما نعايم وسميّة.

إن سلطان هو ابن أحد أعيان الجبل، فوالده ذوقان، شيخ القريّا، وله التقدّم على وجهائها، لكنه على الصعيد المادي لا يُعتبر غنياً أو إقطاعياً بمعنى الإقطاع المعروف، بل هو متوسّط الحال، إذ كان يملك مع أخيه فايز ثمن أراضي القريّا الذي لا ينتج أحياناً ما يكفي، لأن مواسم الحبوب تتراوح بين المحل والإقبال تبعاً لكمية الأمطار المتساقطة التي تختلف بين سنة وأخرى، ولأن الدخل منها يختلف أيضاً باختلاف الأسعار. إن هذا يحدّد مستوى معيشة سلطان في مجتمع

---

(١) حديث منصور الأطرش مع المؤلف بتاريخ ٦/٩/١٩٨٤.

زراعي ترتكز معظم أسس حياته على الاكتفاء الذاتي، وتقوم معظم تجارته على المقايضة.

نشأ سلطان في بيت لا يختلف عن سائر بيوت القريّا إلا بزيادة غرفة أو غرفتين مخصّصتين لأفراد العائلة وللمؤونة.[١] وهو يتكوّن كبيوت مشايخ القرى قديماً، وبيوت سكان الجبل حديثاً، من غرفة كبيرة جانبية أو واقعة في القسم الأمامي من البيت، اسمها «المضافة»، ويمتاز عن سائر بيوت القرية بكبر الزريبة الشتوية للحيوانات (الاصطبل) واسمها «الباكية»، والزريبة الصيفية واسمها «الحوش».

والقريّا كانت آنذاك لا تزال صغيرة، متأخّرة في كل النواحي، تفتقر إلى المدرسة والمستشفى والمتجر الذي يؤمّن جميع حاجاتها، وتفتقر إلى أبسط مقوّمات البنى التحتية، شأنها في ذلك شأن سائر القرى الريفية، البعيدة عن الحواضر، التي تصلها المستجدّات ومظاهر المدنية متأخّرة. إلا أن القريّا الصغيرة ستكبر بسلطان أولاً، وستكبر ثانياً بزيادة عدد سكانها الذين أصبحوا عند وفاته أكثر من ٧ آلاف نسمة، ممّا جعلها «سادس بلدة في الجبل بعد السويداء وصلخد وشهباء وملح وعرمان».[٢] لقد شهد سلطان تحوّل القريّا من قرية إلى بلدة كبيرة، وتضاعُفَ عدد سكانها أكثر من عشر مرّات، كما شهد مرحلة ازدهارها وصيرورتها ناحية في العهد العثماني، ومديرية في عهد الانتداب الفرنسي، وناحية في عهد الاستقلال تتبع لها قرى برد وحوط والعفينة، ومزرعتان أو قريتان صغيرتان هما نمرة والدفن، وعشائر القريّا.

---

(١) البيت مبني من الحجر البازلتي الأزرق الداكن الذي ينتشر في جميع أرجاء جبل العرب. وهو يقوم على عقود حجرية تصل بينها حجارة طويلة تُعرف باسم «موازين» و«ربد». وفوق الربد بلاطات صغيرة متلاصقة تُدعى «سقفيات» تسدّ الفراغ الحاصل بين الربد، وفوقها التراب الذي يُحدل بالمحدلة لمنع تسّرب مياه الشتاء من السطح إلى الداخل.

(٢) إسماعيل الملحم وآخرون، **سويداء سورية**، منشورات دار علاء الدين، دمشق ١٩٩٥، ص: ٦٠، ٧٢، ٧٤.

نشأ سلطان في مجتمع مختلط مكوّن من أكثرية درزية، وأقلّية نصرانية من الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس، إضافة إلى عشائر بدوية تنزل في خراج القريّا، أو تؤمّها خلال تنقّلاتها بين مصيف مواشيها والمشتى، أو لها علاقة مع سكّانها تتراوح بين المحالفة والعداوة. وإلى جانب هذه التعدّدية في المذاهب والفئات، هناك تعدّدية في الأسر الدرزية والمسيحية والعشائر البدوية.[(١)] يضاف إلى ذلك مجاورة القريّا لقرى سهل حوران المسكونة بالسنّة والنصارى، وبخاصة بلدة بصرى الشام التي تؤمّن معظم ما تحتاج إليه القريّا، فيما يتأمّن ما تبقى من حاجاتها من مدينة دمشق مباشرة أو عبر تجّار السويداء. هذه التعدّدية التي اتصفت بها القريّا التي هي مجتمع سلطان الأصغر، والجبل ومحيطه اللذان هما مجتمع سلطان الأكبر، والتي تميّزت بالنظام القبلي وبسيادة النزعة العشائرية والأعراف والتقاليد والعادات، وفّرت لسلطان مجال التعرّف إلى جمال العيش المشترك وفوائده، وسلبيات النزاعات العشائرية والمناطقية التي كان يؤجّج نيرانها تدخّل الدولة العثمانية، وعادة الأخذ بالثأر، وينهيها التوسط وعقد الراية والتسويات،[(٢)] فكان

---

(١) الأسر الدرزية هي، بالإضافة إلى آل الأطرش، آل مراد وطربيه وزيتونة والملحم والصالح وأبو زهرة، وهم العائلات الصفدية، وآل شقير وشلهوب والدبس والزاقوت وعنبرة ورعد وحرب وحسّونة وعوّام وعلم الدين، وهم العائلات البلدية. والأسر النصرانية هي آل الرمحين (الكاثوليك) والعوابدة والأشهب (الروم الأرثوذكس). والعشائر البدوية هي السردية والعيسى وولد علي والسوالمة والمساعيد والشرافات والعظامات والحسن والعتايقة والشنابلة والجوابرة والسلوط والمدالجة.

(٢) أنظر عن النزاعات بين الدروز، وبين جيرانهم والقبائل البدوية، كتابنا: **جبل العرب...**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ١٩٤، ١٩٥، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢. ومن أهم نزاعات الدروز مع البدو، في عهد سلطان، نزاعهم مع قبيلة المعجل وأميرها دخّام بسبب تحريض الدولة العثمانية لدخّام عليهم، وقد حصل في سنة ١٩٠٦ موقعتان بين الفريقين انتصر في أولاهما المعجل بالقرب من قريتي نوى والمحجة، وانتصر في ثانيتهما الدروز في «ضمير» إلى الشرق من الغوطة.

ذلك منطلقاً له لتجاوز الفئوية الضيقة والمناطقية المحدودة، والعمل في الميدان الوطني الواسع من أجل الوحدة في إطار التنوّع.

ترعرع سلطان في القريّا، وسرح في ربوعها، ولعب في طرقاتها ودورها مع أترابه. ولم يميّزه عنهم البعد الطبقي لكونه ابن شيخ القرية، بل كان ما يميزه على أساس مزاجه وصفاته وميوله، إذ ما كان الطرشان، وغيرهم من مشايخ الجبل، كسائر الأعيان في المجتمعات التي عرفت النظام المقاطعجي، لأنه لم يوجد بينهم وبين العامّة فوارق اجتماعية حادّة وكبيرة تمنع مثلاً التزاوج بينهم كما هو الحال عند مقاطعجيي لبنان الذين تمشوا على قاعدة «المجاويز»،[١] فلم يتزوّجوا أو يزوّجوا من عائلات أدنى منهم في النسب، يضاف إلى ذلك حداثة المشيخة الطرشانية.

أنعم الله على سلطان بالصحة الجيّدة، فنشأ قويَّ الجسم، سليمه. وساهم في ذلك الغذاء الطبيعي الجيّد الذي توفّره الحبوب واللحم، والسمن الحيواني، والفواكه الطبيعية والمجفّفة، ودبس العنب، كما ساهمت فيه ممارسة ألعاب رياضة الأطفال صغيراً، وألعاب الفروسية وهواية الصيد كبيراً، والمناخ المتوسّطي الداخلي الجبلي المعتدل الذي لا تشوبه سوى الرياح الشرقية الجافة الباردة المسماة «شراقي»، والرياح التي تحمل الغبار المؤذي. فاقترنت نعمة الحياة الطويلة بنعمة الصحة والعافية اللتين مكّنتاه من تحمل مشقّات حياته، الكثيرة، وأعباء جهاده الطويل، وجعلتاه بمنجى من الأمراض؛ إذ لم يُذكر أنه مرض في حياته مرضاً يستدعي معالجة الطبيب إلا ثلاث مرات فقط كانت الأخيرة قبل وفاته بقليل.

لم يدخل سلطان إلى المدرسة بسبب قلّة المدارس في الجبل، وعدم وجود مدرسة نظامية في قريته في التسعينيّات من القرن التاسع

(١) المجاويز: لغوياً المزاويج، وهم أبناء العائلات المتشابهة في الحسب والنسب التي يصحُ التزاوج فيما بينها.

عشر، وضعف الإقبال على التعليم آنذاك، وعدم استقرار أوضاع الجبل وكثرة حوادثه واضطراباته في فترة طفولة سلطان وصباه. والتعليم آنذاك ـ إذا وُجِد ـ كان يحصل في البيوت على يد الأهل، وفي «الكتّاب»، وكان يقتصر في معظمه على العلوم الدينية.

وما لم يتعلّمه سلطان في مدرسة نظامية ليتقن القراءة والكتابة والحساب، تعلّمه أثناء خدمته العسكرية الإجبارية في الروملّي، لكن كتابته، كما يظهر في مدوّناته، لا تخلو من أخطاء القواعد والإملاء وضعف الصياغة. أما ثقافته، فقد أتت من البيت والمجتمع والمضافة والحياة الغنية بالتجارب والنشاطات الاجتماعية والسياسية على مختلف المستويات.

كان كلٌّ من والد سلطان وعمّه فايز يصطحبه معه لحضور المناسبات الاجتماعية والاحتفالات والولائم، فساهم ذلك في توسيع آفاق معرفته، وسمح له بتفهّم أوضاع قومه الاجتماعية والسياسية. ومن ميزات سكان الجبل الاهتمام الزائد بالصغار، وإشراكهم في المناسبات، وتحميلهم المسؤوليات، وإعدادهم لأن يكونوا رجال الغد.

وفي أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، كانت المضافة لا تزال أهم مدرسة في الجبل. وهي عند والد سلطان حين كان سلطان صغيراً، وعند سلطان حين كبر، كما عند سائر الأعيان، قاعة استقبال الضيوف وإطعامهم وإيوائهم مجّاناً، والمنتدى السياسي الذي تُبحَث فيه الشؤون المهمّة وقرارات الحرب والسلم، والمنتدى الفنّي الذي تصدح فيه الأناشيد التي تطرب في الاجتماعات، وبخاصة في السهرات، والمنتدى الأدبي الذي تُسمَع فيه قصائد الشعراء وقصص الرواة التي تُنمّي الفضائل وتعزّز القيم، وقاعة المحكمة التي تنظر في الخلافات وتحلّها على الأسس العشائرية المتّبعة. لقد كانت المضافة لسلطان مدرسةً بدون معلّم وقلم وكتاب ولوح، وأحد مناهل معارفه التي ستتوسّع مع تدرُّجه في العمر.

شُغِف سلطان بسماع الروايات التاريخية التي تتحدث عن أمجاد

العرب ومعاركهم وفروسيتهم ومناقبهم، وعن جهاد الدروز ضد الفرنجة، وأخبار معاركهم مع الحملات العثمانية والمصرية. وشُغِف بسماع القصص التي توسّع آفاق المعرفة، وتهذّب النفوس. وكان يسمع هذه الروايات والقصص في البيت والمضافات، ويطلب من عمّه فايز أن يروي له المزيد منها، لأنه أفضل شخص، بعد أبيه، يأنس إليه، ويأمل منه الاستفادة. وكان يطرب لسماع القصائد الشعبية الملحّنة على أنغام الرباب، ومنها قصائد قريبه، شبلي الأطرش، التي تؤرّخ لمعظم حوادث الجبل في أواخر القرن التاسع عشر، وتتضمَّن الحكم والمواعظ، والنصائح لقومه أن يأمنوا غدر الأتراك، كما يطرب لسماع الأناشيد الحربية. وكان ذوّاقة لفنون الرقص والغناء، فيبدي في حفلات الأعياد والأفراح، إعجابه بالأداء الجيّد والجميل، ويظهر الأخطاء في أدقّ التفاصيل.

من الهوايات التي مارسها سلطان في فتّوته وشبابه التدرّب على ضرب السيف، ورمي الرصاص من المسدّسات والبنادق الحربية، وركوب الخيل، والاشتراك في حلبات السباق. فكأنما كان ينصرف عما يلهي من ألعاب الأطفال والفتيان إلى ما يمكّنه من إعداد نفسه محارباً وقائداً. فالسلاح عند قومه الدروز زينة الرجال، وأولى ضرورات الدفاع عن النفس وقتال الأعداء. وهو أول ما يُشرى وآخر ما يُباع. وبه يتباهى الرجال أكثر مما يتباهون بالأموال والممتلكات. وحين يولد طفل ذكر يُقال: «زدنا بواردي»، أي زدنا مقاتلاً حمّالاً للبندقية. وكان سلطان مغرماً باقتناء الأسلحة الحربية التي احتفظ ببعضها وعلّقه في إحدى الواجهات كذكرى من أيام حمل السلاح والجهاد، إضافة إلى أسلحة الصيد.

وهواية سلطان لركوب الخيل أمر طبيعي، لاقتباسها عن والده الفارس المحارب، ولنشأته في مجتمع حربي يعتمد على الخيل في معاركه، كما في تنقّله، ويمجّد الفروسية وفضائلها، ولوجوده في محيط غني بالخيول العربية الأصيلة يبيعها ويشتريها على أساس حجّة

تبرز نسبها. وفي كل قرية من قرى الجبل ميدان مخصّص لإقامة حلبات السباق، ومباريات الفروسية، التي كانت تقام في معظم المناسبات، حتى أن كل فسحة سهلية كانت تصلح لأن تكون ميداناً. وكان سلطان يشترك في حلبات السباق. وقد وصف كاربيه، حاكم «دولة جبل الدروز» أحد سباقات الخيل في الجبل، سنة ١٩٢٤، بما يلي: «سباق دون قيود، وقيام بأعمال بهلوانية من أجرأ ما يكون في أرض مزروعة بالصخور. هنا فارس يعدو في الحصى ورأسه إلى أسفل. وآخر يسرّع فرسه الأصيلة وهو واقف على سرجها. وهذا يتجاوز رفيقه وينزع له كوفيته. وآخرون يقفزون أرضاً ثم يمتطون خيولهم والسباق على أشدّه». (١)

ومن هوايات سلطان الصيد الذي مارسه لمدة طويلة. ولم تضعف هذه الهواية عنده إلا عند تقدمه في السن. ومن العوامل التي نمّتها رغبته في اقتناء السلاح، ووجوده في منطقة كانت، ولا تزال، غنيّة بالصيد البري، إذ إنها مكان ملائم لعيش الأرانب والحجل، وهي على تخوم البادية حيث تسرح قطعان الغزلان. لذا لا تزال إلى اليوم مقصد صيّادي دمشق وغوطتها وصيّادي لبنان.

عاش سلطان طفولته في فترة حصول حوادث كثيرة في الجبل، تزامنت بدايتها مع بداية مشيخة شبلي الأطرش الذي خلف أخاه إبراهيم في سنة ١٨٩٢، والذي طغت شهرته كشاعر على شهرته كزعيم وسياسي. ففي سنة ١٨٩٣ قبض الجند العثماني على شبلي، وساقه مقيّداً إلى بطن بغل، لأنه حرّض الأهالي على رفض إجراءات السلطة العثمانية بتجريد الأهالي من السلاح، وسوق الشباب إلى الجندية، وهذا حمل الدروز على حصار قلعة المزرعة حيث سُجن فيها، وقطعوا الماء عنها، وقتلوا ١٠ جنود، وجرحوا ١٥ جندياً. فاضطرّت السلطة إلى الإفراج عن شبلي، ثم سمّته قائمقاماً على الجبل في تشرين الأول ١٨٩٤.

(1) Carbillet, *Au Djebel Druse, choses vues et vecues*, Paris 1929, P:41.

وفي سنة ١٨٩٥ جرّدت الدولة العثمانية حملة على الجبل على أثر حصول نزاع بين أهله وقريتي الحراك وكحيل الحورانيتين بسبب تعديات بعض أهلهما على قوافل الدروز العائدة من مطاحن شلّالات تل شهاب، وهجوم الدروز على الحراك، تلتها عدّة حملات بقيادة ممدوح باشا، هي حلقات جديدة من سلسلة حملات الدولة في إطار سياستها الرامية إلى مركزة الإدارة، وكسر شوكة عصبية أبناء الجبل، والسيطرة المباشرة عليهم، وجمع الضرائب منهم، ونزع سلاحهم، وتجنيدهم.(١) لقيت هذه الحملات مقاومة عنيفة، لكنها نجحت في النهاية في احتلال الجبل، وإحكام السيطرة عليه بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخه، وإحصاء سكانه، وجمع الضرائب، وأخذ حوالي ١٠٠٠ شاب إلى الجندية، ونفي الزعماء والرؤساء الروحيين وفيهم الرئيسان الروحيان، الشيخان حسن الهجري وحسن جربوع، وشبلي الأطرش، ووالد سلطان.(٢) وكان مع المنفيّين في خريف ١٨٩٦ نساؤهم وأطفالهم الذين بلغوا ١٥٧ امرأة و٢٢١ طفلاً. لذا استمرت المقاومة في الجبل، ونشبت الثورة في سنة ١٨٩٨ بعد هروب بعض الزعماء من المنفى، ولم تهدأ إلا بإطلاق سراح المنفيّين الذين عادوا في سنة ١٩٠٠. وممّا ساهم في عفو السلطان العثماني عنهم، بحسب ما يروى، وساطة الإمبراطور الألماني غليوم الثاني.

---

(١) أولى الحملات العثمانية على الجبل هي حملة قبرصلي باشا، التي هزمها الدروز في إزرع في سنة ١٨٥٢. ثم تلتها حملة جميل باشا التي هزموها في قرّاصة في سنة ١٨٧٨، وحملة حسين فوزي باشا في سنة ١٨٨٠ التي أحرقت الثعلة وبنت قلعتي المزرعة ودرارق في الجبل، وأدخلت الإدارة العثمانية إليه، والحملة العثمانية التي تدخّلت في النزاع الناشب بين العاميّة والطرشان في سنة ١٨٩٠.

(٢) نجد في ديوان شبلي الأطرش، الذي وردت الإشارة إليه، قصائد عديدة تتكلم عن هذه المرحلة. وفي مذكرات محمد القلعاني وصف لتجنيد رجال الجبل، وأخذهم بحراً من بيروت إلى الاسكندرونة فمرسين فرودس، وما جرى معهم في الطريق وفي المنفى، وكان القلعاني أحدهم.

لقد ارتسمت في ذهن سلطان الطفل، وهو يرى ويسمع ما جرى أثناء الحملات العثمانية، صورة الموظّف العثماني البشع، الذي يقاسم السكان ما جنوه بعرق الجبين، فيصادر الغلال والمواشي، ويجبي الضرائب الباهظة بالقوة، ويذلّ السكان بأعمال السخرة، ويرهقهم بطلب الفحم والحطب للتدفئة، والطعام للجند، والعلف للخيول، ويسوق الشباب إلى الجندية وسط ابتهالات الأهل وتوسّلاتهم. ويتمادى بعض الجند في أعمال الجور والتعسّف، ويحاولون الاعتداء على الكرامات، ويطلب أحد قادتهم الزواج من أرملة محمد الأطرش، ميثا الأطرش، فترفض ذلك ويحميها أهل عرمان التي خاضت لوحدها، ثم مع الجوار، معاركَ ظافرة ضد الجند العثماني أبيدت فيها إحدى فرقه. كما أن بعض الموظّفين استهانوا بالشعائر الدينية.

وارتسمت في ذهن سلطان صورة التركي الذي يتوسل أساليب التفرقة وتأليب السكان بعضهم على بعض، ويجنّد الكثير من الأقوام لمساعدته في حملاته على الجبل، التي بلغت إحداها في سنة ١٨٩٦ أربعاً وخمسين كتيبة، فيها البدو والحوارنة والأكراد والجركس والشوام، ويغضُّ الطرف عن اعتداء الرعاع على المنفيين من الدروز المكبّلين بالسلاسل أثناء مرورهم في دمشق، في سنة ١٨٩٥، في طريقهم إلى المنفى، وأثناء وجودهم في سجن القلعة في دمشق، «ممّا أدى إلى جرح الجميع بالنصال ومقتل ٦٠ شخصاً منهم بحيث بات السجن هو الأمان لهم»[١].

عاش سلطان مأساة هذه المرحلة فشاهد هجيج (رحيل) السكان شيوخاً ونساءً وأطفالاً إلى الأماكن الآمنة أو الحصينة. لقد هجّ أبناء

---

(١) جاء ذلك في ديوان شبلي الأطرش، الذي وردت الإشارة إليه، ص: ٥٨، إذ يقول:

ستيّن منّا مات من فعل أهلها ... واللّي سلم فيه ميّة جرح نصال

وصار الأمان الحبس من شدّة البلا ... علينا وزجّوا ع الجميع قفال

«المقرن القبلي» و«المقرن الشرقي» إلى البادية الواقعة إلى الشرق من الجبل. وهجّ سكان سائر المناطق إلى اللجاه، «حيث ظلوا حوالي سنة ينتظرون الفرج وانتهاء الحرب والعودة إلى القرى».[١] وكان سلطان ممن عاشوا معاناة الهجيج، إذ رحل مع والدته إلى «العانات» في أقصى جنوب الجبل، وحين استؤنف القتال رحل إلى المكان المعروف بـ«العبد وأولاده» في البادية الشرقية.

بعد كل هذا، يمكن القول إن شخصية سلطان الثائر تكوّنت ملامحها في هذه الفترة التي شهد فيها استبداد الظالم، ومعاناة المظلوم، وممارسات «الدولة الجابي»، التي كان همها الأول جمع الضرائب وسوق الشباب إلى الجندية بمنتهى الأساليب القمعية والاستبدادية، فيما كانت مقصّرة عن تقديم الخدمات الضرورية لهم مقابل الضرائب الباهظة التي تجبيها منهم، وعاجزة عن تقديم الحماية الكافية لهم من غزوات البدو مقابل إفراغ مناطقهم من الشباب المقاتل ومن السلاح.

تزوّج سلطان من ابنة عمّه قبل سوقه إلى الجندية، ثم تزوّج بعد وفاتها من ابنة عمّته، فرُزق منها سبعة ذكور وسبع إناث. وبهذا لم يشذّ في زواجه، وفي إنجابه للأبناء، عن المفاهيم السائدة آنذاك في

---

(١) شريط مسجّل للسيدة فايزة فلحوط (مواليد ١٨٩٥) التي حفظت عن والدتها أغنية أنشدتها النساء خلال الهجيج في أثناء حملات ممدوح باشا، وفيها وصف لمشاعر الهاجين، ولبعض ما جرى آنذاك ولأسبابه، أي طلب الشباب (الغلمان) للجندية، ومحاولة الاعتداء على النساء. والأغنية هي التالية:

يـا ربـي لا تـنـسـانـا	بـوجـودك والإحـسـانـا
يـا ربـي حـكـمـوا فـيـنـا	بـدهـن مـنّـا غـلـمـانـا
نـحـنـا غـلـمـان مـا مـنـشـور	ولـو حـاربـنـا تـسـع شـهـور
أرض حـوران صـارت بـور	ومـا ظـل فـيـهـا فـدّانـا
ومـا ظـل فـيـهـا ولا فـدّان	هـيـذي قـرايـا الـحـمـدان
نـادى يـكـسـبـوا الـنـسـوان	والـشـبـاب الـمـردانـا

مجتمعه، وهي الزواج المبكرّ، والزواج من الأقارب، وكثرة الإنجاب. والذكور من أبنائه هم طلال وفوّاز ويوسف وجهاد، توفّوا جميعاً، ومنصور وناصر الذي كان اسمه تركي، وطلال. والإناث هن غازية وبتلاء وزمرّد وزكية ونايفة وعائدة ومنتهى.

مـــزايـــا ســلـطـــان

سلطان ربع القامة مع ميل إلى الطول. عريض المنكبين. ذو بشرة حنطية، وعنق صغير، ووجه واسع، وعينين صغيرتين زرقاوين، وأنف ضخم، وذقن نافرة مستديرة، وشاربين عريضين طويلين ينسدلان فوق الشفة والذقن، كان يسوّيهما في شبابه وعند أخذ الصور له، فيصبحان كسيفين مسلولين باستقامة. رؤية وجهه على هذه الصورة، وبوقاره المعهود، وبالتقطيب بين حاجبيه، يوحي بمنظر أسد هصور. والجلوس إليه يشعر برهبة التاريخ. وسماع صوته الجهوري الأجش يوحي بتجسّد الرجولة فيه، ويخيف. وإذا غضب، يتراقص شارباه، وتجحظ عيناه، ويزداد التقطيب بين حاجبيه، ويبدو العبوس المخيف على وجهه، فيمتنع عندها، حتى على الرجال الجسورين، التطلّع إليه ومتابعة الحديث معه. وباستثناء حالة الغضب، يمكن لأي امرئ أن يجالسه ويحادثه، وأن يأنس إليه أكثر مما يتوقّع، وبخاصة عندما يشعر بحرارة قلبه ودفء ترحيبه وحسن استقباله كقومه الذين وُصفوا بالخشونة والرقّة معاً.[١]

(١) وصف السائح الأميركي رسل ريزنغ دروز الجبل بما يلي: «إنهم شعث أبناء الجبال من العشائر الخشنة، غير أنهم رقيقو الحواشي، ناعمو الملمس. ومتى ألقيت عضدك على مساندهم الوثيرة المزركشة، وتمتّعت في مضافتهم برفهنياتها شعرت بحرارة قلوبهم وترحيبهم الذي تهمس به خيمة إبراهيم. إلا أنه متى سُلّت سيوفهم من الأغماد كان الضارب بها أصلب قوم في غربي آسيا، الدروز».
أنظر عبد الله النجار، **بنو معروف في جبل حوران**، المطبعة الحديثة، دمشق ١٩٢٤، ص: ١٦٨.

تحلّى سلطان بمناقب كثيرة هي وليدة طينة صالحة، وبيئة ثقافية غنية بالقيم والفضائل، فهو من أبوين متديّنين أورثاه جميل الصفات وأنشآه عليها، وابن حسب ونسب، وأبناء الحسب والنسب يجهدون، على العموم، أن يكونوا مثالاً للآخرين. وهو من قوم امتازوا بمكارم الأخلاق، والتمسّك بالعادات والتقاليد العربية الأصيلة، وصنع المعروف، فلقّبوا «بني معروف». أخذ سلطان عن والديه حميد المزايا، وما تأمر به التعاليم الدينية، وعمل بموجبها «جسمانياً» قبل أن يصبح «روحانياً»[1] ويعتمّ في الثمانينيّات من عمره ويتسلّم الديانة. والتزم بمفاهيم قومه وفضائلهم وعاداتهم، ونشأ عليها فأصبح قدوة ومثالاً. وقد سلك منذ صغره المسلك الصالح، فهو مثلاً لم يتعلّم السباحة مع من تعلّمها من أترابه في البرك المكشوفة للمارة، لأنها تستوجب خلع ثيابه وظهوره عارياً أمام الأعين. وهو لم يسفّ في كلامه، بل كان عفّ اللسان. ولم يدخّن، ولم يشرب المسكرات، ولم يتعاط الميسر، ولم يبتذل في حياته. وكان الزوج العفيف، ورب البيت المثالي الذي لم تمنعه ظروف الجهاد والنفي وعدم الاستقرار عن الاهتمام بأبنائه وإحاطتهم بحنانه وتعليمهم وتوفير السعادة لهم. وكان محافظاً يتمسّك بالعادات والتقاليد، ويرفض أن تأتي الحداثة على الأصيل والجميل منها. وكان غيوراً على مصلحة أبناء عشيرته وطائفته ومنطقته، ويثور بعنف إذا ما أهينت سمعتهم وكرامتهم، وذلك دون تعصب فئوي أو طائفي أو مناطقي.

وسلطان كثير التفكير، قليل الكلام، يقتصر في حديثه على الإجابة عن السؤال وعلى ما هو ضروري، وعلى ما فيه إيفاء بالغرض المطلوب، مع إحاطته الكاملة بالأمور. لا يتكلّم عن نفسه في مجال استعراض الحدث الذي صنعه، بل يتكلّم عن الحدث وعن مساهمة

(١) الجسماني والروحاني لفظتان تعني أولاهما غير المتدين، أو الزمني. وتعني ثانيتهما متسلم الديانة.

الآخرين فيه، مشيداً بفضل كلٍّ منهم، مفتخراً بدور من سمّاهم «مرقّعي العبى» في الثورات، أي الفقراء الذين يلبسون العباءات المرقّعة، مؤمناً بدور الأنصار والأعوان في عمل القائد. فإذا كان له فضل القيادة والتوجيه، فإن لرفاقه فضل التنفيذ على الأرض والمساهمة الكبرى في إحراز الانتصارات، وفضل تحمّل خسارة الهزائم وتضحيات النضال. فهو، حين يتحدّث عن المعارك، واحدٌ من المقاتلين، وعن الثورات واحدٌ من المجاهدين، وعن النضال السياسي واحدٌ ممّن عملوا بالفكر والرأي لتحقيق الأماني الوطنية. وقد أورد في مذكراته التي يعتبرها ملك الشعب ما تذكّر من أسماء المجاهدين وأفعالهم، وكان لا بدّ من تبيان دوره والحديث عن نفسه كما يتحدّث عن كل من جاهد معه في الثورات وشارك في الأحداث، وذلك من قبيل إيضاح الحقائق وتبيان الأمور وتسميتها بأسمائها. آمن سلطان بكلام الفعل أكثر من فعل الكلام، وبجدوى العمل العسكري ضدّ قوى التسلط والاستعمار أكثر من جدوى العمل السياسي. وبناءً على ذلك، وعلى زهده بالجاه، فضّل الاشتراك في الثورات، وتفجيرها، على الانخراط في العمل السياسي، وتسلم الوظائف والمناصب، سبيلاً إلى خدمة بلاده. فبرزت شهرته كقائد حربي ثوري أكثر من قائد سياسي.

وسلطان متواضع عن سجيّة وكبر أخلاق، وعن إيمان بأن الإنسان يسمو بتواضعه ويسفل بتكبّره، وعن تأثر بوالده الذي رفض أن يُكنّى به، أي «أبي سلطان» بل بابنه الثاني علي، أي «أبي علي»، لأن في كنية «أبي سلطان» جاهاً زمنياً وسمة كبرياء وعظمة ممّا لا يأتلف مع تسلُّم والده للديانة، ولأن في كنية «أبي علي» تيمّناً بهذا الاسم الكريم. وكان أيضاً متأثراً بالمتديّنين والتقاة من قومه الدروز، الذين يتّصفون بالتواضع، فيلقّبون أنفسهم بـ«الحقير» و«الفقير» أمام قوة الله وعظمته، بعكس معظم مقاطعجيّيهم الذين يتّصفون بالتكبّر والمباهاة والتعالي حتى في حالات الفقر وتراجع المستوى الاجتماعي. وقد ظهرت صفة التواضع عند سلطان في جميع الحالات إلا في تلك التي تتطلب أخذ

موقعه الرسمي والمعنوي، وفي الحالات التي تتطلّب أن يظهر بشممه وإبائه وترفّعه.

وسلطان كريم النفس، كريم اليد. مضافته مفتوحة، وسفرته ممدودة، وقهوته دائماً على النار. وقد اشتهر بالكرم منذ أن كان يقوم باستقبال الضيوف أثناء غياب والده. وقد شهد له ضيوفه بالكرم، فوصفه كاربيه بـ«المضياف والقاضي العادل». إلا أنه لم يسرف في الإنفاق على الضيافة كبعض أعيان الجبل الذين غالوا به عن جاه ومن قبيل المباهاة، فهو لم يبذّر ماله في ذلك ولا في أي مجال آخر، ولم ينفق إلا على الضروري وعند اللزوم. وهذا يعبّر عن مزيّتين من مزاياه الحميدة، هما الاعتدال والبساطة في العيش.

وكرم سلطان وليد البيئة الثقافية. فقومه متمسّكون بالعادات والتقاليد العربية، ومنها الكرم وحسن الضيافة، وعندهم في هذين الأمرين مفاهيم وعادات. «فالكرم ستّار العيوب»، والقائم به مرزوق من الله، بينما «مال الخسيس لإبليس»، والبخيل محتقر مذموم. ولهم عادات عايشها سلطان، ولا يزال معظمهما معمولاً به إلى اليوم. فعلى المضيف أن يستقبل ضيفه حتى لو كان عدوّاً، وأن يلاقيه على باب الدار، ويدعو أهل القرية إلى الوليمة التي يعدّها على شرفه، وهي ذبيحة أو أكثر، وقد تصل إلى عشرات بحسب منزلة الضيف، وهذه الوليمة تُدعى في الجبل «كرمة المنسف».[١] والضيف معزّز مكرّم، يدخل إلى الدار ويجلس إلى المائدة قبل الجميع. وله صدر المجلس، واهتمام القوم الزائد به. والمضيف أو «المعزّب» هو خادمه الذي يصبُّ الماء على يديه للغسل، ويلبّي طلباته، ويؤمّن له الراحة طوال مدة ضيافته التي هي بحسب العوائد ثلاثة أيام. وعليه أن

(١) المنسف سيد الطعام في الجبل، وهو عبارة عن وعاء نحاسي كبير مستدير، يُحمل بواسطة حلقتين على جانبيه، محتوياته الكبّة والبرغل والملوحية، وفوقها جميعاً الذبيحة التي يصب صاحب الدار (المعزّب) السمن عليها من قدر نحاسية.

يظلّ واقفاً يرحّب بالضيف بالعبارات المألوفة، ومنها «داري دارك»، إلى أن يأذن له الضيف بالجلوس، إلا أنه لا يجلس إلا قليلاً ولو طالت فترة وقوفه. وكثيراً ما يُربَك المرء بإلحاح القوم عليه لزيارتهم، أو لتناول المزيد من المأكولات، أو يوضع تحت الأمر الواقع بذبح الذبائح فور وصوله لإجباره على تناول الطعام، وقد يتناول طعام الغداء الواحد مرتين أو ثلاثاً، أو يضطرُّ إلى تمديد الإقامة لإرضاء من يدعونه.

وسلطان صادق مستقيم في التعاطي الاجتماعي، والعمل السياسي، فهو لم يحابِ، ولم يتملّق في مواقفه. عنيدٌ في اتخاذ مواقف الحق والعز والرجولة، وفي الالتزام بالمبادئ والآراء، حتى ضُرِب به المثل «عناد سلطان».

وسلطان شجاع مقدام. وقد ظهرت بوادر الشجاعة عنده في الأمور التي واجهته صغيراً، ومنها تجربة وضعه فيها عمه فايز ضد أترابه، فتغلّب عليهم وشتّتهم. وحين شبّ وكبر وغدا قائداً، كان المثال الساطع لما يجب أن يكون عليه القائد من إقدام وشجاعة في الناحيتين: الأدبية والجسدية. فكان شجاعاً في قول الحق، وإبداء الرأي، واتخاذ القرارات الصعبة، ومواجهة الحاكم المستبد، يثور بعنف على الظلم وإهانة الكرامات، ولا يتردّد في الاشتراك بالثورة أو إعلانها، رغم عدم توفّر الظروف الملائمة لها وعدم التحضير الكافي، ففيما كان غيره يحجم عن الثورة، كان هو ينفر إليها. وكان شجاعاً في خوض المعارك، يغشى الوغى غير هيّاب، ولا يحتمي من خطر ممثّل بكثرة الأعداء أو بقصف المدفعية والطيران، مؤمناً بقدره، متابعاً القتال أو السير أو الكتابة بشكل طبيعي.

إن سلطان، في شجاعته كما في سائر صفاته وهيئته، شبيه بجدّه إسماعيل الذي زاره الرحالة بورتر في سنة ١٨٥٣، ووصفه بأنه أشجع رجل في شعب شجاع، وأنه يتفوّق بإقدامه الشخصي على الزعماء الآخرين. وبمثل هذا وصف الكثيرون سلطان. فما هو سرُّ شجاعته

وشجاعة قومه، الذين أثاروا إعجاب من تعرّف إليهم، أو رأى فعالهم، وخاصة من حاربهم مثل العثمانيين والمصريين والفرنسيين وعشائر البدو. إن أسباب الشجاعة تكمن في كون الدروز مجتمعاً حربياً، وجبليّين أشداء يرضعون الشجاعة مع حليب الأمهات، ويكرّمون الشجاع، ويحتقرون الجبان، ويعيّرون المتخاذل عن قتال أو نجدة مستغيث، ويؤمنون بالقدر المحتوم والعمر المحدود، وبالتقمُّص، أي ببقاء الروح بعد فناء الجسد وانتقالها من إنسانٍ متوفٍ إلى إنسان مولود. وهذا ممّا يجعلهم يهزأون بالموت، ويرخّصون الحياة في المعارك المقترنة بالدفاع عن الأرض والعرض والقضية. كما أنهم يستبسلون في الدفاع عن بعضهم البعض لأن مجموعاتهم القتالية تتكوَّن على أساس العشيرة أو القرية.[١]

اتصف سلطان بالزهد، فلم يأبه بمسرّات الدنيا وأطايبها، ولم يهوَ بناء القصور، وسكن المباني الفخمة، واقتناء الممتلكات، وامتلاك الأراضي الواسعة، وتجميع الأموال. وقنع ببساطة العيش. وأوكل إلى زوجته فقط تدبير شؤون البيت والأبناء. مأكله وملبسه لا يزيدان عما هو مألوف لإنسان متوسّط الحال. يأخذ فقط من الطعام ما يقيت الجسم، ومن المشروبات ما هو طبيعي[٢] وغير محرّم. ويلبس فقط من الثياب ما يليق.[٣] ونومه في فراش عادي لا في سرير. وفي كهولته كان ينام على بساط رثٍّ عتيق في غرفة خلوته الخاصة، التي هي في منتهى البساطة، وقد كُتب على باب الخلوة الحكمة التالية: «يقيني بالله يقيني». فكان في حياته تلك أقرب إلى النسّاك الزاهدين.

---

(١) حين سأل القائد المصري، إبراهيم باشا، الدروز عن سر شجاعتهم وانتصارهم بعددهم القليل على جيوشه الكثيرة، أجابه أحدهم: عسكرك لم ونحنا [نحن] ولاد عم.

(٢) كان سلطان يفضّل من المشروبات الساخنة البابونج.

(٣) زي سلطان هو الزي المحلي: السروال الأبيض والسروال الأسود، والقمباز، والصدرية، والجاكيت، والعباءة المقلّمة، والكوفية والعقال قبل لبسه العمامة.

وكان له عظم الكبار الذين يهتمّون بالروح لا بالجسم، وبالجوهر لا بالشكل والمظهر.

مسكن سلطان، الذي لا يزال قائماً إلى اليوم، بيتٌ متواضع جداً بناه على مراحل ابتداءً من سنة ١٩٣٧، بعد عودته من المنفى. وهذا البيت متّسع قليلاً عن البيت الذي ورثه عن أبيه وهدمته الطائرات الفرنسية سنة ١٩٢٢. وبين سنتي ١٩٢٣ و١٩٢٧ سكن في خيمة رافضاً أن يبني داراً بمال عرضه الفرنسيون عليه تعويضاً عن داره التي هدموها، فأبى أخذه. ثم رفض بعد ذلك عرضين، أولهما عرض بريطاني لدار في القدس يقدّمونها له مقابل التزامه السكون، بعد الثورة السورية الكبرى، وعرض فرنسي للدار الأثرية التي أقام فيها القومندان سارازان، آخر ممثل للسلطة الفرنسية في جبل العرب. وبيته مكوّن من مضافة متوسّطة الاتساع، محاطة بالمقاعد الثابتة ذات الفرش المتواضع، تقابلها بضع غرف صغيرة مخصّصة لعائلته. وبين الغرف والمضافة دار مكشوفة. وهذا ما يحمل الزائر على التعجّب والمقارنة بين عظمة قائد للثورات السورية، وبين تواضع مسكنه. لقد أحبّ سلطان سكن هذه الدار المتواضعة في قريته الوادعة على سكن بيت فخم في دمشق، قدّمته له الحكومة السورية، واعتبره ملكاً للشعب.[1]

فضّل سلطان الإقامة في بلدته الريفية على الإقامة في المدينة. ففي الأولى هدوء يريح الأعصاب، وفي الثانية صخب يزعج. وأحبّ الأرض والعمل فيها. فالأرض خيّرة وفيّة. وهي مباركة مقدّسة. وهي عزيزة عليه، لأن ما امتلكه منها ــ وهو قليل ــ وصل بعضه إليه بالإرث من السلف، وقد جاهدوا وجاهد للحفاظ عليها. كان يأنس إلى الأرض، ويشعر بالارتياح وبالغبطة عند إطلالته عليها، ويمضي أوقاتاً طويلة فيها عاملاً يشارك في حراثتها وتقليم أشجارها، أو جالساً على

---

(١) بيع هذا البيت بموافقته قبل بضع سنوات من وفاته.

صخرة من صخورها، أو مفترشاً أكداس القمح. كان يفضّل الأكل من عرق جبينه، والإنفاق من جني يديه، والعيش من غلال أرضه وإنتاج مواشيه التي يرعاها البدو.

وكما لم يُغرِ متاع الدنيا سلطان، لم تغره المناصب والألقاب. وهو لو رغب في ذلك لكان ثمّر أتعابه وجهوده ونضاله من أجل الحصول على المراكز المهمة في الدولة. لكنه لم يطمح يوماً إلى هذا، بل رفض معظم ما أتاه من ألقاب، وكل ما عُرض عليه من مناصب، منها محافظ جبل الدروز في عام ١٩٣٧ وفي عام ١٩٣٨، ووزير الدفاع في الجمهورية العربية السورية في عام ١٩٤٢.

من مزايا سلطان الوطنية الصادقة. وإذا كان أفضل تعريف للوطنية بين أواخر العهد العثماني ونهاية عهد الانتداب الفرنسي، بأنها رفض للاحتلال، ومقاومته تحت راية التحرر والاستقلال، فإنه يصحُّ القول إن سلطان رمز لها. ووطنيته الصادقة لا تبرز في قيامه بالثورات بقدر ما تبرز في الغاية من ذلك. فهو لم يثر من أجل مصلحة شخصية، بل ضد الظلم والاستبداد، ومن أجل الاستقلال والثأر للشرف المهان، ولاستعادة الكرامة المهدورة والسيادة المفقودة. وهو، بعكس قادة الثورات في العالم، لم يطمح من ثوراته إلى تسلّم الحكم، بل كان يتحمل أعباء النضال، ويترك للأحزاب والزعماء السوريين تدبير شؤون البلاد، وإدارة شؤون الحكم. وقد صرّح أن قيامه بالجهاد «ليس لطلب أمر، أم لكسب شهرة أم لمنافع دنيوية».[١] فلقد كان يبرز في ميادين الجهاد ومعمعان المعارك، لا في الأروقة السياسية وصالونات الاستقبالات. وكان يؤدّي واجبه، ويوفّي قسطه من الغرم، ولا يأبه بالغنم. وخلال مسيرته السياسية لم يعارض أو يوالِ عن هوى ومصلحة شخصية، بل لأسباب وجيهة نابعة من المبادئ والمصلحة العليا. وقد

---

(١) كتاب سلطان إلى أحد كبار السوريين في القاهرة. نشرته جريدة «المقطّم» عدد ٩ أبريل (نيسان) ١٩٢٦، ص: ١.

يهادن أو يتهاون، لكنه لا يساوم على الإطلاق على كرامة شعبه ووطنه، ويرفض الإغراءات لتغيير المبادئ والمواقف.

ومن مزايا سلطان العروبة الصافية. فلقد استهوته العروبة، وبدأ مسيرته النضالية في ميدانها إذ كان ثائراً طليعياً في الثورة العربية، وجمع، بعد ذلك في مسيرته الجهادية، بين العمل من أجل الوطن الأصغر، سورية، والوطن الأكبر، الدول العربية، ونادى في كل وقت بضرورة تضافر القوى العربية واتحادها في مواجهة الأخطار الخارجية.

الخدمة الإجبارية في الجيش العثماني

كانت العلاقات بين القرى المتجاورة من جبل حوران وسهل حوران، تتعكّر أحياناً بنزاعات على الأرض والمرعى، وبحوادث فردية وعشائرية تتفاقم بتسلسل عمليات الأخذ بالثأر. وفي سنة ١٩٠٩ حصل اعتداء من أهالي بصرى الشام على رعاة القريّا بسبب الخلاف على حقوق الرعي. وصادف وجود سلطان آنذاك يصطاد قريباً من المكان، فدافع عن رعاة قريته، واستنفر قومه لمساعدته. ثم تسلسلت الحوادث والاعتداءات المتبادلة، وذهب ضحيتها العديد من القتلى من قرى رساس والثعلة وصلخد من جبل حوران، وبصرى ومعربة وغصم من سهل حوران، ومن بينهم هلال الأطرش، واحد أقرباء مبعوث حوران في مجلس المبعوثان العثماني، سعد الدين خليل المقداد، الذي حرّض الدولة العثمانية على إرسال حملة تأديبية ضد دروز الجبل «لصيانة أعراض النساء، وصيانة الدين، وصيانة المستضعفين»، بحسب ما جاء في خطابه في المجلس.

كان من الممكن معالجة هذا النزاع كما عولج العديد من الحوادث السابقة، إلا أن الدولة العثمانية اتخذت منه ذريعة لتجرّد حملة عسكرية على الجبل للقضاء على ما تبقّى من استقلاله الداخلي، ولجمع الضرائب منه، ونزع سلاحه، وأخذ شبابه إلى الخدمة الإجبارية، وكسر شوكته بعد أن أصبح ملاذاً للفارّين من وجه تعقّباتها

وإجراءاتها،[١] بخلاف سهل حوران الذي كان أقلّ إزعاجاً لها، وكان في الوقت نفسه ممرَّ جيوشها وإدارتها إلى الجبل. وقد تمّ إرسال الحملة في إطار خطّة عامة بُدئ بتنفيذها منذ تسلّم جمعية الاتحاد والترقّي الحكم في سنة ١٩٠٨، وهي تقضي بمركزة الإدارة، وكسر شوكة العصبيات بشكل عام، والعصبيات العربية بشكل خاص. ومن أجل ذلك أرسلت الدولة ثلاث قوى تعمل في وقت واحد: الأولى قوة ناظم باشا في بغداد وديار بكر والموصل والبصرة. والثانية قوة أمير مكة في نجد وعسير وجميع أرجاء الحجاز. والثالثة قوة سامي باشا الفاروقي في حوران ووادي التيم وجهات الكرك ومعان.[٢]

تقدّمت حملة سامي باشا الضخمة إلى الجبل مسبوقةً بمناشيره الموجّهة من دمشق إلى زعماء الجبل، والتي تجمع بين الترغيب والتهديد، وبحملة إعلامية من الصحف والمجلّات العربية مشيدة بالدولة العثمانية وبعهد الاتحاديين وتدابيرهم، واصفة سامي باشا بـ«البطل»، مندّدة بدروز الجبل،[٣] ومسبوقة أيضاً بفتاوى ظالمة صادرة بحق الدروز من بعض مشايخ الحواضر، زادت من التعصّب المذهبي ضد الدروز، وبنصيحة الأمير شكيب أرسلان بعدم مقاومة الحملة وبالانقياد إلى الأوامر، وبوساطة من بعض زعماء دروز لبنان لإنهاء النزاع، وبوساطة مطران الروم الكاثوليك في حوران والجبل، نيقولاوس قاضي، بشأن تسليم زعيم الجبل، يحيى الأطرش، لسامي

(١) ساهمت مجلة المقتبس، الصادرة في دمشق، كثيراً في الحملة الإعلامية ضد الدروز، فجاء في عدد ١٧ آب ١٩١٠ ما يلي: «ما من شقي في أرض سورية إلا ويقتدي بأشقياء الدروز، وإذا ما أصابه ضيم يلجأ إليهم ويحتمي بحماهم. الجندي الفار يشتغل بحقلهم، والقاتل المحكوم يحرث أراضيهم، والمغضوب عليه يخدم في منزلهم، والجاني الأثيم يتخطّى ويتمطّى في ديارهم».

(٢) للمزيد من المعلومات عن هذه القوات، أنظر «الأهرام»، العدد ٩٨٩٣، تاريخ ٢٧ أيلول ١٩١٠، ومجلة «المنار»، عدد ٢٠ كانون الأول ١٩١١، ص: ٩٥١.

(٣) أنظر مجلة «المقتبس» المجلد الخامس، الجزء الأول، ١٩١٠، ص: ٢٤٧.

باشا.[١] فالأكثرية الساحقة آنذاك، كانت تؤيّد الاتحاديين عن خوف، أو عن مصلحة، أو عن اقتناع، إذ لم يكن هؤلاء قد كشفوا بعد عن اتجاه «الطورنة» و«تتريك العرب» والتشدّد معهم أكثر من ذي قبل. أما بالنسبة إلى الدروز، فقد كان عندهم خوف من تكرار ما حصل في حملات سنتي ١٨٩٥ و١٨٩٦.

هذه العوامل أضعفت توجّه أهل الجبل نحو المقاومة، وأدّت إلى انقسامهم بين راغب في القتال، وراغب عنه مسلّم على مضض بإجراءات الدولة العثمانية. لذا دخلت حملة سامي باشا إلى قصبات الجبل من غير مقاومة، وباشرت جمع السلاح، وإحصاء السكان. غير أن البعض لجأوا إلى مقاومتها حين علموا بأسر يحيى الأطرش بعد الأمان الذي أُعطي له، فحصلت مواقع ضارية في «الكفر» وقنوات ومفعلة وصلخد أدت إلى تدمير هذه القرى. كما لقيت الحملة مقاومة على شكل عصابات كانت تتربّص بالجنود في الممرّات والمسالك الصعبة.

قاتل سلطان، وكان عمره آنذاك تسع عشرة سنة، إلى جانب والده في صفوف المشاة في معركة «الكفر» في أول تشرين الأول ١٩١٠، فكانت تلك أول تجربة قتالية له، وهي تجربة قاسية نظراً لعنف المعركة التي كبّدت الجند العثماني خسائر كبيرة ممّا استدعى تدخّل المدفعية، واستقدام نجدات من السويداء التي تمركز فيها القائد العثماني مع جيشه. وانتهت المعركة بانتصار الجيش العثماني، فلجأ سلطان ووالده إلى قرية سالة في «المقرن الشرقي»، ثم عادا إلى القريّا بعد الأمان الذي أعطاه سامي باشا لمن يقدّم خضوعه ويستسلم.

استسلم العديد من زعماء الجبل آملين بعدالة الدولة، واثقين بالأمان الذي أعطاه سامي باشا لهم، معوّلين على أصله العربي وعودته

(١) أنظر مقالة المطران نيقولاوس قاضي في جريدة «الأهرام»، العدد ٩٩١١، تاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩١٠.

بالنسب إلى الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب. واستسلم والد سلطان بعد صدور أمان خاص له بواسطة الشيخ حسين طربيه، الذي هو من أشهر تقاة رجال الدين الدروز في الجبل. أمّا سلطان، فقد ظلّ في القريّا ينتظر ما تخبئه الأيام، وما ستقرره لجان الإحصاء العثمانية التي باشرت عملها بحماية الجند من أجل تحديد عدد وأسماء الرجال الذين سيتمُّ أخذهم للخدمة الإجبارية في الجيش العثماني.

كانت نتيجة الإحصاء أخذ ٣٥ شاباً من القريّا من بينهم سلطان، وأخذ ما يقارب ١٣٠٠ شاب من الجبل، أي معظم الشباب.[١] وبهذا وجّه سامي باشا ضربة قاسية للجبل لم يتلقَّ مثلها من قبل، لأن أخذ شبابه إلى الجندية ترافق مع عملية نزع سلاحه الذي بلغ حمولة ٨٠ حملاً سيّرها الجند في شوارع دمشق كأحد الأدلة على انتصاره. وهذان أمران كان يرفضهما الجبل بشدّة ويقاتل الحملات العثمانية والمصرية المرسلة لتنفيذهما، أو يخفّف من إجراءاتهما، لأنه بحاجة ماسّة إلى سلاحه ومقاتليه من أجل صدّ اعتداءات البدو التي لا تنقطع على أراضيه ومواشيه وقراه في غياب حماية مضمونة من السلطة، إضافة إلى أن التجنيد الإجباري في الجيش العثماني كان في أذهان الناس مرادفاً للكوليرا.

وبالرغم من أن حملة سامي باشا جاءت باسم الإصلاح، وإدخال الإدارة، ونشر التعليم، وتأديب العصاة، إلا أنها لم تحقّق من هذه الأمور إلا النزر اليسير والوقتي، الذي ضاعت فوائده في خضمّ الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالجبل، ومن بينها آلاف الليرات الذهبية التي دخلت إلى جيوب الضباط، و٣٠٠٠ ليرة ذهبية و٥٠٠ نعجة أخذها سامي باشا نفسه من زوج يحيى الأطرش لتحويل حكم الإعدام الصادر بحقّه من المجلس العرفي إلى المؤبَّد. كما شاب الحملة ما اتصفت به من تعسّف وتمادٍ في الظلم والاستبداد في تنفيذ

(١) كان عدد سكان الجبل في سنة ١٩١٠، ٤٨٨٠٠ نسمة بينهم ٣٥٠٠ من البدو.

الإجراءات، وما سبقها وتخلّلها وأعقبها من تعّصب مذهبي ضد الدروز واتهامهم بأنهم غير مسلمين، وهدم سامي باشا الفاروقي لمجلس السويداء وبناء جامع مكانه.

نُقل سلطان في شهر تشرين الثاني من القريّا إلى محطة سكة الحديد في بصرى حيث يتمُّ تجميع المجنَّدين من الجبل، الذين يودّعهم أهلهم بالبكاء والنحيب لما علق في الأذهان من مشاقّ التجنيد الإجباري ومخاطره في الأقطار البعيدة. «وكان المجنَّدون يساقون في أربعة صفوف بحراسة الجند العثماني. ومن بصرى نُقل المجنَّدون بسكة الحديد إلى دمشق، ومنها إلى بيروت حيث قضوا خمسة أيام، ومنها نُقِلوا بحراً إلى الآستانة وسالونيك حيث جرى توزيعهم إلى عدّة مناطق وعدّة كتائب في الجيش العثماني».[1] أما سلطان، فقد وُضِع، في اليوم التالي لوصوله إلى سالونيك، مع أربعة من رفاقه في كتيبة موناستر التي كان من مهامها، مع الكتائب الأخرى، إخماد الثورات في منطقة الروملّي والحفاظ على نفوذ السلطة العثمانية فيها.

ترك سلطان الجبل في وضع مأسوي، فبعض قراه مدمَّر بفعل القصف، ومصير زعمائه مجهول، ومعظم شبابه في الخدمة الإجبارية، وأهله مرهقون بدفع الضرائب وبطلبات الجند العثماني ولجان إحصاء السكان. لذا لم تغب هذه الصورة المحزنة عن باله. لم يحسّ بالغربة إلا حين غادر بيروت، لأن هذه المدينة اللبنانية جزء من الوطن العربي الأكبر، ولأنها آخر مكان سمع فيه ضجيج الكلام باللغة العربية. وأحسّ بالغربة أكثر حين غدا في بلاد غريبة، وبين أقوام لا يعرف لغاتهم، وأمام مصير مجهول يطرح جميع الاحتمالات التشاؤمية. وبالرغم من هذا، ومن أخذه إلى الجندية مرغماً، ووضعه تحت التدريب القاسي

---

(١) مقابلة شخصية وشريط مسجّل لفندي أحمد صيموعة في عرمان (مواليد ١٨٨٥) في ١٧/ ١٢/ ١٩٨٧. وكان من المجندّين، وأُخِذ مع سلطان في صف واحد.

وفي أتون المعارك، فإن خدمته الإجبارية كانت مرحلة مهمة من حياته، غنيّة بالتجارب والثقافة.

لم يغادر سلطان الجبل قبل ذلك، لذا كانت الخدمة الإجبارية مناسبة للتعرّف إلى مناطق جديدة سيكون بعضها مثل رودس، وسالونيك ومو ناستر في الروملّي، أبعد مكان وصل إليه، والمنطقة الأجنبية الوحيدة التي تعرّف إليها وإلى شعوبها. وسيخلق ذلك في نفسه انطباعات لا تُمحى.

إن الروملّي منطقة أوروبية في شبه جزيرة البلقان ترزح كالولايات العربية تحت سلطة الدولة العثمانية، وتتشابه معها في ضرورة النضال من أجل التحرّر والاستقلال. وهذا ما أوجد عند سلطان تعاطفاً مع سكانها، إذ كان لا يعنف على الثائرين من شعوب القرداغ والجبل الأسود والأرناؤوط، حين يُزجُّ في المجابهة معهم، وكان يسعف جرحاهم، ويحسن معاملة أسراهم. كما أنه كان يتعاطف مع أهاليهم، فيقدّم الأطعمة الفائضة عن الجند إلى الشيوخ والنساء والأطفال. وبهذا عبّر عن ذاتية الإنسان الشهم، وعن فروسية المقاتل العربي، إزاء من وُضع في الحرب ضدهم، واستطاع أن يوفّق بين ما هو مطلوب منه كجندي بحسب النظام العسكري وظروف القتال، وما هو مطلوب منه كإنسان بحسب الضمير والأخلاق.

كان سلطان قد سمع من قبل بأخبار الثورات التحرّرية، ولكنه شاهد بأم العين صورة عنها في الروملّي، فتعزّزت فكرة الثورة التي ارتسمت في ذهنه في بلاده من خلال سماعه أخبار قومه عن قتالهم للحملات التي وُجِّهت لإخضاعهم، واشتراكه في مواجهة حملة سامي باشا، ومن خلال المعاناة الناجمة عن إجراءات السلطة العثمانية.

وبالإضافة إلى ما تكوّن عند سلطان من معرفةٍ لمواطن وشعوب أعجمية، وتوسيع في آفاقه المعرفية في الجغرافيا والسكان والتاريخ، تعلّم أيضاً أثناء وجوده في الروملّي القراءة والكتابة اللتين فاته تعلمهما

في الجبل، واللتين كان تعلمهما من شروط الخدمة الإجبارية ومن مراحل الإعداد لها.

أمضى سلطان نصف مدّة الخدمة الإجبارية، أي سنة ونصف السنة، لا يعلم فيها شيئاً عن أهله وبلاده. ودفع خمسين ليرة ذهبية لإعفائه من خدمة النصف الباقي. وعاد بحراً عن طريق رودس وبيروت في ربيع سنة ١٩١٢. وحين وصل إلى القريّا، امتزجت فرحة لقائه بأهله مع حزنه على والده الذي لم يره، وأسفه لما جرى في أثناء غيابه. لقد شُنِق والده بعد إعطاء الأمان الخاص له مع خمسة من أعيان الجبل، وهم يحيى ومزيد عامر، وهزّاع عز الدين الحلبي، ومحمد القلعاني، وحمد المغوّش. فساءه ذلك كثيراً، وتذكّر قصائد شبلي الأطرش التي تحذّر من غدر الترك وظلمهم.

جاء شنق الزعماء الستة دليلاً جديداً على ظلم الأتراك، وتعبيراً صارخاً عن تماديهم في أعمال القمع وأساليب تأديب دروز الجبل. لقد شُنِقوا في ساحة المرجة بدمشق على ثلاث دفعات، بين ٥ و ١٦ آذار ١٩١١، بعد أن حكمت عليهم الإدارة العرفية في حوران بالإعدام، وأحالت الأحكام إلى الإدارة العرفية في الآستانة فوافقت عليها. وكانت الدفعة الأولى والد سلطان (ذوقان) ويحيى ومزيد عامر. وجرت عملية الشنق بحضور سامي باشا الفاروقي وبعض أهل دمشق، وبحضور الرئيس الروحي لدروز الجبل، الشيخ أحمد الهجري، الذي أُوكِل إليه سماع وصايا هؤلاء الزعماء، والذي روى أنه سمع مشايخ دمشق يهتفون عند سماع بسملتهم وتوكّلهم على الله وصلاتهم على رسوله صلّى الله عليه وسلّم: «مظلومون وحق الكعبة مظلومون... إنهم عرب شرفاء ومسلمون مؤمنون».[1] هذا الكلام يُظهر خطأ الانطباع المكوّن

(١) **مذكرات سلطان الأطرش**، مطبعة الشرق العربية، القدس، ١٩٧٩، الجزء الأول، ص: ٢٢.

في أذهان البعض، وظلم فتاوى المتعصّبين، التي صدرت خلال الحملة الفاروقية على الجبل.

الزعامة الناشئة

بدأ سلطان بتحمّل المسؤولية منذ اشتداد ساعده، فحلَّ مكان والده أثناء غيابه، وأحسن استقبال الضيوف والقيام بالواجبات المألوفة إزاءهم، وأظهر الكفاءة المطلوبة. وارتسمت في شخصه ملامح الزعامة حتى إذا آلت إليه بعد أبيه، بصفته الابن البكر، أثبت أنه جدير بوراثتها.

وشيخ أية قرية في الجبل، آنذاك، صاحب جاه ومكانة، ورجل المهمَّات التي يعجز عنها صغار النفوس والهمم. فهو زعيم القوم وقائدهم وقاضيهم والناطق باسمهم والمفاوض عنهم والمقدَّم عليهم في التشريفات. وهو أيضاً حامل المسؤوليات الكبيرة كقرى الضيف، وإجارة الملهوف، ودفع ديّة القتلى والغرامات المفروضة نيابة عن قومه في معظم الأحيان، وتحمّل وزر الحوادث إزاء المسؤولين. وعلى مشيخة القريّا أعباء أكثر مما على كثيرات غيرها نظراً لأهميتها الحربية وعراقتها النسبية.

استمدّت زعامة سلطان الناشئة قوتها من ثلاثة مصادر، هي وهج زعامة القريّا كونها أقدم زعامة للطرشان في الجبل، وكفاءة سلطان ومناقبه وقوة شخصيته، والتعاون الوثيق والوحدة التامة بينه وبين إخوته وتكامل أدوارهم. فهو القائد السياسي والعسكري. وأخوه الأول، علي، المحارب الشجاع الذي يُتكَّل عليه في المعارك. وأخوه الثاني، مصطفى، المشرف على الأراضي. وأخوه الثالث والأصغر، زيد ــ وكان آنذاك صغيراً ــ الحاضر دائماً لتنفيذ ما يوكل إليه سلطان حين يكبر، إضافة إلى شخصيته الجذّابة ودماثة خلقه وشاعريته.

أول تعاطٍ لسلطان في الشأن السياسي كان تكليف الأمير شكيب أرسلان له، في أوائل سنة ١٩١٣، بإزالة آثار الجفوة التي حصلت في

مصر في سنة ١٩١٢ بينه وبين يحيى الأطرش.[١] فلقد حضر الأمير إلى القريّا ونزل في بيت سلطان، وأبدى له رغبته بالتقارب مع يحيى الأطرش بغية الحصول على تأييده وتأييد سائر الزعماء الطرشان لترشيحه عن الجبل لمجلس المبعوثان العثماني.

وأول تحدٍّ واجه سلطان هو استعادة الأرض التي اغتصبها أهل بصرى الشام، فقد اغتنموا ضعف دروز الجبل بعد الضربة القاسية التي تلقّوها من سامي باشا الفاروقي سنة ١٩١٠، واستغلّوا تحامل السلطة عليهم، وشنق ذوقان الأطرش، زعيم القريّا، وخلوّ الجبل من معظم زعمائه السياسيين ورؤسائه الروحيين، ومن معظم مقاتليه، فوضعوا يدهم على ٦٠٠٠ دونم من أراضي القريّا الزراعية، ممهّدين بذلك لتثبيت ملكيتهم لها في الدوائر الرسمية.[٢]

قابل سلطان رشيد طليع،[٣] وطلب منه حلّ موضوع الأرض بالتفاوض، فلم يجد منه تجاوباً، بل لمس خوفاً عليه ومحاولة لثنيه عن عزمه. عندها قرّر اللجوء إلى القوة، فاتفق مع معظم أعيان القريّا

---

(١) يذكر سلطان في مذكراته، الجزء الأول، ص: ٣٠، أن هذه الجفوة حصلت في مصر بسبب إجابة الأمير شكيب أرسلان عن سؤال الخديوي عباس حلمي عن يحيى الأطرش، بأنه « رئيس عصابة متمرّدة على الخلافة». بينما يذكر الأمير شكيب في مذكراته بعنوان «سيرة ذاتية»، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص: ٤٥، أنه طلب من الخديوي التوسّط مع الدولة العثمانية للعفو عن يحيى الأطرش الذي نفته، على أثر حملة سامي باشا على الجبل، إلى جزيرة رودس، وبعد احتلال الإيطاليين لهذه الجزيرة أطلقوا سراحه فانتقل إلى مصر.

(٢) تقع معظم أراضي القريّا الزراعية إلى الغرب منها. وهي عبارة عن سهول أو منبسطات تنخفض تدريجاً نحو الغرب حتى تتصل بأراضي بصرى الشام في سهل حوران. أما أراضي القريّا الشرقية، فهي شبه قاحلة ومليئة بالحجارة البركانية.

(٣) رشيد طليع من جديدة الشوف، شغل عدّة مناصب إدارية في الدولة العثمانية، منها مبعوث حوران في مجلس المبعوثان، ومنها منصب ذكره سلطان الأطرش في مذكراته هو متصرف حوران، إلا أن فندي أبو فخر لا يُدرج اسم رشيد طليع بين أسماء الأشخاص الذين تسلموا منصب متصرفية حوران. أنظر كتابه: **تاريخ لواء حوران الاجتماعي**، دمشق ١٩٩٩، ص: ٨٥.

على حرث الأرض بطريقة جماعية. ولما قبض الجند على من باشروا حراثة الأرض، وكان أخوه علي من بينهم، لجأ إلى السلاح، واشتبك عند مشارف بصرى مع ١٤ خيالاً من الدرك كانوا برفقة مدير ناحية خربا التي تتبع القريّا لها إدارياً.

أحدثت رصاصات سلطان ـ وهي الرصاصات الأولى التي يطلقها أبناء الجبل على جند السلطة العثمانية بعد تصدّيهم لحملة سامي باشا الفاروقي ـ صدى كبيراً في الجبل وعند المسؤولين العثمانيين؛ إذ تخوّف الجميع من تطوّر الأمور وتفاقمها فسعوا إلى تدارك ذلك، وكتب الشيخ حسين طربيه إلى رشيد طليع طالباً منه التدخل، فاتصل هذا بوالي دمشق الذي سارع إلى تكليف الأمير علي الجزائري بحلّ الموضوع. وتمكّن الأمير، بفضل حكمته وخبرته، وبفضل العلاقة الجيدة التي تربط أسرته بآل الأطرش منذ عهد أبيه الأمير عبد القادر، أن يضع حلاً يقبل به الجميع، تكرّس في اجتماع حصل في بصرى بين زعماء الجبل وعلى رأسهم يحيى الأطرش، وزعماء بصرى وجوارها وعلى رأسهم مصطفى المقداد، حيث تمَّ عقد الصلح لإنهاء حوادث القتل الماضية، وإعادة الأرض المغتصبة إلى أهل القريّا، والاتفاق على حدود أراضي بصرى والقريّا على أن تكون كما وضعت أصلاً في عهد إبراهيم الأطرش ومحمد الخليلي، «وحدوداً معتبرة إلى الأبد بدون نزاع».[١]

كان لنجاح حركة سلطان نتائج مهمة، هي استعادة الحق الذي سُلب، والمعنويات التي ضعفت في الجبل بعد حملة سامي باشا الفاروقي، والدور الذي غاب عن القريّا بشنق شيخها ذوقان الأطرش. فالأرض المغتصبة ليست فقط مساحة جغرافية تزيد في الملكية ويستفاد

---

(١) وقّع الاتفاقَ قائمقام بصرى أمين حشمي، ومجلس إدارة القائمقامية، والأمير علي عبد القادر الجزائري، وكثيرون سواهم.

أنظر نص الاتفاق في كتابنا، **سلطان باشا الأطرش**، وردت الإشارة إليه سابقاً، ص: ٣٢٢، ٣٢٣.

من غلالها، بل هي أيضاً قضية معنوية سيحدّد كسبها مكانة سلطان في منطقته، وسيشجّعه على مواجهة التحدّيات التي ستستجدُّ مهما كانت صعبة. ومن نتائجها أيضاً وضع حل رضائي نهائي لمسألة الحدود بين بصرى والقريّا، وإعادة مسيرة الوفاق وحسن الجوار بينهما بشكل خاص وبين قرى الجبل وقرى السهل، المتجاورة، بشكل عام، مما سيوفر مجالات التعاون وتبادل المساعدات. ومن ذلك لجوء رجال بصرى الرافضين للخدمة الإجبارية في الجيش العثماني إلى سليم الأطرش واحتماؤهم بداره في عرى، ومنها طلب مصطفى المقداد من سلطان إرجاع مواشي بصرى، التي سلبتها عشيرة العظامات، ونجاح سلطان في ذلك، وهذا ممّا يثبت أن النزاعات التي نشبت بين قرى السهل وقرى الجبل آنية وعشائرية يحصل مثلها بين عشائر السهل أو عشائر الجبل، كما يثبت أن الدولة العثمانية استفادت في معظم الأحيان منها، وتوسلتها لتحقيق مآربها، ولمدّ نفوذها وسلطتها ووصول جيوشها بأمان إلى الجبل عبر الطرق التي توصل إليه من سهل حوران.

ولتحديد موقع زعامة سلطان الناشئة بين زعامات الجبل، لا بدَّ أولاً من إلقاء الضوء على النظام الإقطاعي العشائري في الجبل، وعلى توزّع الزعامات فيه.

انقسم مجتمع جبل حوران إلى فئتين رئيستين اعتماداً على ملكية الأرض والنفوذ، هما فئة «الخاصة» التي منها المشايخ الذين تتسلسل أهميتهم تبعاً لأهمية عشائرهم الناجمة عن القدم أو العدد أو العصبية القوية، وكان منهم المشايخ الصغار والمشايخ الكبار، وعلى رأسهم جميعاً شيخ مشايخ الجبل الذي يعودون إليه في بعض الأمور، والذي يمثلهم أمام السلطة العثمانية ويدفع لها الضرائب المجموعة منهم. وفئة العامية أو «العامة»، التي نالت مع الزمن حقوقها بامتلاكها بعض أراضي المشايخ، وتوزيع أراضي المشاع عليها، وزوال الامتيازات التي كان يتمتع بها المشايخ، فبرز منها وجهاء وقادة وأغنياء. ومن العادات بحث الأمور على صعيد مجلس القرية الذي يضم شيخها ووجهاء عشائرها،

وعلى صعيد مجلس زعماء عشائر الجبل في أمور الحرب والسلم والقضايا المصيرية.

بعد زوال المشيخة الحمدانية غدا للطرشان المرتبة الأولى بين عشائر الجبل، يليهم آل عامر فآل هنيدي فآل عز الدين الحلبي[١] فآل نصّار فآل مرشد، إلى غير ذلك من العشائر التي تتدرّج بحسب أهميتها. وآل الأطرش فرعان من جد واحد: الفرع الأول أبناء إسماعيل وهم الأشهر، والفرع الثاني أبناء النجم. وقد توصّل أبناء هذين الفرعين إلى تسلّم مشيخات معظم قرى منطقة السويداء وقرى «المقرن القبلي». ويأتي في طليعة مشيخات أبناء إسماعيل مشيخة عرى التي توارثها أبناؤه الصغار، ولها الزعامة العائلية،[٢] والأولوية في التشريفات. وبناءً على ذلك غدا متسلّموها شيوخ مشايخ الجبل وحكّامه الرسميين (القائمقام في العهد العثماني، المتصرّف في عهد الحكومة العربية، الحاكم في عهد الانتداب الفرنسي، المحافظ في عهد الانتداب وعهد الاستقلال) ويلي هذه المشيخة مشيخة السويداء التي توارثها أبناء إسماعيل الكبار، ولها أهميتها السياسية، كون السويداء عاصمة الجبل، وتليها مشيخة القريّا التي هي وريثة نفوذ إسماعيل وأبيه محمد في هذه القرية التي كانت مهد الزعامة الطرشانية. وكان لمشيخة القريّا بشخص ذوقان الأطرش، ثم بشخص ابنه سلطان، القيادة الحربية. ويلي هذه الزعامات الثلاث زعامات طرشانية كثيرة من فرع إسماعيل وفرع النجم تتفاوت أهميتها باختلاف المقدرات الشخصية لمتسلميها، من بينها مشيخات صلخد ومتان وعنز ورساس وذيبين وبكّا.

إذاً كان لمشيخة عرى الأولوية بين مشيخات آل الأطرش وسائر مشيخات الجبل. وكانت عباءة زعامة آل الأطرش محصورة بها، بحيث

(١) من الطرشان ومن آل عز الدين الحلبي من يؤكّدون أن العشيرتين تعودان في النسب إلى الشيخ علي العكس.

(٢) تعاقب على هذه الزعامة أبناء إسماعيل: إبراهيم وشبلي ويحيى، وسليم حفيد شبلي، وحمد بن شبلي، وحسن بن يحيى، ويحيى بن حسن، وسليم حفيد حسن.

يتمّ إلباسها، بحسب الأعراف العشائرية، لوريث الشيخ المتوفى من طرشان عرى، أبناء إسماعيل الصغار، في يوم «الأسبوع»، وهو اليوم السابع الذي يلي يوم الوفاة، والذي يُعتبر تجديداً للمأتم. وقد تناقل زعماء الطرشان في عرى عباءة موشّاة بالذهب أنعم بها السلطان عبد الحميد على شبلي الأطرش، ظلّت حتى سنة ١٩٤٢ العباءة الوحيدة عند الطرشان. ففي ١١ آذار من هذه السنة توفي شيخ السويداء ووزير الدفاع في الجمهورية العربية السورية، عبد الغفّار الأطرش، فتسلّم وزارة الدفاع بعده أمير عرى وأمير الجبل، الأمير حسن الأطرش الذي كان «محافظ الجبل الممتاز». وسُلِّم منصب المحافظ لتوفيق الأطرش على اعتبار أنه أكبر سناً من ابن عبد الغفّار، يوسف. لذا لجأ الكولونيل الفرنسي بوفيه، حاكم الجبل، إلى بدعة جديدة هي إلباس عباءة الزعامة ليوسف من قبيل إرضائه بذلك تعويضاً له عن منصب كان يأمل أن يؤول إليه.(١)

كان سلطان في بداية شبابه، وعند نشوء زعامته، شيخاً على القريّا فقط، يتقدّمه بحسب تسلسل أهمية الزعماء الطرشان، شيخ عرى الذي هو شيخ مشايخ الجبل، الأمير سليم، وشيخ السويداء، عبد الغفّار. ويتقدّمه، بحسب السن شيخا صلخد ورساس، نسيب ومتعب. وظلَّ، بالرغم من تفّوق شهرته على سائر الزعماء الأطارشة، يراعي الأعراف المعمول بها في المجتمع العشائري، ولم يطمح يوماً إلى الوقوف على قمة الهرم الاجتماعي في الجبل، ولا إلى تسلّم المنصب الأول السياسي والإداري. وكان يعترف دائماً بزعامة عرى العائلية وبتقدمها على سائر الزعماء الأطارشة وسواهم، ويقدّر لزعامة الطرشان في السويداء دورها وموقعها، وبخاصة أن متسلّمها في أيامه، ولغاية سنة ١٩٤٢، عبد الغفّار، أكبر منه سناً، ويخاطبه سلطان بلفظة «عمي» كما يخاطب بها الأكبر منه سناً من الطرشان.

---

(١) لا يعترف الطرشان بزعامة عشائرية إلا بزعامة عرى، ولا يعترفون بعباءة إلا بعباءتها، لذا سمّوا العباءة المخلوعة على يوسف عبد الغفّار الأطرش «عباءة بوفيه». حديث منصور الأطرش مع المؤلف في ٢٠٠٣/٨/١٤.

لم يدخل سلطان في حلبة التنافس على زعامة الجبل العشائرية في سنة ١٩١٤ بعد وفاة يحيى الأطرش. وقد تنافس عليها سليم ونسيب وعبد الغفّار ومتعب الأطرش، لكن سلطان فضّل سليماً عليهم، وأجبرهم على القبول به، ففي رأيه أن دار عرى أحق من سائر دور الطرشان بالزعامة، وتستطيع لغناها أن تحمل أعباء زعامة الدروز. ولم يدخل سلطان بعد ذلك في حلبة التنافس على زعامة الجبل الأولى الرسمية، بعد وفاة سليم الأطرش في سنة ١٩٢٣، كما فعل متعب وعبد الغفّار اللذان نافسا حمد الأطرش، أمير الجبل وشيخ عرى، على حاكمية «دولة جبل الدروز» التي أنشأها الفرنسيون، لا لزهده في المناصب، ولاعتباره أن منصب الحاكم وظيفة مسخّرة لخدمة السلطة المنتدبة فقط، بل أيضاً لاحترامه الأعراف العشائرية التي تقضي بتقديم حمد على منافسيه، لذا فضّله عليهما. وبالرغم من انطلاقة سلطان من زعامة إقطاعية عشائرية تقليدية، تجاوز حدود العشيرة والمنطقة والطائفة، وأنشأ زعامة غير تقليدية هي قيادة الثورات السورية التي قامت من أجل التحرّر والاستقلال، وحاك بيده عباءة لم يورثها لأحد، حاكها خيطاً خيطاً بجهوده ونضاله وتضحياته.

رفض سلطان لقب «أمير» من الشريف حسين، ورفضه بعد ذلك من أهل الجبل الذين تداعوا إلى داره لمخاطبته به، بعد أن علموا أن الأمير عبد الله منح هذا اللقب إلى حسين ومتعب وتوفيق الأطرش لكسبهم إلى جانبه، لكنه لم يجرؤ على منحه إلى سلطان. وكتم صيّاح الأطرش منح الشريف حسين له لقب «أمير» في رسالته إليه من قبرص، وظلّ أمر هذه الرسالة مجهولاً لمدة طويلة.[١] واكتسب علي مصطفى الأطرش لقب «أمير» عندما حضر، بصفته نائباً في المجلس النيابي

(١) نشرنا رسالة الشريف حسين إلى صيّاح الأطرش في كتابنا، **دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي**، المركز العربي للأبحاث والتوثيق بيروت ١٩٩٣، ص: ٣٩٩.

السوري، مؤتمر سان فرنسيسكو في سنة ١٩٤٥، الذي أُسست فيه هيئة الأمم المتحدة. وقد حضر هذا المؤتمر مع النائبين الأمير فاعور محمود الفاعور والأمير فوّاز الشعلان، فخوطب بـ«أمير» مثلهما. لكن الإمارات الأربع المستحدثة في الجبل كانت إمارات تشريفية فخرية لم تزد في نفوذ حامليها، ولم تستمر مع أبنائهم. لذا ظلّت إمارة الجبل محصورةً بمشايخ الطرشان من دار عرى بعد أن منحها الفرنسيون لحاكم الجبل سليم الأطرش في سنة ١٩٢١، وهي لا تزال تتسلسل فيهم إلى اليوم، في حين ظلّ سلطان، الذي هو أهم من أمير ومن حاكم على الجبل، والذي هو بمثابة ملك غير متوّج، يحتفظ فقط بلقب «الباشا»، وبلقب «القائد العام للثورات السورية». وحين يُلفَظ اللقب الأول، بمعزل عن الاسم، في الحديث عن زعيم من الجبل يتجّه رأساً إليه، وحين يُلفَظ اللقب الثاني، أنّى كان، يعنيه هو فقط.

في الحرب الكبرى

بدأت الحرب العالمية الأولى (الحرب الكبرى) في الأول من آب ١٩١٤، ودخلتها الدولة العثمانية في الخامس من تشرين الثاني إلى جانب دول المحور، وعيّنت وزير البحرية، أحمد جمال باشا الكبير قائداً للفيلق الرابع،[١] وحاكماً عسكرياً على بلاد الشام، فظهر في البداية بمظهر المسالم، وقرّب إليه الزعماء والمثقفين، وتودّد للسكان. لكنه ما لبث أن اعتمد سياسة مغايرة، فلجأ إلى الإرهاب، وزجّ الكثيرين في السجون، ونفى الزعماء إلى الأناضول، وأعدم العشرات بتهمة التعامل مع الحلفاء وخيانة الدولة العثمانية، وضيّق على الأحرار، وكمّ الأفواه، وخنق حرية الصحافة، وأبعد المجنَّدين للخدمة الإجبارية إلى مناطق المعارك البعيدة، وتمادى في الظلم ليرهب السكان ويحول

(١) عيّنت الدولة العثمانية قائداً آخر للفيلق الرابع في سنة ١٩١٨، بعد أحمد جمال باشا المعروف بـ«الكبير»، اسمه أيضاً جمال باشا، وقد عُرف بـ«جمال الصغير».

دون أي تحرّك محتمل منهم ضد بلاده، وليحافظ على هيبة الدولة والجيش بعد فشل هجومه على قناة السويس، فاقترن اسمه بالبطش والاستبداد، ولُقِّب بـ«السفاح». وكان عنده، بحسب الوثائق التي نشرها البلاشفة، بعد الإطاحة بالنظام القيصري في روسيا سنة ١٩١٧، مشروع إقامة دولة في بلاد العرب وجزء من آسيا الصغرى يتسلّم حكمها ويتسلّمه أبناؤه من بعده.

لم يسلم من تدابير جمال باشا وإرهابه إلا دروز الجبل، فهو لم ينزع سلاحهم، ولم يجنّد شبابهم، ولم يأخذ منهم ضريبة العشر، ولم ينفِ أو يسجن أو يشنق أحداً منهم، ولم يتدخل في شؤونهم، بل سمح لهم بالتظاهر بحمل السلاح، وتقرّب من زعمائهم، ودعا سليم ونسيب الأطرش للإقامة في دمشق ليكونا بقربه. ثم زار الجبل ووزّع الأوسمة والألقاب على كبار شيوخه، ودفع رواتب شهرية لبعضهم ليضمن سكوتهم وتأييدهم. وقد فعل ذلك من قبيل التقرّب منهم كما يقول البعض، أو من قبيل الحيطة كما يقول البعض الآخر، إذ كان يخشى إذا أساء إليهم، أو جنّدهم، ودفّعهم الضرائب، أن يثوروا عليه كما فعلوا في السابق حين قاوموا الحملات المصرية والعثمانية. وقد عبّر عن مخاوفه بالقول: «إذا كان هناك من أخشاه، فهؤلاء الدروز الذين أريد أن يظلوا بعيدين عن الافتكار بإضرام الثورة ضدنا».[١] لكنه كان يضمر الشرّ لهم، وينوي عقابهم بعد خروج دولته منتصرة من الحرب.

ومع هذا لم يقدّم دروز الجبل للدولة العثمانية أية نصرة أو مساعدة في الحرب. كل ما قدّموه هو التزامهم الهدوء والسكون، ووقوفهم على الحياد حتى نشوب الثورة العربية. فقد كانت جراحهم من حملة سامي باشا الفاروقي لم تندمل بعد إذ لم يمضِ عليها سوى

---

(١) مذكرات عزيز بك، **الاستخبارات والدولة العثمانية**، ترجمة فؤاد ميداني، بيروت ١٩٣٣، ص: ١١٢.

أربع سنوات، ونقمتهم على الدولة العثمانية لا تزال تعتمل في صدورهم جرّاء ذلك، وجرّاء تراكمات نتائج حملاتها المتكرّرة عليهم ابتداءً من سنة ١٨٥٢. ولم تثمر وساطة الأمير محمد سعيد الجزائري لجلبهم إلى جانبها سوى مجيء ٥٠٠ فارس منهم إلى دمشق وقيامهم في ساحة المرجة بمظاهرة مسلّحة أمام جمال باشا عرضوا فيها قوتهم ومهارتهم الحربية.[١]

إن موقف سلطان في الحرب الكبرى، وموقف قومه، يجب أن يكونا، نظرياً، قبل قيام الثورة العربية، مع الدولة العثمانية، ومع إجراءاتها المفروضة على الجميع كالخدمة الإجبارية في الجيش، وتقديم ضريبة العشر، وهما أمران ضروريّان في الحرب أكثر منهما في السلم. لكن سلطان لم يدعُ للسلطان العثماني بالنصر، يوم كان الدعاء يرتفع له في الاحتفالات الرسمية وفي الصلوات في الجوامع، وكان عائداً من الخدمة الإجبارية قبل سنتين من نشوب الحرب، فيما كان أبوه مشنوقاً غدراً. لذا نراه أبعد ما يكون عن نصرة الدولة العثمانية، وعن الموافقة على تجنيدها لأبناء قومه فيما لو أرادت ذلك. وقد مضت الحرب دون أن يؤخذ منهم مجنّد واحد في الوقت الذي دعت الدولة الرجال حتى سن الأربعين، وجنّدت نحو ربع مليون من بلاد الشام، أو سبعاً وعشرين قرعة، حارب ربعهم، وهلك ربعهم، واستُخدم ربع في خدمات خفيفة، وهرب الربع الآخر.[٢] كما أن الجبل لم يقدّم شيئاً من غلاله للدولة في الوقت الذي وضعت يدها على ثُمن إنتاج المزارعين بدلاً من ضريبة العشر على الإنتاج الزراعي، وأخذت ثُمني الإنتاج بالأسعار التي تحدّدها.

---

(١) أنظر عن وساطة الأمير محمد سعيد الجزائري ومجيء الخمسمائة فارس من الجبل إلى دمشق، محمد سعيد الجزائري، **مذكراتي عن القضايا العربية والعالم الإسلامي**، دار اليقظة العربية، دمشق ١٩٦٨، ص: ٨٠- ٨٥.

(٢) أنظر عن التجنيد في الجيش العثماني، محمد كرد علي، **خطط الشام**، الجزء الخامس، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٠، ص: ٣٠.

قد يُحكَم على عدم تجند دروز الجبل في الجيش العثماني، وعدم تقديم ضريبة العشر، أنهما تخلف عن أداء واجبين إزاء دولة يتبعون لها. إلا أنهما مبرّران بسوء علاقتهم بها آنذاك، وبنفورهم أصلاً من التجنيد الإجباري في غير منطقتهم وتحت قيادة غير زعمائهم، وبحاجتهم إلى رجالهم من أجل تأمين الحماية لقراهم ومزروعاتهم ومواشيهم من اعتداءات البدو. كما أن عدم تقديم العشر مبرّر بما قدّموه في المجاعة، وفي الأوضاع الاقتصادية السيئة، للمحتاجين اللاجئين إليهم، مع الإشارة إلى أن الدولة العثمانية هي دولة محتلة سيثور العرب عليها ليتحرّروا منها، وأن حجب المساعدة عنها صبّ في النهاية في خدمة الثورة العربية التي كان بعض المجنّدين العرب يهربون من الجيش العثماني ليلتحقوا بها.

على المستوى الرسمي، لم يكن سلطان آنذاك ذا شأن كأقطاب الجبل الأربعة: سليم وعبد الغفّار ونسيب ومتعب الأطرش. فهو في مستهلّ شبابه في العشرينيّات من عمره، وفي مستهلّ زعامته التي لم تُوضَع بعد سوى أمام تحدّيات صغيرة، لكنه على الصعيد العملي كان مؤهّلاً أكثر من أي زعيم آخر في الجبل للعب دور خطير ضد الدولة العثمانية؛ لأن جمال باشا لم يستطع استمالته واستمالة بعض زعماء الجبل مثل فضل الله هنيدي وحمد عامر وحمد البربور.

لم يغتر سلطان بالألقاب والأموال التي وزّعها جمال باشا لضمان سكوت الزعماء واحتوائهم. ولم يساير أو يجامل المسؤولين العثمانيين. ولبث يراقب التطوّرات، وينتظر ما سيتمخض عنه الشعور القومي عند العرب ونقمتهم على سياسة التتريك. وكان يتتبَّع أخبار الحرب، وإجراءات جمال باشا وسياسته الإرهابية، عن طريق بعض الزعماء الذين يزورون دمشق ويقابلون القائد العثماني، وعن طريق صديقه المخلص يوسف الشويري الذي أقام في القريّا للعمل في التجارة.

كان الجبل آنذاك فريقين: فريقاً يتظاهر بحب الدولة العثمانية وينشئ علاقات ودّية مع جمال باشا، لكنه على الصعيد العملي لا يقدّم

أية مساعدة للدولة، بل لا يقوم بالمطلوب منه على صعيد الجهاد من خلال التجنّد في الجيش العثماني، أو على صعيد الدعم المادي من خلال دفع المتوجّب من الضرائب. وفريقاً ثانياً ملتزماً بالصمت والحياد، ويدعو سّراً لهزيمة السلطان لا لنصرته، وعلى رأس هؤلاء سلطان الذي يضمر الحقد للدولة العثمانية التي أعدمت والده بعد أمان، ولغدرها المتكرّر بزعماء الجبل، ولأخذه مجنّداً في جيشها، ولتسبّبها بمعاناته في طفولته وصباه خلال حملاتها ابتداءً من سنة ١٨٩٥. وقد هاجم قريبه سليم الأطرش، وباهاه بتصرفه بعكس ما تصرّف، حين ردّ على تهجم سليم عليه فقال: «لم نُطعَم من مآكل فندق دامسكوس بلاس، ولا دخلنا جنينة البلدية بالشام، ولا قابلنا تركياً قاتل آبائنا وهاتك عرض بلادنا»، وكان يخشى الترك ولا يأمل منهم خيراً.

اهتمّ سلطان في تلك الفترة بتدبير شؤونه الخاصة، واستضافة قاصديه الكثيرين، ومتابعة الأحداث، ومعالجة الموضوعات الطارئة التي منها مهاجمته مع بعض الفرسان وعرب السردية لعشيرة العيسى في أواخر أيلول ١٩١٦، والتغلّب عليها في مكان يُعرف باسم «المطبّة» في بادية شرق الأردن، حيث خسر من رفاقه رجلاً واحداً، وخسرت عشيرة العيسى بضعة رجال. وقد قام بذلك تلبيةً لطلب بعض أهل الجبل وعشيرة المساعيد المتضرّرين من اعتداءات العيسى، وبعد أن أصبح السكوت عن هذه الاعتداءات متعذّراً ومضرّاً في غياب حماية الدولة للسكان، في الحرب الكبرى، وعجزها عن منع اعتداءات البدو عليهم، بحيث يضطرون إلى الدفاع عن أنفسهم بأنفسهم، وإلى صون حقوقهم بقوة السيف لا بقوة القانون.

من مآثر سلطان بشكل خاص، والجبل بشكل عام، في الحرب الكبرى، إيواء النازحين بسبب الحاجة والفقر والجوع، وحماية اللاجئين الهاربين من أعين السلطة العثمانية.

خيّم شبح المجاعة على بلاد الشام بسبب الحصار البحري المفروض من الحلفاء، والتدابير المتّخذة من الدولة العثمانية، ومنها استئثارها بثلاثة أثمان الغلال، وبسبب احتكار التجّار للمواد الغذائية

وتواطؤ الموظفين معهم، وارتفاع الأسعار، والجراد الذي فتك بالأشجار والمحاصيل. فعزّ الرغيف وغلا، وبيع رطل القمح بشجرة زيتون، وثلاثة الأرطال بليرة ذهبية. «وبيع رطل الخبز في دمشق في آذار سنة ١٩١٨ بخمسة وأربعين غرشاً».[١] وساءت الأوضاع الاقتصادية، وحدثت المجاعة «التي أودت بحوالي ثلث أبناء جبل لبنان وعشر سكان سورية».[٢]

كان لا بد من مبادرات أهلية، ولفتات كريمة من الميسورين والمحسنين وذوي الفضل والمعروف، للتخفيف من حدّة الأزمة الاقتصادية وأضرار المجاعة. وقد قام الجبل بدور إنساني كبير في هذا المجال، إذ آوى أهله أكثر من ٢٠٠٠٠ لاجئ من مختلف المناطق والفئات، أي ما يقارب نصف عددهم آنذاك، واستقبلوهم في مضافاتهم، وأطعموهم، وقاموا بخدمتهم بحسب التقاليد السائدة، كما أنهم شغّلوا البعض في حقولهم مقابل أجر، فساهموا بذلك، وببيع الفائض عنهم من الحبوب، في التخفيف من المجاعة، ممّا حدا بالكثيرين إلى الإشادة بصنيعهم وإكبار مروءتهم ومعروفهم.[٣] وكان لسلطان قسط كبير من ذلك، فهو، بعد شيخ مشايخ الجبل وأغناهم، سليم الأطرش، أحد أبرز الأعيان الذين آووا المحتاجين؛ إذ أعال مئات اللاجئين، وكان يقوم بنفسه على خدمتهم، وينفق عليهم بكرم وسخاء.

---

(١) يوميات خليل السكاكيني، المطبعة التجارية، القدس ١٩٥٥، ص: ١٣٨.

(٢) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة عفيفة البستاني، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٠، ص: ٤٣٩.

(٣) من الذين أشادوا بمروءة أهل الجبل، محمد كرد علي، **في خطط الشام**، وردت الإشارة إليه سابقاً، الجزء الثالث، ص: ١٤٤، وجريدة المقطّم، عدد الخميس في ٢٩ أغسطس (آب) سنة ١٩١٨، وممّا جاء فيها ما يلي: «أبناء تلك البلاد لا يزالون يموتون شر الميتات. ولولا فضل الأميركيين الذين عمّ العالم المتمدّن فضلهم في هذه الأيام، ولولا فضل الدروز من أهل حوران الذين فتحوا أبواب ديارهم لكل لاجئ إليهم على اختلاف الطوائف والأديان، لخفنا أن لا يبقى في البلاد ثلث أهلها إلى آخر هذا العام».

الفصل الثاني

من الثورة العربية إلى الانتداب الفرنسي

قيام الثورة العربية

بعد أربعة قرون من حكم الأتراك للعرب، حمل الاتحاديون من أعضاء جمعية «تركية الفتاة»، الذين خلعوا السلطان عبد الحميد وعيّنوا مكانه أخاه السلطان محمد رشاد، شعار «الطورانية» و«تتريك» العناصر الخاضعة للأتراك ومنها العنصر العربي، بحيث تتحوّل الإمبراطورية التي شاءها السلطان عبد الحميد معتمدة على الدين الإسلامي وعلى أنصار «الجامعة الإسلامية» إلى إمبراطورية قومية ذات نظام مركزي معتمدة على سيادة العنصر التركي وثقافته وحضارته. وهذا ممّا نفّر العرب من الأتراك الاتحاديين، وأضعف نصرتهم للدولة العثمانية في الحرب الكبرى، وقوّى عندهم النزعات الانفصالية.

تجسّد الوعي القومي العربي، أو ما سُمّي «يقظة العرب»، باتجاهات فكرية تدعو إلى بعث أمجاد العرب، وإبراز وجودهم ودورهم بين الأمم. وتجسّد في أواخر عهد الدولة العثمانية بجمعيات علنية وسرية أبرزها جمعية «العربية الفتاة» السرّية التي كانت أهمَّ الجمعيات وأبعدها أثراً، والتي جاءت بتأسيسها واسمها وأهدافها ردّة فعل على جمعية «الاتحاد والترقي». وتطوّرت أطروحات العرب من مطالبة بالإخاء بينهم وبين الأتراك، وبالمساواة والإصلاح واللامركزية، إلى طلب الانفصال النهائي عن الدولة العثمانية.

كان الحسين بن علي، شريف مكّة، على نزاع مع الاتحاديين بسبب نهجه الاستقلالي ورغبته في استعادة السلطة التي كانت لأسرته على الحجاز، وعلى خلاف مع والي مكة وقائد الجيش العثماني، وهيب باشا، الذي كلّفه الاتحاديون بمراقبته، فضايقه كثيراً. فاغتنم دخول الدولة العثمانية الحرب الكونية ـ وكان معارضاً لذلك ـ لتحرير العرب من سلطتها، ودخل في مفاوضات مع بريطانيا عبر معتمدها في مصر، هنري مكماهون، انتهت بعد عشر مراسلات بينهما بالاتفاق على القيام بالثورة ضدّ الدولة العثمانية مقابل وعود من بريطانيا بتقديم المساعدات العسكرية والمالية، وبالمساعدة على إنشاء دولة عربية لم تتوضّح نهائياً حدودها الشمالية الغربية في المراسلات.[١]

هذه الدولة العربية طرحها أعضاء جمعيتي «العربية الفتاة» و«العهد» في ما سُمّي «ميثاق دمشق»، وتعهّد الحسين بالعمل على تحقيقها، على أن تمتدّ حدودها من جبال طوروس شمالاً إلى المحيط الهندي جنوباً. ومن جهتهم أبدى أعضاء الحركة العربية استعدادهم لمؤازرة الثورة التي ينوي الحسين القيام بها باتصالاتهم المباشرة به، وعبر ابنه فيصل الذي حضر إلى الشام وأقام في دار عطا باشا البكري في قرية القابون من أعمال الغوطة.

أعلن الشريف حسين الثورة على الترك في ١٠ حزيران ١٩١٦، فجاءت منعطفاً مهمّاً في تاريخ العرب الحديث؛ إذ أبرزتهم قوّة مؤثّرة في مجريات الحرب الكونية، تشترك في تقرير مصير العرب في خضمّ التحوّلات الخطيرة التي سترسم خارطة جديدة للعالم تغيب عنها إمبراطوريات، وتتوسّع أخرى، وتنشأ فيها دول جديدة. كما أن هذه الثورة أبطلت دعوة الأتراك إلى الجهاد، بانطلاقها من قلب الأماكن المقدّسة الإسلامية، وبقيادة سليل الأسرة الهاشمية. واستقطبت جموع

---

(١) توسع جورج أنطونيوس في الحديث عن مضمون هذه المراسلات، انظر كتابة **يقظة العرب**، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٨، ص: ٢٥١- ٢٧٥.

الوطنيين المجاهدين من الأقطار العربية، فالتحق بها كل ناقم على الترك، وكل متطلّع إلى الحرية والاستقلال، وكل نازع إلى التخلّص من نير الظلم والاستبداد.

حققّت قوات الثورة انتصارات عسكرية باهرة، إذ استولت على مكّة وجدّة والطائف والوجه وينبع ورابغ وأبي اللسن والعقبة[1]. وحمت بعد احتلالها للعقبة، وفي زحفها شمالاً نحو دمشق، ميمنة الجيش البريطاني الزاحف من مصر، واشتركت معه في تحرير بلاد الشام وفي سحق القوات التركية الموجودة فيها وإجلائها عنها. لكن هذه الثورة، التي قامت على أمل إنشاء الدولة العربية المنشودة التي وعد الحلفاء العرب بها، لم تحقّق ما قامت من أجله بسبب نكث الحلفاء لوعودهم، وتنفيذهم لمخطّطات التجزئة والمشاريع الاستعمارية في المشرق العربي، فلم تتوصّل إلاّ إلى إقامة حكومة في الأجزاء الشرقية من بلاد الشام أنهاها الفرنسيون في تموز ١٩٢٠. لذا تجدّدت الثورة التي قامت ضدّ الأتراك ثوراتٍ كثيرة ضدّ الفرنسيين، ممّا حمل على تسميتها جميعها بـ«الثورة العربية الكبرى». وكان لسلطان الأطرش دور بارز فيها باشتراكه في الثورة التي أعلنها الشريف حسين، وبقيامه بثورتين على الفرنسيين.

حماية اللاجئين

ترافق إيواء النازحين إلى جبل حوران (جبل الدروز)، المحتاجين إلى الطعام، مع حماية اللاجئين الهاربين من الدولة العثمانية، المحتاجين إلى السلامة. وإذا كان الإيواء يستوجب الكرم، فإن الحماية تتطلّب المقدرة والسطوة، وقد تتطلّب عند الضرورة مواجهة السلطة

---

(١) للمزيد من المعلومات عن انتصارات الثورة، أنظر سليمان موسى، **الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى**، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمّان ١٩٩٢، ص: ١١٧ . ١٨٣. وصبحي العمري . **أوراق** . الثورة العربية (١) منشورات رياض الريّس للكتب والنشر، لندن . قبرص ١٩٩١، ص: ١٢٢ . ١٣٥.

التي تلاحق اللاجئين. وهذا ما كان متوفراً خلال الحرب الكبرى في الجبل، الذي تحدّى السلطة العثمانية بالامتناع عن دفع الضرائب والتجنّد، وتحدّاها بإجارة الهاربين والخائفين منها، فبرز آنذاك جزيرة أمنية وسط أراضيها، في وقت تذرّعت بظروف الحرب فتشدّدت مع رعاياها أكثر من ذي قبل، وارتكبت الممنوعات، ومنها مثلاً خرق النظام الأساسي لمتصرّفية جبل لبنان الموضوع تحت حماية دولية. ويمكن تصنيف اللاجئين إلى فئتين: أولاهما المتهربون من الخدمة الإجبارية والفارّون من الجيش العثماني واسمهم «الفراري». وثانيتهما الهاربون السياسيون من وجه السلطة، الذين اتخذوا من الجبل مقرّاً وممرّاً إلى الحجاز، وبخاصة بعد قيام الثورة العربية.

كانت الدولة العثمانية على علم بوجود معظم اللاجئين إلى الجبل، وعلى علم بالمضافات التي ينزلون فيها، لكن جندها تجنّب ملاحقتهم تهيّباً لمن أضافوهم وأجاروهم، ومعظمهم ذوو جاه وسطوة، ومن بينهم سلطان الذي قام فيما بعد بالثورة على الفرنسيين سنة ١٩٢٢ لسبب مباشر هو اعتقال ضيفه. ومن التقاليد المعمول بها في الجبل، آنذاك، حماية النزيل والدفاع عنه، واستقبال الضيف حتى لو كان عدوّاً.[١]

من الذين قصدوا الجبل، عبد الغني العريسي وعارف الشهابي مصدّرا جريدة «المفيد»، وتوفيق البساط وعمر حمد، وجميعهم أعدمهم جمال باشا. ومنهم إبراهيم هاشم. وقد لجأ الخمسة إلى خلخلة، من أعمال «المقرن الشمالي»، وفيها عضوان من جمعية «العربية الفتاة» هما سليم ومعذّى المغوّش. ومنهم زكي الدروبي ونسيب البكري، وغيرهما من الأشخاص الذين كان معظمهم ينتمي إلى جمعية «العربية الفتاة».

---

(١) بالرغم من موالاة شيخ مشايخ جبل حوران سليم الأطرش، للدولة العثمانية، كان يستقبل الفارّين من وجهها. وقد برّر وجودهم في داره في عرى عند رؤية جمال باشا لهم خلال زيارته له، بعد قيام الثورة العربية، بقوله لجمال باشا: «لولا حمايتي وإيوائي إياهم لكانوا الآن في صفوف الثورة يقاتلون جند الدولة».

وصف أحمد قدري انتقال آخر قافلة من أعضاء جمعية «العربية الفتاة» من دمشق إلى الحجاز، وذلك باختبائهم أولاً في جرمانا، من أعمال الغوطة، ثم سلوكهم طريق الجبل ونزولهم في خلخلة، ومنها إلى القريّا، قرية سلطان، وملاذ المتوارين عن عيون الأتراك، حيث شعروا فيها وفي سائر قرى الجبل بالأمان والاطمئنان، إذ كانوا يتنقلون في العلن، ويمرّون أمام المخافر آمنين غير هيّابين لأنهم في حماية أكيدة. ووصف أحمد قدري الولائم التي أقيمت لهم، والسهرات التي استمرت حتى الصباح وأنشد فيها الشعراء القصائد الملحَّنة على الرباب.[١] أما أشخاص هذه القافلة، فهم أحمد وتحسين قدري، ورستم حيدر، ورفيق التميمي، وخليل السكاكيني، وسليم عبد الرحمن، وسليم الباني، ومحمود المغربي، وقد التقوا في بيت سلطان بعبد اللطيف العسلي وأخيه حكمت.

إذاً، لجأ أعضاء جمعية «العربية الفتاة»، الذين هربوا من ظلم الأتراك وملاحقتهم، إلى حمى سلطان فحماهم وأكرمهم. وقال أحدهم، رستم حيدر، فيه: «كرم أبي طلال حاتمي. سفرة تذهب وأخرى تأتي».[٢] وقال فيه فايز الغصين الذي نزل في مضافته أربعة أيام، كان ورفاقه أثناءها في رعايته وإكرامه: «كل يوم يولم سلطان لنا الولائم ويزيد في إكرامنا».[٣]

ومن الذين قصدوا الجبل الأمراء عمر ومحمد وعبد القادر الجزائري هرباً من ملاحقة جمال باشا، وقد حُكِم على الأول بالإعدام. ويذكر الأمير محمد أن أخاه عبد القادر هدّد عند لجوئه إلى الجبل جمال باشا، «وكان يبعث إليه بالرسائل مواعداً إياه بالانتقام القريب.

---

(١) أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، دمشق ١٩٥٦، ص: ٦٣ ـ ٦٧.

(٢) مذكرات رستم حيدر، تحقيق نجدة صفوت، الدار العربية للموسوعات، بيروت ١٩٨٨، ص: ١٤٩.

(٣) فايز الغصين، **مذكراتي عن الثورة العربية**، الجزء الثاني، مطبعة الترقّي، دمشق ١٩٧٠، يوميات الثلاثاء ١٦ رمضان ١٣٣٦ (٢٥حزيران ١٩١٨).

وفي أثناء إقامته بالجبل كان محلَّ ثقة الطائفة الدرزية التي فُتِنت بشجاعته وإقدامه وأُعجِبت ببسالته وجرأته. وبعد أن حالفهم وعاهدهم سافر نحو العقبة عن طريق الصحراء».[1] إن الأمير عبد القادر لم تبلغ به الشجاعة حد تهديد جمال باشا لولا استقواؤه بالجبل أثناء إقامته فيه اعتماداً على علاقة أسرته بالطرشان، وعلى موقف الجبل الحيادي أو بالأحرى السلبي من الدولة العثمانية في الحرب الكبرى. وهو سيستقوي بالطبع بالفريق المؤيّد للثورة العربية، أي بفريق سلطان، دون أن يخلو الأمر، بحسب ما يذكر لورنس، من اعتراض على وجوده من الفريق المؤيّد للأتراك ومن الحاكم التركي.[2]

الاتصالات والاستعدادات للانضمام إلى الثورة

لم ينضم سلطان إلى أي حزب في حياته، وإنما كان نصير الأحزاب والجمعيات التي تجسّد تطلعاته، وتتبنّى الأهداف الوطنية كجمعية «العربية الفتاة». لذا كان على صلة بأعضاء هذه الجمعية في جبل الدروز مثل قريبه حسين نايف الأطرش وأسعد مرشد وحمد البربور، والأخوين سليم ومعذّى المغوّش، وعبد الله العبد الله وعلي الملحم ومحمد الجرمقاني وحسين مرشد رضوان ومزيد أبو عسلي، كما كان على صلة بأعضائها الذين احتموا بالجبل أو مرّوا عبره إلى الحجاز. وهو لم يقدّم في الحرب الكونية أية نصرة للترك،ولم يقم

---

(١) محمد جميل بيهم، **العهد المخضرم في سوريا ولبنان ١٩١٨-١٩٢٢**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨، ص: ٣٧.

(٢) يذكر لورنس في كتابه، **أعمدة الحكمة السبعة**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٠، ص: ٢٨٧، ٢٨٨، لجوء الأمير عبد القادر إلى جبل الدروز وإقامته في صلخد، وتهديده الحاكم التركي الذي اعترض على وجوده، وتهديده بقطع رأس جمال باشا، وإعلانه أنه ممثّل فيصل، وأن الجبل غدا تابعاً لفيصل، لكنه يختلف عن محمد سعيد الجزائري في ذكر موقف دروز الجبل من أخيه إذ يقول إن تهديده سبّب ملامة الدروز له وعدم صبرهم على كل هذه القحة وثورتهم ممّا جعله يولّي هارباً متوعّداً إياهم أنه سيوقد الثورة في كل الجبل الدرزي.

نحوهم بأية بادرة شكلية، بل كان ينتظر تجسد الوعي القومي عند العرب بحركة ثورية تؤدّي إلى تحريرهم. لذا سُر بقيام الثورة العربية، ولبث ينتظر قدوم جيشها إلى سورية لينضمَّ إلى صفوفها. وكان يتتبَّع مسارها من الوافدين من دمشق إلى الجبل، ومن أبناء الجبل الذين يفدون إلى دمشق، ثم تتبعه من الأمير فيصل، ابن الشريف حسين، عبر مناشيره، ومن مبعوثه إلى الجبل وحوران، نسيب البكري.

بعد أن طرق جيش الثورة العربية أبواب بلاد الشام باحتلاله العقبة في ٦ تموز ١٩١٧، واتجاهه شمالاً ليحتل الطفيلة ومعان، ارتأى قائده، فيصل بن الحسين، توسيع نطاق العمليات لتشمل الجبل وحوران لمتاخمتهما دمشق، ولأنهما ممرّ الجيش العربي الزاحف عبر شرق الأردن على ميمنة الجيش البريطاني إلى هذه المدينة. لذا كثَّف مع أخيه علي، ومع معتمده نسيب البكري، الاتصالات بأعيان الجبل وحوران وسكانهما، وكان يعوّل على مساعدة الجبل للثورة لكثرة مناصريها فيه وفي طليعتهم سلطان، ولشهرة الجبل الحربية والكفاءة القتالية العالية لأبنائه.

من رسائل قادة الثورة العربية إلى أعيان جبل الدروز رسالتان من فيصل إلى خليل المغوّش، شيخ قرية خلخلة، توضح أولاهما التي هي بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٣٣٦ (٩ كانون الثاني ١٩١٨) استعداد جيش الثورة للوصول إلى الجبل لتكون الثورة مع أهله يداً واحدة «على أعداء العرب والإنسانية». [١] ومنها رسالة علي بن الحسين إلى محمد الزغيّر من عرمان في جماد أول ١٣٣٦، وفيها يشرح أسباب قيام أشراف مكّة بالثورة، بالقول: «تعلمون حق العلم عن الأشراف أنه من قديم الزمان هكذا بلادهم، والدولة التركية لم تحكمهم قبل ولا قمنا بوجهها إلا لمّا رأيناها تفعل بالعرب المنكرات». ثم يطلب مساعدة بني معروف

---

(١) نحتفظ بصورتين عن رسالتي فيصل إلى خليل المغوّش.

(الدروز) عامةً، وعرمان خاصة، للثورة، وأن يكونوا «طليعة الجيش العربي المظفر».[(١)]

وممّا أرسله فيصل إلى السوريين منشوران نقلهما نسيب البكري إلى جبل الدروز، أولهما في ٢٨آذار ١٩١٨، وهو «إلى عموم أهل جبل الدروز وحوران» يعلمهم بانتداب نسيب البكري عنه للاتصال بهم ريثما يحضر بذاته، أو يحضر أخوه زيد، ويطلب منهم إجراء التسهيلات المقتضية والعمل على طرد أعداء الوطن «أولاد جنكيزخان الذين إذا لم نتحد على طردهم من ديارنا ونخلّص البقية الباقية من أبناء قومنا من أيديهم، فإنهم لا يبقون منهم فرداً».[(٢)] وثانيهما في غرّة شعبان ١٣٣٥ (أيار ١٩١٨)، وهو «إلى كافة أهل الشمال حضريّهم وبدويّهم»، يعلمهم فيه أن أباه الشريف حسين خوّله الصلاحية في بلاد الشام، وأنه، أي فيصل، ينيب عنه الشريف ناصر بن علي ونسيب البكري ريثما يصل هو بنفسه، ويطلب التعاون معهما «لتكونوا وإياهم يداً واحدة على أعدائنا وأعدائكم لتخلّصوا بلادكم من ربقة الذل والهوان، وتطردوا من دياركم عدوّاً ظالماً طغى في أرضكم وفسق في بلادكم وقتل وشنق أعاظم رجالكم».[(٣)]

كان نسيب البكري قد أرسل في أواخر كانون الأول ١٩١٧ تقريراً إلى سلطان عن انتصارات الحلفاء وجيوش الثورة يقول فيه: «الجيش الحجازي طهّر مكّة المكرّمة من الأتراك، وجيش الحلفاء، المنضم إليه الجيش السوري، قد افتتح بئر سبع عن طريق غزّة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٧، ويافا في ١٦ نوفمبر، والقدس في ٩ ديسمبر. وعليه كن على

(١) نحتفظ بصورة عن رسالة علي بن الحسين إلى محمد الزغيّر.

(٢) أنظر نصَّ هذا المنشور عند أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، المجلد الأول، مكتبة مدبولي، القاهرة، لا تاريخ، ص: ٢٣٠.

(٣) انظر صورة هذا المنشور عند خيرية قاسمية، **الحكومة العربية ١٩١٨-١٩٢٠** المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٢ (قسم الملاحق).

استعداد مع رجال حزبك. وقريباً سندخل جبلكم المنيع بواسطتكم. الله ينصر العرب».[١] ثم أرسل في ١١ رجب ١٣٣٦ (٢٢ نيسان ١٩١٨) بصفته وكيل فيصل، رسالة إلى سلطان وسائر أعيان جبل الدروز المؤيدين للثورة، يعلمهم فيها بتأسيس «الدولة العربية»، ودخول الجيش العربي مدينة الكرك، وقطع السكك الحديدية من نقطة عمّان، ويدعوهم ومن يلوذ بهم من أولي الشهامة والنخوة المعروفية[٢] للاشتراك بتتميم هدم بناء الدولة العثمانية وتسهيل دخول الجيش العربي إلى الديار الشامية.[٣]

بعد ذلك حضر نسيب البكري إلى جبل الدروز، ونزل عند حسين الأطرش في عنز، وعند سلطان في القريّا، وعند حمد البربور في أم الرمّان. ثم عاد إلى فيصل بعد أن قام بالترتيبات اللازمة مع أنصار الثورة في الجبل وفي طليعتهم سلطان. ويذكر لورنس أن نسيب البكري توجّه إلى الجبل «على أمل إعداد حملة كبرى تنقضّ من هناك على دمشق وتحتلها».[٤] وفي هذا دليل على تطلع فيصل إلى مساعدة الجبل للثورة من أجل الإسراع في احتلال دمشق، وذلك في إطار التسابق بينه وبين الجيش البريطاني على احتلال هذه المدينة.

تزامن وجود نسيب البكري في جبل الدروز مع وجود الشريف علي الحارث في الأزرق الذي كان معتبراً من أملاك الجبل، فأقلق وجودهما قائمقام السويداء، نشأت التركي، الذي عُرف بتودّده إلى الطرشان وتقرّبه منهم بـ«نشأت الأطرش»، فعزم على إخراجهما. لكنه تجنّب المسّ بالعادات والتقاليد التي تمنع التعرّض للضيف، وتفرض

---

(١) حنا أبي راشد، **جبل الدروز**، مكتبة الفكر العربي ومطبعتها، بيروت ١٩٦١، ص: ١٢٨.

(٢) المعروفية: صفة لبني معروف الدروز.

(٣) انظر صورة هذا المنشور عند خيرية قاسمية، **الحكومة العربية**. مرجع مذكور سابقاً، قسم الملاحق.

(٤) لورنس، **أعمدة الحكمة السبعة**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ١٨٥.

على المضيف الدفاع عنه، وخشي سلطان الذي كان الغطاء السياسي للفريق العربي في الجبل، والحرز والضمانة للاجئين إليه من أنصار الثورة، والصديق المخلص لحمد البربور الذي استقبل نسيب البكري في بيته. لذا لجأ القائمقام التركي إلى أقارب سلطان، الأقطاب الأربعة، وهم سليم وعبد الغفّار ونسيب ومتعب الأطرش، وأقنعهم بضرورة العمل على إخراج نسيب البكري من الجبل، وعلي الحارث من الأزرق، فزجّهم في المواجهة مع سلطان، وحوّل القضية إلى قضية درزية داخلية.

حضر وفد من الفريق المؤيد للأتراك إلى القريّا، وقابل سلطان، وفاتحه بشأن عقد اجتماع في صلخد لبحث أمر نسيب البكري وعلي الحارث. فلم يكن بوسعه أن يرفض ذلك، كما أنه لم يكن بمقدوره أن يفرض رأيه في هذا الاجتماع دون إراقة دماء؛ لأن الفريق الثاني كان مصرّاً على رأيه، مستقوياً بالسلطة العثمانية، فقبل سلطان بإبعاد نسيب البكري من أم الرمّان، واستمهل تنفيذ إخراج علي الحارث من الأزرق.[١]

تعاطى سلطان مع الأزمة التي أثارها أقاربه بمرونة وذكاء، فتوصَّل معهم إلى حلٍّ وسط واقعي يسكت معارضتهم ويرضي القائمقام التركي، ولا يخفض من شأن الفريق المؤيد للثورة، إذ أن نسيب البكري لم يترك أم الرمّان إلا لفترة بسيطة عاد بعدها إليها بإلحاح من الفريق العربي، بعد إقامته في عنز، قرية حليف الثورة، حسين الأطرش. ولم يترك علي الحارث الأزرق، فظلت ترتيبات الثورة في جبل الدروز وفي محيطه سائرة كما رُسمت، ولم يُحدِث احتجاج الطرشان أي تأثير في نفس فيصل بسبب موقف سلطان المؤيِّد له. كما أن هذا الحلَّ حال دون استعمال القوة بين الفريقين، وإراقة الدماء،

---

(١) انظر عن اجتماع صلخد، **مذكرات سلطان**، مصدر مذكور سابقاً الجزء الأول، ص: ٣٩-٤٠.

وتنفيذ مأرب الدولة العثمانية التي ستستفيد من استنزاف القوى المؤيدة للثورة في صراعات داخلية. ومما كان يزعج سلطان ويحرجه هو أن المعارضين له هم أبناء عمومته الذين ضمن الأتراك تأييدهم بالمال والألقاب، فهو، مقابل رغبته في تحويل الجبل إلى ساحة قتال مع السلطة العثمانية، كان يخشى اندلاع القتال الأهلي بين سكانه.

الجهر بالثورة والاشتراك في المعارك

كان سلطان يرجئ الجهر بالثورة والقيام بها، إلى حين تصل جيوش الثورة العربية في زحفها قريباً من جبل الدروز، وإلى حين تضعف الدولة العثمانية ويصبح من الصعب عليها تجهيز حملة على الجبل قد تنكّل بأبنائه كما نكّلت بهما حملتا سنتي ١٨٩٥، ١٩١٠. وبعد تلقّيه أنباء انتصارات الثورة العربية في الحجاز والعقبة، وبعد حضور نسيب البكري إلى الجبل حاملاً منشور الأمير فيصل، قرّر سلطان الجهر بالثورة في أوائل سنة ١٩١٨، فاحتفل بحضور جمع غفير دعاه إلى القريّا برفع العلم العربي الذي حاكته نساؤها فوق داره. وقرّر المجتمعون التحاق المزيد من مجاهدي الجبل بالثورة في العقبة في حملة مؤلفة من ثلاثمئة فارس بقيادة حمد البربور ومعذّى المغوّش وأسد الأطرش وعبد الله العبد الله.[١] وقد أنشد هؤلاء الفرسان بحسب عادات أبناء الجبل عند سيرهم إلى المعارك، وردّدوا أبياتاً من الحداء من شعر معذّى المغوّش تشيد بالنهضة العربية، وتفتخر بأبناء الجبل، وتخاطب فيصل متوقّعة دخوله إلى دمشق، وهي:

---

(١) سبق التحاق هذه الحملة الكبيرة بجيش الثورة العربية، التحاقُ بعض فرسان الجبل به عند وصوله إلى العقبة. وقد أفادنا فندي أحمد صيموعة أنه التحق بالجيش العربي في العقبة مع ستة من فرسان الجبل، وأنهم نزلوا في ضيافة محجم ابن الشعلان، وعوده أبو تايه، ومكثوا مع الأمير فيصل ولورنس ثلاثة أشهر (حديث فندي أحمد صيموعة مع المؤلف بتاريخ ١٧/ ١٢/ ١٩٨٧).

يا مير ما ودها سكوت لازم تزور بلادنا
لا بد عَ جلّق[١] تفوت وتشوف عج طرادنا
عيال الجبل[٢] حي ثبوت يفني العدى ملكادنا[٣]
من مصر لساحل بيروت لنجد لبغدادنا
لأجلها نحيا ونموت نحمي حمى أجدادنا
رجال العرب أهل البخوت بالسيف نبني أمجادنا

إن التحاق مجموعة كبيرة من مجاهدي جبل الدروز بالثورة أقلق السلطة العثمانية، فسارعت إلى تعميم منشور في قرى الجبل، موقّع من قائد حامية درعا، يطلب حضور أعيان القرى ومخاتيرها إلى درعا لإثبات وجودهم، ويهدّد الملتحقين بالثورة بالعقاب الشديد. وكان الهدف من ذلك إحصاء المنضمّين إلى صفوف الثورة وعقابهم، والتهويل على أهل الجبل لمنع التحاق المزيد منهم بها. لكن هذا لم يؤَثّر في مجرى الأمور، لأن الدولة العثمانية كانت تتحاشى إثارة أهل الجبل عليها، ولأن أنصار الثورة العربية كانوا يزدادون يوماً بعد يوم ويلتفّون حول سلطان.

خرج عداء سلطان للأتراك، ونصرته للثورة العربية، إلى العلن، وإلى حيّز العمل، لكنه لم يكن ميسوراً له قبل المنتصف الثاني من أيلول سوى مهاجمة طرق القوافل التركية في سهل حوران، وقطع خط الحديد وشلّ حركة القطارات، وإرسال المزيد من المجاهدين للالتحاق بقوات الثورة، وقد التحق بها بعد وصولها إلى الأزرق عدد وافر منهم بقيادة حسين الأطرش. ولبث سلطان ينتظر تعليمات فيصل للقيام بدوره المحدّد، وللاشتراك في المعارك التي ستنشب في منطقتي حوران والغوطة.

(١) جلّق: دمشق.
(٢) الجبل: جبل الدروز.
(٣) الملكاد: هجوم الفرسان

أرسل فيصل بعد وصوله إلى الأزرق في ١٢ أيلول، منشورين إلى جبل الدروز، ثانيهما بتاريخ ٦ ذي الحجة ١٣٣٦ (١٣ أيلول ١٩١٨). وقد أشار إلى وصوله بالجيوش والمدافع والطائرات، وتوقَّع سقوط درعا وهزيمة الأتراك وخذلانهم، فكان ذلك إشارة إلى سلطان للتهيّؤ والاستعداد، واستنفار المجاهدين لملاقاة الجيش العربي. لكن هذين المنشورين أقلقا سليم وعبدالغفّار ونسيب الأطرش، إذ توقّعوا دخول جيش الثورة إلى الجبل والزحف عبره إلى حوران ودمشق نظراً لكثرة مناصري الثورة من أبنائه، ولضعف المراكز العثمانية فيه قياساً على المراكز الموجودة في حوران. فأرسلوا إلى فيصل يحذِّرونه من دخول الجبل. وكان خوفهم في غير محلّه إذ لم يكن في مخطط قيادة الثورة الدخول إليه، بل استنفار مجاهديه للقتال في المعارك التي ستدور قريباً منه. أمّا متعب الأطرش الذي كان موالياً للدولة العثمانية، فقد عدّل في موقفه بعض الشيء بعد انتصارات الثورة وهزائم الأتراك في بلاد الشام، لكنه، مع هذا، وبالرغم من اتصافه بالذكاء، ظلَّ متردِّداً، فلم يقم بأي دور بارز.

سارع سلطان إلى العمل، فأرسل منشوراً إلى قرى الجبل للاجتماع من أجل الاشتراك في القتال، فتجمَّع عنده من قرى أم الرمّان والغاريّة وحوط وعنز والمغير وبكّا جمع غفير من الفرسان والمشاة استبقى منه الفرسان وعددهم حوالي خمسمائة، وطلب من المشاة العودة إلى قراهم والبقاء على أهبة الاستعداد.

اعترف شيخ مشايخ الجبل، سليم الأطرش، بأهمية قريبه سلطان، حين خاطبه في رسالته إليه، بعد توزيع منشوره، بـ«معالي قائد الجيش الدرزي دولتلو سلطان باشا المعظّم». لكنه اتهمه بقسمة الدروز، وبالخروج، من خلال نصرته للحلفاء ضد الدولة العثمانية، عن الخط الذي سار عليه الدروز، وهو تثبيت عرش الدولة العثمانية في حرب السلطان سليم مع قانصو الغوري، ونصرتهم لها في حروبها مع القائد المصري، إبراهيم باشا. فأجابه سلطان برسالة خاطبه فيها بـ«معالي قائد

الجيش التركي» المغشوش من الأتراك، والموالي لهم بسبب ما قدّموه له من إغراءات، واعتبر الحرب ضدّهم «حرباً مقدّسة»، واعتبر فريقه المؤيّد للثورة العربية حزباً، سمّاه «حزب الله».[١]

كان سلطان قد تلقّى رسالة من فيصل يطلب فيها موافاته بسرعة إلى درعا، فلبّى الطلب، وسار على رأس الخمسمائة فارس الذين تجمّعوا عنده نحو بصرى الشام رافعين راية الثورة العربية في المقدّمة، ورايات القرى التي ينتمون إليها والتي من العادات أن تسير أمامهم في أثناء سيرهم إلى المعارك. وكانت راية قرية سلطان حمراء اللون عليها قمر ونجمة وسيفان ورمح.

سار سلطان إلى القتال تحت لواء الثورة العربية بدافع من شعور قومي، ولتحقيق أهداف سامية، وبعد تلقي الإشارة من فيصل، وليس بناءً على ما ذكره حنا أبي راشد، ونقله عنه بعض المؤلفين دون مناقشة له، ومفاده حصول اتفاق بين نسيب البكري وزعماء جبل الدروز وعلى رأسهم سلطان استناداً على مخابرة الأمير فيصل مع حسين الأطرش، وعلى القرار الصادر باجتماع كاف[٢] برئاسة الشريف ناصر وحضور بعض الأعيان، ومنهم نسيب البكري وحسين وسلمان الأطرش وزكي الدروبي. أما الاتفاق الذي يزعم حنا أبي راشد أنه تم بحضور سلطان، فهو يتضمَّن عدّة نقاط هي استقلال جبل الدروز السياسي والإداري، وإيجاد العلاقات الودّية والمحالفة الثلاثية بينه وبين الحجاز وسورية، على ألا يكون لأي من الحكومتين: السورية والحجازية، سلطة فعلية عليه، والمساعدة المتبادلة بين «الدروز والعرب»، واعتبار الدروز فيصل أميراً على سورية وعدم اعتبارهم إياه أميراً على جبل الدروز إلا من الوجهة الأدبية والعلاقات الودّية والتشريفية. ويضيف حنا أبي راشد

---

(١) أنظر نص رسالتي سليم وسلطان الأطرش عند حنا أبي راشد، **جبل الدروز**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ١٣١ ـ ١٣٣.

(٢) كاف قرية من قرايا الملح في المملكة الأردنية الهاشمية إلى الجنوب من الأزرق.

قائلاً: «بعد إعلان الإيمان المغلظة على تنفيذ هذه المواعيد، مشى سلطان باشا الأطرش برجاله ويده اليمنى حمد بك البربور لافتتاح بصرى أسكي شام».(١)

أنكر سلطان في مذكراته حصول أي اتفاق معه أو بحضوره حول مستقبل جبل الدروز، ونفى علمه بما أورده حنا أبي راشد وجعله سبباً لمسيرته نحو بصرى الشام، وأورد الكثير من الحجج والبراهين المقنعة لدحض المقرَّرات، ومنها عدم معرفته بها وهو المسؤول الأول عن الثورة في الجبل، وعدم إمكانية بحث العلاقات بين كيانات ثلاثة لم تنشأ بعد هي سورية والحجاز وجبل الدروز، وقبل أن تضع الحرب أوزارها ويتقرر الرابح والخاسر فيها نهائياً. واعتبر سلطان هذه المقَّررات «معلومات مزوّرة مدسوسة علينا بقصد تشويه سمعتنا والحط من شأن جهادنا في سبيل حرية أمتنا واستقلالها».(٢) وقد ذكر ذوقان قرقوط أن سلطان نفى واقعة هذا الاتفاق حين عرضه عليه، وعلّق قرقوط على الأمر قائلاً: «من الأرجح أن تكون فكرة الاتفاقية مدسوسة من قبل أتباع الفرنسيين لتأييدهم خطتهم في فصل جبل حوران [جبل الدروز] عن سوريا.(٣)

وهناك نواحٍ أخرى لم يذكرها سلطان بين الحجج والبراهين التي أوردها، منها عدَم ورود المقرَّرات في وثائق الثورة العربية ـ على حدّ علمنا ـ ومن بين هذه الوثائق رسالة بعث بها الشريف ناصر من العقبة في ٦ تموز ١٩١٧، يذكر فيها مجيء حسين الأطرش إلى كاف ومقابلته له والتباحث معه.(٤) ومنها عدم إشارة فيصل إلى المقرَّرات في

(١) حنا أبي راشد، **جبل الدروز**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ١٣٥، ١٣٦.
(٢) **مذكرات سلطان الأطرش**، مصدر مذكور سابقاً، الجزء الأول، ص: ٤٣، ٤٤.
(٣) ذوقان قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩**، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٥، ص: ٢١٦.
(٤) سليمان موسى، **دراسات في تاريخ الأردن الحديث**، وزارة الثقافة في المملكة الأردنية الهاشمية، عمّان ١٩٩٩، ص: ٣١٧. وهو يذكر مضمون الرسالة.

رسالته الجوابية على رسالة نسيب البكري وحسين الأطرش، التي تتضمّن المقرّرات بحسب ما يذكر حنا أبي راشد.[١] ومنها أيضاً عدم إشارة أي إنسان إليها عند تأسيس الحكومة العربية، بعد جلاء الأتراك، وعدم تنفيذ أي من مضامينها بحيث أصبح جبل الدروز متصرفية تابعة لهذه الحكومة.

وإذا كنا لا نستطيع الجزم بشكل قاطع بعدم صحّة هذه المقرّرات، فإننا نستطيع الجزم بأن سلطان لم يكن على علم بها، وكذلك نستطيع الجزم بأن سيره في ركاب الثورة العربية لم يكن بدافع تحقيق مطلب فئوي مناطقي هو استقلال جبل الدروز السياسي والإداري، بل بدافع التحرّر من نير الأتراك وتأسيس كيان عربي واسع مستقل يضمّ الجبل فيما يضم من مقاطعات.

احتلّ سلطان المراكز التركية في بصرى الشام بمساعدة أهلها، دون مقاومة تذكر، ووزّع ما في مستودعاتها من أسلحة وذخائر ومؤن عليهم تعويضاً لهم عما صادرته السلطة منهم في الحرب. ثم سار إلى الشيخ مسكين، ولم يتوجّه إلى درعا بحسب ما طلب منه فيصل؛ لأنها شارفت على السقوط بيد الجيش العربي، ولأن طلائع القوات العربية وصلت إلى الشيخ مسكين ومعها بعض المجاهدين الذين أرسلهم سلطان سابقاً إلى العقبة.

تابعت قوات الثورة، وبسهولة، تعقبها لفلول وحدات الجيش التركي المنهزم نحو الشمال إلى أن وصلت إلى جهات الكسوة جنوب دمشق حيث واجهت هناك مقاومة عنيفة من الأتراك الذين أقاموا، بمعاونة الضباط الألمان والنمساويين، خط دفاع حصيناً هو آخر خط دفاع عن دمشق، فتوقّف تقدّمها السريع جرّاء قصف المدفعية المركّزة عند تلول المانع ممّا حمل البعض على الانسحاب. لكن

(١) أنظر نص الرسالة كاملاً عند حنا أبي راشد، **جبل الدروز**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ١٣٦، ١٣٧.

سلطان ورفاقه من مجاهدي الجبل باتوا في قرية «الدير علي»، وقاموا في اليوم التالي بحركة التفاف حول مواقع الأتراك، ونجحوا في إبطال عمل مدفعيتهم، واكتسحوا مواقعهم، وقاتلوهم بالسلاح الأبيض، وتغلبوا عليهم، وأسروا بعضهم، ومن بينهم الضابط العربي المنتسب سرّاً إلى الحركة العربية، رضا الركابي، الذي أسره فرسان قرية الغاريّة من الجبل، وأحضروه إلى سلطان فأطلق سراحه معزّزاً مكرّماً، وهو الذي سيصبح فيما بعد رئيس الحكومة العربية التي أنشأها فيصل في دمشق. «وقد بلغ عدد الأسرى من الجيش التركي ٨٠٠ أسير اقتيدوا إلى معسكر الحملة في «الشيخ سعد»، وبينهم ضباط ألمان ونمساويون، وبلغ عدد الأسلحة الثقيلة المكتسبة ١٦ رشاشاً ومدفعاً».(١)

بعد القضاء على مقاومة الأتراك في تلول المانع، تابع سلطان ومجاهدو الجبل زحفهم فمرّوا بموقع الحرجلّة، ثم دخلوا دمشق من حي الميدان، فدلّهم أهل هذا الحي وأهل حيَّي «الشاغور وباب المصلّى» على مستودعات أسلحة الجيش التركي ليستفيدوا منها في متابعة القتال.

إن اشتراك سلطان في الثورة العربية تعبيرٌ عن صفة الإقدام على اتخاذ الخطوات الجريئة، وعن اتجاهٍ سياسي عنده وعند الكثيرين من قومه الدروز خصوصاً، وعند أبناء العرب عموماً، يوم وُضِعوا أمام تقرير المصير، وأمام خيار تأييد الدولة العثمانية الإسلامية التي تحكّمت بهم لأربعة قرون، أو خيار تأييد أعدائها واغتنام الحرب فرصة لتحقيق الاستقلال، واتخاذ مركز مرموق بين الأمم. ومن هذا انطلق سلطان، واتخذ قرار الثورة ضد الأتراك. وكان دافعه الأساس الرغبة في التحرّر. صحيح أنه كان ناقماً على الأتراك لشنقهم أباه، إلا أن هذا هو أضعف العوامل التي أدّت إلى اتخاذ موقف العداء منهم. فما كان أبوه إلا

---

(١) أمين سعيد، **الثورة العربية...**، مرجع مذكور سابقاً، الجزء الأول، ص: ٢٣٩.

واحداً من آلاف بني قومه،[١] ومئات الآلاف من العرب الذين ذهبوا ضحية ظلم الأتراك وبطشهم. وكان آخر ضحاياهم قوافل الشهداء التي أرسلها جمال باشا إلى خشبة الإعدام يوم بدأ تنكيله بأحرار العرب. وعن سبب اتخاذ قرار الثورة على الترك يقول سلطان:

«لم نتخذ قرارنا هذا نتيجة فورة عاطفية، أو هوى في النفس طارئ، وإنما لأننا كنا نستلهم من تاريخ طائفتنا الطويل مواقفها السياسية والحربية المماثلة ضد العناصر الأعجمية التي تحكمت بنا في الداخل والغزاة الطامعين الذين جاؤوا لاستعمارنا وسلب خيراتنا من الخارج، وكذلك لأننا كنا على يقين من أن للحركة العربية جذوراً راسخة في جبلنا منذ أن كانت تنشط في الخفاء ببلاد العرب، أو في عاصمة الدولة العثمانية».[٢]

خالف سلطان النهج الذي سار عليه قومه الدروز، وهو نصرة الدولة العثمانية ضد أعدائها. وقد تجلى ذلك في المساعدات التي قدّموها لها منذ تاريخ نشوئها، إذ ساعدوها ضد المماليك في مرج دابق، وفي حروبها مع الصفويين، وفي البلقان، وعند فتح قبرص،وفي مقاومة حملة محمد علي على بلاد الشام، وفي حرب القرم، مع الإشارة إلى أنهم قاوموها في أكثر من زمان، وأكثر من مكان، حين حاولت قهرهم، وكسر شوكتهم، وتجريدهم من السلاح وسوقهم إلى الجندية وتدفيعهم ما لا يتحمّلون من الضرائب.

والمساعدات التي قدّمها الدروز للدولة العثمانية كانت ملحوظة عند سلاطينها. وقد عبّر عن ذلك السلطان عبد الحميد الثاني في برقيته إلى زعيم الشراكسة، أشحوذ بك، من أجل إجراء الصلح بين الدروز والشراكسة لإنهاء النزاع الذي حصل في سنة ١٨٨٥، وهذه البرقية

---

(١) من الأمثلة على ذلك مذبحة عين صوفر في عهد الأمير قرقماز المعني، وخسائر الدروز في حملتي أحمد حافظ وأحمد الكجك في عهد الأمير فخر الدين المعني، وخسائر جبل الدروز في الحملات العثمانية عليه.

(٢) **مذكرات سلطان**، مصدر مذكور سابقاً، الجزء الأول، ص: ٣٧.

تقول: «إن الطائفة الدرزية خدماتها المقدّسة من ستماية وسبعة وتسعين سنة، للآن محفوظة عندنا، وعليها مدركين سورية».

لقد كان سلطان أبرز قادة الفريق الدرزي المناهض للدولة العثمانية، والمساعد للحلفاء في تقويض دعائمها. ومن قادته أيضاً الأميران عادل وأمين مصطفى أرسلان في لبنان، وأسعد كنج أبو صالح من إقليم البلاّن في سورية. وهذا الفريق يمثل اتجاهاً قومياً عربياً، منطلقه وضع حدٍّ لسيطرة تركية استمرَّت قروناً، وتحقيق الاستقلال بالانخراط في الثورة العربية التي انطلقت من مكّة المكرّمة، مهد الإسلام، وبقيادة الشريف حسين، سليل الأسرة الهاشمية.

أما الفريق المؤيّد للدولة العثمانية، فقد كان على رأسه، قبل الحرب الكبرى وأثناءها، الأمير شكيب أرسلان الذي استمرَّ على النهج الدرزي المؤيّد لها، فانضمَّ إلى عسكرها لمساعدة الليبيين في الحرب ضد الإيطاليين في سنة ١٩١١، وعارض مؤتمر باريس لأنه عُقد في عاصمة دولة عدوّة لها، وجنّد من دروز الشوف ١٢٠ شاباً للاشتراك مع جيشها في الهجوم على السويس في الحرب الكبرى، وناصرها بقلمه، منطلقاً من ضرورة الحفاظ عليها كونها الدولة الإسلامية الوحيدة التي لا تزال مستقلة، والتي تواجه الغرب الاستعماري الطامع في البلدان العربية والإسلامية، والذي بدأ باحتلالها واحدةً بعد أخرى. وكانت الثورة العربية، في رأيه، مضرّة بالترك وغير مفيدة للعرب.

ومن البديهي القول إن سلطان، وغيره من قادة الثورة العربية ومجاهديها، ما كانوا نفروا إلى قتال الدولة العثمانية، وساعدوا الحلفاء ضدها، لو عرفوا أن هؤلاء سيحلون مكانها، فهذا كان في علم الغيب، ثم بدأ ينكشف لهم يوماً بعد يوم. وقد أصيبوا بخيبة الأمل عند نكث الحلفاء لوعودهم، والمباشرة بتنفيذ مخطّطاتهم الاستعمارية في المشرق العربي. وكان من الطبيعي، جرّاء ذلك، أن يمتشق سلطان السيف لقتال الفرنسيين كما امتشقه لقتال الأتراك من أجل القيام بجولة أخرى لتحرير البلاد ونيل الاستقلال.

دخول دمشق

اختلفت أقوال المؤلّفين حول من دخل دمشق أولاً: الجيش العربي أم الجيش البريطاني. كما اختلفت أقوالهم حول من دخل من قوات الجيش العربي أولاً. ومما ساهم في هذا الاختلاف هو تقارب أوقات دخول القوات العربية والبريطانية، وأهمية إحراز شرف سبق الدخول إلى عاصمة بلاد الشام لما له من مكاسب سياسية ومعنوية، إذ جرى الاتفاق بين العرب والبريطانيين على إدارة كلٌ منهما للمنطقة التي يفتتحها جيشه. وقد اقترن الاختلاف حول دخول دمشق مع الاختلاف حول من رفع العلم العربي أولاً في سمائها.

بالعودة إلى المصادر التي تحدّثت عن هذا الموضوع في حينه، وعاش أصحابها تلك المرحلة، فإن الأمير فيصل لا يشير في برقيته، التي أرسلها إلى والده الشريف حسين في ٤ تشرين الأول سنة ١٩١٨، إلى من دخل أولاً مدينة دمشق، فهو يكتفي بذكر تاريخ هذا الدخول وهو الأول من تشرين الأول.[١] وإن لورنس لا يحدّد ذلك أيضاً، بل يكتفي بالقول إن الشريف ناصر، قائد الجيش العربي، رغب في دخول دمشق تحت جنح الظلام في ٣٠ أيلول ١٩١٨، إلا أنه، أي لورنس، أثناه عن عزمه وأقنعه بأن من الأليق لمقامه دخول المدينة في الصباح.[٢] وكان لورنس، وفي إطار التسابق بين العرب والبريطانيين على دخول دمشق، يوحي بأنه يفضّل دخول جيش الثورة العربية هذه المدينة قبل الجيش البريطاني، فيما كان الجنرال أللنبي قائد الجيش البريطاني يفضل بالطبع دخول الجيش البريطاني أولاً. فدمشق هي الهدف الأول للجيشين العربي والبريطاني. ولم تكن خطة الزحف إلى تدمر عبر البادية والناحية الشرقية من بلاد الشام سوى إيهام للأتراك من أجل تشتيت قواتهم بوضع قسم منها في تدمر كما يذكر لورنس.

---

(١) سليمان موسى، **الثورة العربية الكبرى**، وثائق وأسانيد، بيروت ١٩٧٠، ص: ١٢٠.

(٢) لورنس، **أعمدة الحكمة السبعة**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ٣٩٤.

ويذكر جورج أنطونيوس أنه في أول تشرين الأول دخلت إلى دمشق مفرزة من الخيالة البريطانيين يتبعهم عن كثب الشريف ناصر.[١] كما يذكر الأمير محمد سعيد الجزائري أن طليعة الجيش الإنكليزي، التي كان على رأسها المايجور آرثر أولدن الأوسترالي، وصلت قادمة من الغرب إلى أمام أوتيل فيكتوريا على مقربة من السراي بدمشق، ثم تلاها في ذلك النهار دخول الجيش العربي بقيادة الشريف ناصر بن راضي آتياً من الجنوب.[٢] ويتفق أنطونيوس والجزائري في ذلك مع رئيس دائرة الآثار والمحفوظات الحربية الأوسترالية الذي أجاب على استفسار المؤرخ زين نور الدين زين عن هذا الموضوع، والذي أكّد أسبقية دخول الجيش الإنكليزي بأدلة كثيرة منها دخول الفرقة الأوسترالية بقيادة أولدن، وذلك عند الساعة السادسة من صباح أول تشرين الأول سنة ١٩١٨.[٣] ويخلص زين نور الدين زين الذي عالج موضوع دخول دمشق، إلى القول: «الوثائق البريطانية والأوسترالية لا تترك مجالاً للشك في أن طلائع الجيش الأوسترالي دخلت دمشق قبل أي جيش آخر.[٤]

وقد عالج العماد مصطفى طلاس موضوع دخول دمشق، لكنه توصّل إلى نتيجة مغايرة لما ورد ذكره، إذ قال اعتماداً على برقية الجنرال أللنبي إلى الشريف حسين، وبرقيته إلى وزارة الحربية البريطانية، اللتين تفيدان عن الدخول المشترك للجيشين العربي والبريطاني: إن الجنود الأوستراليين لم يدخلوا عاصمة سورية قبل الجيش العربي.[٥]

---

(١) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٣٤١.

(٢) ورد كلام محمد سعيد الجزائري عند محمد جميل يهم، **العهد المخضرم**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٥١.

(٣) زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، دار النهار، بيروت ١٩٧٧، ص: ٢١٦، ٢١٧.

(٤) المرجع نفسه، ص: ٢١٦.

(٥) العماد مصطفى طلاس، **الثورة العربية الكبرى**، دار الشورى، بيروت، الطبعة الثالثة لا تاريخ، ص: ٢٥٩ وهامشها.

أي أن أحد الجيشين: العربي والبريطاني لم يسبق الآخر في دخول دمشق، بل دخلاها معاً.

أمّا رأينا، فهو مغاير لرأي المؤرخين زين نور الدين، ومصطفى طلاس، اللذين اعتمدا فقط على دخول قائد الفرقة الأوسترالية في الجيش البريطاني، آرثر أولدن، وعلى دخول قائد الجيش العربي، الشريف ناصر، لمدينة دمشق، إذ دخلاها في أول تشرين الأول. وغاب عن هذين المؤرّخين دخول طلائع الجيش العربي بقيادة سلطان في ٣٠ أيلول، وهو أمر تحدّثت عنه مراجع كثيرة،[١] وأورده سلطان في مذكراته، وأكّده لنا فقال: «كنت أول من دخل دمشق على رأس الفرسان الذين رافقوني من جبل العرب، وقد دخلناها من حي الميدان في ٣٠ أيلول ١٩١٨».[٢] وبناءً على أسبقية دخول سلطان إلى دمشق يصبح من البديهي القول إن الجيش العربي سبق الجيش البريطاني في دخول دمشق؛ إذ كيف يصحُّ القول بدخول الجيش البريطاني أولاً اعتماداً على دخول إحدى فرقه، ولا يصحُّ القول بدخول الجيش العربي أولاً اعتماداً على دخول إحدى فرقة بقيادة سلطان. وممّا يؤكّد على أن دخول سلطان هو دخول للجيش العربي ما أشارت إليه المراجع عن تكليف الأمير فيصل له بدخول دمشق قبل الجيش

(١) من هذه المراجع: سليمان موسى، **الحركة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤**، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٧، ص: ٣٢٠، أيضاً أدهم الجندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، مطبعة الاتحاد، دمشق ١٩٦٠، ص: ٢٣٣، أيضاً منير الريّس، **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي. الثورة السورية الكبرى**، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٩، ص: ٩٣، ٩٤، أيضاً شبلي العيسمي وآخرون، **التعريف بمحافظة جبل العرب**، وزارة الثقافة والإرشاد القومي في الجمهورية العربية السورية، دمشق ١٩٦٢، ص: ٥١، أيضاً، قدري قلعجي، جيل الفداء، دار الكاتب العربي، لا تاريخ، ص: ٢٥٢، أيضاً
Capitaine N. Bouron, Les Druzes, *Histoire du Liban et de la montagne Haouranaise*, Paris 1930, P:219.

(٢) حديث سلطان مع المؤلف في ٢٦/٨/ ١٩٨٠.

البريطاني، فلقد كان فيصل يخشى سبق الإنكليز إلى دخولها، «لذا طلب، عند وصوله إلى درعا، من نسيب البكري أن يستحثّ سلطان من أجل الإسراع في ذلك.[١]

رفع العلم العربي في دمشق

العلم العربي، أو راية الثورة العربية، مربع الألوان. الأسود يرمز إلى راية الخلفاء الراشدين والعباسيين. والأبيض يرمز إلى راية الأمويين. والأخضر يرمز إلى راية الفاطميين. والأحمر، وهو مثلّث يشمل الألوان الثلاثة، يرمز إلى الثورة العربية وإلى الدماء التي سفكت فيها من أجل الحرية. وقد اقترح رجال الحركة العربية هذه الراية على الشريف حسين، وكأن ألوانها الأربعة مستوحاة من البيت التالي:

بيضٌ صنائعنا، سودٌ وقائعنا خضرٌ مرابعنا، حمرٌ مواضينا

يكاد يجمع المؤلّفون على أن العلم العربي رُفع على سراي دمشق يوم ٣٠ أيلول ١٩١٨، وهو اليوم الذي جلا فيه الأتراك عن دمشق ودخلتها طلائع الجيش العربي. وبرقية الجنرال أللنبي، المؤرّخة في ٦ تشرين الأول ١٩١٨، إلى وزارة الحربية البريطانية تثبت ذلك، فقد جاء فيها: «أعلن العرب تأسيس حكومة عربية برئاسة الملك حسين ورفعوا العلم العربي مباشرة عند بدء إخلاء دمشق من قبل الأتراك، وقبل أن تغادر القوات التركية المدينة». إلاّ أن أقوال المؤلّفين عمّن رفع العلم العربي تراوحت بين الأمير محمد سعيد الجزائري الذي تسلّم الحكومة قبل وصول فيصل، وسلطان الذي كان أول من دخل دمشق من قادة الثورة.

وإذا ما تجاوزنا الاتهامات الموجّهة إلى محمد سعيد الجزائري بأنه كُلّف من الأتراك بتسلم مدينة دمشق، وأنه كان عميلاً لهم حتى

---

(١) محمد كرد علي، **خطط الشام**، وردت الإشارة إليه سابقاً، الجزء الثالث، ص: ١٥١.

الأيام الأخيرة من حكمهم، وغير حائز على ثقة أعضاء جمعية «العربية الفتاة»[١] يمكن القول إن رفعه للعلم العربي بصورة رسمية لا يتضارب مع القول برفع سلطان له بصورة عفوية وشعبية قبل ذلك.

كان فيصل قد طلب من سلطان الإسراع في الزحف نحو دمشق لدخولها قبل الجيش البريطاني، فكان من الطبيعي أن يرفع فيها العلم العربي الذي سبق له أن رفعه على داره، ورفعه في مقدّمة فرسانه. وكلّف فيصل محمد سعيد الجزائري إعلان الاستقلال في دمشق حال انسحاب الأتراك، وذلك عندما زاره الجزائري في وهيدة غربي معان للبحث معه في الصلح بين العرب والترك. كما أن فيصل بعث إليه رسالة يطلب فيها إعلان الحكومة في دمشق باسم جلالة ملك العرب، والده الشريف حسين. ومع أن هذه الرسالة لم تصل في حينها، إلا أن الجزائري سارع إلى تأسيس الحكومة، وكان من الطبيعي أن يرفع علم الثورة العربية على سراي دمشق. والعلم الذي رفعه هو أحد اثنين: إمّا العلم الذي رفعه في شوارع دمشق المتظاهرون «الذين قادهم أحمد مريود ومحمد الأشمر في ٣٠ أيلول وجيء به من جيش فيصل[٢] وإمّا العلم الذي أحضره عثمان قاسم ومعروف الأرناوؤط لمحمد سعيد الجزائري من بيته، وهو العلم الكبير من الأطلس الذي سلّمه الشريف حسين لأخ محمد سعيد الجزائري (عبد القادر) حين قابله في موسم الحج، «بعد أن طاف به حول الكعبة سبع مرات، وصُلي عليه من قبل أربعين ألف مسلم».[٣]

---

(١) أنظر عن هذه الاتهامات، أحمد قدري، **مذكراتي...**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ٧٣، ٧٤. أيضاً لورنس، **أعمدة الحكمة السبعة**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ٣٩٥، أيضاً مصطفى طلاس، **الثورة العربية**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٢٥٩.

(٢) صبحي العمري، **أوراق، الثورة العربية (٢)** مرجع مذكور سابقاً، ص: ١٨٩، ١٩٠.

(٣) محمد جميل بيهم، **العهد المخضرم**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٣٧.

أكّد سلطان أنه أول من رفع العلم العربي على سراي دمشق، وذلك في حديثه عن دخول مدينة دمشق وأسبقيته في ذلك أيضاً. وأورد ذلك في مذكراته وأحاديثه للمؤلفين والمؤرخين[١] والصحفيين والناس. وقاله في خطابه بمناسبة إزاحة الستار في سنة ١٩٦١ عن النصب التذكاري في السويداء لشهداء الثورة السورية الكبرى. إن سلطان المتواضع والصادق هو أبعد ما يكون عن أن ينسب لنفسه أمراً لم يقم به. وكلامه على أنه أول من دخل دمشق ورفع العلم العربي في سمائها هو سلطان الكلام، والقول الفصل؛ لأنه يتكلم عن أعمال قام بها شخصياً. وبهذا أحرز شرف السبق في هذين العملين التاريخيين المجيدين.

لقد طلب سلطان من مرافقيه رفع العلم العربي، فقام بذلك داود طربيه ويوسف الشويري. وحاول بعض المتحمّسين منهم رفع رايات قراهم إلى جانب هذا العلم فمنعهم سلطان، وهدّدهم باستعمال القوة معهم إن فعلوا ذلك فامتنعوا. وارتفع العلم العربي وحده على إنشاد معذّى المغوّش، الذي كان في عداد الداخلين مع سلطان إلى دمشق، لأبيات الحداء التالية:

عرش المظالم انهدم والعز طب بلادنا
راحت عليكم يا عجم خوض المعارك دابنا
حنّا حماتك يا علم بأرواحنا وأكبادنا

الإقامة القصيرة في دمشق والعلاقة مع فيصل

أسّس محمد سعيد الجزائري أول حكومة عربية في دمشق عند الساعة الرابعة من بعد ظهر ٣٠ أيلول ١٩١٨، إلا أن لورنس، الذي وصل إلى دمشق في اليوم التالي، كان يشكُّ بولاء محمد سعيد

(١) من هذه الأحاديث حديث سلطان مع المؤلف في ٢٦/٨/ ١٩٨٠.

الجزائري وأخيه عبد القادر، ويضمر العداء للأول لتخلّفه عن تخريب جسر تل شهاب على نهر اليرموك، لذا عزله وشكل حكومة عسكرية برئاسة رضا الركابي الذي تسلّم مهامه عند وصول فيصل في ٣ تشرين الأول، وناب عنه شكري الأيوبي ليوم واحد.[١] وتلا هذه الحكومة مجلس مديرين من ٤آب ١٩١٩ إلى ٨ آذار ١٩٢٠، ومجلس وزراء من ٨ آذار ١٩٢٠ إلى ٢٥ تموز ١٩٢٠.

بعد أربع سنوات من حرب كونية، وعقب جلاء الأتراك عن مدينة دمشق، حصل فراغ أمني، وحدثت أعمال سلب ونهب في المدينة قام بها بعض الرعاع، وبعض الملتحقين بالثورة العربية من المستغلّين والنفعّيين،[٢] وهذا دفع بالحكومة العربية إلى نصب المشانق إرهاباً، وإلى تسيير أربع سرايا لحفظ الأمن من بينها سرّية الرشّاشات. وعند بحث الحكومة لأعمال السلب والنهب حصل نزاع بين سلطان وقائد آخر من قادة الثورة العربية، وممن برزوا في الجهاد في معاركها، هو عودة أبو تايه زعيم عشيرة الحويطات. فقد اتهم سلطان بعض العناصر الانتهازية والبدوية التي التحقت بالثورة بالقيام بهذه الأعمال، وطالب الحكومة بتأديبهم ووضع حدّ لتجاوزاتهم، فانبرى له عودة أبو تايه ـ وقد ساءه اتهام البدو بالنهب ـ وقال: «البدو لا ينهبون. الدروز هم النهّابون».

---

(١) يذكر لورنس في **أعمدة الحكمة السبعة**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ٣٩٧، أنه هو الذي عزل محمد سعيد الجزائري، لكن سليمان موسى لا يشير إلى أي دور للورنس في ذلك، بل يذكر أن أعضاء جمعية «العربية الفتاة» هم الذين عزلوا الجزائري، ونصّبوا أحدهم وهو رضا باشا الركابي رئيساً، انظر سليمان موسى، **دراسات في تاريخ الأردن الحديث**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٣٤٧.

(٢) عزا لورنس في **أعمدة الحكمة السبعة**، ص: ٣٩٩ أسباب الاضطرابات والفوضى وأعمال النهب إلى الأخوين محمد سعيد وعبد القادر الجزائري بعد عزل الأول من الحكومة، وأنهما حرّضا على الثورة. أما أكرم رضا الركابي فنسب أعمال النهب والفوضى إلى «دخول بعض العصاة من المناطق المجاورة وبعض صعاليك المدينة حتى وبعض كبار التجار». انظر خيرية قاسمية، **الحكومة العربية**... مرجع مذكور سابقاً، ص: ٥٠ (هامش).

فأغاظ هذا الرد سلطان الذي كان حريصاً على كرامته وكرامة قومه من أن ينالهما أي افتراء، أو أي تجنٍّ، ويغضب بسرعة لهما، فردّ على عودة بقساوة، وعمد إلى العنف. كما أغاظ كلام عودة، وما جرى بسببه، مئات المجاهدين الدروز، السوريين واللبنانيين، الذين لم يبرحوا دمشق، فأرسل بعضهم في المساء تهديداً إليه بالقتل إن لم يعجّل في ترك المدينة. وكان لورنس بين الحاضرين، وممّن عملوا على الفصل بين سلطان وعودة. وقد تحدّث عمّا جرى في كتابه «أعمدة الحكمة السبعة»، وأعتبره حادثاً طارئاً شغله لوقت قصير عن متابعة موضوع الأميرين، الأخوين محمد سعيد وعبد القادر الجزائري.[١]

لم ينفسح المجال لأي مسعى لإجراء المصالحة بين سلطان وعودة بسبب انشغال القوم في اليوم نفسه بأمر الحكومة وبما جرى في دمشق، وبسبب مغادرة عودة في اليوم التالي. وما أُورد في مذكرات سلطان عن شعوره بالندم على ما بدر منه بحق عودة، وعن زيارة مقرّه حيث لم يجده،[٢] نفاه المقرّبون منه، ونفاه أخوه زيد وابنه منصور، وقالوا إنه لم يحصل، وهو مختلف عما كان يقوله سلطان عن هذه الحادثة. لكن نزاع سلطان وعودة لم يترك أية ذيول أو رواسب أو أحقاد، إذ تبادلا فيما بعد الرسائل الشفوية بواسطة الأصدقاء المشتركين من عشيرة السردية، كما أن محمد بن عودة دعا سلطان إلى بلدته معان، وأكرمه حين لجأ إلى شرق الأردن في سنة ١٩٥٤.

---

(١) ذكر لورنس ما يلي: «زمجر الجمهور، وتدافع بالمناكب، وانشقّ القوم إلى شطرين، وانقشع الازدحام عن فتحة ظهر فيها عودة أبو تايه وسلطان الأطرش، زعيم الدروز، يتشاجران ويزمجران، وأتباعهما من حولهما يتراكضون، فأسرعت للفصل بينهما مستعيناً بمحمد الضغلان الذي أسرع للغرض نفسه، فوفقّنا مع حسين الأطرش في وضع حد لنزاعهما. وكان عودة، وقد أعماه الغضب، لا يعرف ماذا يفعل، ومضى نصف ساعة قبل أن يعي كلامنا، فما كان يفكّر إلا بغسل الإهانة بالدم الدرزي»، أنظر T.E Lawrence, les sept piliers de la sagesse, traditions intégrale par Charles Mauron, Payot, Paris 1938, p: 802, 803.

(٢) مذكرات سلطان الأطرش، مصدر مذكور سابقاً، الجزء الأول، ص: ٥٧.

تأخّر قدوم فيصل إلى دمشق حتى ظهر ٣ تشرين الأول، ووصل إلى خارجها بالقطار، ورفض أن يدخل إليها بالسيارة التي وُضِعت تحت تصرّفه، وفضّل دخولها ممتطياً جواده. فواكبه ١٥٠٠ شخص من حاشيته ورجاله وسط عشرات آلاف المستقبلين الذين حيّوه وهتفوا له واستقبلوه استقبال الفاتحين. وبعد وصوله واستقراره زاره سلطان في دار فخري البارودي في حي «القنوات»، فقابله بحفاوة بالغة، وأثنى على أعماله وبطولات فرسان جبل الدروز وخدماتهم للثورة.

عرض الأمير فيصل على سلطان الاشتراك في الحكم بتسلّم أحد المناصب، وألحّ عليه لقبول ذلك انطلاقاً من سياسته الرامية إلى إشراك جميع الفئات من مختلف المناطق، والتعاون مع الشخصيات الفاعلة لإيجاد الوحدة والأمن والاستقرار، وتحصين الجبهة الداخلية في مواجهة الخطر الخارجي. إلا أن سلطان اعتذر عن قبول أي منصب حكومي لزهده بالمناصب، واستمر في التعاون مع فيصل وأصبح مستشاراً له. وكان فيصل يشعره كلما خلا به «باشمئزازه مما كان يسمعه من تبجّحات الذين أسماهم أدعياء الحرص على النظام والبطولات في الجيش العربي»[١] واكتفى سلطان بلقب «الباشا» الذي خاطبه به فيصل ووالده في مكاتبتهما، ورفض لقب «أمير» الذي منحه إياه الشريف حسين. وقد منح فيصل لقب «الباشا» أيضاً إلى حسين الأطرش وفضل الله هنيدي من أعيان جبل الدروز.

غدت دمشق آنذاك قبلة أنظار العرب، ومقصداً للناس من جميع مناطق بلاد الشام، يفدون إليها لتهنئة الأمير فيصل، وللتعرّف إليه، ولإظهار التأييد له، ولوضع النفس في خدمة البلاد، وللاشتراك في الحكومة. وممن وفد إليها أعيان جبل الدروز، وفي مقدّمتهم سليم وعبد الغفّار ونسيب الأطرش الذين كانوا معارضين للثورة العربية، وظلّوا موالين للترك حتى جلائهم عن بلاد الشام. فارتأى فيصل أن

---

(١) المصدر نفسه، ص: ٥٦.

يوفّق بينهم وبين سلطان، فجمعهم معه في داره في حي «المهاجرين» بحضور الوفد المرافق لهم، وأبدى رغبته في طيّ صفحة النزاع الذي حصل بينهم إبّان الثورة العربية، وفي التوحّد تحت راية الحكومة العربية. فهو يريد أن يضمّ جميع القوى إلى جانبه لمؤازرته في انطلاقة الدولة التي باشر بتأسيسها، بغضّ النظر عن المواقف السابقة، وبخاصة أن عداء سليم وعبد الغفار ونسيب الأطرش للثورة العربية لم يصل إلى حدّ حمل السلاح ضدها، وأن تأييدهم للدولة العثمانية لم يصل إلى حدّ حمل السلاح معها. وبناءً على هذا غدا سليم الأطرش متصرّفاً على الجبل، الذي تحوّلت أقضيته الثلاثة إلى متصرفية. وغدا نسيب الأطرش عضواً في مجلس الشورى الذي شُكِّل من أعيان المناطق السورية. وقد وصل الاثنان إلى منصبيهما، بمسعى من سلطان لدى الأمير فيصل. وكان من الطبيعي أن يسعى سلطان لهما، وأن يقبل فيصل بهما، لأنهما أجدر من يمثّل الجبل في ذلك الحين بعد عزوف سلطان عن تسلُّم أي منصب في الحكومة العربية. ويذكر الأمير عادل أرسلان أن فيصل قرّب عبد الغفّار الأطرش إليه، وخصَّص له مرتّباً شهرياً قدره ٣٠جنيهاً ذهباً.[١]

إن في تحوّل جبل الدروز إلى متصرفية تابعة لمديرية الداخلية في الحكومة العربية، وفي القبول بفيصل أميراً على مناطق بلاد الشام ومنها الجبل، من الأدلّة على بطلان مقرّرات مؤتمر كاف والمقرّرات التي زُعم بأن سلطان انضمّ إلى الثورة العربية واشترك في المعارك بعد الاتفاق عليها، كما وردت الإشارة إلى ذلك.[٢]

لم يمكث سلطان في دمشق إلا فترة قصيرة أقام خلالها في دار صديقه يوسف الشويري في حي الميدان، وعاد بعدها إلى الجبل بعد

(١) **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، تحقيق يوسف إيبش، الدار التقدمية للنشر، بيروت ١٩٨٣، ص: ٣٥٠.

(٢) انظر، ص: ٧٤، ٧٥.

أن استأذن فيصل وأكّد استمرار دعمه له، واضعاً نفسه في خدمة البلاد في أي وقت تحتاج إليه. وتابع حياته المعتادة منصرفاً إلى الاهتمام بأراضيه. وظلّ على اتصال بفيصل من خلال زعماء الجبل الذين يفدون إلى دمشق. كما أن فيصل داوم على الاتصال به وبرفاقه، فكان يجدهم دائماً إلى جانبه.

استمرّ سلطان على ولائه للحكومة العربية، وعلى موقفه الوطني والقومي، وعلى إيمانه بالفكرة العربية التي انضوى على أساسها تحت لواء الثورة العربية. وظلّ يعتبر الحفاظ على الحكومة العربية في دمشق ضرورة وطنية، لأنها ما تبقّى من ثمرة الجهاد القومي الذي شارك فيه، بعد تحلُّل الحلفاء من الوعود التي قطعوها للعرب، ومباشرتهم تنفيذ مخطّطاتهم الاستعمارية. وظلّ يعتبر وجود فيصل على رأس الدولة العربية أميراً، ثم ملكاً، رمزاً لوحدة البلاد، وأملا في تحقيق أهدافها، بالرغم مما كان يرى في سياسته من أخطاء ونقاط ضعف وتساهل أثّرت على مسيرته السياسية وعلى الأوضاع في سورية.

الاحتلال الفرنسي

سورية ولبنان حلم فرنسا منذ الحروب الصليبية، واليهما اتجهت أنظارها دائماً. وقد صار لها ابتداءً من سنة ١٥٣٥ امتيازات ومراكز تجارية وقنصليات ومعاهد. كما تدخلت في ما عُرف بـ«المسألة الشرقية» في عدة قضايا منها مساعدة والي مصر، محمد علي باشا، في مشروعه التوسعي، ومنها التدخل في حوادث جبل لبنان الأهلية في أواسط القرن التاسع عشر، والمشاركة في وضع النظام الأساسي لمتصرفية جبل لبنان، ومنها كل عمل مادي ومعنوي هو في نظر قنصلها رينه ريستلهوبر «أفضل مثل على التغلغل السلمي.[١]

إضافة إلى ذلك اتخذ الفرنسيون حماية الأقليات سبيلاً لزعزعة

(1) René Ristelhueber, Traditions francaises an liban, Taris 1918, T: 277.

أركان الإمبراطورية العثمانية وتسهيل تغلغل النفوذ وإقامة المصالح التجارية والثقافية، متنافسين في ذلك مع البريطانيين والروس والنمساويين والايطاليين، فاخذوا حماية الموارنة في جبل لبنان، وحاولوا التقرب من العلويين ودروز حوران فأنشأوا المدارس في منطقتهم، وراسلوا بعض زعماء الدروز وتوددوا إليهم،[١] وقدّروا أنه سيكون لمساندة دروز حوران والعلويين «دور له قيمته في حال الاحتلال الفرنسي لسوريا.[٢]

أن المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية لفرنسا في سورية ولبنان جعلت هذين البلدين محور سياستها في شرق المتوسط فيما كان المغرب العربي يشكل المحور الثاني في غربه، وسيطرتها على الأول تحصّن سيطرتها على الثاني. وحين حان موعد تقسيم أراضي الدولة العثمانية، أو تركة «الرجل المريض» اعتبرت نفسها «الأمين الشرعي على بلاد المشرق[٣] وعند انتهاء الحرب العالمية الأولى بهزيمة الدولة العثمانية وانتصار الحلفاء تحقق حلم فرنسا، وصدق كلام الشاعر الفرنسي لامارتين بأن سورية «مستعمرة رائعة تنتظر فرنسا» إذ نكث الحلفاء بوعودهم التي قطعوها للعرب وباشروا بتنفيذ اتفاقية سايكس - بيكو ووعد بلفور. لقد نظر فرنسيو القرن العشرين إلى سورية كما نظر إليها لامارتين في القرن التاسع عشر، ووجدوا فيها خزاناً يزوّدهم

---

(١) جاء في رسالة رئيس وزراء فرنسا، غامبتا، إلى أحدة زعماء دروز حوران، في ٥ كانون الثاني ١٨٨٥، ما يلي: «إن بين الشعوب التي تبقى محبة فرنسا وحمايتها مضمونتين لهم في كل مصالحهم الحسنة والعادلة تكون الطائفة الدرزية في المقام الأول». أنظر نص الرسالة كاملاً في كتابنا، جبل العرب... مرجع مذكور سابقاً، ص: ٤١٥.

(٢) جاء ذلك في تقرير الملحق لفرنسي في الأستانة لويس دو تورسي الذي أرسلته فرنسا إلى بلاد الشام، والذي قام برحلتين إلى بعض مدنها ومناطقها في سنتي ١٨٨٠ و١٨٨١، ووصل في ثانيتهما إلى السويداء في جبل العرب، أنظر برجيت شيبلر، انتفاضات جبل الدروز... مرجع مذكور سابقاً، ص: ١٤٢، ١٤٣.

(٣) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، الجزء الثاني، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشاف، بغداد ١٩٥٩، ص: ٣٦٤.

بالكثير من المواد الخام والحرير الطبيعي اللازم لصناعة المنسوجات، ومصباً يؤمن تصريف المنتوجات الزراعية والصناعية مما يحقق لهم الأرباح الطائلة. ومما توفره لهم سورية الحبوب، بحسب ما صرّح به الجنرال غورو، وهو: «إننا نعلم من الأبحاث التي جرت أن سهول حوران وأنطاكية وحلب هي أراضي زراعية ممتازة، وإن منطقة حلب يمكن أن تقدم لفرنسا ما ينقصها من الحبوب.[١]

مهّدت فرنسا لاحتلالها سورية ولبنان، قبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها، باتصالات مع بعض الأعيان والمثقفين والفعاليات. ومن اتصالاتها في الحرب رسائل من معتمدها في القدس، يوسف جوسن، أورد منها حنا أبي راشد رسالتين إلى سلطان، وقال: «ولمّا استأنس سلطان باشا الأطرش بحركة الحلفاء وانتصاراتهم الباهرة في أنحاء فلسطين أرسل كتاباً إلى معتمد إنكلترا في القدس الشريف، فجاءه الجواب من المعتمد الإفرنسي. ثم كرّر المراسلة للمعتمد الإنكليزي، فأتاه الجواب من المعتمد الإفرنسي أيضاً». ورسالة المعتمد الفرنسي الأولى هي بتاريخ ٣ أيلول ١٩١٨، وفيها إدّعاء بمحبة فرنسا لجميع سكان جبل الدروز، وبأنها قامت إزاءهم بالأعمال الحسنة منذ قرون، وهي اليوم تمدُّ يدها لنصرتهم ولتخليصهم من نير الترك، وتعرض مساعدتها. ثم يطلب المعتمد الفرنسي من سلطان باشا إرسال أحد من قبله ليحدّد الاحتياجات. فأجاب سلطان «إن الدروز هم بجانب الحلفاء دائماً». والرسالة الثانية هي بتاريخ ١٣ تشرين الأول ١٩١٨ حين كان سلطان في دمشق، وقد أرسلها المعتمد الفرنسي إليه مع رسول خاص ليشكره على «شعوره نحو الحلفاء وليذكر له أنه يتمنى مقابلته».[٢]

أكّد سلطان حصول هذه المراسلات، لكنه أشار إلى أنه لم يكن

---

(١) جريدة «البشير» عدد ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٠.

(٢) حنّا أبي راشد، **جبل الدروز**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ١٣٠، ١٣١، ١٤٠.

صاحب المبادهة بالكتابة إلى المعتمدين: الإنكليزي والفرنسي، بل أنه كان يجيب على رسائلهما التي أرسلاها بقصد الدعاية لدولتيهما، وأنه كان يطلع مبعوث فيصل وممثل الثورة العربية، نسيب البكري، عليها. وفي رأينا أن المعتمد الفرنسي لم يرسل الرسالتين اللتين وردت الإشارة إليهما جواباً على رسالتي سلطان إلى المعتمد الإنكليزي، إذ من المستبعد أن يكون مكلَّفاً بتلقّي الرسائل المرسلة إليه، والإجابة عنها، حتى أنه من المستبعد أن يطّلع عليها. ولقد كان إرساله هاتين الرسالتين، في اعتقادنا، من ضمن الاتصالات التي قام بها للتقرّب من السكان تمهيداً لاحتلال جيوش دولته لسورية، ولتنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو.

وفيما كان العمل جارياً على تأسيس الحكومة العربية، كان الفرنسيون يعملون، بالاتفاق مع البريطانيين، على زرع وجودهم العسكري في الشرق، وحصر سيطرة الحكومة العربية فقط بالمنطقة التي حدَّدتها اتفاقية سايكس ـ بيكو لها، أي منطقتي أ و ب. وفي الوقت الذي سار مبعوث فيصل، شكري الأيوبي، من دمشق إلى بيروت فبعبدا ليرفع العلم العربي فيهما، وليدلّل بوجوده وإجراءاته على تبعية بيروت وجبل لبنان للحكومة العربية، غادر الكابتن الفرنسي كولوندر، الذي كان المستشار العسكري بالوكالة لمنطقة النفوذ المحدّدة لفرنسا، دمشق بسرعة إلى بيروت ليعجّل في إنزال الجيش الفرنسي إلى البر. وقد نزل الجنود الفرنسيون في بيروت في ٧ تشرين الأول ١٩١٨ وسط ترحيب بعض السكان بهم. ثم أنهى الكولونيل الفرنسي دو بياباب مهمة مبعوث فيصل، وأُنزِلت الأعلام العربية عن سراي بيروت وسراي بعبدا بحجة أن بيروت وجبل لبنان معتبران من «أراضي العدوّ المحتلة».

وبناءً على تقسيمات الجنرال أللنبي، التي هي إحدى الخطوات العملية لتنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو، وُضعت «المنطقة الغربية» من بلاد الشام تحت الإدارة الفرنسية، و«المنطقة الجنوبية» تحت الإدارة البريطانية، وبقيت «المنطقة الشرقية» للحكومة العربية مع ضابط

الارتباط الفرنسي، كوس. وبناءً على اتفاق لويد جورج ـ كليمنصو، انسحب الجيش البريطاني من «المنطقة الغربية» مما عنى خطوة جديدة في تنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو، مع بعض التعديل، وَجَعَل الحكومة العربية في موقع المواجهة مع الفرنسيين. ثم نصح الإنكليز فيصل بالتفاهم مع الفرنسيين ففعل، وتوصّل مع رئيس الوزارة الفرنسية، كليمنصو، إلى مشروع اتفاق وافق فيه على الاحتلال الفرنسي «للمنطقة الغربية»، وانسحاب الجيش العربي من «الأقضية الأربعة» والاعتراف بانفصال لبنان عن سورية، وتسهيل إقامة حكم ذاتي للدروز في جبل حوران، مقابل اعتراف الفرنسيين باستقلال سورية وضمانة هذا الاستقلال.

جوبه مشروع اتفاق فيصل ـ كليمنصو، الذي سبقت أنباؤه عودة فيصل، بمعارضة عنيفة تمثلت في المظاهرات والاحتجاجات والنقمة على فيصل واتهامه بأنه باع البلاد. وحين عاد للمرة الثانية من أوروبا إلى سورية، استُقبل بالفتور وبعدم الارتياح، بعكس ما جرى في استقباله عند عودته للمرة الأولى بعد عرضه القضية العربية أمام مؤتمر الصلح. لقد كان هناك آنذاك جموح في العواطف الوطنية، وإغراق في التفاؤل، وتوسّع في الآمال، مقابل سياسة فيصل المتساهلة التي وصفها البعض بالواقعية. وبالنسبة إلى الفرنسيين كان مشروع الاتفاق محاولةً منهم لإيصال إشرافهم على سورية الداخلية سلماً.

حضر سلطان إلى دمشق في ١٢ كانون الأول ١٩١٩ مع ٤٠٠ فارس. ووصفت جريدة «العاصمة» قدومه، بأنه «للدفاع عن استقلال البلاد ووحدتها، وأنه قوبل بالهتاف والتصفيق»[١] ثم انتقل لمقابلة فيصل وللاطّلاع منه على مشروع الاتفاق مع كليمنصو. وقد بدا له فيصل «منقبض الصدر، حائر الفكر، غير مقتنع في قرارة نفسه بمشروع الاتفاق الذي كان يحاول شرحه ويعطي مبرِّرات حمله للوفود التي

---

(١) جريدة «العاصمة»، عدد ١٥ كانون الأول ١٩١٩.

قدمت للسلام عليه».[١] فأبدى سلطان معارضته للاتفاق لأنه غير مقتنع بجدوى التفاهم مع الفرنسيين، بل بجدوى استعمال القوة التي آمن بها سبيلاً لمنع الظلم، وردع الاعتداء، وتحصيل الحقوق، وقد أثبتت جدواها معه في عدة قضايا. ورأي سلطان في استعمال القوة مع الفرنسيين منسجم مع السياسة التي اتبعها زيد في أثناء غياب أخيه فيصل في أوروبا حين شجّع العصابات[٢] الوطنية على العمل ضدّهم في «المنطقة الغربية»، حيث كانوا يواجهون مقاومة السكان لهم ابتداءً من كيليكيا شمالاً حتى جبل عامل جنوباً ممّا أدى إلى استقدام الإمدادات الكثيرة للجيش الفرنسي من أجل إخماد الانتفاضات والثورات.

بعد زيارته لفيصل، زار سلطان الجنرال غورو مع وفد جبل الدروز، بناءً لاقتراح فضل الله هنيدي، وذلك من أجل التعرّف عليه والاطلاع منه على ما سيكون عليه مصير سورية، فصرّح الجنرال غورو لهم بأن سورية هي من نصيب الفرنسيين، ولم يستسهل استذكار اسم «سلطان» وتلفظه به حين ذُكر أمامه. لكن الاسم سيصبح سهلاً عليه وعلى سائر الفرنسيين لكثرة ما سيتلفظون به، وما سيسمعون عنه، وما سيرونه من صعوبات سيخلقها سلطان لهم.

الانتداب الفرنسي

الانتداب صيغة سياسية في العلاقات الدولية، اقترحها الجنرال سمطس، حاكم جنوب أفريقيا، وجاءت حلاً وسطاً بين مبادئ ولسن

---

(١) مذكرات سلطان الأطرش، وردت الإشارة إليها، الجزء الأول، ص: ٥٩. وما ورد عند سلطان عن عدم رضى فيصل عن مشروع الاتفاق مع كليمنصو ورد خلافه عند حسن الحكيم الذي ذكر أن فيصل كان راضياً عن الاتفاق. أنظر حسن الحكيم، **عبد الرحمن الشهبندر، حياته وجهاده.** الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٨٥، ص: ٤٧.

(٢) نعني بلفظة «العصابات» هنا، وفي أي مكان ترد فيه، المجموعات المسلّحة المقاتلة. وحين نوردها في معرض الحديث عن قتال الأجنبي نعني بها المجموعات الوطنية الثائرة.

الأربعة عشر أو «إنجيل ولسن»، والتي منها حق الشعوب في تقرير مصيرها، وبين الأطماع الاستعمارية للدول المنتصرة، في الحرب الكبرى، في أراضي الإمبراطوريتين: الألمانية والعثمانية. إلا أن السوريين واللبنانيين ما كانوا بحاجة إلى وصاية عليهم. وعلى افتراض ذلك، فإن من حقّهم إبداء رغبتهم عند اختيار الدولة الوصيّة، بحسب ما جاء في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم.[١] وهذا ما لم يحصل قبل قدوم لجنة التحقيق الدولية، وبعده. وإنما الذي جرى هو احتلال الفرنسيين «للمنطقة الغربية»، ومن ثم استنهاض مؤيّديهم، وإرسال الوفود إلى مؤتمر الصلح، من أجل طلب الانتداب الفرنسي لتبرير الاحتلال وشرعنته.

طلب الأمير فيصل من مؤتمر الصلح إرسال لجنة تحقيق دولية لتقف على رغبات السكان، فوافق المؤتمر على ذلك. لكن اللجنة اقتصرت على المندوبين الأميركيين هنري كنغ وتشارلز كرين، وقد قدمت إلى فلسطين وسورية ولبنان، واستفتت السكان، وقدّمت تقريراً لم يُعمل به، بل وُضع في الأدراج، لانسحاب الولايات المتحدة الأميركية من مؤتمر الصلح، ولعدم انضمامها إلى عصبة الأمم بعد أن كانت من أوائل الداعين إلى إنشائها. وأظهرت نتيجة هذا الاستفتاء أن أكثرية السكان مع الانتداب الأميركي أولاً فالانتداب البريطاني ثانياً إذا كان لا بدّ من الانتداب، ومع دولةٍ سوريةٍ متّحدةٍ نظامها ملكي، وأن الأقلية، ومعظمها من جبل لبنان، مع الانتداب الفرنسي.

---

(١) نصت المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم على ما يلي: «إن بعض الشعوب التي كانت فيما مضى تابعة للإمبراطورية العثمانية قد بلغت مرحلة من التقدّم بحيث يمكن الاعتراف بها كبلدان مستقلة اعترافاً مؤقتاً، على أن تتلقى العون والمشورة في المسائل الإدارية من قبل دولة منتدبة إلى أن يحين الوقت الذي تستطيع فيه هذه الشعوب أن تستغني عن مثل هذا العون والمشورة. ويجب أن تؤخذ رغائب هذه الشعوب بعين الاعتبار عند اختيار الدولة التي ستتولّى الانتداب عليها».

إن أسباب طلب الانتداب الأميركي، وتفضيله على غيره، تعود إلى التأثّر بالدعاية الأميركية، والاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأميركية لم يكن عندها آنذاك نوايا استعمارية، إضافة إلى أنها لم تشترك في اتفاقية سايكس ـ بيكو. وأسباب طلب الانتداب البريطاني تعود إلى تظاهر بريطانيا بصداقة العرب، ومساعدتهم في الثورة العربية، ونشاط مسؤوليها والمتأثرين بدعايتها في إقناع السوريين بطلب انتدابها أو الانتداب الأميركي.

قابل سلطان، برفقة قريبيه سليم ونسيب الأطرش اللجنة الأميركية في دمشق، في ٢٧ حزيران ١٩١٩، بحضور عبد الرحمن الشهبندر. وكان سلطان يفهم الانتداب أنه مساعدة ونصح وإرشاد، لا حكم مباشر. وموقفه منه في استفتاء لجنة كنغ ـ كرين الأميركية، جاء منسجماً مع قرار «المؤتمر السوري» وموقف الأكثرية السورية الساحقة بشكل عام، وموقف الأكثرية الدرزية في سورية ولبنان بشكل خاص، إذ فضّل الانتداب الأميركي أولاً فالانتداب البريطاني إذا كان لا بدّ من الانتداب، وعارض الانتداب الفرنسي. وبرّر طلبه للانتداب الأميركي بالقول: «كنا نعلم أنه ليس لأميركا مطالب ومطامع في بلادنا، وأنها خاضت الحرب من أجل السلام، وأنها تؤيد حق الشعوب في تقرير مصيرها، الذي هو شعار ولسن».[١] أما سبب تفضيل سلطان للانتداب البريطاني، ورفضه للانتداب الفرنسي فعائد عنده كما عند الأكثرية الدرزية التي لها موقفه، إلى علاقة بريطانيا الحسنة مع الدروز، حين بدت لمرحلة من الزمن، وخصوصاً في الفتن الطائفية التي جرت في منتصف القرن التاسع عشر، حاميتهم وبدت فرنسا حامية الموارنة.

بدأ رفض السكان للانتداب الفرنسي يضعف شيئاً فشيئاً بسبب تثبيت الفرنسيين لأقدامهم في «المنطقة الغربية» بعد أن أطلق الإنكليز يدهم فيها وأوحوا لمؤيديهم بأن سورية ولبنان من نصيب

(١) حديث سلطان مع المؤلف بتاريخ ٢٦/٨/ ١٩٨٠.

فرنسا،[١] وبسبب نجاحهم في إضعاف مقاومة السوريين واللبنانيين لهم، وجذب الكثيرين نحوهم بالإغراءات المادية وبالمناصب والمصالح، وفق خطّة اعتمدت على تقارير سابقة لسفرائهم وقناصلهم وخبرائهم، واعتمدت فيما بعد على تقارير مسؤوليهم ورجال استخباراتهم في سورية ولبنان. ومن الذين نجحوا في استمالتهم بعض زعماء جبل الدروز وأهله، إذ كسبوهم بالمال والوظائف، والوعد بالاستقلال. وكان لهم عملاء من لبنان مكلّفون بشراء موالاة دروز الجبل. وقد سهّل متعب الأطرش وأخوه يوسف إنشاء فرقة فرسان درزية من طلّاب الجاه الفارغ، ومن المحتاجين للارتزاق، ترافق الجنرال غورو الذي فضّل فرسان الجبل على غيرهم ليكونوا حرسه الخاص، وإذ كان من عادات هؤلاء تكحيل عيونهم، فقد أتى بعض العملاء اللبنانيين بشباب من دروز جبل لبنان وكحّلوا عيونهم وأدخلوهم في حرسه.

لم يتأثر سلطان بالرياح التي بدأت تهبُّ على بعض بني قومه وتسيّرهم في خضم السياسة الفرنسية، بل ظلَّ صلباً وصامداً في معارضة الانتداب الفرنسي، وعلى رأس الفريق العربي في الجبل. وظلّ على ولائه للحكومة العربية، يعلّق الآمال عليها في الصمود أمام الهجمة الاستعمارية، ويعمل ما في وسعه على بقاء الناس محصّنين إزاء عدوى التقرّب من الفرنسيين، الذين تطلّعوا لاحتلال «المنطقة الشرقية»، والذين كانوا يجذبون نحوهم المعادين لهم والمعارضين والحياديين، واحداً بعد آخر.

بقيت «المنطقة الشرقية» التابعة للحكومة العربية مقفلةً أمام

---

(١) تحول بعض زعماء الدروز من رفض الانتداب الفرنسي إلى القبول به بعد نصح المعتمد البريطاني لهم بذلك، حين اجتمعوا به على مائدة نسيب الداود في حلوة. مقابلة شخصية مع النائب في المجلس النيابي اللبناني، قحطان حمادة، في ١/ ٤/ ١٩٨٦، ومع النائب في المجلس النيابي اللبناني، سليم الداود، في ٢٣/ ٨/ ١٩٨٦، ومع أنور حمادة في ٧/ ٩/ ١٩٨٦.

الانتداب الفرنسي إلى أن وضع كليمنصو الاتفاق مع فيصل في كانون الأول ١٩١٩، فدخل بشخص ضابط فرنسي إلى الأقضية الأربعة (بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا). وحين لم تستطع فرنسا إدخاله سلماً إلى سائر أراضي «المنطقة الشرقية»، صمّمت على إدخاله حرباً. إن المؤتمر السوري المنعقد في ٧ آذار ١٩٢٠ اتخذ عدة قرارات منها إعلان سورية الطبيعية مملكة على رأسها الأمير فيصل، ورفض الانتداب الفرنسي ووعد بلفور. فجاءت ردّة فعل الحلفاء سريعة جداً إذ وافق مجلسهم الأعلى، الذي بدأ أعماله في سان ريمو في ٢٤ نيسان ١٩٢٠، على وضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والعراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وتنفيذ وعد بلفور. فقامت المظاهرات في جميع المدن السورية احتجاجاً على ذلك، وسقطت حكومة رضا الركابي، وشُكلّت وزارة حرب برئاسة هاشم الأتاسي، ألقيت على عاتقها مهمّة حماية المملكة الناشئة بعد تتويج فيصل ملكاً في ٨ آذار، والمباشرة بالتعبئة العامة، وإعداد البلاد لحرب محتملة، من مؤشّراتها قبل مؤتمر سان ريمو تكليف الجنرال غورو بتطبيق الانتداب الفرنسي، ووضع ٣٠ ألف جندي تحت تصرّفه، وقد ناداه الرئيس كليمنصو، أثناء تكليفه بمهمته في أواخر سنة ١٩١٩، قائلاً: «ستصبح الجندي الذي سيبني موطناً فرنسياً في الشرق». والجنرال غورو هو أحد أهم معاوني المارشال ليوتي، ورئيس أركانه، وسيطبق في سوريا الأساليب التي طبّقتها المارشال في المغرب.

كانت العلاقات بين الفرنسيين والحكومة السورية الجديدة تزداد توتراً يوماً بعد يوم، مما أوحى بقرب حصول المجابهة العسكرية. وقد حدث تطوّر عجّل في حصول هذه المجابهة، هو تمرّد مجلس إدارة جبل لبنان على الفرنسيين، إذ استاء بعض أعضائه من ممارسات الحكم العسكري الفرنسي المباشر، وآمنوا بأن ضمانة استقلال لبنان هي في تقرّبه من سورية وتفاهمه معها، لا في انتداب أو وصاية عليه. فوقّع سبعةٌ منهم مضبطة في ١٠ تموز ١٩٢٠ تتضّمن استقلال لبنان التام

المطلق، وحياده السياسي، وإعادة الأراضي المسلوخة عنه بالاتفاق مع سورية، وتحديد العلاقات الاقتصادية مع سورية، والاتصال بالدول للتصديق على هذه البنود، وضمان استقلال لبنان. لكن أمرهم انكشف للفرنسيين بواسطة عملائهم، فألقوا القبض عليهم وهم في طريقهم إلى أوروبا عبر دمشق وحيفا، واتهموهم بـ«المتآمرين» و«المرتشين» الذين باعوا بلادهم، وحاكموهم بتهمة الخيانة، وأصدروا بحقهم أحكام النفي والسجن.

بعد قضاء الجنرال غورو على تمرّد مجلس الإدارة ومحاولته الاستقلالية في لبنان، تطلّع نحو دمشق ليقضي على الحركة الاستقلالية القائمة فيها، فوجّه في ١١ تموز، إنذاراً إلى الملك فيصل وحكومته يتضمّن خمسة شروط لا تقبل التجزئة، هي قبول الانتداب الفرنسي، ووضع سكة حديد رياق ـ حلب تحت تصرّف الجيش الفرنسي، وإلغاء التجنيد الإجباري وتسريح المجنَّدين، وقبول الأوراق النقدية التي أصدرها البنك السوري، ومعاقبة الأشخاص الذين قاموا بأعمال عدائية ضد فرنسا.

قبل الملك فيصل وحكومته بهذه الشروط. وممّا ساهم في ذلك نصح الإنكليز بقبولها، وأبلغ الجنرال غورو به، وباشرت الحكومة السورية البدء بالتنفيذ فسرّحت قسماً من الجيش. إلا أن المؤتمر الوطني السوري وبعض الضباط وجموع الوطنيين رفضت ذلك. وبدلاً من أن تسير الأمور في طريق الحل أزّمها الجنرال غورو حين أمر بتسيير القوات الفرنسية نحو عنجر فوادي الحرير، محتجّاً بعدم وصول قبول شروط الإنذار في الوقت المحدّد. ثم قدّم شروطاً أخرى تعجيزية لوقف زحف الجيش، فهو كان يريد، بالإضافة إلى استسلام الحكومة العربية، دخول الجيش الفرنسي مظفَّراً إلى دمشق.[١]

---

(١) توسّع المكلّف عن الملك فيصل والحكومة العربية (ساطع الحصري)، بالتفاوض مع الجنرال غورو، في شرح تفاصيل المفاوضات. أنظر كتابه، **يوم ميسلون**، دار الاتحاد، بيروت. لا تاريخ، ص: ١٢٩ . ١٤٦.

توقّفت الحكومة العربية عن تسريح الجيش، وعادت إلى جمعه. ولكن سياسة التساهل والتنازل والتردّد والتأرجح في المواقف أدّت إلى الفوضى السياسية والأمنية، وقيام المظاهرات الصاخبة في دمشق، واتجاهها نحو القلعة لأخذ السلاح، واتجاه بعضها نحو القصر الملكي هاتفة ضد فيصل. كما أن هذه السياسة أضعفت قدرة الجيش العربي بعد تسريح قسم منه، ومنعت عنه مساعدة الكثير من القوى الوطنية الجاهزة للقتال، وكان ضعيفاً في الأصل بسبب تغيير ضباطه، والصراع بين عناصره التي خدمت في الجيش العثماني وعناصره التي خدمت في جيش الثورة العربية.

صمّم الجنرال غورو أن يسجّل نصراً بجيشه المتفوّق في العدد والعدّة على الجيش العربي، ويُوصل الانتداب الفرنسي إلى سورية بالقوة، فتقدّم الجيش الفرنسي، بقيادة الجنرال غوابه، نحو ميسلون في ٢٤ تموز، وهناك واجه بقايا جيش عربي مسلّح بأسلحة خفيفة، وتنقصه الذخيرة الكافية، ويتراوح عدده بين ٣٥٠ و٦٠٠ جندي نظامي يساعدهم بين ٢٠٠٠ و٤٠٠٠ متطوّع من سكان المدن وأهل البادية. وانجلت المعركة التي لم تستمر سوى بضع ساعات عن استشهاد قائد الجيش العربي، يوسف العظمة، وعدد كبير من الجند النظامي والمتطوعين، وعن انتصار ساحق للجيش الفرنسي الذي تقدّم نحو دمشق وأنهى الحكم العربي فيها.

كانت معركة ميسلون مذبحة كما وصفها فيصل، وهزيمة عسكرية ذات نتائج خطيرة وبعيدة المدى، إذ هي هزيمة للثورة العربية التي استطاعت فقط، على الصعيد السياسي، إقامة الحكومة العربية في دمشق، ممّا أطلق يد الفرنسيين في سورية لإنجاز آخر مراحل تنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو، وسمح لهم بإقامة الكيانات المصطنعة، وخلق دولة لبنان الكبير، وسهّل تنفيذ وعد بلفور. لقد وصل الانتداب الفرنسي إلى سورية على رؤوس الحراب، وهو انتداب شاءته فرنسا وفرضته على عصبة الأمم، كما فرضته على السوريين، بعكس ما جاء

في مقدّمة صك الانتداب عن أن عصبة الأمم عهدت إلى فرنسا بمهمّة الانتداب على سورية.

من الذين لم يُتح لهم شرف الاشتراك في معركة ميسلون سلطان وفريقه، بالرغم من استمرار تأييدهم للحكومة العربية ورفضهم للانتداب الفرنسي، وبالرغم من جهوزيّتهم للقتال لو دُعوا إليه. فبين قبول الإنذار الفرنسي واتخاذ موقف التساهل والمسالمة، وتسريح الجيش العربي من جهة، ثم العودة إلى جمعه في اللحظة الأخيرة، والتصميم على المواجهة من جهة أخرى، انتفت إمكانية وصول نجدة سلطان للجيش العربي. فحين علم سلطان بالزحف الفرنسي باتجاه دمشق دعا إلى اجتماع في القريّا لبحث الموضوع المستجدّ وللدفاع عن البلاد، وسار بعده وبعد اجتماع السويداء على رأس المقاتلين الذين لبّوا دعوته. إلا أنهم توقّفوا في بصرى الحرير في سهل حوران عند بلوغهم نبأ كارثة ميسلون ووصول الجيش الفرنسي إلى دمشق. وكان إعداد سلطان للحملة وسيره تلبية لنداء الواجب فقط، إذ أن فيصل وحكومته لم يطلبا منه ذلك. وممّا يجدر ذكره أن مقاتلي الجبل سريعون في السير إلى المعارك، ولكن ضعف الاتصالات آنذاك، وتسارع الأحداث، وسرعة تقدم الجيش الفرنسي، وعدم صمود الجيش العربي إلا بضع ساعات، حالت دون وصول الحملة التي أعدّها سلطان، أبعد من مشارف الجبل.

خرج فيصل من دمشق إلى الكسوة، وعاد إليها،[١] وعندما علم سلطان بخروجه للمرة الثانية منها، ووصوله إلى درعا، أرسل له وفداً للاتصال به ودعوته إلى الجبل لاتخاذه مقرّاً ولمتابعة النضال منه. وكان

---

(١) ظلَّ فيصل يأمل بالتفاهم مع الفرنسيين، بعد هزيمة ميسلون، وقد عاد من الكسوة إلى دمشق بعد مغادرته لها حين أعلمه موفده لهذا الغرض، نوري السعيد، بضرورة عودته إلى دمشق. لكن الكولونيل الفرنسي تولا سلّمه كتاباً رسمياً باسم الحكومة الفرنسية يطلب منه مغادرة البلاد.

أنظر ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، وردت الإشارة إليه سابقاً، ص: ١٦٤-١٦٧.

هذا الوفد مؤلّفاً من حمد البربور وصيّاح الأطرش وعبد الله العبد الله، مع خمسين فارساً لحماية فيصل في حال تلبيته للدعوة ومجيئه إلى الجبل. غير أن فيصل كان قد غادر البلاد عن طريق درعا بعد إخطار الفرنسيين له في ٢٩ تموز ١٩٢٠، بواسطة حكومة علاء الدين الدروبي التي شُكّلت بعد هزيمة ميسلون، بوجوب الإسراع في ترك البلاد. ولحق به حمد البربور وعبد الله العبد الله إلى فلسطين، لكنهما لم يتمكّنا من رؤيته في حيفا، فعادا بعد أن عرف ضابط المخابرات البريطاني بهما وهدّدهما بضرورة مغادرة حيفا.

كانت هزيمة ميسلون، ودخول الجيش الفرنسي إلى دمشق، وإنهاء الحكومة العربية، وفرض الانتداب الفرنسي بالقوة على السوريين، مقدّمة لأيام سود، ومؤشراً لسلطان بأن ما فاته وفات الكثيرين من شرف الجهاد ضد الفرنسيين في ميسلون ستوفّره لهم الأيام القادمة التي ستحفل بالثورات والانتفاضات من أجل محو عار الهزيمة، وإفشال مخططات التجزئة والمطامع الاستعمارية، وتحقيق ما قامت من أجله الثورة العربية.

الفصل الثالث

ثورة سلطان الأولى على الفرنسيين

التجزئة الاستعمارية

قُسِّم المشرق العربي بين الانتدابين: البريطاني والفرنسي. وقُسِّمت سورية الطبيعية إلى ثمانية كيانات. وغدت الحدود الإدارية لبعض الولايات التي كانت تابعة للدولة العثمانية حدوداً سياسية. ففي ٣١ آب ١٩٢٠ أنشأ الجنرال غورو «دولة لبنان الكبير»، بضم مناطق من ولايتي بيروت وسورية إلى متصرفية جبل لبنان. وفي الأول من أيلول أنشأ «دولة العلويين». وفي الثاني من أيلول جعل من ولاية حلب حكومة مستقلّة. وبثلاث جرّات قلم، في ثلاثة أيام، أنشأ ثلاث دول. ثم حوّل متصرّفية جبل حوران إلى دولة في ٤ آذار ١٩٢١، باسم «حكومة جبل الدروز»، بموجب اتفاقية مع بعض زعماء الجبل، هي الاتفاقية الوحيدة في منطقة الانتداب الفرنسي، التي أنجبت آخر الدول السورية. كما وضع الفرنسيون نظاماً خاصاً للواء الاسكندرونة، ومصلحةً خاصةً للبدو.

علّل الجنرال غورو هذا التقسيم بأنه أفضل طريقة لتدريب «الأمم السورية» على الحكم الذاتي. وادّعى الكولونيل كاترو أن الفرنسيين لم يوجدوا الدول السورية، بل وجدوها قائمة واضطرّوا إلى تحمّل نتائجها.[1] وبرّر الفرنسيون عملهم، أمام لجنة الانتدابات في

(1) LT Colonel Catroux, *Le Mandat Francais et son application à l'Etat de Damas*, Paris, Revue politique et parlementaire 1922.

عصبة الأمم، وأمام العالم، بالدفاع عن مصالح الأقليات والطوائف الدينية المختلفة الموجودة في سورية. لكنهم في الحقيقة جزّأوا منطقة انتدابهم إلى دول على أساس العرق والطائفة والمذهب والإقليم لإضعاف السكان، وإيجاد النزاعات بين هذه الدول، ليسهل عليهم حكمها، فعزّزوا المناطقية والفئوية، وحاولوا أن يجعلوا من الطائفة والمذهب قومية، فتكلموا عن «الأمّة المارونية» و«الأمّة العلوية» و«الأمّة الدرزية».

بالنسبة إلى الدروز في جبل حوران لم تصل خصوصيتهم الناتجة عن عصبيتهم المذهبية، ورغبتهم في إدارة شؤونهم الداخلية وفق الأعراف والنظام العشائري، إلى حد إنشاء دولة خاصة بهم لو لم يشأ الفرنسيون ذلك، معتمدين على فريق منهم بُهر بالوهج المزيّف للدولة، وغاب عنه أن ما أعطي للدروز هو دويلة مصطنعة ينقصها الكثير من المقوّمات البشرية والإدارية والاقتصادية. وبعد أن كان أكثر المؤيّدين للفرنسيين يجتمعون سرّاً، ويرفعون العرائض لهم سراً،[1] ولا يجرأون على إعلان تأييدهم، أظهروه إلى العلن، ولا سيما بعد قدوم الجنرال غورو إلى بيروت في أواخر سنة ١٩١٩، وتخصيصه الجبل بالمزيد من التكريم لزعمائه، واختيار حرسه الخاص منه، وإرساله إليه بأكبر عدد من صوره. ثم ازداد عددهم بتراجع شأن الحكومة العربية، وتعاظم قوة النفوذ الفرنسي. لقد بدأ العديد من الزعماء والفرسان يفدون إلى المفّوضية العليا في بيروت وسط معارضة وطنيي الجبل، واحتجاج فيصل، واعتراض العصابات العاملة بإمرة الحكومة العربية لأحد

---

(١) هناك عريضة قُدّمت بسرية تامة من بعض أبناء عدة قرى في جنوب جبل الدروز، اجتمعوا سرّاً، وهي محفوظة في أرشيف نانت مع ملاحظة «سرّي جداً»، ويطلب موقّعوها . وأبرزهم فارس وسلمان الأطرش، وسعيد الحنّاوي، وحسن حاطوم، وحامد قرقوط . إقامة إدارة مستقلة في جبل الدروز تحت الحماية الفرنسية. أنظر نصّ هذه العريضة كاملاً عند برجيت شيبلر، **إنتفاضات جبل الدروز**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ١٨٦.

وفودهم وقتل سبعة من أفراده. وتواصل، بتشجيع من الفرنسيين، تقديم العرائض التي تطالب باستقلال الجبل تحت الحماية الفرنسية.

أولى خطوات الفرنسيين لإنشاء دولة جبل الدروز هي تضمين اتفاق فيصل-كليمنصو ملحقاً خاصاً بالجبل، يقضي بأن يُطبَّق فيه استقلال ذاتي داخل الدولة السورية.(١) وهذا مثل عن سياسة فيصل المتساهلة وتقديمه للتنازلات. ولم يكن إنشاء هذه الدولة سهلاً إذ تطلَّب من الفرنسيين تقديم الإغراءات المادية لجذب زعماء الجبل نحوهم، وتحويلهم عن تأييد الانتداب البريطاني، وعن اتجاه ضم الجبل إلى إمارة شرق الأردن الناشئة، وإلى منطقة الانتداب البريطاني يوم لم تكن قد حُسِمت بعد حدودها مع منطقة الانتداب الفرنسي. وممّا سهّل قيام هذه الدولة هزيمة ميسلون، ونهاية الحكومة العربية، وضعف الفريق الوطني في الجبل، كما في كل مكان، إزاء الفرنسيين وأعوانهم.

أدرك سلطان من مسار الأمور، وقبل معركة ميسلون، أن فرنسا وبريطانيا ماضيتان في تقسيم البلاد بموجب اتفاقية سايكس - بيكو، وأن سورية من نصيب فرنسا، ومع هذا ظلَّ ضد الانتداب الفرنسي وأنصاره في جبل الدروز، وضد مخطّطاته التقسيمية بشكل عام، وإنشاء «دولة جبل الدروز» بشكل خاص. وخاب أمله في الحلفاء الذين خانوا العرب، ونكثوا بالوعود، فاستعمروا المشرق العربي بحجّة الإرشاد والتمدين، وتقديم النصح والعون، وقسّموه وأضعفوه، وقال في هذا المجال: «وضعت الحرب أوزارها، وانتهت بانتصار الحلفاء

---

(١) أنظر بنود هذا الاتفاق وملاحقه عند عادل إسماعيل، **السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨**، الجزء الخامس، بيروت ١٩٧٠، ص: ٤٤-٤٦.
أيضاً، زين نور الدين زين، **الصراع الدولي...**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ١٤١، ١٤٢. وهو يورد بنود الاتفاقية المقترحة بين الحكومة الفرنسية والأمير فيصل.

على أعدائهم. وكان لجهاد العرب تأثير عظيم في الحصول على هذا النصر. وقد انتشر السرور في جميع أنحاء الجزيرة [العربية] توهّماً من العرب بأن هذا النصر هو نصرهم. ولكن يا خيبة الرجاء، ويا فشل الأمة العربية المسكينة بذلك النصر، فإنها، بدلاً من أن تكافأ على إخلاصها وجهادها بإعطائها استقلالها، كوفئت بسلب حريتها واستعبادها، وأن نصيب سورية البائسة أضعف الحصص إذ قُطِّعت إرباً إرباً، وحُكِمت حكماً استعمارياً محضاً جعل السوريين يترحّمون على زمن الأتراك ويأسفون لما كان منهم نحوهم». [١]

تكثفت لقاءات الفريق الاستقلالي في جبل الدروز، واتصالاته بالفرنسيين، بعد هزيمة ميسلون وإنشاء دول لبنان والعلويين وحلب. وكان أفراده ينزلون ضيوفاً على حساب المفوضية الفرنسية. واستطاع الكولونيل كاترو، ممثّل هذه المفوّضية في المفاوضات، أن يكسب الرؤساء الروحيين، وبعض الزعماء الذين كان من بينهم أقطاب الجبل، سليم وعبد الغفّار ومتعب ونسيب الأطرش، «باستثناء سلطان الذي لم يدخل في هذه المفاوضات». [٢] وإضافة إلى ذلك لم يشترك سلطان في الاجتماعات التي عقدها زعماء الجبل ابتداءً من ٨ تشرين الثاني ١٩٢٠ في الثعلة ولاهثة والكفر وصلخد وقنوات والسويداء. وكان اجتماع قنوات بحضور الكولونيل كاترو. وقد أسفر اجتماع السويداء في ٢٠ كانون الأول عن برنامج للاستقلال دُعي «قرار السويداء»، فيه اثنتا عشرة نقطة، أو بنداً، تتضمن فهم الموقّعين عليه للانتداب، وتوضح كيفية تعاطيهم مع سياسته التقسيمية بشكل يضمن مصالح الجبل الآنّية. لكن هذا البرنامج لم يُعمل به وعُدِّل، إذ جاءت اتفاقية ٤ آذار ١٩٢١،

---

(١) رسالة سلطان إلى علي بن الحسين بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٣١. من أوراق زيد الأطرش.

(2) Général Cartoux, *Deux Missions en Moyen Orient, 1919-1922*. Au levant avec Gouraud, 1920-1922. Paris 1957, P 44.

أيضاً Foreign office (F.O) Mic 100/732/1/ P537.

الموقّعة في دمشق، مختلفة عنه، وهي الاتفاقية المعروفة باسم أبرز موقّعيها: الرئيس الروحي الشيخ محمود أبو فخر عن الدروز، وروبير دو كه عن الفرنسيين (اتفاقية أبو فخر دو كه)، كما أنها معروفة باسمين آخرين هما «التشكيلات الأساسية لحكومة جبل الدروز»، و«النظام الأساسي لحكومة جبل الدروز». وقد عُنونت الاتفاقية باسم «التشكيلات الأساسية لحكومة جبل الدروز». لكن من وقّعوها عن الجبل لا يمثلونه تمثيلاً صحيحاً.(١)

انقسم جبل الدروز إلى فريقين: فريق طلب الانتداب الفرنسي، وعقد الاجتماعات من أجل وضع صيغة التعامل والتعاون معه، ونظام الحكومة التي ستنشأ. وفريق آخر معارض، على رأسه سلطان، عبّر عن معارضته بالتزام الحياد وعدم المشاركة في أي اجتماع أو أي اتصال بالفرنسيين. لقد أبدى سلطان معارضته لإنشاء دولة جبل الدروز من خلال رفضه في السابق لمشروع الاتفاق بين فيصل وكليمنصو، الذي يتعهد فيه فيصل بتسهيل منح الجبل استقلالاً داخلياً ضمن الحكومة العربية. واستمرّ في رفضه لذلك. وحين يئس من الحالة السيئة التي وصلت إليها البلاد بعد هزيمة ميسلون، التزم بيته لأنه لم يكن في وسعه آنذاك أن يؤثّر في مسار الأمور، وأن يحول دون تنفيذ مخطط التجزئة. لكنه بعد ذلك قاد المقاومة السياسية ضد الانتداب الفرنسي من خلال معارضته لحكومة جبل الدروز، ثم بدأ المقاومة المسلّحة من أجل توحيد سورية والحصول على الاستقلال والحرية، ومن أجل هدم الكيان المصطنع الذي أنشأه الفرنسيون في الجبل.

وما ذكره سلامه عبيد عن اتصال لبعض زعماء جبل الدروز بالأمير عبد الله، بموافقة سلطان، وحصولهم منه على نظام أساسي للجبل أفضل ممّا قدمه الفرنسيون، نفاه سلطان. لقد ذكر سلامه عبيد

---

(١) صورة عن الاتفاقية المكتوبة بخط اليد، وفي ذيلها التواقيع، وهي لستة عشر شخصاً يحملون أسماء ٩ عائلات وينتمون إلى ١٠ قرى فقط.

نقلاً عن مذكّرات والده علي عبيد، غير المنشورة، ما يلي: «وقد اتصل بعض زعماء جبل الدروز، بالاتفاق مع سلطان الأطرش، بالأمير عبد الله، وحصلوا منه على برنامج أوفق من البرنامج الذي استلموه من الفرنسيين ممهوراً بختم الأمير نفسه». ويضيف سلامه عبيد قائلاً: «يعتقد سلطان أن نسخة هذا البرنامج لا تزال بين أوراقه».[١] وعند سؤالنا لسلطان عن ذلك، أجاب: ليس هناك أية وثيقة بهذا المعنى، كما لا أذكر أنني تحدّثت إلى السيد سلامه عبيد، أو تحدّث معي عن هذا الموضوع».[٢]

حكومة جبل الدروز

بعد وضع النظام الأساسي لحكومة جبل الدروز في ٤ آذار ١٩٢١، وافق رئيس الوزراء الفرنسي، وزير الخارجية، على مشروع القانون المختص بإنشاء «حكومة جبل الدروز»، في رسالته إلى المفوّض السامي، الجنرال غورو، عدد ٣١٥ تاريخ ١٩ آذار ١٩٢١. وفضّل الفرنسيون سليم الأطرش على غيره من زعماء الجبل لأنه يحظى بثقتهم، ولأنه زعيم الجبل الأول بموجب النظام العشائري، وكان متصرّفاً عليه في عهد الحكومة العربية، فمنحوه لقب «أمير» تمييزاً له عن سائر المشايخ، وهذه هي المرة الأولى التي ينال فيها أحد أعيان الجبل لقب الإمارة، وكلّفته البعثة الفرنسية في ٢٠ نيسان ١٩٢١ بتشكيل الحكومة.

في ٢٥ نيسان دعا سليم الأطرش زعماء الجبل للاجتماع في السويداء من أجل تأليف الحكومة، فوافقوا في أول اجتماع لهم، في الأول من أيار، على تزكية تسمية الفرنسيين له رئيساً للحكومة. ثم

(١) سلامه عبيد، **الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ على ضوء وثائق لم تُنشَر بعد**، دار الغد، بيروت ١٩٧١، ص: ٣٣ والهامش رقم ١.

(٢) حديث سلطان مع المؤلف بتاريخ ٢٦/٨/ ١٩٨٠.

واصلوا الاجتماعات لتشكيل أعضائها بناءً على طلب الكولونيل كاترو في بلاغه الموجَّه إليهم.[١] فتمَّ انتخاب ٤١ نائباً في ٦ أيار ١٩٢١. ثم تمَّ تأليف عدّة مديريات أصبحت عام ١٩٢٤ عشراً. وعُيّن مدير للمخابرات، وقائد للدرك مع بضعة أنفار زيدوا فيما بعد فأصبحوا، في سنة ١٩٢٤، ٢٥٠ رجلاً. وقُسّم الجبل إلى ١٣ مقاطعة أو ناحية، عُيّن على كلٍّ منها مدير ملكي وضابط، اختيروا جميعاً من أفراد العشائر القويّة. وأُعطيت مفتشية دوائر الحكومة لعبد الغفّار الأطرش، ومعتمدية «حكومة جبل الدروز» لدى البعثة الفرنسية في دمشق، لنسيب الأطرش. وكان يعاون هذه الحكومة، أو يُشرف عليها، البعثة الفرنسية التي تمثل مندوب المفوّض السامي لدى حكومتي دمشق وجبل الدروز، ودائرة الاستخبارات، وقيادة الجند الفرنسي في الجبل.

وجُعل لدولة جبل الدروز علم من خمسة ألوان هي شعار الدروز، وألوان معظم بيارقهم، للدلالة على الطابع المذهبي للدولة. وفي جانبه الأيسر ثلاث عشرة نجمة إشارة إلى النواحي الثلاث عشرة. وفي زاويته العليا اليمنى علم فرنسا رمزاً إلى الانتداب الفرنسي. واعتُبِر الخامس من نيسان، وهو اليوم الذي أعلن فيه الكولونيل كاترو، من السويداء في عام ١٩٢٢، استقلال الجبل، عيداً رسمياً. وقد تُرك أمر تعيين الحدود بين حكومة جبل الدروز وإمارة شرق الأردن إلى اللجنتين البريطانية والفرنسية، اللتين شُكلتا لترسيم الحدود بين منطقتي الانتداب الفرنسي والانتداب البريطاني.[٢] أمّا المقيمون في دولة جبل الدروز، فقد حملوا في بطاقات الهويّة المعطاة لهم «مواطن سوري منتمٍ إلى حكومة جبل الدروز».

---

(١) أنظر صورة البلاغ المرسل من كاترو إلى «عموم سكان جبل الدروز»، في كتابنا، **سلطان باشا الأطرش**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٣٢٦.

(٢) استغرق تخطيط هذه الحدود اجتماعات كثيرة ووقتاً طويلاً، وظل أهل الجبل يعترضون على فصل بعض أراضيه وضمها إلى إمارة شرق الأردن حتى نهاية عهد الانتداب الفرنسي.

إذاً هناك دولة أُنشئت ذات استقلال ذاتي بدا جذّاباً في أعين أصحاب النزعة الفئوية، وذات اسم بصبغة مذهبية «حكومة جبل الدروز» و«دولة جبل الدروز» ظلّ الاسم الرسمي حتى عهد الاستقلال حين حلَّ مكانه اسم «جبل العرب». وهناك حكومة شُكّلت فأغرت الأكثرية الساحقة من الأعيان والوجهاء بتسلم إداراتها ووظائفها، وتعاطى بعضهم معها على أساس أنها أمر واقع. إلا أن سلطان وقف بعيداً يراقب تسمية نوابها ومدرائها وموظفيها واستكمال أجهزتها، كما وقف على الحياد من قبل عند إنشاء الدولة، ووضع نظامها الأساسي. ولم يستقبل الكولونيل كاترو عندما حضر إلى الجبل. لقد رفض أن يتدخّل في هذه الأمور، وأن يكون شاهد زور على اصطناع دويلة لا حظّ لها من الحياة، ولا مبرّر أصلاً لوجودها، الهدف من إنشائها تحقيق المصالح الفرنسية، وسجن سكان الجبل في قفص المذهبية والمناطقية، والقضاء على توجّههم الوطني، وتعطيل مصالحهم الحقيقية الناتجة من اندماجهم مع الوطن الأم سورية، ومن تكاملهم مع محيطهم.

واجهت حكومة جبل الدروز صعوبات كثيرة تداخل بعضها مع بعض، منها عدم احترام الناس لها وهزؤهم بها كونها أول تجربة في الاستقلال الذاتي في مرحلة تمثّل نقلة مجتمع الجبل من الحكم العشائري القائم على الأعراف إلى الحكم النظامي القائم على القانون، ومنها تنافس الزعماء على النفوذ، وعلى المناصب وفي طليعتها منصب أمير الجبل. وقد ذُلّلت هذه الصعوبات بعض الشيء بالتوسع في توزيع المناصب على وجوه العشائر. إن هيبة الجندي في هذه المرحلة لم تكن مستمدّة من هيبة الحكومة وسلطة القانون، بل من هيبة عشيرته، واستمرار سيادة الأعراف العشائرية. لذا كان الناس يتهيّبون فقط الجنود المنتمين إلى العشائر القوية، إذ يخشون سطوتهم من ناحية ويخشون انتقام عشيرتهم، إذا مسّوهم بسوء، من ناحية أخرى. وقد ساهم الأمير سليم الأطرش، حاكم الجبل، في التخفيف من حدّة هذه الصعوبة

بإكرامه للجنود ومعاملتهم بالحسنى، وبتطبيق القانون على نفسه، ومن وجوه ذلك سماحه بسوق أحد المطلوبين، من داره.

ومن الصعوبات التي واجهتها حكومة جبل الدروز اختلاف نظامها الأساسي الموقّع في ٤ آذار ١٩٢١ عن مطالب أعيان الدروز الواردة في قرارات اجتماع السويداء في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٠، إذ أعطى هذا النظام للجبل أقلَّ ممّا قرّره الأعيان في اجتماع السويداء. ومن الصعوبات تدخّل الفرنسيين المباشر في جميع الشؤون، وهيمنتهم على جميع الأمور، ولجوؤهم إلى تجريد الدروز من السلاح، وتماديهم في التعسّف يوماً بعد يوم، وعدم احترامهم للعادات والتقاليد التي كان لا يزال لها حرمتها، إن لم نقل قداستها، مثل حق الضيافة واحترام المضافات.

ومن الصعوبات التي واجهتها حكومة جبل الدروز محاولات الأمير عبد الله ضم الجبل إلى إمارة شرق الأردن، ومحاولات الإنكليز فصله عن منطقة الانتداب الفرنسي، وإلحاقه بمنطقة انتدابهم. ومن وجوه ذلك قدوم أسد الأطرش من شرق الأردن في ١٢ آب ١٩٢١، بزيّ جنرال شريفي، مبعوثاً من الأمير عبد الله مع ١٧ فارساً درزياً لجأوا جميعاً إلى إمارة شرق الأردن معوّلين على حركة الشريف عبد الله الرامية، بحسب ما أعلن عند مجيئه من الحجاز في تشرين الثاني ١٩٢٠، إلى طرد الفرنسيين من سورية. وقد رفع أسد الأطرش العلم العربي، وأعلن ضمَّ الجبل إلى إمارة شرق الأردن. لكن مظاهرته الملقّبة من الفرنسيين بـ«البروباغنده الإنكليزية والشريفية»، والمعتبرة اعتداءً على حقوقهم في سورية، جوبهت بحملة إعلامية واسعة منهم، وبحملة عسكرية تمثلت بتحليق ٣٠ طائرة في سماء الجبل وبدخول الجند الفرنسي إلى الجبل في ٢٢ آب. كما جوبهت بمعارضةٍ من أكثرية سكان الجبل، وفي طليعتهم الرؤساء الروحيون الأربعة، أحمد الهجري وحسن جربوع وعلي الحنّاوي ومحمود أبو فخر. وانتهت هذه المظاهرة باستسلام القائم بها للفرنسيين.

وأهم صعوبة واجهتها حكومة جبل الدروز، ومن خلالها السلطة المنتدبة، أتت من الفريق الوطني برئاسة سلطان الذي عارض الانتداب الفرنسي ومخطّطه التقسيمي، وعمل من أجل إنهاء هذا وذاك، ومن أجل إنهاء إفرازاتهما. ففي الوقت الذي كان يعمل سليم الأطرش على بناء دولة جبل الدروز، كان يلقى معارضة شديدة من سلطان كادت تقضي على هذه الدولة عند ولادتها.

من المواضيع التي زادت في نقمة سلطان على الحكومة، وأفسحت له المجال واسعاً ليؤلّب الرأي العام عليها، لجوؤها، بطلب من السلطة الفرنسية، إلى فرض خمس ليرات على الفدان بدلاً من ليرتين، وفرض ضريبة الأعشار. فأحدث ذلك هياجاً في الأفكار، ونقمة، لا عند سلطان فقط، بل أيضاً عند الكثيرين من الأهالي، وعند بعض الزعماء مثل عبد الغفّار الأطرش. وهذا دفع السلطة الفرنسية إلى تكليف متعب الأطرش بتهدئة الخواطر، وإيضاح خطة حكومة الجبل والحكومة الفرنسية من التدابير المتخذة.

وزّع متعب الأطرش منشوراً «إلى عموم بكوات ومشايخ الجبل»، يؤكّد فيه تقيّد السلطة الفرنسية بمضمون الاتفاق مع أعيان الجبل، ويبرّر اللجوء إلى فرض الضريبة على الفدّان وضريبة الأعشار بأنه من أجل تغطية نفقات الإدارات، ونفقات الزيادة في عدد الدرك، ويصف القائمين بالحملة على الحكومة وعلى الانتداب الفرنسي بـ«الحزب المعارض الضعيف، والأشرار المفسدين الغواة الذين يضلّون الناس عن الطريق السوي»، ويُعلم الجميع بحسن نيّة فرنسا، وينقل لهم تحيّات الجنرال غورو ومحبته لَهم ورغبته في جعل الجبل أفضل منطقة سورية. ثم يتوجّه إلى الآملين بتقليص حدود الانتداب الفرنسي إلى الكسوة بالقرب من دمشق، وبإلحاق الجبل بالانتداب البريطاني، بالقول: «إن آمالهم ستخيب وإن الانتداب الفرنسي باقٍ في الجبل.[١]

(١) أنظر نص المنشور كاملاً عند حنا أبي راشد، **جبل الدروز**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ١٧٥-١٧٨.

إن منشور متعب الأطرش رسالة فرنسية موجَّهة إلى الفريق المعارض، وعلى الأخص إلى قائد هذا الفريق، سلطان، جمعت بين الترغيب والتهديد، وحاولت تجميل السلطة المنتدبة، وتبرئة السلطة المحلية المؤتمرة بأمرها من إلحاق الظلم بالأهالي جرّاء فرض الضرائب عليهم. لكن هذا المنشور لم يهدّئ الأفكار القلقة، بل أهاجها، وزاد الأحوال سوءاً وتفاقماً، ووصلت الأمور إلى وضع خطير ينذر بالانفجار، اضطرَّ الأمير سليم إلى هبوط دمشق، والقائد العام للدرك، توفيق الأطرش، إلى خلع ثوبه العسكري. ونسب الجنرال الفرنسي أندريا هذا إلى عاملين، محلي وفرنسي هما: تألم عبد الغفّار الأطرش لعدم انتخابه حاكماً بدلاً من الأمير سليم، لذا راح يتّهمه بالضعف ويدبّر المؤامرات ضدّه، وإعلان وفد المفوّضية العليا في دمشق أمر تجريد الدروز من السلاح. وكادت تحصل مصادمات بين الأهلين وبين المسؤولين الفرنسيين والمحليين، «حتى أن أحد الأعيان الدروز شهر مسدسه وهدّد الكابتن ترانكا والأمير سليم الأطرش».

وبما أن سلطان كان رئيس الفريق المعارض، أو من دعاهم متعب الأطرش«الحزب المعارض»،[1] ومحور التحرّكات التي حصلت ضد الحكومة، طلب رئيسها، سليم الأطرش، الاجتماع به وبأعيان «المقرن القبلي» الذين يؤيّدونه. ثم زاره مع عقلة القطامي في القريّا في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢١. وفي اليوم التالي ردَّ سلطان الزيارة له في عرى، ومنها توجّه معه ومع معظم أعيان الجبل إلى السويداء في أوائل كانون الأول ١٩٢١، حيث قابلوا المستشار الفرنسي ترانكا، وبعد

(١) جاء في جريدة «لسان الحال» عدد ٢ آب ١٩٢١ ما يلي: «نشأ حزبان جديدان في جبل الدروز: الأول بزعامة سليم باشا الأطرش وهو معروف بموالاته للدولة المنتدبة، والحزب الآخر بزعامة سلطان باشا الأطرش. وكلٌ منهما يسير على سياسة مخالفة للآخر. وقد أدّى هذا الاختلاف إلى إذاعة أخبار عديدة عن فوضى ضربت أطنابها في الجبل».

البحث معه في أمور الساعة كلّف المستشار القومندان أرلابوس، رئيس قلم السياسة العامة، بالاجتماع مع سلطان لسماع مطالبه والنظر بها.[١]

عُقِد الاجتماع في السويداء، فعرض سلطان مطالبه على القومندان أرلابوس بحضور الأمير، سليم الأطرش، وعبد الغفّار ومتعب وفرحان الأطرش، وحمد البربور، وخلاصتها ما يلي:

١. ضرورة إعادة البحث في السبب الذي دعا إلى ترك قرارات مؤتمر السويداء، والعمل بخلافه في الشام، أي العمل باتفاقية ٤ آذار ١٩٢١، دون معرفة أهل الجبل.
٢. النظر في العفو العمومي، وإعادة المنفيين بسبب حركة أسد الأطرش.
٣. النظر في المجلس النيابي وإجراء الانتخاب القانوني، لأن المجلس الحالي حصل انتخابه بصورة الاستحسان.
٤. معرفة سبب وجود الفرقة الفرنسية في الجبل، هل هو لأجل فرض الضرائب الباهظة، أم للإرهاب، لكي لا يتجاسر أحد على المطالبة بالحقوق. وضرورة الإصغاء إلى صوت الشعب، وعدم تدفيعه إلا ما يستطيع تحمّله من الضرائب.
٥. عدم دفع شيء من مالية حكومة جبل الدروز لغير المأمورين المستخدمين في هذه الحكومة.
٦. إعطاء الجبل حصته من الجمارك، وصدور الأمر برفع ضريبة حكومة الشام عن الحبوب المصدرة من الجبل، وجعل التجارة حرة.[٢]

سمع أرلابوس هذه المطالب لكنه لم يكن المرجع المخوّل للبتّ

---

(١) أنظر هذه المواضيع في جريدة «لسان الحال» عدد ١٠ كانون الأول ١٩٢١، وهي تذكر أيضاً أن الحاكم [سليم الأطرش] أرسل بلاغاً إلى السويداء أن سلطان ورفاقه قادمون، فزُيّنت دار الحكومة، وفرح أهالي العاصمة في استقبال القادمين، وصُفّت الجنود.

(٢) حنا أبي راشد، **جبل الدروز**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ١٧٨، ١٧٩.

بها، فوعد بحملها إلى البعثة الفرنسية في دمشق، التي لها حق القبول أو الرفض. وقد أظهرت الوقائع والتطوّرات أن البعثة لم تحدث أي تعديل جوهري في السياسة المتَّبعة في جبل الدروز، ولم تحقّق أياً من المطالب الأساسية التي طرحها سلطان.

حين ظهر للأمير سليم ضعف صلاحياته أمام صلاحيات المستشار الإداري، ترانكا، وأنه حاكم بالاسم فقط، اعتزل الحكم والتزم بيته في عرى، وناب عنه بالوكالة المستشار ترانكا حتى تموز ١٩٢٣ حين أقنعه المسؤول الفرنسي، شوفلر، بالعودة إلى الحكم، فعاد إليه حتى وفاته في ١٥ أيلول ١٩٢٣. وقد وُجِّهت أصابع الاتهام إلى الفرنسيين بأنهم تخلَّصوا منه وقتلوه بإعطائه دواءً لا يلائم مرضه، وذلك من أجل إنهاء الحكم الأهلي، والتوصل إلى حكم الجبل حكماً مباشراً بعد أن ثبّتوا أقدامهم فيه، وباتوا بغنى عن الاتفاقية التي تنظّم علاقتهم بالسكان، وعن أصدقائهم الذين سهّلوا دخولهم إلى الجبل.

ركّز الفرنسيون كثيراً على عيد استقلال جبل الدروز، فكانت تجري في كل سنة، في ذكرى إعلانه في ٥ تموز، احتفالات تستمر أسبوعين، ويُدعى إليها على صعيد رسمي وشعبي، ويحضرها المفوّض السامي وكبار المسؤولين الفرنسيين، والمسؤولون والأعيان من سورية ولبنان، وتأتي إليها وفود القرى وأمامها بيارقها. وتُنصَب الخيم. وتُعدُّ مئات المناسف. ويتنافس الزعماء على إظهار كرمهم فيسرفون في إعداد المآدب والشرابات، ويباهي بعضهم بعضاً. وتُقام الحفلات والألعاب والمسرحيات. وتُلقى القصائد والخطب التي تُشيد باستقلال جبل الدروز وبالدروز وبالفرنسيين. وتعلو الهتافات: تحيا فرنسا، تحيا الدولة الدرزية. وكان الغرض من كل هذا عند الفرنسيين، الذين كانوا يحرصون على تعميم الدعوات ويروّجون للحضور، إظهار تعلُّق الناس بهم وقبولهم بانتدابهم، وأهمية الاستقلال الذي منحوه للدروز. وممّا كان ينشده الطلاب في مسيراتهم، النشيد الذي وضعه مدير المعارف عبد الله النجار، ومنه:

نحن في ظلِّ فرنسا نبتغي نيل الأماني
كل من عزّ نفسا ليس يرضى بالهوانٌ

لقد قال سلطان عن الاحتفال بالعيد: «إن الدروز لا يحتفلون إلا بعيد عبوديتهم بلون الاستقلال».[١] هذا هو رأيه في الاستقلال المزيّف. أما ما عمله من أجل الاستقلال الصحيح، في عهد الحكم الأهلي، فهو، بالإضافة إلى معارضته وانتقاداته للحكومة المحلية، وتقديم طلباته للبعثة الفرنسية في دمشق بواسطة القومندان أرلابوس، توجيه رصاصاته إلى الجنود الفرنسيين، في ثورته الأولى سنة ١٩٢٢، للتخلّص من العبودية التي جاء على ذكرها.

لجوء أدهم خنجر إلى سلطان

أدهم خنجر هو أحد قادة انتفاضة جبل عامل على الفرنسيين بين سنتي ١٩١٩ و١٩٢٠. بدأ نضاله، بحسب ما يذكر الشيخ أحمد رضا، بتشكيل عصابة في جهات قرية المروانية وسلب دركيين من درك الحكومة مما أدى إلى مطاردته من قبل فرق المتطوّعة.[٢] ثم وسّع حركاته ضد الفرنسيين انطلاقاً من قلعة شقيف أرنون التي اتخذها مقراً له بالتنسيق والتحالف مع ثائرين عامليين آخرين هما صادق حمزة الفاعور ومحمود أحمد بزّي.[٣] وجرت أهم الوقائع بينه وبين

---

(1) Alice Poulleau, *A Damas sous les bombes*, Paris, 1926, p: 32

(٢) أحمد رضا، **يوميات للتاريخ**، «العرفان»، مجلد ٣٣، الجزء الثامن، ص: ٨٥٨.

(٣) يذكر علي مرتضى الأمين أن صادق حمزة الفاعور هو قائد التحالف الذي نشأ بينه وبين أدهم خنجر ومحمود أحمد بزّي، وأن عامة الناس كانوا ينسبون الأحداث اليومية إليه، وأن أعماله كادت تنحصر في منطقة صور، بينما كانت أعمال أدهم خنجر في منطقة النبطية، وأعمال محمود أحمد بزّي في منطقة بنت جبيل. أنظر كتابة، **صادق حمزة الفاعور ١٨٩٤ ـ ١٩٢٦**، دار آسيا ١٩٨٥، ص: ١١٦، ١١٧.

الفرنسيين في محلة «المصيلح».[١] إلا أن الفرنسيين جرّدوا حملة كبرى بقيادة الكولونيل نيجر أخمدت الثورة في جبل عامل، وأحكمت سيطرتهم عليه، فاضطر أدهم إلى اللجوء إلى الجولان، ثم إلى قرية «الزبيد» في فلسطين، ومنها إلى إمارة شرق الأردن حيث أسند إليه الأمير عبد الله وظيفة في الشرطة، إلا أنه لم يمكث فيها إلا فترة قصيرة.

اقترن وصول الانتداب الفرنسي إلى سورية، على رؤوس الحراب، باسم الجنرال غورو. وارتبطت بشخصه، كأكبر مسؤول سياسي فرنسي، وكقائد أعلى للقوات الفرنسية في الشرق، هزيمة ميسلون وعمليات إخضاع الثورات والانتفاضات الوطنية. لذا كان من الطبيعي أن تستهدفه بنادق المجاهدين الوطنيين عند أول فرصة تُتاح لهم. وقد جاءت هذه الفرصة حين كان ذاهباً، في طريق دمشق ـ القنيطرة، لزيارة محمود الفاعور، شيخ عشيرة الفضل، فاعترضه كمين أقامه فرسان متزيّون بزيّ الدرك، أطلقوا النار عليه عند اقتراب موكبه منهم، فأُصيب بثلاث رصاصات في رداء ذراعه المقطوعة، وجُرح مرافقه حقّي العظم، حاكم دولة دمشق، وقُتِل الملازم برانيه، ولم يُصَب الكولونيل كاترو بأذى.

بعض المصادر التي تكّلمت عن حادثة القنيطرة، في حينه، لا تذكر اسم أدهم خنجر من بين الفرسان الخمسة أو الستة الذين أطلقوا النار على موكب الجنرال غورو.[٢] إلا أن مذكّرة المعتمد البريطاني في

---

(١) للمزيد من المعلومات عن أدهم خنجر، أنظر جهاد بنّوت، **أدهم خنجر ١٨٩٥-١٩٢٣**، الحركة الثقافية في لبنان، ١٩٩٨، وأنظر عن معركة «المصيلح»، ص: ٢٢، ٢٤ من المرجع نفسه.

(٢) الشيخ أحمد رضا، **مذكرات يومية**، «العرفان» مجلد ٣٨ (١٩٥٠ . ١٩٥١) ص: ٢٥٨، وجريدة «لسان الحال» عدد ٩ تموز ١٩٢١، وهي تذكر أسماء ستة متهمين بناءً على التحقيقات التي أجراها مدّعي عام القنيطرة، ليس بينهم اسم أدهم خنجر.

عمّان، المقدَّمة إلى حكومة شرق الأردن بعد شهر من حادثة القنيطرة، تذكر أن السلطة الفرنسية كتبت إلى المندوب السامي في فلسطين تطلب تسليم المتَّهمين بإطلاق الرصاص على الجنرال غورو وعددهم عشرة أشخاص من بينهم أدهم خنجر.[١] وفي هذه الحال يصبح أدهم ملاحقاً من الفرنسيين بتهمة الاشتراك في محاولة اغتيال الجنرال غورو، إضافة إلى ملاحقته لاشتراكه في ثورة جبل عامل.

كان سلطان نصيراً للأحرار، وداره حمى للمجاهدين والوطنيين الملاحقين من السلطة. فهو الذي حمى أعضاء جمعية «العربية الفتاة»، في الحرب الكبرى، من ملاحقة الجند التركي. وهو الذي حاول دعوة فيصل للإقامة في الجبل من أجل أن يتابع النضال منه ضد الفرنسيين مع معرفته التامة بالمتاعب والأخطار التي تنجم له ولقومه إذا قبل فيصل الدعوة. وهو الذي استقبل في قريته قائد الثورة في شمال سورية، إبراهيم هنانو، حين وصل وحيداً متخفّياً بعد فشل ثورته، وأثناء مروره في الجبل قاصداً إمارة شرق الأردن. وقد عرض عليه أن يبقى في ضيافته مهما يرتّب بقاؤه من مسؤولية ومخاطر عليه. وعندما رفض البقاء أوصله برفقة رجلين من أنصاره إلى عمّان.[٢] وهو الذي قصده أدهم خنجر للاحتماء به.

حضر أدهم خنجر من شرق الأردن إلى جبل الدروز في أواسط تموز ١٩٢٢ قاصداً سلطان، برفقة شكيب وهّاب من لبنان، ومحمد الزغيّر من الجبل. وقد أخطأ بعض المؤلِّفين في ذكرهم سبب قدومه.

---

(١) يشير محود عبيدات إلى هذه المذكرة، وإلى ورود اسم أدهم خنجر في اللائحة المدرجة بذيلها، التي تتضمن أسماء المطلوبين المتَّهمين بمحاولة اغتيال الجنرال غورو، إلا أنه في الهامش رقم ١٢ يؤكّد عدم وجود أدهم بين المشتركين. أنظر محمود عبيدات، **أحمد مريود ١٨٨٦ ـ ١٩٢٦**، رياض الريّس للكتب، لندن ـ بيروت ١٩٩٧، ص: ٢٥٥.

(٢) كلّف سلطان جادو وسلمان الحلبي بإيصال إبراهيم هنانو إلى عمّان. حديث جادو الحلبي مع المؤلّف، وشريط مسجَّل، بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٧.

فذكر سلامة عبيد أن أدهم ورفاقه كانوا متوجّهين نحو شرق الأردن بعد عدولهم عن نسف محطة لتوليد الكهرباء في دمشق لمعرفة الفرنسيين بذلك والتضييق عليهم. وكان مرور أدهم بالقرب من القريّا «حافزاً لأن يعرّج عليها للتعرّف إلى سلطان».(١) وذكر محمود عبيدات أن أدهم كان موفداً من قبل أحمد مريود إلى سلطان بناءً لفكرة «توسيع رقعة التكامل والتنسيق مع رجالات ومجاهدي جبل العرب».(٢) وذكر عارف حديفة أن أدهم كان موفداً من قبل الأمير عبد الله ويحمل رسالة منه إلى سلطان.(٣) وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأمير عبد الله كان آنذاك قد بدأ يتخلّى عن نصرة الوطنيين، ويرضخ كلياً لإرادة السلطة البريطانية. وعلى افتراض أنه أراد إرسال رسالة إلى سلطان، فإنه سيرسلها مع شكيب وهّاب الذي يعرف سلطان، لا مع أدهم الذي يجهله، ولم يره في حياته.

وفي الحقيقة أن أدهم خنجر جاء من شرق الأردن إلى جبل الدروز للاحتماء بسلطان بعد أن طلبت السلطة الفرنسية من السلطة البريطانية تسليمه لها، فعزمت هذه على اعتقاله وتسليمه، فهي كانت تغضّ النظر، أحياناً، عن اللاجئين إلى إمارة شرق الأردن هرباً من ملاحقة السلطة الفرنسية في فترات تعارض سياستيهما ومصالحهما، وتتشدّد إزاءهم في فترات التوافق.

وممّا يؤكّد قدوم أدهم خنجر إلى سلطان لاجئاً فقط إعلامُ شكيب وهّاب لسلطان عن مجيء أدهم إلى القريّا لاجئاً،(٤) وقول أدهم في رسالته إلى سلطان «إنني كنت قاصداً دياركم العامرة لأجل أن أحتمي

---

(١) سلامه عبيد، **الثورة السورية الكبرى**... مرجع مذكور سابقاً، ص: ٩٣.

(٢) محمود عبيدات، **أحمد مريود**، وردت الإشارة إليه سابقاً، ص: ٢٦١.

(٣) عارف حديفة وسيف الدين القنطار، شكيب وهّاب ١٨٩٠ ـ ١٩٨٠، **سيرة كفاح**، لا مكان للطبع، ١٩٩٩، القسم الأول، ص: ٢٤. والكلام الوارد أعلاه ذُكر بناءً على إفادة عارف وهّاب ابن شقيق شكيب وهّاب.

(٤) مذكرات سلطان الأطرش، وردت الإشارة إليها، الجزء الأول، ص: ٧٤.

فيها من نوائب هذا الزمان»، وإرسال فؤاد سليم لأدهم إلى سلطان للاحتماء به حين لم يعد يستطيع استبقاءه في منزله في عمّان، بعد أن علم أن المخابرات البريطانية عرفت بوجوده، وأنها تفتّش عنه لاعتقاله.

تابع أدهم طريقه إلى القريّا برفقة محمد الزغيّر، في حين عرّج شكيب وهّاب على أم الرمّان للنزول عند صديقه حمد البربور. وحين وصل أدهم إلى القريّا ألقى الجند المحلّي القبض عليه. وهنا تبرز ثلاث نقاط لها أهميتها، هي: مكان إلقاء القبض على أدهم، الأشخاص الذين ألقوا القبض عليه، دواعي سلطان للاهتمام بأمره.

أُعتقل أدهم قبل أن يصل إلى دار سلطان، والأدلّة على ذلك كثيرة، منها قوله في رسالته إلى سلطان: «إنني كنت قاصداً دياركم العامرة»، وعدم رؤية عائلة سلطان لأدهم واستغرابها لأسئلة سلطان عنه، وقول سلطان في برقيته إلى الجنرال غورو: «إن الضيف والقاصد هما واحد في نظر العشائر». ومن الأدلّة أن من اعتقلوا أدهم هم من أقارب سلطان، ولا يمكن أن يعتقلوه في داره، وتصريح حاكم دولة جبل الدروز، سليم الأطرش، بأن إلقاء القبض على أدهم حصل عند دخوله القريّا.[1]

والأشخاص الذين اعتقلوا أدهم، هم مدير ناحية القريّا، صيّاح الأطرش، وضابطها، فرحان الأطرش.[2] وقد فعلا ذلك لأنهما

(١) ورد تصريح الأمير سليم الأطرش في جريدة «لسان الحال»، عدد ١٧ آب ١٩٢٢.

(٢) جاء ذلك في رسالة أدهم خنجر إلى سلطان، وبرقيتي سلطان إلى سليم الأطرش والجنرال غورو، وبلاغ توفيق الأطرش إلى نواحي جبل الدروز، وانظر أيضاً مجلة «المعرض» عدد ٧ أيلول ١٩٢٢، وهي تورد رسم صيّاح وفرحان الأطرش، وتذكر أنهما هما اللذان ألقيا القبض على أدهم خنجر. وأنظر أيضاً تصريح الأمير سليم الأطرش في جريدة «لسان الحال» عدد ١٧ آب ١٩٢٢، وأنظر أيضاً عبد الله النجار، **بنو معروف في جبل حوران**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ١٣٣، وأنظر أيضاً *Carbillet, Au Djebel Druse*... op. cit P:65 وفيها جميعها إشارات إلى إلقاء مدير ناحية القريّا وضابطها القبض على أدهم خنجر، وهما صيّاح وفرحان الأطرش.

مكلَّفان من قبل السلطة الفرنسية والحكومة المحلية بحفظ الأمن في ناحية القريّا، ومراقبة الغرباء والقبض عليهم يوم كان الكثيرون ممن تلاحقهم سلطتا الانتدابين البريطاني والفرنسي يلجأون إلى جبل الدروز ويحتمون فيه. وكان تكليف الأمير سليم الأطرش لهما ولغيرهما بهذه المهمة في أوائل تموز ١٩٢٢. ومن المؤكَّد أنهما ما كانا يعرفان أدهم، وأنهما تعرّفا إليه بعد إجراء التحقيقات معه. ومن المرجّح أنهما ما كانا يعرفان أنه محكوم بالإعدام من الفرنسيين. وقد صرّح لهما عن اسمه حين سألاه عن ذلك، لأنه ما كان يتوقّع أي خطر على حياته حينئذٍ،[١] بينما أنكر اسمه أمام من حقّقوا معه في السويداء، لأنه عرف عندها أنه أصبح في يد الفرنسيين.[٢]

ومن المؤكّد أيضاً أن صيّاح وفرحان الأطرش ما كانا ألقيا القبض على أدهم وسلّماه، لو كانا يتوقّعان الأثر الكبير الذي سيحدثه عملهما عند سلطان. وبعد تسلّم الفرنسيين لأدهم، وصدور ردّة الفعل القوية عند سلطان، عرف صيّاح خطورة ما جرى، وندم على ما فعل، وخشي من غضبة سلطان وإخوته، ولم يستطع العودة إلى مركزه. لكنه عوّض عن إساءته غير المقصودة لسلطان بإخلاصه له، وجهاده إلى جانبه في الثورة السورية الكبرى ابتداءً من موقعة «الكفر» في تموز سنة ١٩٢٥، وبما أظهره في المعارك من البطولة والشجاعة، ممّا أهّله لنيل لقب «أبو المغاوير»، وظلَّ الشخص المقرّب من سلطان طوال حياته.

كان سلطان آنذاك في أم الرمّان في زيارة حمد البربور حين أعلمه

(١) ورد في رسالة أدهم خنجر إلى سلطان أن مدير ناحية القريّة وعسكرها قاموا بالتحقيقات معه، إذ قال: «أخذوا مني حصاني وأمتعتي كلها، وبعدها سألوني عن اسمي فجاوبتهم بالواقع، وبعد أخذ إفادتي ذهبوا بي إلى الكفر».

(٢) ورد في تصريح للأمير سليم الأطرش ما يلي: «وفي اليوم الثاني سلّموه [أدهم] ورفيقه إلى مركز حكومة السويداء. وعند استجوابه أنكر نفسه وقال إنه رجل شامي أتى بقصد التجارة. فبعد تفتيش حوائجه وُجد معه يوميات وأوراق تثبت أنه أدهم خنجر المحكوم بالإعدام سابقاً». أنظر جريدة «لسان الحال» عدد ١٧آب ١٩٢٢.

شكيب وهّاب بتوجّه أدهم إلى داره، فعجّل في العودة. وعند وصوله فوجئ بعدم معرفة عائلته أي شيء عن ضيف اسمه أدهم، ثم عرف أنه أُعتقل قبل أن يصل إلى داره وسيق إلى السويداء. ومع ذلك اعتبره ضيفه، واعتبر نفسه ملزماً بالدفاع عنه حتى لو لم تطأ قدماه أرض داره، وذلك بناءً لموجبات الضيافة أو الإجارة.

من الأعراف العشائرية في جبل الدروز استقبال الضيف وحمايته ولو كان عدوّاً. وهذا يعني أن للدار التي ينزل فيها الضيف حرمةً ترتبط بكرامة صاحبها، وتُسقط حق الثأر من ضيفه إذا كان عدوّاً، إضافةً إلى أنها ترتب عليه واجب حمايته من ملاحقيه أو أعدائه. والأمر سهل إذا كان من يلاحق الضيف فرداً أو جماعةً أقل سطوة من مضيفه. لكنه يصبح صعباً إذا كان أكثر سطوة، ويصبح أصعب بكثير، بل يصبح خطراً للغاية، إذا كان سلطةً تلاحق الضيف كما هو الحال مع أدهم خنجر. وفي هذه الحال الأخيرة يصبح الأقوياء وحدهم قادرين على حماية الضيف كشأن الأمير فخرالدين المعني الثاني الذي قيل عنه في هذا المجال: «ليس هناك أمنع من نزيل ابن معن». وقد مارس أهل جبل الدروز تقليد الإجارة الذي حملوه معهم من المناطق التي نزحوا منها، لأنهم قادرون على القيام بأعبائه، ولأنهم موجودون في محيط عشائري يتمسك به ويعتبره مقدّساً. وقد أجاروا عبر تاريخهم، ولمرات كثيرة، الأفراد والجماعات، وأجاروا الملاحقين من السلطة المصرية والسلطة العثمانية، وأصبح جبلهم حمىً منيعاً يقصده كل خائف وطالب حماية، وهارب من وجه السلطة أو عاصٍ عليها.

وأوجه الإجارة نوعان، أولهما الوجه أو الحماية، وهو لجوء المرء إلى شخص أو جماعة والاحتماء بهما. والثاني هو التشهيد، أي تشهيد المرء للناس أنه متوجّه إلى حمى شخص أو جماعة. والنوع الثاني يتطلّب كالأول حماية المشهّد حتى لو لم يصل إلى الدار التي يقصدها. وقد كانت استجارة أدهم بسلطان من النوع الثاني، إذ أنه عرّف بعض الناس أنه متوجّه إليه، إضافة إلى معرفة من أرسلوه

ورافقوه. كما إن أدهم صاح في القريّا: «أنا بوجه سلطان»، ثم عرّف سلطان بذلك في رسالته التي أرسلها إليه بعد اعتقاله. لذا اعتبره سلطان ضيفه لأن القاصد والضيف سواء، ومن واجبه أن يسعى لإطلاق سراحه والدفاع عنه، فبدأ الاتصالات مع المسؤولين لتخليصه.

مساعي سلطان لإطلاق سراح أدهم خنجر

بعد أن ألقي القبض على أدهم خنجر، سيق إلى قرية «الكفر»، ومنها إلى السويداء حيث أُودِع سجن سرايها وصار في قبضة الجند الفرنسي. فأرسل رسالة إلى سلطان بتاريخ ١٨ تموز ١٩٢٢، بواسطة مدير السجن حمد البعيني، يشرح له فيها ما جرى، ويستغيث به أن يعمل على تخليصه قائلاً: «والآن أصبحت حياتي في يد الحكومة الإفرنسية، ولا يمكن تخليصها إلا بمساعدتكم. وعلى كل حال لكم في العادة أن تحموا وتخلّصوا كل مناداق [متضايق]. وأنا لولا ما كنت أمين على حياتي بوجود عطوفتكم، ما كنت أتيت جهراً. والآن دخلت دياركم العامرة مستجيراً، وداخل في حريمكم وفي أولادكم، حتى في كل الطرشان».

لا شك أن هذه الاستغاثة تركت أثراً عميقاً في نفس سلطان، وأجّجت نيران مشاعره الثائرة على ممارسات الفرنسيين، وخلقت المزيد من الحوافز عنده للسعي من أجل إطلاق سراح أدهم، وتضافرت مع حرصه على كرامته وسمعته وعلى التقاليد، فدفعته إلى الإسراع في مساعيه، فأرسل في اليوم الذي وصلته رسالة أدهم أخاه علياً إلى السويداء للتوسط لدى المستشار الإداري الفرنسي، ترانكا. وحجّته التي نقلها أخوه علي إلى ترانكا، هي أن اعتقال أدهم متعارض مع العوائد المحلية، ومخالف للبند الثاني من النظام الأساسي لحكومة جبل الدروز، الذي يقول: «يكون طراز إدارة حكومة الجبل منطبقاً على العوائد المحلية»، وهو إهانة تلحق العار، لا بسلطان وبلدته القريّا فقط، بل بالطرشان والدروز جميعهم.

إلا أن ترانكا لم يكن ليعترف بالعوائد المحلية إلا في الحالات التي توافق مصلحة السلطة الفرنسية. فقد كان يعتبر أدهم مجرماً يتوجّب عقابه، ويعتبر إلقاء القبض عليه غنيمة. وبدلاً من أن يتفهّم دوافع سلطان لإطلاق سراح أدهم، اعتبر طلبه بلسان أخيه تهويلاً واعتراضاً على تطبيق القانون، وتحدّى سلطان المتمسّك بالمحافظة على الضيف أن يكون باستطاعته إطلاق سراح أدهم، فيأتي إلى القلعة ليخلّصه من أيدي الجند الذي يحافظ عليه تطبيقاً للقانون. ثم أنه رفض مقابلة موفد آخر من سلطان هو متعب الأطرش، الصديق الأول للانتداب الفرنسي، وأحد عرّابي دخوله سلماً إلى جبل الدروز.

حين لم يجدْ سلطان حلاً للموضوع عند المستشار ترانكا، أرسل برقيّة إلى المندوب السامي الفرنسي، الجنرال غورو، يعرض فيها عدم مراعاة فرنسا للبند الثاني من النظام الأساسي لحكومة جبل الدروز، ويشير إلى إصرار المستشار على موقفه، ويناشد الجنرال غورو بحلمه وعدله أن يطلق سراح أدهم كي لا يتخصَّص هو، أي سلطان، بالإهانة عن أمثاله في سورية، معتبراً أن موته وإهانة ضيفه سواء في عوائد السوريين، منهياً برقيته بالقول: «الرجل [أدهم] يطلب مني أن أتوسَّط عفواً من فخامتكم. حلمكم إنقاذاً لشرفي ووطني». كما أنه أوضح للجنرال غورو أنه ليس هناك فرق بين القاصد والضيف لكي لا يكون عنده أو عند أي مسؤول فرنسي مبرّر لعدم إصدار العفو عن أدهم بحجّة أنه لم يصل إلى داره، وأنه تبعاً لذلك ليس ضيفه، فقال في برقيته: «معلوم أن الضيف والقاصد هما واحد في نظر العشائر».

لم يكن مستغرباً أن يأتي موقف الجنرال غورو شبيهاً بموقف المستشار ترانكا، إذ إن أدهم أحد المتهمين بحادثة القنيطرة التي استهدفته، وان الذين ترجموا له برقيّة سلطان حرّفوا فيها، واختصروا في ترجمتها، ولخّصوا مضمونها، ممّا أوحى له أنها تهديد، فغضب لذلك ولما كان يسمعه عن عداء سلطان للانتداب الفرنسي، ولم يجب على برقية سلطان، وأمر بالتشدّد في التصرّف معه.

إنه إذاً صلف المستعمر وغطرسته وسوء إدارته، وعدم تفهّمه لأوضاع السكان، وعدم مراعاته للعادات والتقاليد، واستهانته بها وبالكرامات، إذ كان بالإمكان إيجاد مخرج للأزمة، أو تخفيفها، بالتفاوض واستعمال لغة الدبلوماسية لا لغة التحدّي والاستفزاز، وبالاعتماد على بادرة سلطان بتقديم كفالته وكفالة مدير الدرك في حكومة جبل الدروز، توفيق الأطرش، لتسهيل إطلاق سراح أدهم، ومن ثم يُصار إلى تسوية قضيته عشائرياً، أو الوعد بذلك إلى أن يتمّ التفاهم مع سلطان.

لم يكتف سلطان بالاتصال بالمستشار ترانكا عبر أخيه علي وقريبه متعب الأطرش، ولا بالإبراق إلى الجنرال غورو، بل إنه وسّط قريبه الأمير سليم الأطرش، حليف الفرنسيين وحاكم دولة جبل الدروز الأهلي، ووسّط قريبه فارس سعيد الأطرش، حليف الفرنسيين وصديقهم الوفي. فأرسل برقية إلى الأول لأنه كان موجوداً حينئذٍ في دمشق، ورسالة إلى الثاني، يلفتهما إلى مخالفة الفرنسيين للنظام الأساسي لحكومة جبل الدروز، ويستنهض همّتهما للتوسط من أجل إطلاق سراح أدهم، ملوّحاً باللجوء إلى القوة إن لم يتداركا الأمر.

عجّل الأمير سليم بالعودة إلى الجبل، لكنه وصل بعد حصول الصدام بين سلطان والجند الفرنسي. وأجاب فارس سعيد الأطرش سلطان برسالةٍ موقّعة منه ومن سلامة نجم الأطرش، يهوّنان الأمر عليه بأن ضيف الأمير سليم، المطلوب من السلطة، أُحضِر من داره، ويحذّرانه من القيام بأي تحرّك، وبأنه إذا قام بأي عمل سيجد نفسه وحيداً، إذ إن الدروز لن يوافقوه ولن يساعدوه، «لأن الحكومة المنتدبة والوطنية والدروز جميعاً متّفقون على عمار البلاد، وهذا أمر مخلّ في راحة الوطن، ولا أحد يطابق على ذلك». ثم ينصحانه بأن يحوّل فكره عن طلبٍ وصفاه بأنه «كبير علينا وعليكم وعلى عموم الدروز قطعاً»، كما ينصحانه بألاّ يتمسّك بما اعتبراه «الأمر التافه» أي الإصرار على إطلاق سراح أدهم والتمسّك بتقليد إجارة الضيف وحمايته.

ومن اختلاف مواقف بعض أعيان جبل الدروز عن موقف سلطان يبدو التناقض واضحاً بين خلفيّة ضرورة التخلّي عن تقليد الإجارة وحماية الضيف، وخلفيّة التمسّك بهما. إن من يرون ضرورة تخلّي سلطان عن طلب إطلاق سراح ضيفه هم ممالئون لسلطة الانتداب الفرنسي، وقابلون بكلٍ ما تفرضه حرصاً على مصالحهم، وعلى ما يرونه من مصالح للجبل في ظلّها، وخائفون من أي تحرك ضدّها. وإن رؤية سلطان للموضوع هي أن اعتقال ضيفه ليس مخالفاً للعرف العشائري فقط، بل هو مخالف للنظام الأساسي لحكومة جبل الدروز، وهو يرى في ذلك منطلقاً لتأليب الناس على الثورة ضد الفرنسيين إن لم يراعوا العرف العشائري والنظام الأساسي معاً، ويراعوا في الوقت نفسه كرامته كزعيم من زعماء الجبل هو علم، أي حَكَم، بين عشائر سورية، فيطلقون سراح أدهم.

وإذا كان أدهم في نظر الفرنسيين جانياً يستحقُّ العقاب بموجب قانون المستعمر، فإنه في نظر سلطان ضيف تتوجَّب حمايته بموجب العرف المرتبط تطبيقه بكرامة الجماعة، إضافة إلى أنه مجاهد وطني، لا يمكن التسليم بتصنيفه كمجرم ومعاملته كشقي من قبل دولة أجنبية مستعمرة رفض الوطنيون احتلالها وانتدابها وثاروا عليها. لذا كان على سلطان واجب آخر غير حماية أدهم كضيف هو واجب حمايته كوطني مجاهد، والسعي لإنقاذ حياته من أيدي مستعمر ألجأ، بفرض انتدابه بالقوة على السكان، وباستبداده، أدهم وأمثاله إلى الجهاد. ومن كان مثال الوطنية كسلطان لا يتأخّر عن نصرة الوطنيين.

إن المقارنة بين الحكم النظامي ونقيضه الحكم العشائري هي في المطلق غيرها في بلد يحكمه الأجنبي ويستبدُّ به ويسخّر القوانين لمصلحته، وفي مجتمع تسوده الأعراف وتتطلّب نقلته منها إلى الحكم النظامي والمجتمع المدني وقتاً وتحضيراً وتأهيلاً. فالقانون، على العموم، أفضل من الأعراف والتقاليد لضبط الأوضاع في المجتمعات المدنية وفي الدول التي تمتلك السيادة والاستقلال. لكن الأعراف

والتقاليد في مجتمع عشائري يحكم نفسه بنفسه أفضل من قوانين الحكم النظامي الاستعماري المستبد، والحكم الفرنسي النظامي في جبل الدروز كان، بسبب تعسّفه وظلمه وتنكيله بالوطنيين وقمعه للحريات، أسوأ من الحكم العشائري.

انتفاضة سلطان

لوّح سلطان باللجوء إلى القوة لتخليص أدهم في حال لم يُطلق الفرنسيون سراحه، وذلك في برقيته إلى الأمير سليم الأطرش التي ينهيها بالقول: «أستنهض همتكم لتدارك الأمر»، وفي رسالته إلى قريبه فارس سعيد الأطرش.(١) وأشرك أهل قريته في الأمر فور علمه باعتقال أدهم، إذ دعاهم إلى الاجتماع في داره، فلبّوا الدعوة وانتخوا عنده. ثم أرسل مفزعاً(٢) إلى قرى «المقرن القبلي» يدعو الناس إلى تخليص أدهم، «ويطلب لمن يريد خصام الفرنسيين أن يأتي إلى السويداء».(٣) فتجمّع حوله الكثيرون، وساروا معه باتجاه السويداء وطوّقوها، وأصرّوا على أخذ أدهم معهم. عندها نقل الفرنسيون أدهم من سجن سراي السويداء، إلى قلعة السويداء فحاصرت الجموع القلعة.

تأكد لسلطان أن الفرنسيين ينوون نقل أدهم إلى دمشق لمحاكمته، وذلك من المفاوضات التي أجراها، ومن رسالة أدهم إليه التي يقول فيها إن الفرنسيين سينقلونه بعد يوم إلى الشام. لذا اتخذ الاحتياطات لمنع نقله، فأبقى على حصار السويداء وقلعتها، وقسّم فرسانه إلى

---

(١) لم نعثر على رسالة سلطان إلى فارس سعيد الأطرش في أي مرجع، ولكن مضمونها، بما في ذلك تهديد سلطان باللجوء إلى القوة لإطلاق سراح أدهم، يُفهم من جواب فارس المذكور إلى سلطان، وقد وردت الإشارة إليه.

(٢) المفزع في جبل الدروز هو المستصرخ أو الصارخ أو الصائح أو المنادي الذي يدعو القوم إلى النجدة أو إلى القتال. وتُسّمى النجدة «الفزعة».

(٣) شبلي العيسمي، **التعريف بمحافظة جبل العرب**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ١٥٣.

مجموعتين رابطتا على الطريقين المؤديتين إلى السويداء، واتخذ من قرية الثعلة مركزاً له، ثم انتقل إلى كناكر. ولبث ينتظر قدوم القوة الفرنسية التي ستنقل أدهم، وقدوم الأمير سليم الأطرش من دمشق علّ الأمير يساعد على تدارك الأمور.

أدرك الفرنسيون أنه لا يمكنهم خرق الحصار المفروض على السويداء وقلعتها، ونقل أدهم، دون إرسال نجدة إلى القوة الموجودة في السويداء، فأرسلوا في ٢١ تموز ثلاث مصفّحات من درعا. وما إن وصلت هذه المصفّحات إلى تل الحديد حتى اشتبك معها المرابطون على طريق الثعلة ـ السويداء. وحين سمع سلطان دوي الرصاص أسرع من كناكر إلى تل الحديد حيث كان القتال لا يزال على أشدّه. وانتهت الموقعة بتعطيل مصفّحة وأسر أخرى وفرار الثالثة، وقتل الضابط بوكسان وثلاثة من جنوده، وأسر أربعة جنود فرنسيين أقيم على حراستهم المجاهد شكيب وهّاب، فيما جُرح علي، أخو سلطان.

موقعة تجلّت فيها الفروسية بأجلى مظاهرها، إذ إن الفرسان قفزوا من على ظهور جيادهم إلى المصفحات، وقتلوا بعض من فيها. وقد نُسب القفز على المصفّحات إلى سلطان وأخيه مصطفى وشكيب وهّاب.(١) وتناقلت وسائل الإعلام ذلك. وحدث صدى واسع، وإعجاب هزّ المشاعر في العالم العربي وسواه لوثبة سلطان من أجل تخليص ضيف لاجئ.

(١) ذكرت مجلة «روز اليوسف» في العدد ١٨ تاريخ ٣ آذار ١٩٢٦، ص: ٦، ما يلي: «وانطلق [سلطان] في السهل كالسهم المارق متجهاً نحو الدبابات، وقد رمى بندقيته. فلما أبصره رجال الدبابات، أخذوا يطلقون عليه النار، ولكنه لم يعبأ برصاصهم، وكان قد سبق رجاله بنحو ٤٠٠ ياردة. اقترب سلطان من إحدى الدبابات، ولما أصبح إلى جانبها، وثب من صهوة جواده إلى سطحها، وكان الرجلان اللذان فيها قد تركا غطاءها مرفوعاً لشدة الحر، وخصوصاً لأنهما لم يتوقعا هجمة جريئة كهذه، واستعمل سلطان سيفه، وانقض على من في الداخل وأعمل فيهم السيف».

تزامن انتهاء المعركة مع وصول الأمير سليم الأطرش برفقة نسيب الأطرش قادمين من دمشق إلى السويداء. كما تزامن مع وصول قائد الدرك، حسني صخر، وبعض أعضاء المجلس النيابي في حكومة جبل الدروز، قادمين من السويداء، وكانوا قد سمعوا صوت الرصاص، وتوقّعوا أنه اشتباك بين سلطان والجند الفرنسي. فدخل القادمون في مفاوضات مع سلطان لإطلاق سراح الجنود الفرنسيين الأسرى. وبعد جدال حاد كاد يتطوّر إلى صدام بين الفريقين، وافق سلطان على فكّ الحصار عن السويداء، وعودة القوات المرابطة حولها إلى قراها، وتسليم الأسرى الأربعة، مقابل تعهّد الفريق المفاوض بمعالجة قضية أدهم مع السلطة الفرنسية بجوّ ودّي وطريقة سلمية، وتسليمه سالماً إليه.

ما كان بوسع سلطان أن يفرض رأيه على مفاوضيه، أو أن يغيّر رأيهم، ففضّل عدم زجّهم في موقف حرج إزاء السلطة الفرنسية إن هو لم يسلّم الأسرى. وقبل بوعد منهم بالعمل على إطلاق سراح أدهم، لأن هذا أمر غير مضمون ويعود إلى المسؤولين الفرنسيين وحدهم، فطلب من شكيب وهّاب تسليم الأسرى، ففعل مع أنه كان معارضاً لذلك. وندم سلطان فيما بعد، لأن الأسرى كانوا خير فداء لأدهم لو استبقاهم، واعتبر أن مفاوضيه خدعوه من أجل أن يتوصّلوا إلى فك الحصار عن السويداء، الذي استمرَّ أربعة أيام، ومن أجل تنحيته عن طريقها، وتسليمه الأسرى. وبدلاً من أن يتوسّطوا لدى الفرنسيين ويضغطوا عليهم لتسليم أدهم، وقفوا معهم في تدابيرهم التي اتخذوها ضد سلطان.

نقل الفرنسيون أدهم بالطائرة من قلعة السويداء إلى دمشق، بأمر من الجنرال غورو. وحين علم سلطان بذلك، قال: «لا حيلة لنا بالسماء». ثم نقلوا أدهم من دمشق إلى بيروت حيث أُعدِم تنفيذاً لحكم المجلس العسكري الفرنسي الذي حكم عليه بالإعدام بناءً على الاتهامات الموجّهة إليه بقتل بضعة أشخاص من بينهم الملازم برانيه،

وبناءً لشهادات قومه ضده. وفي هذا المجال يقول قريبه رضا التامر: «أن نأسف لشيء في هذه المناسبة، فإننا نأسف أن يكون معظم الذين شهدوا على أدهم أمام المجلس العسكري الفرنسي، كانوا من قومه ومن أقرب الناس صلة به من قومه وطائفته».[1] أما رفيق أدهم، محمد الزغيّر، فقد نجا من الموت لأنه أنكر معرفته بأدهم، وقد أخلي سبيله بعد سجن تسعة شهور.

غاب عن بعض المؤلّفين حقيقة ظهور أدهم في جبل الدروز، وقد أثبتنا أنه جاء إلى القريّا لاجئاً إلى سلطان. كما أن بعضهم جعله السبب الوحيد لثورة سلطان، ومنهم من ضخّم دوره فجعله سبب الثورة السورية الكبرى، خالطاً بين ثورة سلطان الأولى التي بدأها في ٢١ تموز ١٩٢٢، والثورة السورية الكبرى التي بدأها في ٢١ تموز ١٩٢٥.[2] والقلّة منهم جعلت أدهم محرّضاً لسلطان على ثورته في سنة ١٩٢٢ بناءً لتعليمات من الأمير عبد الله. وقد أثبتنا سابقاً أنه لم يقصد سلطان موفداً من الأمير.

ومع أهمية دور أدهم خنجر في إحداث ثورة سلطان الأولى في سنة ١٩٢٢، لا يمكن اعتباره إلا سبباً مباشراً في هذه الثورة، ولا علاقة له على الإطلاق بثورة سنة ١٩٢٥، إذ أن الأسباب المباشرة لهذه الثورة مختلفة كلياً. لقد كانت الثورة تعتمل في نفس سلطان منذ أن وطئت أقدام الفرنسيين الأراضي السورية، وكانت في البداية ثورة فكرية، ومقاومة سياسية لحكومة جبل الدروز وللسلطة المنتدبة. كان يفكّر بالثورة قبل قدوم أدهم خنجر، لكن اعتقال أدهم عجّل في اتخاذه لقرارها، وكان السبب المباشر لها. وقد اتخذ هذا القرار ببادرة شخصية

---

(١) ذكريات رضا التامر، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٧، ص: ٤٩.

(٢) ممن يعتبر أدهم بداية الثورة السورية الكبرى، مصطفى محمد بزّي. أنظر كتابه، **جبل عامل في محيطه العربي ١٨٦٤- ١٩٤٨**، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، بيروت ١٩٩٣، ص: ٢٥٢، ٢٥٣.

دون أي تحريض من الخارج، أو من الأمير عبد الله، أو من أحد العاملين مع الأمير، ورمى من الثورة، في نظر البعض، إلى الوحدة السورية والاستقلال.[١]

ومن الأدلّة على أن أدهم كان فقط السبب المباشر للثورة، أن سلطان كان لا يتوقّع منذ البداية تسليمه أدهم، ثم تأكد عنده عدم توقّعه حين نُقل إليه رفض المستشار ترانكا وتحدّيه، والجواب السلبي من قريبيه فارس وسلامة الأطرش، وحين رأى الفرنسيين ينقلون أدهم من سراي السويداء إلى القلعة، ثم يحاولون نقله من السويداء إلى دمشق. ومع ذلك لم يوقف تحرّكه.

ومن الأدلّة أيضاً أن سلطان لم يكتفِ بالمفاوضات والوساطات والمساعي السلمية، بل أنه طلب ممن يريد خصام الفرنسيين أن يحضر إلى السويداء، وطوّق مع المنضمّين إليه هذه المدينة، ثم طوّقوا قلعتها حين نُقل أدهم من السراي إليها، ولم ينزل عند طلب الرؤساء الروحيين بأن يتخلّى عن المطالبة بإطلاق سراح أدهم، وأن يترك أمره للقضاء، ولم يأبه بغضبهم منه، بل تابع تحرّكه العسكري وقطع الطريقين المؤديتين إلى السويداء. ولو كان الأمر يتعلق بإطلاق سراح أدهم فقط، لكان برّأ نفسه أمام الجميع بالقول: إنني قمت بواجبي ووسّطت أهم الفعاليات في جبل الدروز، واتصلت بالمستشار ترانكا والجنرال غورو، لكن الأمر استعصى علي فلم يُلبَّ طلبي. وما كان بوسع أحد أن يوجّه إليه أي لوم أو أية ملاحظة أو أية كلمة تسيء إلى سمعته وكرامته. كما أن سلطان لم يكتفِ بالتظاهر بالسلاح والتلويح

---

(١) جاء عند فيليب خوري ما يلي: «كان سلطان الأطرش يبحث عن فرصة لحشد الدروز ضد التدخّل الفرنسي في الجبل. وقد منحته حادثة خنجر في صيف ١٩٢٢ هذه الفرصة... وأنه أعلن ثورته باسم استقلال سورية وإعادة توحيد الجبل مع دمشق». أنظر كتابه: **سوريا والانتداب الفرنسي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥**، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٧، ص: ١٩٠، ١٩١.

باعتماد القوة، بل إنه اصطدم بالفرنسيين بادئاً بالثورة عليهم في موقعة تل الحديد، ثم استمرَّ في مقاومته لهم انطلاقاً من الأراضي الأردنية، وحاول تعميم الثورة، وأوصل الأمور إلى ما وصلت إليه.

لقد اقترن عند سلطان إنقاذ ضيف لاجئ بإنقاذ أحرار أصبحوا لاجئين في وطنهم. واقترن عنده أيضاً الاهتمام بقضية فرد بالاهتمام بقضية وطن يعاني الأمرّين من ظلم الفرنسيين وتعسّفهم. فاليوم اعتقلوا أدهم ليحاكموه بعد أن أهانوا حرمة الضيافة، وغداً سيفعلون ذلك مع أمثاله، وسيستمرُّ مسلسل القهر والظلم في كل يوم وكل مكان.

كان سلطان ينتظر ظروفاً أكثر ملاءمة، وكان على قناعة بأن الثورات تتطلّب التمهيد والتنسيق مع القوى الوطنية في سورية. ولكن حمل السلاح ضد الفرنسيين فُرِض عليه في تموز ١٩٢٢، فلم يعد هناك مجال للتحضير والاتصالات. لذا توسّل إطلاق سراح أدهم واستنفر الناس لمجابهة الفرنسيين، ولم يحسب حساب الربح والخسارة، ولم يزن إمكانياته وإمكانيات الخصم حين حمل السلاح. كما أنه لم يعتمد على دعم يأتيه من خارج الحدود، وعلى الأخص من الأمير عبد الله، إذ لم يكنّ هناك اتصال بينه وبين الأمير بهذا الشأن، وليس هناك ما يثبت ما ورد في مذكرات ضابط تركي عن اتفاق بين إبراهيم هنانو وسلطان والأمير عبد الله على حركة ثورية تمتدُّ من شمال سورية حتى جنوبها.[١]

لم يغرب عن بال سلطان الثورات العديدة التي قامت في سورية ولبنان قبل سنة ١٩٢٢ وانتهت بالفشل. ومع هذا اتخذ من قضية أدهم

(١) أنظر مذكرات ضابط تركي في جريدة «النهار» عدد ١٦ شباط ١٩٣٥، ص: ١، وفيها يقول: «بعد موافقة الأمير عبد الله، أمير شرق الأردن، على الخطة التي أراد إنتهاجها إبراهيم بك هنانو في جبل الدروز، وهي نشر الحركة الثورية في منطقة شمالي سوريا إلى الجبل، أخذ الأمير بدوره يخابر زعيم الجبل سلطان باشا الأطرش، وعرض عليه اقتراح ابراهيم بك لإعلان الثورة».

مناسبة لإشعال الثورة، فوجّه ثلاث دعوات إليها. الأولى حين استنفر رجال «المقرن القبلي» لخصام الفرنسيين ومحاصرة السويداء. والثانية من خلال أفواه البنادق حين أطلق الرصاصات الأولى على جنود الانتداب الفرنسي. والثالثة حين تجوّل في قرى «المقرن القبلي» أثناء تعقّب الفرنسيين له. لكن التجاوب مع دعوته الأولى كان أشد من التجاوب مع دعوته الثانية، فيما كان تجّوله في «المقرن القبلي» لا يلقى الترحيب على الإطلاق كما سنرى.

الحملة الإعلامية والعسكرية ضد سلطان

بناءً لأوامر الجنرال غورو جوبهت انتفاضة سلطان وجرى تعقّبه بمنتهى القسوة. وتداخل عند الجنرال العامل الشخصي في الموضوع مع الشأن العام. فأدهم خنجر هو ممّن أطلقوا النار على موكبه وحاولوا اغتياله، وسلطان يحاول إطلاق سراح أدهم بحجّة المحافظة على الضيف، وهذا أمر لم يُنقل للجنرال على حقيقته، وهو أصلاً لن يجد عنده أدنى درجة من التفهّم والاقتناع، طالما أن أعيان جبل الدروز ما عادوا يتمسّكون به، إضافة إلى خطورة إطلاق الرصاصات الأولى على الجند الفرنسي وقتل أربعة منه، وإلى خطورة الجبل حين يلجأ إلى الثورات، سيما وأنه لا يزال في إطار التجاذب بين النفوذين البريطاني والفرنسي، مما يحتّم عدم التهاون إزاء أي توتّر أمني فيه.

سبق الحملَة العسكريةَ لتعقّب سلطان ورافقها حملةٌ إعلامية فرنسية، وحملة إعلامية محلية أوحى الفرنسيون إلى مسؤولي حكومة جبل الدروز وأعيانه القيام بها لإظهار تعلّق السكان بهم وتأييدهم، وللإعلان عن الاستنكار لما قام به سلطان. وأولى بوادر الحملة الإعلامية هي تعميم توفيق الأطرش، نيابة عن الحاكم العام الأمير سليم الأطرش، بلاغاً إلى كافة أنحاء الجبل، بتاريخ ١٩ تموز ١٩٢٢، يبرّر اعتقال أدهم، ويصف ما يقوم به سلطان بـ«الجهالة»، ويطلب من جميع السكان التزام السكينة، وينذرهم «بأن من يشارك أصحاب

المقاصد أو يوافقهم على أعمالهم المغايرة للرضى العالي يقع تحت أشد المسؤولية عند الحكومتين المنتدبة والوطنية».

بعد عودته من دمشق وزّع الأمير سليم بلاغاً في ٢٥ تموز ١٩٢٢، إلى جميع نواحي الجبل، يعلم فيه سكانه بدخول القوة الفرنسية إليه في ٢٦ تموز عن طريق أصلحة ـ السويداء، وينصح بالتزام السكون التام والانصراف إلى الأعمال الشخصية، وعدم التجمع، وعدم القيام بأدنى حركة إجماعية، وعدم إطلاق النار حتى على طائر في الفضاء خوفاً من أن يظنَّ قادة الجنود سوءاً بأهل البلدة التي أُطلِقت فيها النار «فيمطروا وابلاً من نار يكون الله سبحانه وتعالى أعلم بنتائجه». وفي هذا البلاغ تهويل على الأهلين لفتّ عضدهم ولإرهابهم ولمنع أي منهم عن التعاطف مع ثورة سلطان، وعن مقاومة الجند الفرنسي الذي صوّره سليم الأطرش كثير العدد والعدّة.

دعا الأمير سليم إلى اجتماع عام في السويداء بحضور المستشار ترانكا، فأعلن المجتمعون تأييدهم للحكومة المحلية وللسلطة المنتدبة. ثم كتبت كل قرية في الجبل وثيقة تعهّدت فيها للأمير بالتزام السكينة، وأكّدت إخلاصها له، واستعدادها للقيام بكل ما من شأنه تعزيز ما سمّته «قوميتنا واستقلال حكومتنا»، وأسفت لقيام سلطان بحركته أشدّ الأسف، وأنكرت ما دعته «عمل المشاغبين»، وتعهّدت باجتناب «كل مشاغب ومخالف والقيام ضده قياماً يدفعه عنا وعن قرانا».

بعد ذلك تتالت البرقيات المرسلة إلى الكولونيل كاترو تعلن الاستنكار لما قام به سلطان، وتؤيد السلطة المنتدبة. منها برقية حاكم الجبل، الأمير سليم الأطرش، وبرقية معتمد حكومة جبل الدروز في دمشق، نسيب الأطرش، وبرقية الرؤساء الروحيين الأربعة، المشايخ أحمد الهجري وحسن جربوع وعلي الحناوي ومحمود أبو فخر.

واستصدرت السلطة الفرنسية من الرؤساء الروحيين الأربعة بياناً عمّمه موظفو السلطة المحلية، يذكرون فيه أن حجّة سلطان بتخليص ضيفه أدهم عارية من الصحة، ويعتبرون ما فعله في تل الحديد من

التعرّض للمصفحات الفرنسية وقتل الجنود الأربعة «فيه غضب الله الثقيل»، ويتّهمونه ورفاقه بأن «مرادهم خراب البلاد وتشتيت العباد»، ويحرمون كل تعاون معهم بالقول: «فكل إنسان يساعد سلطان وجماعته يكون تحت الحرم العظيم والسخط الجسيم».(١)

انقسم الجبل، وللمرّة الثالثة، إلى فريقين، ترأس أحدهما سلطان، وترأّس الآخر سليم الأطرش. كانت المرة الأولى عندما انقسم إلى فريق مؤيد للدولة العثمانية برئاسة سليم الأطرش، وفريق مؤيّد للثورة العربية برئاسة سلطان، وانتصر سلطان بانتصار الثورة العربية. وكانت المرّة الثانية حين انقسم الجبل إلى فريقين، فريق برئاسة سليم الأطرش يطلب دولة درزية تحت الانتداب الفرنسي، وفريق برئاسة سلطان يعارض ذلك، وانتصر سليم الأطرش مؤقتاً. أما المرّة الثالثة، فهي انقسام الجبل على أثر ثورة سلطان سنة ١٩٢٢ بين فريق معه، وفريق مع سليم الأطرش كان الأقوى بكثير، لأنه يمثّل السلطة المحلية المدعومة من السلطة المنتدبة، فكانت الغلبة له. وقد أشار الجنرال أندريا إلى الانقسام الثالث بالقول التالي عن فريقي الجبل وتوجُّه كلٍّ منهما: «فئة تناصر سلطان الذي يؤيّد الوحدة العربية، وفئة تناصر الحاكم العام، سليم الأطرش، صديق الانتداب الفرنسي».(٢)

أرسل الفرنسيون في ٢٥ تموز ١٩٢٥ تجريدة عسكرية من درعا بقيادة الليوتنان كولونيل هوغ لإحلال السكينة في أنحاء الجبل، تمَّ تشكيلها من اللواء الثاني من فيلق الرماة الإفريقيين الحادي والعشرين، وكتيبة من فيلق المشاة ٤١٥، وكتيبة من الفرقة السورية، ومفرزتين من الصباحيين، ونصف بطارية مدفعية ٧٥، وفصيلة فنية، وعشر بطاريات

---

(١) أنظر نص البيان في كتابنا، **سلطان باشا الأطرش...**، مرجع مذكر سابقاً ص: ١٠٧، ١٠٨.

(2) Andrèa, La Révolte Druze... op. cit, P:48.

مدفعية، «طلعت من دمشق قبل ظهر ٢٥ تموز واتجهت إلى القريّا لتدميرها».[١]

كان سلطان يأمل بازدياد المناصرين له عند أول مجابهة مع الفرنسيين، وبتوهّج جذوة الوطنية الراقدة تحت الرماد عند أول لمعان لنار البنادق، وبدفع النخوة والحميّة للكثيرين من بني قومه إلى اللحاق به عندما «يطرح الصوت» ويدعو إلى الجهاد كما كان يحصل عند بدء أية ثورة أو مقاومة في الجبل، حيث يبدأ بها القلائل ثم ينضمُّ إليها الآخرون. إلا أن أحوال الجبل في مطلع عهد الانتداب الفرنسي كانت تختلف عما قبله، إذ كانت السلطة المنتدبة التي تمثِّل إحدى كبريات دول العالم تخيف الناس بعد أن تمكنت من إخماد جميع الانتفاضات والثورات السورية. كما أنها خدّرت عزائم سكان الجبل بإغرائهم باستقلال وهمّي ودويلة مصطنعة، وإغراء أعيانهم بالمناصب والوظائف والمنافع. لذا تحطّمت آمال سلطان وفشل رهانه على الفريق الوطني المؤيّد له، والذي ضعف كثيراً أمام الفريق المؤيّد للانتداب وللسلطة المحلية.

استنفر سلطان الناس تحت شعار الأعراف، فلبى الكثيرون نداءه، وحملوا السلاح. لكنهم ركنوا كما ركن إلى اتفاقه مع ممثّلي السلطة المحلية بعد موقعة تل الحديد، فعادوا إلى قراهم. وحين استمر في انتفاضته لم يجاره حتى النهاية سوى ستة مجاهدين. فقد تأكد آنئذ أنه من غير الموافق القيام بثورة ارتجالية في وقت غير ملائم، ولا سيّما أن النخب الدرزية الممثّلة بالسلطة المحلية أظهرت تأييدها للفرنسيين، وشجبت عمل سلطان، وتخوّفت من حركته على الدولة الدرزية، مع الإشارة إلى أن بعض من عارضوه كانوا ضمنياً متفقين معه على ضرورة احترام حق الإجارة ومجابهة الفرنسيين الذين انتهكوه.

---

(١) أنظر عن التجريدة الفرنسية، **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق ١٩١٨-١٩٣٦** للجنرال هونتزيجر، ترجمة إدوار البستاني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٣٨، ص: ١٢٥.

انتقل سلطان إلى رساس ثم إلى العفينة فالقريّا حيث وجد بيته مدمّراً إثر غارات الطائرات الفرنسية التي كانت تتّبع حركاته، والتي دمّرت أيضاً، في قرية أم الرمّان، بيت صديقه ورفيقه في الجهاد، حمد البربور. واكتشف أن هناك تنسيقاً بين قادة الطائرات التي تلاحقه في الجو، والقوى البرية للسلطتين الفرنسية والمحلية اللتين تأتمران بأمر المستشار ترانكا. وما كان يخشى الجند الفرنسي، مهما كثر، لكنه كان يحذر الاصطدام مع الجند المحلي (الدرك)، ويحذر دخول القرى، لأن أهلها تعهّدوا للسلطة المحلية بدفع الثائرين عنهم وعن قراهم. فهو إذاً يأبى أن تتحوّل الحرب حرباً درزية درزية فيقاتل الدروز الدروز. وقد استنتج الجنود الدروز تجنّبه لهم فاستشرس بعضهم في ملاحقته وقتاله، تنفيذاً للأوامر المعطاة لهم، وما عادوا يكترثون لسطوته، ولا لكونه ابن أقوى العشائر في الجبل.

قصفت الطائرات الفرنسية القرى التي مرّ بها سلطان أو اشتُبه أنه مرّ بها، ومنها القريّا وحوط وبكّا وأم الرمّان وعنز وبرد وسمج، وقتلت وجرحت العديد من الأهالي، وأحدثت الخراب في البيوت والمطاحن، وأتلفت الأثاث. لذا طلب القائد العام للدرك توفيق الأطرش، من حسني صخر المكلّف بوظيفة «مأمور تعقيبات العصاة إلى ما وراء الحدود»، إعطاء بيان بجميع الأضرار، وذلك بناءً على طلب المستشار الفرنسي ترانكا. كما أن الحملة الفرنسية كانت تدخل القرى وكأنها في حال حرب معها، وتحرق البيادر، وتصادر الغلال والمواشي، وتنهب محاصيل الثائرين، وتفرض الغرامات بادئة بقرية الثعلة التي أقام فيها سلطان عند محاصرة السويداء وقطع الطرق المؤدية لها. وقد فُرِض على الذكر الراشد ثلاث ليرات ذهبية، وبلغ مقدار ما جُمِع من غرامات خلال شهر واحد ٦١٣ ليرة عثمانية ذهبية.

حمّل المسؤولون الفرنسيون حسني صخر مسؤولية ملاحقة سلطان والقبض عليه وتتبّع أخباره وتنقلاته، وطلبوا منه القيام بذلك بنفسه لا بالواسطة، والنجاح فيه، حتى إن معاون المستشار الفرنسي

أرسل في يوم واحد رسالتين إليه يطلب منه التشدّد في ملاحقة سلطان حتى لا يتّهمهم الناس بالضعف والتهاون. واتخذت الحكومة المحلية، بأمر من السلطة المنتدبة وبالتعاون معها، تدابير عديدة، منها بثّ الجواسيس لمعرفة تحركات سلطان، ومعرفة الأشخاص المتعاطفين معه والذين آووه أو قابلوه، ومعرفة الجمّالة الذين ينقلون غلاله، لسوقهم إلى السجن وتغريمهم. غير أنها كانت تتحاشى، أحياناً، سوق الذين قابلوه خوفاً من ردّة الفعل في قراهم.[١] وهذا يظهر ناحيتين، هما تعاطف بعض السكان مع سلطان، ورفضهم لإجراءات السلطة. ومن التدابير المتخذة إلزام أهالي القرى الواقعة على حدود إمارة شرق الأردن بإقامة نقاط مراقبة للسهر على الأمن، ومنع دخول الغرباء والمشتبه بهم إلى هذه القرى.

أدت ثورة سلطان إلى تخوّفٍ عام من تطوّر الأمور وتفاقمها، وهذا دفع تلاميذ الجبل في مدارس دمشق وبيروت إلى الهروب منها، ومن بينهم هايل الأطرش، الذي التحق بسلطان وقاتل معه بالرغم من صغر سنّه. كما أدّت إلى ترك الأهالي لقراهم، ولا سيما الذين لبّوا دعوة سلطان إلى محاصرة السويداء وقلعتها، فأرسل الأمير سليم الأطرش كتاباً إلى حسني صخر يطلب منه أن يؤكّد للعموم على ضرورة عودة جميع النازحين إلى قراهم آمنين، باستثناء الذين اشتركوا في حادثة تل الحديد. أما فيما يتعلّق بأهالي القريّا، قرية سلطان، فعليهم أن يقدّموا عريضة يعترفون فيها بتنصّلهم من تبعة الاشتراك في هذه الحادثة، ويثبتون عدم اشتراكهم، ويسمّون المشتركين، ويتعهّدون بالطاعة الدائمة الصادقة لأوامر الحكومة ورغائبها.[٢]

---

(١) طلب القائد العام للدرك توفيق الأطرش، في كتابه إلى حسني صخر أن يتحقّق من مقابلة بعض أهل عرمان لسلطان، وأن يسوقهم إذا لم يحصل ممانعة. من أوراق حسني صخر.

(٢) كتاب حاكم دولة جبل الدروز، الأمير سليم الأطرش، إلى حسني صخر بتاريخ ١٢ آب ١٩٢٢، من أوراق حسني صخر.

في إمارة شرق الأردن

لم يكن بوسع سلطان أن يفصل أكثر مما فعل بعد تأليب الفرنسيين للرؤساء الروحيين، ولمسؤولي السلطة المحلية، وللأهالي، عليه، وبعد تناقص أنصاره، واضطرار الكثيرين إلى التنكّر له وإعلان تأييدهم للسلطتين، المحلية والمنتدبة. فقرّر الرحيل مع عائلته وأخوته والخلّص من أنصاره إلى إمارة شرق الأردن، تجنّباً للوقوع قتيلاً أو أسيراً بيد مطارديه من الجند الفرنسي و«الدرك الوطني»، أو بيد عميل مأجور بعد أن وعد الفرنسيون بجائزة مالية لمن يأسره أو يقتله. كما أنه فضّل التنحّي ليوفّر على قرى الجبل أضرار القصف المدمّر، وعلى السكان التدابير الانتقامية والتعسفية. نزل سلطان في خربة «رحاب» في ديار بني حسن، على مقربة من سيل الزرقاء. وقد أخطأ المؤلف سلامة عبيد حين فسّر إقامته في هذا المكان، وتنقّله، بأنهما عودة إلى البداوة، إذ قال: «عاد سلطان إلى البداوة».[1] فحياة سلطان السابقة لم تكن حياة بداوة ليعود إليها من خلال ترحاله وإقامته في خيمة في ديار إحدى العشائر، وهذان أمران لا ضير فيهما على الإطلاق وإنما فيهما شرف له، وبخاصة أنه اضطرّ إليهما بعد انتفاضة على الفرنسيين.

أرسل سلطان رسالة مع أخيه علي إلى الحكومة الأردنية يطلب موافقتها على إقامته في أراضيها، فجاءه الجواب بالموافقة. ورحّب به الأمير عبد الله، وحكومة شرق الأردن، ورجال حزب الاستقلال، وجميع اللاجئين الوطنيين إلى إمارة شرق الأردن، وبعض شيوخ العشائر.[2] وكان شرق الأردن آنذاك محط أنظار الوطنيين، وملجأ

---

(١) سلامه عبيد، **الثورة السورية...** مرجع مذكور سابقاً، ص: ٩٦. والمؤلف المذكور يصف سلطان في الصفحة ٩٨ بأنه «بدوي الطباع».

(٢) قال الشيخ مثقال الفايز لسلطان: «يا باشا. إذا فقدت منزلك في القريّا من جراء تدميره بالطائرات الفرنسية، فإن منازل ومضارب الأهالي في الأردن كلها مفتوحة لك ولجماعتك. فاختر ما تريده، ونحن لها». أنظر محمود عبيدات، **الدور الأردني في النضال العربي السوري ١٩٠٨ ـ ١٩٤٦**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٧، ص: ٤٣١.

الهاربين من ملاحقة السلطة الفرنسية. وكان على الأخص، أفضل ميدان عمل لحزب الاستقلال الذي تسلّم معظم المناصب والوظائف المهمّة في حكومتة عند نشوئها. وظلّ له هذا الدور إلى أن بدأ الأمير عبد الله يتحوّل، بضغط من السلطة البريطانية، إلى التضييق على رجال حزب الاستقلال وسائر الوطنيين، الذين كانوا يشجّعون ويدعمون العصابات العاملة ضد الفرنسيين، ثم أكمل إخراجهم من بلاده في سنة ١٩٢٤.

أراد سلطان أكثر من الترحيب بإقامته في شرق الأردن، وأمل بمساعدة من الأمير عبد الله ووالده الشريف حسين، وبقيام ثورة عامة تخرج الفرنسيين من سورية. وقد قابل أحد مرافقيه، شكيب وهّاب، رضا باشا الركابي، رئيس وزراء شرق الأردن، وشجّعه على اغتنام الاضطراب الحاصل ومهاجمة الفرنسيين ودخول سورية، إلا أن الركابي لم يتحمس للفكرة. كما أن الشريف حسين لم يكن بإمكانه مساعدة الثورة العامة التي اقترحها ابنه الأمير عبد الله، والتي أمل فيها سلطان الذي يقول في رسالته إلى هلال عز الدين ما يلي: «أوفدت [حكومة شرق الأردن] قسماً من رجالها المعتمد عليهم لعند جلالة الملك حسين بشأن قيام الحركة وتخليص الأمة العربية من الطغاة الكاذبين. وبالطبع سوف يحصلون على مساعدة تامة بقيام الحركة العمومية. وحيث إنهم بهذين اليومين سيحضرون لجهتنا فلم نقدر نفيدكم الحقيقة».[1] إلا أن هذه الاتصالات والمساعي لم تتجسّد في أية مبادرة دعم فعلية تُقدّم إلى سلطان، وأية مبادرة لقيام الثورة العامة ضد الفرنسيين، بسبب انشغال الملك حسين بصراعه مع عبد العزيز بن سعود، وضغط الإنكليز على الأمير عبد الله ودفعه إلى التضييق على سلطان من أجل اعتقاله أو إخراجه من شرق الأردن. وكان الفرنسيون على علم، بعد قيام ثورة سلطان، بتوجّه نحو قيام

(١) أنظر نص الرسالة كاملاً عند سلامه عبيد، **الثورة السورية**... مرجع مذكور سابقاً، ص: ٢٨٩.

الثورة العامة ضدهم، إذ ورد في بريد استخباراتهم، المرسل من حيفا في آب ١٩٢٢، رسالة تفيد عن ذلك.

من الأماكن التي تردّدت فيها أصداء ثورة سلطان، مدينة دمشق، فقد استبشر زعماؤها بالثورة، وأجرى بعضهم اتصالات فيما بينهم للتفاهم على كيفية التنسيق بين دمشق وجبل الدروز، وتقدم أحدهم، الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، بمشروع تقديم مساعدات مالية للثائرين، لكن هذا ظلَّ في إطار التفكير والتداول، ولم يُترجَم عملياً. كما أن ثورة سلطان أحدثت صدى في لبنان من آثاره قيام إحدى العصابات اللبنانية بمهاجمة وادي الحرير، وقطع طريق بيروت ـ دمشق، والتهديد بالبطش بالجنرال غورو والانتقام لهدم دار سلطان.

تابع سلطان هجوماته على الجند الفرنسي في جبل الدروز انطلاقاً من شرق الأردن، فكان يضرب وينسحب، ويستعدُّ لضربة أخرى في الوقت والمكان الملائمين. ومن المواقع الناجحة تصدّيه للقوة الفرنسية المرسلة من بصرى الشام إلى برد والقريّا لنهب محاصيله وسلب مواشيه، إذ أقام لها كميناً في برد في ٧ آب ١٩٢٢، وهزمها وأجبرها على التراجع تاركة وراءها عدة قتلى وجرحى، فيما جرح أخوه علي.[١] وانتقم الفرنسيون بحرق بيادره، وقصف قريتي بكّا وأمّ الرمّان، وتخريب العديد من دورهما بسبب مروره فيهما.

ومن المواقع موقعة سمج، التي كان سببها لجوء الفرنسيين إلى الخديعة للإيقاع بسلطان، من خلال إبداء رغبتهم بالتفاوض معه لصديقه يوسف الشويري، الذي كان يجهل نواياهم ومؤامرتهم الدنيئة، وسبب تحديدهم لسمج مكاناً للمفاوضة. فأدرك سلطان بحدسه هذه المؤامرة، واحتاط للأمر، وكمن مع ثمانية من مرافقيه بعيداً عن المكان

(١) يذكر زيد الأطرش أن فندي أبو ياغي، وهو قائد إحدى العصابات اللبنانية التي عملت ضد الفرنسيين، كان من المشتركين في موقعة برد، مقابلة شخصية في ١٨/١٢/١٩٨٧.

المحدَّد للاجتماع. وصدق ظنه إذ أن الفرنسيين ساقوا مواشيه المرسلة للرعي إلى هذا المكان، ثم هاجمهم في مكان يدعى «دير الخريبة»، وهزمهم وأنزل في صفوفهم تسعة قتلى وعشرين جريحاً، واسترجع مواشيه، وأخذ أربعة عشر بغلاً محمّلاً بالمؤن والذخيرة.(١) فانتقم الفرنسيون من صديقه يوسف الشويري وسجنوه، لكن سلطان حرّره فيما بعد. وقد لاحقته الطائرات الفرنسية وألقت عليه قنابلها، فقابلها ورفاقه بنيران البنادق، وأسقطوا إحداها في تل قميص في ٧ كانون الأول ١٩٢٢.

قلق الفرنسيون من وجود سلطان في أراضي شرق الأردن، واحتجّوا لدى السلطة البريطانية لقبوله في منطقة انتدابها وسيطرتها، ولانطلاقه منها للقيام بالعمليات العسكرية ضدّهم. وطلب المفوّض السامي الفرنسي من المفوّض السامي البريطاني إخراج سلطان من شرق الأردن أو السماح للفرنسيين بقصف «معسكره» بالطائرات، فنزل المفوض السامي البريطاني عند طلبه وحمل الأمير عبد الله على الرضوخ لهذا الطلب، وأعطى كل منهما الأوامر بوقف تمرّد سلطان «ومن الضروري أن تنفَّذ هذه الأوامر أو يصبح المفوّض السامي الفرنسي مخوّلاً بقصف معسكر سلطان كما كان قد طلب».(٢)

هنا برز التناقض بين الأمير عبد الله، وبين بعض الزعماء والضبّاط الذين عارضوه. وأرسل الأمير عادل أرسلان الذخائر وثلاثين فارساً لبنانياً، لاجئين إلى شرق الأردن، ومقيمين في «الرصيفة»، لنجدة سلطان ضد القوة الفرنسية والقوة الأردنية، اللتين أرسلتا بقيادة بيك باشا لاعتقاله، فهدّد هؤلاء الفرسان الجند بالإبادة فعادوا من حيث أتوا.(٣)

(١) ورد ذكر موقعة سمج في الوثائق الفرنسية، أنظر F.o Mic 100 co732/2// P:348.

(2) Rapport mensuel de Délégation Francaise à Damas, Novembre 1922.

أنظر F.O 732//P345,348.

(٣) يتوسّع الأمير عادل أرسلان في شرح مساعدته ومساعدة الوطنيين لسلطان، أنظر مذكراته، مصدر مذكور سابقاً، الجزء الثالث ص: ١٣٦٧.

وكان من بين عناصر الجيش الأردني من يُعلم سلطان كل مرّة بحركة القوة المرسلة للقبض عليه، فيروغ عن طريقها إلى مكان آخر.

العفو المشرّف عن سلطان

ترافقت العمليات العسكرية المتبادلة بين الفرنسيين وسلطان مع المفاوضات التي اتسمت في البداية بالخداع للإيقاع به. وحين لم تجدهم الإجراءات الحربية والمفاوضات الخداعية نفعاً، أرسلوا متعب الأطرش على رأس وفد من جبل الدروز لإقناعه بالعودة. وعن هذا الأمر يقول سلطان: «حاول متعب الأطرش ونحن في «سمج» أن يقنعنا بالعودة، وقدّم لنا ختم المستشارية الفرنسية دليلاً على رغبة السلطة بمفاوضتنا ومصالحتنا، فرفضنا، وعاد مع الوفد المرافق له دون أن يتكلّل مسعاه بالنجاح».(١) لقد رفض سلطان العودة لأن عدم ثقة متبادلاً كان بينه وبين الفرنسيين على أثر معركة «سمج». ومما يؤكّد ذلك أن السلطة الفرنسية والسلطة المحلية كانتا حذرتين إزاء حلٍّ للموضوع طرحه سلطان في كتابه إلى حسني صخر.(٢)

بعد أن ظهر لسلطان تصميم السلطة البريطانية والسلطة الأردنية على إخراجه من شرق الأردن، نزولاً عند طلب المفوَّض السامي الفرنسي، فضّل تجميد تحرّكه العسكري ووقف غاراته انطلاقاً من الحدود الأردنية كي لا يدع أية ذريعة لهما لملاحقته وإلقاء القبض عليه وتسليمه للفرنسيين. وقد ساعد هذا الهدوء على إيجاد القناعة الكلية، عند المستشار ترانكا، بضرورة العفو عنه من أجل إنهاء الحرج والقلق

---

(١) مذكرات سلطان الأطرش، مصدر مذكور سابقاً، الجزء الأول ص: ٨١.

(٢) ورد في كتاب القائد العام للدرك، توفيق الأطرش، إلى حسني صخر ما يلي: «جواباً على كتابكم الجاري المرسل طيّه كتاب سلطان باشا الأطرش، فقد طالعناه نحن وسعادة المستشار الإداري، وفهمنا كلما تضمّنه. فيقتضي إجراء المراقبة الجدية وعدم المجاملة... فهكذا كتابات ربما تكون خداعاً...» من أوراق حسني صخر.

اللذين يسبّبهما وجوده في شرق الأردن. لذا طلب من المفوّض السامي، غورو، العفو عنه، ذاكراً في طلبه «إن الدولة الإفرنسية تعفو مرة واحدة».[١]

كانت السلطة الفرنسية قد أصدرت حكم الإعدام على سلطان في ١٦ تشرين الأول ١٩٢٢، وحاولت قبل ذلك وبعده إعدامه وقصفه بالطيران. وها هو ممثّلها اليوم في حكومة جبل الدروز، المستشار ترانكا، يطلب العفو عنه نزولاً عند طلب وفد من زعماء الجبل مؤلّف من إبراهيم الأطرش وإسماعيل الحجلي وفوّاز عزالدين، فينزل المفّوض السامي عند طلبه، ويعفو عن سلطان في ٤ نيسان ١٩٢٣، ويسمح بعودته إلى الجبل.

لم يشمل العفو شكيب وهّاب وحمد البربور بدليل الأمان الذي أعطاه لاحقاً، في ١٩ آذار ١٩٢٤، حاكم الجبل بالوكالة، الكابتن كاربيه، إلى حمد البربور، باسمه وباسم مندوب المفوّض السامي، شوفلر، وبموافقة المفوّض السامي الجنرال ويغان، وذلك بناء لوساطة المطران نيقولاوس قاضي.[٢] وأما شكيب وهّاب، فلم يشمله العفو، ولم يحصل على الأمان. وهذا عائد، على الأرجح، إلى أنه كان متّهماً بقتل الزعيم الدرزي اللبناني فؤاد جنبلاط في ٣٠ تموز ١٩٢١.

كان العفو عن سلطان في مصلحته أكثر مما هو في مصلحة الفرنسيين، لأن عمله ضدهم أسهل عليه في الجبل من العمل خارجه، وهذا أوجد له مجال القيام بالثورة ضدهم بعد ثلاث سنوات، ولأن سكنى الديار أفضل من سكنى الجوار، ولأن السلطة البريطانية في شرق الأردن والحكومة الأردنية عزمتا على القبض عليه وتسليمه

---

(١) المطران نيقولاوس قاضي، **أربعون عاماً في حوران وجبل الدروز**، لبنان ١٩٢٧، ص: ٨٥.

(٢) أنظر نص كتاب المطران نيقولاوس قاضي إلى حمد البربور، ونص الأمان الذي أعطاه الكابتن كاربيه إلى حمد البربور، عند عارف حديفة وسيف الدين القنطار، شكيب وهّاب، مرجع مذكور سابقاً، (قسم الملاحق). ص: ٧٠-٧٢.

للفرنسيين. وإذا كان الضبّاط والوطنيون واللاجئون اللبنانيون إلى شرق الأردن قد حالوا دون تنفيذ محاولة هاتين السلطتين في الماضي، فإنه من المشكوك فيه أن ينجحوا في ذلك في المستقبل.

عاد سلطان إلى الجبل، ووصل إلى السويداء في ٥ نيسان ١٩٢٣، في ذكرى الاحتفال بعيد استقلاله. ونزل في مزار «عين الزمان»، الذي هو أشهر المقامات الدينية عند دروز الجبل. وعندما علم المحتفلون بالعيد، بقدومه، هرع أكثرهم لاستقباله بحيث لم يبقَ إلى جانب المسؤولين الدروز والفرنسيين إلا العدد القليل، وساروا معه في مظاهرة حاشدة، ولمسافة طويلة، إلى مكان الاحتفال، وسط الأهازيج والزغاريد والنخوات وإطلاق الرصاص، ممّا أزعج المستشار ترانكا وسائر المسؤولين الفرنسيين وعلى رأسهم مندوب المفّوض السامي، شوفلر.

وفي الحفاوة، التي استقبل بها أهل جبل الدروز سلطان، عدة دلالات، منها التعبير عن تعلّق الناس به وبالقضية التي ثار من أجلها، وإظهار تأييدهم له، المشوب بالندم، بعد أن خذلوه منذ عشرة أشهر. ففي تموز ١٩٢١ غادر الجبل مع قلة من المجاهدين، طريداً ملاحقاً، يتجنّب الكثيرون استقباله خوفاً من غضب الفرنسيين وانتقامهم. وها هو اليوم يعود عزيزاً مكرّماً شامخ الرأس، تستقبله الآلاف مندفعة إليه، ليس لأنها لا تخشى في يوم العفو عنه ويوم الاستقلال أي إجراء فرنسي، بل لأنها باتت تعتبره الرمز والقضية. ومن الدلالات أيضاً التحول في مواقف أهل الجبل بين تموز ١٩٢٢ ونيسان ١٩٢٣.

هناك ملابسات كثيرة في موضوع العفو عن سلطان ناتجة من عدم إجماع المسؤولين الفرنسيين عليه، سيّما أن بعضهم ندم على إصداره بسبب ما لقيه سلطان من حفاوة، وبسبب فشل مراهنتهم على احتوائه بعد صدور العفو عنه. فالمستشار ترانكا، الذي يعرف مليّاً أوضاع جبل الدروز، والذي تحدّى سلطان في الماضي، سعى إلى العفو عنه،

واستحصل عليه، لكنه فوجئ بالتفاف الناس حوله فأزعجه ذلك. والجنرال أندريا ذكر أن الاستخبارات الفرنسية لم تعلم بقدوم سلطان إلى السويداء بسبب التعاضد المضمر بين الدروز، وأن الصفح، بحسب اعتقاد الكثيرين، لا يجدي نفعاً، وأنه قوّى مكانة سلطان.[١]

أما بول كوبلنز، فقد أشار إلى أن مندوب المفوض السامي، شوفلر، قال للمستشار ترانكا بأنه يودّ قبول ندامة سلطان، ولكن بدون عفو عاجل، وليس قبل أن يدفع ديّة القتلى، فطمأنه المستشار بأن سلطان سيدفع الديّة، ولكن يجب ألاّ يفهم ذلك. كما أن كوبلنز أشار إلى غضب الجنرال غورو لما سمّاه «الاستسلام المموّه لسلطان»، وذكر أن الجنرال أرسل من باريس، حيث كان يقيم في إجازة، البرقية التالية: «إن سلطان الأطرش مجرم وخصوصاً شديد الخطر، فلا يجب أن يدخل الجبل، فيلزم نفيه بدون إبطاء».[٢] إلا أن هذا الأمر من الجنرال غورو كان نصيبه الإخفاء. وسبب ذلك عائد، على الأرجح، إلى أن الحكومة الفرنسية قبلت استقالته وعيّنت مكانه الجنرال ويغان الذي وصل إلى بيروت في ٩ أيار ١٩٢٣.

تعاظم نفوذ سلطان بعد صدور العفو عنه وعودته، إذ بدا منقذاً للشرف المهان، وبطل القوم ومثلهم الأعلى، والرمز الذي يتجمّع حوله الوطنيون والناقمون على الفرنسيين، والرجل الذي تُعقد عليه الآمال. وقد زادت مكانته، وعلا شأنه، عندما رفض تسلّم مبلغ ألف ليرة ذهبية عرضه عليه الكولونيل كاترو، الذي قابله برفقة حقّي العظم، تعويضاً له عن داره المهدّمة التي كانت تُعتَبَر من أجمل بيوت القريّا الأثرية. لقد رفض ذلك، وخرج غاضباً دون أن يودّع المسؤول الفرنسي، وقال: «إن داراً تعجز عن حماية ضيوفها ليست جديرة بأن

---

(1) Andrèa, *La Révolte Druze*... op. cit, P:49.

(٢) بول كوبلنز، **سكوت سراي**، ترجمة فريدريك زريق، مطبعة ابن زيدون، دمشق ١٩٣٦، ص: ٦٧.

تظلَّ قائمة».[١] وقد علّق كاترو على تصرّف سلطان بالقول: «لم أرَ في حياتي مقابلة ضمتني مع إنسان كهذا، فقد أبى أن يوجِّه لي كلمة شكر على إطلاق سراحه، وأن يمدَّ يده لمصافحتي».[٢]

فضّل سلطان سكنى خيمة من الشعر نصبها في الساحة القريبة من بيته المهدّم الذي لم يبقَ منه سوى خلوة كان والده يتعبَّد فيها. وقد بُني مكان داره المهدّمة، فيما بعد، مجلس للعبادة.[٣]

---

(١) مجلة «روز اليوسف»، عدد ٣ آذار ١٩٢٦، ص: ٦.

(٢) أدهم الجندي، **تاريخ الثورات السورية**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٢٣٤. نقلاً عن مذكرات حقّي العظم.

(٣) تبرّع ببناء المجلس المحسن جابر شقير، وبناه البنّاء اللبناني سعد الجميّل.

الفصل الرابع

قيام الثورة السورية الكبرى ومراحلها الأولى

واجه السوريون واللبنانيون الاحتلال الفرنسي والانتداب بثورات عديدة بلغت، بحسب اعتراف الجزال سراي، ٣٥ ثورة حتى سنة ١٩٢٥، وذهب ضحيّتها ٥ آلاف جندي فرنسي،[1] عدا الانتفاضات الصغيرة التي تطلّبت في سنة ١٩٢٢ وحدها ٣٥ عملية عسكرية. وقد تفرّغوا لمواجهتها بعد اتفاقهم مع الأتراك. فمنذ أواخر سنة ١٩١٨ حتى سنة ١٩٢٢ تلاحقت الثورات التي كلّفتهم حتى آخر سنة ١٩٢١ «٤١١ ضابطاً و ١٤٠١٢ جندياً بين قتيلٍ ومتوفٍ ومفقود وسجين حرب وجريح».[2] ومن أهمّها ثورة الشيخ صالح العلي في جبال العلويين، وثورة إبراهيم هنانو في شمال سورية، وثورة الدنادشة في جهات تل كلخ وحمص، وثورة الحوا رنة في حوران، وثورة صبحي بركات في لواء الإسكندرونة، وثورة سلطان باشا الأطرش في جبل الدروز في سنة ١٩٢٢، وأحداث دير الزور، وانتفاضات جبل عامل والشوف وبعلبك والهرمل، إضافة إلى أعمال العصابات الوطنية في عهد الحكومة العربية وبعده.

وبعد أن شهدت سورية ولبنان هدوءاً نسبياً في سنتي ١٩٢٣ و١٩٢٤، قامت أكبر الثورات على الانتداب الفرنسي في سنة ١٩٢٥،

---

(١) بول كوبلنز، **سكوت سراي**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٥٩، ٦٠.

(٢) جورج فغالي، **تاريخ جيش المشرق في لبنان ١٩١٩ . ١٩٢١**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٧، ص: ١٥٠.

وسميّت لأهميتها «الثورة السورية الكبرى». وكان لها أسباب عامة تضافرت مع الأسباب المحلية والمباشرة، فأدت إلى قيامها في جبل الدروز، وساهمت في انتشارها في معظم مناطق سورية وبعض مناطق لبنان.

الأسباب العامة للثورة

تتمحور الأسباب العامة للثورة السورية الكبرى حول الرغبة بالحرية والاستقلال، وخيبة الأمل من عدم وفاء الحلفاء بوعودهم التي قطعوها للعرب بشأن قيام دولة عربية مستقلة في الشرق العربي، وإنهاء الفرنسيين لمشروع هذه الدولة المتمثل بالحكومة العربية المنشأة في دمشق بين سنتي ١٩١٨ و١٩٢٠، ورفض السوريين للانتداب الفرنسي وسياسته الاستعمارية ومخططاته التقسيمية، ورفض وعد بلفور الذي باشر الحلفاء بتنفيذه في فلسطين.

عبّر السوريون واللبنانيون عن رفضهم للانتداب الفرنسي في أكثر من مناسبة، وعلى أكثر من صعيد، من ذلك استفتاء اللجنة الأميركية. لكن الفرنسيين لم يكترثوا لهذا الرفض، ولم يراعوا رغبة السوريين في تقرير مصيرهم، وشعورهم بأنهم بلغوا مرحلةً من الوعي تؤهّلهم لأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، وبأنهم ليسوا بحاجة إلى وصاية. وحين لم يقبل السوريون، الذين ظلّوا يرفضون الانتداب الفرنسي، مقرّرات مؤتمر سان ريمو التي وضعت بلادهم تحت هذا الانتداب، أوصله الفرنسيون إليهم على جثث الشهداء ودماء المقاومة الوطنية في ميسلون.

كان الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان استعماراً بزي الإرشاد والنصح والمساعدة، وكان نظرياً من فئة«أ»، إلا أنه على الصعيد العملي لم يكن أفضل من الانتداب من فئة«ب» الذي وُضِعت تحته بعض الشعوب الأفريقية. وجاء تطبيقه بعكس ما نصّ عليه ميثاق عصبة الأمم وصكُّ الانتداب، وبعكس ما صرّح به المسؤولون الفرنسيون. ثم جاءت ممارسات سلطته لتزيده بشاعة، ولتجعله أسوأ من الانتداب

البريطاني على العراق، ولتجعل السكان يترحّمون على الاستعمار التركي.

صرّح رئيس الجمهورية الفرنسية، ريمون بوانكاره «بأن مهمّة فرنسا في سورية ولبنان ليست من أجل الاستيلاء على الأراضي ووضعها تحت الحماية، وإنما للقيام بدور المساعدين والمستشارين للسكان وتأهيلهم لكي يحكموا أنفسهم بأنفسهم، وأن بضع قطعات عسكرية كافية لحفظ الأمن، وعدداً من الموظّفين الكبار كافون للإشراف على الإدارة».[1] لكن الوقائع أثبتت أن مهمّة فرنسا هي مهمّة استعمارية استغلالية تتطلّب أعداداً كبيرة من الموظّفين والمستشارين، وزيادة كبيرة جداً على المفرزة الصغيرة التي وصلت في ٨ تشرين الأول بقيادة الجنرال هملان بحيث صار اسم القوات الفرنسية «جيش المشرق».

بعد تجزئة المشرق العربي بين الانتدابين: البريطاني والفرنسي، أمعن الفرنسيون في سياسة التجزئة الاستعمارية، فأوجدوا في منطقة انتدابهم دويلات وإدارات على أسس إتنية ومناطقية وطائفية ومذهبية، فوجّهوا بذلك ضربة إلى وحدة البلاد، واستهانوا بالشعور القومي والوطني. وهم لم يحافظوا على ألأراضي التي اؤتمنوا عليها ووضعها في عهدتهم صكُّ الانتداب الذي نصَّ على وجوب عدم التنازل عن أي شبر منها، بل تنازلوا عن أراضٍ من لبنان إلى فلسطين لتوسيع رقعة الكيان اليهودي المنشود، وعن لواء الإسكندرونة للأتراك، وعن بعض أراضي جبل الدروز لإمارة شرق الأردن. وهم لم يضّروا بوحدة البلاد فقط، بل أضّروا أيضاً باقتصادها، لأنهم وضعوا الحواجز الجمركية بين الدول التي أوجدوها، فأعاقوا تنقّل الأشخاص والبضائع بينها، وقضوا على تكاملها الاقتصادي، وجعلوها عاجزة عن النهوض بأعبائها. وهذا

(1) A. Sfer, *Le Mandat Français et les traditions françaises en Syrie et au liban.* Paris 1922. P: 63, 64.

حمل الوفود السياسية والنقابية السورية التي قابلت وزير خارجية فرنسا المفوّض أوغست برونه، عند مجيئه إلى سورية ولبنان لاستقصاء الأحوال، في حزيران ١٩٢٥، أن تظهر استياءها من تأخر الأوضاع الاقتصادية بسبب تجزئة البلاد. وممّا أضرّ باقتصاد سورية توقّف الحركة التجارية بينها وبين تركيا، وضعفها مع العراق وفلسطين بسبب الحواجز والاتفاقات الجمركية.

إضافة إلى ذلك، جعل الفرنسيون سورية ولبنان سوقاً لتصريف منتجاتهم ممّا أدى إلى تفّوق الاستيراد على التصدير فيهما بنسبة كبيرة،[١] وضعف الصناعة المحلية، وتوقّف أكثر من نصف المعامل عن الإنتاج، وكساد البضائع، وكثرة العاطلين عن العمل، وتأخّر القطاع الزراعي وتدنّي إنتاجه، ومنه على سبيل المثال إنتاج الحرير في لبنان الذي تدنّى أكثر من النصف، وهذا أدّى إلى هجرة أبناء الريف إلى المدينة بأعداد كبيرة.

ومن أسباب تردّي الأوضاع الاقتصادية ربطُ العملة السورية اللبنانية الورقية بالفرنك الفرنسي، الذي تدهورت قيمته باستمرار بعد الحرب العالمية الأولى، فنتج عن ذلك خسارة السكان لجزء كبير من ثروتهم الذهبية، قُدّر سنة ١٩٢١ ب ٥ ملايين ليرة عثمانية ذهبية، وبلغ في سنة ١٩٢٥، ١٠ملايين، فقد انخفضت قيمة الليرة السورية اللبنانية من٦،٤٥ قرشاً ذهبياً سنة ١٩٢٠ إلى ١،٣١ قرشاً ذهبياً سنة ١٩٢٨، عدا عن خسائر السكان جرّاء سياسة النهب المتواصل من قبل الشركات الفرنسية الاحتكارية، والموظّفين الذين اعتبروا خدمتهم في سورية

---

(١) انظر بهذا الشأن الإحصائيات التي وردت عند

R: de Beauplan où va la Syrie, Paris 1929, P:148,149,160, et Haut commissariat de la Rèpublique Française en Syrie et au liban, fevrier 1926.

وهذه النشرة الرسمية تذكر أن نسبة التصدير إلى الاستيراد كانت ١ إلى ٥ في سنة ١٩١٩ فأصبحت ١ إلى ١١ في سنة ١٩٢٤، ثم ١ إلى ١٦ في سنة ١٩٢٦.

ولبنان فرصة للغنى السريع، واعتبروا هذين البلدين جنّة يعيشون فيها. وكان تخفيض سعر الفرنك الفرنسي يقلّل من قيمة الصادرات، ويزيد من قيمة الواردات، ويعمل على زيادة العجز في الميزان الحسابي، ويؤدّي إلى ارتفاع الأسعار.

واستأثر الفرسيون بامتيازات اقتصادية منها نظام الامتيازات الأجنبية، وامتيازات بنك سورية ولبنان، وشركة التلغراف، وشركة حصر التبغ والتنباك، وإدارة الدين العثماني، والتزام بناء المرافق وإنشاء المشاريع.

كان على السكان أن يدفعوا رواتب المستشارين والموظّفين الفرنسيين الذين تزايد عددهم حتى بلغوا ستة أضعاف عدد الموظفين في العهد العثماني، وأن يدفعوا نفقات المفوّضية الفرنسية الهائلة، وأن يغطّوا قسماً من نفقات جيش الاحتلال الفرنسي الذي طالب بعض الساسة الفرنسيين بتحميل السوريين واللبنانيين جميع نفقاته، لأنه، في رأيهم، جاء لحمايتهم من الاعتداءات. «وقد بلغ ما أنفقه الفرنسيون في عامي ١٩٢٠ و١٩٢١، ٣٠٠ مليون فرنك[1]». وبلغت نفقاتهم بين سنتي ١٩١٩ و١٩٢٥ ٢٥٩٥ مليون فرنك فرنسي.

وكان على السكان أن يدفعوا أيضاً جزءاً من الدين العثماني، وأن يدفعوا، علاوة على الضرائب الكثيرة، الغرامات التي تُفرَض على القرى عند حصول الثورات والانتفاضات، وعند ملاحقة السلطة لمن تسميّهم «أشقياء»، إذ كان يؤخذ الكل بجريرة البعض، فيُفرَض على القرية غرامة كبيرة من المال والسلاح لمجرّد أن ثائراً أو شقياً نفر منها، أو مرَّ في أراضيها، أو لجأ إلى أحد بيوتها.

إن فرض الغرامات بالليرة العثمانية الذهبية كان إحدى وسائل نهب ثروات سورية ولبنان، الذهبية. ففي الوقت الذي فرضت السلطة المنتدبة على السكان التعامل بليرة سورية لبنانية ورقية، تفقد قيمتها

(1) De Beauplain, *où va la Syrie,* op. cit P:57.

يوماً بعد يوم بسبب انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي المرتبطة به، كانت تطلب منهم دفع الغرامات الباهظة بالذهب. ومن وسائل نهب ثروات سورية ولبنان أخذ التحف والآثار.

مارس الفرنسيون دكتاتورية عسكرية في السنوات الخمس الأولى من الانتداب، إذ امتلك المفوّض السامي سلطة مطلقة، وحصر بيده السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكان القائد الأعلى للجيش الفرنسي في الشرق. وقد تعاقب على المفوّضية ثلاثة جنرالات هم غورو وويغان وسراي، كانوا بمثابة طيور رحّالة، لا يقيمون إلا لفترة بسيطة بسبب تغيّر الحزب الحاكم في فرنسا. وعاون المفّوض السامي مستشارون وموظّفون غير أكفاء، فاشلون في بلادهم، كانت فرنسا تريد التخلّص من بعضهم فترسلهم إلى سورية ولبنان. وكان الموظّفون المحليون الأكفأ منهم من الدرجة الثانية. وهم لم يكتفوا بإعاقة ممارسة السكان للحكم الذاتي، بل نقلوا أسوأ النظم والأساليب الاستعمارية التي عاملوا بها سكان المستعمرات. وكان أسوأهم رجال الاستخبارات الذين بثّتهم السلطة الفرنسية في كل مكان ليكونوا أعينها وآذانها، فمارس هؤلاء رقابة بوليسية صارمة وجاسوسية دنيئة، وتعرّضوا للأسرار العائلية، ولاحقوا الثوار، وضايقوا الوطنيين، وراقبوا الغرباء، فكان كل شخص يبدو في الأفق مشبوهاً في نظرهم.

ومارس الفرنسيون أيضاً دكتاتورية عدلية، فتدخّلوا في شؤون القضاء. وكان سجن الأشخاص وإطلاق سراحهم خاضعين للمزاج والمحسوبية أكثر من الخضوع لأحكام المواد القانونية. ولم يسمحوا للسكان بممارسة الحد الأدنى من الحريات إلا في إطار سياستهم الموجّهة. وزجّوا الوطنيين والأحرار في السجون. وأصدروا مئات أحكام الإعدام، ونفوا الكثيرين إلى جزيرة أرواد وإلى المستعمرات، دون أن يُعطى بعضهم حق الدفاع عن النفس. وكمّوا الأفواه. وموّلوا الصحف المأجورة. وأوقفوا الصحف الحرّة عن الصدور، وراقبوا ما يكتب فيها. ومنعوا نشر الحقائق وكل ما اعتبروه مسيئاً إليهم ومضرّاً

بهم أو منتقداً لسياستهم. لذا كانت الفسحات والأعمدة البيضاء تملأ صفحات هذه الصحف مما يدلُّ على حذف الكلمات الحرّة والجريئة. ولم يعبأوا بالانتقادات الموجّهة إليهم، ولم يكترثوا بأصوات المعارضة حين ينفسح المجال لها، بل واجهوها أحياناً بأسلوب التهكّم والازدراء.[١]

استثار الفرنسيون مخاوف الأقليات من الأكثرية المسلمة، وذلك إمعاناً في سياسة التفرقة بين المواطنين، ولإظهار أنفسهم حماة للأقليات. وتعرّضوا للشؤون الدينية، فمنعوا خطباء المساجد من التكلم بالشؤون السياسية. واستهانوا بالمفاهيم والعادات والتقاليد السائدة في سورية ولبنان. ومن وجوه هذا سماحهم ببيوت الدعارة.

وفي مجال التعليم، أقفل الفرنسيون المعاهد الوطنية، وغلّبوا اللغة الفرنسية على اللغة العربية، كما غلّبوا في مناهج التعليم تاريخ فرنسا وجغرافيتها على تاريخ سورية ولبنان وجغرافيتهما. فكان الطالب يعرف عن فرنسا أكثر ممّا يعرف عن بلاده. وشجّعوا المدارس الدينية المسيحية، بعكس ما هو متّبع في بلادهم من انتشار للمدارس العلمانية. فعداوة الإكليروس في فرنسا ليست من المواد التي يجاز تصديرها إلى منطقة الانتداب، لأنها لا تخدم المصالح الفرنسية، بل تخدمها المدارس الدينية التي تعمق الشعور الطائفي والمذهبي، وتحول دون الثقافة الواحدة والانصهار الوطني.

أوصل الفرنسيون إلى المجالس التمثيلية أعوانهم وعملاءهم، ومن رأوا فيهم سهولة انقياد، سواء بالتعيين أو بالانتخاب. ولم يتركوا لهذه المجالس إلا هامشاً ضيّقاً من التحرّك، إذ كانوا يمنعونها من

---

(١) ردّ حاكم لبنان، كايلا، على الحملة، التي شنّتها عليه بعض الصحف مثل جريدة «الاوريان» وجريدة «الأرز»، بالقول: الكلاب تنبح والقافلة تسير. أنظر بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، منشورات مجلة «أوراق لبنانية»، بيروت ١٩٦٠، الجزء الأول، ص: ١٢٩.

مناقشة المسائل الدولية والخارجية، والمسائل الداخلية المتعلقة بالمفوّضية كمسائل الجمارك والنقد والامتيازات، ونفقات جهاز الدولة والدرك والاستخبارات، والدين الخارجي. فهذه النفقات كانت تدخل في الميزانية بأمر من المفوّض السامي. وأنّى وُجد الحاكم الأهلي كان حاكماً بالاسم بينما كان مندوب المفوض السامي، أو المستشار، هو الحاكم الفعلي. وكانت انتقادات النواب للممارسات الفرنسية تؤدّي إلى فقد مناصبهم ونفوذهم.[١] لذا تحوّلت المجالس التمثيلية إلى صدى للسياسة الفرنسية، وكانت في بعض الدويلات، مثل دولة جبل الدروز ودولة العلويين، أداة طيّعة بيد السلطة في تعميق الشعور الانفصالي.

جبل الدروز على عتبة الثورة

الأسباب العامة التي ورد ذكرها هي أسباب مشتركة بين جميع الثورات السورية، لأنها وليدة السياسة الاستعمارية ذاتها، ووليدة الممارسات الاستبدادية المتشابهة التي قام بها المسؤولون والموظّفون الفرنسيون. والثورة السورية الكبرى نتيجة طبيعية لهذه الأسباب، وقيامها أولاً في جبل الدروز وليد أسباب محلية تعود إلى خصوصيته وظروفه كما لكل منطقة سورية، وتعود إلى كيفية تنفيذ السياسة الفرنسية فيه بشكل عام، وتنفيذها بشكل خاص من قبل المستشار الإداري كاربيه، رمز الظلم والاستبداد.

وصل الانتداب الفرنسي سلماً إلى جبل الدروز، بناءً لاتفاقية ٤ آذار ١٩٢١، التي ورد ذكرها، والتي حدّدت ترتيبات أو تشكيلات حكومته، وكيفية إشراف الفرنسيين عليها، وكانت إحدى الخطوات العملية والإدارية لتنفيذ مخطّط التجزئة في سورية، لأنها

(١) أسقط الفرنسيون الأمير فؤاد أرسلان في انتخابات عام ١٩٢٩ في لبنان، وذلك بترشيح أخيه توفيق ضده، ودعمه، لأن الأمير فؤاد تحول عن تأييد الانتداب الفرنسي، وأخذ يهاجم السياسة المتبعة من سلطة الانتداب.

أوجدت دويلة لها استقلالها الإداري في ظلّ الانتداب الفرنسي. إلا أن إيجاد هذه الدويلة، الذي أمّن المصالح الفرنسية، ودغدغ شعور الاستقلال عند بعض أبناء الجبل، جاء مناقضاً لرأي الفريق الوحدوي الذي يتزعمه سلطان، لأنه سلخ الجبل عن محيطه، وحجزه في قفص كيان مصطنع. لذا ظلّ اتجاه إعادة اتحاده مع الوطن الأم قائماً عند سلطان وعند فريقه، معبَّراً عنه بتقديم المضابط من حين إلى آخر للانضمام إلى حكومة دمشق، وبخاصة مضابط آل الحلبي و آل عامر و آل عزّام.

وإنشاء دولة جبل الدروز لم يخدم مصلحة سكان الجبل، لأن الكيان المنشأ لا مقوّمات له للعيش من غير التكامل مع محيطه الطبيعي وانفتاحه عليه دون حواجز جمركية. فوضْعُ هذه الحواجز بينه وبين دولة دمشق ثم دولة سورية[1] أعاق تنقّل الأشخاص والبضائع، وضايق أهل الجبل، وسبّب لهم الخسائر. لذا طالب سلطان، في اجتماعه في السويداء مع مسؤولي السلطة الفرنسية، برفع ضريبة حكومة الشام عن حبوب الجبل، وشكا الوفد الذي قابل المفوض السامي ويغان، في بيروت في كانون الثاني سنة ١٩٢٤، من ارتفاع رسوم الدخولية التي تجبيها بلدية دمشق من القادمين إلى هذه المدينة.

واجه الوجود الفرنسي، منذ بدايته، صعوبات كثيرة ناتجة من رفض الفريق الوحدوي، برئاسة سلطان، له، ولإنشاء دولة جبل الدروز، وناتجة من إيجاد أول حكم نظامي في الجبل متعارضٍ مع تصوّر أبنائه لحكومتهم وللعلاقة مع الفرنسيين، ومتناقضٍ مع الأعراف العشائرية، ومشوّه بالممارسات الفرنسية. ثم واجه المزيد من الصعوبات

(١) أنشئ في أول كانون الثاني ١٩٢٥ اتحاد بين دولتي دمشق وحلب باسم «دولة سورية»، وذلك بموجب قرار المفوض السامي ويغان، عدد ٢٩٨٠ تاريخ ٥ كانون الأول ١٩٢٤.
أنظر النشرة الرسمية للأعمال الإدارية في المفوضية العليا للجمهورية الفرنساوية، عدد ٣١ كانون الأول ١٩٢٤.

ابتداءً من ١٥ أيلول ١٩٢٣، تاريخ إنهاء الفرنسيين للحكم الأهلي، وبدئهم بالحكم المباشر.

بدأ الحكم العسكري الفرنسي المباشر بتسلُّم المستشار الإداري، الكابتن كاربيه، حاكمية جبل الدروز، بعد أن نجح في تفريق الزعماء المتنافسين عليها (حمد وعبد الغفّار ونسيب الأطرش) على أثر وفاة الحاكم الأهلي، سليم الأطرش، واستمرَّ حتى نهاية عهد الانتداب الفرنسي.[١] فقد أوجد كاربيه بدهائه حدّة التنافس بينهم، وحال دون اتفاقهم على واحد منهم، مع الإشارة إلى أن حمد الأطرش، زعيم عرى، هو أحقهم، لأنه من المتعارف عليه أن زعامة الجبل في الأطارشة، وزعامة الأطارشة في دار عرى. وكانت المفوّضية الفرنسية تريد الهيمنة المباشرة على الجبل تمشياً مع النهج الجديد المتشدّد أكثر من ذي قبل، الذي اعتمدته في جميع المناطق، فوافقت على إسناد الحاكمية إلى كاربيه، بالوكالة، وجدّدتها له حتى ٣١ كانون الأول ١٩٢٤. وقبل انقضاء هذه المدة عيّنته حاكماً أصيلاً، فجمع في شخصه الحاكمية، وقيادة الجند الفرنسي في الجبل، واعتبر نفسه إمبراطوراً له الحق في أن يعامل السكان كما يشاء، وعبّر عن ذلك بالقول: «أنا إمبراطور بلاد عجيبة. وليس الدروز سوى قطيع من الخنازير وسأعاملهم كالخنازير».[٢] وبالفعل تفرّد في حكم الجبل كسلطان مطلق الصلاحيات لمدة سنتين دون معارضة داخلية مقلقة، وبرضى من مسؤولي المفوّضية الفرنسية، وعلى رأسهم المفوّضان الساميان، الجنرالان ويغان وسراي.

أشاد بعض الفرنسيين بأعمال كاربيه، وإمساكه بزمام الأمور

(١) تعاقب على حكم الجبل الحكام الفرنسيون الآتية أسماؤهم: كاربيه، أندريا، هنري، كاله، كليمان غرانكور، ماسييت، دفيس، تاريت، بوفيه، أوليفار روجيه.

(٢) حسن الحكيم، **مذكراتي، صفحات من تاريخ سوريا الحديث ١٩٢٠- ١٩٢٥**، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٥، الجزء الأول، ص: ٢٣٨.

بقبضته الحديدية. فقد كانوا يعتبرون أن السياسة المجدية مع السوريين هي سياسة القوة. ثم إنهم نظروا إلى النتائج من بعيد، دون التمعّن في الأساليب الموصلة إليها، فعدّد الكاتب لامازيير أعمال كاربيه واعتبره رجلاً مدهشاً صبوراً مخلصاً لعمله، وبرّر فظاعته ووحشيته بالقول إنه يجب أن يكون كذلك.[1] إلا أن كاربيه، بحسب ما جاء في الوثائق الفرنسية، وفي معظم المصادر والمراجع المحلية والأجنبية، وفي رأي الكثيرين من المسؤولين الفرنسيين، حاكم ظالم مستبد، وأحد الأسباب المهمة في قيام الثورة السورية الكبرى.

ألغى كاربيه كل مظهر من مظاهر استقلال الجبل الداخلي، الذي نصّ عليه النظام الأساسي لحكومته، وذلك باستئثاره، عن طريق التسلط، بالحاكمية التي هي حق أبناء الجبل. ومن أساليبه أنه كان يقف أمام المجلس النيابي ويقول: من يريد اختيار حاكم وطني يضع ورقة سوداء، ومن يريد اختياري يضع ورقة بيضاء، وفي أجواء القمع والإرهاب التي أوجدها لا يجرؤ أي نائب على رفض اختياره، فيتمّ انتخابه بإجماع الأصوات. ثم أنه انتزع قيادة الدرك من توفيق الأطرش، وسلّمها لصديقه ومساعده الملازم موريل، الذي كان مثله رمزاً للظلم والاستبداد، يمعن في سوء معاملة السجناء واضطهادهم. وألغى كاربيه معتمدية دولة جبل الدروز لدى البعثة الفرنسية في دمشق، وألزم القائم بها، نسيب الأطرش، بيته. ومنع المجلس النيابي، الذي تحكّم باختيار أعضائه، من حق المراقبة المالية، ومن إبداء رأيه في إحداث الوظائف وإلغائها.

أمعن كاربيه في محاربة الزعماء الطرشان وسائر زعماء الجبل لتحجيم نفوذهم، ولإرهاب الناس، فاضطهد أنصار الأمير حمد الأطرش، وانتقم ممن كان يزوره للاحتجاج على سلبه حقّه في الحاكمية. وألّب الناس ضد الطرشان، ومنعهم من زيارتهم ومن

(1) Pierre la Mazière, *Partant pour La Syrie*, Paris 1926, P: 112-114.

المشاركة في جنازاتهم، ومن التقرّب منهم والتودّد إليهم ولو بالسلام، واضطهد أنصارهم، وأغلق مضافة عبد الغفّار الأطرش في السويداء. وتخلّى عن صديقي الانتداب، متعب الأطرش وأخيه يوسف، وعاقبهما بكبس بيتهما في رساس وتحويله إلى مخفر بسبب إيواء أحد المقرَّبين من متعب الأطرش، فندي أبو ياغي، لبنانياً هارباً من وجه السلطة إلى جبل الدروز.

ألقى كاربيه الناس في غياهب السجون ومستودعات الفحم وتحت الأدراج لأقل وشاية كاذبة أو ذنب بسيط أو تهمة باطلة.[١] وأجبر المسجونين على شقِّ الطرقات وتكسير الحصى دون استثناء رجال الدين وأصحاب الشأن من ذلك. وكثيراً ما كان يبقى هؤلاء دون طعام وعلى الماء المملّح لبضعة أيام، ويُمنَع وصولُ الطعام المرسل من أهلهم إليهم، ويُجلَدون أمام المارّة حتى تسيلَ الدماءُ من جروحهم.

حدّ كاربيه من نزول أهل الجبل إلى دمشق بتقييده بتصريح لمدة ثلاثة أشهر، وبدفع الرسوم. وراقب البريد المرسل إلى الجبل، ومنع الصحف العربية من الوصول إليه. وعاقب المطالبين بالوحدة مع سورية. وقد اتخذ هذه التدابير للتخفيف من التواصل بين الجبل والعاصمة السورية، وإضعاف الروابط بينهما، والحؤول دون إعادة اتحادهما، والقضاء على الاتجاه الوحدوي عند أبناء الجبل.

تشدّد كاربيه في مراقبة الغرباء، وبخاصة الفارين اللبنانيين إلى جبل الدروز. وإذا كان هذا مبرَّراً بضرورة حفظ الأمن الملقى على عاتقه، وبوجوب ملاحقة المطلوبين، فإن التعسّف في التدابير المتخذة ليس له ما يبرّره، إذ كان الجند يداهم المضافات وكأنه في حالة حرب، مخترقاً حرمتها، مستهيناً بحق الضيافة والإجارة. وكانت

---

(١) نُمي إلى كاربيه أن الدرزي، إذا عطس أو سعل، فكأنه يلعن غير الحاضرين من الدروز. لذا كان يعاقب بالسجن الدرزيَّ الذي يفعل ذلك، بناءً على هذه التهمة الباطلة.

عقوبات الذين يُؤوون الفارين والمشتبه بهم قاسية جداً حتى في الحالات التي يجهلون فيها شيئاً عن هؤلاء. وهذا أمر جائر بحق من تعودوا فتح أبواب مضافاتهم للضيف وإن كان عدوّاً، إضافة إلى تعارضه، لا مع الأعراف السائدة فحسب، بل مع القانون في كثير من الحالات. ومنع كاربيه تنقّل الأهالي بين قرى الجبل إلا بتصاريح. وأجبر مرسلي الرسائل على الحضور إلى مكتب البريد في السويداء لإرسالها منه، وذلك لمراقبة ما فيها. وغرّم من لا يضعون الطوابع عليها.

لم ينتشر التغريم في أية منطقة سورية كما انتشر في الجبل حيث غُرّم الناس لأتفه الأسباب. ومن وجوه ذلك تغريم أهل السويداء بـ ٢٥ ليرة عثمانية ذهبية لضياع قطة الملازم موريل. وقد قضت الغرامات خلال خمس سنوات من الانتداب الفرنسي على جزء كبير من الثروة الذهبية التي تجمّعت لدى أهل الجبل في الماضي، وساهمت، مع الجدب الذي حلَّ في سنة ١٩٢٥، في إفقارهم.

هذه النماذج من أعمال كاربيه جعلته بشعاً جداً في أعين السكان. وزادت بشاعته بتأسيس بيت خاص للدعارة، وبشذوذه الجنسي الذي نفّر الدروز منه، فرفضوا أن يكون حاكمهم امرأة في ثوب رجل.. ولم يجمّله تقربه منهم وإظهار محبته لهم، وتعبيره عن ذلك بالقول: «إنه أصبح على شيء من الدرزية يشاطر الدروز عقيدتهم».[١] كما لم يجمّله إطلاق لحيته ولبس العباءة السوداء تشبّهاً برجال الدين منهم، وإصلاحاته العديدة التي شابتها خلفياته وفرضه لها بالقوة وبأساليب غير إنسانية خدمةً لأغراضه الاستعمارية.

إن المدارس التي زادت في عهد كاربيه وضمت ٣٠٠٠ تلميذ، بحسب ما جاء في حديثه عن أعماله، كانت موجَّهة ومعدَّة لتعليم

---

(١) من مقدمة كاربيه لكتاب عبد الله النجار، **بنو معروف في جبل حوران**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ٥.

الطالب الثقافة الفرنسية للتوصل إلى فرنسته،وكان أكثر معلّميها من لبنان، وبعض معلّميها جهلة، حشروا فيها للارتزاق أو للتجسّس، فتحوّلت إلى مراكز للجواسيس الذين كُلِّفوا، مع أمثالهم المنتشرين في كافة أرجاء الجبل، بتتبّع أخبار الناس ورصد تحرّكاتهم ليُصار إلى زجِّهم في السجون لأقل وشاية. ومحاولة تعليم أعضاء المجلس النيابي تحوّلت إلى ملهاة وسخرية لأنها تعليم قسري. وعمليات إشاعة الأمن اصطبغت بالإرهاب والقمع. وفتح مكتب للبريد في السويداء ضاعت فوائده بالرقابة المفروضة على الرسائل. وشقُّ الطرقات والأقنية وجرّ المياه إلى السويداء تمّا بالسخرة، وبتعطيل الناس عن أعمالهم. ورغبة كاربيه في التحديث شابها تجاهله لعادات الجبل وتقاليده حتى أنه منع «الأسابيع» التي تقام للأموات، ومنع تجمّع الناس في المضافات بحجّة أن ذلك يضيع الوقت أما الهدف الحقيقي من ذلك، فهو منعهم من التواصل مع بعضهم البعض للتداول في الشؤون العامة. ومحاربة كاربيه للإقطاع لم تكن لهدف اجتماعي إصلاحي، بل لإضعاف زعامات الجبل وقياداته، وهي، مع التوسّع في استصلاح الأراضي وزراعتها بالكرمة، ووقوف كاربيه مع الفلاّحين ضد الإقطاعيين عند إعادة توزيع الأرض، لم تعوّض على الفلاحين خسائرهم الناتجة من التغريم، مع الإشارة إلى أن كاربيه نفسه سلك سلوك الإقطاعيين، إذ كان يرغم جميع سكان القرية على استقباله من خلال تغريم الغائبين والمتخلِّفين، كما كان يُسرُّ لتقبيل الناس يده. لقد استهواه خروج جميع سكان القرية التي يزورها لاستقباله مع رقص الشباب وأغانيهم الشعبية، وإقامة الفرسان لميادين السباق.

كان من الطبيعي أن يتذمر الناس ويشكوا ويحتجّوا ويطالبوا بعزل كاربيه وبتعيين حاكم فرنسي أرحم، أو حاكم أهلي، ويعملوا على رفع الظلم عنهم، وتغيير نمط السياسة الفرنسية المتبعة إزاءهم. لذا رفعوا شكواهم للمفوّض السامي، الجنرال سراي. غير أن هذا العجوز العلماني الماسوني، المعادي لرجال الدين، كان فظّاً، حادّ الطبع،

عصبيّ المزاج، محاطاً بمستشارين وموظّفين حجبوا عنه الحقائق، واتهمهم فيما بعد بأنهم يكرهونه، فرفض مقابلة وفد زعماء جبل الدروز في السويداء في ٥ نيسان ١٩٢٥. ولم يعترف باتفاقية ٤ آذار ١٩٢١، حين عرضها عليه وفد منهم في دمشق وطلب العمل بها، بحجّة أن عليها توقيع مسؤول فرنسي واحد هو روبير دو كه، وتوقيع رئيس روحي واحد من بين الرؤساء الروحيين الأربعة في الجبل الشيخ محمود أبو فخر، وبحجّة أن وزارة الخارجية الفرنسية ليست على علم بها لأنها لم تُعرَض عليها. وعندما أكدّ أحد أعضاء الوفد، عقلة القطامي، على صحّة الاتفاقية وعلى أنها تنصّ على تعيين حاكم أهلي على دولة جبل الدروز، أمر الجنرال سراي باعتقاله ونفاه إلى تدمر. وأرسل بعد عدة أيام رسالة إلى مندوب المفوضية في دمشق، ديلوج، يعلمه أنه قال للوفد الدرزي إن الاتفاقية لاغية لا مفعول لها، وإنه ليس لها إلا قيمة تاريخية، وإنه هدّد أعضاء الوفد بأنه يعتبرهم مثيرين للشغب ومتمرّدين إذا تمسّكوا بها. وادّعى فيما بعد أنه تابع نهج أسلافه في التشدّد، وفي تجاهل اتفاقية ٤ آذار ١٩٢١، لأن سلفه الجنرال ويغان لم يعمل بها وتجاهلها حين عيّن الكابتن كاربيه حاكماً على الجبل. وكان ديلوج مثل سراي غير متفهّم لمطالب أهل الجبل، وعلى علاقة سيئة مع معظم زعمائه، وخصوصاً آل الأطرش.

منح الجنرال سراي كاربيه إجازة لمدة شهرين في ٢٣ أيار ١٩٢٥، وعيّن الكابتن رينو مكانه، وهو معروف في الجبل باسم «ريمون». فقام هذا بعدة إصلاحات، هي رفع الجزاء النقدي، وإلغاء التكسير الإجباري للحصى، والحدُّ من سلطة الجواسيس، ومنع ضرب المحكومين، ورفع الحصار عن مضافات الزعماء الطرشان بالسماح للناس بزيارتهم، وإلغاء المراقبة على الصحف، ومنح الأهالي حرية الاجتماع، فمال السكان إليه، وقدّم بعضهم العرائض المطالبة بتعيينه حاكماً أصيلاً بدلاً من كاربيه، وهذا ما كان يطمح إليه وكان سبب تقرّبه منهم، وحضّه لهم على رفع العرائض، وقيامه بالإصلاحات المذكورة.

وبعد أن تحقّق في عهده هذا التحسّن بات مستحيلاً قبول أهل الجبل بعودة كاربيه، وبات عندهم المزيد من الحجج التي يقدمونها إلى المسؤولين الفرنسيين من أجل عزله، وتعيين رينو أو أي حاكم فرنسي يأملون أن يكون أرحم منه.

قدّم رينو تقريراً إلى رئيسه المباشر ديلوج يوضح فيه عدة أمور، هي كراهية سكان الجبل وزعمائهم لكاربيه، ووجود معارضة قوية له لا تشمل فقط زعماء آل الأطرش، بل تشمل أيضاً زعماء الغالبية العظمى من العائلات الدرزية. وذكر رينو أن أفراد عائلة الأطرش الذين قابلوه طلبوا منه إزالة سوء التفاهم القائم بينهم وبين المفوّض السامي ومندوبه في دمشق، وأنهم أظهروا حسن نياتهم بالقبول بتعيين أي حاكم فرنسي باستثناء كاربيه. كما طلب رينو إرسال لجنة تحقيق، وعدم تجاهل رغبات الأهالي في الجبل.[١]

ووصلت إلى المفوّض السامي برقية من جبل الدروز موقّعة من ٢٢ زعيماً يبدون فيها الرغبة بمقابلته ويطلبون عزل كاربيه، فلم يردّ على برقيتهم. واغتنم زعماء الجبل مجيء النائب الفرنسي، أوغست برونه، وهو الوزير المفوّض من بلاده لدراسة الأوضاع في سورية ولبنان، فقابله في دمشق، في ١٦ حزيران ١٩٢٥، وفد مؤلف من ٣٨ زعيماً يمثلون ١٧ عائلة، وقدّم له بياناً وُقّع عليه في ١١ حزيران في اجتماع لزعماء الدروز في مضافة آل الأطرش في السويداء. وهو يذكر أضرار فصل الجبل عن سورية، ويسرد مطالب أهل الجبل، وهي سيادة القانون، واحترام الحرية الشخصية، وعدم سجن أو معاقبة أي إنسان إلا بقرار صادر عن المحاكم بموجب القانون، ومنح الناس حرية

(١) تقرير الكابتن رينو ذو الرقم ١٣٥. وقد استشهد به النائب فيري في مجلس النواب الفرنسي (المناقشات النيابية عام ١٩٢٥، ص: ٤٤٤١). أنظر مقالة إدمون ربّاط بعنوان «الثورة السورية الكبرى»، المنشورة في مجلة «تاريخ العرب والعالم» العدد ٥٥ أيار ١٩٨٣، ص: ٥.

الكلام وحرية الشكوى، وعدم معاقبتهم من أجل ذلك، وأخيراً عزل الكابتن كاربيه وتعيين الكابتن رينو مكانه. فتفهّم أوغست برونه مطالبهم ووعد بدراستها، إلا أنه طلب منهم مقابلة الجنرال سراي، لأن أمر عزل حاكم وتعيين آخر مكانه هو من صلاحياته.

إن غياب كاربيه، وتقارير حاكم الجبل بالوكالة رينو، والبرقيات المرسلة من الجبل إلى المفوض السامي، والمطالبة بعزل كاربيه وتعيين حاكم فرنسي بدلاً عنه، كل هذا أتاح للمفوض السامي الجنرال سراي، فرصة جيدة لمعالجة الأمور، إلا أنه عقّدها وأزّمها، حين أساء إلى وفد زعماء الجبل الذين حضروا لمقابلته في بيروت بعد مقابلة أوغست برونه، برفقة الأمير أمين مصطفى أرسلان، وذلك برفضه استقبال هذا الوفد، ومنهم من يذكر أنه قابلهم وأسمعهم عبارات جارحة «تمس بكرامتهم وكرامة الوطنية».[١] كما أن أمين سر المفوّضية دو ريفي اتهمهم باغتنام غياب كاربيه للشكوى عليه، وطلب منهم إرجاء ذلك إلى حين عودته وتقديمها بحضوره، فأوحى بكلامه هذا لهم أنهم يخشون كاربيه ولا يجرأون على أي عمل بوجوده، فأجابوا أنهم مستعدّون للتحرّك ضده، سواء كان حاضراً أم غائباً. ثم أكمل رئيس قسم الاستخبارات، القومندان دانتز، الإساءة إليهم حين لام كاربيه لأنه يضرب الدروز بالعصا لا بالسوط على اعتبار أنهم لا يؤخذون باللين، بل بالشدة. فخرجوا غاضبين ثائرين، ومع هذا عاد نسيب الأطرش بعد يومين من دمشق إلى بيروت، ووسّط الأمير أمين مصطفى أرسلان وعلي بك جنبلاط من أجل إقناع الجنرال سراي بتحقيق مطلب زعماء الجبل، وهو تعيين الكابتن رينو بدلاً من الكابتن كاربيه، لكنه فشل في مسعاه.

أحدثت الإساءة إلى الوفد الدرزي ردّة فعل قوية في الجبل، فرفع

---

(١) فؤاد غصن، **مذكراتي خلال قرن**، دار الريحاني، بيروت، لا تاريخ، ص: ٢٣٨. والمؤلف يذكر أنه كان شاهد عيان لما حدث آنذاك.

الكابتن رينو تقريراً في ١٨ حزيران ١٩٢٥ عن خطورة الوضع إلى مندوب المفّوضية في دمشق، فأبلغ المندوبُ المفوّضّ السامي بهذه الخطورة. وقُدّمت في ٢٧ حزيران رسالة موقّعة من زعماء وقفوا حتى الآن على الحياد، تطالب بعزل كاربيه. ثم قُدّمت في ٨ تموز عريضة إلى المفوّض السامي عليها توقيع مئة شخص من المعروفين في الجبل، وتتضمّن الطلب ذاته. وحاول الأمير فؤاد أرسلان التوسّط وحلَّ الأزمة بعزل كاربيه فلم يوفَّق. وكان حرياً بالمفوّض السامي أن يعدّل موقفه بعد كل هذه الإضاءات على خطورة الوضع في الجبل، والإضاءة التي تلقّاها من حاكم الجبل الجديد تومي مارتان أيضاً. لكنه كان عنده نظرة خاطئة عن زعماء دروز الجبل، تكوّنت لديه من معلومات مغرضة قدّمها له موظّفو المفوّضية المؤيّدون لكاربيه بفضل ما أغدقه هذا عليهم من هدايا، وتكّونت من تقارير الملازم موريل، صديق كاربيه، الذي يعمل على إبقائه حاكماً على الجبل، وإبعاد رينو، إضافة إلى أنه كان هناك استهتار في المفوضية بما يجري واعتباره عمل مشاغبين قلائل.

كان سوء استقبال الجنرال سراي لزعماء جبل الدروز في سنة ١٩٢٥ شبيهاً بسوء استقبال شريف باشا، حاكم بلاد الشام من قبل محمد علي باشا، لمشايخ الجبل في سنة ١٨٣٧. وكلاهما مهّد لثورة الجبل. فقد هاج أعضاء الوفد للإهانة التي لحقت بهم، ولوّحوا بالثورة في ردّات فعلهم الكلامية.[1] وعادوا إلى الجبل غاضبين ثائرين، وأعلموا مستقبليهم في اجتماع «المزرعة» بما جرى، فثارت ثائرة الجميع. ثم اشتد الهياج، وساهمت فيه عدة عوامل، منها وفاة أحد أعضاء الوفد، قفطان عزام، متأثراً من الإهانة، واجتماع أعيان الجبل

---

(١) صاح نسيب الأطرش في دار المفوّضية: «الفرنسيون لا يسمعون إلا من أفواه البنادق»، وذكر فؤاد غصن في كتابه، **مذكراتي...**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ٢٣٨، ٢٣٩ أن أحد أعضاء الوفد قال: «لن يزيل الشر إلا الشر، ولن تصطلح الأمور إلا بالثورة. وإنّا لها شيباً وولداناً ورجالاً ونساءً».

في مأتمه حيث قرّ رأيهم على القيام بالثورة، وقيام حلفاء الفرنسيين، عرب السلوط، بقتل حمّود نصر، ومجيء سلطان مع ١٠٠ فارس مسلّح للانتقام إن لم تعاقب السلطة الفرنسية الجناة. فكان هذا التظاهر بالسلاح مع التهديد بالثورة في مأتمي الزعيمين المذكورين، وفي اجتماع كناكر، نذيراً بتفجّر الموقف. فقد طرح المجتمعون في كناكر عمائمهم على الأرض، بعد خطبة نسيب الأطرش فيهم، وقرّروا الثورة إذا عاد الكابتن كاربيه حاكماً على الجبل.

ومن العوامل التي فاقمت الأوضاع اشتراط الفرنسيين هدم دار حسين مرشد، لأنه أطلق النار على الملازم موريلٍ الذي تصدّى مع ١٠٠ جندي من الحرس السيّار لمظاهرة سلمية نظّمها، في ٣ تموز ١٩٢٥، أعضاءُ «الجمعية الوطنية» المشكّلة برئاسة سلطان، إضافة إلى شروط أخرى، هي اعتذار شيوخ السويداء للملازم عن الإهانة، ودفع السويداء ٢٠٠ ليرة عثمانية ذهبية غرامة، ونفي ١٠ أشخاص من آل مرشد، وتقديم بعض شباب السويداء رهائن لضمان تنفيذ هذه الشروط. فكانت رصاصات حسين مرشد الرصاصات الأولى التي تُطلَق على الفرنسيين بعد ثورة سلطان في سنة ١٩٢٢. وكان تجمّع المسلّحين في داره وتصدّيهم للجند الفرنسي من أقوى اللاءات التي تقال للسلطة الفرنسية.[١] وتزامن هذا مع مظاهرات احتجاجية في صلخد على سياسة الفرنسيين، واعتقالات للقائمين بها ولبعض الأعيان. فتأزّم الوضع في جميع مناطق الجبل، وغدا قابلاً للانفجار في أية لحظة. وهذا ما كان يريده سلطان، فهو اليوم يسمع الأناشيد الحربية، وأصوات الرصاص، ولهج الناس بالثورة، ويرى بني قومه ينتخون

---

(١) قاوم شباب السويداء الجند الفرنسي ومنعوه من هدم دار حسين مرشد، فاضطر الكابتن رينو إلى إلغاء قرار الهدم. مقابلة شخصية وشريط مسجل مع نايف مرشد رضوان ومع جميل سليمان رضوان في ١٦/ ١٢/ ١٩٨٧. والثاني كان من جملة المتصدّين للجند الفرنسي.

بسلاحهم ويتظاهرون به على مرأى من الجند الفرنسي، وكل هذا ينذر بقرب الثورة الموعودة.

مضى الجنرال سراي في تدابيره الانفعالية الخاطئة، فهو لم يكتفِ بعزل رينو في ١٥ تموز ١٩٢٥ بحجّة أنه فشل في تهدئة الاضطرابات في الجبل، وتعيين تومي مارتان مكانه، بل حمّل زعماء الجبل مسؤولية ما يجري، فاستدعى في اليوم نفسه خمسة منهم، هم حمد وعبد الغفّار ونسيب ومتعب وسلطان الأطرش، لبحث الحالة الحاضرة ولسماع مطالبهم، وكان ذلك استدراجاً لهم للإيقاع بهم. لبّى الزعماء الثلاثة الأوائل الدعوة، وعند وصولهم إلى دمشق اعتقلهم الفرنسيون ونفوهم إلى تدمر، فكان ذلك مكيدة مستنكرة من قبل الجميع بمن في ذلك معظم الفرنسيين لأنها نقض لكلمة الشرف يحصل في عيد الثورة الفرنسية. وأعاد هذا الغدر إلى الأذهان غدر الأتراك بالدروز بعد إعطائهم الأمان. وقد اعتذر متعب الأطرش عن الحضور بسبب المرض. أما سلطان، المتصف بالحذر والمتوقّع بحدسه أن سراي يضمر الشر والخداع، فلم يلبِّ الدعوة. وكانت إهانة الجنرال سراي للوفد ثم مكيدته السبب المباشر للثورة التي يريد القيام بها.

اتخذ سكان الجبل من الحاكمية مطلباً مرحلياً سعوا لتحقيقه بالوسائل السلمية. وكانت المشكلة تكمن ظاهرياً في عزل كاربيه وتعيين حاكم فرنسي أفضل أو حاكم أهلي. إلا أنها في الحقيقة والجوهر أعمق وأبعد من ذلك، إذ ما كان الوضع يختلف فيما إذا تسلّم رينو الحاكمية أو تسلمها حاكم أهلي، طالما بقيت السياسة الفرنسية ذاتها. فالمهُم إذاً هو تغيير نمط السياسة الفرنسية في حال بقاء الانتداب. والأهمُّ من ذلك هو الاستقلال الفعلي لا الرسمي، ووحدة الجبل مع سورية. ولقد كان سكان الجبل يعرفون أن تودّد رينو لهم، وتقرّبه منهم، هما من أجل التوصل إلى الحاكمية. ولقد تأكّد ذلك من خلال الإجراءات القاسية التي اتخذها، بضغط من الضباط الفرنسيين، على أثر إطلاق النار على الملازم موريل.

كان الجنرال سراي، بحسب ما جاء في مذكراته، يريد عزل كاربيه، وتعيين ضابط فرنسي آخر أعلى رتبة منه. لكنه فضّل ألاّ يقوم بهذا التدبير قبل عودة كاربيه من فرنسا وانتهاء إجازته، حفظاً لكرامة بلاده، وكي لا يقال إنه أُجبِر على ذلك تحت الضغط. لذا طلب في أحد تقاريره السرّية بتاريخ ١١ تموز ١٩٢٥ إلى مندوب المفوّضية لدى الدولة السورية أن يطلب من القومندان تومي مارتان اتخاذ جميع التدابير الضرورية لذلك. وقد صرّح سراي بما يلي: «إن من يظن أن الدروز، وخاصة عائلة الأطرش، سيعمدون إلى الهدوء والسكينة إذا عُيِّن الكابتن رينو حاكماً في الجبل، لا يعرف الدروز، ولا يعرف أحوالهم. فلو عُيِّن الكابتن رينو حاكماً لوجد الدروز حجّة أخرى لإثارة الثورة».[١] وقد اعترف بخطأه حين ترك في المراكز المهمّة وفي الجيش موظّفين وضبّاطاً يكرهونه ويحاولون الإيقاع به.

تجدر الإشارة إلى أن بعض الكتاب والمسؤولين الفرنسيين اعترفوا بسوء السياسة الفرنسية المتّبعة في سورية ولبنان، وبمسؤولية الجنرال سراي في قيام الثورة، فيما حاول آخرون تبرير أعمال كاربيه وسراي، وتبرير السياسة الفرنسية أو التخفيف من أخطائها، فاتهموا، كما اتهم الجنرال سراي، الشريفيين والإنكليز بتحريض سلطان على الثورة ودعمها لتدمير الانتداب الفرنسي. وحاولوا الفصل بين أبناء الوطن الواحد والقضية الواحدة، فاتهموا الدمشقيين بتحريض زعماء الجبل على الثورة، واتهموا اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني الموجودة في القاهرة، والسوريين المقيمين في مرسين في تركيا، وبالتحريض عليها ودعمها. ومنهم من اتهم الإقطاع الدرزي بشكل عام، وسلطان الأطرش بشكل خاص، بالقيام بالثورة بسبب الاستياء من فقدان الامتيازات.

---

(١) بول كوبلنز، **سكوت سراي**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ١١٣.

بدء بالثورة في جبل الدروز

راودت الثورة أذهان أهل جبل الدروز، وازداد تلجلجها في صدورهم والهمس بها سرّاً، ثم التفّوه بها علناً، مع تمادي الفرنسيين في ظلمهم، وتجاهل اعتراضاتهم وشكاواهم، وعدم تفهم أوضاعهم ومشكلاتهم.[١] وقد تفوّه بها علناً أعضاء وفدهم، في بيروت، بعد إساءة استقبال الجنرال سراي لهم. وتردّدت في اجتماع المزرعة وفي مأتمي قفطان عزام وحمّود نصر وسواهما من المناسبات الاجتماعية والاجتماعات، وفي أصداء رصاصات حسين مرشد ورصاصات وصيحات المتصدِّين للجند الفرنسي عند محاولته هدم داره. وكانت أسباب الثورة تتجمع وتتضافر، لكن نشوبها ينتظر السبب المباشر والوقت الملائم والقائد المعلن. وحده سلطان كان المؤهل لإعلانها وقيادتها، لأنه زعيم المعارضة السياسية للفرنسيين منذ بداية عهدهم في الجبل، والقائم بالثورة ضدهم في سنة ١٩٢٢، والمستمرُ في العداء لهم بعد ذلك، والشخص الذي تمحور حوله العمل النضالي، وأجرأ زعماء الجبل وأكثرهم إقداماً.

منذ أن عاد سلطان إلى الجبل في ٥ نيسان ١٩٢٣، على أثر صدور العفو عنه، وبالرغم من فشل ثورته الأولى، ظلّت الثورة تعتمل في نفسه، لاقتناعه بأن الفرنسيين لا يفهمون إلا لغة القوة، ولا تجدي معهم أساليب الشكاوى والمضابط والاحتجاجات والاعتراضات، والتي كان يوافق عليها أحياناً لضرورتها من الناحية السياسية والدعائية. لكنه لم يجازف، بل عمل بحذر، وأحياناً بسّرية. وكان ينتظر الفرصة الملائمة، متجنّباً أي صدام مسلّح فوري مع الفرنسيين شبيه بصدامه معهم في سنة ١٩٢٢، مستعدّاً في الوقت نفسه للمجابهة فيما لو

---

(١) يذكر بوناردي أن «جبل الدروز» كان يتحضّر للثورة منذ أشهر وسنوات، وأنه لم يكن هناك دراسة فرنسية جدّية لأوضاعه، وتوقُّع لما سيحدث فيه. أنظر:
P. Bonardi, *L'imbroglio Syrien,* Paris 1927, P:.76.

اضطرّوه إلى حمل السلاح. وما كان يخشى ما قد يتخذه الفرنسيون من تدابير ضده لموقفه المعارض لهم، ولعدم اكتراثه بمقابلة مسؤوليهم. فهو، مثلاً، لم يخفّ لاستقبال المفوض السامي، ويغان، حين حضر إلى السويداء. ومع هذا تهيّبه الفرنسيون، حتى إن كاربيه الذي حجّم زعماء الجبل تجنّب أي تدبير يثيره أو ينتقص من كرامته ويسيء إليه، وقدّم له العروض لاسترضائه وتخديره، وقد ذكر ذلك في مذكراته قائلاً عن الهدف من زيارته له في سنة ١٩٢٤ ومن توّدده إليه: «كان عليّ واجب محدّد ينبغي القيام به، هو أن أجعل من سلطان، باعتباره الرجل الوحيد القادر على إثارة الجبل، صديقاً لي بهدف تحييده».(١)

لوّح سلطان بالثورة في أوائل سنة ١٩٢٤ حين سار مع ٢٠٠ فارس لردِّ الزيارة لكاربيه، مغتنماً هذه المناسبة ليطلب منه إعلان قبوله بالأمير حمد الأطرش حاكماً على الجبل. لكن كاربيه اتخذ الاحتياطات الضرورية فطلب حضور سلطان دون فرسانه، وأمر الطيران الفرنسي بالتحليق في سماء الجبل، واستدعى الجند للتجوّل في قرى «المقرن القبلي» من أجل إرهاب الناس. ولوّح سلطان بالثورة حين أرسل برقية إلى نسيب الأطرش، معتمد حكومة جبل الدروز لدى البعثة الفرنسية في دمشق، يطلب منه تلافي الشر قبل وقوعه، اطّلع عليها كاربيه فعزل نسيب الأطرش، وانتقل إلى القريّا لسؤال سلطان عمّا يقصد من برقيته ومن إيداعه مقتنياته الثمينة عند الوجهاء المسيحيين إيذاناً برحيله إلى شرق الأردن، ثم انتقل إلى أم الرمّان وهدّد حمد البربور بالانتقام إن هو انضمَّ إلى سلطان في حركته. ولكي يحدّ من رحيل أهل الجبل إلى شرق الأردن، أوعز كاربيه إلى شيوخ العقل إصدار كتاب إلى القرى يحظرون فيه هذا العمل ويحرمون القائمين به. ثم لوّح سلطان بالثورة في ربيع سنة ١٩٢٥ بدليل ما أورده المطران نيقولاوس قاضي من أنه كان يستعدُّ لها في هذه السنة، وأن المطران حذّر كاربيه من ذلك،

(1) Carbillet, *Au Djebel Druse,* Op, cit, P:67.

وبدليل إطلاع سلطان لنيقولاوس قاضي على كتاب من الملازم موريل وكتاب من مستشار صلخد تيتاكر فيهما تهديد له.[١]

عمل سلطان على تقوية الجبهة الداخلية، وتأطير الناس في جمعيات ولجان من أجل توحيد آرائهم ومواقفهم، فكان عضو «اللجنة المركزية» التي تألفت منه ومن عبد الغفّار وحمد ونسيب وتوفيق الأطرش ومحمد عز الدين الحلبي. كما كان رئيس «الجمعية الوطنية» التي أسّسها مع الشباب المتحمسّين في حزيران ١٩٢٥، وضمّت خمس لجان فرعية. وعمل في الوقت نفسه على تمتين أواصر العلاقة مع الجوار، ولاسيما مع أهل بصرى الشام وشيخها مصطفى المقداد.

إن اتصالات سلطان مع خارج الجبل انحصرت برشيد طليع، رئيس وزراء شرق الأردن سابقاً.[٢] وكان يطّلع أيضاً على المحادثات السرية التي تدور حول سوء الأوضاع في سورية، وضرورة إشعال نار الثورة، بين زعماء دمشقيين وزعماء من الجبل يقيمون في دمشق، أو يؤمونها، هم حمد ونسيب وعبد الغفّار ومتعب الأطرش، ويوسف العيسمي. إلا أن قرار الثورة، وتاريخ البدء بها، لم يكونا مجال بحث بين سلطان وبين أحد، بل كانا رهن تطوّر الأوضاع، ورهن إرادته وحده.

---

(١) نيقولاوس قاضي، **أربعون عاماً في حوران وجبل الدروز**، وردت الإشارة إليه سابقاً، ص: ٨٠-٨٢.

(٢) يذكر عجاج نويهض في كتابه، **رجال من فلسطين**، منشورات فلسطين المحتلة، مطابع الكرمل، بيروت ١٩٨١، ص: ٣٥٣، ما يلي: «مكاتبات رشيد طليع إلى سلطان مطردة، لا تنقطع، وهي جد خاصة مكتومة لا يطلع عليها أحد، وكل موضوعاتها تتعلق باستيقاد نار الثورة عندما تسنح الفرصة لها».

ويذكر أسعد داغر في «**مذكراتي على هامش القضية العربية**»، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، لا تاريخ للطبع، ص: ١٦٤، ما يلي: «ذهبت مرة إلى الإسكندرية لمقابلة رشيد طليع قبل نشوب الثورة في جبل الدروز بستة أشهر أو أكثر، فرأيته شديد الانهماك برسائل تلقاها من الجبل. ولما سألته عن السبب قال لي إن الحالة أصبحت لا تطاق في سورية، وإن بعض زعماء الدروز عازمون على القيام في وجه السلطة، وإنهم يسألونه رأيه في الموضوع».

كان سلطان يرى في مسار الأمور في الجبل مقدّمات للثورة، وفي اضطراباته، في شهري حزيران وتموز ١٩٢٥، فرصة ملائمة لقيامها. إن ما جرى في هذين الشهرين زاد من ثقته بتأييد الناس لها، وجعله يتخذ قرارها، ويعلن عن نيته القيام بها، مراراً، حتى أنه حذّر الزعماء الذين نزلوا إلى بيروت في ١٧ حزيران لمقابلة الجنرال سراي من مغادرة الجبل، كي لا يغدر الفرنسيون بهم في حال قيام الثورة أثناء غيابهم. وعندما بلغه، بواسطة الأمير حسن الأطرش الذي حضر من دمشق إلى السويداء على عجل، ، نبأ اعتقال حمد ونسيب وعبد الغفّار الأطرش، وكان آنذاك في رساس يعود متعب الأطرش، أعلن قرار الثورة، وأطلع عليه بعض المقرّبين والمجاهدين المسلّحين الذين حضروا إلى القريّا، ومن بينهم حسين مرشد وأقاربه الذين كانوا هاربين من وجه السلطة.[١] كما أبلغ الشيخين أحمد الهجري وحسن جربوع. وتجنّب مكيدة أخرى دبّرها تومي مارتان للقبض عليه، وهي دعوته إلى السويداء للبحث معه في تسوية الأمور بطريقة سلمية، فرفض تلبية الدعوة، وأجاب رسوله بأنه لم يعد يثق بالفرنسيين ولا بالوعود التي يقطعونها.

اتخذ سلطان قرار الثورة في اللحظة التاريخية الملائمة لقيامها في الجبل بعكس ما جرى معه في سنة ١٩٢٢ حين اضطرّ إلى حمل السلاح في ظروف غير مؤاتية. أما اليوم، فإن الظروف ملائمة بعد أن

---

(١) لجأ هؤلاء المجاهدون إلى كوم الحصى بالقرب من السويداء، وكان سلطان يزورهم ويساعدهم ويشدّد عزائمهم. وعندما تضايقوا من ملاحقة الفرنسيين لهم ذهب جميل سليمان رضوان، بطلب من حسين مرشد، إلى القريّا، وعند وصوله إلى دار سلطان أطلق عدة رصاصات في الفضاء، وأجاب سلطان على سؤاله عن عمله هذا بالقول: أطلقت الرصاص لكي يصحى من هو نائم. فأجاب سلطان: الكل واعون. وها نحن قرّرنا الثورة. مقابلة شخصية وشريط مسجل مع جميل سليمان رضوان في ١٦/ ١٢/ ١٩٨٧.

تمادى الفرنسيون في قمعهم وإرهابهم، فحوّلوا أخلص أعوانهم إلى أعداء، ثم أساؤوا التصرف فأهانوا زعماء الجبل، ولجأوا إلى المكيدة فاعتقلوا ثلاثة منهم. والظروف ملائمة أيضاً بتهيؤ الناس للثورة، وتقبلهم لفكرتها، واستعدادهم للتضحيات دفاعاً عن الشرف المهان، وتحصيلاً للحقوق المهضومة. أما خطورة قرار الثورة، فهي تكمن في مواجهة دولة عظمى خرجت منتصرة من الحرب الكبرى، وتمكّنت من قمع جميع الثورات والانتفاضات، قوتها أضعاف قوة المصريين والعثمانيين الذين جابههم أبناء الجبل في ثورات عديدة. وتكمن خطورة قرار الثورة أيضاً في اتخاذ سلطان له دون الاتفاق مع زعماء دمشق. وكان يعوّل على أمرين، هما التفاف جميع أبناء الجبل حوله، واستجابة سائر المناطق السورية للثورة عند قيامها.

سار سلطان من القريّا في ١٧ تموز ١٩٢٥ ومعه ١٥ فارساً. وأخذ يتجوّل في قرى بكّا، أم الرمّان، عنز، المشقوق، متان، ملح، مهيّجاً أهاليها ومستثيراً نخوتهم بأساليب متعددة، وسط أناشيد حماسية تصدح بها حناجر رفاقه، تعلن الثورة، وترخّص النفوس والدماء من أجلها. ومن ملح أرسل الرسائل إلى أعيان «المقرن الشرقي» يستثيرهم ويطلب منهم الالتحاق به.

وكان المشهد ذاته يتكرّر في كل قرية يصل إليها سلطان، إذ يصطفُّ المقاتلون على شكل قوس، متلاصقي الأكتاف، في ما يشبه «العرض»، ينشدون الأناشيد الحماسية (الجوفيات) ويطلقون النار. أما القادمون إليهم، فهم ينتخون عندهم، كلٌّ بسلاحه، ويطلق من يحملون البنادق والمسدّسات النار، ويهتفون: يا ما عندكم يا ربعنا ــ لعيون سلطان ــ لعيون النشاما ــ لعيون الدروز. فيجاوبون بمثل ما فعلوا، وبالقول: الله يعزّهم ــ الله يعزّ الدروز ــ الله يعزّ (الفلانية)، أي الجماعة التي ينتمي إليها المقاتلون القادمون.

كانت السلطة الفرنسية قد اتخذت الاحتياطات الأمنية الضرورية عندما بدأت الأمور تسوء في الجبل في حزيران ١٩٢٥، واتخذت من

إزرع في حوران مطاراً. وقد أقلقها تحرّك سلطان والتحاق المجاهدين به، وازدياد عددهم في كل قرية يصل إليها. فسارع الجنرال سول، قائد جيوش دمشق وحوران وجبل الدروز، لمعالجة هذا التطوّر الخطير، وانتقل إلى السويداء في ١٩ تموز، وأرسل في اليوم التالي حملة بقيادة نورمان لتعقّب سلطان والقبض عليه والقضاء على ثورته في المهد.

أول عمل عسكري قام به الثوار هو إطلاق النار على طائرتين فرنسيتين حلّقتا فوقهم حين كانوا في عرمان في ٢٠تموز، وإسقاط إحداهما في قرية متان حيث أُسِر طياراها وسُلِّما إلى شيخ القرية، علي مصطفى الأطرش، الذي أكرمهما وسلّمهما فيما بعد إلى السلطة الفرنسية. وبعد ذلك انتقل الثوار في اليوم نفسه إلى صلخد متجاهلين طلب بعض أهلها منهم ـ بناءً لضغط السلطة الفرنسية- عدم دخولها، وأحرقوا بمساعدة أهلها دار البعثة الفرنسية، واحتلّوا قلعتها، ففرّ من صلخد بعض الموظفين إلى السويداء، فيما انضمَّ بعضهم الآخر إلى الثوار. وكان لاحتلال صلخد تأثير كبير في مسار الثورة، لأنها قاعدة «المقرن القبلي»، إذ شجّع المتريِّثين من أبناء هذا «المقرن» على الانضمام إلى سلطان، كما شجّع الكثيرين من أبناء «المقرن الشرقي» على تلبية دعوته.

معركة الكفر[1]

وصل قائد الحملة الفرنسية المرسلة لتعقّب سلطان، نورمان، إلى عرى، ونزل عند نبعها. وكان له مهمّات ثلاث، بحسب ما جاء في «الكتاب الذهبي لجيوش الشرق»، الأولى الإشعار بوجود القوات في

---

(١) سنستعمل لفظة «معركة» بمعنى «وقعة» أو «موقعة» في الحديث عن الصدامات التي جرت بين الثوار والفرنسيين مهما كان عدد المشتركين فيها قليلاً، ومهما كان عدد القتلى والجرحى ضئيلاً، وذلك بغضّ النظر عن المدلول الحقيقي للفظة «المعركة» بناءً على المصطلحات الحربية، إذ هي التحام للجيوش الكثيرة العدد يقع فيه آلاف القتلى والجرحى.

المنطقة الجنوبية من الجبل، والثانية تهدئة روع أنصار الفرنسيين، والثالثة العمل على إنقاذ الطيارين اللذين سقطا في متان.[1] إلا أن «الكتاب الذهبي» أغفل مهمة أساسية للحملة، هي إلقاء القبض على سلطان وإخماد ثورته. وقد أرسل نورمان قوة صغيرة إلى القريّا حاولت دخولها، فحذّرها علي، أخو سلطان، من ذلك، وكان موجوداً فيها لإنهاء أعمال الموسم الزراعي.

انتقل نورمان إلى قرية «الكفر» بقصد التمركز فيها، وقطع الطريق على سلطان فيما لو أراد الزحف إلى السويداء، فأمر جنوده بالتمركز عند نبعها، وإقامة التحصينات على تلّة صخرية منيعة واقعة عند مدخلها باتجاه السويداء، يزيد في مناعتها موقع «الكفر» نفسها. فهذه القرية ذات تاريخ حافل بالمعارك بين أهل الجبل والأتراك. وهي ذات موقع استراتيجي منيع. وتعلو عن سطح البحر ١٣٦٠م. وتقع على سفح سلسلة تلال جبل الدروز، وبالتحديد عند سفح تل «القليب» المشهور الذي توقَد النيران على قمته إيذاناً بالحرب. وتشرف على سهل حوران. وحولها أحراج تشكل ملاجئ طبيعية للمقاتلين، هي مع أحراج بلدة قنوات الغابات الوحيدة الباقية في الجبل.

كان نورمان مغترّاً بنفسه وبعدد جنوده البالغين ١٧٢ جندياً وضابطاً، وبوافر أسلحته. وكان مستهتراً بأهل جبل الدروز الذين تعايشوا حتى تاريخه مع الظلم الفرنسي، باستثناء انتفاضة سلطان في سنة ١٩٢٢، ويتصوَّرهم فقط مجيدين للرقص والغناء ولحسن استقبال المسؤولين الفرنسيين. فأخذ يتهدّد ويتوعّد بالانتقام من سلطان أمام الأولاد الذين قدموا لبيع الجنود بعض الحوائج. ومن تهديداته أنه سيفرغ رصاص مسدسه قريباً في رأس سلطان. وكان يظنُّ أنه يقوم بنزهة. وبدا مطمئناً كل الاطمئنان، وازداد اطمئنانه بعدما استطلعت

---

(١) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق**، وردت الإشارة إليه سابقاً، ص: ١٣٨، ١٣٩.

طائرة فرنسية طريق السويداء ـ الكفر ـ صلخد صباح ٢١ تموز ١٩٢٥ فلم تلحظ أي تحرُّك للثوار.

حدّد سلطان خربة «العيّن»، الواقعة إلى الشمال الغربي من صلخد، مكاناً لتجمُّع المجاهدين، والزحف منه نحو السويداء، فكان هذا، بالإضافة إلى إسقاط الطائرة الفرنسية، وإحراق مقرّ البعثة الفرنسية في صلخد، دليلاً قاطعاً على الثورة لبعض من رافقوه ولم يتأكّدوا عن عزمه على القيام بها.[١] وكان الجميع بانتظار بيرق ملح،[٢] لأن وصول «المفزع»، أي المخبر، إليها تأخّر بسبب الرقابة العسكرية المفروضة عليها. وقبل انطلاق بيرق ملح سأل حامله، شهاب غزالة، مجاهدي قريته عن «العلامة» أي الإشارة، فأجابوا «لفّة البيرق».[٣] وعند وصوله وإياهم إلى خربة «العيّن» قدّموا إلى سلطان ورفاقه التحية المعهودة، وهي النخوة بالسلاح والأهازيج، ولم ينتظروا الردّ عليها، لأن شهاب غزالة لفّ البيرق وسار، فسار الجميع باتجاه السويداء.

قبل أن يصل سلطان إلى «الكفر» أرسل من ينصح نورمان بعدم التعرّض للثوار الزاحفين باتجاه السويداء، فأجاب بالتهديد والوعيد، وأنه بانتظاره، وأنه قادر على إلقاء القبض عليه وإبادة ٣٠٠٠ درزي برشّاشه، وأن ترجمانه يستطيع سوق الدروز بعصاه من قرية «الصورة الكبيرة» في أقصى شمال الجبل إلى قرية «العانات» في أقصى جنوبه. نُقلت أجوبة نورمان إلى سلطان، فسار لتوّه مع الثوار بحماسة منقطعة النظير، بعد اجتماع قصير لم يستطيعوا فيه تقرير أية خطة سوى أن

(١) أفادنا حسن سلّوم، أحد مجاهدي الثورة السورية الكبرى، أن بعض من رافقوا سلطان إلى صلخد ظنّوا في البداية أنهم يقومون بمظاهرة مسّلحة، أو عمل قتالي محدود، ينسحبون بعده إلى قراهم. مقابلة شخصية في ١٣/ ١٠/ ١٩٨٦.

(٢) كلمة «بيرق» تعني لغوياً العلم، وتعني عند أبناء جبل الدروز المقاتلين، لأن مقاتلي كل قرية يسيرون وراء بيرقها، ويقاتلون حوله، ويستميتون في الدفاع عنه.

(٣) عندما يسير مقاتلو كل قرية في جبل الدروز إلى القتال ينطلقون من قريتهم وبيرقهم مرفوع. لكنهم بعد مسافة قصيرة يطوون بيارقهم، أي يلفّونها.

يسير المشاة في الطريق الوعرة من ناحية الشرق، ويسير الفرسان في الطريق الأقلّ وعورة من ناحية الغرب.

كان المجاهدون حوالي ٣٠٠ من الدروز، إضافة إلى بعض البدو المنضمّين إليهم. وقد شكّلوا بخطّي هجومهم فكّي كمّاشة محكمة، وانقضّوا على الجنود الفرنسيين بهجوم صاعق، وبسرعة فائقة، تعذّر معهما استخدام هؤلاء للأسلحة الرشّاشة والوصول إلى أماكن الذخيرة، حتى أنه لم يتسنَّ لبعض المجاهدين الاشتراك في القتال الذي لم يدم سوى نصف ساعة ونيّف، والذي دار معظمه بالسلاح الأبيض ممّا أفسح المجال أمام شجاعة المهاجمين وبراعتهم في الضرب بالسيف الذي طال مكوثه في غمده. وانجلت المعركة عن مقتل نورمان، والفتك فتكاً ذريعاً بحملته، إذ لم ينجُ منها سوى خمسة أو ستة أنفار أجارهم شيخ «الكفر» أسعد مرشد، ثم لجأوا إلى السويداء لينقلوا خبر هذه الكارثة إلى حاكم الجبل بالوكالة، تومي مارتان، فيما انسحب المجندون الدروز العشرة قبل بدء القتال. وخسر الثوار ٥٤ شهيداً، وسقط منهم عشرات الجرحى، وبحسب ما يذكر الجنرال بورون، فإن سلطان نفسه أصيب برجله.[1] وهذا القول إمّا خاطئ بدليل عدم إشارة سائر المؤلفين إليه، وإما أن إصابة سلطان كانت خفيفة للغاية، بدليل عدم اكتراثه واكتراث الآخرين لها ومتابعته التنقل والقتال.

لم يكن متيّسراً لسلطان متابعة الاهتمام بأخيه مصطفى الذي أصيب إصابة بالغة عند بدء المعركة ونُقِل إلى دار أسعد مرشد، حيث أسلم الروح. ولم يكن متاحاً له أيضاً البقاء في القريّا لتقبّل التعازي به، فقد تقبَّلها من الكثيرين وهو في قنوات. وكان همّه منحصراً بمتابعة القتال، واستنفار مجاهدي الجبل للمعارك المقبلة، واستثمار النصر الرائع الذي عوَّض عن خسارة الأربعة والخمسين شهيداً. وكان فخوراً

(1) Bouron, *Les Druzes..., Op. cit, P:240.*

جداً بروعة ما تحقّق، واعياً منذ الساعة الأولى لأبعاده ونتائجه، لا على صعيد الجبل فحسب، بل على صعيد سورية بأكملها.

انتقل سلطان مساء يوم ٢١ تموز إلى قنوات ليشرف من هناك على حصار الجنود الفرنسيين الذين لجأوا إلى قلعة السويداء مع حاكم الجبل بالوكالة، تومي مارتان، ومع الموظّفين وعائلاتهم. وأثناء وجوده في قنوات وافاه العديد من أعيان الجبل والكثيرون من رجاله، وانضووا تحت لواء الثورة. كما أنه أرسل الرسل والرسائل إلى من لم يوافوه، يدعوهم إلى حمل السلاح. أما سائر الثوار، فقد انطلقوا من «الكفر» إلى السويداء حيث هاجموا، مع من انضمَّ إليهم من رجالها، سراي الحكومة وأحرقوها، ودمّروا متحف كاربيه تعبيراً عن نقمتهم على من سُمي هذا المتحف باسمه، لأنه رمز الظلم والاستبداد، مع الإشارة إلى أن أعيان الجبل هم الذين قدّموا معظم الآثار التي وضعت فيه. ثم ضرب الثوار الحصار على قلعة السويداء الحصينة.

شكّلت معركة «الكفر» ضربة قاسية للفرنسيين، إذ أنها أسفرت عن إبادة شبه كاملة لحملة نورمان، وانحسار لوجودهم عن الجبل كله، باستثناء قلعة السويداء المحاصرة. وقد عملوا جهدهم على طمس أخبار ما جرى، وتمويه الحقائق وحجبها. فقلّلوا في بلاغاتهم من خسائرهم، وضخّموا خسائر الثوار في «الكفر» وفي القصف الفرنسي المتواصل لتجمعاتهم وللقرى. وروّجوا الإشاعات عن قلّة عدد الثوار والمنضمّين إليهم، وعن انقساماتهم، ورفض السكان للتجاوب مع دعوة سلطان إلى الثورة، وإجباره لهم على السير فيها. وقد أمل المفوّض السامي ومعاونوه الإطلالة على السوريين، وعلى المسؤولين في فرنسا، بنصر تحقّقه الحملة الكبيرة التي سيوجّهونها إلى الجبل وتعوّض عن خسائر الفرنسيين البشرية والمعنوية، وتحافظ على وجودهم المهدّد، لا في الجبل وحده، بل في سورية كلها أيضاً.

توقّع الفرنسيون قيام الثورة في جبل الدروز منذ أن وطئوا أرضه، لأنهم اطّلعوا على تاريخه المليء بالمعارك والثورات، فوضعوا

الدراسات والخرائط الحربية في ضوء ما تكوّن عندهم من تجارب الجيوش السابقة التي هاجمته. وتوقّعوا في صيف ١٩٢٥ قيام الثورة، واتخذوا الاحتياطات والاستعدادات الضرورية. لكنهم فوجئوا بثورة عنيفة لا باضطراب محدود يسهل عليهم قمعه. وصُدِموا، لا من إبادة إحدى فرقهم فقط، بل أيضاً من خطأ حساباتهم وتصوراتهم عن أهل الجبل.

وكما تكوّن عند أكثرية الفرنسيين استهتار بقدرات أهل جبل الدروز، وعدم تقديرهم الكافي لخطورة الوضع قبل الثورة، تكوّن عند بعض ضبّاطهم المطّلعين على سير الأمور، وعلى ما جرى بعد ذلك من مفاوضات فاشلة بسبب تعنّت المفوض السامي الجنرال سراي، عدم الاقتناع بحرب ناتجة عن عدم تفهّم المسؤولين الفرنسيين لمطالب أهل الجبل، وعدم إنصافهم، ثم الإساءة إلى زعمائهم، فقال أحد هؤلاء الضبّاط: «لقد خضت الحرب كلها، ولم يعد يعنيني إضافة مسألة منها أو إنقاص أخرى. ولكنني في هذه المرة أشعر بالضيق في قلبي لأن هذه الحرب كان بالإمكان تجنّبها. ثم إن هؤلاء الناس [دروز الجبل] يشتكون من تجاوزات حقيقية ويطلبون الإصغاء إليهم. ألم يكن ذلك حقَّهم؟ لقد أغظناهم. وعندما ندرك ذلك نجد أنه من القسوة إطلاق النار على عدوّنا. آه لو كانوا في فرنسا يعلمون بما يجري هنا».[١]

بالنسبة إلى الثورة كانت معركة «الكفر» بداية حسنة لمسيرتها، حدّدت مسارها، وبعثت على التفاؤل بانتصارات أخرى، وساهمت في تعميمها وفي انضواء جميع أبناء الجبل تحت لوائها، وكانت منطلقاً لسلطان لدعوة سائر المناطق إلى الاشتراك فيها. فلو لم ينتصر في معركة «الكفر»، لكان ضعف الإقبال على الالتحاق به، ولتحوَّل مع رفاقه إلى مجموعات صغيرة تلاحقها السلطة الفرنسية، ويتجنَّب الكثير من السكان نصرتها وإيواءها، كما حصل له في ثورته في سنة ١٩٢٢.

---

(1) L'Echo de Paris, 29 Septembre 1925.

لقد عوّل على نجاح الضربة الأولى في استمرار الثورة، فكان له ما أراد، لأن هذا النجاح شجّع المتريّثين والمتردّدين والخائفين، وزاد في حماس المؤيّدين، وجعل الجبل كله يلبّي دعوته إلى المعركة القادمة، والآلاف يلتحقون به.

إن معركة «الكفر» هي أول معركة عنيفة يخوضها أبناء الجبل في عهد الانتداب الفرنسي، أثبتت جدارتهم في مقارعة الجنود الفرنسيين كما كانوا أكفاء، من قبل، في مقارعة الجنود المصريين والعثمانيين، وأعادت ثقتهم الكاملة بأنفسهم بعد أن اعتراها بعض الوهن جرّاء الإذعان لإرادة الفرنسيين والسكوت عن إهاناتهم وتعجرفهم وغطرستهم الاستعمارية طوال خمس سنوات، وجرّاء التصوّر للفارق الكبير بين قدراتهم المحدودة وقدرات الجيش الفرنسي الهائلة، وهو فارق سيقلّصه الإيمان بالحق والحرية والاستقلال، والتضحية والبطولة. وعلى هذا الإيمان اعتمد سلطان حين أعلن الثورة.

معركة المزرعة

ظهرت عصبية الجنرال سراي، وشدّة انفعاله، مرة أخرى حين أعطى الأوامر، عند تلقيه نبأ هزيمة «الكفر»، إلى الجنرال ميشو بأن يزحف بسرعة إلى الجبل ليثأر لهذه الهزيمة، ولينقذ الحامية المحاصَرة في السويداء، وليعيد للفرنسيين السيطرة على الجبل. وتمَّ تجميع القطع الفرنسية المنتشرة في جميع أنحاء سورية، على عجل، فبلغت، بحسب المصادر الفرنسية، ٣٠٠٠ جندي، وبحسب المصادر والمراجع المحلية، ومن عاشوا تلك الفترة، «٦٠٠٠ جندي»[١] مجهّزين بأحدث

---

(١) بيان مختصر عن الثورة، مخطوطة بخط محمد عز الدين الحلبي، أحد قادة الثورة السورية الكبرى، ص: ٤، من أوراق محمد عزالدين الحلبي.
أيضاً **سورية بين عهدين**، كتاب صدر عن جريدة «بردى» الدمشقية، لا تاريخ، ص: ٥٣.

الأسلحة، ومنها المصفّحات والمدافع والرشّاشات والطائرات الجاثمة في مطار إزرع، والجاهزة للتدخل في أي وقت وأي مكان. وبسبب كثافة الآليات التي تنقل الجنود على خط دمشق- درعا، توقّفت حركة النقل العامة على هذا الخط. وفيما كانت حملة ميشو تستعدُّ للزحف «سرت شائعات بأن الجنرال سراي يريد منها القضاء على الدروز، وإسكان الأرمن اللاجئين مكانهم في جبل الدروز».[١]

كان سلطان في قنوات حين علم بقدوم الحملة الفرنسية، فأرسل الكتب والرسل إلى قرى الجبل داعياً إيّاها إلى التصدّي للحملة، وتجوّل في قرى «المقرن الغربي»، وحدّد يوم ٣٠ تموز ١٩٢٥ موعداً لاجتماع البيارق، أي المقاتلين، بجوار نبع قرّاصة، للبحث في ما يجب عمله، وليكون الثوار على استعداد لمواجهة الحملة. واختياره هذا المكان لا يعود فقط إلى وقوعه عند مدخل الجبل من ناحية السهل الحوراني، وعلى الخط الذي ستسلكه الحملة الفرنسية، بل يعود أيضاً إلى ضرورة نزول المقاتلين على نبع ماء يرتوون منه ويسقون خيولهم. وقد تحقّق لسلطان هذه المرة تجميع قوى الجبل حوله من أقصاه إلى أقصاه، إذ لبّى دعوته معظم المقاتلين، حتى أن الكثيرين سبقوا دعوته.

اختار ميشو أقصر طريق يوصل مباشرة إلى عاصمة الجبل، السويداء، هو طريق إزرع بصرى الحرير ـ المزرعة المعبّد، فيما كانت معظم الحملات العثمانية تدخل إلى الجبل من الناحية الجنوبية الغربية. فهو لم يكترث لعدوّه، ولم يحسب حساب الصعوبات التي تنتج من مروره في أراضٍ صخرية وعرة تشكّل أفضل الاستحكامات للثوار.

عقد سلطان وقادة الثوار اجتماعاً بجوار نبع قرّاصة، هو مجلس حرب بحثوا فيه طرق التصدّي للجيش الفرنسي الزاحف، واتخذوا عدة

(١) سورية الشهيدة، سلسلة فظائع ارتكبتها مدنية القرن العشرين في ديار الشام، تقرير تلقته اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بمصر، المطبعة العربية بمصر، ص: ٢٤، ٢٥.

مقررات، منها انتشار المقاتلين على طول الطريق التي سيسلكها هذا الجيش من إزرع إلى السويداء، وإرسال عدة رجال لاستكشاف مواقعه وتحرّكاته «وكان من بين هؤلاء الرجال سليمان العقباني الذي قام بمهمّته، وعاد ليخبر سلطان في قرية «السجن»، وبطريقة سرّية، بما رآه وسمعه عن ضخامة الحملة الفرنسية، كي لا يفتَّ في عضد الثوار. لكن سلطان أصرَّ على أن يسمع الجميع كلام العقباني، فأخبرهم هذا بالتفاصيل، فانتخوا وزادوا تصميماً على مواجهة الحملة».(١)

وفي صبيحة ٣١ تموز تقدّمت طلائع الجيش الفرنسي باتجاه الجبل فتصدّى الثوار لها، وأجبروها على التقهقر حتى مشارف بصرى الحرير. وفي اليوم الأول من آب ١٩٢٥ تقدّم الجيش الفرنسي بسرعة، فبلغت آلياته مفرق طريق الدور ـ قرّاصة، وتمركز فرسانه في موقع «تل الخروف»، فيما كانت المدفعية والطيران يصبّان الحمم على تجمّعات الثوار، وعلى القرى القريبة منهم، التي هجرها أهلها نحو قرى الجبل الشرقية. ووُفّق الجنرال ميشو في خطة وضعها لاستدراج فرسان الثوار إلى موقع يضربهم فيه، فأمر الفرسان الصباحية بالهجوم عليهم ومناوشتهم، ثم الانسحاب أمامهم إلى الكمين الذي أعده لهم في «تل الخروف»، حيث أقام القنّاصة وراء الرشاشات والاستحكامات. وهكذا كان، إذ تعقّب الفرسان بحماستهم المعهودة الفرسان الصباحية، وما إن وصلوا إلى الكمين المعدّ لهم حتى انهالت عليهم نيران الرشاشات، فتساقطوا بالعشرات، وكان من بينهم حمد البربور، صديق سلطان ورفيقه في المعارك وأحد أبرز المجاهدين. وكان سلطان يراقب ذلك ويتحرّق غيظاً وأسىً لهذه الخسارة الموجعة، وغير المتوقعة، والناتجة من المهارة الحربية الفرنسية البارعة، والتهوّر والتسرّع وعدم الحذر عند الثوار.

زعزعت هزيمة «تل الخروف» الجناح الأيسر للثوار، وأضعفت

(١) مقابلة شخصية وشريط مسجل مع حسين سليمان العقباني في ٢١/ ١٢/ ١٩٨٧.

معنوياتهم، وفتحت ثغرة تقدّم من خلالها الجيش الفرنسي وسط قصف المدفعية والطيران. واضطرَّ الثوار إلى التراجع نحو الشرق أمام ضغط العدوّ، فيما عادت بعض البيارق مطويّة إلى قراها بعد خسارة عشرات القتلى والجرحى. وكان من الطبيعي، تبعاً لذلك، أن يفكّر أهل القرى القريبة بالهجيج، أي بالرحيل، وأن ينقل بعض أهل السويداء النساء والشيوخ والأطفال إلى القرى الآمنة ليؤمّنوا عليهم وينصرفوا إلى القتال، لأن السويداء هدف الفرنسيين الأول، ولأنها كانت معرّضة للقصف الدائم من الحامية الفرنسية المحاصَرة في القلعة، وهي اليوم تتعرّض لأعنف قصف من الجيش الفرنسي تمهيداً لدخولها.

ومقابل الصدمة التي أحدثتها الهزيمة في النفوس، فدفعت البعض إلى اتخاذ أساليب النجاة وإجراءات الوقاية، ظلّت جذوة الحماس متّقدة، وإرادة الصمود صلبة، والأمل بالانتصار في المواقع اللاحقة كبيراً. فقد عمدت بعض نساء السويداء إلى تنحية الرجال، ووقفن في طريق المنسحبين منهم إلى قراهم، وشجّعنهم على العودة إلى القتال. ورابط فريق من المجاهدين على طريق المزرعة ــ السويداء لقطعها، ومنع الجيش الفرنسي من التقدم. وظلَّ فريق آخر مع سلطان مرابطاً على نبع المزرعة، ثم على نبع «الفارعة»، إلى أن أنهكه الجوع والتعب وبات عاجزاً عن القيام بأية بادرة هجومية، أو الصمود في مكانه، فتراجع عند المساء، وانتقل سلطان إلى قرية «سليم» الواقعة إلى الشرق.

ارتكب الجنرال ميشو خطأ عسكرياً كبيراً بفصله مقدّمة الجيش، التي وصلت في تقدّمها إلى نبع المزرعة، عن مؤخّرته التي كانت تلحق به على مسافة بعيدة، والتي تحمل الذخائر والمؤن. وقد فعل ذلك ليعجّل في التقدّم نحو السويداء، وفي الوصول إلى نبع يتزوّد منه الجيش بالماء، وقد توهّم أن انتصاره في معركة «تل الخروف» كان حاسماً، وأن انسحاب الثوار أمامه فتح له طريق السويداء. إلا أنه لم يهنأ بانتصار صباح الأول من آب، لأن فرسان «المقرن الغربي» ومن

لجأ إلى قراهم، وخصوصاً إلى نجران، من الثوار المنسحبين، عادوا إلى ميدان المعركة في عصر ذلك اليوم ببادرة منهم، ودون علم سلطان، وبدافع من نخوتهم، ومن تحريض النساء لهم،[١] وانقضّوا على مؤخّرة الجيش الفرنسي وسحقوها، وأسروا بعض عناصرها، وغنموا الأسلحة والذخائر والمؤن، وعادوا بها محمّلة على البغال. وأتى بعضهم إلى قرية «سليم»، وأعلم سلطان بالنصر الذي تحقّق، وكان سلطان يفكّر مع رفاقه بما يجب اعتماده من خطط المواجهة والصمود للدفاع عن السويداء، ولاستمرار الثورة، فأرسل من توّه الرسل إلى القرى ليعلمها بما جرى، وليستنفر مقاتليها إلى مصابحة الجيش الفرنسي في اليوم التالي.

وفي صباح ٢ آب بكّر الثوار بالهجوم، ومعظمهم من السويداء والقرى المجاورة لها والقريبة منها، لأنه لم يتيسّر إعلام القرى البعيدة التي اشتركت في قتال صباح الأول من آب، وعاد مقاتلو بعضها إليها. وكان هجوم الفرسان في أرض مكشوفة، وهجوم المشاة تسلّلاً بين الصخور. وفي المرحلة الأولى تكبّد الثوار خسائر كبيرة بسبب القصف الكثيف والمركّز من الطيران والمدفعية، وبسبب نيران الرشاشات المركّزة خلف الاستحكامات والصخور. لكنهم تمكّنوا من فتح ثغرة في جبهة الجيش الفرنسي، أحدثها الهجوم العنيف لفرسان السويداء، الذين كان لهم قصب السبق إلى المعركة، وفضل زعزعة صمود العدو. وقد توسّعت هذه الثغرة مع الهجومات المتلاحقة للثوار.

أخذ دور المدفعية والطيران يتراجع أمام تقدّم الثوار، ثم بطل حين التحموا بالجيش الفرنسي، وبطل معه عمل المصفّحات بعد أن قلبوها بأكتافهم وأجهزوا على من فيها. ودبّت الفوضى في صفوف

---

(١) يُذكر في هذا المجال تحريض زوج المجاهد عباس أبي عاصي من نجران، التي رفضت أن يمدّ أي ثائر يده إلى الطعام الذي أعدّته لهم إلا إذا وعد بمعاودة القتال.

الحملة الفرنسية، فلم يعد القادة يعرفون رؤساء الفرق، ولم يعد الجنود يعرفون الضبّاط أو يتوفّر لهم المجال لاستيعاب أوامرهم. وكان الثوار يفوقون الضباط والجنود الفرنسيين بالإيمان والشجاعة والبراعة بالقتال بالسلاح الأبيض، فأبادوا معظمهم بالسيوف التي استعادت زهوها، وبالخناجر والفؤوس، وشتّتوا الباقين. وظلّوا يصولون ويجولون في أرض المعركة حتى لم يبقَ أمامهم إلا جثث متناثرة منتشرة على طول المسافة بين نبع المزرعة وتل الخروف، وبقايا جيش تائه مع قائده الجريح، الجنرال ميشو، الذي حملته مصفّحة، وفي بعض الروايات بغلة، إلى إزرع. وظلّ الثوار يلاحقون فلول المنهزمين حتى محلة «رقّة الصخر» بالقرب من بصرى الحرير. وأسروا عدداً كبيراً من الجنود في أرض المعركة، وفي القرى التي لجأوا إليها «ومنهم ٨١ جندياً لجأوا إلى إحدى المضافات في قرية سميع»،[١] وعاملوهم بالحسنى، وكان بعضهم مغاربة يتكلّمون اللغة العربية،ويقولون عند استلامهم: «أمان سلطان». أما خسائرهم، فبلغت، مع خسائر يوم الأول من آب، ٣٤١ شهيداً من بينهم سليمان العقباني أشهر الضاربين بالسيف في معركة المزرعة، الذي استشهد والدماء متجمّدة على مقبض يده للسيف بعد قتل ١٥ جندياً فرنسياً. «وقد استشهد غدراً على يد جندي فرنسي كان يتظاهر بالاستسلام».[٢] فصح قول الشاعر الذي وصف الدروز بما يلي:

واحدهم يلاقي الألف   كيف لو كانوا ألوف ألوف

غنم الثوار ٥ مدافع يتراوح عيارها بين ٦٥مم و ١٠٥مم، ومقداراً كبيراً من الذخيرة، و٢٠٠٠ بندقية غدت سلاحاً للعزّل الذين خاضوا معركة المزرعة، وسلاحاً للمجاهدين الذين انضمّوا إلى الثورة فيما بعد.

---

(١) حديث محمود محفوظ نصر، أحد مجاهدي الثورة السورية الكبرى، مع المؤلف في ٢١/١٢/١٩٨٧.

(٢) حديث حسين العقباني، ابن سليمان العقباني، مع المؤلف وشريط مسجّل في ٢١/١٢/١٩٨٧.

أما المدافع، فقد استعملوها في قصف قلعة السويداء المحاصرة، وفي معركة السويداء الثانية.

ضربة قاسية أخرى تلقّاها الفرنسيون في معركة المزرعة أشد إيلاماً من الضربة التي تلقّوها في معركة «الكفر» لجسامة خسائرهم التي بلغت أضعاف أضعاف خسائرهم في «الكفر». وممّا زاد في قساوة هزيمتهم الجديدة حصولها بعد عشرة أيام فقط من هزيمتهم الأولى، وتكرّر خطأ حساباتهم. فإذا كان لهم ما يبرّر هزيمتهم الأولى كقلّة عدد الجنود ومفاجأة الثوار لهم، فإنه ليس هناك ما يبرّر هزيمتهم الثانية؛ إذ حشدوا معظم قواتهم المتواجدة في سورية مع أسلحتها الثقيلة، فبلغت حملة ميشو ١٨ ضعفاً حملة نورمان، وكان له حرّية تحديد زمان المعركة ومكانها، لأنه يقوم بالهجوم لا بالدفاع. لقد ذُهل الفرنسيون كيف أن شعباً قليل العدد، مسلّحاً بالبنادق والسيوف والخناجر والعصي، انتصر على جيشهم المدرَّب والمجهَّز بأحدث الأسلحة بعد أن تصوّروه مذعناً مستكيناً، واستخفّوا به لدرجة أن قدّروا أنه لا يلزم لتطويعه والسيطرة عليه أكثر من طابور منظَّم.

وكي لا تتأثر معنويات الفرنسيين، وتهتزّ صورتهم، عتّموا على ما جرى في المزرعة، وأصدروا البيانات الخاطئة والمضلِّلة، التي تقلِّل خسائرهم، وتضخِّم خسائر الثوار في المعركة وفي القصف الفرنسي المتواصل لتجمّعاتهم وقراهم، وتبرّر الهزيمة بادعاءات عديدة، منها سرعة إعداد حملة ميشو من أجل إنقاذ الحامية الفرنسية المحاصرة في السويداء، واضطرار الجيش الفرنسي إلى الانسحاب لقلّة الماء، ونقص الذخيرة والمؤن، وبُعد مراكز التموين، وضعف دفاع الفرقة السورية التي هي إحدى فرق حملة ميشو. وبالرغم من حجب الحقائق، وتمويه الأمور، والتشويش والغموض في تصريحات المسؤولين الفرنسيين وبياناتهم، وفي كتابات بعض مؤلفيهم، فإن هناك اعترافاً فرنسياً صريحاً بأن معركة المزرعة هزيمة نكراء للفرنسيين، قال عنها الجنرال أندريا، بعد أن ذكر أسباب الهزيمة: «إنها كانت حملاً ثقيلاً على سلام سورية

وضربة قاسية على نفوذنا واحترامنا».[١] ووصف آثارها عند رؤيته لها بعد شهرين قائلاً: «هذه المأساة ما تزال مرسومة على أديم الأرض، وهي حقاً منظر للدمار فظيع... العظام مبعثرة فوق التراب، ومومياء الأجساد البشرية التي جفّفتها شمس المشرق ملقاة في كل مكان. هنا عربات مقلوبة محطَّمة الدواليب، وهناك شاحنات محروقة لم يبق منها إلا هياكلها. وفي البعيد سيارات مجهَّزة بالرشّاشات معطَّلة مكسرة، وقد تكدَّست إلى جانبها جثث ركابها».

وعلى الصعيد الرسمي كان الوضع في قرارة أنفس المسؤولين الفرنسيين السياسيين والعسكريين، في سورية ولبنان، بعكس ما يظهرون، إذ انتابهم القلق على المصير، وبدأت تنسحب النتائج السيئة عليهم، وخصوصاً على من تسبّب منهم بالهزائم والخسائر والمشكلات (كاربيه وسراي وميشو)، وشُنَّت على هؤلاء الحملات في الصحف الباريسية، وفي بعض صحف لندن وبرلين وروما. وخضعوا للمساءلة والمحاسبة في البرلمان الفرنسي. واستُدعي الجنرال سراي إلى باريس. واستدعي الجنرال ميشو للتحقيق معه أمام رؤسائه العسكريين. وحلّ مكان الأول في المفوّضية رجل مدني هو هنري دو جوفنيل، وحلّ مكان الثاني الجنرال غاملان.

وبقدر ما كانت لمعركة المزرعة أصداء سيئة بالنسبة إلى الفرنسيين، كانت لها أصداؤها الإيجابية والجميلة عند السوريين، وعند سائر العرب المقيمين والمغتربين، فأثارت العزّة في نفوسهم، واستعادوا بها ذكرى الأمجاد الغابرة، ومعارك العرب الكبرى المنتصرة، وكانت منطلقاً لتوسُّع الثورة وانتشارها واستمرارها لسنتين، مع التقصير في جني ثمار انتصارها الرائع.

لقد ثأرت معركة المزرعة للهزائم التي أنزلها الفرنسيون بالانتفاضات والثورات السابقة، وجاءت جواباً بليغاً على اغترار الجنرال

---

(1) Andrèa, *La Révolte Druze...*, Op. cit, P: 54,55.

غورو، وافتخاره بالانتصار على الجيش العربي في ميسلون، ودخوله إلى دمشق فاتحاً، واستذكاره للحروب الصليبية حين وقف عند قبر صلاح الدين الأيوبي، وقال: «ها نحن جئنا. فأين أحفادك يا صلاح الدين». لقد أثبتت معركة المزرعة أن الفئة القليلة المسلّحة بالإيمان والعزائم الصادقة التي لا تلين، المرخّصة للأرواح والدماء، أقدر من قوى البغي والتسلّط مهما امتلكت من أسلحة، وأن جبل الدروز هو فعلاً كما لقبّوه قاهر الحملات، عثمانيةً كانت أم مصريةً أم فرنسية.

من وجوه أهمية معركة المزرعة تثبيتها للنتائج التي أسفرت عنها معركة «الكفر»، وتأكيدها أن الانتصار على الفرنسيين لم يكن مصادفة أو أمراً غريباً. فمن انتصروا على حملة فرنسية في «الكفر» توازي عددهم، انتصروا في «المزرعة» على حملة فرنسية تفوقهم عدداً وعدةً وتنظيماً. ومن وجوه أهمية معركة المزرعة فتح الباب واسعاً أمام دعوة سلطان لسكّان سائر المناطق من خلال رسله ومناشيره، فبدأ توافد القادة والمجاهدين إليه. وبدأ البحث في تعميم الثورة، حتى أن الدعوة إليها لاقت صدىً عند المجنّدين السوريين في الجيش الفرنسي، فهربوا منه والتحقوا بالثورة، فحوكموا غيابياً أمام المجلس الحربي الذي حكم على من لم يتورّطوا في المعارك، ويفتكوا بالجند الفرنسي، بالسجن ما بين سنة وثلاث سنوات، وبدفع غرامة مالية من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ فرنك. أما الذين قادوا المجموعات الثورية واستمرّوا في عصيانهم مثل فوزي القاوقجي وأمثاله، فقد حكم عليهم بالإعدام. كما أن عدد الهاربين من الدرك السوري من أجل الالتحاق بالثوار كان كبيراً جداً في شهر آب ١٩٢٥.

عرف القاصي والداني، وذكر جميع المؤرّخين والمؤلّفين، أن معركة المزرعة هي أكبر ضربة موجعة تلقّاها الفرنسيون في سورية، وأن جيشهم قد سُحق، وأن فلوله انسحبت بعد الهزيمة المنكرة، وذلك بفضل جهاد ثوار قاتلوا لثلاثة أيام، وأبدوا من البطولات والتضحيات ما يدهش، وما خلّدهم في صفحات التاريخ، وفقدوا

المئات من مجاهديهم وفيهم خيرة أبطالهم. ومع هذا صدر في سورية كتابٌ مدرسيٌّ في التاريخ لمؤلّفيه بسام كرد علي وجورج حَداد، ودُرّس في مدارسها قبل أن يُسحَب سنة ١٩٨٢ من التداول، ويثير ضجّة على مؤلّفيه، ويخلق التعجب من موافقة وزارة المعارف على تدريسه، فهو يذكر أن الجيش الفرنسي انسحب من المزرعة بسبب العطش، إمّا عن جهل مؤلفيه لتاريخ بلادهما، وإمّا عن محاولة منهما لغمط حق صانعي إحدى صفحاته المجيدة، في الوقت الذي يجب أن يتّم التركيز على الجوانب المضيئة من المعارك المنهزمة، فكيف بالمعارك المنتصرة، وذلك من أجل تنمية العزّة القومية وتعزيز القيم الوطنية.

لجوء الجنرال سراي إلى التفاوض لوقف القتال

لم يُعلم الجنرال سراي وزارة الخارجية الفرنسية بنشوب الثورة في الأسبوعين الأولين لقيامها.[1] ورغبةً منه في إنهائها قبل تفاقم أمرها، وفي تخفيف مسؤوليته المباشرة عن قيامها، وفي وصول أخبار عودة الهدوء إلى جبل الدروز إلى المسؤولين في بلاده قبل أو مع وصول أخبار قيام الثورة وسحق حملة نورمان في «الكفر»، عمد إلى التفاوض مع الثوار. لقد رفض من قبل سماع شكاوى أهل الجبل، وأساء ورئيس قسم الاستخبارات استقبال زعمائهم، وأنكر الاتفاقية التي

(١) صرّح بذلك وزير الخارجية الفرنسية لنيقولاوس قاضي في ٢٦ تموز ١٩٢٥. أنظر نيقولاوس قاضي، **أربعون عاماً في حوران وجبل الدروز**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ٨٣. وقد صدر بلاغ رسمي في باريس عن الوضع في جبل الدروز يرد فيه ما يلي: «تلقى السيد بانلفه برقية من سورية تتضمن أن الهدوء سائد في جبل الدروز منذ ٧ آب ١٩٢٥. وقد أوضح السيّد بانلفه للصحافة أنه يستنتج من برقية الجنرال سراي أنه على أثر نزاع عائلي بين فريق من الموالين لفرنسا وبين فريق آخر من دعاة الاستقلال حدث اضطراب شديد، وأُرسِلت قوات لحفظ الأمن في البلاد». أنظر البشير عدد ١٣آب ١٩٢٥.

وقعها عن بلاده روبير دو كه، لكنه وجد نفسه بعد قيام الثورة مضطرّاً إلى التفاوض معهم واسترضائهم.

رأى الجنرال سراي أن عبد الغفّار الأطرش أفضل الوسطاء لإنهاء القتال، فأطلق سراحه. ووصل عبد الغفّار في ٣٠ تموز إلى المكان الذي يحتشد فيه الثوار لمواجهة حملة الجنرال ميشو، فأعلمهم بالمهمّة التي كلّفه بها الفرنسيون، ونقل إليهم ما رأى من ضخامة عديد الحملة الفرنسية وعدّتها، وحاول ثنيهم عن متابعة الثورة لأنها في رأيه لا محالة خاسرة، ولأن أهل الجبل غير قادرين على مواجهة فرنسا التي هي إحدى كبريات دول العالم. لكنه أخفق في وساطته، ووضع سلطان حدّاً لها بنصيحته له أن يتابع سيره إلى قنوات حيث تقيم عائلته. وأسباب إخفاقه ثلاثة. أولها أنه كان يسير بعكس التيار الثوري الجارف. وثانيها قدوم الحملة الفرنسية ووصولها إلى إزرع ممّا أوحى للثوار بأن الجنرال سراي يريد من مفاوضتهم تخديرهم وكسب الوقت. وثالثها حمل عبد الغفار عروضاً فرنسية لم يقبلها الثوار، منها عدم تعرّضهم للجيش الفرنسي الزاحف نحو السويداء، وإيقاف العمليات العسكرية، مقابل عفو عام عنهم باستثناء سلطان الذي عليه أن يغادر البلاد لفترة قصيرة ريثما يصدر العفو الخاص عنه. وهذه الأسباب حملت الثوار، لا على رفض عروض عبد الغفّار فقط، بل أيضاً على صبّ جام غضبهم عليه لحملها، فهاجموه «واتهموه بالخيانة».[1]

وفي اليوم الذي كان عبد الغفّار يفاوض الثوار في المزرعة، نشرت جريدة «الصفاء»[2] كتاباً مفتوحاً إلى الجنرال سراي، تدعوه فيه أن يأخذ بجانب حلمه ورأيه السديد ثورة دروز الجبل، وأن يرسل وفداً

---

(١) **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، مصدر مذكور سابقاً، الجزء الأول، ص: ٣٥١.

(٢) إن جريدة «الصفاء» من أمّات الجرائد، وقد كان من اهتماماتها الدفاع عن الدروز وبحث مواضيعهم وشؤونهم، وذلك بأقلام المسؤولين والقيّمين عليها والكتاب فيها، وفي طليعتهم آنذاك أمين ونديم آل ناصر الدين.

لبنانياً إليهم ليعيد مياه الطمأنينة إلى مجاريها.[١] فتلاقت رغبة هذه الجريدة مع رغبة الجنرال سراي بوضع حد للأزمة قبل استفحالها، وبإنهاء الثورة المضّرة بمصلحته ومصلحة بلاده، وبخاصة بعد أن علم بسحق الثوار لحملة ميشو في ٢آب. فطلب في هذا اليوم من ناظر داخلية لبنان، سليم تقلا، إحضار عبد الله النجّار من بيت مري لمقابلته طوعاً أو جبراً، لأنه، في نظره، جدير بالقيام بمهمة الوساطة مع الثوار لمعرفته بسكان الجبل وخبرته بأوضاعه، إذ كان مدير معارف حكومته التي أُسّست في سنة ١٩٢١.

قابل عبد الله النجّار الجنرال سراي في ٤ آب، وتوجّه إلى دمشق في اليوم التالي حيث مكث حتى ٧ آب. وصادف وجوده آنذاك فيها وجود حاكم الجبل بالأصالة، الكابتن كاربيه الذي عاد من إجازته، فقابله هذا وهّدده بالقتل إن لم يعد إلى بيروت، وذلك بسبب وجود ضغينة بينهما، وبسبب ميل عبد الله النجّار إلى الكابتن رينو الذي نافس كاربيه على حاكمية الجبل.

وكلّف رئيس الاستخبارات الفرنسية، القومندان دانتز، وفداً درزياً من الشوف للذهاب إلى جبل الدروز لإنجاح المفاوضات، وإقناع الثوار بالتفاهم مع الفرنسيين. وضمّ هذا الوفد فريد جنبلاط، وفريد العماد، ورشيد أمين الدين، ووهبه طليع، وقاسم أبو شقرا، ومحمد عبد الصمد. وشُكل بموافقة الست نظيرة جنبلاط التي تكفّلت بنفقاته، فتوّفر له بموافقتها بعض معطيات النجاح نظراً لنفوذها الكبير في الأوساط الدرزية. وإرسال هذا الوفد مباشرة بعد إرسال عبد الله النجّار دليل على حراجة الموقف الفرنسي.

جرت المفاوضات مع الوفد الدرزي اللبناني في القريّا حيث عُقد اجتماع برئاسة سلطان، أفضى إلى تسليم قادة الثورة شروطهم للوفد

(١) الصفاء، عدد ٣٠ تموز ١٩٢٥.

بشأن الصلح على أن ينقلها إلى الفرنسيين. وجرت بين ممثلي الثوار والفرنسيين في ٨ آب في قرية «الثعلة» بحضور عبد الله النجار، فعرض الثوار شروطهم التي تتلخّص في ألاّ تطول المفاوضات أكثر من ٣ أيام، وأن يحضرها الأمير فؤاد أرسلان، وأن يطلق الفرنسيون المعتقلين من زعماء الجبل وشبابه، ويوقفوا الغارات الجوية والقصف المدفعي من الحامية الفرنسية المحاصَرة في قلعة السويداء. لكن الجنرال سراي رفض إطلاق سراح المعتقلين وحضور الأمير فؤاد أرسلان بحجّة أن الأمير معادٍ آنذاك للسياسة الفرنسية. ثم توبعت المفاوضات في عرى في ١٢ آب بحضور ممثّلي الفرنسيين، عبد الله النجّار والكابتن رينو وترجمانه يوسف الشدياق. وأسفرت عن الموافقة على السماح بدفن قتلى الجيش الفرنسي في معركة «المزرعة» وقد بوشر فيه، لكنه توقّف عند توقّف المفاوضات. كما أسفرت عن السماح فقط بخروج الغرباء ونساء الضبّاط والأولاد من قلعة السويداء، وعددهم يزيد عن ٥٠ شخصاً، وتسليم ٣٠٠ أسير فرنسي، مقابل إطلاق سراح المعتقلين من أبناء الجبل وعددهم ٥٣ معتقلاً. وظلّ الجنود والموظّفون الفرنسيون محاصَرين في القلعة.

كان قادة الثوار يعقدون الاجتماعات للاتفاق على المقرَّرات التي ستُنقَل إلى الفرنسيين، ولتشكيل الوفود التي تمثّلهم. ومن الاجتماعات التي عقدوها، بالإضافة إلى الإجتماعات المذكورة، اجتماع قنوات، واجتماع المجيمر الأول، واجتماع المجيمر الثاني. وقد تولى جانباً من المفاوضات مع الفرنسيين وفدٌ يمثّل قادة الثوار، شُكّل من عبد الغفّار الأطرش ومحمد عز الدين الحلبي وهايل عامر وفضل الله هنيدي وسليمان نصّار. ومع أن عبد الغفّار لم يشترك في معركة المزرعة، وكان قبلها ضد استمرار الثورة، إلا أنه لا يمكن استبعاده عن تقرير أي أمر مصيري في الجبل، لأنه من أبرز زعاماته. لذا كان أحد ممثلي الثوار، في المفاوضات، وسيغدو من قادة الثورة وسيساهم فيها مساهمة فعّالة. وقد طلب رينو مراراً الاجتماع بسلطان، لكن سلطان

رفض ذلك، وكان يتابع المفاوضات مع الفرنسيين من خلال وفد الثوار إليها، ومن خلال عبد الله النجار.

استمرّت المفاوضات بشأن الأمور العالقة حتى ٢٢ آب، لكنها تعثرت وانتهت بالفشل بسبب تناقض شروط الفريقين وأطروحاتهما، واختلاف أهدافهما. وكانت بالنسبة إلى الفرنسيين مناورة ليحقّقوا منها وقف القتال، وإنقاذ المحاصَرين في قلعة السويداء، واستعادة الأسرى، ودفن القتلى. وقد راهنوا على تفكّك وحدة الثوار، وعوّلوا على احتمال اختلاف مواقفهم من الأطروحات الفرنسية ومن استمرار الثورة. ووجدوا في وقف القتال وفق شروطهم ومصالحهم، دون تعديل في سياستهم إلا إعادة الحكم الأهلي إلى جبل الدروز، خيراً لهم، وإلا فإن المفاوضات تحقّق المماطلة وكسب القوت ريثما تصل الإمدادات العسكرية الكافية، وتُستكمَل الاستعدادات الكفيلة بسحق الثورة. وبناء على ذلك رفض الجنرال سراي في أيلول ١٩٢٥ مسعى الأمير محمد سعيد الجزائري لديه لعقد صلح مع الدروز، بعد انتصار الجيش الفرنسي في «المسيفرة»، وتخليص الحامية الفرنسية المحاصَرة في السويداء. «وقد رفض الجنرال ذلك بحجة متابعة القتال من أجل شرف فرنسا».[١]

لم تكن مقاصد الفرنسيين خافية على سلطان، وقادة الثوار، وكانوا مقتنعين بأن المفاوضات لن تسفر عن أية نتيجة، إلا أنهم دخلوها بناءً على الضرورة ومقتضيات اللعبة السياسية. وكانت بالنسبة إليهم مكسباً سياسياً حتى في حال فشلها وعدم تحقيق أي شيء منها، لأنهم لم يطلبوها، بل طلبها الجنرال سراي الذي أوصد في السابق باب الحوار معهم، ولأنها مجال لإسماع صوتهم وطرح قضيّتهم. وفيما مال عبد الغفّار الأطرش وبعض الزعماء إلى القبول بالعروض الفرنسية رغبةً في حقن الدماء، وتحقيقاً لما رأوه ممكناً، رفض سلطان العديد

(1) Alice Poulleau, *A Damas sous les bombes*, op. cit, P: 71.

من العروض الفرنسية، ورفض رفضاً قاطعاً شرطين تعجيزيين، هما دفع غرامة مالية، وإعادة السلاح الذي غنمه الثوار، لأن دفع الغرامة أمر لم يعهده جبل الدروز في تاريخه، ولأن السلاح الذي غنمه الثوار من الفرنسيين في المعارك اشتروه بدمائهم، وقد أيده في موقفه معظم القادة.

قبل سلطان وقادة الثورة إعادة الحكم الأهلي إلى جبل الدروز، وبقاء الجبل مستقلاً استقلالاً داخلياً، إلا أنهم اشترطوا عدم معارضة فرنسا لاتحاد الجبل مع سورية. وبهذا أظهروا مرونة سياسية وواقعية، دون التخلّي عن المبادئ الأساسية للثورة. ولم يكن في وسعهم آنذاك التحدث بغير المطالب المحلية، لأن الثورة لم تتعدَّ بعد حدود الجبل، ولم تصلهم أصداؤها من سائر المناطق، ولم يتصلّ بهم أحد منها. وحين وصل الوفد الدمشقي إلى جبل الدروز، في أواسط آب ١٩٢٥، كانت المفاوضات مع الفرنسيين متعثّرة، فبدأت المفاوضات من أجل توسيع نطاق الثورة وانتقالها إلى دمشق. ومنذ ذلك الوقت ما عاد سلطان وقادة الثوار يقبلون أي طرح فئوي، وأي مكسب مناطقي، بل تعّهدوا المطالب السورية العامة، وهي وحدة سورية واستقلالها، وسيادتها.

معركة المسيفرة

ظلّت الثورة منحصرةً من الناحية القتالية في جبل الدروز، الذي انشغل مقاتلوه بردّ غارات الطائرات الفرنسية المتواصلة على القرى، وبمهاجمة قلعة السويداء، التي تحصّن في داخلها الفرنسيون وأعوانهم، وعددهم بحسب المصادر الفرنسية ٥٠٠ جندي ومدني، مات منهم ما يقارب الثلاثين. وقد استعمل الثوار في قصف قلعة السويداء المدافع التي غنموها في معركة المزرعة، لكنهم لم يحدثوا في أسوارها المنيعة سوى أضرار بسيطة بسبب ضعف خبرة من يقصفون بها من الحرفيين ومن الجنود الهاربين من الجيش الفرنسي، وقلة القذائف.

لم يغامر سلطان في هذه الفترة بإرسال أية حملة إلى خارج الجبل، باستثناء الحملة التي أرسلها نحو دمشق وتوقّفت في العادلية في ٢٣ آب ١٩٢٥، ولم يغامر الفرنسيون أو يسرعوا هذه المرة في إنقاذ حاميتهم المحاصَرة في السويداء كما عجّلوا من قبل بتجريد حملة ميشو، وذلك تجنباً لهزيمة ثالثة، إذ باتوا واثقين من مناعة أسوار قلعة السويداء، ومن فعالية المدافع المركّزة فيها، وكانوا يزوّدون الحامية يومياً بالمؤن والذخائر بواسطة الطائرات التي ألقت عليها ٢١١٥٥ كلغ من الزاد و٥٠ كيساً من البريد، وتلقّت منها الحاجات الماسّة والأخبار الضرورية بواسطة المرايا، وقد أسقط الثوار بعضها. كما كان الفرنسيون يقصفون بالطائرات جموع الثوار المتمركزين حول القلعة. وكانوا يعدّون حملة كبيرة معظم جنودها من الإمدادات العسكرية التي أُرسِلت من فرنسا بحراً إلى ميناء بيروت، حيث كان الجنود ينزلون إلى البرّ يومياً من البواخر.

بلغ تعداد الحملة الجديدة، بحسب المصادر الفرنسية، ٧ آلاف جندي، نُقِلوا مع المدافع والذخائر والمؤن بواسطة سكة الحديد إلى إزرع في حوران في غضون أيام كثيرة تعرقل فيها سير المشاة والعربات على طريق دمشق ـ أزرع ـ درعا. ثم جُهّزت الحملة في إزرع بثلاثة آلاف دابة لنقل الماء والذخيرة والمؤن. وسُلّمت القيادة إلى الجنرال غاملان، قائد جيش المشرق، الذي وصل حديثاً من فرنسا، فاختار الزحف نحو السويداء في الأرض السهلية المكشوفة تجنّباً للأراضي الصخرية الوعرة التي يمكن أن يباغت منها الثوار جنوده كما فعلوا في معركة المزرعة، ولإفساح مجال العمل كاملاً للأسلحة الثقيلة. ويبدو من هذا العدد الضخم في الجنود والتجهيزات، ومن اختيار طريق أخرى غير طريق إزرع ـ المزرعة ـ السويداء، أن الفرنسيين استفادوا من خطأ الجنرال ميشو، ومن هزيمتهم في المزرعة، وأنهم يريدون تحقيق نصر مؤكّد بأقل ما يمكن من الخسائر.

أرسل الجنرال غاملان الكولونيل أندريا على رأس كتيبة إلى قرية

المسيفرة، الواقعة في السهل الحوراني، لتكون قوة كاشفة متقدّمة، فتمركزت حول القرية وفي داخلها، واتخذت من جدران البيوت وحيطان الحقول استحكامات. وأمر أندريا ببناء حيطان جديدة، وحفر الخنادق، وأحاطه الموقع بالأسلاك الشائكة، وإقامة الرشّاشات خلف الاستحكامات. وقد قام بما يمكن عمله من وسائل الدفاع، بل إنه زاد في اتخاذ الاحتياطات لاتقاء هجوم متوقّع من الثوار على المسيفرة أراده وعمل على استدراجهم إليه بالاستفزازات التي أوعز إلى جنوده القيام بها، إذ أرسل قوة استطلاعية إلى أم ولد القريبة من قرية الثعلة، إحدى قرى جبل الدروز، فتصدّى لها أهالي الثعلة بقيادة محمد ونجم عز الدين الحلبي، فتراجعت إلى المسيفرة، مما شجّع الثوار على التفكير بمهاجمة المسيفرة نفسها لمنع الخطر الذي باتت تشكّله الحملة المتمركزة فيها على القرى القريبة للجبل عامة، وعلى قرى الحلبية خاصة، وطرحوا هذا الأمر على سلطان.

رفض سلطان فكرة الهجوم على المسيفرة، لأنه سيكون في أرض مكشوفة، ولأن المسيفرة واقعة على مرتفع يتحكّم بالسهول المحيطة به. وكان أصلاً يفضّل استقبال حملة غاملان في أراضي الجبل الوعرة، لأن احتمالات النصر عليها هناك أوفر من أي مكان آخر، كما كان يتجنّب عدم توغّل الثوار في أية منطقة خارج الجبل دون التنسيق مع أهلها والحصول على مساعدتهم، أو على الأقل موافقتهم، حتى لو كان هذا التوغّل حاصلاً في منطقة متاخمة لجبل الدروز، وذلك بعد فشل زحف ثوار الجبل نحو دمشق، الذي كان من أسبابه عدم ملاقاة الدمشقيين لهم. وكان سلطان يعدّ الهجوم على المسيفرة مغامرة خطيرة وخطوة متهوّرة، وينظر إلى المناوشات التي أجراها الفرنسيون في مساء ١٥ وصباح ١٦ أيلول ١٩٢٥ أنها استدراج للثوار لمهاجمتها. وكان كلٌّ من الأمير عادل أرسلان وعبد الرحمن الشهبندر ونسيب البكري ونزيه المؤيد العظم وعقلة القطامي وفؤاد سليم يرون رأيه.

إلا أن سلطان اضطرَّ أن يوافق عن غير اقتناع على الهجوم بسبب

تحمّس الثوار له، وبخاصة محمد عز الدين الحلبي وأفراد عشيرته الذين أصرّوا عليه حتى وإن لم يساعدهم أحد. ومن أسباب موافقته تفضيله السير مع المهاجمين على عدم الاشتراك في المعركة، لأنه في حال الانتصار فيها سيكون موقفه حرجاً وضعيفاً إزاء من خالفوا رأيه وأصرّوا على الهجوم، وفي حال الهزيمة سيُتَّهم بالتخلّي عن الثوار وبتسبيب الهزيمة لهم. ومن الأسباب أيضاً ما لمسه من حماسة الثوار وإظهارهم النخوات أمامه في كناكر حيث تجمّعت بيارق القرى، إضافة إلى أن الهجوم سيتمُّ بشكل كبسة ليلية كثيراً ما اعتمدها مقاتلو الجبل في معاركهم السابقة ونجحوا فيها. وقد أمل الثوار أن ينتصروا على الجند الفرنسي الموجود في المسيفرة قبل طلوع الشمس، وقبل وصول النجدات إليه.

وفي منتصف ليل ١٦- ١٧ أيلول تقدّم مئات الثوار، الهابطين من الجبل، نحو المسيفرة بسكون شبه تام. ولدى اقترابهم من ناحيتها الشمالية الشرقية، عند الساعة الثالثة صباحاً، أُنيرت الأضواء الكاشفة، وانهمرت قذائف البنادق والرشّاشات عليهم من الجنود الفرنسيين الذين ناموا وبنادقهم معبّأة مشدودة إلى أيديهم، إمّا لإطلاق رصاصة نبّهتهم واتُّهم بها إبراهيم الأطرش، وإمّا ليقظتهم التي تعود إلى حذرهم وإلى توقعهم هجوم الثوار عليهم، أو إلى سماعهم وقع حوافز الخيل في الليل الهادئ. وفي هذه الحال تكون الرصاصة التي سُمِعت فوق الثوار رصاصة أضواء كاشفة أطلقها الفرنسيون، واتُّهم بها إبراهيم الأطرش الذي عزّز هو نفسه هذا الاتهام بقبوله فيما بعد قيادة إحدى فرق المتطوّعة لقتال الثوار.

فقد الثوار عنصر المباغتة والمفاجأة الذي عوّلوا عليه، فسقط منهم حوالي ٢٠٠ بين قتيل وجريح في الدقائق الأولى من الهجوم. ومع هذا واصلوا تقدّمهم وهجومهم، وتمكّنوا من اختراق الاستحكامات والأسلاك الشائكة التي تساقطوا بالعشرات عندها، كما تمكّن فرسانهم من القفز بخيولهم فوقها والوصول إلى داخل المسيفرة

حيث مركز القيادة الفرنسية، وتمركزوا على سطوح بعض البيوت، وغنموا ذخائر مكّنتهم من متابعة القتال، لأن ما حملوه من الذخيرة نفد في عملية الاقتحام.

عند طلوع الصباح ووضوح الرؤيا تدخّل الطيران الفرنسي، وأخذ يقصف مراكز الثوار داخل المسيفرة وحولها، ويقصف النجدات القادمة إليهم. وقام ب٢٧ غارة، وألقى ٥ آلاف قذيفة و ٤٧٠٠ كلغ من القنابل. وكان سلطان يتوقّع إرسال التعزيزات للفرقة الفرنسية الموجودة في المسيفرة، لذا تراجع ببعض الثائرين إلى أمّ ولد، ثم تقدّم إلى «تلول خليف» ليقطع طريق النجدة الفرنسية المرسَلة، ويقطع جميع طرق المواصلات المؤدّية إلى المسيفرة، فسيطر على طريق الكرك الموصلة إليها تمهيداً لإحكام الحصار عليها، والإجهاز على ما تبقّى فيها من الجنود الفرنسيين. إلا أن الثوار الذين اقتحموها، واستمروا في القتال طوال نهار ١٧ أيلول، عجّلوا في الانسحاب منها في المساء حين علموا بقدوم نجدة فرنسية إليها، معرَّضين لنيران الفرنسيين «الذين ركّزوا على قتل الخيول ليُقتل فرسانها بالسقوط عنها أو يُجرحوا».[١]

التقى سلطان بالثوار المنسحبين بصمت ينبئ عن الهزيمة والحزن، فلامهم على التعجيل بانسحابهم وعدم صمودهم، «ووجّه الكلام إلى حمزة الدرويش قائلاً: يا حمزة بيننا وبينكم ساعة. ونحن قادمون لنجدتكم. لماذا انسحبتم ولم تصمدوا؟ فأجابه حمزة: يا باشا. اللي بياكل العصي مش مثل اللي بيعدّها»[٢] وقد أبلى حمزه الدرويش مع محمد عز الدين الحلبي من البطولات في معركة المسيفرة ما

---

(١) حديث المجاهد سعيد أبو كامل، في ١٩٨٦/٣/٢٣، وهو أحد المشتركين في الهجوم على المسيفرة.

(٢) مقابلة شخصية وشريط مسجّل لنجيب سعيد عز الدين الحلبي في ١٩٨٧/١٢/٢٥، وقد كان أحد المشتركين في الهجوم على المسيفرة، وسمع كلام سلطان وجواب حمزة الدرويش.

يدهش، وكلامه بأن من يتلقّى ضربات العصي غير الذي يعدّها دليل على الصعوبات والمضايقات والأخطار التي تعرّض لها الثوار.

ذكر بعض المؤلّفين أن الثوار انتصروا في المسيفرة، وأن الدعاية الفرنسية صوّرت انسحابهم هزيمة. وذكر عبد الرحمن الشهبندر ووليد المعلّم أن الثوار أجهزوا على الحامية الفرنسية، وأنهم قتلوا ٩٠٠ جندي منها، وخسروا ٢٠٠ رجل فقط، وأن الطائرات الفرنسية فاجأتهم وهم يتهافتون على كسب الذخائر والأسلحة والخيول، وأوقعت فيهم الكثير من الإصابات ممّا أدى إلى انسحابهم.[١] وفي رأينا أن معركة المسيفرة كانت هزيمة للثوار، وأن خسائرهم فيها أكثر من خسائر الفرنسيين، وأنهم انسحبوا تجنّباً للتطويق عندما علموا بقدوم التعزيزات الفرنسية، وعندما أدركوا استحالة الصمود معرَّضين لنيران الجند الفرنسي المستمّر في المقاومة، ولقصف المدفعية والطيران. وليس أدلّ على هزيمة الثوار في معركة المسيفرة من فقدانهم ١٢ راية من راياتهم، وعدم استطاعتهم نقل قتلاهم وإسعاف جرحاهم، ومن ثم ضعف مقاومتهم للحملة الفرنسية المتقدّمة لاحتلال السويداء.

وهذا وصف لبعض ما جرى في معركة المسيفرة بقلم أحد الجنود الذين اشتركوا في صدّ الهجوم، بنيت دوتي:

«لقد رأيت أولئك الجبليين المتعصّبين [ثوار جبل الدروز] يتقدّمون نحونا وفي أجسادهم عددٌ من رصاصاتنا، يتقدّمون ليموتوا فوق أسلاكنا الشائكة. حتى الجرحى كانوا مستخفّين بالموت، يطلقون النار بلا هوادة حتى آخر خلجة من خلجاتهم... تقدّم أولئك الشيوخ القصيرو القامة، الغريبو المظهر، متحدّين نيراننا المركّزة، وكأنما هم أرواح سحرية من عالم غير عالمنا. ظلّوا يتقدّمون حتى أسلاكنا

---

(١) مذكرات عبد الرحمن الشهبندر، **ثورة سورية الكبرى**، عمّان، لا تاريخ للطبع، ص: ٧٤، ٧٥، أيضاً وليد المعلّم، **سورية ١٩١٦ - ١٩٤٦**، دار طلاس، دمشق ١٩٨٨، ص: ١٨٧.

الشائكة. ومن ثم بحركة واحدة راحوا يقفزون من فوقها، ولحاهم فوق ركبهم. وفي لحظة واحدة سقطوا جميعاً دفعة واحدة. كانوا جميعاً يحملون في أجسادهم عدداً من الرصاصات منذ اللحظة التي انطلقوا فيها». [١]

وكلام الجنرال أندريا يدلُّ على عنف المعركة، وعلى ضخامة الفرنسيين وخسائر الثوار فيها، فهو يقول:

«كانت خسارة الفريقين بالغة، والأرقام تنبئ عن هول المعركة. قُتِل أربعون جندياً من الإفريقيين، وجُرح مئتان. ولم يبق من الحيوانات حي. أما الثوار، فقد كانت جثثهم تملأ أرجاء البلدة، وكان قتلاهم مئتين وعشرة في شعاع لا يتعدّى بضع مئات من الأمتار». [٢]

وفي الحقيقة أن عدد قتلى الثوار هو ٢٧٧، أي أنه أكثر مما ذكر الجنرال أندريا. وهذا يعني أن بعضهم سقطوا خارج الشعاع الذي حدّده، أو أن الجرحى مات بعضهم فيما بعد، إضافة إلى قتلى لم يلحظهم، هم الأسرى الذين أجهز عليهم جنوده بعد إرغامهم على حفر قبورهم، وأجهزوا أيضاً على الجرحى، بينما كان الثوار لا يقتلون أسيراً حتى لو كان قاتلاً أحد رفاقهم.

من العادات والتقاليد الحربية في جبل الدروز أن يتركَّز القتال حول البيرق، أو الراية، فحامله، أي البيرقجي، هو القائد الفعلي في المعركة لمقاتلي القرية، بالإضافة إلى شيخها الذي هو قائدها الرسمي أو العلني. ومن العادات استبسال المقاتلين لبقاء البيرق منتصباً في سماء المعركة، وعدم خسارته. ومنها أيضاً تسليمه لواحد من أبرز شباب القرية، لأن ذلك يكسب حامله الشرف والمركز المرموق بين قومه مقابل التضحيات والبطولات المتوجبة للحفاظ عليه. وفقد البيرق

---

(١) انظر وصف هجوم الثوار على المسيفرة عند Bennet, J., *Doty, The Legion of the Dammed,* London 1928, P: 96-103.

(٢) للمزيد من المعلومات عن حملة الجنرال غاملان ومعركة المسيفرة، انظر: Andrèa, *La Révolte Druze op. eit...,* P: 58-62.

خسارة معنوية تعادل عشرات القتلى، وتذهب برونق النصر، وتحوّل خسارة المعركة خسارتين. وفي معركة المسيفرة استشهد حول بيرق رساس أربعة أخوة من آل حمزة، كلما سقط واحد منهم تقدّم آخر لحمله، كما أن والدهم جُرح في هذه المعركة، وما لبث أن فارق الحياة. وحين علمت زوجته باستشهاده واستشهاد أبنائها الأربعة ماتت قهراً.

وقد افتخر الفرنسيون بانتصارهم في المسيفرة، وافتخروا أكثر بكسب ١٢ راية درزية، بعد تمريغ رايتهم في هزيمتين كبيرتين، فطافوا بالرايات التي كسبوها في شوارع بيروت، في مطلع تشرين الأول ١٩٢٥، يحملها بعض كبار الضبّاط، تحيط بهم فرقة من الجنود بأسلحتها، يتقدّمها فرسان الصباحية والموسيقى العسكرية، ويتبعها فرسان الدرك الوطني. ثم أودعوها قصر المفوّض السامي لتُنقَل منه بعد ذلك إلى باريس وتوضَعَ في المتحف الحربي. وكان الهدف من هذا الاستعراض، إضافة إلى الافتخار، إعادة الاعتبار والمعنويات للجيش الفرنسي.

حملة الجنرال غاملان ومعركة السويداء الأولى

بعد أن أكمل الجيش الفرنسي تجمّعه في المسيفرة، بدأ تحرّكه نحو السويداء في ٢٣ أيلول ١٩٢٥، مسبوقاً بمناشير ألقتها الطائرات الفرنسية على قرى الجبل تفتخر بانتصاره، وبما دعته «مضاء السلاح الفرنسي في معركة المسيفرة»، وتهدّد بمعاقبة من دعتهم«المجرمين»، وتعد بالعفو عن الذين يقدّمون خضوعهم واستسلامهم، وتنصح بتقلّد المحراث بدلاً من السلاح. احتلَّ الجيش الفرنسي تل الحديد المشرف على السويداء من ناحية الغرب، واحتلّ كناكر، ثم تقدّم في اليوم التالي باتجاه السويداء، وبدأ هجومه عليها.

آنذاك كانت معنويات ثوار الجبل ضعيفة بعض الشيء، وكان هناك فتور في الهمم، وبخاصة عند المنكوبين الكثيري العدد. وقد

أدرك سلطان ذلك وحاول معالجته وتعبئة الجماهير للمعركة بعقد الاجتماعات، وإرسال المناشير والرسل إلى القرى لاستنهاض الهمم. إلا أنه، إزاء هذا الواقع، وإزاء التفوّق الساحق للجيش الفرنسي بالعدد والعدة، ما كان يأمل بإنزال الهزيمة به، بل بإعاقة تقدّمه، وتكبيده الخسائر. وكان يفضّل مواجهته في حرب عصابات لا في معارك كبيرة. أما أسباب الفتور عند ثوار الجبل، فتعود إلى ما يلي:

١. بقاؤهم منفردين في مواجهة الفرنسيين مدّة شهرين، ظلّت خلالها المناطق السورية ساكنة، فيما كانت قراهم تتعرّض لقصف متواصل من الطيران، وكانوا هم يتعرضون لحملة إعلامية مركّزة تستهدف تثبيط عزائمهم، وتزيّن لهم التفاوض مع الفرنسيين وإلقاء السلاح.
٢. هزيمتهم في معركتي العادلية والمسيفرة. وإذا كانت الأولى لم تضعف عزائمهم، فإن الثانية أثرت فيهم كثيراً، وجعلت الحزن العام يخيّم عليهم، لأنها المعركة الأولى الكبيرة التي ينهزمون فيها، وبالرغم من أن عدد قتلاهم فيها كان أقل من عدد قتلاهم في معركة المزرعة، إلا أنها كانت ضربة موجعة لهم، لأنها انتهت بالهزيمة فيما انتهت معركة المزرعة بالنصر وسحق حملة ميشو.
٣. خسائرهم البشرية التي بلغت حتى ذلك الوقت حوالي ١٠٠٠ مقاتل، وهذا عدد ضخم قياساً على عدد دروز الجبل البالغ آنذاك ٤٥,٠٠٠ نسمة فقط.

كان الثوار متمركزين إلى الشمال والجنوب والغرب من السويداء، وكان سلطان يشرف على المعركة من على مرتفع صغير واقع إلى الجنوب منها. وقد تقدّم الجيش الفرنسي ببطء تحت غطاء قصف كثيف للطيران والمدفعية، استطاع أن يوقف ما كان يقوم به الفرسان من محاولات هجوم، والمشاة من محاولات تسلّل، وأن ينجح في تشتيت جموع الثوار وإزاحتهم من مراكزهم واستحكاماتهم. وقد ساعد الجنودُ الفرنسيون المحاصَرون في قلعة السويداء الجيش الفرنسي الزاحف؛ إذ أعطيت الأوامر لهم بالخروج من القلعة، ومهاجمة الثوار من الخلف،

بعد أن أمّن لهم قصف الطيران سهولة التحرّك. وهذا ممّا حمل الثوار على التعجيل في الانسحاب نحو الشرق، ونحو القرى المجاورة، كي لا يقعوا بين فكّي الكمّاشة الفرنسية.

دخل الجيش الفرنسي السويداء فوجدها خاليةً من السكان، وأعمل فيها النهب والحرق والتدمير، ولم يستثنِ من اعتداءاته المزارات الدينية كمقام «عين الزمان»، ومقام «الشيخ عثمان»، ومقام «مار الياس». وبعد ذلك عاد أدراجه إلى المسيفرة في ٢٦ أيلول مستصحباً معه جنود حامية السويداء، ومن أقام معهم. وأسباب عودته السريعة، ليست فقط من أجل تأمين المؤونة والماء بعد أن قطع الثوار مياه عين القينة التي تغذّي مدينة السويداء، بل أيضاً لتجنّب هجمات الثوار، المحيطين بالمدينة. وامتازت تحرّكاته بالسرعة وغموض الخطط، اللذين فرضهما الحذر عليه، وذلك طوال المدة التي قضاها في الجبل، ممّا خلق الحيرة عند قادة الثورة. وبعد انسحابه من مدينة السويداء عاد الثوار إليها، ودمّروا قلعتها كي لا يتمركز الجيش الفرنسي فيها في حال عودته.

وفي أول تشرين الأول ١٩٢٥ عاد الجيش الفرنسي نحو جبل الدروز فاحتلَّ قرية خَرَبا، وأحرق بيت أحد قادة الثورة، عقلة القطامي. ثم اتجه نحو عرى، فدخلها بعد قتال عنيف، استشهد فيه نسيب الأطرش.

اتخذ الجنرال غاملان من هدم دور الزعماء إحدى وسائل الانتقام منهم، ومن التهديد بهدمها إحدى وسائل الضغط عليهم للاستسلام. وأثناء وجوده في عرى استسلم له الأمير حمد الأطرش بعد أن هدّده بهدم داره التاريخية. كما استسلم له في المجيمر سلمان بن عبدي الأطرش. وقد كان لاستسلام الأمير حمد أثره السيئ نظراً لكونه أمير جبل الدروز. فعقد سلطان اجتماعاً طارئاً تقرّر فيه خلع الأمير حمد، وتنصيب ابن عمه الأمير الشاب حسن الأطرش مكانه نظراً لما أبداه هذا الشاب من بطولة في معركة المزرعة. ثم ألبسه فيما بعد عباءة

الزعامة في أسبوع الأمير حمد بعد مقتله في سنة ١٩٢٦، وبايعه، فبايعه الزعماء الآخرون.

اتجه الجيش الفرنسي من عرى نحو السويداء. وعند وصوله إلى رساس، جوبه بمقاومة عنيفة لم يكن يتوقّعها؛ إذ أن الثوار أعادوا تنظيم صفوفهم، وتمركزوا جنوب غرب السويداء وهاجموه هناك، واستمرّوا في قتاله طوال ثلاثة أيام، كبّدوه خلالها خسائر كبيرة، ولم يدعوه يعرف الهدوء والراحة ممّا زاد في الاضطراب الذي انتابه طوال مدة وجوده في الجبل. وفيما فضّل الأمير حمد الأطرش الاستسلام على هدم داره، فضّل متعب الأطرش، زعيم رساس، هدم داره على الاستسلام. وبعد ذلك انتقل الجيش الفرنسي إلى كناكر، ومنها إلى نبع المزرعة حيث شاهد آثار الهزيمة المروّعة لحملة ميشو، التي لا تزال ماثلة على الأديم، ومنها الجثث المحروقة بأشعة الشمس، وبقايا الأسلحة والآليات المحطّمة. وخلال ذلك كان الثوار يتعقّبونه من مكان إلى آخر حتى «أصلحة»، وينزلون به الخسائر الكبيرة التي بلغت في موقعة كناكر في ٧ تشرين الأول، باعتراف المصادر الفرنسية، «ثمانية وثلاثين قتيلاً ومئة وثلاثة عشر جريحاً فيهم أربعة ضبّاط».[١]

عجّل الجنرال غاملان في الانسحاب من جبل الدروز لأسباب عدّة، هي تخوفه من إنزال الهزيمة بجيشه بعد استمرار مقاومة الثوار له واشتدادها وإنزالهم به الخسائر الكبيرة، وصعوبة تأمين الماء والمؤونة والذخيرة، واستحالة بقائه في السويداء لمدة طويلة، إضافة إلى سبب مهم هو قيام الثورة في حماه والاضطرابات في الغوطة وإقليم البلان. وقد جاءته الأوامر من الجنرال سراي بسحب قسم من جنوده من جبل الدروز وحوران لمجابهة هذه الاضطرابات المستجدة، لكنه تخوف من إبقاء نصف جيشه في الجبل لأن ذلك يجعله ضعيفاً في مواجهة ثواره ومهدداً بإجهازهم عليه، ففضل سحب الجيش كله.

---

(١) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ١٥٩.

أرادت السلطة الفرنسية أن تعوّض عن فقدان وجودها العسكري في جبل الدروز بوجود سياسي، فعينت، بعد انسحاب الجنرال غاملان منه، الكولونيل أندريا حاكماً عليه بتاريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٢٥، ثم رقّته إلى جنرال مكافأة له على انتصاره في المسيفرة وعلى جهوده ومهارته الحربية.

وابتداءً من أوائل تشرين الأول ١٩٢٥ حتى أواخر نيسان ١٩٢٦ بقي جبل الدروز محرَّراً من الفرنسيين وهذا سمح لمقاتليه أن يخرجوا منه لمساعدة الثوار في سائر المناطق. إلا أنه كان خلال تلك الفترة، كما قبلها، معَّرضاً بشكل دائم لقصف المدافع الفرنسية، ولقصف الطائرات التي بلغت، مثلاً، ٢١ طائرة في كل غارة من غاراتها على السويداء في أيام ١٢ و١٣ و١٤ شباط ١٩٢٦، حيث فاق ضحايا غارة ١٢ شباط المئة قتيل. لذا كان الشيوخ والنساء والأطفال يلجأون إلى المغاور والغابات أو إلى الأقبية الحجرية غير المكشوفة لاتقاء القصف.

الفصل الخامس

توسع الثورة في سورية

زحف الثوار نحو دمشق

بعد الانتصار الباهر في معركة المزرعة في ٢ آب ١٩٢٥ لم يتعقّب سلطان على رأس ثوار جبل الدروز فلول الجيش الفرنسي أبعد من حدود الجبل مع حوران، ولم يزحفوا باتجاه دمشق. كما أن دمشق لم تبادر، لا هي ولا أية منطقة سورية أخرى، إلى الثورة في فترة تضعضع قوات الفرنسيين، وانهيار معنوياتهم، وشدّة إرباكاتهم، المتزامنة مع متاعبهم من ثورة عبد الكريم الخطّابي في مراكش، التي كان للثورة السورية فضل إطالتها لفترة قصيرة. وهذا أضاع على السوريين جني ثمار الانتصار الكبير الذي تحقّق، وشكّل للفرنسيين فرصة ذهبية مكّنتهم من إعادة تجميع قواتهم، واستقدام الإمدادات من فرنسا، وتوجيه الضربات إلى الثورة في جبل الدروز وفي سواه من المناطق التي انتقلت إليها فيما بعد. وكان كل يوم يمرُّ دون إشغال الفرنسيين بالقتال يزيدهم قوة، ويضعف احتمال التغلّب عليهم.

اتخذ موضوع زحف ثوار جبل الدروز نحو دمشق وإثارتها، أو قيام الثورة فيها، ودور سلطان في ذلك، أهمية كبيرة، كون هذه المدينة عاصمة سورية، والمركز الاستراتيجي المهم، وعقدة المواصلات بين جميع مناطقها، وبينها وبين الجوار. وإذا كان بعض المؤلفين والمؤرخين يعتقدون أنه كان بإمكان ثوار الجبل احتلال دمشق، ويخطّئونهم ويخطّئون سلطان لعدم تقدّمهم نحوها مباشرة بعد

معركة المزرعة، وإثارتها وتطهيرها من القوات الفرنسية الموجودة فيها،[١] فإننا نجد له أسباباً جوهرية حالت دونه، مع التسليم بأنه لو أتيح لهم ذلك وكان بإمكانهم القيام به، أو لو سارعت دمشق إلى الثورة، لكان تغيّر مسار الحوادث.

إن الانتصار الذي حقّقه الثوار في معركة المزرعة كان باهظ الثمن قياساً على عددهم، وعدد سكان جبل الدروز. لكن روعته عوّضت عن خسائرهم الكبيرة، وكلّلت هاماتهم بالمجد والفخار، فزادت معنوياتهم، وتأجّجت حماستهم إلى خوض المزيد من المعارك في الجبل وخارجه، والزحف نحو دمشق بعد دفن شهدائهم فيما إذا كانت الأجواء مهيّأة لذلك. وبالرغم من تأثر سلطان، كقائد، على الشهداء الذين سقطوا في قتال قادهم إليه، وفي أمر يُعتَبر المسؤول الأول عنه، وفي ثورة هو معلنها وقائدها، وبالرغم من تأثره، كإنسان، عليهم، وبخاصة على أخيه مصطفى وصديقه المخلص حمد البربور، فقد كان يعلم، منذ اللحظة الأولى التي امتشق فيها السلاح، وقاد جموع الثوار، أن مشاقّ طريق التحرير وآلامه وتضحياته كثيرة، وأن للحرية ثمناً باهظاً جداً، وأنها لا تؤخذ من فرنسا، التي هي من أقوى دول العالم آنذاك، إلا ببذل الدماء والأرواح. وقد كان على استعداد أن يقود الثوار إلى أي ميدان قتال، وأن يذهب بهم إلى دمشق، أو إلى أية منطقة سورية أخرى للمشاركة في تحريرها. لكن أسباباً عديدة منعته من ذلك فلم يطلب منهم القيام بأي تحرك ميداني فوري نحو سائر المناطق، وأولها مدينة دمشق، وهذه الأسباب هي:

---

(١) أنظر محيي الدين السفرجلاني، **تاريخ الثورة السورية**، دار اليقظة العربية، دمشق ١٩٦١، ص: ١٤٢، ١٤٣. ومنير الريّس، **الكتاب الذهبي... الثورة السورية الكبرى**، مرجع مذكر سابقاً، ص: ١٨٠ ـ ١٨٢، ومذكرات عبد الرحمن الشهبندر...، مصدر مذكور سابقاً، ص: ٧٠، وحنا أبي راشد، **جبل الدروز**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٢٩٢. وقد ناقشنا أقوال هؤلاء المؤرخين في كتابنا، سلطان باشا الأطرش، مرجع مذكور سابقاً، ص: ١٣٦ ـ ١٤١.

١. غياب التنسيق الكافي قبل قيام الثورة بين زعماء جبل الدروز وبين سائر الزعماء السوريين، وهو أهم الأسباب. وما جرى في هذا الشأن اقتصر على محادثات تمهيدية في اجتماع سرّي عُقِد في منزل قاسم الهيماني في دمشق بين حمد الأطرش، وعبد الرحمن الشهبندر. ثم توسّعت المحادثات، وشملت نسيب وعبد الغفّار ومتعب الأطرش ويوسف العيسمي، الذين عقدوا اجتماعين مع عبد الرحمن الشهبندر في منزله. كما كان هناك اتصالات بين فوزي القاوقجي وبعض زعماء دمشق. دارت المحادثات التمهيدية فقط حول مبدأي ضرورة قيام الثورة، ووجوب تحقيق الوحدة والاستقلال، دون تحديد الخطوات العملية لهما، مثل تاريخ البدء بالثورة، وقيادتها وتنظيمها ومراحلها، ودور كل منطقة فيها، ومصادر تمويلها وسلاحها، والدعم الخارجي لها، إلى غير ذلك من الأمور التنظيمية. وقد جرت المحادثات باسم مسؤولي الأحزاب، وبصفتهم الشخصية، من غير أن يكون لهذه الأحزاب أية علاقة بما يجري. وهذا كان نقطة ضعف أخرى في المحادثات. وتجدر الإشارة إلى أن حزب الشعب كان حديث العهد، غير منظّم التنظيم الكافي، وكانت فكرة الثورة في سنة ١٩٢٥، أي في السنة الأولى لتأسيسه، «خطرة ومضرّة جداً لمصلحة البلاد»[1] في نظر رئيسه عبد الرحمن الشهبندر. كما كان نظام الحزب يقضي بالعمل السياسي دون اللجوء إلى العنف.

٢. عدم نضوج فكرة التحرير عند جميع الثوار. فهي، إذا كانت واضحة في ذهن سلطان، لم تكن كذلك في ذهن بعض من تبعوه، إضافة إلى أن مقاتلي جبل الدروز ليسوا جيشاً منظّماً يأتمر

---

(١) **مذكرات فوزي القاوقجي**، إعداد خيرية قاسمية، دار القدس، بيروت ١٩٧٥،الجزء الأول، ص: ٨٤، ومحمد سعيد العاص، **صفحة من الأيام الحمراء**، مطبعة دار الأيتام الإسلامية، القدس ١٩٣٥، ص: ١٤.

مباشرة بأمره، بل هم مجموعات قتالية تذهب إلى القتال تطوّعاً، وتدخله وتخرج منه ساعة تشاء. وأمر استنفارها إلى الحرب في الأماكن البعيدة مختلف جداً عن ردّ عدوان أو غارة مفاجئة، فهو يتطلّب عقد كل قرية مجلس شورى، وعقد مجلس شورى على صعيد القرى كلها. وتبعاً لذلك فإن أمر تقدّم الثوّار من الجبل نحو دمشق يتطلّب وقتاً لعقد مثل هذه المجالس، ويتطلّب الدواعي الموجبة. وقد كان هناك اعتقاد عند فريق منهم، في غياب التنسيق بين المناطق السورية، وعدم وضوح رؤيا التحرُّك، أن مهمّتهم تقتصر في الوقت الحاضر على تحرير جبل الدروز، وأنهم مستعدّون للمشاركة الممكنة في سائر المناطق بالتعاون مع أهلها لا بدونه.

٣. تحفّظ سلطان إزاء التقدّم نحو دمشق قبل التفاوض مع زعمائها على ذلك، أو حصول استجابة ثورية فيها.[١] وطالما لم يحصل هذا أو ذاك، فإن تقدّم ثوار جبل الدروز نحو دمشق أمر غير وارد، لأن الموضوع ليس رهناً بإرادتهم وإرادة سلطان فقط، بل هو رهن أيضاً بإرادة الدمشقيين. وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى توغّلهم في منطقة حوران المتاخمة للجبل.

٤. انشغال ثوار جبل الدروز بتشديد الحصار على قلعة السويداء من أجل احتلالها، وانشغالهم بمواجهة الطائرات الفرنسية التي تغير على قراهم يومياً.

أمّا ما حال دون إسراع الدمشقيين إلى الثورة، فهو غياب التنسيق المسبق بشأنها، وعدم استعدادهم لها، وجهلهم لواقع القوات الفرنسية، إذ لم يبقَ منها سوى القليل في دمشق وحلب وبلاد العلويين وعلى الفرات، وجهلهم أيضاً لحقيقة ما جرى في معركة المزرعة بسبب عدم وجود وسائل إعلام عند الثوار تنقل تفاصيل الحوادث

(١) حديث سلطان مع المؤلف في ٢٦/٨/١٩٨٠.

ومجريات الأمور، وبسبب تعتيم الفرنسيين على ما جرى وإخفائهم لخسائرهم وتشويههم للحقائق. ولو تسنّى للدمشقيين معرفة هذه الأمور لعجّلوا في الثورة.

وبغياب التنسيق قبل قيام الثورة، كان هناك ضرورة للتنسيق بعده والاتصال بين الزعماء السوريين. وكان سلطان واعياً منذ البداية لأهمية هذا الأمر، من أجل تضافر جميع القوى الثورية في مواجهة الفرنسيين، لتحقيق الانتصار ونيل الأماني الوطنية. فأية منطقة، مهما بلغ شأن الثورة فيها، عاجزة وحدها عن طرد الفرنسيين أو تعديل سياستهم. والدليل على ذلك فشل الثورات السابقة عليهم، التي استفردوها واحدة بعد أخرى، ومنها ثورة سلطان نفسه في سنة ١٩٢٢. لذا باشر منذ الأيام الأولى لنشوب الثورة باتصالاته لنقلها من إطار جبل الدروز الذي وُلِدت فيه إلى الإطار السوري الأكبر الذي يجب أن تتنامى وتتفاعل فيه، كي تحقِّق الأهداف الوطنية والقومية.

أرسل سلطان بعد معركة «الكفر» رسائل إلى مشايخ حوران يدعوهم إلى الثورة وإلى التعاون. إلا أن بعضهم، ومنهم هولو الترك الحريري وفارس أحمد الزغبي، أجابوه برسالة يطلبون فيها عدم اقتراب الثوار من منطقتهم، أو القيام فيها بأي نشاط حربي، ويبدون عدم استعدادهم للثورة. وقد وصلت هذه الرسالة إلى سلطان، بحسب ما ورد في مذكراته، أثناء انعقاد الاجتماع الذي دعا إليه في ٣٠ تموز ١٩٢٥ لبحث كيفية مواجهة حملة ميشو، فطواها، ولم يقرأها على جموع الثوار بعد معرفته لمضمونها، كي لا تترك أثراً سيئاً فيهم. لكن سليمان نصّار تناولها منه، وعكس ما جاء فيها بقوله إن مشايخ حوران الواردة أسماؤهم يؤيِّدون الثورة.[١] ثم أرسل سلطان بعد معركة المزرعة رسالة بواسطة الضابط محمد كيوان إلى نسيب البكري، ورسالة إلى الشهبندر، يطلب منهما المبادرة إلى الثورة، ووضع الخطط

---

(١) **مذكرات سلطان الأطرش،** مصدر مذكور سابقاً، الجزء الأول، ص: ١٣٦.

المشتركة. وقد تلقّى عبد الرحمن الشهبندر رسائل مماثلة من جاد الله الأطرش ومحمد عز الدين الحلبي.

بعد تبلّغه رسالة سلطان اجتمع نسيب البكري مع أفراد عائلته في القابون، وقرّروا الاشتراك في الثورة. وبعد يومين اجتمعوا مع الشهبندر وبعض أعضاء مجلس إدارة حزبه، وبعض الزعماء الدمشقيين، في منزل الحاج عثمان الشراباتي، حيث قرَّرت أكثريتهم الاشتراك فيها، وتكليف نسيب وفوزي البكري وعثمان الشراباتي بترتيباتها، وإرسال وفد إلى جبل الدروز مؤلَّف من توفيق الحلبي واسعد البكري وزكي الدروبي، من أجل إبلاغ قيادة الثورة مقرَّرات الزعماء الدمشقيين، والتفاوض والتنسيق معها حول شؤون الثورة.

وصل وفد الزعماء الدمشقيين إلى جبل الدروز في أواسط آب ١٩٢٥، وتزامن قدومه مع تعثر مفاوضات قادة الثوار مع الفرنسيين، فدخل معهم في مفاوضات على تعميم الثورة ونقلها إلى دمشق، وفقاً للخطّة التي وضعها سلطان للعمل المشترك بين ثوار الجبل ووطنيي دمشق، وأراد منها الإسراع في الزحف نحو دمشق للقضاء على القوى الفرنسية الموجودة فيها ولتعميم الثورة. وقد تمَّ الاتفاق على أن يهبَّ ٢٠٠ رجل من دمشق لملاقاة ثوار الجبل حين يزحفون إليها في ٢٣ آب، وأن تكون قيادة الثورة لسلطان، وألا يتمَّ عقد صلح منفرد بين الثوار الدروز والفرنسيين. وقد لام الشهبندر أعضاء الوفد الدمشقي على تحديد هذا الموعد القريب لقيام الثورة في دمشق، لأنه، في رأيه، ضيَّقَ مجال استعدادات الدمشقيين لها.[١]

وفي ٢٣ آب زحف ١٠٠٠ فارس وهجّان وراجل، تقرر إرسالهم في اجتماع شهباء، نحو دمشق بقيادة جاد الله الأطرش، وكان يصحبهم فرسان من بني صخر والمساعيد والحسن. ولمّا كان تحرّكهم يجري في أرض مكشوفة اكتشفتهم الطائرات الفرنسية، فأرسل الفرنسيون قوة

---

(١) **مذكرات عبد الرحمن الشهبندر**...، مصدر مذكور سابقاً، ص: ٧١.

كبيرة من الفرسان الصباحية للتصدّي لهم، اشتبكت معهم عند وصولهم إلى العادلية، وانهزمت أمامهم إلى قرية «البويضة». عندها تدخّل الطيران الفرنسي وقصفهم، وأنزل بهم الخسائر الكبيرة، إذ أطلق عليهم ٧٠٠٠ كلغ من القنابل و ٩٠٠٠ خرطوشة. ولمّا وجدوا أنفسهم وحيدين في مواجهة الفرنسيين، ولم يلاقهم أحد من الدمشقيين، بحسب ما هو متّفق عليه، عادوا إلى جبل الدروز، ولم يحقّقوا سوى نسف جسر الحرجلّة، وطرقهم لأبواب دمشق، إذ وصلوا إلى مشارفها في جهات الكسوة والعادلية، ووصلت طلائعهم إلى حي الميدان جنوب دمشق.

كان من جملة مقرَّرات الزعماء الدمشقيين الالتقاء في قرية «حوش المتبن» لصاحبها جميل مردم، والانطلاق منها مسلّحين إلى جبل الدروز للالتحاق بالثورة. ولكن لم يحضر إلى هذه القرية سوى الشهبندر ونزيه المؤيّد العظم ويحيي حياتي فيما تخلّف الآخرون. ويبدو أن الزعماء الدمشقيين كانوا حذرين ومرَبكين، وقد اضطرّوا إلى التفرّق والهرب، والتجأ بعضهم إلى جبل الدروز، بعد أن انكشف تحرّكهم بواسطة الجواسيس الذين خصّصهم الفرنسيون لمراقبتهم، إذ خصّصوا، على سبيل المثال، ١٧ موظّفاً من البوليس السرّي لمراقبة تحركات آل البكري، وتشدّدوا أكثر بعد هجوم الدروز باتجاه دمشق، فزادوا رقابتهم على الوطنيين، وألقوا بعضهم في السجون، ومنهم فارس الخوري وعثمان الشراباتي وتوفيق شامية وفوزي الغزّي ونجيب الريس.

لجأ الشهبندر ونسيب البكري ونزيه وسعد الدين المؤيّد العظم ويحيي حياتي وجميل مردم وغيرهم من زعماء دمشق إلى جبل الدروز. وظلَّ الشهبندر يأمل في انتفاض المناطق السورية بعد فشل أولى المحاولات لتعميم الثورة ونقلها إلى دمشق. إلا أنه بعد مضي أكثر من شهرين، دون أن يحصل ذلك، «أبدى يأسه من قيام أية انتفاضة، وندمه على خذلان الدروز. وصرّح بأنه بات يطرق خجلاً أمامهم كلما

ذكّروه وإخوانه بوعدهم بقيام الثورة في دمشق، أو في سواها من المناطق السورية». [١]

الثورة في حماه

دعا سلطان إلى الثورة من خلال أفواه البنادق، وبالرسائل التي أرسلها إلى مشايخ حوران وزعماء دمشق. ثم دعا إليها حين عمّم منشوره الأول، وعنوانه عبارة «إلى السلاح». لكن الثورة، التي كان يجري التحضير لها خارج جبل الدروز، تأخّر قيامها حوالي الشهرين والنصف. وابتداءً من شهر تشرين الأول ١٩٢٥ تفجّرت تباعاً في عدة مناطق سورية ولبنانية، أولها مدينة حماه.

يرتبط قيام الثورة في حماه بفوزي القاوقجي، وهو ضابط من طرابلس ــ لبنان، عمل في الجيش العربي في عهد الحكومة العربية، ثم دخل في جيش الشرق الفرنسي مع بقائه على توجّهه الوطني وكرهه للفرنسيين الذين استعمروا البلاد، وقد ازداد كرهه لهم بسبب تصرّفات الكابتن ميك، المستشار الإداري لحماه، الذي يشبه الكابتن كاربيه، حاكم جبل الدروز، فكلاهما رمز للظلم. وكان القاوقجي، بحسب ما ورد في مذكراته، يفكرّ بالثورة ويخطّط لها، وقد أطلع بعض أصدقائه على أفكاره، وهم سعيد ترمانيني وعبد السلام الفرجي ومحمد علي الداغستاني وعبد القادر مليسر وطاهر الداغستاني، وبعض ضباط سّريته. وعزم معهم أولاً على تأسيس حزب ديني لجذب علماء الدين نحوهم، اسمه «حزب الله». واتصل بعبد الرحمن الشهبندر، وبنسيب الأطرش. [٢]

وبعد أن قامت الثورة في جبل الدروز، أرسل القاوقجي، في ١٩

(١) منير الريّس، **الكتاب الذهبي... الثورة السورية الكبرى**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٢١١.

(٢) مذكرات **فوزي القاوقجي**، مصدر مذكور سابقاً، الجزء الأول، ص: ٨٢-٨٤.

أيلول ١٩٢٥، مظهر السباعي ومنير الريس للاتصال بسلطان، فقابلاه في رساس، ونقلا إليه رسالة علم بها الشهبندر، مضمونها إبلاغه بالترتيبات التي قام بها القاوقجي، والطلب منه تحديد موعد قيام الثورة في حماه وسبل التنسيق بينها وبين الثورة في جبل الدروز، وقيام ثوار جبل الدروز بالحركات العسكرية قبل موعد قيام الثورة في حماه لخلق صدى يحفز الناس إليها، ولإشغال الفرنسيين. وقد تم الاتفاق بين سلطان وموفدي القاوقجي على الخطوات المشتركة. وحدّد سلطان قيام الثورة في حماه في مطلع تشرين الأول ١٩٢٥، ووعد بالقيام بالعمليات العسكرية في أطراف دمشق، وإرسال حسني صخر على رأس قوة من ثوار الجبل إلى موقع «عين القصب» الواقع شرقي مدينة حمص.

قام القاوقجي بالترتيبات اللازمة بصورة سّرية دون أن يتمكّن الفرنسيون من معرفة شيء عن تحّركه، إذ كان آنذاك مساعد المستشار الإداري، كوستليير، ويحظى بثقته. لقد اتصل بآغوات حماه، الذين ظنَّ أنهم يميلون إلى الثورة، وبشيوخ العشائر المحيطة بالمدينة، الذين كان له تأثير عليهم بسبب وظيفته. وعندما نقل إليه موفداه إلى سلطان ما تمَّ الاتفاق عليه، حدّد ليلة ٢٩ أيلول، التي يجري الاحتفال فيها بعيد المولد النبوي الشريف، موعداً لقيام الثورة في حماه، وتمَّ قطع الأسلاك البرقية والهاتفية. لكن الثوار لم يتحركوا إلى العمل ميدانياً بسبب تخلّف مسلّحي حي الحاضر، وعلى رأسهم مصطفى عاشور، عن تنفيذ ما اتُفق عليه. فعاد القاوقجي إلى متابعة المهمّة الموكولة إليه وهي جمع الضرائب من العشائر، وعاد ١٥ شاباً حمصياً إلى حمص كي لا يكتشف الفرنسيون أمرهم، وكانوا قد حضروا إلى حماه للاشتراك في ثورتها والتزوّد بالسلاح ومن ثمَّ العودة إلى مدينتهم والقيام بالثورة فيها.

بعد هذا التعثّر توبعت الاتصالات. وحثَّ القاوقجي المنسّقين معه للقيام بالثورة أن يسرعوا إلى البدء بها، لأنه توقّع استدعاء الفرنسيين له

للتحقيق معه. وعيّن ليل ٤ تشرين الأول للقيام بها. وفي الموعد المحدَّد انتفضت العشائر، وهاجم الثوار مخافر الشرطة والسراي، وأطلقوا المساجين، ووزّعوا الأسلحة المكتسبة على المنضمّين إليهم. لكنهم عجزوا عن احتلال الثكنة العسكرية ودار المستشار الفرنسي كوستلبير بسبب حيطة الفرنسيين، وشعورهم بأن عملاً ما سيحدث في حماه ممّا كان يروج فيها من الشائعات، وممّا كانوا يرونه من تحركات قبل وبعد عيد المولد النبوي، مع استهتار القومندان كوستلبير بأهمية ما قد تقوم به هذه المدينة.

ومع أن الثورة في حماه قامت في فترة خلوّها وخلوّ شمال سورية من معظم القوات الفرنسية بسبب حشدها في حملة غاملان على جبل الدروز، إلا أنها لم تستمر إلا يومين، فكانت كبركان انفجر وما لبث أن خمد. لقد استطاعت القوات الفرنسية الموجودة في حماه، والتعزيزات التي أُرسِلت إليها من رياق وحلب، بواسطة سكة الحديد، السيطرة على الموقف بسرعة. ويعود فشل الثورة في حماه إلى الأسباب التالية:

١. الارتجال في قيام الثورة بعد تعثّر قيامها في عيد المولد النبوي خشية افتضاح أمر القائمين بها وملاحقة الفرنسيين لهم، وفي طليعة هؤلاء القاوقجي.
٢. تلكؤ بعض آغوات حماه عن نصرة الثورة، ووقوف بعضهم ضدها، ومقابلة وفد منهم، في عداده فهد العظم ونجيب البرازي الذي وعد بنصرة الثوار برجاله وماله، الفرنسيين وإعلان استسلامهم وتعهّدهم بالقبض على القاوقجي.
٣. استقدام الفرنسيين للتعزيزات العسكرية بواسطة سكة الحديد ومحطتها اللتين لم يستطع الثوار السيطرة عليهما.
٤. القصف العشوائي التدميري الذي قام به الطيران الفرنسي والمدفعية، وأحدث أضراراً كبيرة في أحياء المدينة وأسواقها. وهذا حمل وجهاء المدينة على الاتصال بالمستشار الإداري لوقف

القصف، وحمل الثوار على التوقف عن القتال لتجنيب المدينة المزيد من الأضرار.

٥. عدم تمكّن سلطان من القيام بالترتيبات العسكرية المتفق عليها لقصر الثورة في مدينة حماه، ولانشغال ثوار جبل الدروز بالتصدّي لحملة غاملان.

جميع هذه الأسباب أدّت إلى توقف الثوار عن متابعة القتال، فانسحب بعضهم إلى الغوطة. ولجأ القاوقجي إلى البادية حيث فشل في إثارة القبائل، ثم إلى العراق ومنه إلى الغوطة فجبل الدروز ليطلب من سلطان قوة ينحدر بها إلى الغوطة والقلمون ويستعين بها على تنظيم الثورة التي قامت فيهما.

ومع قصر مدة الثورة في حماه كان لها تأثير واضح على مجريات الأمور؛ إذ أنها أولى الاستجابات الثورية ذات الشأن، وقد فتحت جبهة جديدة في شمال سورية، وشغلت الفرنسيين، وكانت أحد أسباب انسحاب الجنرال غاملان من جبل الدروز ممّا أتاح لمقاتلي الجبل الخروج منه، ومساعدة المجاهدين في المناطق السورية واللبنانية التي نهضت إلى الثورة.[١]

وقد جرت محاولة في آذار ١٩٢٧ لتجديد الثورة في جهات حمص وحماه، وذلك حين شكّل القاوقجي حملة من المجاهدين الذين تركوا الغوطة على أثر ضعف الثورة فيها. إلا أن هذه الحملة،

(١) للمزيد من المعلومات عن أسباب ثورة حماه وقيامها، أنظر: **مذكرات فوزي القاوقجي**، مصدر مذكور سابقاً، الجزء الأول، ص: ٨٨-٩٢. أيضاً: **مذكرات عبد الرحمن الشهبندر. . ، ثورة سورية الكبرى**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ٤٥- ٤٩، وفيها شرح لأسباب الثورة كما يراها القاوقجي. أيضاً: محمد سعيد العاص، **صفحة من الأيام الحمراء**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ١٣- ٢٣، حيث يرد شرح عن الثورة في حماه بقلم القاوقجي. أيضاً: محمد سعيد الزعيم، **مع ثورة حماه لسنة ١٩٢٥ وفي غياهب سجونها**، مطبعة الضاد، حلب، ١٩٦٢.

التي وصلت إلى منطقتي حمص وحماه، لم يُكتَب لها النجاح، وقد بذل قائدها ومجاهدوها الكثير من التضحيات في أثناء زحفهم شمالاً وأثناء عودتهم إلى الصفا، ومنه إلى الأزرق حيث كان يتجمّع المجاهدون النازحون من مناطق الثورة.

الثورة في دمشق

ظلّت الثورة كامنة في نفوس وطنيي دمشق والغوطة حتى أوائل تشرين الأول ١٩٢٥، بسبب الرقابة الفرنسية الشديدة والاحتياطات العسكرية الكثيرة، وبسبب لجوء معظم الزعماء الوطنيين المؤهّلين لقيادة الثورة في هاتين المنطقتين إلى جبل الدروز. إلا أن قيام الثورة في حماه، وانسحاب الجنرال غاملان من جبل الدروز، شجّعا وطنيي دمشق والغوطة على عقد الاجتماعات السرّية والتداول بشأن الثورة. واتخذ بعضهم من موقع الزور، حيث الأشجار المكتظّة والجداول الكثيرة، مركزاً لتجمّعهم. والتحق بهم العديد من المجاهدين حتى بلغوا المئة من بينهم حسن الخرّاط الذي عاد من جبل الدروز، ومعه ١٢ رجلاً من حيّه.

هاجم الثوار المتجمّعون في الزور مخفر الدرك في قرية النشّابية من قرى المرج، فوجّه الفرنسيون قوة من الدرك الوطني بقيادة الضابط رفيق العظمة لاعتقالهم، إلا أنهم تمكنوا، مع من انضمّ إليهم من رجال القرى المجاورة، من التغلب عليها، «وأسروا معظم عناصرها خلال مبيتهم في قرية المليحة»،[١] وقتلوا بعضهم، وغنموا ٢٩ حصاناً، وأرسلوا الأسرى إلى جبل الدروز ليسلّموا إلى سلطان، فأطلق سلطان سراحهم لأنهم سوريون، ولأنهم ما كانوا يقصدون، بحسب ما يقول البعض، اعتقال الثوار كما يشاء الفرنسيون، بل الإشعار بوجودهم فقط، وتنفيذ المهمة الموكولة إليهم بالشكل.

---

(1) The Times, 13 October 1925.

وجّه الفرنسيون في ١٤ تشرين الأول ١٩٢٥ قوة كبيرة طوّقت الزور، واشتبكت مع الثوار، وتمكّنت من تشتيتهم، ففرّوا إلى قرية الهيجانة. لكن القوة خسرت عدداً كبيراً من أفرادها بين قتيل وجريح ممّا جعل قادتها يأمرون بالانتقام من فلّاحي قرى بلاط والمليحة وجرمانا وجسرين ودير مجدل، فقام الجند بنهب بيوتهم وإحراقها، وسلب مواشيهم، وقتل ٧٠ منهم نقلوا جثثهم إلى دمشق على ظهور الجمال وعلى العربات، وعرضوها في ساحة المرجة على أنها جثث للثوار الذين قُتلوا أثناء المعارك، كما باعوا المواشي والمسلوبات في دمشق بأسعار بخسة.

تضرّرت جرمانا، وبعض أراضيها آنذاك ملك لبضع أسر غنيّة أشهرها آل البكري، أكثر من غيرها؛ لأن أهلها أظهروا منذ البداية تحمّسهم للثورة، وتعاطفهم مع إخوانهم الثائرين في جبل الدروز، ولأنهم لم يتقيّدوا بنصائح الضابط الفرنسي، تاكيه، الذي كان يأتي إليهم يومياً ويحذّرهم من القيام بأي تحرّك، ويهدّدهم باتخاذ أقسى التدابير بحقّهم إن قاموا بأي إخلال بالأمن، ولأنهم هاجموا أحد المراكز الفرنسية يوم لم يكن عندهم سوى ٦ بندقيات حربية فيما عددهم ٢٠٠ رجل، واشتركوا في أسر رجال الدرك في المليحة، والتصدّي للحملة الفرنسية الكبيرة على الزور[1] وقد طلب الفرنسيون في ١٥ تشرين الأول من أهل جرمانا تسليم سلاحهم، فرفضوا وقاوموا جندهم، فأسر منهم ٦٥ رجلاً، وقتل ٤ رجال عرض جثثهم مع الجثث التي عرضها في شوارع دمشق، وأخذ مواشيهم، ونهب بيوتهم وأحرقها، فاضطروا إلى النزوح إلى دمشق وبعض القرى المجاورة. ثم

---

(١) مقابلة شخصية وشريط مسجّل في ١٩٨٧/١٢/٢٦ مع وهبه كرباج اللبّان (مواليد ١٩٠٤) وسليم ناصر الدين (مواليد ١٨٩٨) وهما من مجاهدي جرمانا في الثورة، والأول شيخها، وقد أفادانا أيضاً أن الثورة بدأت في الغوطة بمهاجمة مجاهدي جرمانا لأحد المراكز الفرنسية.

عاد الفرنسيون في اليوم التالي، لإكمال إحراق جرمانا، فتصدّى لهم من تبقى من رجالها في الجوار، وأرغموهم على الرجوع إلى دمشق، وكبّدوهم بعض القتلى والجرحى، فأرسلوا في ١٧ تشرين الأول قوة كبيرة اشتبك معها مجاهدو جرمانا وأرجعوها إلى أبواب دمشق.[١]

كانت دمشق محط أنظار الثوار. وكان الفرنسيون قلقين من احتمال قيام الثورة فيها، أو هجوم الثوار عليها، منذ أن توجّه نحوها ١٠٠٠ مقاتل من جبل الدروز في ٢٣ أيلول ١٩٢٥، ومنذ أن لجأ بعض زعمائها إلى جبل الدروز. لذا تشدّد الفرنسيون في إجراءاتهم، فراقبوا الصحف والمجلّات، ومنعوا نشر أخبار الثورة وتحرّكات الجيش الفرنسي، ومنعوا التجمّعات، وحظروا على خطباء المساجد التطرّق إلى الأمور السياسية. وفي الاحتفال بعيد المولد النبوي في ٣٠ أيلول بانت مظاهر التحدّي وشعارات الاستنكار، وعلت هتافات «تسقط فرنسا». وابتداءً من ٢ تشرين الأول ١٩٢٥ بدأ الفرنسيون بوضع الدبّابات في ساحات الجوامع تحسُّباً للمظاهرات التي تنطلق منها بعد صلاة الجمعة. «ثم فرضوا منع التجوّل بعد الساعة التاسعة ليلاً».[٢]

إن عرض الفرنسيين لجثث فلاحي الغوطة في شوارع دمشق أظهر بشاعة أساليبهم، وتنافى مع أبسط مبادئ الحضارة التي ادّعوا حملها إلى أهالي سورية ولبنان، وأعطى نتيجة عكسية لما توخّوه، وهو إرهاب الدمشقيين، إذ أن هؤلاء أعلنوا الإضراب العام تعبيراً عن نقمتهم واستنكارهم، ومنذ ذلك الوقت بدأت الاضطرابات في مدينة دمشق. وتزامن انسحاب مجاهدي الغوطة إلى الهيجانة مع عودة نسيب البكري ورمضان شلاش من جبل الدروز مع قوة كبيرة من مجاهديه، فعاد مجاهدو الغوطة معهم، وهاجموا مقر قيادة قوة البادية، الفرنسية،

(١) أنظر عن أعمال الفرنسيين في جرمانا وتصدّي أهلها لهم: **سورية الشهيدة**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ٨، ٩.

(2) The Times, 15 October 1925.

في قرية ضمير وتغلّبوا عليها، وأرغموا من تبقّى من القوات الفرنسية في الغوطة على مغادرتها. ثم هاجموا دمشق في ١٨ تشرين الأول من ثلاثة محاور، هي حي الميدان وقد دخلته فرقة الدروز مع نسيب البكري، وباب السلام والعقيبة وقد دخلته فرقة بقيادة ديب الشيخ، وحي الشاغور وقد دخله حسن الخرّاط وجماعته ولفيف من دروز جرمانا. وكان مجموع عدد المهاجمين ٤٠٠ رجل، ٢٠٠ من المرج و١٠٠ من الغوطة، و١٠٠ من جبل الدروز.

سيطر الثوار على بعض أحياء المدينة، واحتلّوا المراكز العسكرية الموجودة فيها، ومن أهمّها قلعة الحميدية، وهي ثكنة الدرك السوري. واستسلم لهم العديد من عناصر القوى المحلية. وتوغّلوا في زحفهم حتى بلغوا وسط المدينة وقصر العظم الذي تردّد أن الجنرال سراي كان فيه. لكنهم اضطّروا إلى التوقف عن القتال، ثم الانسحاب من المدينة في ٢١ تشرين الأول، لكي يجنّبوها المزيد من القصف التدميري العشوائي الذي أمر به الجنرال سراي، والذي قامت به المدافع والمصفّحات والطائرات الفرنسية، وبخاصة مدافع الحصن المعروف بـ«قلعة غورو». وقد استمرَّ القصف حتى ٢٠ تشرين الأول، وذلك دون إشعار أحد بذلك حتى السفراء والرعايا الأجانب. وقد كانت الصحفية الفرنسية أليس بولّو شاهد عيانٍ لما جرى، فذكرت في يومياتها، عن ١٩ تشرين الأول ١٩٢٥، ما يلي: «ثمّ إشعار كهنة الكنائس بأن توضع على سطوح منازل شعبهم أقمشة بيضاء مرسومٌ في وسطها صليب أحمر يظهر عن بعد، وذلك لكي يعرف الطيارون أماكن الأحياء التي يتوجّب عليهم تجنّب قصفها».[١]

أتى القصف الفرنسي على بعض أحياء دمشق الجنوبية وشوارعها، إذ هدم وأحرق ما فيها من بيوت ومحالّ مع موجوداتها. وإضافة إلى ما أحدثه من حرائق، «عمد الفرنسيون، إلى إفراغ صفائح

(1) Alice Poulleau, A *damas sous les bombes*, op. cit (Journée du19 Octobre 1925).

البنزين على جميع المنازل من حمّام القاضي إلى جوار سوق الحميدية وإشعالها». [١] ولم يأمر الجنرال سراي بإيقاف القصف إلا بعد تدخل بعض وجهاء دمشق وزعمائها، ومقابلة وفد منهم، برئاسة الأمير محمد سعيد الجزائري وحقّي العظم، رئاسة أركان القوات الفرنسية، وتعهّده لها بانسحاب الثوار من المدينة، ودفع غرامة مقدارها ٢٥ ألف ليرة ذهبية، وتسليم ٣ آلاف بندقية.

رافق ذلك وأعقبه نزوح الكثيرين من المدنيين الفرنسيين والدمشقيين من دمشق إلى لبنان بمن فيهم بعض رجال الحكومة السورية. وقد بُرّر نزوح هؤلاء بحجّة الاصطياف في ربوع لبنان، إلا أن بعضهم نزح خوفاً من تطوّر الأمور إلى الأسوأ، وهرباً من أجل تلمّس النجاة. وقد نُصِح رعايا الولايات المتحدة الأميركية بمغادرة دمشق حرصاً على سلامتهم.

كانت الثورة في دمشق، كالثورة في حماه، مثل بركان انفجر وما لبث أن خمد؛ إذ لم تستمر إلا ٣ أيام. لكن هذا التطوّر فيها وفي الغوطة أضفى مع قيام الثورة في حماه طابعاً جديداً على الثورة، وعمّمها من الناحية القتالية، وأوضح أكثر أبعادها الوطنية. ومع أن القصف العشوائي لدمشق، والذي نسبه البعض إلى «نرفزة» الجنرال سراي، أفاد الفرنسيين من الناحية القتالية بالوقف الفوري للثورة في العاصمة السورية، إلا أنه أضرّ بهم من الناحية السياسية والمعنوية لما لاقاه من استنكار عربي ودولي، ومن عدم رضى الأوساط الفرنسية نفسها، التي حمّل بعضها الجنرال سراي مسؤولية قيام الثورة ومسؤولية قصف دمشق. [٢]

---

(١) نجاة قصّاب حسن، **جيل الشجاعة حتى عام ١٩٤٥**، المذكرات «٢»، مطابع ألف باء، دمشق ١٩٩٤، ص: ١٢٢.

(٢) تذكر جريدة L.Echo de Paris, 22 Octobre 1925، ما يلي: «نتساءل ما هي الأسباب لانتفاضة دمشق. ما من أحد إلا ويجيب: ١- سراي ٢- سراي ٣- سراي».

حصّن الفرنسيون دمشق سياسياً بأخذ موافقة زعمائها على سحب الثوار منها، وبضمان استمرار تأييد السلطة المحلية. وحصّنوها عسكرياً بإقامة التحصينات والمراكز والخنادق والأسلاك الشائكة حولها. ولم يعد الثوار إلى مهاجمتها، أو الدخول إليها. وكل ما جرى، بعد تراجعهم عنها، أعمال عسكرية محدودة عند أبوابها. وقيام الجند الفرنسي من حين إلى آخر بتطويق بعض الأحياء للتفتيش عن الثوار والسلاح.

الثورة في إقليم البلّان

يقع إقليم البلّان[١] في السفح الشرقي لجبل حرمون، بعضه اليوم تحت الإحتلال الإسرائيلي، وهو جزء من هضبة الجولان الذي اختلفت حدوده وتقسيماته الإدارية من عصر إلى آخر. ومن مناطق الجولان وادي العجم الذي كان في سنة ١٩٢٥ قضاءً قاعدته قطنا.

حين قامت الثورة أبدى دروز الإقليم تعاطفهم مع إخوانهم الثائرين في جبل الدروز، وانتقل بعضهم إليه، واشترك في المعارك التي دارت فيه. وقد نقل وفدهم إلى سلطان استعدادهم للقيام بالثورة، وأرسل شيوخ بعض قراهم رسائل إليه تعبّر عن هذا الاستعداد، وتشكو من مضايقات الفرنسيين، الذين يفرضون الغرامات على الدروز، وينزعون سلاحهم،[٢] ويسلّحون مواطنيهم المسيحيين. ومن هذه الرسائل رسالة كنج وأسعد أبو صالح، شيخي مجدل شمس، وعلي فرحات شيخ بقعاتا، وفرحان الشعلان شيخ عين قني، ومحمود الطويل شيخ حضر، وصقر كبّول شيخ عرنة والرئيس الروحي للدروز هناك.[٣]

---

(١) سنذكر إقليم البلّان اختصاراً بلفظة «الإقليم».

(٢) بلغ ما جمعه الفرنسيون من الدروز، في الأيام العشرة الأخيرة من تشرين الأول، ٢٩١ بندقية.

(٣) مقابلة شخصية وشريط مسجّل مع مزيد علي العقباني في ٢٣/١٢/١٩٨٧، ومع هاني أبو صالح في ٢٢/١٢/١٩٨٧. وكلاهما من مجاهدي الثورة السورية الكبرى، وممن نقلوا هذه الرسائل.

وبناءً على ذلك، ومن أجل تعميم الثورة في الإقليم وسواه، عقد قادة الثوار اجتماعاً عاماً في السويداء، برئاسة سلطان، قرّروا فيه إرسال حملة إلى كلٍّ من المناطق التالية: حوران، الغوطة، الإقليم، ووادي التيم، وتعميم سلطان منشوراً على المواطنين يحثّهم على حمل السلاح، ويدعوهم للانضمام إلى «جيوش الثورة». «وأرسل سلطان شكيب وهّاب وديب القديمي على رأس فرقة من المجاهدين لاستكشاف أوضاع الإقليم ووادي التيم قبل إرسال الحملة إليهما، فقاما بذلك وأرسلا تقريراً إليه».[١]

وابتداءً من أول تشرين الأول ١٩٢٥، نجح عملاء الفرنسيين ورجال استخباراتهم في إثارة الاضطرابات الطائفية في وادي العجم وإقليم البلّان، فخلقوا الحوادث، في قرى حينة وقلعة جندل وعرنة وعين الشعرة ومجدل شمس، بين الدروز المتعاطفين مع الثورة وبين الشراكسة والنصارى. وبعد أن انتقلت الثورة إلى حماه والغوطة ودمشق تفاقمت هذه الاضطرابات، وتحوّلت من قتال درزي غير مباشر للفرنسيين من خلال قتال عملائهم وأعوانهم، إلى قتال مباشر لهم. واعتمد الفرنسيون على الكوكبات الشركسية في مهاجمة الثوار الدروز، وهاجموا مجدل شمس، كبرى بلدات الإقليم، واعتقلوا شيخها كنج أبو صالح ونفوه، وسلبوا مواشيها. وحين رفض كنج أبو صالح الخضوع لإرادتهم، وتنفيذ طلباتهم، والتوقيع على عريضة تدين القائمين بالثورة، نفوه.

طلب المستشار الفرنسي من شيخ قلعة جندل جمع ٢٠٠ بندقية من قريته، فرفض أهل قلعة جندل تأدية السلاح، لأن الفرنسيين يجمعون السلاح من الدروز ويسلّحون المسيحيين والشراكسة. عندها

---

(١) عارف حديفة وسيف الدين القنطار، **شكيب وهّاب**، مرجع مذكور سابقاً، القسم الأول، ص: ٣٧.

هاجم الفرنسيون بمساعدة الشراكسة قلعة جندل، وقتلوا الكثير من رجالها، وساقوا ٢٠٠٠ رأس ماعز وبقر من ماشيتها، وأسروا بعض رجالها، ثم أعدموهم. ويذكر «الكتاب الذهبي لجيوش الشرق» أن الليوتنان كوله، قائد فرقة الشراكسة، جمع الأسرى الدروز في أحد المنازل وأشعل فيه النار، وأن القتال انفرج عن ٨٠ جثة من الدروز مطروحةً في جنبات القرية، وأن مجمل ما خسره الدروز ٣٠٠ رجل، فيما فقد الشراكسة ١٠ قتلى و١٣ جريحاً فيهم الملازم عثمان بك و ٣٠ جواداً.(١)

حين اشتد الضيق على أهل الإقليم، وزاد تنكيل الفرنسيين بهم، أشعلوا النار ليلاً على مرتفعات جبل الشيخ (حرمون)، وهذه إشارة بينهم وبين أهل جبل الدروز إلى الحوادث وطلب النجدة. كما أرسلوا الرسل إلى سلطان يحملون رسائل محروقة الأطراف للدلالة على حرج الموقف وشدة الضيق.

كان سلطان آنذاك قد أرسل أخاه زيداً على رأس حملة كبيرة ليدعم الثورة في المناطق التي اشتعلت فيها، وقد اتجهت هذه الحملة أولاً نحو الغوطة تلبية لطلب نسيب البكري، الذي أرسل رسالة إلى سلطان يطلب نجدة من ثوار الجبل لمعاودة الهجوم على دمشق. وصلت حملة زيد الأطرش إلى الهيجانة، ومنها انتقلت إلى الخيارة حيث هاجمتها الطائرات الفرنسية وقصفتها وقتلت ٧ مجاهدين. ثم انتقلت إلى عقربا ويلدا وبابيلا، وتعرضت في هذه القرى أيضاً لقصف الطيران الفرنسي، وقوبلت بالترحيب من سكانها. وبينما كان زيد الأطرش في يلدا جاءه وفد من حي الميدان، فيه أبو عبدو سكّر، ورجاه باسم الدمشقيين عدم دخول دمشق كي لا يتجدَّد قصفها، فتوقَّف زيد الأطرش عند أبوابها. وحين علم بمعاناة أهل الإقليم

(١) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ١٦١، ١٦٢.

وبطلبهم للنجدة، انتقل إليه، لكنه وجده محرّراً من الفرنسيين بفضل نضال أهله.

أثناء وجود حملة زيد الأطرش في مجدل شمس وردت أخبار عن احتشاد قوات فرنسية لمهاجمة المجدل، فكان لا بدَّ من أخذ مراكز متقِّدمة تشكِّل خط الدفاع الأول عن هذه البلدة، ويتّخذ منها الثوار نقاط مراقبة لتحرّكات الفرنسيين على الطريقين الرئيستين المؤديتين إليها، وهما طريق دمشق ـ سعسع ـ القنيطرة، وطريق مرجعيون ـ بانياس ـ القنيطرة. فتوجّه فؤاد سليم على رأس قوة من الثوار للمرابطة على جسر بانياس. وحين لم تتأكّد صحّة الأخبار الواردة عن الحشد الفرنسي المزعوم، عاد فؤاد سليم إلى المجدل، وتقدّم حمزة الدرويش نحو الحدود اللبنانية السورية، فاجتازها، ثم تبعته الحملة الرئيسة بقيادة زيد الأطرش لتنفيذ الجزء الثاني من المخطط المرسوم لها، وهو نصرة الثوار في وادي التيم، والسيطرة على طريق مرجعيون ـ القنيطرة. وبهذا انتقلت الثورة إلى الجنوب اللبناني والبقاع الغربي.

بعد أن استعاد الفرنسيون السيطرة على مدن مرجعيون وراشيا وحاصبيا في أوائل كانون الأول ١٩٢٥، واضطرّت حملة زيد الأطرش للعودة إلى الإقليم، توجّه الفرنسيون نحو مجدل شمس انطلاقاً من قاعدتهم العسكرية في القنيطرة، في إطار خطّة لاستعادة منطقة حرمون كلها بسفحيها الغربي والشرقي. وقصفوا المجدل بالطيران والمدفعية، وهاجموها بالمدرّعات. لكن أهلها والثوار المنسحبين من الجنوب اللبناني تمكّنوا من صدِّهم بفضل الخطّة الحربية التي وضعها فؤاد سليم، وعطّلوا ٣ دبّابات ومصفّحتين في موقعة «البويب»، وأوقفوا زحف المدرَّعات كما أوقفوا زحف المشاة في القتال الذي دار حول المجدل. فتراجع الفرنسيون متكبّدين الخسائر الكبيرة، إلا أنهم ضمنوا مراكزهم ومؤخّرة جيوشهم الموجودة في دمشق بسيطرتهم على معظم سفوح حرمون الشرقية والغربية.

الثورة في الغوطة حتى نيسان ١٩٢٦

الغوطة أرض سهلية واسعة محيطة بدمشق من ثلاث جهات ما عدا الجهة الشمالية، صالحة لحرب العصابات لكثرة أشجارها وأنهارها وجداولها وأقنيتها المتفرّعة من نهر بردى الذي يمرُّ في دمشق، ولوجود حيطان مصنوعة من الطين المصبوب بقوالب، اسمها «الدك»، تفصل بين الملكيات، وتشكّل متاريس واستحكامات تعيق عمل الأسلحة باستثناء سلاح المدرّعات. كانت الغوطة مسرحاً لمجموعة من الحوادث في تشرين الأول ١٩٢٥، ومنطلقاً للهجوم على دمشق، واستمرت مع منطقة «المرج» المجاورة لها بؤرة ثورية حتى أواخر الربيع ١٩٢٦.

تشكلت عصابات الثوار في الغوطة من مجاهدي قراها، ومجاهدي بعض الأحياء الدمشقية. وتعززت بمجاهدين من سائر المناطق، وخصوصاً من جبل الدروز. وعيّن القائد العام للثورة (سلطان) محمد عزالدين الحلبي، قائداً للمجاهدين في الغوطة، فظلّ فيها حتى أواخر سنة ١٩٢٥، وأقام في زبدين، وهاجم حامية معمل الزجاج خارج الباب الشرقي من دمشق، وقاد معظم الهجومات على مراكز الجند الفرنسي، ومعظم عمليات التصدّي له، إذ كانت قوته هي القوة الأساسية الضاربة، التي تهاجم الفرنسيين وتتصدّى لهم.[١] ومن المواقع ما يلي:

- موقعة الزور الثانية حيث تصدّى الثوار في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٥ للحملة الفرنسية القادمة من دمشق إلى الزور. ومع أنهم تراجعوا

---

(١) يذكر منير الريس في **الكتاب الذهبي... الثورة السورية الكبرى**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٣٧٠ ما يلي: «كانت قوة محمد عز الدين الحلبي القوة الوحيدة التي تنازل وتصمد للحملات الفرنسية عند زحفها إلى الغوطة وتواجهها في معارك طاحنة وجهاً لوجه».
ويذكر محمد سعيد العاص في **صفحة من الأيام الحمراء**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ١١٦- ١١٧، أن عبء القتال في الغوطة كان معظمه يقع على الدروز، وأن عدد مقاتليهم هو ٣٦٠ من أصل ٣٩٠.

أمامها وخسروا عدداً من الشهداء، إلا أنهم استطاعوا أن يفتكوا ببعض متطوّعة الشراكسة في حمورية ليل اليوم نفسه. كما وفّق محمد عز الدين الحلبي في إنزال الخسائر بهذه الحملة عند ملاقاته لها بالقرب من جرمانا في طريق عودتها وتعقّبه لها حتى مدينة دمشق.

- مهاجمة الثوار في ٢٢ تشرين الثاني للحامية الفرنسية في دوما القريبة من دمشق، والواقعة على الطريق بينها وبين حمص. لكن الثوار لم يتمكّنوا من احتلال دوما، فتراجعوا عنها بعد إصابتهم بخسائر كبيرة منها استشهاد ٩ من الثوار الدروز، رفضوا الاستسلام، وظلوا يقاتلون حتى الشهادة بعد أن قتلوا ٣٠ جندياً فرنسياً. وكان قد سبق هذا الهجوم تحصين الفرنسيين لدوما، وإقامة مركز قوي فيها للدرك بعد مهاجمة الثوار لها وانسحابهم منها.
- مهاجمة مخفر المصلّى في ٢٩ تشرين الثاني.
- موقعتا يلدا وبابيلا المعروفتان بـ«موقعة الست» نسبة إلى قبر الست زينب. وهما موقعتان مظفّرتان جرتا في ٥ كانون الأول ١٩٢٥ حيث هزم مجاهدو هاتين القريتين مع المجاهدين الذين يقودهم محمد عز الدين الحلبي، ومجاهدي الحملة الجديدة التي أرسلها سلطان بقيادة متعب وعلي الأطرش، قوّة فرنسية كبيرة قدمت لاحتلال يلدا وبابيلا.
- موقعة جوبر الأولى المظفّرة حيث هزم الثوار حملتين فرنسيتين قدمتا إلى جوبر في ١٤ و ١٦ كانون الأول.
- موقعة جوبر الثانية حيث انهزم الثوار في ١٨ كانون الأول.
- تدمير الخط الحديدي في النصف الأول من كانون الثاني ١٩٢٦ في محلّة دمّر، وتدميره بين قريتي جديدة عرطوز والأشرفية ممّا أدى إلى اقتصاص الفرنسيين من هاتين القريتين بهدم البيوت.

يُذكَر في هذا المجال تركيز اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري

الفلسطيني على دور حسن الخرّاط، وهو حارس ليلي في أسواق دمشق قاد إحدى المجموعات الثورية، واستشهد في كانون الثاني ١٩٢٦، أثناء زحف حملة فرنسية معظمها من المتطوّعة إلى قريتي يلدا وبابيلا. وقد ضخّمت اللجنة المذكورة دوره لأنه كان من أوائل المبادرين، من أحياء دمشق، إلى تشكيل عصابة لقتال الفرنسيين. وكانت اللجنة تعمل على دحض المزاعم الفرنسية في عصبة الأمم والدعاية الإعلامية التي تقول إن الثورة في سورية هي ثورة درزية، وذلك كي تؤكّد للعالم أن الثورة هي ثورة سورية تشمل جميع المناطق والفئات. وبما أنها كانت مقيمة في مصر، وتجهل على بعدها عن سورية ما يجري تماماً في الغوطة وما يقوم به مجاهدوها ومجموعات الدروز القادمة من الجبل، «فقد استمرَّت كلّما أذيع بلاغ رسمي فرنسي عن وقوع معركة في الغوطة، أو بلغ مسامعها نبأ معركة نشبت فيها، على إسناد تلك المعركة إلى حسن الخرّاط».[١]

ضعفت الثورة في الغوطة في أواخر سنة ١٩٢٥ وأوائل سنة ١٩٢٦، بحيث لم يعد يُسمع فيها سوى أصوات القنابل التي تطلقها المراكز العسكرية الفرنسية في دمشق من قبيل الإرهاب، أو رداً على عمليات بسيطة، أو قصفاً لتحرّكات مشبوهة. ومن أسباب ضعف الثورة حلول فصل الشتاء القاسي، والضربات الموجعة التي تلقّاها الثوار من الحملات الفرنسية، وانسحاب بعضهم إلى مناطق الثورة الأخرى أو إلى شرق الأردن، ومغادرة حملة متعب وعلي الأطرش إلى الإقليم ووادي التيم اللذين هما وجهتها الرئيسة، ثم مغادرة محمد عز الدين الحلبي ومعظم مجاهدي جبل الدروز إلى الجبل، ونزاعات قادة الثورة وتنافسهم، وعدم توحّدهم تحت قيادة واحدة بالرغم من محاولات التنظيم المتكرّرة. ومن وجوه هذه النزاعات اعتداء حسن الخرّاط على

---

(١) منير الريّس، **الكتاب الذهبي... الثورة السورية الكبرى**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٣٤٠.

رمضان شلاش، مما أدّى إلى انسحاب شلاش من الغوطة ثم استسلامه، وإعلان ذلك في منشور بتاريخ ٢٠ رجب ١٣٤٤ (٣ شباط ١٩٢٦) يدعو المجاهدين إلى إلقاء السلاح، لأن السلم أجدر من الحرب بتحقيق المطالب، بحسب ما جاء فيه. وقد عمّمت السلطة الفرنسية هذا المنشور بإلقائه بالطائرات على المناطق الثائرة.

ومن أسباب ضعف الثورة في الغوطة والمرج أعمال السلب والنهب التي قام بها بعض النفعيين الملتحقين بها، إضافة إلى فرض الإتاوات على الأهالي باسمها، ممّا أضعف تعاطف هؤلاء ودعمهم لها، إذ عانوا كثيراً من الاعتداءات بحجّة تأمين المأوى والطعام والمال. والملتحقون بها من مزارعي الغوطة فقراء يعملون عند الملاّكين الكبار، الذين كان عدد لابأس به منهم ومنم أغنياء الغوطة والمرج إمّا بخلاء أو عملاء أو خائفون من تدابير السلطة الفرنسية وانتقامها منهم لما قد يقدمونه من مساعدة للثوار. وقد ضُخِّمت أعمال السلب والنهب وفرض الإتاوات بهدف تشويه وجه الثورة الوطني والشريف. ولمّا كانت هذه الأعمال تسيء إليها، وتتنافى في الأصل مع أهدافها السامية، أذاع سلطان منشوراً إلى قرى منطقتي الغوطة والمرج يستنكر فيه ما يقوم به روّاد المنافع باسم الثورة، ويطلب تزويده بأسمائهم ليصار إلى عقابهم وملاحقتهم، كما يبلغ هذه القرى أنه عيّن حسني صخر وسليم الحلبي لتنفيذ أوامره والمحافظة على الأمن.[١] كما وزّعت قيادة الغوطة بياناً تعلن فيه أن طلب المال، والسلب والنهب، أعمال ممنوعة، وأن من يتجاوز على القرى يجب معاملته بالسلاح ودمه مهدور.

إن بعض مقاتلي جبل الدروز كان لهم قسط من أعمال النهب والسلب في الغوطة والمرج. وقد ضُخِّمت أعمالهم كثيراً ورُكِّز عليها من قبل أعداء الثورة من أجل بثّ التفرقة الفئوية والمذهبية، وإفقاد

---

(١) أنظر نص هذا المنشور عند حنا أبي راشد، **جبل الدروز**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٣٠٩، ٣١٠.

الثورة في الغوطة والمرج الدعم الكبير من مجاهدي الجبل، إضافة إلى الإساءة إلى أهدافها وسمعة الثوار. لذا كان من بين قرارات إحدى الجمعيات العمومية المنعقدة في جبل الدروز، بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٥، إعادة جميع المنهوبات والمسلوبات، وكل فرد يتمنّع عن تسليمها تعاد منه قسراً.

وابتداءً من شهر شباط ١٩٢٦ عاد النشاط الثوري إلى الغوطة بظهور قادة جدد، عمدوا إلى تنظيم الثورة بانتخاب مجلس وطني، وتقسيم الغوطة إلى قطاعات. وقد أجبر هذا النشاط الفرنسيين على التراجع عن حي الميدان إلى باب الجابية، تاركين لرجال الشرطة حماية مخفري «الشيخ حسن» و«باب المصلّى». غير أن محاولة التنظيم هذه، التي قام بها نسيب الكري ومحمد سعيد العاص وفوزي القاوقجي بالاتصال المستمر مع سلطان، لم تؤتِ ثمارها بوضع الثوار تحت قيادة واحدة أو بالتنسيق الكافي بين قياداتهم. وجلّ ما وصل إليه التنسيق بينهم هو الاتفاق على نجدة العصابات لبعضها البعض عند حصول معارك التصدّي للحملات الفرنسية، أو معارك الكمائن المقامة لها. أما المواقع في الغوطة ابتداءً من شباط، فهي التالية:

- مهاجمة مجموعة حي الميدان لدورية فرنسية فيه، في ١٣ شباط، والفتك ببعض المتطّوعة، وهذا أغاظ الفرنسيين، فقاموا على الفور بهجمة تأديبية على هذا الحي، استمرّت بضعة أيام، هدموا خلالها المتاجر، وقصفوا البيوت بالمدافع، فسقط العديد من الضحايا جلّهم من النساء والشيوخ والأطفال. كما سقط القتلى من الفرنسيين والثوار في الاشتباكات التي دارت بينهم. هذه الكارثة التي أصابت حي الميدان دفعت الثوار إلى إصدار منشور يستعرض مآسيه، ويندّد بالمتطوّعة الأرمن،[١] ويدعو رجال الشرطة والدرك

(١) أخرج الجنرال أندريا، في شباط ١٩٢٦، ١٨ شرطياً أرمنياً للتهم الملصقة بهم بالاعتداء على الأحياء الآمنة.

والموظفين إلى الفرار من الخدمة، وينبّه جنود المستعمرات المسلمين إلى خطورة ما يقومون به إزاء أبناء دينهم في سورية.[١] وقد أصيب حي الميدان بكارثتين أخريين، وذلك في ١٦ نيسان وفي ٧ أيار ١٩٢٦، حين قصفه الفرنسيون بالمدافع.

- تدمير الخط الحديدي بين دمشق ودرعا، على بعد ٧ كيلومترات من دمشق، مساء ١٧ شباط ١٩٢٦، مما أدّى إلى خروج قطار قادم من فلسطين عنه، واحتراق بعض عرباته، ومقتل العديد من ركابه. ثم تدمير أقسام منه في ٢٨ شباط.
- هجوم الثوار في ٢٥ شباط، كلٌ مجموعة منهم على حيّها الذي تنتمي إليه وتحمل اسمه، وذلك من أجل إشعار الفرنسيين بقوة ثوار الغوطة، أثناء تفاوضهم مع قيادة الثورة. ثم تصدّي الثوار بنجاح للحملة الفرنسية التي أُرسلت في ٢٧ شباط من أجل القضاء عليهم في معاقلهم.
- تصدّي الثوار في دوما وحرستا والعمارة في ٣ آذار ١٩٢٦ لحملة فرنسية كبيرة بقيادة الكولونيل ماسييت، وللحملة التي أُرسِلت لحماية تراجعه.
- تصدّي الثوار للحملة الفرنسية التي جاءت في ٨ آذار إلى شبعا لإلغاء مخفرها، وقتل قائدها الكولونيل فرن وتشتيت جنده.
- دفاع الثوار في أوائل نيسان ١٩٢٦ عن قرية برزة التي قصفها الفرنسيون بالمدفعية.
- اشتباك الثوار في ٥ نيسان مع حملة فرنسية قدمت إلى دوما لإلغاء مخفرها.[٢]

---

(١) أنظر نص هذا المنشور عند أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، مرجع مذكور سابقاً، الجزء الثالث، ص: ٤٣٨، ٤٣٩.

(٢) للمزيد من المعلومات عن ثورة الغوطة، أنظر **مذكرات فوزي القاوقجي**، مصدر مذكور سابقا، الجزء الأول، ص: ١٠٠- ١٠٧.

الثورة في القلمون

وجد بعض الثوار الذين تشتَّتوا إثر ضعف الثورة في الغوطة وهزائمها، ابتداءً من أواخر سنة ١٩٢٥، في القلمون منطقة يحتمون بها، أو يشعلون الثورة فيها للاستفادة من موقعها وجبالها المنيعة في استمرارية الثورة. وقد توجّه إليه حسن الخرّاط مع أفراد عصابته، وعصابة أبناء عكاشة. فكان هذا مشجّعاً لأبناء بلدة النبك (قاعدة القلمون) على تشكيل عصابة منهم، ومشجّعاً لأبناء بعض قرى القلمون على تشكيل عصابة أخرى. وقد تمكّنت العصابات الأربع من دحر القوة الفرنسية التي قدمت إلى النبك لاحتلالها وإقامة مركز فيها في أواخر تشرين الأول ١٩٢٥.

كانت الثورة في القلمون تقوى بلجوء الثوار إليه من سائر المناطق، وتضعف بمغادرتهم لها. وقد ضعفت بعد التاريخ المذكور أعلاه، ثم استقوت بثوار جدد اتخذوا منه بعد مغادرتهم للغوطة مركزاً يشغل الفرنسيين، ويهدِّد طريق دمشق ـ حمص ـ حلب التي تصل بين شمال سورية وجنوبها. وقد لجأ إليه القادة نسيب البكري وفوزي القاوقجي وإبراهيم صدقي ومنير الريّس، وسبقهم رمضان شلاش على أثر انسحابه من الغوطة. وكان الفرنسيون يدركون أهمية النبك الإستراتيجية وخطورة سيطرة الثوار عليها. لذا أقاموا فيها مركزاً مهماً. وقد جرت فيها موقعة في ١٤ و ١٥ آذار ١٩٢٦، بين حملة فرنسية يقودها الجنرال مارتي، وبين الثوار، تكبّد فيها الفريقان خسائر كبيرة، وانتهت بانسحاب الثوار من النبك ومحيطها.

لم ينجح نسيب البكري ورمضان شلاش في تنظيم الثورة في القلمون، ولم ينجح فوزي القاوقجي ومنير الريّس ببعثها فيه، وقد ألحّا على سلطان أن يرسل قوة من جبل الدروز لبعثها وتنظيمها، ولامه منير الريّس على عدم تلبية هذا الطلب وانشغاله في أوائل ربيع سنة ١٩٢٦ بالسيطرة على اللجاه لمنع تعدّيات البدو. ومع أن اللوم فيه ظلم لسلطان وجبل الدروز بتحميلهما مسؤولية ما يعجزان عنه، فإن الطلب

هو من باب تعليق الآمال الكبيرة عليهما بشأن استمرارية الثورة ودعمها وتنظيمها في منطقة بعيدة عن الجبل، وفيه ردّ غير مباشر على الذين حاولوا تحجيم دورهما والافتئات عليهما انطلاقاً من اعتبارات فئوية ومناطقية خاطئة.

إن سلطان كان آنذاك منشغلاً بالسيطرة على اللجاه لأمرين مهمّين، هما منع تعدّيات البدو على ثوار جبل الدروز وأهله، وتخريب خط سكة الحديد المارّ بقرب اللجاه من أجل شلّ إمدادات الحملة التي يجهّزها الفرنسيون لاحتلال الجبل. ثم انشغل سلطان بمواجهة هذه الحملة ومواجهة حملات إخماد الفرنسيين للثورة في الجبل. وهو لم يستطع إرسال حملة إلى الإقليم في أواخر آذار وأوائل نيسان ١٩٢٦ لتشارك مع أهله في صدّ الحملة الفرنسية عليه، بالرغم من أنه خط دفاع أول عن الجبل. وفي الواقع كان إرسال مقاتلين من الجبل في حملة إلى القلمون أمراً صعباً حتى في حال عدم انشغال سلطان بالمعارك على تخومه أو في داخله، لأنهم سيُرسلون إلى منطقة بعيدة يصعب فيها تأمين إيوائهم وإطعامهم وإيصال الذخائر لهم، إضافة إلى أن انسحابهم، في حال الاضطرار إليه، محفوف بالمخاطر الكثيرة. فتواجد مقاتلي الجبل في القلمون يختلف عن تواجدهم في الغوطة والإقليم ووادي التيم والبقاع الغربي، ففي هذه المناطق، التي لا يبعد بعضها كثيراً عن الجبل، مناصرون كثيرون بعضهم أقرباء لهم، مع الإشارة إلى أن مقاتلي الجبل شاركوا على صعيد إفرادي في معارك القلمون وفي المعارك التي دارت في شمال لبنان البعيد كثيراً عن الجبل.

ومن العوامل التي ساهمت في تراجع الثورة عن القلمون قلّة عدد المنضمّين إليها من أبناء هذه المنطقة، وعدم توحّد الثوار، ولجوء بعضهم إلى السلب والنهب وفرض الإتاوات، ومهاجمة إحدى عصاباتهم لقرية معلولا المسيحية. كل هذا أدى إلى فتور تأييد السكان للثورة، ووقوف فريق منهم ضدها، وبخاصة من بعض المسيحيين المعتدى عليهم، وبعض المسلمين المتضرّرين.

محاولات إشعال الثورة في حلب وحوران

استفادت الثورة من انضمام رمضان شلاش إليها، وهو أحد شيوخ عشيرة البواسري، إحدى عشائر دير الزور، وله سابقة ثورية ضد الفرنسيين، وكان سلطان قد عهد إليه مهمّة إشعال الثورة في بادية تدمر، إلا أن الثورة لم تمتد إليها وإلى منطقته، وإلى بلاد العلويين، فيما جرت محاولات لإشعالها في جهات حلب وفي حوران. وبهذا، وبقيامها في المناطق التي ورد ذكرها، تكون قد شملت معظم المناطق السورية.

في أواسط تشرين الأول ١٩٢٥ لاح شبح الثورة داخل مدينة حلب، وبين القبائل المقيمة حولها. ولكن الفرنسيين حالوا دون قيام التنسيق بين العناصر المناوئة لهم، ودون حصول أي هجوم على حلب. ومع هذا لم تلبث أن تحوّلت مناطق سورية الشمالية إلى مسرح للاشتباكات بين الفرنسيين، والثوار الذين زادت أعدادهم بسبب الفقر، الذي عمّ الأوساط الفلاّحية في الأرياف على أثر محل المواسم في صيف ١٩٢٥. فقد هاجم الثوار إدلب وحمدانية، فصدّهم الفرنسيون عنهما. وحاصر الثوار معرّة النعمان، لكن الفرنسيين المحاصرين فيها تمكّنوا من فكّ الحصار عنهم بفضل استقدامهم للنجدات. وقد قام الثوار بإحراق محطة سكة الحديد في كوكبا. وفي يومي ٨ و٩ كانون الثاني ١٩٢٦ قامت في حلب مظاهرات صاخبة محتجّة على إجراء الانتخابات في جزء من سورية فقط، هو المناطق غير المشمولة بالأحكام العرفية، مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين من دعاة مقاطعة الانتخابات وسواهم، فاعتمد الفرنسيون القوة في تفريق المتظاهرين، وأوقعوا في صفوفهم الكثير من القتلى والجرحى، وأسروا بعضهم.

وفي مطلع ١٩٢٦ حصل تطوّران كان من الممكن أن تتأتّى عنهما نتائج خطيرة لو نجحا أو استمرّا، هما تأسيس إحسان الجابري لما سُمّي «جيش الشمال» في الأراضي التركية، وقيام الأكراد وبعض عناصر القبائل، في أقصى شمال سورية، بإقلاق الأمن. وكان هذا

وذاك بتشجيع من الحكومة التركية، التي من مصلحتها خلق المتاعب للفرنسيين بعد احتكارهم سكة حديد بغداد، وذلك من أجل الحصول على بعض الأراضي التي تطالب بها في شمال سورية. وقد حقّقت ما تريد بالمفاوضات التي جرت مع المفوض السامي، دو جوفنيل، ومقابل هذا تخلّت عن الثائرين، وساهمت مشاركتها في الدوريات المشتركة مع الفرنسيين في إحلال الأمن في المناطق الحدودية، فيما شتّت الطيران الفرنسي تجمعات العناصر القبلية المعادية حول حلب، وأمّن المال الفرنسي جانب شيوخ القبائل، وأضعف عدم تجاوب السكان بادرة إحسان الجابري بتأسيس «جيش الشمال». فهدأت الاضطرابات في شمال سورية، وانحصرت في جبل الزاوية شرقي حلب.[١]

أما منطقة حوران الواقعة إلى الجنوب الغربي من سورية، فقد ظلّت ساكنة حتى أواخر تشرين الثاني ١٩٢٥، إذ لم يستجب شيوخها لطلب سلطان منهم، بعد قيام الثورة مباشرة، الاشتراك فيها. ولم يستجيبوا للطلبات اللاحقة من قادة الثوار في الجبل. كل ما بدر منهم حضور إسماعيل الحريري إلى الجبل في آب ١٩٢٥، وإعلان استعداده للانضمام إلى الثوار. وبعد اتصالات قام بها الشيخ محمد الأشمر مع سلطان، ومساع كثيفة قام بها سلطان وغيره من زعماء الجبل مع شيوخ بعض القرى الحورانية، من أجل إزالة رواسب النزاعات الفردية والجماعية القديمة، تقرّر إرسال حملة إلى حوران بقيادة يوسف هلال الأطرش. كما تقرّر في الاجتماع الذي عقده سلطان مع قائد الحملة وقادة مجموعاتها تكليف مصطفى أبو الحسنين بالتوجّه إلى شيوخ حوران وشرح أهداف الحملة والمبادئ التي ستسير عليها في تعاملها

---

(١) للمزيد من المعلومات عن الثورة في شمال سورية، أنظر ستيفن هامسلي لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٨، ص: ٢٠٩- ٢١٢.

مع الأهالي، وحمل بيان إليهم موقع من قادة الثوار يشرح أهدافها، ويطلب المشاركة فيها، ويعد بمعاقبة كل من يلجأ إلى النهب والتعدّي، ويطلب استقبال ثوار الجبل بالرجال والفرسان، فجاءت أجوبة مشّجعة من قرى الحراك والحريك والصورة وعلما و الخربة.

توجهت الحملة إلى حوران، فلاقت الترحيب من قرى ناحتة والمليحة الشرقية والمليحة الغربية والحريّك والحراك، وانضم بعض الأهالي إليها[١]، وهرب أفراد المخفر الموجود في القرية الأخيرة. ووصلت الحملة إلى الشيخ مسكين حيث كان يُعقَد اجتماع لمشايخ الحوارنة لم يسفر عن اتفاقهم على القيام بالثورة، وإنما أسفر عن وعد بعدم استعمال السلاح، الذي قدّمه الفرنسيون للحوارنة، ضد الثوار، والسماح بمرور الثوار والمساعدات لهم من الأراضي الحورانية. وشذَّ عن هذا الموقف قرى لحف اللجاه ومنها خبب ومحجة، وبعض العشائر البدوية، إذ رفضوا مرور الثوار في أراضيهم في رسالة بعثوها إلى هلال عز الدين وإبراهيم نصر، وهما قائدان من قادة الحملة كانا آنذاك في قرية إنخل الحورانية، يقولون فيها إنهم لا يريدون أن يعملوا قراهم ساحة حرب.

من أسباب حياد بعض قرى لحف اللجاه، وعدم استقبالهم للثوار، وفتور سائر القرى الحورانية إزاء الثورة، وعدم الانخراط في صفوفها، رواسب النزاعات القديمة مع دروز الجبل، وموقف الدروز من ثورة حوران في سنة ١٩٢٠، ومعاناة أهل حوران خلال هذه الثورة. كما أن الإغراءات الفرنسية، المتمثلة بتقديم السلاح والوعد باستقلال داخلي، كانت ترغيباً للحوارنة باتخاذ موقف العداء من الثورة، أو على الأقل موقف الحياد، فيما كان قصف الطائرات الفرنسية للقرى التي تجوَّل فيها الثوار ملاحقةً لهم من جهة، ومن جهة

---

(١) جاء في مذكرات أحد مجاهدي الثورة، صيّاح النبواني، ما يلي: «لاقى أهل هذه القرى الحملة بحماسة بالغة وبالطبول والمزاهر».

أخرى تهديداً للحوارنة، وإنذاراً لهم بما سيحلُّ فيهم من خسائر، شبيهة بالخسائر التي أصابتهم في ثورة سنة ١٩٢٠، إذا اشتركوا في الثورة السورية الكبرى.

كان سلطان وسائر القادة يدركون أهمية اشتراك حوران في الثورة على صعيد مؤازرتها من خلال ازدياد توسّعها، واستقوائها بقوات إضافية، وشمولها منطقة إستراتيجية قريبة من دمشق تمرُّ فيها المواصلات بينها وبين شرق الأردن، وعلى صعيد مؤازرة جبل الدروز؛ إذ يمنع عنه غزو أراضيه من السهل الحوراني الذي انطلقت منه حملتا ميشو وغاملان، ويريح قراه الغربية من قنابل المدافع المركّزة في الأراضي الحورانية، ويصعّب مهمة الطيران الفرنسي في قصف تجمعات الثوار وقرى الجبل باضطراره إلى الانطلاق من مطارات بعيدة بدلاً من انطلاقه من مطار إزرع في حوران، القريب جداً من الجبل. لذا تابع سلطان وعبد الرحمن الشهبندر وبعض قادة الثوار اتصالاتهم مع شيوخ حوران. وكان واسطتهم الرئيسة الزعيم المسيحي وأحد القادة، عقلة القطامي.[1] وقد أثمرت اتصالاتهم، التي تلت حملة الثوار على حوران، موافقة بعض المشايخ الحوارنة على الثورة، وهجومهم في أيار ١٩٢٦ على خط سكة الحديد بين إزرع وخربة غزالة، وفرارهم إلى إمارة شرق الأردن، وعلى رأسهم كبيرهم إسماعيل الحريري الذي سبق أن سجنته السلطة الفرنسية، لأنه رفض استعمال السلاح الفرنسي، المقّم للحوارنة، ضد ثوار الجبل.

يذكر سلطان في رسالته إلى علي عبيد بتاريخ ١٠ أيار ١٩٢٦ أن حوران في هياج، وأن شيوخها اللاجئين إلى شرق الأردن حرّروا

(١) بين أوراق عقلة القطامي رسائل متبادلة بين قادة الثوار وشيوخ حوران، وإيصالات بأموال مصروفة، منها رسالة الشهبندر إليه في ١٥ آب ١٩٢٦، ورسالة فواز البركان في ١٤ آب ١٩٢٦، ورسائل يبدي مرسلوها الاستعداد للثورة. وإيصال بأموال مصروفة إلى ثوار درعا.

رسائل إلى حوران والجاذور وعجلون والبدو ليكونوا على استعداد تام للثورة، وأنه طلب من أخيه زيد ومن صيّاح الأطرش وفرسان جبل الدروز أن يتوجهوا إلى حوران ويساعدوا أهلها عند قيامهم بالثورة.(١) وتذكر الوثائق الفرنسية محاولة أخرى من فرسان الجبل لتحريض أهل حوران على الثورة، جرت في ١١ حزيران ١٩٢٦.

كان من بين اللاجئين إلى شرق الأردن عبد الرحمن الشهبندر وشكري القوتلي ونسيب البكري وعادل العظمة وحسن الحكيم وعثمان الشراباتي، والكثيرون من المجاهدين الذين تركوا الغوطة، وجميعهم اعتبرتهم السلطة البريطانية لاجئين سياسيين. وقد تمَّ الاتفاق بينهم على دفع بعض الأموال المجموعة للثورة إلى المجاهدين، وعلى تشكيل حملة إلى حوران تسيطر على بعض قراها لتكون جسراً للثوار إلى اللجاه من أجل الاتصال بالذين يقاتلون فيه، وإلى الغوطة من أجل استئناف الثورة التي خمدت فيها. وقد شُكِّلت هذه الحملة من المجاهدين اللاجئين إلى شرق الأردن وفيهم من شيوخ حوران إسماعيل الحريري ومصطفى الخليلي، فدمّرت جسر عرار، وأحرقت مركزاً للدرك، وأسرت جنوده، ودمّرت جزءاً من الخط الحديدي في أوائل تشرين الأول ١٩٢٦. لكنها حوصرت من قبل الفرنسيين وأعوانهم في قرية داعل الحورانية، وتكبّدت خسائر كبيرة، وكاد يُقضى عليها لو لم يوفَّق الناجون إلى الانسحاب نحو اللجاه ونحو الغوطة. وكان ثوار جبل الدروز المعتصمون باللجاه عازمين على مساعدتها، إلا أنهم أبدوا في رسالة قادتهم إلى قادتها أسفهم لعدم تمكّنهم من ذلك، لأنهم انشغلوا آنذاك بتعقّب الحملة الفرنسية التي صدّوها في خلخلة. وطلبوا من مجاهدي الحملة الحورانية دخول اللجاه واتخاذها مركزاً لهم، والانضمام إلى مجاهدي جبل الدروز والشوف بقيادة الأمير عادل

(١) أنظر رسالة سلطان إلى علي عبيد عند سلامه عبيد، **الثورة السورية**... مرجع مذكور سابقاً، ص: ٣١٨- ٣١٩.

أرسلان، من أجل قطع خط الحديد المار بالقرب من اللجاه، وإشراك عرب اللجاه في الثورة، واتحاد الجميع.

وكان في نيّة بعض المجاهدين التوجّه إلى الزويّة تلبية لدعوة أهلها، والانطلاق منها إلى الغوطة. والزويّة هي المنطقة الغربية من حوران، والمنطقة الجنوبية من الجولان. وهي تقع على حدود ثلاث دول مع سورية، هي لبنان وفلسطين وشرق الأردن. وقد أقام الفرنسيون فيها، على مشارف نهر اليرموك، مركز مراقبة ليلية لرصد تحرّكات الثوار الذين يسلكون أراضيها في تنقّلهم بين أماكن الثورة في سورية ومراكز لجوئهم إلى شرق الأردن، ورصد ما قد يقوم به أهالي الزويّة المتعاطفون مع الثورة،، والذين طلبوا ممن وردت الإشارة إلى حصارهم في داعل التوجّه إلى منطقتهم. فأرسل سلطان بتاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٢٦ رسالة إلى مشايخهم وأعيانهم ووجوههم يشكرهم على ما أظهروا من الغيرة الوطنية والشهامة العربية والهمّة العلية.[١]

وفي ١٠ تشرين الأول خاض خلف المقبل وبعض مجاهدي آل الحريري وآل الزغبي موقعة مع الفرنسيين بالقرب من نبع الدلي، ثم استسلم بعضهم.

كبرى الثورات على الانتداب الفرنسي

إن ثورة ١٩٢٥ هي كبرى الثورات السورية على الانتداب الفرنسي، بل كبرى الثورات التي قامت في المشرق العربي ضد الانتدابين، الفرنسي والبريطاني. وهي كبيرة بنواحٍ كثيرة، أهمها:

- المدى الزمني: استمرّت الثورة السورية الكبرى سنتين كاملتين، وكانت أطول الثورات في المشرق العربي كما كانت أكبرها. وإذا كانت قد انتهت عسكرياً في تموز ١٩٢٧، فإنها لم تنتهِ على صعيد النتائج والتفاعل، إذ ظلّ قائدها العام، سلطان، والكثيرون من

(١) رسالة سلطان إلى مشايخ الزويّة، من أوراق عقلة القطامي.

قادتها وثوارها، مبعدين عن البلاد حتى سنة ١٩٣٧، حين تحقّق ما عملوا له وقامت الثورة من أجله، وهو توحيد سورية واستقلالها بموجب المعاهدة الفرنسية السورية في سنة ١٩٣٦. وكانوا خلال ذلك يحملون اسم «المجاهدين المبعدين» و«المجاهدين المرابطين في الصحراء»، وظلوا مواكبين للأحداث الجارية ويؤثّرون فيها.

- المدى الجغرافي: شملت الثورة المناطق التالية من سورية: جبل الدروز، الغوطة، دمشق، إقليم البلّان، القلمون، حماه، ولاح شبحها في حوران وحلب. وشملت من لبنان المناطق التالية: حاصبيا، مرجعيون، راشيا، البقاع الغربي، بعلبك، أكروم، الضنّية، إضافة إلى حوادث طائفية وملاحقات من السلطة الفرنسية للمجاهدين في الشوف والمتن. وقد سُمّيت بناءً على ذلك «الثورة السورية الكبرى». أمّا إطلاق صفة «السورية» عليها، فلأنها قامت في سورية وشملت معظم مناطقها. وما شملته من لبنان هو المناطق التي سُلخت عن ولايتي بيروت وسورية، وضُمَّت إلى جبل لبنان، أي الملحقات التي لم يكن قد حصل في سنة ١٩٢٥ اعتراف سوري بضمِّها إلى لبنان، وقبول من معظم أهلها بذلك. واعتماداً على مشاركة المجاهدين اللبنانيين من الملحقات ومن الشوف والمتن فيها، وعلى الحدود الجغرافية القائمة اليوم، تصحُّ تسميتها ثورة سورية ولبنانية. وقد تجاوزت الثورة حدود سورية إلى شرق الأردن، حيث اشتركت القوات البريطانية في محاربة الثوار اللاجئين إلى الأزرق، وقصفتهم بالمدافع والطائرات من أجل إجبارهم على الاستسلام، أو النزوح عن أراضي شرق الأردن. ففي حين اقتصرت كلٌّ من الثورات السابقة ضد الفرنسيين على منطقة أو أكثر، شملت الثورة السورية الكبرى أراضي ثلاث دول هي سورية ولبنان وشرق الأردن، وشملت معظم مناطق سورية.

- عدد الثوار: لا يمكن إعطاء رقم دقيق عن عدد الثوار كونهم متطوّعين لم يُسجَّلوا في قيود رسمية، وبعضهم قاتل لوقت قصير

أو اشترك في معركة واحدة، وبعضهم الآخر استمرّ في الجهاد مدة سنتين كاملتين، وإنما يمكن مقاربة ذلك من خلال نسبة مشاركة المناطق في الثورة، ومن خلال بعض الإحصائيات. فجبل الدروز ثار كلّه وقدّم، بحسب التقارير الفرنسية وإحصاءات وسائل الإعلام الصادرة آنذاك، بين ٧٠٠٠ و١٠٠٠٠ ثائر، أي أن جميع القادرين على حمل السلاح اشتركوا في الثورة، فيما قدّمت سائر المناطق التي امتدّت إليها الثورة مثل هذا العدد، ومعظمه من إقليم البلّان الذي ثار كلُّ أهله، ومن وادي التيم الذي ثار معظم أهله.

- الخسائر: تخلّل الثورة عشرات المواقع الكبيرة، وعشرات المواقع الصغيرة، إضافة إلى المناوشات التي لا تُعَدُّ ولا تُحصى. وتطلّبت من السلطة الفرنسية في سورية ولبنان تسيير حملات كبيرة، بلغت إحداها على جبل الدروز ١٠٠٠٠ جندي، واجهها آلاف الثوار. وسنتكلّم عن الخسائر الفرنسية وخسائر السكان فيما بعد. إنما يمكن القول الآن إن خسائر الثورة السورية الكبرى هي كبرى خسائر الثورات السورية على الصعيد البشري وعلى الصعيد المادي بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالبيوت والمحال التجارية والممتلكات والمزروعات.

- التنظيم: لقد سكتت الثورات والانتفاضات السورية واللبنانية التي حصلت في السنوات الخمس الأولى من الانتداب عن مخاطبة السكان، وافتقرت إلى التنظيم. أما الثورة السورية الكبرى، فقد خاطبتهم بلسان قائدها العام، سلطان، بالبيانات والمناشير التي تحدّد مبادئها وأهدافها وأطروحاتها، ودعتهم إلى حمل السلاح. كما وُزِّعت بيانات من بعض القادة، وبرز فيها التنظيم العسكري والسياسي والإداري والمالي بقدر ما سمحت به الظروف والأوضاع. وهذا مما يميّزها عما سبقها، ومما يدلُّ على الوعي السياسي عند القائمين بها.

توّجت الثورة السورية الكبرى مرحلة من النضال العسكري ضد

الفرنسيين استمرَّ قبلها سبع سنوات، واستمر بها سنتين. وكانت أخطر الثورات عليهم، لأنها كادت تزحزحهم عن سورية ولبنان. وبعدها لم تحصل أية ثورة. وكل ما جرى حتى نهاية عهد الانتداب عمل سياسي وإضرابات ومظاهرات واضطرابات محدودة في أيار ١٩٤٥ في أثناء معركة الجلاء.

سلاح التفرقة في مواجهة الثورة

اعتمد الفرنسيون سياسة: «فرّق تسد»، وخلقوا الحوادث الأهلية ليسهل عليهم قمع الثورات والانتفاضات التي قامت ضدّهم قبل عام ١٩٢٥، فأثاروا النزاع بين الشيعة والمسيحيين في جبل عامل، وبين الدروز والمسيحيين في جبل لبنان ووادي التيم، وبين دروز جبل الدروز وجيرانهم في سهل حوران ومنطقة اللجاه، وبين الإسماعيليين والعلويين في منطقة العلويين، وبين سنّة حلب ومسيحيي إدلب. ثم استعملوا الأساليب نفسها إلى جانب قدراتهم العسكرية الهائلة لإخماد الثورة السورية الكبرى التي شكّلت خطراً عليهم أكثر من أية ثورة سابقة، وهدّدت وجودهم في سورية ولبنان وشرعية انتدابهم عليهما من قبل عصبة الأمم.

واجه الفرنسيون الثورة السورية الكبرى بسلاح التفرقة، واستنهاض مؤيديهم ضدها، وإحداث الفتن الطائفية والمذهبية بقصد إضعاف الجبهة الداخلية التي تتكئ عليها، وإشغالها بنزاعات تحول دون توحّد السكان ضدّهم، وبقصد التأكيد على أن وجودهم ضروري لحماية الأقليات. لذا كان على القائد العام، سلطان، وعلى قادة الثوار، أن يتصدّوا لسلاح التفرقة بسلاح التوعية، وبمنع التجاوزات والاعتداءات من قبل روّاد المنافع والجهلة، الذين التحقوا بالثورة وأساؤوا إليها، وبنشر البيانات التي توضح أهدافها، مع الإشارة إلى أن روّاد المنافع والجهلة يهمّهم استغلال الفرص، ولا يفرّقون لإشباع مطامعهم بين إتباع الطوائف والمذاهب. وما قام به الثوار أحياناً من قتال

بعض أبناء بلادهم، فهو من قبيل الردّ الاضطراري على اعتداءات أعوان السلطة وعملائها، لا من قبيل اعتبارات طائفية ومذهبية.

حارب الفرنسيون الثورة بسلاح الإعلام المضلّل والمشوّه للحقائق. وحاولوا منذ بدايتها تطييفها بإظهارها ثورة مسلمين ضد المسيحيين، ومذهبتها بإظهارها ثورة دروز ضد سائر إخوانهم المسلمين،[1] فنسبوا إلى الثوار أعمالاً هم منها براء، وصوّروا التصدّي لاعتداءات عملائهم وأنصارهم أنه حرب طائفية أو مذهبية، واستغلّوا اضطرار المسيحيين النزوح من مناطق القتال في جبل الدروز وحوران، وصوّروه أنه نزوح بسبب اعتداء الثوار عليهم مع تضخيم أعداد النازحين، والتركيز على ما قدّموه لهم من مساعدات لإبراز رأفتهم بهم وخطأ الثوار إزاءهم.

نسبت الصحافة الفرنسية إلى المطران نيقولاوس قاضي أقوالاً مسيئة إلى الدروز، لكي توجد شرخاً طائفياً بينه وبين رعاياه التابعين له في جبل الدروز وحوران من جهة، وبين الدروز من جهة أخرى، فسارع إلى استنكار ذلك وتكذيبه. وفي الوقت الذي ذكر أن بعض رعاياه في قرى حوران تلقّوا السلاح من الفرنسيين لكي يدافعوا عن أنفسهم ضد من يحاول الاعتداء عليهم من الثوار وغيرهم، ذكر أيضاً في إحدى مقالاته أن لزينة، عقيلة المرحوم يحيى الأطرش، «يداً بيضاء في سبيل المحافظة على أنفس وأموال المسيحيين في عرى».[2] وقد

(١) جاء في بلاغ رسمي فرنسي ما يلي: «ابتدأ الاستياء يشمل مسلمي جبل الدروز والمقاطعات المجاورة بسبب اعتداء الدروز عليهم، فإن هؤلاء لم يكتفوا بالاعتداء على المسيحيين، بل انصرفوا أيضاً إلى المسلمين يذيقونهم مظالم كالتي يرتكبونها بحق المسيحيين، وفي بعض الأحيان أفظع منها. ولقد أساء تصرّف الدروز كثيرين من المسلمين. فهم يتقدّمون كل يوم ويؤكّدون إخلاصهم للسلطتين المحلية والمنتدبة، ويعرضون عليهما خدماتهم» أنظر جريدة «لسان الحال» عدد ٧ آب ١٩٢٥.

(٢) البشير، عدد٣ تشرين الأول ١٩٢٥.

اعترف مسيحيو عرى في رسالتهم إلى بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق، التي يشكون فيها اعتداءات الفرنسيين، بفضل الأمير حسن الأطرش، وقالوا إنهم كانوا طوال مدة الثورة آمنين على أموالهم وأرزاقهم وعيالهم. كما أن دروز عرمان تعهدوا بحماية المسيحيين فيها والحفاظ على أملاكهم. وليس أدل على وطنية الثورة ولا طائفيتها من انضمام عقلة القطامي، الزعيم المسيحي في جبل الدروز، مع بعض المسيحيين، إليها، وخروجه برايته وعليها الصليب بين الرايات الدرزية. وما إيداع الأثاث والمقتنيات الثمينة لبعض أغنياء الدروز عند المسيحيين، إبّان الثورة، إلا شاهدٌ على الثقة المتبادلة وحسن الحوار. وفي ذلك تكرار لما جرى في الماضي لمرات عديدة عند هجيج الدروز واضطرارهم إلى ترك بيوتهم وقراهم، إذ كانوا يودعون أغلى ما يملكون عند مساكنيهم المسيحيين.

سعى الفرنسيون إلى استعداء أهل حوران ضد جيرانهم الدروز، فوعدوهم بإعفائهم من ضريبة الأعشار عن سنة ١٩٢٥، وبالاستقلال الإداري، شرط أن يستعملوا السلاح الذي وزّعوه عليهم ضد الدروز، وهو ٢٠٠٠ بندقية. وسلّحوا عملاءهم وأنصارهم من بدو اللجاه، فأكثر هؤلاء من الاعتداءات على الثوار، وعلى القرى المجاورة للجاه. لقد أثار الفرنسيون من قبل النزاع بين أهل حوران وبدو اللجاه من جهة، وجيرانهم أهل جبل الدروز من جهة أخرى، في أثناء ثورة حوران عليهم في سنة ١٩٢٠. وها هم يعملون على إثارة النزاع بينهم من جديد في ثورة سنة ١٩٢٥. وفي كلتي الثورتين حاولوا الاستفادة من رواسب النزاعات القديمة الناتجة من النزعة الفئوية، ومن حوادث القتل والأخذ بالثأر في مجتمع عشائري. وكما أظهروا أنفسهم في سنة ١٩٢٠ محبّي دروز الجبل، والراغبين في إعطائهم استقلالهم الإداري، هكذا أظهروا أنفسهم في سنة ١٩٢٥ محبّي سكان حوران، والراغبين في إعطائهم الاستقلال الإداري. وكان لهم عملاء مأجورون من عرب السلوط المقيمين في اللجاه، أربكوا تحرّك الثوار لقطع خط سكة

الحديد المار بالقرب من اللجاه، وشغلوهم بالردّ على اعتداءاتهم، ومنها اعتداؤهم على النازحين من الإقليم.

وزّع الفرنسيون السلاح على مسيحيي دمشق لحمايتهم من خطر مزعوم عليهم من مساكنيهم المسلمين، مع الإشارة إلى أن الثورة لم تدم في دمشق سوى ٣ أيام، وأن الثوار لم يعتدوا على المسيحيين فيها، بل على العكس من ذلك شكّلوا مع عدد من وجهاء المسيحيين مجموعات مسلّحة للحفاظ عليهم.[١] وأثار الفرنسيون في الغوطة التفرقة بين مسيحيي صحنايا من جهة، ودروزها ودروز الأشرفية من جهة أخرى، فوقعت حوادث بسيطة كادت تتطوّر لولا تدارك العقلاء من الفريقين لها، وتدارك الثوار حصول مثلها بتجنّبهم دخول صحنايا عند مرورهم بالقرب منها.

ووزّع الفرنسيون السلاح على المسيحيين في الإقليم، ونزعوا سلاح مساكنيهم الدروز. وافتعل عملاؤهم الحوادث الطائفية. وهذا أدى إلى نزوح بعض المسيحيين إلى دمشق. كما سلّحوا المسيحيين في لبنان حين امتّدت الثورة إليه، فخلقوا أسوأ الحوادث الطائفية التي جرت إبّان الثورة. وقد اعترف المفوّض السامي بالوكالة، الجنرال ديبور، في اجتماع عُقِد في المفوّضية العليا، بحضور الأميرين توفيق وسامي أرسلان، وشيخ عقل الدروز في لبنان حسين حمادة، وغيرهم، بتوزيع السلاح على المسيحيين، وقال: إن السلطة وزّعت السلاح عليهم لأنهم مهدّدون.

واعتمد الفرنسيون على كوكبات أهلية، أرمنية ونصرانية

---

(١) خطّأت الكاتبة الفرنسية أليس بولّو تسليح الفرنسيين للمسيحيين في دمشق بالقول:

«الرجال العقلاء يعتقدون أن ذلك خطأ، لأن بندقية واحدة في يد غير حذرة يمكن أن تؤدي إلى مجزرة. إنني أتعجّب من ذلك لأنني أخالط الكثير من المسلمين الذين أكدوا لي أن هاجسهم هو حماية النصارى وعدم إلحاق أي أذى بهم، وأن الثورة ليست ثورة دينية». أنظر: Alice Poulleau, A Damas sous les bombes, op. cit P:56.

وشركسية، لإخماد الثورة، ممّا أثار النعرات الطائفية كما جرى في إقليم البلّان حين ساعدت الكوكبات الشركسية الفرنسيين ضد الثوار الدروز، فآل ذلك إلى إثارة الضغائن بين الفريقين بعد أن تحسنت العلاقات بينهما على أثر نزاعهما بين عامي ١٨٨١ و١٨٨٥. وكان أفراد الكوكبات الشركسية والأرمنية. يقومون بأعمال فظيعة، منها أعمالهم في الغوطة حيث لاحقوا الثوار بشراسة، ونهبوا القرى، وباعوا المنهوبات علناً في دمشق.

إذاً كان شعار الفرنسيين غير المعلَن قولاً، والمنفَّذ فعلاً، هو التالي: لينشغل السكان بمختلف طوائفهم ومذاهبهم بالنزاعات التي يفتعلونها لهم، وليتفرّقوا بدلاً من أن يتّحدوا حول قضيتهم الوطنية الأساسية، وهي الوحدة والتحرّر والاستقلال. وبهذا قوّوا المشاعر الطائفية، وأساؤوا إلى التعايش بين الطوائف، وكان المسيحيون، الذين ادّعى الفرنسيون حمايتهم ومساعدتهم، الأكثر تضرّراً.

وانسجاماً مع مبادئ الثورة وأهدافها، ومع الشعار الذي طرحته «الدين لله والوطن للجميع»، ومن أجل إبطال مفعول سلاح التفرقة، ومواجهة الحملة الفرنسية الإعلامية، كان على الثوار عموماً، وعلى قادتهم خصوصاً، أن يثبتوا بسلوكهم وبعملهم الميداني أنهم لا طائفيون ولا مذهبيون ولا فئويون، وأنهم وطنيون فقط يقاتلون جيش الاحتلال، ويقاتلون، عند الاضطرار، أعوانه باسم الجهاد لا باسم الدين والمذهب. كما كان عليهم أن يوضحوا للرأي العام المحلي والعربي والعالمي أهداف ثورتهم، وأن يواجهوا الحملة الفرنسية الإعلامية المضللة التي تتخذ من بعض الحوادث، التي يحصل مثلها في جميع الثورات، منطلقاً لتشويه أهداف الثورة والإساءة إلى القائمين بها وتحريض الأهلين عليهم.

إضافة إلى الجهود التي قام بها قادة الثوار والوجهاء والعقلاء من أجل حماية المسيحيين، ومنع الحوادث الطائفية في مناطق الثورة، أرسل سلطان، في مطلع أيلول ١٩٢٥، رسالة إلى بطريرك الروم

الأرثوذكس في دمشق، غريغوريوس الرابع، يوضح فيها مساعي الفرنسيين لإثارة النعرات الدينية، ويشرح أهداف الثورة، ويشير إلى البيانات والبلاغات التي عمّمها في هذا السبيل من أجل التآلف بين السكان، ويذكر أن الثورة لا تتساهل مع كل مخالف لمبادئها وأهدافها.

وعندما امتدّت الثورة إلى لبنان أرسل زيد الأطرش، باسم سلطان، ثلاثة مناشير إلى اللبنانيين، معنونةً بالجملة التالية: «الدين لله والوطن للجميع»، تشرح أهداف الثورة، وتطمئن المتخوّفين من اللبنانيين من تقدّم الثوار إلى لبنان، وتوضح ما حصل في قرية كوكبا، وتؤكّد على مسؤولية عملاء الفرنسيين عنه، وعلى أنه قتال بين الثوار وهؤلاء العملاء، لا قتال درزي مسيحي كما صوّرته وسائل الإعلام الفرنسية ووسائل الإعلام المحلّية المأجورة للفرنسيين.

وبعد مؤتمر مفعلة المنعقد في ٢٩ تموز ١٩٢٦، والذي كان من مقرّراته مناشدة الأمم المتحدة باسم الإنسانية أن تحتجَّ على فرنسا، وتعطف على سورية، أرسل سلطان رسالة إلى الشعوب المسيحية عامة، والشعب الأميركي خاصة، عن طريق شركة الصحافة المتحدة، يقول فيها إن التهم التي ترد في بعض الصحف عن إثارة حرب على المسيحيين هي تهم باطلة، وإن الثوار برهنوا على حسن نيّاتهم بعدم مسِّ أحد من الأهالي المسالمين في الأماكن التي دخلوها، وإنهم لا يريدون التعرّض لأحد ما دام هو لا يقف ضدهم.

الفصل السادس

امتداد الثورة إلى لبنان الجنوبي والبقاع الغربي

بداية الثورة في وادي التيم

انشغل اللبنانيون بالثورة منذ نشوبها، وتلقّفوا أخبارها، وغدت محور أحاديثهم على مختلف فئاتهم ومستوياتهم، حتى إنها غدت حديث رعيان الماعز في الجرود، بحسب ما تذكر الصحف الصادرة آنذاك. فهي شأن عربي مهم، وحدث بارز تجري فصوله في بلد شقيق مجاور يتأثّر ويؤثّر بلبنان، وله معه مصير مشترك. وقد انقسم المنشغلون بها، قبل امتدادها إلى لبنان، كما في أثنائه وبعده، بين متعاطفين ومؤيدين لها، جلّهم من سكان الملحقات المسلمين، ومن المسلمين الدروز في جبل لبنان، ومعارضين لها ومؤيدين للفرنسيين جلّهم من المسيحيين.

ومع أن الثورة ظلّت حتى أواخر تشرين الأول ١٩٢٥ منحصرة في سورية، فإن كثيراً من التدابير التي اتخذتها السلطة الفرنسية قبل هذا التاريخ شملت لبنان أيضاً. ومنها التدابير الأمنية الإضافية في المدن، وحول المؤسّسات والإدارات و المرافق، وعلى الطرقات الرئيسة التي يتمّ عبرها نقل الجنود والمؤن والعتاد الحربي إلى سورية. ومنها زيادة المراكز العسكرية، خصوصاً في مدينة بيروت والتلال المحيطة بها، ومراقبة الوطنيين، وفرض رقابة مشدّدة على الصحف ومنعها من نشر الأخبار عن الجيش والتطوّرات العسكرية والاكتفاء في هذا الشأن بنشر البلاغات الرسمية فقط، وإجبار مديرية الأوقاف على إصدار بلاغ إلى

خطباء المساجد وأئمتها ووعاّظها يحظر عليهم التدخل بالأمور السياسية وبما يسيء إلى الحكومة.

بدا من تطوّر مسار الثورة في سورية، واقترابها من الحدود اللبنانية، وتعاطف فريق كبير من اللبنانيين معها، والتحاق بعضهم بميادينها في سورية، وإقبال الكثيرين على شراء السلاح، أن لبنان مقبل على استجابات ثورية في المناطق المجاورة لسورية، وخصوصاً وادي التيم.

كان وادي التيم أول منطقة لبنانية تمتدُّ إليها الثورة بحكم موقعه على الحدود مع سورية، وارتباطه التاريخي بها، وتأثره بما يجري فيها، ونقمة بعض زعمائه، مثل سامي شمس، على إضعاف الفرنسيين لهم بسبب نصرتهم للحكومة العربية وتوجّههم الوطني والوحدوي، وكذلك نقمة أهل حاصبيا على جعل جديدة مرجعيون حاضرة لقضاء حاصبيا بدلاً من بلدة حاصبيا، بالرغم من أن عدد سكان حاصبيا أكبر، ويدفعون للحكومة أكثر من أهالي مرجعيون. يضاف إلى ذلك تعاطف دروز وادي التيم مع أخوانهم الثائرين في جبل الدروز والغوطة والإقليم، هذا التعاطف جعلهم أوائل الثائرين في لبنان، وجعل ثورتهم أهم الثورات فيه. وقد ثاروا بالرغم من العلاقات الحسنة نسبياً آنذاك بين دروز لبنان والفرنسيين.

ففي حين كان دروز جبل الدروز في ذروة النقمة على السلطة الفرنسية في سنة ١٩٢٥، وفي حين عبّروا عن نقمتهم بتفجير أكبر ثورة سورية على الانتداب الفرنسي، كان أكثر دروز لبنان في هذه الفترة متكيّفين مع الوجود الفرنسي كأمر واقع، وعلى علاقة حسنة مع السلطة الفرنسية بعد متاعب كثيرة عانوا منها في عهدي الجنرال غورو والجنرال ويغان. ومن هذه المتاعب الحوادث الطائفية بينهم وبين المسيحيين من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٣ حيث لقوا انحيازاً فرنسياً واضحاً ضدّهم، وحيث كان عملاء الفرنسيين هم مثيري هذه الحوادث. وفي فترة التكيّف مع الوجود الفرنسي دارت القيادات والمرجعيات الدرزية اللبنانية في فلك السلطة لتحقيق المصالح والحفاظ على النفوذ.

ألا أنه عند نشوب الثورة تجدّدت النقمة عند دروز لبنان على الفرنسيين وأعوانهم، ونشأ تأييد لها في أوساطهم تدرّج من التعاطف الضمني إلى التعاطف العلني، ثم إلى حمل السلاح والالتحاق بميادينها. وممّا ساهم في ذلك توسّعها وانتصاراتها وانتقالها إلى عدة مناطق سورية، بينها المناطق التي يسكنها الدروز، وإثارة الفرنسيين مجدّداً للحوادث بين الدروز ومساكنيهم.

بدأ بعض دروز جبل لبنان بشراء السلاح، إمّا من تجّاره المنتشرين في كلّ مكان، وإمّا من فلسطين التي كانوا يذهبون إليها ويعودون منها مجموعات لا أفراداً، لتأمين الحماية لأنفسهم. وما أوردته الصحف الصادرة آنذاك عن عصابة من ٤٥ رجلاً ظهرت في جهات صور على الحدود اللبنانية الفلسطينية في أوائل تشرين الثاني ١٩٢٥، هو، على الأرجح، مجموعة من مهرّبي السلاح.

وباشر الكثيرون من أبناء وادي التيم بشراء السلاح، وتحوّلت بلدة عيحا، القريبة من بلدة راشيا، إلى مركز لشرائه من إقليم البلاّن عبر الثوار أو التجار. وحين علم الفرنسيون بذلك بدأوا بإرسال الجند من قلعة راشيا لإقامة الكمائن في مكان اسمه «عقبة الفرس». وهناك «قتلوا أحد مسلّحي عيحا، فردّ أهله وأقاربه بهجوم على الجند الفرنسي أثناء عودته إلى القلعة، وقتلوا ثلاثة منه، وهرب الباقون على خيولهم. ولمّا أطلّوا على عيحا لاقاهم أهاليها بالزغاريد وبإطلاق النيران».[١]

كان الفرنسيون قد استمالوا علي آغا العريان بعد إلحاق وادي التيم بلبنان، وهو مع نسيب الداود أهم زعماء راشيا، وقد قلّده حاكم لبنان وسام الزراعة من درجة ضابط في احتفال حاشد أثناء زيارته لراشيا

(١) مذكرات الشيخ قاسم القضماني غير المنشورة، وهو احد مجاهدي الثورة السورية الكبرى. ومقابلة شخصية معه في ٤ تشرين الأول ١٩٨٦، وقد أفادنا أن القتيل من عيحا هو أسعد حمّص، وأن المتصدّين للجند الفرنسي هم محمود ويوسف وزعل حمّص وأحمد القضماني وعلي خميس.

في النصف الأول من تشرين الثاني ١٩٢١. وفي سنة ١٩٢٥ أصبح علي آغا عجوزاً و شبه أطرش، فبرز أبناؤه الثلاثة وهم أسعد شيخ قرية رخلة التابعة لسورية اليوم والواقعة على الحدود مع لبنان في السفح الشرقي لجبل حرمون، ونسيب شيخ بلدة عيحا، وتوفيق شيخ قرية دير العشاير. وقد شكّل هؤلاء الإخوة ثلاث عصابات أقلقت، مع غيرها من العصابات التي تشكّلت،الأمن في جهات جبل حرمون، كما شكّل قريبهم علي العريان وهو غير علي آغا العريان والدهم، عصابة مسلّحة.

عمل الفرنسيون على إيجاد التوتّر، وإثارة الحوادث الطائفية بين الدروز والمسيحيين في وادي التيم، فسلّحوا المسيحيين، ونزعوا سلاح الدروز المتعاطفين مع الثوار، وصادروا مواشيهم ونقلوها إلى القرى المسيحية. فردّت مجموعة من الدروز، ومن بينهم عصابة علي العريان، بالهجوم على مخفر النبي أسود في ١٤ تشرين الأول ١٩٢٥، وأحرقوه، وساقوا حوالي ١٠٠٠رأس غنم وماعز من قرية عين عرب المسيحية إلى قرية رخلة. فأرسل الفرنسيون قوة لملاحقتهم، فتصدّوا لها في رخلة، لكنها تغلّبت عليهم، وأعادت مواشي عين عرب، وصادرت مواشي علي آغا العريان وحصانه، وألقت القبض على بعض أهالي رخلة الذين لم يتمكنوا من الفرار، وبينهم عدد من النساء،.

أعقب ذلك اجتماع في ١٨ تشرين الأول بين زعماء دروز راشيا وزعماء مسيحييها لبحث الحوادث التي حصلت ومنع تفاقمها، تلاه اجتماع في اليوم نفسه بين زعماء دروز راشيا والكولونيل الفرنسي كابيترال، القائد العسكري لفيلق لبنان الجنوبي، ثمّر فيه الكولونيل انتصار الفرنسيين في رخلة، ففرض شروطاً قاسية قبل بها الزعماء الدروز مضطرّين، من أجل إطلاق سراح أسرى رخلة، وسراح ولدي علي آغا العريان، توفيق ونسيب، واسترجاع مواشيه. أما الشروط، فهي تسليم رخلة ١٢ بندقية حربية، ودفع مبلغ من المال، وتعهّد الجميع بطاعة السلطة، وتعهّد أسعد العريان وأخيه توفيق بمراقبة منطقة الحدود مع سورية لمنع تسّرب الثوار من سفح جبل حرمون الشرقي إلى وادي

التيم. لكن زعماء دروز راشيا رفضوا أن يأخذوا على عاتقهم تسليم ثوار قلعة جندل مقابل إرجاع المواشي المصادرة من هذه البلدة.

عوّل الفرنسيون على هذا الاتفاق، لكنهم لم يستفيدوا منه، لأن الثوار سيطروا، بعد التوصل إليه مباشرة، على الإقليم وتقدّموا إلى حاصبيا، فبات في وسع علي آغا العريان وأبنائه التحلّل من الاتفاق الذي عقدوه مع الفرنسيين مكرهين. وبدأ تجوال الفرنسيين في منطقة راشيا يتقلّص يوماً بعد يوم بسبب اختلال الأمن مجدداً فيها.

تقدم الثوار من سورية إلى حاصبيا

مهّد زيد الأطرش، قائد حملة الإقليم ووادي التيم، لدخول الثوار إلى لبنان الجنوبي بعد سيطرتهم على الإقليم، فاتصل بسامي شمس، أبرز زعماء حاصبيا، وطلب منه انضمام أهل حاصبيا إلى الثورة. وفي ٨ تشرين الثاني ١٩٢٥ اجتازت طلائع الثوار بقيادة حمزة الدرويش الحدود اللبنانية ودخلت إلى حاصبيا، فلم يلقَ أفرادها مقاومة من القوة الموجودة فيها والمؤلفة من حوالي عشرين دركياً لبنانياً بقيادة الضابط جورج صوايا، ومن الفرقة الفرنسية الصغيرة الموجودة في زغلة، والمؤلفة من الجنود السنغاليين، لأن هاتين القوتين كانتا عاجزتين عن المقاومة بسبب قلة عدد أفرادهما إزاء الثوار ومؤيديهم من أهل حاصبيا، كما أن بعض عناصر الدرك أبدوا تأييدهم للثوار وعزموا على الالتحاق بهم، لكن الثوار نصحوهم بالعدول عن ذلك حفاظاً على وظيفتهم، ورحمة بعيالهم وتجنّباً لانتقام الفرنسيين منها.

لجأ الجنود السنغاليون وعناصر الدرك إلى الشيخ حسين قيس، قاضي المذهب الدرزي، فأجارهم وأوصلهم بحمايته إلى بلدة النبطية. واستقبلت حاصبيا الثوار بحفاوة بالغة وبالأهازيج. وكان على رأس المستقبلين الزعماء سامي شمس وكنج قيس ونسيب غبريل ونجيب الأميوني، والشيخ حسين قيس، والشيخ علي شجاع، أحد شيوخ خلوات البيّاضة التي هي أهم مراكز العبادة عند الدروز حديثاً.

أرسل زيد الأطرش كتاباً إلى حمزة الدرويش، حمله حسن الأطرش، يهنّئه على دخول حاصبيا دون إراقة دماء، ثم أتبعه بفرقة من الثوار. أما هو، فقد تأخّر وصوله إلى حاصبيا مع أفراد الحملة الرئيسة إلى ١١ تشرين الثاني. وحين علم سلطان باجتياز حملة الإقليم ووادي التيم الحدود اللبنانية تنفيذاً لما أوكله إليها، أرسل إلى محمد عز الدين الحلبي الذي يقاتل في الغوطة، يطلب منه إرسال الخيّالة الدروز إلى جهات حاصبيا للمشاركة في طرد الفرنسيين منها.

وفي اليوم الذي تقدّمت حملة الإقليم ووادي التيم بقيادة زيد الأطرش إلى جهات حاصبيا اتصلت بأهل قرى العرقوب (شبعا وكفرحمام وكفرشوبا والهبّارية)، ودعتهم إلى الالتحاق بالثورة، والمساهمة في إنقاذ البلاد من الاستعمار، وقد سبق لهم أن ثاروا على الفرنسيين. فحضر إلى حاصبيا بعض وجوه هذه القرى وعلى رأسهم خالد الخطيب، شيخ شبعا، واجتمعوا مع قادة الثوار، وتباحثوا في تشكيل حكومة في حاصبيا، وأبدوا استعدادهم للاشتراك بالثورة على أساس ثلاثة بنود وافق عليها الثوار، هي «قيام الشيخ حسين قيس بدعوة أهل العرقوب إلى اجتماع عام لإزالة الرواسب المتبقية من حوادث ماضية بين أهل حاصبيا وأهل العرقوب، جرت في عهد الدولة العثمانية وفي عهد الحكومة العربية، ومنع النهب والسلب، ومنع بيع الأسلحة والمحافظة عليها وإبقاؤها في يد الثوار. وقد تمّت الموافقة على هذه البنود في اجتماع عُقد في ١٢ تشرين الثاني في بيت سامي شمس ضمّ جميع قادة الثوار، وشيوخ وادي التيم وشيوخ العرقوب».[(١)]

مارس أبناء وادي التيم حقّهم الطبيعي في الثورة ضد الاحتلال. ومارس الثوار السوريون، الذين كان معهم العديد من الثوار اللبنانيين،

---

(١) محمد سعيد العاص، **صفحة من الأيام الحمراء**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ٢٣٤، ٢٣٥.

حقّهم في نجدة ثوار وادي التيم، غير عابئين بالحدود التي رسمها الانتداب الفرنسي بين سورية ولبنان، والتي لا تشكِّل في نظرهم حاجزاً يحول دون التقاء القوى الثورية في البلدين في حرب تحريرية ضد المحتلّين. وتبعاً لذلك لم تكن بداية الثورة في لبنان الجنوبي، ثم توسّعها فيه، انتفاضة قسم من أبنائه وحدهم، بل كانت، إضافة إلى ذلك، امتداداً للثورة التي نشبت في سورية. إن تسبيب الجوار السوري في هذا الامتداد، وانتقال المجاهدين من سورية إلى لبنان، واشتراكهم الفعّال في المعارك، أمور طغت على العامل المحلّي، وأعطت للثورة بعدها الإقليمي والقومي، وجعلت مواقف اللبنانيين منها تختلف تبعاً لاختلاف المصالح والمواقع والعلاقة مع السلطة المنتدبة، واختلاف النظرة إلى الكيان اللبناني والوحدة مع سورية أو الانفصال عنها.

حادثة كوكبا

كوكبا قرية في قضاء حاصبيا، سكانها موارنة، تعمل أكثريتهم في أملاك سامي شمس التي تشكّل معظم أراضيها، وكانوا آنذاك موالين لفرنسا منذ عهد الحكومة العربية ومستقوين بها، ومعادين للثورة. كانت كوكبا على تماس مباشر مع الثوار بعد وصولهم إلى حاصبيا لقربها منها، وعلى تماس مباشر معهم أثناء زحفهم إلى مرجعيون، لأنها واقعة على مقربة من طريق حاصبيا ـ مرجعيون. كما أنها كانت، بسبب موقعها الطبيعي هذا، وبسبب موقعها السياسي في دائرة الولاء لفرنسا والمعاداة للثورة، مسرحاً لحادثة مأسوية حصلت أثناء تقدّم الثوار إلى مرجعيون، صنعها الفرنسيون وعملاؤهم، وتورّط فيها بعض أهالي كوكبا، وبعض الثوار، ونتج عنها الخسائر البشرية والمادية لكوكبا والخسائر السياسية والمعنوية للثورة.

إن التقدّم إلى مرجعيون لم يكن أصلاً في مخطّط الثوار، لأن مقرَّرات مؤتمر السويداء حدّدت تقدّمهم إلى وادي التيم فقط من الأراضي اللبنانية. لكنهم أبدوا الاستعداد للتقدّم نحو جديدة مرجعيون

بعد أن حضر وفد منها إلى حاصبيا ورحّب بهم وأبدى لهم رغبة الموالين للثورة من أهلها بدخول الثوار إليها. وبما أن التقدم نحوها أمر طارئ وله محاذير ناتجة من رفض بعض سكانها وسكان محيطها لذلك، ووجود عملاء للسلطة فيها وفي كوكبا قد يخلقون المتاعب، عقد الثوار اجتماعاً في ساحة سراي حاصبيا ألقى فيه نزيه المؤيّد العظم خطبة شرح فيها الأهداف الوطنية والسامية للثورة، وأكدّ على ضرورة توحيد صفوف أبناء البلاد على اختلاف نزعاتهم وطوائفهم تحت رايتها، من أجل طرد العدو الفرنسي. وضم الاجتماع، بالإضافة إلى الثوار القادمين من سورية، وجوه حاصبيا وأعيان طوائفها ومنهم سامي بك شمس والشيخ حسين قيس والشيخ علي شجاع ونسيب غبريل ونجيب الأميوني وأديب قطيط.

انقسم المجتمعون إلى ثلاثة أفرقاء: فريق رفض السير إلى جديدة مرجعيون، وفريق فضّل التوجه رأساً إلى راشيا تنفيذاً للخطّة الرئيسة الموضوعة، وفريق، وهو الأكثرية، وافق على السير إلى الجديدة، على أن يسير شيوخ الدين في المقدّمة كي يكون حضورهم حائلاً دون قيام أي اضطراب طائفي، وكي يعالجوا بحكمتهم ما قد يستجدّ من مشكلات. وكان من الطبيعي أن يوافق معظم الثوار على هذا انسجاماً مع المبدأ الأساس الذي تمشّوا عليه، وهو التقدّم نحو أية منطقة يطلب أهلها ذلك، أو تحصل فيها استجابة ثورية. وبناءً على ذلك ساروا من حاصبيا إلى الجديدة في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٥، وفي مقدمتهم الشيخ حسين قيس «الذي جارى رأي الأكثرية بالرغم من معارضته لها لتخوّفه من عملاء السلطة».[١]

حذّر وجهاء حاصبيا الثوار من المرور بكوكبا تفادياً لأي صدام محتمل مع أهلها، وكان بعضهم يأملون أن تخفّ حدّة معارضة أهل

---

(١) مقابلة شخصية مع الكاتب العدل فيصل نجيب حسين قيس، حفيد الشيخ حسين قيس، في ٢٠ آذار ١٩٨٧.

كوكبا للثورة بعد احتلال الجديدة. فنزل الثوار عند نصيحتهم، وعملوا بتحذيرهم، باستثناء حمزة الدرويش الذي سبق الزاحفين نحو الجديدة، وعرّج على كوكبا مع بعض عناصر مجموعته ملبّياً دعوة أسقف كوكبا، ووفد من أهلها، التقوهم عند مفرق الطريق المؤدية إليها، وألحّوا عليهم بتناول الطعام فيها، فيما مكث البعض الآخر من عناصر مجموعة حمزة خارجها. فكان دخوله إلى هذه القرية مع بعض عناصر مجموعته الشرارة التي انطلقت منها الحادثة.(١)

حين وصل حمزة الدرويش ورفاقه برفقة الأسقف إلى كوكبا، انهمرت عليهم فجأة نيران عملاء الفرنسيين المرابطين في بعض البيوت وفي حقول الزيتون، والمكلَّفين بعملية التصدّي للثوار. فسقط على الفور ثلاثة قتلى من حاصبيا، وفي بعض المراجع ستة قتلى، بينهم قتلى حاصبيا، وأصيب خمسة بجروح بليغة. كما قتل الأسقف، وذهب ضحيّة بادرته التي أراد منها خيراً للثوار ولكوكبا. لكن العملاء حوّلوها إلى شرّ عليهما وعليه، وتابعوا إطلاق النار على حمزة ومن سلم من رفاقه، واضطرّوهم إلى التحصّن في أحد المنازل.

سمع الثوار صوت الرصاص، فأسرعوا إلى كوكبا. ولدى رؤية بعض رفاقهم قتلى دون مبرّر، وبنتيجة اعتداء غادر، ردّوا على المعتدين وهم في أوج انفعالهم وهياجهم، وكان متعذِّراً عليهم التمييز بين هؤلاء، وبين بعض أهل كوكبا البريئين ممّا جرى. كما اضطرّ بعض رجال كوكبا إلى الاشتراك في القتال انتصاراً لأبناء قريتهم المشاركين في إطلاق النار على الثوار. فحصلت، بحسب ما تذكر جريدة «لسان الحال»، معركة استمرّت بضع ساعات، سقط فيها ١٨ قتيلاً من كوكبا و٣٢ قتيلاً من الثوار، وأُحرِقت معظم بيوت القرية.(٢) وفي الحقيقة أن قتلى الثوار هم أقلّ ممّا أوردته «لسان الحال»، وقتلى كوكبا هم أكثر،

---

(١) اتهم البعض حمزة أنه دخل إلى كوكبا طلباً للمال.

(٢) لسان الحال، عدد ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٥.

إذ بلغوا ٣٢ قتيلاً، كما أن أهل كوكبا نزحوا جميعاً. لكن الثوار، الذين لجأ بعضهم إلى السلب والنهب وإحراق البيوت، لم يتعرّضوا بسوء للمسالمين ولغير المقاتلين وللنساء والأطفال والشيوخ والعجزة، بل جمعوهم في كنيسة القرية وأمّنوا حمايتهم.

إن المسؤولية المباشرة عن حادثة كوكبا تقع على أفرقاء ثلاثة، هم الفرنسيون، وعملاؤهم، وحمزة الدرويش. فمسؤولية الفرنسيين وعملائهم ظاهرة فيها كما في سائر الحوادث الطائفية التي وقعت في العديد من المناطق السورية واللبنانية. لقد استنفروا أعوانهم وعملاءهم في الجنوب اللبناني منذ وصول الثوار إلى إقليم البلاّن، ومن ثم بعد تقدّمهم إلى حاصبيا. فكان هؤلاء، وبعضهم من كوكبا، جاهزين للتصدّي للثوار في أي مكان، وهم الذين بادأوهم بالشر. ومسؤولية حمزة الدرويش ظاهرة أيضاً. ويقول بهجت شمس عن الحادثة ما يلي: «إنها مؤامرة على كوكبا وعلى الثورة دبّرها مستشار مرجعيون الفرنسي، وقائد دركها، الياس المدوّر. وكانت أدواتها التنفيذية حمزه الدرويش مقابل أخذ ألفي ليرة ذهبية من المستشار، وبعض أهل كوكبا على وعدٍ من المستشار بتقديم المساعدة لهم، عند تصدّيهم للثوار أثناء زحفهم نحو مرجعيون، من خمسمائة فرنسي زعم أنهم موجودون مع المدفعية في ظهور كوكبا».[(١)]

ويضع محمد سعيد العاص مسؤولية حادثة كوكبا على حمزة الدرويش لسببين رئيسين، هما طلبه المال من أهلها، ومخالفته لمقرَّرات مؤتمر حاصبيا التي تقضي بعدم دخولها. كما يضع المسؤولية أيضاً على أهل كوكبا دون أن يحدّد فريقاً منهم، بل يعمّم المسؤولية عليهم، ويقول في معرض تبريره لردّ الثوار: «أضاع الثوار رجالاً بدون مسوّغ مشروع، والبادئ بالشر أظلم. فأهل كوكبا، بإطلاق النار من

---

(١) مقابلة شخصية مع بهجت شمس في ٨ حزيران ٢٠٠١، وقد صرّح بذلك نقلاً عن والده سامي شمس، ونسيب غبريل، والعديد من الثقات.

عقال بنادقهم، جنوا على أنفسهم كما جنت على نفسها براقش... فأهل كوكبا مطايا استعمار، وقد نالوا عقابهم، وسيناله كل من تحدّثه نفسه بالانتفاض على الثورة سواء كان عربياً أو كردياً أو أرمنياً أو شركسياً، مسلماً كان أو مسيحياً». [١]

إن مسؤولية حمزة الدرويش، هي لا شك كبيرة جداً ــ حتى لو استثنينا ما يتّهمه به بهجت شمس. لقد اقترن اسمه بما جرى في كوكبا وكان أكبر حادث يتّخذ طابعاً طائفياً في الثورة. واعتُبِر في نظر أهلها، ونظر الكثيرين، المسؤول الحقيقي عن نكبتها. ومسؤوليته تكمن، على الأقل، في مخالفة الخطّة الموضوعة للثوار، وتعجيله في الزحف نحو جديدة مرجعيون بحجّة استكشاف الطريق، كما عجّل من قبل بدخول حاصبيا، ودخوله إلى كوكبا دون علم قائد حملة الإقليم ووادي التيم، زيد الأطرش، «الذي لامه على ذلك، لكنه برّأه من تهمة طلب المال من أهل كوكبا، الذي اعتبره البعض أنه كان عامل استفزاز لهم من أجل إطلاق النار على الثوار. وحمّل زيد عملاء الفرنسيين مسؤولية ما جرى»[٢] وكان سبق له أن وجّه وحسين مرشد كلاماً قاسياً لحمزة بعد حصول حادثة كوكبا مباشرة. كما أن سلطان حمّل حمزة المسؤولية من الناحية السياسية، واستنكر بشدة إضرام النار في بيوت كوكبا، وساءه خروج البعض عن أوامره وعن مبادئ الثورة.

لقد وضع حمزه الدرويش الثوار وعملاء الفرنسيين وجهاً لوجه، ليس في مكان قفرٍ تقتصر خسائر القتال فيه عليهم، بل في قرية حُذّر الثوار من الدخول إليها وطالت أضرار القتال فيها غير المقاتلين. وبهذا أفسح المجال واسعاً للعملاء للقيام بالمهمّة الموكولة إليهم، وجرّ الثوار إلى موقع تجنّبوه، وطريق رفضوا السير فيها، فأساء إلى نفسه نظراً لما

(١) محمد سعيد العاص، **صفحة من الأيام الحمراء**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٢٢١- ٢٢٥.

(٢) حديث زيد الأطرش مع المؤلف في ١٨ كانون الأول ١٩٨٧.

وُجِّه إليه من اتهامات وانتقادات، وحُمّل من مسؤوليات، وأساء إلى الثورة، لأنه سبّب بزجّها في ورطة كبيرة ومأزق سياسي حرج، وعرّضها لحملة إعلامية قاسية.

إن حصول حادثة كوكبا، غير المتوقّعة، اضطرّ الثوار إلى إيقاف زحفهم نحو جديدة مرجعيون، والعودة إلى حاصبيا، لأنهم في حال إكمال تقدّمهم، قد يواجهون في مرجعيون بحادثة مماثلة لحادثة كوكبا بسبب وجود العملاء فيها أيضاً، إضافة إلى أن الوضع بات يتطلّب منهم التوقف عند خطورته، والاجتماع لتقييمه، لأن ما جرى ليس معركة رابحة ضد الفرنسيين، بل معركة أهلية مأسوية خسرت فيها كوكبا وخسر الثوار.

اجتمع قادة الثوار، ووجهاء حاصبيا ومشايخها، وفي طليعتهم الشيخ حسين قيس، في منزل سامي شمس، للبحث في ما جرى ومعالجة نتائجه وذيوله. وكانوا جميعاً مدركين خطورته، ومتخوّفين من أن يجرّ إلى حوادث طائفية أكبر، شبيهة بتلك التي جرت في أواسط القرن التاسع عشر بين الدروز والمسيحيين، فقرّروا عقاب مسبّبي حادثة كوكبا، وإحراق الأسلاب والمنهويات، أو إعادتها إلى أصحابها، على أن يتمّ تجميعها وتسليمها إلى الأمراء الشهابيين في حاصبيا. لكنهم كانوا يفتقرون إلى قوة قادرة رادعة لتنفيذ مقرّراتهم بحقّ حمزة الدرويش الذي يتهيّبه الكثيرون لرجولته وبأسه وسطوته، وبحقّ روّاد المنافع الذين اعتبروا ما أخذوه من كوكبا كسباً لهم في معركة، محتجّين بأن ذلك معمول به عند الثوار، علماً أن أكثرية من نهبوا هم من غير الثوار ومنهم دروز وخلافهم من قرى الجوار، فبقيت المقرَّرات دون تنفيذ.

ممّا ورد ذكره نستنتج أن كوكبا خسرت بشرياً ومادياً بسبب ردّ الثوار القاسي وحصول القتال فيها، وأن الثورة خسرت سياسياً، ولم تحقّق على الصعيد العسكري إلا نتيجة محدودة جداً من انتصارها على عملاء الفرنسيين وأعوانهم، بينما كانت السلطة الفرنسية هي المستفيد الأوحد من القتال الأهلي الذي جرى. فمع أن الثوار لم يصدموا أعوان

الفرنسيين وعملاءهم لأنهم مسيحيون، بل لأن هؤلاء تصدّوا لهم وبادأوهم بالشر، فإن الأمر لم يؤخذ على حقيقته تلك، بل استغلّه الفرنسيون والموالون لهم، وضخّموه، واتخذوا منه سلاحاً في حربهم الإعلامية والسياسية ضد الثورة، وذلك من أجل تشويه وجهها الوطني، وتطييفها وصبغها بالصبغة الإسلامية، وتصويرها حركة دينية لا حركة تحريرية. لقد نجح الفرنسيون بواسطة عملائهم، وبخطأ حمزة الدرويش، في تنفيذ مخطّطهم، وفي استدراج الثوار إلى فخّ الحوادث الطائفية وإيقاعهم فيه.

ولم تُجدِ بيانات الثورة الموجّهة إلى اللبنانيين، وتبريرات القادة وتصريحاتهم، إلا في التخفيف من عنف الحملة الدعائية التي صوّرت حادثة كوكبا اعتداءً درزياً على قرية مسيحية، وصوّرت المسيحيين، الذين نزح بعضهم من جهات حاصبيا ومرجعيون، مهدَّدين من الثوار ومن الأكثرية الإسلامية، ويحتاجون إلى الحماية الفرنسية. يضاف إلى ذلك أن الحادثة ساهمت في تأجيج الحوادث الطائفية التي أثارها العملاء بين الدروز والمسيحيين في لبنان، وفي إفساد مناخ التعايش لبعض الوقت بين أهل كوكبا وجيرانهم.

هجوم الثوار على مرجعيون

إن تقدّم الثوار من سورية إلى لبنان، ليواجهوا مع ثواره عدوّاً مشتركاً، هو تلاقٍ طبيعي بين القوى الثورية في معركة التحرير، يصحُّ في نظر الثوار السوريين فيما لو كانت المناطق التي تقدّموا إليها تابعة أصلاً للبنان، فكيف إذا كانت من المناطق التي فُصلت عن ولاية سورية. بيد أن هذا بدا في أعين الكثيرين من اللبنانيين اعتداءً على حدود لبنان. وتلازمت عند المسيحيين من هؤلاء قضية الكيان اللبناني، المعتَبر في نظر بعضهم وطناً مسيحياً، مع قضية الوجود الفرنسي الذي أنشأ لبنان الكبير ويحميه، والذي وفر للمسيحيين فيه ما كان لهم من دور وأهمية في جبل لبنان. فارتفعت أصوات كثيرة، جلّها أصوات

مسيحية، تدعو إلى التصدّي للثورة بحجّة الدفاع عن النفس، وعن حدود لبنان واستقلاله، ودفع الخطر على كيانه.

يُذكر في هذا المجال الحملة الإعلامية التي قامت بها الصحف الموالية للفرنسيين، وعلى الأخص جريدة «البشير»، التي كثرت فيها المقالات من أجل حثّ الناس على التطوّع لمواجهة الثوار، وحثّ الحكومة على مساعدة المتطوّعين بالسلاح والذخيرة، لأن الواجب، في رأي القيّمين عليها والكتّاب فيها، يقضي بأن يساهم المتطوّعون، مع القوات الفرنسية، في مهمّة «الدفاع عن لبنان». وتضافرت حملتها ودعواتها مع دعوات بعض الفعاليات الموالية للفرنسيين، واستنفار السلطة الفرنسية لأعوانها، ممّا أدّى إلى تطوّع الكثيرين من المسيحيين من كل أنحاء لبنان، ولا سيّما من شماله. وانتظم هؤلاء فصائل، وتجمّعوا في القليعة وجديدة مرجعيون وجزّين بقيادة غطّاس كرم وفيّاض الحصان وخليل الجزيني، والأول من هؤلاء الثلاثة أبرزهم في التصدي للثوار، وكانوا مصحوبين بقوة من ٦٠٠ جندي وضابط مع المدافع والرشّاشات. كما وُزّعت على المجتمعين منهم في القليعة ١٠٠٠ بندقية في يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٥.

إن تشكيل متطوّعين مسيحيين، لمساعدة الفرنسيين على التصدّي للثوار الدروز في لبنان الجنوبي، زاد من إقبال دروز جبل لبنان على الالتحاق بإخوانهم الثائرين، سيّما وأنهم كانوا يشاهدون تنقّل هؤلاء المتطوّعين مسلّحين إلى جانب الجند الفرنسي والدرك اللبناني، «ويسمعون هتافاتهم الاستفزازية وتهديداتهم بسحق الثوار، وأناشيدهم التي تشيد ببطولاتهم وتهاجم الدروز».[1]

بادر المتطوّعون إلى التحرّش بالثوار والاعتداء على مناصريهم والمتعاطفين معهم. وأهمُّ ما بدر منهم محاولة احتلال مزرعة «برغز» الصغيرة، التابعة لسامي شمس، والواقعة في وادي الليطاني. فقد توجه

(١) إفادات العديد من المعمّرين الثقات.

إليها ٣٠٠ متطوّع من جهات جزّين، بقيادة ضابط مخابرات فرنسي، بهدف الانتقام من سامي شمس، وقطع الطريق بين الشوف وحاصبيا على مناصري الثورة، وبخاصة من يريدون الالتحاق بميدانها في لبنان الجنوبي. فأعلم الشيخ علي الزين، من قلّايا في البقاع الغربي، سامي شمس بذلك، فأقام لهم شكيب وهّاب كميناً على جسر برغز ليل ١٥ تشرين الثاني، وتمكّن من أسر ١٦ رجلاً من مجموعة الياس الحرفوش،[١] لكنه اكتفى بتجريدهم من السلاح، ثم أطلق سراحهم طالباً منهم أن يبلّغوا المسيحيين بأن الثوار لا يريدون قتالهم، بل يريدون مقاتلة الفرنسيين. وفي موقف هذا المجاهد، وكلامه، خير بيان عن الأهداف الوطنية للثورة، وعن تصرّفات النخبة من قادتها.

لم يكتفِ غطّاس كرم باستفزاز الثوار عن طريق الاعتداءات التي تقوم بها عصاباته، بل أراد استفزاز قيادة الحملة بطريقة أخرى، فأرسل لها كتاباً مليئاً بالعبارات الجارحة والكلمات البذيئة، فأجابته بكتاب مليء بالعبارات اللطيفة، وبالشرح الوافي لأهداف الثورة الوطنية. إلا أنه أصرّ على متابعة المهمّة المكلّف بها من الفرنسيين، وهي التصدّي للثوار من أجل إيقاعهم في مستنقع الحوادث الطائفية ووحولها. ولربما فسّر خطأً جواب قيادة الحملة، وظن أن الثوار يخشون منه ويتهيّبون جانبه، فواصل اعتداءاته وتهديداته.

إزاء ذلك، قرّر قادة الثوار التقدّم إلى جديدة مرجعيون من أجل وضع حد لاستفزازات المتطوّعة واعتداءاتهم، ومن أجل طردهم والقضاء على القوة الفرنسية التي تساعدهم، وتأمين جانب الثوار عند متابعة خطتهم الرئيسة التي تقضي بالاتجاه شمالاً وقطع طريق بيروت ـ دمشق، وضمان أمن منطقة حاصبيا المهدّدة بخطر عودة الفرنسيين إليها انطلاقاً من مرجعيون. وممّا شجّعهم على التوجّه إلى الجديدة طلب

---

(١) الياس الحرفوش: من بلدة بكاسين في قضاء جزين.

بعض أهاليها ذلك. وتوجّههم هذه المرّة إليها جوبه أيضاً، كتوجّههم إليها منذ بضعة أيام، بمعارضة من بعض الثوار، إلا أنها أقلُّ من المعارضة السابقة.

سار الثوار بقيادة زيد الأطرش من إبل السقي إلى جديدة مرجعيون في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٥، وتغلّبوا في طريقهم على عصابة شُكّلت من أبناء كوكبا لقتالهم، وهاجموا الجديدة من الناحية الشمالية، واستطاعوا بعد معركة دامت سبع ساعات، وكلفتهم ١٧ مقاتلاً، طرد العناصر المتطوّعة والجنود الفرنسيين منها، فسلك هؤلاء طريق النبطية في انسحابهم، ورافقهم معظم مسيحيي البلدة والجوار. وكاد غطّاس كرم يقع أسيراً في قبضة أسعد أبو صالح، قائد ثوار الإقليم، لولا اختباؤه.[1] وظن الثوار أن بعض المتطوّعين والجنود الفرنسيين لا زالوا في بلدة القليعة المجاورة للجديدة، فأنذروها، فسلّم أهلها دون حرب، فأمّنهم الثوار على أنفسهم وأموالهم.

جرت أعمال السلب والنهب يوم احتلال جديدة مرجعيون. وحين استمّرت في اليوم التالي، تدخّل قادة الثوار لمنع تكرار ما حصل في كوكبا التي جرى فيها النهب على نطاق واسع، ومنعوا الذين جاؤوا من قرى «العرقوب» وغيرها للسلب من تحقيق مآربهم، وشدّدوا على ضرورة التقيّد بمبادئ الثورة وتعليمات سلطان، وهدّدوا المخالفين بالعقاب، حتى أن زيد الأطرش أطلق النار من مسدّسه على رجل سطا على أحد مخازن البلدة وأضرم النار فيه. وقد أبقى أسعد أبو صالح قوة صغيرة من الثوار في الجديدة حتى يوم ١٩ تشرين الثاني لتمنع التعدّي على البيوت والممتلكات، ولتحافظ على حياة الأهالي. كما كان

---

(١) شاعت ردّتان من الحداء في جهات مرجعيون تحمّلان غطّاس كرم مسؤولية ما جرى فيها، وهما:

بارودتي حبّوبتي	يحلا لي لبس جنادها
نار الحرايب علّقت	غطّاس كان سبابها

لمشايخ خلوات البيّاضة دور كبير في منع التعدّي على أملاك المسيحيين وتأمين الحماية لهم.

طرد الثوار المتطوّعة وكسروا شوكتهم، وأمّنوا منطقتي حاصبيا ومرجعيون من اعتداءاتهم لبعض الوقت. وقد تخلّى بعض هؤلاء عن غطاس كرم، وبقي معه ٤٠٠ شخص، «توزّعوا على مجموعات عدة مارست الإجرام ضد السكان المسالمين أكثر ممّا ساعدت الفرنسيين، وفتكت ب ١٢ شيخاً في حاصبيا، وفي قرى درزية أخرى نكّلوا بالنساء والأطفال وقسوا عليهم».(١)

حرّر الثوار منطقتي حاصبيا ومرجعيون من الفرنسيين حتى أوائل كانون الأول. وبما أنهم كانوا يتوقّعون عودتهم عبر طريق النبطية- جسر الخردلي- مرجعيون، فقد رأت قيادة الثورة ضرورة نسف جسر الخردلي القائم على نهر الليطاني. وتولّى فؤاد سليم هذه المهمّة، تعاونه مجموعة من الثوار. لكن الجسر لم يتهدّم كلياً بسبب فساد مواد التفجير ورطوبتها. وهذه هي المرة الثانية التي يقوم بها فؤاد سليم بمحاولة نسف هذا الجسر المهم، إذ كانت المرة الأولى حين قاد في مساء ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٠، في عهد الحكومة العربية، فرقة من ١٧٠ فارساً إلى قرية برغز، ومنها إلى بلاط. وتمكن مع بعض رفاقه من إبادة حامية الجسر، لكنه لم يوفق في نسفه بسبب احتجاز الفرنسيين للبغال المحملة بالديناميت في المطلة.

جبل عامل والثورة

كان اعتقال أدهم خنجر العاملي سبباً مباشراً لثورة سلطان على الفرنسيين في ٢١ تموز ١٩٢٢. والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: ماذا سيكون موقف العامليين من الثورة السورية الكبرى التي أعلنها

---

(١) إيغور تيموفييف، **كمال جنبلاط، الرجل والأسطورة**، ترجمة خيري الضامن، دار النهار، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، ص: ٤٤.

سلطان في ٢١ تموز ١٩٢٥ وتسلّم قيادتها العامة، والتي وصلت إلى لبنان الجنوبي وبداية أراضي جبل عامل بقيادة أخيه زيد؟ واستطراداً ماذا سيكون موقف الثوار من التقدّم إلى جبل عامل والتوغّل في أراضيه؟

لم تلحظ قيادة الثورة فكرة الدخول إلى جبل عامل يوم اتخذت في مؤتمر السويداء مقرَّرات توسيع نطاق الثورة، والتي منها إرسال حملة إلى الإقليم ووادي التيم. إلا أن سير العمليات العسكرية خرج عن الحدود الجغرافية والخطوط التي رسمتها القرارات، فاجتاز الثوار القادمون من سورية أراضي جبل عامل وفقاً لتحديدها من الشرق بواحة الحولة والنميط ونهر الغجر، وبوادي التيم حيث تتبع فيه مجرى نهر الحاصباني،[1] وذلك حين طرأت تطوّرات دفعتهم إلى ذلك، منها اضطرارهم إلى مهاجمة جديدة مرجعيون ونسف جسر الخردلي، والمرور في كوكبا وإبل السقي والقليعة والخيام.

زحف الثوار نحو جديدة مرجعيون في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٥ تلبية لطلب بعض أهاليها، إذ كان مبدأهم هو التقدّم نحو أية منطقة تطلب ذلك، أو تحصل استجابة ثورية فيها. لكن هذا الزحف كان مشوباً بالحذر والحيطة، وتوقّف في كوكبا بسبب حادثتها. ثم زحفوا ثانية نحو الجديدة في ١٥ تشرين الثاني بدافع طرد المتطوّعين والجنود الفرنسيين، ووضع حد لاعتداءاتهم، أكثر منه بدافع تلبية طلب بعض أهلها وأهل النبطية. لكنهم لم يتوغّلوا في جبل عامل أبعد من جسر الخردلي. وعادوا بعد احتلال الجديدة مباشرة إلى حاصبيا لينطلقوا منها إلى راشيا لمساعدة ثوارها، ولتنفيذ خطة قيادة الثورة الرامية إلى قطع طريق بيروت ـ دمشق، إضافة إلى أن العوامل المشجّعة، التي تدفعهم إلى التوغّل في جبل عامل، أضعف بكثير من العوامل التي تمنعهم عنه، وفي أولها موقف العامليين.

---

(١) أنظر عن حدود جبل عامل، محمد جابر آل صفا، **تاريخ جبل عامل**، دار متن اللغة، بيروت، لا تاريخ، ص: ٢٤.

إن الذين طلبوا تقدّم الثوار إلى جبل عامل هم أقلية عاملية. لذا تجنّب الثوار التوغّل فيه بدون رضى أكثرية سكانه، وعن هذا الأمر يقول الأمير شكيب أرسلان: «تجنّب الثوار أن يمسوا عواطف الشيعة بالتوغل في أراضيهم دون مراضيهم».[١] وقد أجاب الثوار وفداً من النبطية وسواها، طلب منهم الزحف على جبل عامل، بما يلي: «إن أوامر القيادة العليا للثورة تمنع المجاهدين من دخول أراضي لبنان الصغير، وإن على الزعيم رياض الصلح أن يقوم بعمل ثوروي، وعندئذٍ لا تقع مسؤولية إضرام الثورة في لبنان على عاتق المجاهدين».[٢] لكن رياض الصلح، الذي بدا في أعين الثوار مرشَّحاً لإعلان الثورة، لم يقم بأي عمل ثوروي، بل إنه، في جوابه على رسالة نزيه المؤيّد العظم، «عارض قيام الثورة في جبل عامل، ونصح ابن المؤيّد بعدم التهوّر تفادياً لتنكيل الفرنسيين بالعامليين وتخريب ديارهم».[٣]

ومقابل ترحيب بلدة الخيام بالثوار، واستقبال نسائها لهم بالأهازيج والزغاريد، وحضور بعض وجهائها ووجهاء إبل السقي ومرجعيون اجتماع تشكيل حكومة حاصبيا ومرجعيون، وطلب بعض العامليين تقدّم الثوار إلى أراضيهم، هناك موقف معادٍ لهم من مسيحيي جبل عامل وبعض شيعته، ومعارَضَةٌ لتقدّمهم إلى جبل عامل وقيام الثورة فيه، عبّر عنهما رياض الصلح، وسيعبّر عنهما بعض أعيان الشيعة، الذين كان يقوى عندهم آنذاك اتجاه التأقلم في دولة لبنان الكبير والولاء له. وقد عبّر أعيان الشيعة عن هذا الاتجاه حين قرّروا في اجتماع النبطية في شهر كانون الأول ١٩٢٥، بعد هزيمة الثوار في

---

(١) رثاء الأمير شكيب أرسلان لفؤاد سليم بعنوان «فؤاد كليم على فؤاد سليم» في جريدة «الشورى» عدد ٢٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٦.

(٢) أدهم الجندي، **تاريخ الثورات السورية...**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٢١٠.

(٣) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

معركتي راشيا وحاصبيا وانسحاب معظمهم من لبنان الجنوبي، المحافظة على الحالة الحاضرة، والاجتماع على تأليف القلوب، وإيفاد وفد للاتصال بالمفوّض السامي، وتشكيل لجنة لوضع قانون للمجلس الشيعي.

لم يبدر من الشيعة موقفٌ معادٍ للثورة إلا من محمد سعيد بزّي ومحمود الأسعد وولديه عبد اللطيف ومحمد. فلقد دعا محمد سعيد بزّي شيوخ ومختاري ووجوه القرى المجاورة لبلدته بنت جبيل، من سنّيين وشيعيّين، إلى اجتماع في دارته في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٥، «حيث حضّهم على الوئام والدفاع عن المسيحيين وعن البلاد، وحيث خطب محمد الأسعد باسم والده بأنه يرغب باتحاد الشيعيين والمسيحيين ضد كل عصابة تتجاوز حدود البلاد وتعتدي عليها، كما يرغب بالخضوع لأوامر الحكومة المنتدبة ومساعدتها».[١] وبعد امتداد الثورة إلى لبنان الجنوبي كان محمد الأسعد، وبناءً على برقية جاءته من أخيه عبد اللطيف، على رأس ٢٠٠ من المتطوعين الشيعة مجهزين لمساعدة الحكومة.[٢] لقد كان عبد اللطيف الأسعد نائباً في المجلس التمثيلي في سنة ١٩٢٥، وسيستمرُّ نائباً في المجالس النيابية حتى سنة ١٩٣٢، ممّا يعني أنه من زعماء جبل عامل المتأقلمين مع الكيان اللبناني، والموالين للسلطة، وتبعاً لذلك من مصلحته ومن موجباته تأكيد الولاء لهما، في الوقت الذي كان مطلوباً اتخاذ موقف إزاءهما.

إن محمود الأسعد، وولديه عبد اللطيف ومحمد، ومحمد سعيد بزي، يمثّلون فريقاً من سكان جبل عامل. وما فعلوه لم يتعدَّ الإعلان عن تأييد الحكومة والاستعداد لنصرتها ولمجابهة الثوار والدفاع عن المسيحيين، ولم يتطّور موقفهم، بما في ذلك مظاهرة محمد الأسعد المسلّحة، إلى مجابهة مع الثوار، لأن هؤلاء لم يتوغّلوا في جبل

(١) البشير، عدد ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٥.
(٢) البشير، عدد ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٥.

عامل، فانتفى أي احتمال للصدام مع معارضيهم. وفي طرح موضوع الدفاع عن المسيحيين مجاراة للسياسة الفرنسية التي صوّرت أن هناك خطراً عليهم من الثوار المسلمين.

بعد هذا يمكن القول إن موقف العامليين من الثورة توزّع بين التعاطف الضمني والتأييد العلني المحدود من الأقلية، والحذر والتريّث والحفاظ على الهدوء والاستقرار وموالاة السلطة من قبل الأكثرية، والمعارضة للثورة والإعلان عن الاستعداد للتصدّي لها من قبل زعماء آل الأسعد وبزّي، إضافة إلى المعارضة المسيحية المتطرّفة لها. ومما أثّر على موقف العامليين الشيعة معاناتهم في ثورتهم بين سنتي ١٩١٩ و١٩٢٠، وما حصل من حوادث طائفية خلالها بينهم وبين المسيحيين، فهي لم يمضِ عليها سوى خمس سنوات، ولا تزال ماثلة في الأذهان، إذ كان مؤكّداً أن أية منطقة تثور، أو تطأها أقدام الثوار، أو تتعاطف مع الثورة، مرشّحة للابتلاء بالحوادث الطائفية. لذا لم يترجم الشيعة العامليون إكبارهم لثورة سلطان في سنة ١٩٢٢، لسبب مباشر من أحدهم هو أدهم خنجر، إلى مساعدة لسلطان في الثورة السورية الكبرى التي طرقت أبواب جبلهم. وقد قدّر الفرنسيون لشيعة جبل عامل بداية تأقلمهم مع الكيان اللبناني، وقرار زعمائهم في اجتماع النبطية، وسكونهم خلال الثورة، فكافأوهم بوضع الاعتراف الرسمي بالمذهب الجعفري، الذي حصل في سنة ١٩٢٤، موضع التنفيذ.

معركة راشيا

أُجبر الجند الفرنسي على التحصّن في قلعة راشيا[1] منذ ٥ تشرين الثاني ١٩٢٥، أي قبل ثلاثة أيام من تقدّم الثوار من سورية إلى لبنان

---

(١) راشيا: مركز قضاء راشيا، وهي تعرف باسم «راشيا الوادي» تمييزاً لها عن قرية راشيا الفخّار الموجودة في قضاء حاصبيا. لكننا سنذكرها غالباً دون كلمة «الوادي».

الجنوبي. واستقرَّ معه في القلعة بعض الأعوان، الذين صدرت أوامر السلطة الفرنسية «بقبولهم متطوّعين مع الجند المرابط في قلعة راشيا».[١] والقلعة هي قصر شهابي قديم معروف باسم «السراي»، تقع على مرتفع إلى الجنوب من البلدة، وتشرف عليها، وعلى الوادي الذي ينتهي إلى البقاع من ناحية الغرب، وعلى الوادي الذي يقع عند أسفل جبل حرمون من ناحية الشرق، وعلى المنطقة الممتّدة إلى حاصبيا من ناحية الجنوب الغربي. فهي إذاً تتسلّط على مناطقٍ واسعة.

بعد السيطرة على حاصبيا ومرجعيون، ازدادت أعداد الثوار الرياشنة، وازدادت اشتباكاتهم مع الجند الفرنسي. وتوقّع الفرنسيون هجوم الثوار على قلعة راشيا فأقاموا حولها، ابتداءً من ١٣ تشرين الثاني، المزيد من الاستحكامات والتحصينات التي زادت في منعتها الناتجة من موقعها الطبيعي ومن ضخامة أسوارها وعلوّها. ونظّموا أماكن الرشّاشات ومراكز راشقي القذائف. وأقاموا الجدران وأكياس الرمل حول نوافذ الغرف والأقبية. وأحاطوا القلعة بشبكة من الأسلاك الشائكة. وهدموا بعض المنازل القريبة منها للاستفادة من حجارتها في إقامة التحصينات، ولتوسيع انكشاف رقعة الأرض أمامها ليسهل عليهم الرماية ويصعب على المهاجمين التقدم في أرض مكشوفة.

تألفت حامية القلعة التي كانت بقيادة الكابتن غرانجر من الكوكبة الرابعة ومفرزة الرشّاشات التابعتين لفيلق الصباحيين الثاني عشر، والكوكبة الرابعة من الفيلق الأجنبي الأول، وفرقة الدرك اللبناني بقيادة القومندان الفرنسي تينه وعددها ١٠٠ جندي. وكانت خيّالة الجند الفرنسي تنطلق من القلعة لترد الماء، أو لتقوم بعمليات استطلاع قصيرة وسريعة كانت تعتدي في أثنائها، وإذا توافر ذلك، على مناصري الثورة.

منذ أن وصل زيد الأطرش إلى حاصبيا راسل الثوار في راشيا،

---

(١) البشير، عدد ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٥.

ليطّلع على أوضاعهم، وينسّق معهم بشأن التقدّم نحو منطقتهم. وقد كلّف الفرنسيون خمسة من الدروز والمسيحيين الرياشنة بمفاوضة الثوار على عدم دخول راشيا، وأنذروا الدروز بعدم التعاون مع الثوار وهدّدوهم بالقصف، وواصلوا الاعتداءات عليهم، فذهب وفد منهم إلى حاصبيا، وأعلم قادة الثوار بهذه الاعتداءات التي أدّت إلى نزوح مئات الشيوخ والنساء والأطفال عبر الممرّات الجبلية إلى قرية عين عطا في منطقة راشيا، والى قرى منطقة حاصبيا المحرّرة. فعقد قادة الثوار اجتماعاً قرّروا فيه الإسراع في الزحف إلى راشيا لنجدة أهلها ومنع تعديّات الفرنسيين من جهة، ولتنفيذ الخطة الرئيسة الموضوعة لحملة الإقليم ووادي التيم، والرامية إلى قطع طريق بيروت ـ دمشق، من جهة أخرى. وأناطوا مهمّة الدفاع عن حاصبيا بمجموعة من المجاهدين بقيادة سامي شمس والشيخ علي شجاع.

انتصرت طلائع الثوار المتّجهة إلى راشيا على الفصائل الفرنسية في عدة مواقع صغيرة، وغنمت منها أسلحة وذخائر وخيولاً. ومن أبرز هذه المواقع الاشتباك مع فصيلة فرنسية مرسلة إلى حرمون، وفصيلة أخرى مرسلة إلى بيت لهيا. وقد اشتبك الثوار مع الفصيلة الثانية في محلة «عين الدلب» الواقعة بين قرى بيت لهيا وتنّورة وعين حرشة. وحين تقدّمت قوة من قلعة راشيا لنجدة هذه الفصيلة، «تصدّى لها الثوار، وقتلوا قائدها القومندان تينه والضابط سعيد صوما وبضعة جنود، وغنموا ٢٥ حصاناً وأسلحة وذخائر».(١) فتوقّف عندئذٍ إرسال الدوريّات من قلعة راشيا، وأسرعت الدوريات المرسلة منها إلى الاحتماء بها، باستثناء بعض أفراد من الدرك تعذّر عليهم ذلك،

(١) مقابلة شخصية مع أحد مجاهدي الثورة وأحد المشتركين في قتل القومندان تينه، قاسم الهبري، الذي كان أخواه يوسف ويحيى من جملة المتهمين بذلك كما ورد في محاكمة قتلة تينه في المجلس العدلي. أنظر عن هذه المحاكمة لسان الحال، عدد ١٢ أيار ١٩٢٧.

فالتحقوا بمخفر قرية حمّارة (المنارة حالياً)، لأن المنطقة باتت مليئة بالثوار.

حين وصل الثوار إلى راشيا في ٢٠ تشرين الثاني، كان قسم كبير من أهلها قد غادرها. الدروز منهم نزحوا بسبب اعتداءات الفرنسيين، والمسيحيون نزحوا خوفاً من الثوار، متأثّرين بالدعاية الفرنسية وبما جرى في كوكبا ومرجعيون. ثم نزح بعض أهل راشيا بعد وصول الثوار إليها، وفي أثناء القتال الذي دار لاحتلال قلعتها بين ٢١ و٢٤ تشرين الثاني. وفور وصول الثوار تدارسوا مع الذين انضمّوا إليهم خطّة الهجوم على القلعة، ومن أبرز هؤلاء الزعماء نسيب الداود، وعلي آغا العريان وولده نسيب الذي كان بيته في عيحا مكاناً لاجتماع قادة الثوار.

في صباح ٢١ تشرين الثاني أحاط الثوار بقلعة راشيا، واحتلّوا الهضاب والصخور في الجنوب الشرقي منها، وقطعوا جميع المواصلات إليها، فلم يبقَ من وسائل الاتصال لدى حاميتها سوى ست حمامات زاجلة. والحمام الزاجل كان آنذاك من أفضل وسائل الاتصال السريع عند الفرنسيين. وقد أصدر الجنرال سراي قراراً يقضي بسجن من يأسر أو يقتل طيراً منه، يخصُّ الجيش الفرنسي، مدة تتراوح بين ست وخمس سنوات، وبتغريمه بمبلغ يتراوح بين ٢٥ و٣٠٠ ليرة سورية، مع المطالبة بالعطل والضرر.

باشر الثوار هجومهم على القلعة، فأردوا أربعة جنود، وجرحوا خمسة عشر. وتمكّنوا من أن يصبحوا على تماس مع المدافعين عنها بالرغم من قذائف الأسلحة الرشّاشة التي تهاوت عليهم من خلف الاستحكامات. وواصلوا هجومهم في ٢٢ و٢٣ تشرين الثاني منادين: بيعوا، بيعوا، أي بيعوا أرواحكم. وخرقوا بواسطة بنّاءين رياشنة جدران بعض البيوت التي تفصلها الأسلاك الشائكة عن برج القلعة. وانقسموا إلى فريقين، تولّى أولهما قطع الأسلاك الشائكة، وتسلّق جدران برج القلعة بواسطة سلّمين خشبيين موصولين ببعضهما، واتخذ ثانيهما من جدران البيوت متاريس ليحمي الفريق الأول. ونجحت

الخطة. ووصل المجاهدون إلى البرج، وأضرموا النار في الطابق العلوي برمي كوفياتهم عليه بعد أن غمسوها بالكاز وأشعلوها، وأصبحوا على مقربة من الجند الفرنسي المحصّن داخل الغرف، فيما كان فريق من الثوار يهاجم مرابض الخيول، وباب القلعة الشرقي الكبير ومدخلها الغربي الصغير، فيحطّمون البابين، ويندفعون إلى داخل القلعة، ويحتلّون ساحتها الداخلية، غير عابئين بقصف الطائرات التي استنجد بها قائد الحامية. ثم اشتبكوا مع الجند بالسلاح الأبيض، وطاردوه من غرفة إلى أخرى.

استسلم للثوار نحو ٧٠ دركياً لبنانياً، وقُتل قائد الحامية الفرنسية وما يقارب نصف أفرادها. ونفق بعض الخيول، فيما قتل قادة الثوار بعضها الآخر كي لا يستعملها من عمدوا إلى سلب المحال التجارية من راشيا، والأقسام المحررة من القلعة، لحمل المسلوبات والمنهوبات، فلم يبق منها رأس واحد، وكست جثثها ساحة الميدان. وبات وضع الجنود الفرنسيين خطراً للغاية، فأطلق قائد الحامية الجديد آخر حمامة زاجلة، وحمّلها رسالة إلى القيادة الفرنسية تنطوي على حراجة الوضع ونفاد الذخائر وطلب النجدة الفورية. ووُزعت الخرطوشات الأخيرة على رجال الحامية. «وانقضى عصر النهار بانتظار النجدات المطلوبة. فإذا أعاقها أمر، أو حال دونها حائل، أصبح صمود الحامية محالاً، لأنها افتقرت إلى الذخيرة، وخسرت من قواتها أربعين في المئة».[1] لقد ظلّ الجند الفرنسي يقاتل ويدافع حتى الموت تنفيذاً للتعليمات التي أتته بضرورة الصمود.

وجاء الفرج أخيراً إلى الحامية الفرنسية حين أرسل الجنرال غاملان في ٢٣ تشرين الثاني رسالة إلى قائدها يهنّئه على دفاعه المستميت عن القلعة، ويطمئنه بقرب وصول النجدة إليه. وألقت

---

(١) الكتاب الذهبي لجيوش الشرق، مصدر مذكور سابقاً، ص: ١٦٩. وللمزيد من المعلومات عن معركة راشيا أنظر في المصدر نفسه، ص: ١٦٦- ١٦٨.

الطائرات نسخاً من هذه الرسالة في أوعية خاصة لم يسقط أي منها داخل القلعة، فتولّت زوجة الخوري يوسف طعمة من راشيا، مريم إبراهيم النحّاس، نقل إحداها، ونجحت في إيصالها إلى قيادة الحامية، تحت وابل رصاص المعركة، بعد أن خرق لها الجند فتحة في السور. فكان لعملها، ولما جاء في الرسالة، أثر كبير في رفع معنويات الجنود المنهارة، ومتابعة القتال ببسالة.

وأبصر الأرصاد في القلعة، عند الساعة العشرين من يوم الثالث والعشرين، سهماً نارياً أخضر ينطلق من السهل شمالي راشيا، أعقبته بعد نصف ساعة أربع طلقات مدافع وعلامة نارية أخرى تشير إلى قدوم فيلق الصباحيين السادس عن طريق البيرة ـ الرفيد، المتفرّعة من طريق بيروت ـ دمشق. ثم دوّت في ناحية الجنوب الغربي من راشيا أصوات مدافع أحد ألوية فيلق الرماة الإفريقيين الحادي والعشرين. فأدرك الثوار أنهم مهدّدون بالتطويق من الشمال والجنوب، وخشوا من الوقوع بين فكّي كمّاشة الهجوم الفرنسي المضاد، وعجّلوا في الانسحاب من القلعة التي أوشكت أن تسقط بكاملها، بعد أن حجزوا المدافعين عنها في الأقبية والدهاليز في حال من اليأس والخوف طوال ثلاثة أيام، وفي معركة أبدوا فيها من البطولة والشجاعة والفداء ما يثير الإعجاب، وضحّوا ب١٠٠ شهيد، هي الوحيدة من بين معارك الثورة في اقتحام حصن منيع، بالرغم من افتقارهم إلى وسائل الحصار وأسلحة التدمير، الذي جعل الثوار غير قادرين، وعلى سبيل المثال، على اقتحام قلعة السويداء في جبل الدروز، التي حاصروها أكثر من شهرين بآلاف المقاتلين.

وفي حين اتجه فريق من الثوار، المنسحبين من راشيا، نحو حاصبيا وعيحا ورخلة، ظلّ فريق آخر يناوش جنود حامية القلعة حتى ٢٤ تشرين الثاني، ثم انتقل بقيادة زيد وصيّاح الأطرش وفؤاد سليم وزكي الدروبي إلى شمال بلدة راشيا، وتمركز في عين اللبوة، وانضمّت إليه مجموعة سعد كليب، أحد مجاهدي قرية العقبة. وناوشوا

جميعاً القوة الفرنسية التي بلغت في زحفها ضهر الأحمر، واستطاعوا إيقافها لوقت قصير، تابعت بعده تقدمها نحو قرية العقبة الواقعة على السفح الغربي لهضبة راشيا، ثم نحو راشيا، ممهِّدة لتقدّمها بوابل من قذائف المدفعية والطيران، فاضطرَّ الثوار إلى الانسحاب عند اقترابها منهم.

أحاطت القوة الفرنسية بقرية العقبة من الشرق والغرب والشمال، وأحكمت الحصار حولها بحيث تعذّر على بعض أهلها أن ينسحبوا من الناحية الجنوبية. وكان مجاهدو هذه القرية من الذين أبلوا البلاء الحسن في المعارك، واشتبكوا مع الجند في موقعة «عين الدلب» وقتلوا القومندان تينه. لذا كان الثأر منها ماثلاً في أذهان الفرنسيين، فأحرقوا معظم بيوتها، واعدموا بالرصاص بعض رجالها، وساقوا البعض الآخر إلى راشيا حيث أعدموهم في ساحة قلعتها.[١]

بلغ مجموع ضحايا المجزرة التي ارتكبها الفرنسيون بأبناء العقبة ٤٣ شهيداً. وإذا أضفنا إلى هذا العدد ٣٢ شهيداً سقطوا في المعارك، يصبح عدد شهدائها ٧٥ شهيداً ممّا يجعلها أول قرية سورية ولبنانية بعدد الشهداء في الثورة قياساً على عدد سكانها القلائل. ولمّا كان من بينهم عدد قليل جداً من النساء، ظلّ التوازن بين الذكور والإناث مختلاً لمدة طويلة فيها.

حين تقدّم الفرنسيون إلى راشيا، لم يجدوا من أهلها إلا قاضي المذهب الدرزي، الشيخ نعمان زاكي، وأسرته، وبعض النساء والشيوخ من عائلته، الذين لجأوا إلى بيته ظنّاً منهم أن الفرنسيين لن يمسّوهم بأذى ما داموا عنده، احتراماً لمنصبه، وتقديراً لإسعافه بعض جرحاهم، ولموقفه المسالم، إذ ينسب إليه البعض «أنه كان ضد تقدّم الثوار إلى راشيا، وأنه نصح دروز راشيا بعدم الثورة لتجنيب راشيا

---

(١) تمّ إعدام رجال العقبة على مرأى من زوجة القومندان تينه، التي رافقت الحملة الفرنسية إلى راشيا. حديث قاسم الهبري مع المؤلف.

الحوادث الأهلية والكوارث، لأن وضعها مختلف عن وضع جبل الدروز». [١] لكن الفرنسيين انتقموا منه ومن اللاجئين إلى بيته، فقد أخرجهم أحد الضبّاط إلى ساحة البلدة، وسأل رئيسه عما يجب أن يفعل بهم، فأجابه: هيِّئ لهم بطاقات سفر درجة أولى، ولكن للصين. وفي هذا القول تفسير خاطئ لأحد مفاهيم الدروز، مليء بالسخرية والتهكّم. وتم إعدامهم جميعاً بالرصاص، وعددهم ٢٤ شخصاً. وشارك في ذلك بعض العملاء. وعلّق أحد الضباط اللبنانيين، الذين رافقوا الحملة الفرنسية، على هذا العمل بأنه أفظع ما ارتكبه الفرنسيون، لأنهم أعدموا أناساً بغير جرم أو ذنب. [٢]

تناقلت الصحف، ولا سيما الصحف المصرية، أنباء مجزرتي الفرنسيين في العقبة وراشيا، بناءً على أخبار نقلها شهود عيان بينهم ضبّاط وجنود لبنانيون هالتهم فظاعتها، فأحدث ذلك ضجّة كبيرة في الأوساط العربية والعالمية، حملت وزارة الحربية الفرنسية على إرسال لجنة تحقيق برئاسة الكولونيل راينال. لكن اللجنة لم تتمكّن من إثبات التهم الموجّهة إلى الفاعلين لتنصّل هؤلاء منها، ولخوف الشهود من الإدلاء بالإفادات ضدهم، فاكتفت بإصدار تقرير في أكثر من مئة صفحة.

معركة حاصبيا

بينما توجّه فيلق الصباحيين السادس من الشمال نحو راشيا وأعاد احتلالها، توجّهت قوة فرنسية من الغرب عبر طريق النبطية ـ مرجعيون إلى جهات حاصبيا، بقيادة الكولونيل كليمان غرانكور، الذي رُقي إلى

---

(١) حديث علي مهنا، أحد مجاهدي الثورة السورية الكبرى، مع المؤلف في ٢٤/٨/١٩٨٦.

(٢) للمزيد من المعلومات عن جرائم الفرنسيين أنظر مخايل سليم أبو عينين، **صراع الحزم والظلم**، البرازيل ١٩٦٤، ص: ٧٧٧. والمؤلف كان متطوعاً في الجيش الفرنسي.

رتبة جنرال فيما بعد مكافأة له على خدماته وانتصاراته العسكرية. وتمركزت بعض الفرق الفرنسية في لبّايا الواقعة في جنوب البقاع الغربي، فهاجمها الثوار وقتلوا ٤٦ جندياً، وغنموا ٢١ بغلاً و١٦ بندقية ورشاشين.

بعد تراجع الثوار عن راشيا، عاد أقلّهم إلى حاصبيا وأكثرهم إلى مجدل شمس، فقد كان عليهم أن يدافعوا عن هاتين البلدتين في نفس الوقت، وأن يصدّوا في كانون الأول ١٩٢٥ هجومين فرنسيين كبيرين عليهما. واعتمدوا في حاصبيا خطّة الصمود ومناوشة الجيش الفرنسي وإعاقة تقدّمه أطول مدة ممكنة، حتى يتمّ انتقال العجّز والشيوخ والنساء والأطفال، ويتمّ نقل المواشي، نحو مجدل شمس وفلسطين.

كان أهالي حاصبيا مصمّمين على القتال، فهم لم ينزلوا من قبل عند طلب الوسطاء من أعيان الدروز، وعلى رأسهم محمود وسعيد جنبلاط، بالإخلاد إلى السكينة. كما لم ترهبهم المناشير التي ألقتها الطائرات على حاصبيا، في مطلع كانون الأول ١٩٢٥، والتي تهدّدهم بأنهم إذا أطلقوا النار، أو إذا تركوا قراهم، يتحدّون مع الثوار، ويعرّضون أنفسهم لكل ويلات الحرب، وتنصحهم بالامتناع عن كل عمل عدائي ضد الجنود الفرنسويين.[١]

عندما اكتمل حشد الفرنسيين بالقرب من لبّايا، زحفوا نحو حاصبيا، فتصدّى لهم الثوار عند جبل الضهر، ثم عند تل العوجا الواقع إلى الغرب من حاصبيا، حيث دار قتال ضارٍ لمدة يومين. وكانت حصيلة المعارك ٣٨ شهيداً من بينهم الشيخ صالح عماشة والشيخ فارس أبو عمار، وهما من مشايخ خلوات البيّاضة.

من الأدلة على عنف المعارك بين الثوار والفرنسيين في جهات حاصبيا قصف الطائرات الفرنسية، التي كانت تقلع من مطار رياق، لبلدة حاصبيا، مما أدّى مع القصف المدفعي إلى هدم الكثير من

(١) انظر نص المنشور في جريدة «البيان» عدد ٦ كانون الأول ١٩٢٥.

البيوت وهدم «خلوات البيّاضة». ومنها القتال بالسلاح الأبيض، ودفن الثوار والفرنسيين لبعض قتلاهم في أمكنة المواقع، وفي مقبرة جماعية في محلّة «عين تنّورة».[١] لقد كان دفاع الثوار عن حاصبيا أشدّ بكثير من دفاعهم عن راشيا مع أن الكثيرين منهم عادوا إلى مجدل شمس. لذا يمكن القول إنه يوازي في شراسته وتضحياته اقتحام الثوار لقلعة راشيا.

دخل الفرنسيون حاصبيا في ٥ كانونالأول ١٩٢٥، فارتكبوا فيها، مع العملاء الذين رافقوهم، المجزرة الثالثة في وادي التيم، إذ فتكوا ب١٢ شخصاً من أهاليها المسالمين الذين لم يتركوها. وهذا العدد هو أقل من عدد ضحايا كلٍّ من مجزرتي العقبة وراشيا، لأن الفرنسيين تجنّبوا ما من شأنه أن يثير ضجّة إعلامية أخرى ضدّهم بعد الضجّة التي أثارتها مجزرتا العقبة وراشيا، فلم يسمح الكولونيل كليمان غرانكور لجنده وللعملاء بالتمادي في الانتقام.

إن قيام الثورة في وادي التيم، ووصولها إلى مرجعيون وجسر الخردلي غرباً، وراشيا شمالاً، يمثّل أوج انتصارات الثورة. وانسحاب القوات الرئيسة للثوار من بلدة راشيا، ثمَّ من بلدة حاصبيا، يمثّل بداية للعدِّ العكسي في مسارها، ومرحلةً مهمّة من مراحل انحسارها. وهو خطوة تراجعية عن إكمال مخطّط قطع طريق بيروت ـ دمشق وطريق مرجعيون ـ بانياس، وعن حصار الفرنسيين في جنوب سورية لشلِّ إمداداتهم.

ثار الدروز وحدهم في وادي التيم، بينما بقيت سائر المناطق اللبنانية ساكنة، وهكذا ظلّوا وحيدين في مواجهة الحملات الفرنسية العسكرية والإعلامية، ممّا أضعفهم، وساهم في تراجع الثورة في منطقتهم، ومكّن الفرنسيين من احتلال قصبتي وادي التيم، راشيا

(١) للمزيد من المعلومات أنظر مقالتنا بعنوان «خمسة وسبعون عاماً على الثورة السورية الكبرى وامتدادها إلى لبنان» في جريدة «المستقبل» عدد ٦ كانون الأول ٢٠٠٠، ص: ١٦.

وحاصبيا. وقد أضعف هذا التراجع احتمال حصول استجابات ثورية عند المتعاطفين مع الثورة في جبل عامل وجبل لبنان، وأضعف الاستجابات الثورية التي حصلت فيما بعد في جهات بعلبك وأكروم والضنّية. صحيح أن القيادة العامة للثورة أبقت عدّة فرق في وادي التيم، وأرسلت حملة ثانية وحملة ثالثة إليه، إلا أن هذا لم يكن مؤهلاً لطرد الفرنسيين منه من جديد، بل لإشغالهم وخلق المتاعب لهم.

المعارك الأخيرة في لبنان الجنوبي والبقاع الغربي

استمرّت الثورة في لبنان الجنوبي والبقاع الغربي بفضل فرق الثوار القليلة المستبقاة فيهما لإشغال الفرنسيين، والفرق التي كانت تأتي لمساعدتها من سورية. وممّا ساعد في استمرارها تأييد الكثير من السكان لها، وقساوة شتاء ١٩٢٥– ١٩٢٦، التي أعاقت تحركات الفرنسيين بسبب غزارة الأمطار وكثرة الثلوج، اللتين فاقتا المألوف، وبقاء الإقليم محرَّراً حتى نيسان ١٩٢٦، بحيث كان يسهل تنقّل الثوار بينه وبين وادي التيم عبر الممرّات الجبلية، فقد تلازم مسار الثورة فيهما بدايةً واستمراراً ونهاية.

بعد تراجع حملة الإقليم ووادي التيم الأولى عن راشيا وحاصبيا، استدعى سلطان أخاه زيداً إلى جبل الدروز، وأرسل حملة ثانية بقيادة متعب وعلي الأطرش، اشتركت في معارك الغوطة، ثم اتجهت إلى الإقليم. وبعد أن انتصرت على الفرنسيين في عدّة مواقع، أبرزها تلك التي وقعت بالقرب من سعسع، انتقلت إلى جهات حاصبيا، ونزلت في قرية ميمس، وتدارس أفرادها كيفية مواجهة الاعتداءات التي يقوم بها أعداء الثورة، وبخاصة المتطوعين المسيحيين، متّخذين من الدعم الفرنسي لهم غطاء لأعمالهم، فيما كان بعضهم يبرّر عمليات السلب والاعتداء على مناصري الثورة بأنها ردّة فعل على ما قام به بعض الملتحقين بها، وعلى ما جرى في كوكبا وجديدة مرجعيون.

أرسل قائد الحملة، متعب الأطرش، في ١٠ كانون الثاني

١٩٢٦، رسالة إلى ثلاثة من وجهاء الخيام، هم محمد وعلي وخنجر عبد الله، ورسالة أخرى إلى عبد الله ويوسف أبو سمرا وعموم وجهاء إبل السقي، يلفتهم إلى أن بعض مسيحيي راشيا الفخّار، الذين تسلّموا أسلحة من الحكومة، يضيّقون على عابري الطريق من أنصار الثورة،[١] وأن بعض مسيحيي الخيام وإبل السقي دخلوا مع الفرنسيين إلى حاصبيا ونهبوا منها. ويرجو متعب الأطرش هؤلاء الوجهاء العمل على إرجاع ما نُهب. ويوضح في رسالته إلى وجهاء الخيام قضية وطنية الثورة ولا طائفيتها، وأنها لا تقصد الضرر بأحد من المواطنين، وأنها قامت فقط ضدّ الفرنسيين، ويشير إلى ما حصل خلال الحملة الأولى إلى وادي التيم بالقول: «إن الخطّة التي اتُخذت قبلاً لم تكن مدرَّبَة، لأننا غُرب الديار، وحصل من ورائها ما حصل. وعليه إن قدّر الله باشرنا بتدابير جديدة ومنظّمة».[٢]

لم تقم حملة الإقليم ووادي التيم الثانية بأيِّ عمل عسكري بارز في لبنان الجنوبي سوى القيام بهجوم ليلي في منتصف شباط ١٩٢٦ على المركز العسكري الذي أقامه الفرنسيون في قرية شويّا الواقعة إلى الشرق من بلدة حاصبيا. وقد تقرّر هذا الهجوم في اجتماع الكفير الذي دعت إليه قيادة الحملة. لكنه فشل بسبب فقدان عنصر المفاجأة، ومقاومة الفرنسيين العنيدة، فانسحب الثوار في الصباح فاقدين مجموعة من الشهداء معظمهم من أبناء منطقة حاصبيا.

دارت معظم المعارك في جهات راشيا والبقاع الغربي على يمين خط بيروت ـ دمشق، وحول خط عنجر ـ راشيا. وكان الفرنسيون يتعقّبون الثوار، ويداهمون القرى التي تؤويهم وتستقبلهم، مستعينين

---

(١) حصل اشتباك في ٧ كانون الثاني ١٩٢٦ بين أهالي راشيا الفخّار وإحدى العصابات، تدخّل فيه الجند الفرنسي بإطلاق المدافع من جديدة مرجعيون.

(٢) أوردت جريدة «البشير» رسالتي متعب الأطرش في عدد ١٩ كانون الثاني، وعدد ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٦. وقد أوردنا نصهما كاملاً في كتابنا، **جبل العرب...** مرجع مذكور سابقاً، ص: ٤٤٥- ٤٤٧.

برجال استخباراتهم وبأعوانهم وبعناصر الدرك اللبناني والقنّاصة اللبنانية. وكان الثوار يهبّون لنجدة بعضهم بعضاً عند سماعهم أصوات النجدة أو طلقات الرصاص التي تنبئ عن الاشتباك مع العدو، ويهاجمون المخافر والمراكز العسكرية، ويقيمون الكمائن للفرق العسكرية ولقوافل التموين. ومن أهم مواقعهم:

- موقعة حمّارة: هاجمت مجموعة من الثوار بقيادة فارس حديفة وسليم الدبيسي قوة من الدرك اللبناني في حمّارة، وأجبرتها على الاستسلام. إلا أنها لم تلحق الأذى بأي من عناصرها، بل أطلقت سراحهم مكتفية بأخذ خيولهم، وتجريدهم من السلاح.
- موقعة مجدل عنجر: قبل أن تمتدّ الثورة إلى لبنان الجنوبي تطلّع الثوار إلى قطع طريق بيروت ـ دمشق في ممرّ وادي القرن الوعر في سلسلة جبال لبنان الشرقية، وإلى إقامة الكمائن للفرنسيين فيه. وفي ١١ تشرين الأول ١٩٢٥ ظهرت في الوادي مجموعة درزية مؤلفة من ١٥٠ مقاتلاً، فأُرسلت مفرزة من الدرك اللبناني لمطاردتها، واتخذ الدرك السوري التدابير اللازمة. وكان أحد أهداف حملة الإقليم ووادي التيم الأولى قطع طريق بيروت ـ دمشق، وبعد تراجعها عن راشيا وحاصبيا، ظلّ الثوار يتطلّعون إلى قطع هذه الطريق، وكان تواجدهم في القرى القريبة منها يشكِّل خطراً حقيقياً عليها.

عقد الثوار في كانون الثاني ١٩٢٦ اجتماعاً في قرية السلطان يعقوب، حضره بعض وجوه قرى حَلوة وينطا وبكّا وكفرقوق وعيحا والمحيدثة وبكيفا وعين عطا وميمس والكفير وكفردينس وخربة روحا وسحمر ومجدل بلهيص والبيرة والرفيد ومجدل عنجر والسلطان يعقوب، وتبرّعوا بالأموال لشراء الأسلحة من أجل متابعة الثورة، وشكّلوا لجنة للقيام بذلك، وقرّروا مهاجمة قرية مجدل عنجر والتمركز فيها تمهيداً لإحكام سيطرتهم على طريق بيروت- دمشق. وقد قدّرت الصحف الصادرة آنذاك عدد الثوار ب١٥٠ ثائراً.

باشر بعض الثوار على الفور قطع الطريق، فسدّوها بالحجارة، وعطّلوا خطوط الهاتف. وهاجم بعضهم الآخر مجدل عنجر، واحتلّوا مخفر الدرك وأسروا رجاله، ثم تغلّبوا على دورية مرسلة لفتح الطريق وإصلاح خطوط الهاتف المعطّلة. فأرسل الفرنسيون قوة كبيرة إلى محيط مجدل عنجر باشرت تنفيذ خطّة تقضي بإحكام الطوق على الثوار، ومحاصرتهم في القرية، وكادت تنجح في ذلك لو لم يرسل الضابط اللبناني المرافق لها، أسد جمال من المحيدثة، من ينبئهم بضرورة التعجيل بالانسحاب.

- موقعة كفرمشكي: هاجم الثوار في أوائل شباط ١٩٢٦ كفرمشكي بثلاث مجموعات يقودها ثلاثة من أبناء الشوف، هم شكيب وهّاب وحمد صعب وأحمد هاني. واحتلّوا مخفر القرية، واقتصّوا من بعض المتعاونين مع السلطة، الذين كانوا يساعدون الجند في تعقّب الثوار، ويلحقون الأذى بمناصريهم.
- موقعة حلوة: في ١٢ شباط ١٩٢٦، وفي طقس مثلج وعاصف، تحرّكت قوة فرنسية من دمشق بقيادة الكولونيل فرن لمهاجمة حلوة، وللاتصال بالقوة الفرنسية الرئيسة المتمركزة في راشيا بقيادة الكولونيل كليمان غرانكور. وكان تجمّع الثوار في حلوة يهدّد طريق بيروت ــ دمشق القريبة. «وقد خاض شيخها وأحد قادة الثورة، نسيب الداود، مع شركائه وبضعة مجاهدين، قتالاً مريراً ضد الحملة الفرنسية، وتمكّنوا من إيقاف زحفها إلى أن أتتهم نجدة شكيب وهّاب الذي كان في ينطا».[١] وقد اعترف الفرنسيون بأنهم فقدوا في هذه المعركة ٢١ قتيلاً و ٢٦ جريحاً.[٢]
- موقعة البيرة والرفيد: تتبّعت قوة فرنسية منطلقة من راشيا الوادي مجموعات صغيرة من الثوار لجأت إلى قرى المحيدثة والبيرة

(١) حديث النائب سليم الداود مع المؤلف في ١٩٨٦/٨/٢٣.

(٢) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ١٧٧.

والرفيد، فاضطرّوا إلى الانسحاب نحو الشرق بعد استشهاد أربعة منهم، ولجأوا إلى قريتي خربة روحا وكفردينس فتتبعتهم القوة الفرنسية إليهما. إلا أنهم دحروها بعد قدوم نسيب الداود لنجدتهم، وفقدوا حوالي ٢٠ شهيداً. وقد غرّم الفرنسيون البيرة والرفيد والقرى المجاورة، وجمعوا منها في بضعة أيام ١٦٨ بندقية حربية و٨٩ ليرة ذهبية.

- موقعة ينطا: استقرّت في ينطا مجموعة شكيب وهّاب وهي في طريقها إلى الإقليم مهدّدة طريق بيروت ـ دمشق القريبة. فهاجمها الفرنسيون في ٢٦ شباط بثلاث قوى، واحدة بقيادة الكولونيل ليفور قدمت من جهات جب جنّين وكامد اللوز، وأخرى بقيادة الكولونيل كليمان غرانكور قدمت من راشيا الوادي، وثالثة بقيادة الكولونيل فرن قدمت من ناحية الديماس. وكانت الخطة الموضوعة لهذه القوى تطويق المجموعة والقضاء عليها. إلا أنها فشلت في ذلك بسبب كثافة الثلوج، ومقاومة الثوار التي كبّدتها خسائر كبيرة، فتراجعت عن ينطا، ووجد الثوار أن بقاءهم في هذه القرية محفوف بالمخاطر، فعجّلوا في تركها وانتقلوا إلى الإقليم.
- موقعة الفالوج الأولى: لم يحدّد بعض الوثائق والصحف مكان هذه المعركة بدقّة. فمنه ما جعلها في مدوخا أو بالقرب منها، ومنه ما جعلها بالقرب من راشيا. أما مكانها بالتحديد، فهو مخفر الفالوج المقام في الممرّ الذي يصل بين قريتي عزّة وكامد اللوز. وقد جرت في ١٦ آذار سنة ١٩٢٦ بقيادة محمود كيوان وخطار أبو هرموش. وتذكر الوثائق الفرنسية، التي لم تحدّد مكان هذه المعركة بدقّة، أن خسائر الثوار ١٠ قتلى و١٢ جريحاً، وخسائر الفرنسيين ٥٣ قتيلاً. فلقد فتك الثوار بمعظم أفراد مجموعتين، قدمت أولاهما من شتورة، وقدمت ثانيتهما من راشيا، وتلاقتا عند مخفر الفالوج. كما أسروا معظم ما تبقى من الجند وفيهم ضابط فرنسي جريح سُلِّم إلى الأمير عادل أرسلان في قرية عين الشعرة

في السفح الشرقي لجبل الشيخ عند قدومه على رأس الحملة الثالثة المرسلة إلى الإقليم ووادي التيم.[١]

- موقعة في أواخر آذار بين درك جزّين و١٦ ثائراً، جرت في المنطقة الجبلية الواقعة بين قرية السريرة وقرية صغبين.
- موقعة الفالوج الثانية، كان شكيب وهّاب من مجاهدي حملة الإقليم ووادي التيم الثالثة، التي أرسلها سلطان بقيادة الأمير عادل أرسلان لبعث الثورة في الإقليم ووادي التيم. وقد تقدّم شكيب وهّاب إلى الجهات الشمالية الغربية من وادي التيم على رأس مجموعة من الثوار، وذلك في حزيران ١٩٢٦، في فترة امتداد الثورة إلى بعلبك وأكروم والضنّية، مما حمل البعض على الاعتقاد بأنه ينوي مهاجمة مجدل عنجر، وأن تحّركه محاولة للاتصال بالثوار في شمال لبنان. احتاطت السلطة الفرنسية للأمر، فأرسلت في ٢٤ حزيران قوة إلى جهات كامد اللوز وحمّارة، وقوة أخرى احتياطية للمساعدة، وسيّرت قوة ثالثة من راشيا لقطع الطريق على الثوار. فكمن الثوار للقوة الثالثة في وادي الفالوج وأنزلوا بها، بحسب ما جاء في الوثائق الفرنسية، خسارة عشرين قتيلاً وجريحاً. واستمرّت الموقعة ساعتين انسحب بعدها الثوار إلى عين عطا، ومنها إلى جبل الدروز.[٢] وقد فرضت السلطة العسكرية غرامة على السلطان يعقوب ومدوخا لإيوائهما الثوار، وكانت غرامة الأولى ٣٠٠ ليرة عثمانية ذهبية و١٠ بنادق حربية، وغرامة الثانية ١٥٠ ليرة عثمانية ذهبية و٥ بنادق حربية.

بعد ربيع ١٩٢٦ لم يشهد جنوب البقاع ولبنان الجنوبي إلا

---

(١) للمزيد من المعلومات عن موقعة الفالوج، أنظر مجلة الأحرار المصوّرة، عدد ٢٢ آذار ١٩٢٦، ص: ٧. وعدد ٥ نيسان ١٩٢٦، ص: ٧.

(٢) سمّى أبناء قرية شكيب وهّاب، غريفة، فرع حزب النجّادة الذي أسّسوه في سنة ١٩٤٥ وضم ٧٠ عضواً، «فوج الفالوج» تيمّناً بموقعة الفالوج وتخليداً لها.

إطلالات قصيرة للثوار، ومواقع صغيرة محدودة، منها قصف طائرتين فرنسيتين لعصابة دخلت في مطلع تموز ١٩٢٦ إلى قرية شبعا، وإرسال القنّاصة اللبنانية لتعقّبها. وقد أدّى القصف إلى مقتل اثنين وجرح ستة من أفراد العصابة. ومنها اشتباك في بكّا في أول تشرين الأول ١٩٢٦، واشتباك في أوائل الشهر نفسه مع الجند الفرنسي، في عين عطا قتل فيه خمسة من الثوار.

بالرغم من إصابة الثورة بالهزائم، لم يتوقف عملاء الفرنسيين وأعوانهم عن محاربتها بالإعلام، وملاحقتها بالتهم، فكانوا يرسلون باسم قادتها رسائل تهديد إلى القرى والبلدات المسيحية، منها رسالة منسوبة إلى شكيب وهّاب ينذر فيها، ولآخر مرة، أهل عيتا الفخّار اللاجئين إلى زحلة، بأن يعودوا إلى قريتهم وأن يدفعوا ١٠٠٠ ليرة ذهبية، وإلا فإن قريتهم ستُحرق كما أُحرِقت كفرمشكي.[١] ومنها إنذار من الثوار إلى زحلة في ٣٠ أيار ١٩٢٦، متزامن مع تقدم بعض عناصر حملة الإقليم الثالثة إلى مشارف مجدل عنجر ورياق، وقيامهم هناك ببعض الهجومات على المراكز العسكرية الفرنسية. وهذا الإنذار يطلب من زحلة التسليم، ودفع ٢٥٠٠ ليرة ذهبية. وقد أدّى شيوع خبره إلى هياج زحلة، وتأليف وفد منها برئاسة مطران الروم الأرثوذكس، ووكيل مطران الروم الكاثوليك، ورئيس البلدية، ورئيس دير الآباء اليسوعيين، وبعض الفعاليات، لمقابلة المستشار الفرنسي والطلب منه تأمين ٣٥٠٠ جندي لحماية زحلة، والسماح لأهلها بشراء السلاح، وتوزيع ١٥٠٠ بندقية عليهم تعاد إلى السلطة بعد انتهاء الخطر.[٢]

وفي رأينا أن هذه الكتب منسوبة زوراً إلى قادة الثوار، وأن القصد منها هو تشويه وجه الثورة الوطني، واستعداء السكان ضدّها،

---

(١) أنظر هذه الرسالة في جريدة «لسان الحال»، عدد ٩ شباط ١٩٢٦.

(٢) أنظر عن الإنذار وردّة فعل أهالي زحلة، أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، مرجع مذكور سابقاً، الجزء الثالث، ص: ٤٥٦- ٤٥٧.

وزيادة توتير الأجواء بين المسلمين والمسيحيين، لأن الثائرين مسلمون، وإيجاد المبرّرات لاستمرار الخوف عند المسيحيين، ولإبقاء السلاح بين أيديهم، ولإظهار حاجتهم إلى الحماية الفرنسية، إذ لا يعقل أن يرسل شكيب وهاب كتاباً يهدّد أهل عيتا، وهو الذي عفا من قبل عن ١٦ متطوّعاً مسيحياً ظفر بهم في كمين «برغز»، قائلاً لهم إن الثورة لا تريد شراً بالمسيحيين، وإنما تريد مقاتلة الفرنسيين. ونسبة الكتب المزورة إلى هذا المجاهد ليست بجديدة، إذ نُسب إليه، يوم لم يكن في لبنان، وإلى جمعية زُعم أنه يترأسها، كتاب مرسل إلى أحد الأغنياء في صيدا، في شباط ١٩٢٥، يهدّد بخطف ولده إن لم يدفع فدية لهم. كما لا يعقل أن يطالب الثوار باستسلام زحلة ودفع المال، وهي البلدة الكبيرة المعزَّزة بالمراكز الفرنسية والدرك والقنّاصة، وبآلاف الرجال المسلَّحين، والوصول إليها يتطلَّب اجتياز سهل واسع مكشوف، فيه مراكز عسكرية، وليس للثوار أنصار فيه، إضافة إلى أن تاريخ الإنذار جاء في فترة ضعف الثورة، وفي فترة تراجع الثوار عن بعض المناطق، وخسارة قواعدهم الرئيسة في بعضها الآخر بما في ذلك جبل الدروز نفسه، مهد الثورة، وحصنها الرئيس.

إنشاء القنّاصة اللبنانية لتعقّب الثوار

ساعدت الفرق الأمنية اللبنانية الفرنسيين في إخماد الثورة في لبنان الجنوبي والبقاع الغربي، وبعد ذلك في المناطق التي امتدت إليها في لبنان. فقد اعتمد الفرنسيون على الدرك اللبناني، وأنشأوا كوكبات لبنانية عُرفت باسم «الصيّادة اللبنانية»، وعُرفت أيضاً باسم «القنّاصة اللبنانية». وقد شجّعهم على إنشائها المساعدات التي قدّمتها لهم الكوكبات الشركسية والأرمنية في سورية.

أُنشِئت الفرقة الأولى من «جيش الصيّادة اللبنانية» في كانون الثاني ١٩٢٦. وحُدّدت مدة خدمة عناصرها من ثلاثة أشهر إلى سنة، يمكن أن يضاف إليها زمن يتراوح بين شهر وثلاثة. وهذا يعني أن مهمّتها محدودة بملاحقة الثوار بناء على ما جاء في قرار تشكيلها، الذي سمّى

هذه المهمة «الدفاع عن الوطن ومطاردة الأشقياء». وفي شهر شباط أُنشئت الفرقة الثانية، وفي آذار أُنشئت الفرق الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة. وكان الدافع الأول لإنشاء أربع فرق في شهر واحد هو حاجة الفرنسيين إلى العناصر المحلية لإخماد الثورة في وادي التيم والبقاع الغربي لينصرفوا إلى الهجوم على الغوطة والإقليم وجبل الدروز في ربيع ١٩٢٦، لإخماد الثورة فيها. وقد عوّلت الحكومة اللبنانية على تخصيص الشوف بفرقة لتعقّب المجاهدين ولتوطيد الأمن المختل بسبب الحوادث الطائفية. وقد بلغ مجموع فرق القنّاصة اللبنانية ٨ فرق إضافة إلى ٢٨ فرقة شركسية وأرمنية وكردية ودرزية شكّلت ما سُمّي «قوات الشرق المتمّمة».

وضِعت فرق القنّاصة اللبنانية كغيرها من القوى المحلية تحت إمرة القائد الأعلى للجيش الفرنسي. وكانت بقيادة ضبّاط فرنسيين. واختير عناصرها من المسيحيين فقط ممّا ساهم في تأجيج الحوادث الطائفية بين الدروز والمسيحيين، وفي التحاق المزيد من دروز جبل لبنان بالثورة. إن إحدى الصحف الموالية للفرنسيين (الصحافي التائه) اعتبرت ذلك خطأً جسيماً، فقالت: «إن تأليف هذه القنّاصة من طائفة في البلاد دون أخرى كانت الخرق الأعظم في السياسة، فأهاجت الثورة وزادتها، وأهاجت المكامن والضغائن، وكان من تأثيرها أنه في اليوم الذي انضمّ تحت لواء الفرقة الأولى للقناصة اللبنانية مائة مسيحي سافر ليلاً من قرى الشوف إلى جبل حوران مائة درزي».[١] قدّمت فرق القنّاصة اللبنانية خدمات جلّى للفرنسيين في عمليات تعقّب الثوار، وخفّفت عنهم الخسائر البشرية، فاستحقّ العديد من أفرادها تقدير السلطة. «وقد بلغ مجموع قتلاها في المعارك، حتى ٣١ كانون الثاني ١٩٢٧، ١٣ عنصراً، فيما فقد الدرك اللبناني ٢٣ عنصراً».[٢]

---

(١) الصحافي التائه، عدد ١٨ كانون الأول ١٩٢٦.

(٢) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، مجلس النواب عام ١٩٢٧، جلسة ٣١ كانون الثاني ١٩٢٧، ص: ٢٧- ٢٨.

استسلام الثوار في وادي التيم

بدأ استسلام الثوار في وادي التيم بعد عودة الفرنسيين إليه، وإحكام سيطرتهم على قصبتيه الكبيرتين، راشيا وحاصبيا. وتتالى مع توالي الحملات لإخماد حركات بقاياهم فيه، ولا سيما حملات ربيع ١٩٢٦. وقد شمل، بالإضافة إلى من ظلوا فيه، النازحين عنه. وصارت الدعوة إليه أقوى بكثير من الدعوة إلى مواصلة الثورة نظراً للمعاناة التي لاقاها السكان ولوطأة التدابير الفرنسية الانتقامية.

تولّى مفاوضات الاستسلام محمود وسعيد جنبلاط، وتوفيق أرسلان، وأمين تقي الدين، وتوفيق غبار (شيخ دروز إبل السقي) وسليم نوفل (شيخ دروز الكفير).[١] وقد اشترك فيها أيضاً أمين حمادة، وكنج أبو صالح بعد إطلاق سراحه. وقام سليم نوفل وتوفيق غبار بدور وساطي بارز بفضل وجاهتهما، وعدم اشتراكهما في الثورة، وطمأنتهما المسيحيين في أثناء الحوادث التي جرت في جهات حاصبيا. وممّا قام به سليم نوفل مفاوضته للفرنسيين بشأن استسلام سامي شمس، فحضر هذا الزعيم إلى حاصبيا، واستسلم للقائد العسكري الذي أرسله إلى صيدا في النصف الأول من شباط ١٩٢٦.

وعُقد في إبل السقي، اجتماع في ١٩ شباط ١٩٢٦، ضمَّ سليم نوفل، وصالح كنج أبو صالح، والشيخ حسين قيس الذي حضر من مجدل شمس بعد إجازة السلطة له، يرافقه بعض مشايخ الدين. كما ضمَّ عن الجانب الفرنسي مفتّش الأمور الإدارية في المحافظات الجنوبية، بنسون، الذي حضر من صيدا ومعه توفيق أرسلان وأمين تقي الدين. وكان الهدف من هذا الاجتماع إقناع الثائرين في وادي التيم بالاستسلام على أساس العفو عن الحوادث العامة ما عدا الحوادث الفردية. لكن الاجتماع لم يؤدِّ إلى نتيجة بسبب إصرار الفرنسيين على

(١) عُيّن سليم نوفل في العهد العثماني، وفي سنة ١٨٩٨، ممثّلاً للدروز في مجلس الإدارة في دمشق.

دفع التعويضات والغرامات الحربية كشرط للعفو عن الحوادث العامة، ما عدا الحوادث الفردية، ورفض الثوار لذلك، إضافة إلى رفض أهالي قراهم دفع التعويضات المفروضة بشكل جماعي.(١)

إذاً كان من شروط الفرنسيين لقبول استسلام الثوار فرض الغرامات. فقد فُرضت الغرامات بشكل إفرادي على الثوار، أو بشكل جماعي على القرى. وهذا مثل عنها:

حاصبيا	6000 ليرة ذهبية	500 بندقية
شويّا	800 ليرة ذهبية	65 بندقية
عين قني	500 ليرة ذهبية	60 بندقية
الفرديس	400 ليرة ذهبية	35 بندقية
عين جرفة	200 ليرة ذهبية	30 بندقية

كان شيوخ القرى يسلّمون أحياناً الغرامة نيابةً عن أهاليها. فحين استسلم الشيخ كنج قيس، سلّم عن أهل قريته، المارية، ٢٥ بندقية حربية. وكان الثائر مجبراً أن يدفع ليرة ذهبية وأن يسلّم بندقية حربية ليستحصل على العفو، باستثناء القادة والثوار البارزين الذين عليهم أن يؤدّوا أكثر من ذلك. وتساهل الفرنسيون أحياناً في الغرامات المفروضة على بعض الثوار والأهالي إكراماً للوسطاء وتقرّباً من السكان، فسامحوهم، أو قنعوا بأن يسلّم كل منهم بندقية قديمة، أو بندقية صيد، بدلاً من السلاح الحربي. وظل موضوع تسليم السلاح يشغل ثوار وادي التيم وأهالي قراهم حتى سنة ١٩٢٧، وكثيراً ما اضطرّوا إلى شراء البنادق لتأدية الغرامة المفروضة عليهم.(٢)

---

(١) أنظر عن اجتماع إبل السقي جريدة البيان (بيروت)، عدد ٢١ شباط ١٩٢٦.

(٢) جاء في جريدة «الصحافي التائه»، عدد ٢٣ آذار ١٩٢٧، ما يلي: «لم نعرف قبل اليوم أن الدرزي يحتاج النصراني لسلاحه، وهذا ما جرى تماماً أمس وقبل أمس في جنوب البلاد براشيا حيث رأى النصارى في صغبين ومشغرة دروزاً يحتاجونهم فيأتون إليهم ويشترون منهم سلاحاً يقدّمونه للسلطة التي تقوم في منطقتهم بعملية نزع السلاح».

رافقت تدابير الفرنسيين الميدانية، وتغريمهم الثائرين والقرى التي تؤويهم، تدابير أخرى ساهمت في إنهاء الثورة، منها عدم إرجاع المواشي المصادرة من القرى إلا بعد استسلامها، وفرض التعهّدات الفردية والجماعية بالامتناع عن إيواء الثوار، والمبادرة إلى ملاحقتهم، وإبلاغ السلطة عنهم، مثل التعهّد الذي فرضه الكابتن لبنفين على علي آغا العريان، بعد موقعة بكّا، بالمحافظة على السكينة، وبأن يأخذ على نفسه مسؤولية مطاردة العصابات إذا رجعت إلى منطقة راشيا. كما تعهّد نسيب الداود، بعد استسلامه، بمنع دخول مجموعة أحمد مريود إلى منطقته، فسلّمته السلطة الفرنسية ٢٥ بندقية.

وتعهدّ مخاتيرُ وشيوخ بعض بلدات وقرى منطقة حاصبيا (حاصبيا، الكفير، خلوات الكفير، ميمس وسواها) وعددهم ٤٩ مختاراً وشيخاً بينهم سليم نوفل وعلي عامر وبعض شيوخ آل قيس، بتنفيذ الشروط التالية التي تمزج بين الثوار، وبين المخلين بالأمن والمشتركين في الحوادث الطائفية:

أولاً: عدم إيواء كل شخص درزي مطلوب أو مشبوه، مسلّح أو غير مسلّح، وعدم مساعدته فعلاً وفكراً، أدبياً ومادياً، والقبض عليه حين دخوله أراضي قراهم.

ثانياً: إعلام المسؤولين العسكريين والمدنيين بكل الأخبار التي تتصل بقراهم.

ثالثاً: التعهّد بالتكافل والتضامن بدفع الغرامات عند الإخلال بالشرطين المذكورين أعلاه، وعند حصول حادث قتل أو سلب في نطاق أراضي قراهم، والتعهّد بإعطاء الحق للسلطة باعتقال ٦ أشخاص ممن ترتاب بهم ويتراءى لها أن باعتقالهم مصلحة الأمن.[١]

أخمد الفرنسيون الثورة في وادي التيم، واستعادوا السيطرة

---

(١) أنظر نصّ التعهّد عند ذوقان قرقوط، **تطور الحركة الوطنية**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٢٧٩، ٢٨٠.

الكاملة عليه، واستسلم لهم معظم الثوار، فيما نزح الرافضون للاستسلام إلى الإقليم وفلسطين وجبل الدروز. فحقَّ للفرنسيين أن يفتخروا بذلك، وخصوصاً في العرض العسكري الذي أقاموه في قلعة راشيا في أواخر حزيران ١٩٢٦، والذيّ تقدّمه الجنرال سول، وخطب فيه الكولونيل كليمان غرانكور موجهاً كلامه إلى الزعماء الدروز الحاضرين، قائلاً:

«بالأمس عاملناكم باللين وعفونا عنكم. وإنما يجب أن تعلموا أنه عند أقل بادرة جديدة تبدر منكم يكون الجواب بفوهة هذا المدفع، وأشار إلى مدفع منصوب في قلعة راشيا»، بحسب ما ورد في الصحف اللبنانية الصادرة آنذاك والمعادية للثورة.

مكافأة المتصدّين للثوار

نال الذين ساهموا في إخماد الثورة في المناطق اللبنانية الشكر والمكافأة من ممثّلي السلطتين اللبنانية والفرنسية: المجلس النيابي اللبناني، رئيس الجمهورية اللبنانية، القائد الأعلى للجيش الفرنسي، المفوّض السامي.

كانت السلطة المنتدبة تسمح للموالين لها فقط بالوصول إلى المجالس التمثيلية وتسلّم الوظائف المهمة، وترهن استمرارهم في النيابة والوظيفة باستمرار ولائهم لها. لذا كان مطلوباً من هؤلاء إعلان الولاء بشكل دائم، وتأييدها في تدابيرها ضدّ الثوار، ومعارضة الثورة التي اعتُبرت، بحسب الخطاب السياسي السائد آنذاك، مهدّدة لكيان لبنان، واعتُبر تقدّم القائمين بها من سورية إلى لبنان انتهاكاً لحدوده واعتداءً على سيادته، فيما اعتُبرت فرنسا حامية للكيان اللبناني عند فريق كبير من اللبنانيين جلّه من المسيحيين.

اجتمع المجلس التمثيلي في الأول من أيلول ١٩٢٥، في ذكرى إعلان دولة لبنان الكبير، وأعرب عن ولائه لفرنسا، وإعجابه بالجيش الفرنسي الذي يتصدّى للثوار. ثم عبّر في اجتماع آخر عن موالاته للسلطة المنتدبة، ومعارضته للثورة، بقرار وافقت عليه الأكثرية، بناءً

على اقتراح النائب شبل دمّوس في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٥. وهذا القرار يدين ما دعاه «اعتداء الثوار على استقلال لبنان»، ويشكر فرنسا التي تصدّى جيشها لهم. أما الذين لم يوافقوا على القرار، فهم نائبا جبل لبنان الدرزيان فؤاد أرسلان وجميل تلحوق، ونائبا بيروت السنّيان عمر بيهم وعمر الداعوق.

كان بطريرك الموارنة، الياس الحويك، أهمَّ العاملين على إنشاء دولة لبنان الكبير بحماية فرنسية. واستمرَّ في تأييده للسلطة المنتدبة، معتبراً إياها ضمانة أكيدة للكيان اللبناني. وقد رأى في تقدّم الثوار من سورية إلى لبنان «غارة»، وأشاد ببطولة الجنود الفرنسيين واللبنانيين الذين نجحوا في صدّهم، «وجعلوا البلاد بمأمن من حداد وخراب جديدين»، واقترح على الحكومة اللبنانية أن تضع ميدالية خاصة بهم، وذلك في رسالته إلى حاكم لبنان كايلا.[١]

عمل حاكم لبنان باقتراح البطريرك الماروني، فأصدر قراراً يقضي بمنح وسام تذكاري لمن أبلوا بلاءً حسناً من الجنود الفرنسيين واللبنانيين، ومن المتطوّعين، الذين اشتركوا في العمليات العسكرية من تاريخ اجتياز الثوار للحدود اللبنانية في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٥ وحتى التاريخ الذي تنتهي فيه «حرب العصابات». وحمل هذا الوسام اسم «الوسام التذكاري»، وعُرِف باسم «وسام الاستحقاق اللبناني». وصُنِع من البرونز. ونُقش على أحد وجهيه سيفان فوقهما سعفة، وحولهما كلمتا «لأجل لبنان» بالعربية والفرنسية. وعلى الوجه الثاني صورة الشمس تشرق على صنّين. أما شريطته، فمن حرير أزرق مطرّز بخطوط حمراء كُتِب عليها اسم «لبنان». ومن أوائل المتطوّعين الذين مُنِحوا هذا الوسام غطّاس كرم، إذ مُنح إياه من الدرجة الثالثة، «لأنه عرض نفسه على الحكومة، وترأس فرقة من المتطوّعين، واشترك بنجاح في الدفاع عن حدود لبنان، وامتاز بشجاعته وإخلاصه»، بحسب ما جاء في تعليل

---

(١) أنظر رسالة البطريرك في جريدة «البشير»، عدد ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦.

منح الوسام. وقد علّق رئيس الجمهورية اللبنانية، شارل الدبّاس، وسام الاستحقاق اللبناني على راية «القنّاصة اللبنانية» في العرض العسكري الذي أقامه الفرنسيون في ٢ كانون الأول ١٩٢٦.

وكان يتم منح «وسام الاستحقاق اللبناني» المستحدث بموجب مراسيم، أسوة بسائر الأوسمة التي كانت الحكومة اللبنانية تمنحها تقديراً للبنانيين والفرنسيين المجلّين في مجالات عديدة. وفي الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية مراسيم كثيرة مُنح بموجبها وسام «الاستحقاق اللبناني» لمن تصدّوا للثورة وساهموا في إخمادها في لبنان الجنوبي وراشيا والبقاع الغربي وبعلبك وأكروم والضنّية. واستأثر الفرنسيون بفئة الدرجة الأولى كما في سائر الأوسمة.[1] ولم يقتصر منحه على الذين برزوا في إخماد الثورة، والحفاظ على الأمن في المناطق اللبنانية، واستشهدوا أو جرحوا، فقط، بل شمل أيضاً القادة الفرنسيين الذين أخمدوا الثورة في سورية. فرئيس الجمهورية اللبنانية، شارل الدبّاس، هنأ الفرنسيين على انتصارهم في إقليم البلان، وأهدى وسام الاستحقاق اللبناني من الدرجة الأولى إلى الكولونيل كليمان غرانكور الذي قاد الحملة الفرنسية واحتلّ مجدل شمس.

وبالإضافة إلى تقدير الحكومة اللبنانية ومنحها الأوسمة للمتصدّين للثوار، من الجند الفرنسي والدرك اللبناني والقنّاصة اللبنانية والمتطوّعين، وسائر من ساعدوا في إخماد الثورة، قدّر الفرنسيون بعض هؤلاء وقدّموا لهم المكافآت المادية والأوسمة في احتفالات ومناسبات رسمية، وأحاطوهم بمظاهر التكريم.

---

(١) منح الكولونيل رينيه بيشو ديكلو، قائد الجنود في منطقة لبنان الكبير، ميدالية الاستحقاق اللبناني من الدرجة الأولى، لأنه أتم تسكين البلاد، وكان يسرع إلى كل مكان اضطرب فيه حبل السكينة. أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، عدد ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٧. ومُنِح الضابط سيكر الذي وقع أسيراً في معركة قيصما في جبل الدروز، بعد وفاته، ميدالية الاستحقاق اللبناني، أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، عدد ٥ كانون الثاني ١٩٢٧.

أصدر الجنرال غاملان، القائد الأعلى لجيوش الشرق، أمراً عسكرياً رقم ٣٩٣، مؤرّخاً في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٥، نوّه فيه بفصيلة الكابتن غرانجر «الذي قُتل في ساحة الشرف»، والليوتنان تينه، قائد فريق من الدرك اللبناني، «الذي قُتل في ساحة الشرف». ومنح القائد الأعلى فصيلة الكابتن غرانجر الصليب الحربي «لدفاعها المجيد عن قلعة راشيا. فقد وُكِل إليها أن تحمي قلعة راشيا، فدافعت أربعة أيام أمام هجمات العدو المتكرّرة، وسطّرت بين تلك الجدران التي تتحدَّث بماضي السلف المجيد صفحة من الأساطير تسامي أروع ما في حروبنا البعيدة من المعارك. وقد صمدت حتى الرصاصة الأخيرة وحتى وصول النجدات التي دحرت الثوار».[١]

ونوّه الأمر العسكري للجنرال غاملان أيضاً ببطولة مريم إبراهيم النحّاس التي أوصلت رسالة القائد الأعلى إلى الحامية الفرنسية المحاصرة في قلعة راشيا، فكوفئت على جرأتها واندفاعها بوسام الحرب وبالاستحقاق اللبناني من الدرجة الأولى. كما نوّه كذلك بالسيد مالك من راشيا «الذي ما انفكَّ منذ بدء الاضطرابات على مرافقة الجيش الفرنسي دليلاً ومترجماً، وقام في القلعة مع المدافعين أثناء الحصار، فدافع إلى جانبهم بشجاعة فائقة، فأثيب بالوسام الحربي وبالاستحقاق اللبناني».[٢]

وأقام الفرنسيون في ٣ كانون الأول ١٩٢٥ استعراضاً لجندهم في ساحة الشهداء في بيروت بحضور المفوّض السامي، هنري دو جوفنيل، والمسؤولين الفرنسيين واللبنانيين. وفي هذا الاحتفال علّق دو جوفنيل وسام صليب الحرب على صدر القائد الفرنسي غاملان، كما علّق الوسام نفسه على صدر مريم إبراهيم النحّاس، قائلاً: «إنك لست فرنسية، ومع ذلك ينيط المندوب السامي للجمهورية الفرنسية بصدرك

(١) الكتاب الذهبي لجيوش الشرق، مصدر مذكور سابقاً، ص: ١٧١، ١٧٢.
(٢) المصدر نفسه، ص: ١٧٢.

صليب الحرب كما أناطه بصدر القائد العام للقوات الفرنسية في الشرق، التي جاهدت في إنقاذ لبنان، ذلك لأن كل شجاعة، وكل معتقد، وكل وطنية، لها الحق جميعاً في أن يوجَّه إليها احترام وتقدير متماثلان. إن الجمهورية الفرنسية لا تنظر في أي مكان وُلد من يقوم أمامها ببعض الخدمات من السوريين أو اللبنانيين أو الفرنساويين، ولكنها تنظر فقط إلى قيمة تلك الخدمات وخطورتها». [١]

ومنح الفرنسيون الأوسمة لضباط وجنود الدرك اللبنانيين، الذين ساهموا معهم في تعقب الثوار والتصدّي لهم. وعلى سبيل المثال، منح القائد الأعلى لجيوش الشرق وسام الصليب الحربي لكتيبة الدرك اللبناني التي يقودها الضابط أسد جمال لقيامها، بحسب ما جاء في موجبات منح الوسام، بين ٢٦ كانون الأول ١٩٢٥ و٣ كانون الثاني ١٩٢٦ تحت قيادة رئيسها، بمهام مختلفة أكثرها خطر، وذلك بحماسة وسلوك حسن، فقد صمدت في ٢٦ كانون الأول في نقطة هجم عليها العصاة هجوماً شديداً محاولين احتلالها حتى وصلت النجدات الإفرنسية. ومنح الفرنسيون وسام صليب الحرب للفرقة الأولى من «جيش الصيّادة اللبنانية».

وكرّم الفرنسيون الأموات أيضاً، وخلّدوا ذكرى من استشهدوا في معارك راشيا بإقامة نصب تذكاري لهم، لا يزال موجوداً في ساحة قلعة راشيا التي شهدت أكبر معارك الثورة في لبنان. فقد اقترنت هذه القلعة عندهم بصمود جندهم كما اقترنت بتاريخ الحركة الوطنية في سورية ولبنان ببطولات الثوار وتضحياتهم في عملية اقتحامها. وجرى الاحتفال بالانتهاء من هذا النصب في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٨، بحضور المسؤولين العسكريين والمدنيين، الفرنسيين واللبنانيين، والأعيان. وقد نُقشت عليه اسماء الجنود الفرنسيين واللبنانيين الذين سقطوا دفاعاً عن قلعة راشيا.

---

(١) البشير، عدد ٥ كانون الأول ١٩٢٥.

الفصل السابع

الثورة في بعلبك وأكروم والضنّية ـ لبنان الصغير والثورة ـ أبعاد امتداد الثورة إلى لبنان

الثورة في بعلبك

توافد العديد من الزعماء السوريين واللبنانيين، والكثير من المجاهدين إلى جبل الدروز. وبايعوا سلطان بالقيادة العامة. منهم من قاتلوا مع ثوار الجبل، ومنهم من عادوا إلى مناطقهم بعد أن طلبوا الأمور الثلاثة التالية، أو بعضها:

١. التنسيق مع سلطان، من أجل قيام الثورة في مناطقهم.

٢. الاستعانة بمجاهدي جبل الدروز.

٣. التزوّد بالسلاح والذخيرة.

حضر حسن طعّان دندش في أيلول ١٩٢٥ إلى جبل الدروز، وتعهّد لسلطان بإضرام الثورة في منطقة تل كلخ، والتعاون مع توفيق هولو حيدر من أجل نشرها في جهات الهرمل وبعلبك. ثم حضر توفيق هولو حيدر، وهو ضابط سابق في الجيش العربي، وقابل سلطان، وعاد إلى لبنان بعد أن تدارس معه خطّة قيام الثورة في بعلبك بالتعاون مع عناصرها الوطنية، وبالتنسيق مع المجاهدين في الهرمل وحمص وحماه والقلمون. وحمل توفيق معه من الجبل أسلحة ثقيلة من غنائم الثوار في معركة المزرعة، هي رشّاشان ثقيلان ومدفع من عيار ٣٧مم، أخفاها في إحدى مغاور جبال النبك. وعَهِد سلطان إلى المجاهد كنج صلاح بحمل رسائله إلى زعماء البقاع الشمالي، وفي مقدمتهم ملحم

قاسم المصري المشهور بعصيانه السابق على الفرنسيين، والذي كان مسجوناً آنذاك، والجعافرة في الهرمل.

شارك توفيق هولو حيدر في معارك الغوطة والنبك. وبعد ضعف الثورة فيهما، عاد في ١٥ آذار ١٩٢٦ مع أحد مجاهدي النبك، خالد النفوري، إلى منطقة بعلبك، واستقرَّ في وادي رعيان القريب من قريته اللبوة، وانضم إليه ١٥ رجلاً من أبناء بعلبك، قام معهم بمضايقة قوات الدرك والقنّاصة اللبنانية. وحاول أقرباؤه، محمد يوسف حيدر، وخليل حيدر، ومصطفى خليل حيدر، ثنيه عن التمرّد، بطلب من ضابط المصالح الخاصة في بعلبك وزحلة، الليوتنان ماميه، لكنه رفض طلبهم، ورفض طلب الليوتنان ماميه حين قابله في ٢١ نيسان ١٩٢٦ للغرض نفسه.

في تلك الفترة كان قائد القطاع الشمالي للثورة، محمد سعيد العاص، وقائد منطقة الغوطة، نسيب البكري، وقائد منطقة القلمون وحماه، فوزي القاوقجي، يعملون على بعث الثورة في هذه المناطق، وتعزيزها بعصابات تعمل ضد الفرنسيين في شمال البقاع. وقد انضم إلى عصابة توفيق عصابتان هما عصابة فيّاض شهاب أبو إسماعيل من بريتال، وهو قريب ملحم قاسم المصري، وكانت عصابته المؤلفة من ٤٠ مقاتلاً تشغل الفرنسيين بتمرّدها المتواصل، وعصابة أحمد عثمان الدمراني وسعيد عكاشة، من أعيان دمّر، التي التحقت بتوفيق في ١٥ أيار ١٩٢٦، وكانت تضم ٥٠ مقاتلاً. وقد رافق ذلك اتصالات واجتماعات لقيام الثورة في بعلبك ودعمها، فانعقد اجتماع في مزرعة عين سباط حضره بعض وجوه آل دندش، تدارس حاضروه خطّة احتلال المواقع العسكرية في بعلبك. «وتألفت لجنة ثورية من آل حيدر وسواهم لدعم الثوار، فأوقفت السلطة ١٢ عضواً من أعضائها في ١٤ أيار، وداهمت منازل ٧ أعضاء آخرين»[١].

(١) مهيب حماده، **تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين الجزء الأول ١٩١٨- ١٩٣٦**، طبعة ١٩٨٢، ص: ٢١٧، نقلاً عن مذكرات ملحم محمود حيدر غير المنشورة.

أطلق الثوار في ليل ١٨- ١٩ أيار الرشّاشات من قمة الشيخ عبد الله، ومن جهات بعلبك الأربع. وهاجموا بعلبك فلم يلقوا أية مقاومة، لأن قوة الدرك الموجودة فيها آثرت مغادرتها لعجزها عن المقاومة. وداهم الثوار فنادق المدينة بحثاً عن الضبّاط الفرنسيين، وأحرقوا نزل «الخوّام». واحتّلوا السراي، وأضرموا النار في دوائرها، فالتهمت سجلّات المحاكم ودائرة الإجراء، والسجلّات العقارية والمالية. واستولوا على كميات من الأسلحة الخفيفة والذخائر.وأخرجوا المعتقلين من السجن، واعتقلوا بعض الموظّفين. وحاولوا اعتقال المحافظ، عبد الله خوري، فلم يجدوه، لأنه عجّل في الانتقال إلى محطة سكة الحديد التي تحرسها قوة من الجند الفرنسي.

أحدث الهجوم على بعلبك هلعاً في نفوس الموظّفين المدنيين فتركها بعضهم. كما أحدث الهلع في نفوس المسيحيين فنزح قسم منهم إلى زحلة. وممّا زاد في خوفهم قيام بعض المهاجمين بنهب عدد من بيوتهم ومخازنهم، واعتقال ابني موظّفين منهم، وطلب الفدية عنهما. وانتقل الخوف إلى القرى المجاورة لبعلبك، وهي مجدلون وطليا وحوش سنيد والطيبة ودورس ورأس بعلبك، وعزّزته الإشاعات والأخبار المضخّمة. فعمد الفرنسيون إلى توزيع السلاح على مسيحيي هذه القرى، وشكّلوا في رأس بعلبك مجموعة من ٣٠ شاباً للدفاع عن القرية. وأعلنوا الإدارة العرفية في بعلبك والهرمل والقصير، وعيّنوا الكولونيل ديرلو قائداً لقواتهم فيها، وزوّدوه بالعدد والعدّة اللازمين لملاحقة الثوار.

انسحب الثوار إلى الجرود الشرقية المجاورة ليتحاشوا الغارات الفرنسية المتوقّعة، وليواصلوا الثورة منها. وفي ٢٩ أيار هاجموا مخفر قرية اللبوة، وأخذوا سلاح دركيين. وفي ١١ حزيران ١٩٢٦ هاجموا محطة اللبوة وأحرقوها، ثم تصدّوا هناك لقوة فرنسية تساندها الطائرات والآليات المدرَّعة، وكبدّوها الخسائر. «وقد فرض الفرنسيون عقوبات

قاسية على قرية اللبوة والقرى المجاورة ما كان الأهلون يعتقدون بأنها ستكون بهذه القسوة». [١]

إن نشاط الثوار، الذي بلغ الذروة في الهجوم على بعلبك، أخذ يتراجع، لأنهم لم يكسبوا إلا تأييد القليل من أبناء العشائر البعلبكية، حتى أن معظم أبناء عشيرة توفيق هولو حيدر وزعمائها ظلّوا ساكنين موالين للسلطة، ورفضوا تلبية طلب توفيق منهم بمساعدته، وقابل بعضهم مع أعيان ومخاتير القرى ضابط المصالح الخاصة في البقاع «لتأكيد حسن النوايا»، بحسب ما تذكر الوثائق الفرنسية. [٢]

وممّا أثّر على نشاط الثوار في بعلبك، أيضاً، انسحاب عصابة أولاد عكاشة، التي كانت تضمُّ بين أفرادها ٣٠ مجاهداً من جبل الدروز والشوف ووادي التيم بعد أن باتوا غير قادرين على المكوث طويلاً بعيداً عن قراهم، واستسلام عصابة فيّاض شهاب بواسطة النائب صبري حمادة وأحمد الحسيني، اللذين كانا في عداد الزعماء الذين سهّلوا عملية استسلام الثوار. فضعف تبعاً لذلك نشاط عصابة توفيق، واضطرَّ مع بعض أفرادها إلى الالتجاء إلى مضارب البدو الواقعة غرب النبك بعد أن أرسل الفرنسيون حملة عسكرية كبيرة إلى بعلبك في ١٢ حزيران.

كان من شروط تسليم عصابة فيّاض شهاب تقديم قريته بريتال ٥٠ بندقية حربية، وتقديم حور تعلا ٢٥ بندقية و١٠٠ ليرة ذهبية. وفرضت الحملة العسكرية الفرنسية على قرى اللبوة والعين والنبي عثمان غرامة مقدارها ١٠٠ بندقية و١٠ آلاف طلقة و١٠٠٠ ليرة ذهبية، وأوقفت بعض الأهالي، وأحرقت بيادر المتهمين بالتعاون مع الثوار. وفرضت على كل من قريتي نحلة ويونين ١٥ بندقية و٧٠ ليرة ذهبية. وفرضت على قرية شعت غرامة دَفَعت معظمها، وأُعفيت من أقلها، لأنها

(1) Armeé du Levant (A.L) Dossier 4 P: 1.

(2) Ibid, P:4.

قاومت الثوار ومنعتهم من تعطيل الخط الحديدي المار بالقرب منها. وكان عدد المستسلمين من بلدة النبي عثمان وحدها ٣٥ شخصاً بعد أن دفعوا الغرامة المفروضة.

اقتصرت أعمال عصابة توفيق هولو حيدر، بعد ذلك، على اشتباكين مع الجند في موقعتي الجباب وحقاب النقار، فقدت في كل منهما شهيدين، وعلى فرض الغرامات على القرى لاضطرارها إلى تأمين الذخيرة والمؤونة. وانتقل توفيق وبعض المجاهدين إلى جبل الدروز، واجتمعوا هناك بسلطان، وطلبوا منه تزويدهم بمقاتلين من الجبل وأسلحة، لكن سلطان ما كان يستطيع آنذاك تلبية مثل هذا الطلب، بسبب ضعف الثورة في الجبل على أثر عودة الفرنسيين إليه، وانشغال مجاهديه بالقتال فيه. ولمّا لم يعد بمقدور توفيق القيام بأي نشاط، لجأ إلى الأزرق في إمارة شرق الأردن حيث كان الثوار النازحون من سورية ولبنان يتجمّعون، ومنه انتقل إلى عمّان.

الثورة في أكروم

عندما امتّدت الثورة إلى القلمون جذبت إليها عناصر عديدة من شمال البقاع كان من بينهم زين مرعي جعفر، وهو جندي سابق في الجيش العربي، عشيرته فرعٌ من آل حمادة، وتقطن أكروم التي كانت تتبع إدارياً للهرمل بينما اليوم تتبع لعكّار. شارك زين في اجتماع الجراجير، الذي عقده الثوار في القلمون في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٦. واشترك في الهجوم على جسر حارون. ثم تصدّى لمجموعة من الدرك جاءت إلى أكروم من أجل تحصيلات وتبليغات رسمية، فأسر ثلاثة، وقتل دركياً، وجرح آخر، وسلبهم جيادهم وبنادقهم. عندها أرسلت السلطة إلى أكروم ١٥ دركياً بقيادة الملازم حسيب عبد الملك، فتصدّى لهم زين وعصابته، وقتلوا دركياً، وأسروا الآخرين. لكنهم لم يؤذوهم بل أطلقوا سراحهم في المساء. كما أسفرت الموقعة عن قتل راعيين.

استقوى زين بزعيم بلدة القصير، حسّونة رعد، الذي لجأ إليه مع عصابته على أثر اتهامه بقتل مهندسين فرنسيين اثنين قرب بلدته، وهدم الفرنسيين لبيته. ثم ازداد المنضمون إلى زين، فبلغوا ٣٠ رجلاً. وأخذ يفرض الإتاوات على القرى المجاورة باسم الثورة. وحاول قطع خط طرابلس ـ حمص الحديدي في وادي خالد في ١٠ شباط ١٩٢٦. ثم هاجم مع حسن طعّان دندش الخط الحديدي المار في شمال البقاع وعطّلاه لأيام ممّا أقلق الفرنسيين. فتدارك ضابط المصالح الخاصة في قضاءي زحلة وبعلبك، ماميه، الأمر، واحتوى حسن طعّان دندش بأن عهد إليه حماية الخط الحديدي في منطقته بين محطة بعلبك ومحطة القصير، براتب شهري، لكنه أهمل زين، ربما لأنه من عامّة عشيرة جعفر التي تعود رئاستها إلى عبد علي سعدون، وقد كانت السياسة الفرنسية المتّبعة تقوم على احتواء العشائر باحتواء زعاماتها.

لجأت إلى زين في نيسان ١٩٢٦ مجموعة نظير النشيواتي، ولحقت بها مجموعة محمد سعيد العاص الذي كان في الأصل متوجِّهاً إلى حمص، لكنه عدل عن ذلك واتجه إلى أكروم لمساعدة ثوارها عندما بلغه قدوم حملة فرنسية إليهم. وقد تركت المجموعتان منطقتي الغوطة والقلمون بعد ضعف الثورة فيهما، وكانتا تضمان بين أفرادهما مجاهدين من جبل الدروز ووادي التيم والشوف، فعزّز قدومهما ثوار أكروم بزيادة عدد عناصرهم، وبإيجاد رابطة بينهم وبين القائد العام، سلطان، من خلال بعض المجاهدين الذين كانوا ينقلون تعليماته، وبتعميم البيانات والرسائل التي بعثها العاص إلى سكان سورية الشمالية وعكّار والضنّية.

فقد ثوار أكروم بضعة عشر مجاهداً من عصابة نظير النشيواتي في خربة غازي في وعرة حمص، حيث غدر بهم بعض سكان قرى العلويين وسلّموهم للفرنسيين فقتلوهم. وسبب هذا التصرف من العلويين يعود إلى حسن علاقتهم وتعاونهم آنذاك مع الفرنسيين، وإلى

إساءة ارتكبها خالد النفوري وجمعة سوسق إزاء قرية علوية في أطراف حمص. وكان نظير النشيواتي ورفاقه ذاهبين إلى حمص للتزوّد منها بالسلاح والمؤونة، ولإثارة أهلها. فأدّت هذه الخسارة إلى تغيير نظرة زين إلى الثوار اللاجئين إليه حين رآهم قليلي العدد والعدّة، فانتقلوا إلى مكان آخر بناءً لطلبه.

سلّح الفرنسيون مسيحيي بلدة القبيّات المجاورة لأكروم، ودفعوا للكثيرين منهم رواتب للوقوف ضد عصابة زين الشيعية، تمشياً مع سياستهم التي اتبعوها في كل المناطق التي امتدت إليها الثورة، وهي إثارة النزاعات الطائفية، وإشغال السكان بعضهم ببعض. ثم عمدوا إلى محاربة زين، ومن لجأ إليه من الثوار، بالموالين لهم من شيعة الهرمل.

كان الفرنسيون قد كسبوا موالاة معظم زعماء العشائر الحمادية في الهرمل. فبالإضافة إلى احتوائهم حسن طعّان دندش، قائدها العسكري، احتووا سعد الله حمادة، زعيمها السياسي، بتعيينه قائمقاماً على الهرمل، والشاب صبري حمادة بتعيينه نائباً في المجلس التمثيلي. وبهذا خلقوا توازناً داخل كل عشيرة بين زعمائها، وتوازناً بين عشيرتي حيدر وحمادة في التمثيل السياسي الشيعي في منطقة بعلبك ـ الهرمل. وقد استفاد سعد الله حمادة من تعيينه قائمقاماً ليعزّز سلطته المهدَّدة من العصبيات الحمادية بعد وفاة محمد سعيد باشا حمادة دون أن يخلو ذلك من المعارضة.

استدعى الفرنسيون جميع زعماء شيعة منطقة الهرمل إلى اجتماع في بلدة الهرمل، فلبّوا الدعوة باستثناء عشيرة جعفر التي كانت على صلة بالثوار الموجودين بالقرب من قراها، ولكنها لم تكن قد شاركت بعدُ زين وإخوته وأقاربه في الثورة. وعدم حضورها الاجتماع جعل الفرنسيين يعتبرونها في صفِّ الثوار، ولم يستثنوها من القصف، فتحولت إلى صف الثوار فعلاً.

مهّد الفرنسيون للهجوم على أكروم بتحليق طائراتهم فوقها، وإمطار الثوار الموجودين فيها بوابل من القذائف لمدة ثلاثة أيام متتالية.[١] وأعدّوا حملة في الهرمل ضمّت، بالإضافة إلى المتطوّعين الشيعة بقيادة سعد الله حمادة، ستماية رجل ونيّف من القنّاصة اللبنانية والدرك اللبناني ومتطوّعي القبيّات. واستقدم الفرنسيون حملة من حمص عددها ١٢٠٠ من جنود ومشاة وفرسان صباحيّين، وفرسان من الحرس السيّار، هم متطوّعون إسماعيليون وشراكسة وأرمن وعلويون. ووجّهوا الحملتين إلى أكروم، فزحفت حملة الهرمل قبل انبلاج فجر ١٨ أيار ١٩٢٦، وتمكّنت من دحر الثوار الجعافرة إلى بيوت قرية فيسان. لكن الجعافرة تألّبوا عليها رجالاً ونساءً، وتمكّنوا، بمساعدة سائر الثوار من صدّها، وإنزال هزيمة منكرة بها، فيما كان محمد سعيد العاص ورفاقه يصدّون الحملة القادمة من حمص، والمتمركزة في وادي حنّا، فتراجعت في السهل حتى قرية زيتا، مكتفية بإطلاق المدافع على مراكز الثوار من بعيد.[٢]

يُذكر هنا ما يدلُّ على بطولات الثوار وتجاوزهم للفئوية والمناطقية، وهو ما قامت به عجوز من آل جعفر، إذ صعدت في أثناء احتدام المعركة، وهي تزغرد، إلى الجبل حيث يقاتل الثوار، حاملة قربة ماء وفي ذيل ثوبها خبز وفي الذيل الآخر ذخيرة، واستشهاد محمد المغربي الذي كان مجنّداً كالكثيرين من أمثاله المغاربة في الجيش الفرنسي، لكنه فرّ منه والتحق بالثوار، وما قام به سعيد البرّي من عين عطا في لبنان، المعروف بـ«سعيد الدرزي»، ورشيد الصحناوي من «الجنينة» في جبل الدروز، إذ صدّ الأول مع رفيق له كتيبة من المهاجمين، وهاجم الثاني مكشوفاً وسط القصف المدفعي وهو ينشد، على غرار ما يفعله قومه في المعارك، ما يلي:

---

(١) مجلة الأحرار المصوّرة، عدد ١٠ أيار ١٩٢٦، ص: ٥.

(٢) للمزيد من المعلومات عن معركة وادي فيسان، أنظر محمد سعيد العاص، **الأيام الحمراء**، دار الجزيرة، عمّان ١٩٢٨، ص: ١٠٦- ١١٣.

يا عمامنا. يا عمامنا لبّاسة الجوخ الحمر
ذبّاحة لا يرحمون(١)

لجأ سعد الله حمادة مع ٨٠ رجلاً من جماعته، وقائد الحملة الفرنسية، إلى مكان يدعى «مراح أم علي». وعندما تنادى المجاهدون للهجوم على المراح، وقف وأعلن عن اسمه، وعن أن الموجودين في المراح هم بحمايته، فتركهم المجاهدون، ولم يمسّوهم بأذى بمن في ذلك القائد الفرنسي الذي لبس الكوفية والعقال لإخفاء شخصيته، وذلك احتراماً للعوائد المحلية.

غنم المجاهدون ٤٠٠ بندقية و١٠٠ جواد وخياماً، وأسهماً نارية كاشفة، ووقع بين أيديهم أسرى لجأوا إلى نساء الجعافرة، لكن المجاهدين أطلقوا سراحهم إكراماً للنساء. وبما أن زين هو الذي بدأ الثورة، وعشيرته هي التي انتصرت في وادي فيسان، فقد دُعيت الثورة في أكروم «ثورة الجعافرة».

أثّر هذا الانتصار إيجاباً، ولفترة قصيرة، على وضع الثورة في أكروم؛ إذ ازداد عدد الملتحقين بها، كما شجّع ثوار بعلبك على مهاجمة بعلبك في مساء اليوم نفسه الذي جرت فيه المعركة. وعمّم محمد سعيد العاص بلاغاً إلى سكان جبل الهرمل يبشّرهم بالانتصار، ويعلمهم بما أحرزه الثوار من مكاسب. وطُرِح مجدّداً موضوع إثارة القلمون ثانية بزحف فوزي القاوقجي من الغوطة إليه. وأنشأ الثوار قوة سمّوها «جيش الإمام علي». وازداد تخوّف الفرنسيين من امتداد الثورة إلى شمال البقاع كلّه، فعزّزوا وجودهم العسكري في المنطقة، وزادوا عدد المراكز العسكرية. وكانوا يخشون قطع طرق مواصلاتهم في البقاع وفي شمال لبنان من الموقع الجبلي الحصين الذي يتواجد فيه الثوار.

---

(١) حداء قديم كان ينشده دروز حوران أثناء تصدّيهم للحملات العثمانية. والمقصود بـ«لبّاسة الجوخ الحمر» جنودها الذين يلبسون الطرابيش الحمر.

استشار غير الثائرين من آل جعفر زعماء عشائر آل دندش وآل شمص وآل علّاو وآل زعيتر، فاتفقوا على الاجتماع فيما بينهم لبحث الأمور ومعالجة الأوضاع الخطيرة. وبدعوة من عبد علي سعدون جعفر، اجتمع زعماء العشائر المذكورة في سهل مرجحين في ٣٠ أيار ١٩٢٦، وحضر الاجتماع حسن طعّان دندش، وحضره عن الثوار محمد سعيد العاص. وقرّر الحاضرون تأليف جيش عشائري من قوات العشائر الحمادية لمتابعة الثورة، سمّوه «جيش أمير المؤمنين»، وقرّروا أيضاً الانفصال عن لبنان، والانضمام إلى سورية. وتعاهدوا على التضحية في سبيل إنقاذ البلاد، مقسمين بكتاب الله وبمحمد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم على تنفيذ ما قرّروه.

وفي اليوم التالي اجتمع زعماء العشائر في بيت رئيس عشيرة آل ناصر الدين، ووقّعوا على وثيقة تطلب الانفصال عن لبنان، والوحدة مع سورية، رُفعت نسخة منها إلى القائد العام للثورة، سلطان، ورئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، الأمير ميشال لطف الله، ورئيس حزب الشعب، الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، وعضوي الوفد السوري في أوروبا، الأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابري، وعصبة الأمم. واختاروا حسن طعّان دندش رئيساً «لجيش أمير المؤمنين» مقابل راتب يعادل ما يتقاضاه من الفرنسيين عن حراسة الخط الحديدي. أما المبلغ الذي عُرِض عليه، فهو، بحسب ما جاء في الوثائق الفرنسية، ٩٠٠ ليرة مقابل تخريب الخط الحديدي بين بعلبك ورأس بعلبك. وقد رفض ذلك في البداية، لكنه عاد ووعد، بناء على إلحاح فرسان من عصابة زين مرعي جعفر، بأن يعطي جواباً بعد ثمانية أيام.[١]

ردّ الفرنسيون سريعاً على اجتماع مرجحين، وبأسلوب الترهيب والترغيب، فقصفوا مرجحين بالطائرات، وعرفوا كيف يستغلّون تهافت

(1) A.L Dossier 4, Journée du 17 Juin 1926.

زعماء العشائر على النفوذ، وتنافسهم على الزعامة، وميل زين مرعي جعفر وعشيرته إلى الاستسلام على أساس العفو، فحرّكوا مؤيّديهم من الزعماء، وطلبوا من الموالين لهم من زعماء آل حمادة الدعوة إلى اجتماع لزعماء العشائر في الجباب، قرية حسن طعّان دندش. فعُقد الاجتماع في هذه القرية، وحضره، بالإضافة إلى زعماء العشائر، ضابط المصالح الخاصة في زحلة وبعلبك، ماميه، الذي استطاع إيقاف العمل بمقرَّرات مؤتمر مرجحين، بعرضه على المجتمعين استعداد السلطة الفرنسية لتلبية كل طلباتهم، والعفو عن جميع الثائرين من آل جعفر، وعدم مطالبتهم بأية غرامة أو تعويض، وزيادة راتب حسن طعّان دندش. وبهذه العروض حقّقت دبلوماسية الفرنسيين نجاحاً كبيراً، وسرّعت في إنهاء ثورة أكروم.

إن الجعافرة الذين اشتركوا في معركة فيسان مُنوا بخسائر بشرية في الرجال والنساء، منها خسارة ١٢ شاباً، وبخسائر مادية هي تدمير عدد كبير من منازلهم، ونفق الكثير من مواشيهم. لذا بدّلوا نظرتهم إلى الثورة، وحاذروا المضي فيها وتحمّل المزيد من الخسائر،[١] وأخذوا يميلون إلى السكون وتسوية الأمر مع السلطة، ولا سيما بعد أن سرت الإشاعات عن قدوم حملة فرنسية كبيرة إليهم. وهم لم يساهموا مع زين وإخوته وأقاربه اللزم إلا في معركة فيسان، مدفوعين بالحسّ العشائري لنجدة أقاربهم في الضيق، ومدفوعين أيضاً بسبب آخر، هو أن الفرنسيين اعتبروهم في صفّ الثوار وقصفوا بيوتهم، لأنهم لم يحضروا اجتماع الهرمل الذي دُعوا إليه.

---

(١) يذكر منير الريس في **الكتاب الذهبي... الثورة السورية الكبرى**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٦٠٩، ما يلي: «لم يفرح آل جعفر للنصر الذي حقّقه الثوار بمساعدتهم، إذ كانوا لا يذكرون زين مرعي جعفر الذي ورّطهم إلا بالشتائم، ويحمّلونه مصرع اثني عشر شاباً من خيرة شبابهم، ومسؤولية تعريض قراهم للغارات الجوية المتوالية مما سبّب القلق والأذى لهم».

واختيار حسن طعّان دندش رئيساً للمجلس العشائري، وقائداً لجيش الثورة في الهرمل، «جيش أمير المؤمنين»، وسّع الفجوة القائمة بين عشائر الهرمل التي ثار بعضها، وبين آل حمادة الموالين للفرنسيين، الذين حمل بعضهم السلاح ضد الثوار. فمن قبل كانت جميع مراسلات قيادة الثورة توجَّه باسم العشائر الحمادية، إلا أن حسن طعان دندش اشترط على محمد سعيد العاص، لمتابعة الثورة، أن توجِّه القيادةُ العامة للثورة مراسلاتها إليه باسم «رئيس العشائر الغربية»، أي زعيم عشائر الهرمل المقيمة إلى الغرب من بعلبك في الجبل الغربي، وأن يمدّه القائد العام، سلطان، بالسلاح والذخيرة، وبنصيب من الإعانات المرسلة للثورة، وأن لا يعقد سلماً إلا بعد أخذ رأيه. وقد وقّع حسن طعّان دندش على هذه الشروط المقدّمة بتاريخ ١٥ ذي الحجّة ١٣٤٤ (٢٦ حزيران ١٩٢٦) بعد عبارات «زعيم عشائر بعلبك والجبل الغربي».[١] وكان يوزّع التأييد بين الفرنسيين تارة والثوار طوراً تبعاً لمصلحته، وبناءً على ما تقتضيه الظروف. وأخيراً تحوّل عن الثورة حين أمّن استمرارية نفوذه، وقدّم له الفرنسيون راتباً أكبر مما قدّمه له زعماء العشائر لمتابعة الثورة.[٢]

إن انتصار الثوار في فيسان كان قمّة ما وصلت إليه الثورة في أكروم على الصعيد العسكري. ومقرّرات اجتماع مرجحين، بطابعها الإسلامي، وكثرة تعهّداتها، والاجتماعات والاتصالات التي حصلت بين زعماء العشائر، كانت قمّة التحرّك السياسي المتّسم بالصبغة العشائرية. إلا أن ذلك لم يرافقه، أو يعقبه، سوى تحرّك عسكري محدود رمى إلى محاولة تحريك الثورة في القصير، وذلك بعد الهجوم الفرنسي المنطلق من قرية زيتا عليها، حتى إن فكرة مهاجمة بلدة الهرمل لم تخرج إلى حيّز التنفيذ بسبب المفاوضات التي

---

(١) محمد سعيد العاص، **الأيام الحمراء**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ١٦١، ١٦٢.

(٢) قُتل حسن طعّان دندش في سنة ١٩٢٩ بمسعى من سلطة الانتداب الفرنسي.

جرت مع جماعة من آل حمادة. فالثورة في أكروم، وبتأثير من محمد سعيد العاص، صعّدت لهجتها الخطابية الثورية، وعلّت سقف مطالبها برفض بقاء الهرمل في لبنان، وبطلب الانضمام إلى سورية. لكنها تراجعت على الصعيد العسكري، بعكس ما يحصل في معظم الانتفاضات، إذ تقوى بالانتصارات، فيما كان الفرنسيون يزيدون مراكزهم وأعدادهم في المنطقة، ويقومون بحملات ضد الثائرين الذين توزعوا في ثلاث عصابات من بينها عصابة زين، وضد المتعاطفين مع الثائرين.

أخلد آل جعفر إلى السكون، واستسلم إخوة زين مع ٢٨ ثائراً، ثم استسلم زين. وتتالت عمليات الاستسلام التي كانت تتم بواسطة الزعماء الموالين للسلطة، ومنهم أحمد الحسيني، وسعد الله حمادة الذي انتقد بعض المستسلمين عن غير طريقه، معتبراً ذلك خروجاً على التقاليد العشائرية. وإزاء ذلك غدا الثوار الملتجئون إلى أكروم أقلية منعزلة في وسطٍ معظمه معادٍ لهم، وفيه جواسيس يعلمون الفرنسيون بمواقعهم وتحركاتهم، وأقله يتمنّى خروجهم. وقد قامت بعض القرى بأعمال عدائية ضدهم، كما أنهم كانوا يخشون غدر زين مرعي جعفر بهم. جميع هذه العوامل حملت محمد سعيد العاص ورفاقه الحمويين وسواهم على النزوح إلى الضنّية، فيما فضّل المجاهدون الحمصيون العودة إلى حمص في حزيران ١٩٢٦. وتزامن ذلك مع نزوح توفيق هولو حيدر وعصابته من منطقة اللبوة إلى النبك.

الثورة في الضنية

في أوائل أيار ١٩٢٦ حضر إلى أكروم ثلاثة رجال من الضنّية هم عبد العزيز وحسن شوك، وعلي شنديب، وأطلعوا الثوار على المضايقات التي يتعرض لها الأهالي من درك مخفر بلدة سير، قاعدة الضنّية، ورئيسهم الجاويش سليم مخايل، ومن مدير ناحية الضنّية، إبراهيم حنا الضاهر. فحضّهم محمد سعيد العاص على الثورة،

وتدارس معهم قيامها في منطقتهم، وتواعدوا على التعاون المشترك. واشترى الثلاثة بنادق من الهرمل، وعادوا إلى الضنّية. وفرضوا على الأغنياء التبرّع لتسليح الشبان الذين انضموا إليهم بحيث أصبح عددهم يربو على ٣٠ رجلاً.

تشجّع مسلّحو الضنّية بهجوم الثوار على بعلبك، وبانتصارهم في وادي فيسان، فقاموا بهجوم على مخفر سير في ٢١ أيار، وقتلوا رئيسه. وفرّ عناصر الدرك الذين صادف وجودهم خارج المخفر أثناء الهجوم عليه[١] فحمّلت السلطة الفرنسية أهالي سير وبقرصونا تبعة ما حصل، وفرضت عليهم غرامة كبيرة مقدارها ٣٣٠ ليرة ذهبية و٣٠ بندقية و١٥٠٠ طلقة، وأمهلتهم عشرة أيام لتأديتها. وحين لم يؤدِ الأهالي الغرامة في المهلة المحدّدة، سيّرت السلطة الفرنسية في ١٤ حزيران فرقة من الحرس السيّار إلى الضنّية. ولما وصلت إلى التلال المحيطة بقرية كفرحبو تصدّى لها ثوار الضنّية مع من انضمَّ إليهم من ثوار أكروم ومن أهالي قرى بقرصونا والسفيرة وبخعون وسير. فجاء اشتراك أهالي هذه القرى في القتال تعبيراً عن رفضهم تسليم قتلة رئيس مخفر سير، بعكس ما أكّده سابقاً وجهاء الضنّية للفرنسيين بأن الأهالي لا يعارضون ذلك، كما جاء اشتراكهم واشتراك ثوار أكروم معاكساً أيضاً لما أكّده هؤلاء الوجهاء بأن لا ثوار في منطقتهم. فالمتمرّدون ليسوا قتلة رئيس مخفر سير فقط، والتمرّد بدأ بتوجيه السلاح إلى الدرك اللبناني المشكو منه، وها هو يوجّه سلاحه نحو الجند الفرنسي القادم لإخماده، والمشكو منه أكثر من الدرك اللبناني.

استمر القتال في كفرحبو بين ١٧ و٢٠ حزيران. وقصف الفرنسيون بالطائرات قرى بقاعصفرين وبقرصونا والسفيرة.[٢] كما

---

(١) قاسم الصمد، **تاريخ الضنّية السياسي بين ١٩٢٠- ١٩٧٢**، أطروحة دكتوراه في التاريخ، حلقة ثالثة، قُدّمت إلى الجامعة اليسوعية سنة ١٩٨٥، ص: ٦٣، ٦٤.

(2) A.L. *Dossier 4*, P: 11.

أطلقت مدرّعة فرنسية القنابل على هذه القرى، مما أدّى إلى تهديم العديد من بيوتها، ونزوح بعض سكان الضنّية إلى طرابلس، فأثّر هذا على الثوار، واستسلم منهم ١٤ رجلاً من آل شوك وفتفت. وكان قد استسلم من قبل عبد العزيز وخضر شوك على وعد من الفرنسيين، بواسطة وجهاء زغرتاويين وصاحب جريدة «صدى الشمال»، بمعاملة المستسلمين بالحسنى.[١]

جذبت ثورة الضنية بعض ثوار أكروم، لأنهم وجدوا فيها موطئ قدم لهم بعد تعذّر متابعة جهادهم في أكروم. وانتقل محمد سعيد العاص إلى الضنية في أواسط حزيران ١٩٢٦ بعد تلقّيه كتاباً من موفديه إليها، ولحق بمجموعته بعض ثوار من لبنان فيهم طاهر عبّاس أبو شقرا من عمّاطور من أعمال الشوف، أحد عناصر الدرك اللبناني، وأحد المجنَّدين الذين هربوا من الخدمة والتحقوا بالثورة. وحاول العاص تقوية الثورة وتنظيمها، فتابع كتاباته إلى الوطنيين في طرابلس يحثّهم على تقديم المساعدة. وشكّل في بخعون حكومة. ثم توجه إلى سير، وعلّق منشوراً على باب جامعها يهدّد الوجهاء الذين لا يساعدون الثورة باستباحة أموالهم. لكن تدابيره لم تؤتِ ثمارها، فلم تتلقَّ الثورة أي دعم من الوجهاء، وقلَّ أنصارها.

سلّح الفرنسيون المسيحيين في قرى زغرتا ـ الزاوية، «فشكّل هؤلاء فرقاً على حدود منطقتهم»،[٢] بدأ بعض عناصرها المتطرّفين بالتعدّي على عابري السبيل من مسلمي الضنّية. وهذا حمل وجيهين من آل شوك هما عبد العزيز وخضر لإرسال كتابين إلى خليل كرم وفؤاد الدويهي يطلبان فيهما عدم الاعتداء على المكارية (الأكّارين) والنازحين من مسلمي الضنّية جرّاء المعارك. كما حمل محمد سعيد العاص، بصفته «قائد الجيوش الشمالية» للثورة السورية، أن يوجّه كتاباً إلى

(١) صدى الشمال، عدد الأول من تموز ١٩٢٦.

(٢) المرجع نفسه.

وجوه زغرتا، يطلب فيه إيقاف تعديات الجهلة على المسلمين المارين على الطرقات، كي لا يضطرَّ الثوار إلى معاملة الزغرتاويين بالمثل، ويبلغهم أن الثورة هي ثورة وطنية هدفها إنقاذ الوطن وتحريره من الفرنسيين، وأن الدين لله والوطن للجميع. فأجابه وجوه زغرتا بكتاب أنكروا فيه تعرّض أحد من الزغرتاويين للمسلمين، وقالوا: «إن خطتنا إزاء حادث الضنّية هي الحياد التام طالما لم يحصل تعدٍّ على أراضينا وأراضي جوارنا».[١]

ترافقت تحرّكات الفرنسيين الحربية في الضنّية مع قدوم إحدى بوارجهم إلى ميناء طرابلس، وتعزيز مراكزهم في المدينة، وإقامة الاستحكامات وتركيز الرشّاشات حول السراي. وسرت شائعات عن تهيّؤ الطرابلسيين للثورة، عزّزتها المواقف الوحدوية لزعمائهم، ورفضهم الإجابة عن أسئلة لجنة الدستور. ولم يُجدِ نفي بعض أعيان المدينة لهذه الإشاعات، لأن السلطة الفرنسية، التي كانت تخشى الاتجاه الوحدوي عند الطرابلسيين وتعاطفهم مع الثورة، بادرت إلى اعتقال بعض زعمائهم، ونفتهم إلى جزيرة أرواد، وفي طليعتهم عبد الحميد كرامي وعارف الحسن وعبد اللطيف بيسار.

كان موقف أعيان الضنّية من آل رعد ضد الثورة، التي يقوم بها أتباعهم من آل شوك، والتي تضرَّروا منها بمصادرة الفرنسيين لشرانقهم. لذا عملوا على وقفها، وتبرّأوا في اجتماعهم في سير مع محافظ الشمال، عبد الحليم الحجّار، من القائمين بها، وطلبوا عقاب قتلة رئيس مخفر سير. وممّن عمل على وقف الثورة عبد الرزّاق عبّود، زعيم عكار، الذي أرسل الشيخ أحمد شاكر خيزوق إلى الضنيّة، فدعا الشيخ إلى اجتماع في سير في ٢٠ حزيران حضره أعيانها وأهاليها ومحمد سعيد العاص، أشاد فيه بقوة فرنسا، وأبدى موقفاً سلبياً من

---

(١) قاسم الصمد، **تاريخ الضنية السياسي**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٧٢، ٧٣.

الثورة، فأثّر، بما له من مكانة روحية، على الثوار، وحمل بعضهم على الاستسلام.[١]

وللإجهاز نهائياً على الثورة في الضنّية أرسل الفرنسيون حملة كبيرة في ٢١ حزيران بقيادة الكولونيل الفرنسي جاكو، يساعده حسني الزعيم الذي تسلّم السلطة فيما بعد في سورية. انقسمت الحملة إلى ثلاث فرق، هاجمت المنطقة من ثلاث نواحٍ، وتمكّنت في ٢٥ حزيران من السيطرة عليها بعد أن أحدث قصفُ قنابلها أضراراً كبيرة في البيوت والمزارع. وتلا ذلك نهب الجند لقرى عزقي وسير وبقرصونا والسفيرة، وإحراق القريتين الأخيرتين، ثم باشرت السلطة جمع السلاح والضرائب من الأهالي.

لاحق الفرنسيون باقي ثوار الضنّية وأكروم وبعلبك، المشتّتين في شمال لبنان، وبخاصة في شمال البقاع حيث حصلت اشتباكات عديدة، أهمها الاشتباكان في جوار الشبوق والقبيّات. وقد انسحب توفيق هولو حيدر ورجاله كما وردت الإشارة إلى ذلك، وانسحب الثوار الذين هم من خارج المنطقة إلى جرود بعلبك الشرقية، ومنها انتقل محمد سعيد العاص إلى الغوطة، فيما انتقل مجاهدو جبل الدروز ووادي التيم والشوف إلى وادي التيم ومنه إلى جبل الدروز فالأزرق. وبهذا انتهت الانتفاضات في الضنّية وأكروم وبعلبك معاً كما بدأت معاً. أما قاسم شوك وحسين شنديب المتّهمان بحادثة سير، التي كانت بدء الثورة، فقد ظلاّ فارين، ثم استسلم الأول في ٢٠ حزيران ١٩٢٧ بعد أن شغل السلطة مع عصابته ستة أشهر، فأُعدم شنقاً. وقُبض على الثاني في الهرمل في تموز ١٩٢٨.

وكما كوفئ المتعاونون مع الفرنسيين في إخماد الثورة في لبنان الجنوبي وجنوب البقاع، وفي تعقّب الثوار في الشوف والمتن، هكذا

---

(١) أنظر عن اجتماع سير، أدهم الجندي، **تاريخ الثورات السورية**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٢٨٦.

كوفئ المتعاونون معهم في إخماد الثورة في الضنّية وأكروم وبعلبك بمنح الحكومة اللبنانية، بموجب مراسيم، الميداليات للمدنيين والعسكريين، اللبنانيين والفرنسيين.

تحييد لبنان الصغير

«لبنان الصغير» تسمية أُطلقت على سنجق جبل لبنان، أو متصرفية جبل لبنان، المنشأة بموجب بروتوكول ١٨٦١، والممتدّة من زغرتا ـ الزاوية شمالاً إلى جزين جنوباً، وإلى زحلة وبعض قرى الهرمل شرقاً. اكتسب لبنان الصغير، نواة دولة لبنان الكبير، خصوصية سياسية. ورفض معظم سكانه، وبخاصة المسيحيين، الانضمام إلى سورية. فكان ذلك سبب تخصيصه باستقلال إداري ضمن الكيانات السياسية الاتحادية المطروحة لسورية الطبيعية، أو لمناطقها الخاضعة للانتداب الفرنسي، قبل الثورة وأثناءها وبعدها، وسبب تخصيصه بحق تقرير مصيره بين الاستقلال الإداري داخل هذه الكيانات أو الانفصال عنها. ولقد كان استقلاله بحدوده الموسَّعة، وتحت الحماية الفرنسية، يعني في نظر بعض طالبيه مثل البطريرك الياس الحويك، «استقلالاً كاملاً عن أية دولة يمكن أن تنشأ في سورية»[١].

امتدت الثورة إلى مناطق حاصبيا ومرجعيون وراشيا والبقاع الغربي وبعلبك وأكروم والضنّية، وجميعها من الملحقات التي ضُمّت إلى «لبنان الصغير»، وهي مجاورة لسورية، موطن الثورة. ولاح شبحها مراراً في «لبنان الصغير»، وظهرت ثورة من أبنائه خارجه آلت إلى ملاحقة السلطة لهم داخله، ومضايقتها للمتعاطفين مع الثورة. وابتلي أيضاً بالحوادث الطائفية بين الدروز والمسيحيين. وقد حملت أوضاعه هذه، وخصوصيته ذات الجذور التاريخية، بعض زعمائه الدروز على

(1) Arida Mgr. Antoun, *Le Liban et la France, Documents publiés parl le Patriarche Maronite*, Beyrouth 1936, p: 3.

تحييده، ونصح الثوار بعدم التقدم من لبنان الجنوبي إليه. كما كانت تعليمات سلطان تمنعهم من ذلك.

حين وصل الثوار إلى لبنان الجنوبي، ونشأ احتمال تقدّمهم إلى «لبنان الصغير»، أرسل الأمير فؤاد أرسلان، الذي كان يحظى بثقة الثوار، كتاباً إلى زيد الأطرش، حمله عبد الله النجّار وخليل صعب،[١] يستفسر فيه عن حادثة كوكبا، ويطلب منه الانسحاب من لبنان الجنوبي، أو حصر العمليات العسكرية في الملحقات، وينصحه بعدم التقدم إلى «لبنان الصغير». وقد أدرك قادة الثوار فوائد التوغّل في جبل عامل للوصول عبره إلى الساحل، وفوائد التقّدم إلى لبنان الصغير، وهي توسيع ميادين الثورة، وإمدادها بآلاف المقاتلين، وإشغال الفرنسيين في مناطق جديدة، وتشكيل خطر على المواصلات الرئيسة بين لبنان وسورية، وتهديد بيروت وصيدا وصور. لكنهم أدركوا بالمقابل الأضرار التي تنتج من ذلك، وهي أضعاف أضعاف الفوائد المتأتّية منه. لذا آثروا عدم التقدم إلى «لبنان الصغير» والساحل، وحصر العمليات العسكرية في الملحقات، لأن تقدّمهم إليهما مختلف عن تقدّمهم إلى الملحقات التي ثار قسم منها هو وادي التيم، والتي لا زال بعض أبنائها والسوريون، يطالبون بضمها إلى سورية. وقد عبّر قادة حملة الإقليم ووادي التيم عن ذلك في رسالة بعثوا بها من حاصبيا إلى سلطان، وذكروا له فيها إرسال السلطة الفرنسية للمتطوّعين المسيحيين إلى لبنان الجنوبي من أجل قتال الثوار، وما جرى للثوار معهم في

(١) يذكر محمود خليل صعب في كتابه: **قصص ومشاهد من جبل لبنان**، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بيروت ١٩٨٠، ص: ٩٢، «أن والده خليل صعب وعبد الله النجّار ورفيقهما في مهمتهما، نمر محمد صعب، واجهوا خطر القتل من المتطوّعين المسيحيين، جماعة خليل الجزّيني، ومن الثوار المتمركزين في تلال إبل السقي. ثم وُضِعت خطة من بعض أعضاء لجنة مساعدة الثورة في القدس لقتلِ خليل صعب وعبد الله النجّار، لأنهما قاما بمسعى لإيقاف زحف الثوار وللحدِّ من توسّع الثورة نحو لبنان الصغير».

كوكبا ومرجعيون وبرغز، والآثار السيّئة لحادثة كوكبا، وتخوّف السلطة الفرنسية من هجوم الثوار على الساحل والتقّدم إلى «لبنان الصغير»، وهلع أنصار الحكومة في صيدا وتهريبهم لعيالهم منها، والوهم الذي دبّ في كل البلاد. وقالوا لسلطان فيما يتعلق بالتقدم إلى «لبنان الصغير» ما يلي:

«تقدُّمنا إلى جهات الساحل لا يوافق في الوقت الحاضر خوفاً من أن تحصل مذابح طائفية تضرّ الحركة، فضلاً عن أن تجاوز الحدود إلى لبنان، [لبنان الصغير] قبل إنقاذ سوريا الداخلية، أمر سابق لأوانه. وقد نظّمنا كتاباً إلى أهالي جزّين لإزالة ما علق بأذهانهم من الوهم إذ علمنا أن الحكومة الفرنساوية تسلّح المسيحيين في لبنان، وتمنع الدروز عن اقتناء السلاح. ومن الضروري تجنّب سوء التفاهم خوفاً من أن يصير للحركة صبغة دينية تضرّنا سياسياً كما لا يخفى»[(١)].

وبناء على ما تقدّم، وعلى معارضة سلطان أصلاً لتقدّم الثوار إلى لبنان الصغير، أرسل أخوه زيد جواباً إلى الأمير فؤاد أرسلان، يقول له فيه: تأكّدنا صدق نصحكم، وسنلبّي رغبتكم وتوسّطكم لعدم التقدم إلى لبنان الصغير، ولا سيما الشوف، إذ لا نحتاج لمساعدة، فقوانا كافية. أما بشأن الانسحاب من لبنان الجنوبي، فهذا أمر لا يستطيع زيد تقريره، لأنه يعود إلى أخيه سلطان، القائد العام للثورة، لذا قال للأمير فؤاد: سأكتب إلى أخي سلطان بما تفضّلتم به من أمر مطاليبه في سبيل مساعيكم الشريفة السلمية، ولا أستطيع الانفراد بالرأي قبل وصول تعليماته المحترمة.

وفي الإطار ذاته، أي خصوصية «لبنان الصغير»، وضرورة تحييده عن الثورة لتحاشي تفاقم الحوادث الطائفية فيه، فضّل بعض زعماء الدروز أن تجري نصرة المؤيّدين للثورة خارجه. ويُذكر أن الست نظيرة

---

(١) أنظر نص رسالة قادة حملة الإقليم ووادي التيم إلى سلطان عند محمد سعيد العاص، **صفحة من الأيام الحمراء**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ٢٥٠- ٢٥٢.

جنبلاط التي قامت بدور بارز لوقف القتال بين الثوار والفرنسيين، وتخفيف إجراءات الفرنسيين بحق الثوار،[١] وإنهاء الحوادث الطائفية، كانت تطلب من العصابات الدرزية الشوفية الذهاب إلى جبهات القتال البعيدة، كي تحول دون قيام الثورة في الشوف، وتقيه المزيد من الحوادث الطائفية. وقد قدّر المسيحيون والدروز لها هذا الدور، وقدّره الفرنسيون فمنحوها من أجله، «ومن أجل ما قامت به من الخدمات تجاه الوطن والدولة»،[٢] وسام جوقة الشرف، وذلك في احتفال أُقيم في المختارة في صيف ١٩٢٧. وكانت هي نفسها فخورة بما قدّمت أثناء تسلّمها زعامة البيت الجنبلاطي بعد مقتل زوجها فؤاد جنبلاط في ٣٠ تموز ١٩٢١، وفخورة على الأخص بما قدّمته للدروز خلال الثورة السورية الكبرى، فقالت: «لم يجد الدروز أحداً أمامهم في الثورة اندفع كما اندفعت».[٣] إلا أن الست نظيرة جنبلاط فرنست سياسة البيت الجنبلاطي، ومورنتها، بموالاتها للسلطة الفرنسية المنتدبة، وتأثرها بالاتجاه السياسي الماروني، إلى أن تسلّم ابنها كمال جنبلاط الزعامة في ٥ حزيران ١٩٤٣، «وأخرج الدروز من القوقعة المارونية، وأدخلهم في الصراع العربي الإسلامي».[٤]

كان الخوف إذاً من تفاقم الفتن الطائفية وأضرارها، ووضع «لبنان

---

(١) كان الفرنسيون يراعون وساطة الست نظيرة جنبلاط، ومن وساطتها بشأن الثوار السوريين واللبنانيين توسّطها لنايف مرشد رضوان، إذ خفّضت حكم المؤبّد عليه إلى ١٠ سنوات، ثم استحصلت على العفو عنه، حديث نايف مرشد رضوان مع المؤلف، وشريط مسّجل في ١٥/١٢/١٩٨٧.

(٢) من خطاب كمال جنبلاط في احتفال منح وسام جوقة الشرف لوالدته نظيرة جنبلاط. أنظر جريدة «البشير» عدد ٢تموز ١٩٢٧. ومن المرجح أن يكون هذا الخطاب معدّاً له، لأنه كان آنذاك بعمر عشر سنوات.

(٣) رسالة الست نظيرة جنبلاط إلى نجيب شاهين الغصيني في سنة ١٩٤١، وقد أوردناها كاملةً في كتابنا، **دروز سورية ولبنان**... مرجع مذكور سابقاً، ص: ٤١٣.

(٤) حديث لوليد بك جنبلاط وارد في شريط تلفزيوني بعنوان «خلية النحل».

الصغير» الخاص، من أسباب معارضة معظم النخب الدرزية لقيام الثورة فيه، ولتقدّم الثوار إليه، كما كانا من أسباب كبح جماح القاعدة الشعبية الدرزية التي كانت تعتمل فيها عوامل الثورة بدافع التعاطف مع الثائرين، وبدافع النقمة على الفرنسيين وأعوانهم، حتى إن الأمير عادل أرسلان، أحد قادة الثورة، خطّأ امتدادها إلى لبنان نظراً لأضرار العمليات العسكرية والحوادث الطائفية التي لحقت بوادي التيم، وعلى الأخص بقضاء راشيا.[١]

تطوّع من المسيحيين من يقاتل مع الفرنسيين ضد الثوار، وقام من الدروز من يقاتل مع الثوار ضد الفرنسيين وأعوانهم، وتكاثرت الحوادث الطائفية بينهم، فيما الثورة لا تزال مشتعلة في سورية وفي الملحقات. فإذا كان الوضع على هذا المقدار من الخطورة، فكيف سيصبح إذا امتدت الثورة إلى «لبنان الصغير»، وأصبح الدروز المؤيّدون لها والناهضون بها وجهاً لوجه أمام النصارى المعارضين والمتصدين لها؟ إن امتدادها إلى «لبنان الصغير» سيؤدّي إلى تسعير الفرنسيين للحوادث التي أثاروها فيه، وتحويلها إلى فتنة طائفية كبيرة تطغى نكباتها ومآسيها وأضرارها على الفوائد القليلة المتوقعة من هذا الامتداد.

وقد قوي اتجاه تحييد «لبنان الصغير» عامةً، والشوف والمتن خاصةً، عن الثورة، بعد تراجع الثوار عن لبنان الجنوبي، ونجاح الفرنسيين في استعادة السيطرة على راشيا وحاصبيا، وتفاقم الاضطرابات الطائفية في الشوف والمتن، وإصابة المناطق الثائرة بخسائر بشرية ومادية جسيمة. وتطوّرت تبعاً لذلك معارضة امتداد الثورة إلى لبنان الصغير، إلى معارضة التحاق مجاهدي الشوف والمتن بميادينها، وإلى طلب طاعة الجميع للحكومة

(١) رسالة الأمير عادل أرسلان إلى الأمير أمين مجيد أرسلان، أوردتها جريدة الشورى في عدد ٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١.

والمحافظة على الأمن. وممّا ساهم في هذا التطور إجراءات السلطة المتشدّدة في تعقب المجاهدين الملتحقين بالثورة، وقمع ما سُمّي «أعمال الشقاوة».

نصرة دروز الشوف والمتن[1] للثورة

بدا مسيحيو«لبنان الصغير» أكثر سكانه تخّوفاً من الثورة، وأكثرهم عداءً لها. وبدا دروزه أكثرهم تعاطفاً معها. وقد بدأ التعاطف ضمنياً عند المقيمين في لبنان، وفي أجواء الحذر والتريّث وترقّب ما ستكشف عنه التطوّرات العسكرية، وتحوّل تدريجاً إلى تعاطف علني ممثل بحمل السلاح والالتحاق بالثوار. وهذا، مع الحوادث الطائفية، وملاحقة السلطة للمشتركين فيها، جعل الشوف والمتن أكثر المناطق اللبنانية تأثراً بالثورة وتأثيراً فيها بعد وادي التيم.

ومع أن موقف دروز الشوف والمتن كان محكوماً بخصوصية «لبنان الصغير»، وواقعهم فيه، وضرورة تجنّب الحوادث الطائفية مع المسيحيين المؤيّدين للفرنسيين، فقد آزر الكثيرون منهم الثورة مادياً وسياسياً وإعلامياً وقتالياً. واندفع بعضهم إلى نصرتها بعامل قومي ووطني، واندفع بعضهم الآخر بعامل عاطفي، وشعوراً منهم مع إخوانهم الثائرين. والعامل العاطفي، الذي كان في السابق وراء النصرة المتبادلة بين دروز مناطق سورية ولبنان، لا ينبع فقط من كونهم أتباع مذهب واحد، بل ينبع أيضاً من التزاوج والقرابة المستمرَّين، ومن تواصل العلاقات فيما بينهم. يضاف إلى ذلك أن أصول سكان جبل الدروز تعود إلى دروز الشوف والمتن ووادي التيم وشمال فلسطين

---

(١) باستثناء أقلية درزية في قضاءي زحلة وجزّين اللذين كانا تابعين للبنان الصغير، فإن أكثرية دروز لبنان هي في الشوف الذي يشتمل حالياً على قضاءي الشوف وعاليه، وفي المتن الذي يشتمل على قضاءي المتن الشمالي، والمتن الجنوبي (بعبدا).

وحلب ودمشق والغوطة وإقليم البلّان. ومعظم هذه الأصول هي من الشوف والمتن.[١]

بدأ الأمن يختلّ في الشوف والمتن، وعلائم الثورة تظهر فيهما، مع بدء التحاق مجاهديهما بجبهات القتال في سورية، ومباشرة الفرنسيين بتسليح المسيحيين ونزع سلاح الدروز. وحصلت اشتباكات عديدة صغيرة، منها مهاجمة أربعة مسلّحين من معاصر الشوف، في آخر أيلول ١٩٢٥، لعنصرين من الدرك، في بطمة، كانا يقتادان رجلين درزيين من بلدتهم مطلوبين من السلطة. وقد قتل المسلّحون أحد الدركيين، ونزعوا سلاح الآخر، وخلّصوا الرجلين. ومنها اشتباك بعض المسلّحين مع رجال الدرك في وادي نهر الحمّام الواقع بين داريا وعانوت وحصروت من إقليم الخرّوب، وغريفة وعينبال وبعقلين من الشوف السويجاني. وهذا الوادي كان أحد الممرّات التي يرابط فيها العصاة والأشقياء وقطّاع الطرق.

خشيت السلطة الفرنسية من تكاثر الحوادث المخلّة بالأمن، ومن احتمال تطوّرها إلى ثورة، ورأت فيها تحدّياً لهيبتها، وإنذاراً لها بما هو أسوأ. وازدادت خشيتها بعد اجتياز الثوار للحدود اللبنانية، وقيام الثورة في وادي التيم، والتحاق المزيد من مجاهدي الشوف والمتن بها. وبناءً على ذلك، وعلى سريان إشاعة قوية عن عزم الثوار على التقدم إلى «لبنان الصغير»، تحسّبت السلطة للأمر فعزّزت قواها في جميع قصبات «لبنان الصغير»، والمراكز العسكرية. وأرسلت إلى بيت الدين عدداً من السيارات العسكرية منها سيارة بريد جديدة، وكميات من الأسلحة والذخائر ومعدّات القتال، وأحاطت سراي بيت الدين بالأسلاك الشائكة. ونقلت المعّدات الحربية إلى جزّين بسيارات مستأجرة. وأذكت نيران الحوادث الطائفية لتشغل الدروز بها عن

---

(١) للمزيد من المعلومات عن نزوح الدروز إلى جبل الدروز، أنظر كتابنا، **جبل العرب...**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ١٦٢- ١٦٨.

نصرة الثورة، ولتحول دون حصول أية استجابة ثورية في الشوف والمتن.

إن اتجاه دروز الشوف والمتن إلى الثورة كان يقوى في القاعدة الشعبية مع إحراز الثورة للمزيد من الانتصارات، ومع توسّعها، وإمعان الفرنسيين في التضييق على المتعاطفين معها وفي تأجيج نيران الحوادث الطائفية، ولجوئهم إلى تجنيد كوكبات من المسيحيين لقتال إخوانهم الثائرين. لكنه كان يلقى لجماً من الرئاسات الروحية، ومن الزعامات السياسية، من أجل تجنّب قيام فتنة طائفية كبيرة بين الدروز والمسيحيين، وتجنيب الدروز المزيد من الخسائر والنكبات، لشعور البعض منهم أن معظم أعباء الثورة ملقى عليهم، وهذا يحمّلهم فوق طاقاتهم، ولشعورهم أيضاً أن انتصار الثوار أمر مستحيل.

لم يجد اتجاه دروز الشوف والمتن إلى الثورة من يتبنّاه ويقوده من زعمائهم المقيمين في لبنان، وإن كان هناك من يؤيّده في السر. فالفعاليات السياسية المؤهّلة لذلك هي خارج لبنان ومحكوم على بعضها بالإعدام أو بالنفي لمواقفها المعارضة للفرنسيين، ولنضالها ضدهم، مثل الأميرين شكيب وعادل أرسلان. والزعماء المقيمون في لبنان، والذين يعوَّل عليهم، أخذوا دور الوسيط بين الفرنسيين والثوار. وهم، باستثناء الأمير أمين مصطفى أرسلان، موالون للفرنسيين، ومحتاجون، كسائر الزعماء، إلى رضاهم للوصول إلى المجلس التمثيلي والوظائف المهمّة، وللاستمرار في مراكزهم ووظائفهم، وللحفاظ على النفوذ. وبما أنه كان مطلوباً منهم إبّان الثورة إعلان الولاء للسلطة المنتدبة ولدولة لبنان الكبير، جدّدوا الولاء لهما في مقابلاتهم للمسؤولين.

ومع هذا فاق عدد المجاهدين من الشوف والمتن الستمائة مجاهد موزّعين على ١٢٥ عشيرة، وهذا يدلُّ على نسبة المشاركة العالية. وهم من أكثرية القرى، وتأتي في طليعتها بعقلين (٤٠ مجاهداً) عاليه (١٥ مجاهداً) كفرفاقود (١٣ مجاهداً) عين وزين (١٢ مجاهداً)

الشويفات (١٢ مجاهداً) عرمون (١٠ مجاهدين) كفرمتى (١٠ مجاهدين) مزرعة الشوف (١٠ مجاهدين) بيصور (١٠ مجاهدين). وقد فقدوا ٣٠ شهيداً في معارك الثورة في سورية.[١]

يُذكر في هذا المجال نصرة المناضل علي ناصر الدين للثورة، وكان على صلة بقادتها وبقائدها العام، سلطان، وقد نقل إليه رسالة من الأمير شكيب أرسلان، ورسالة من مارسيل كاشان، رئيس الحزب الشيوعي الفرنسي، حملها يوسف إبراهيم يزبك من باريس. وهو لم يكن شيوعياً، إلا أنه نسّق مع الحزب الشيوعي اللبناني الذي ناصر الثورة، والذي تكتسب نصرته لها أهمية كبيرة، لأنه على علاقة بنشاط الأممية الشيوعية (الكومنترن)، ولأن جميع أعضائه من المسيحيين، وأية نصرة مسيحية للثورة تخفّف من طابعها الإسلامي، وتوضح أكثر طابعها الوطني.

أصدر الحزب الشيوعي اللبناني، قبل امتداد الثورة إلى لبنان وبعده، مناشير تدافع عنها، وتحرّض الجنود على التمرّد والتآخي مع الثوار، وتحرّض العمال على عدم التطوّع في الفرق العسكرية، وتدعو إلى نبذ الطائفية الذميمة.[٢] وقام الحزب بدعاية في أوساط المسيحيين تدحض الدعاية الفرنسية المضلّلة التي أثارت عندهم الخوف من الثورة بتصويرها ثورة إسلامية، أو ثورة درزية ضدّهم. كما نشر المقالات المؤيّدة لها في جريدة «الإنسانية». وواصل نشاطه السرّي حتى ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٦ حين اعتقل الفرنسيون أعضاءه وعلي ناصر الدين في أثناء اجتماعهم في بيت علي، وأحالوهم إلى المجلس العدلي.[٣]

---

(١) معلومات هذه الفقرة مقتبسة من عزّت زهر الدين، المجاهدون الدروز في عهد الانتداب، مؤسسة التراث الدرزي، لندن، المملكة المتحدة، ٢٠٠٤.

(٢) أنظر هذه المناشير في جريدة «البشير» عدد ٨ تشرين الأول ١٩٢٥، وجريدة «زحلة الفتاة» عدد ١٠ تشرينالأول ١٩٢٥.

(٣) فؤاد الشمالي، **أساس الحركات الشيوعية في البلاد السورية اللبنانية**، مطبعة الفوائد، بيروت ١٩٣٥، ص: ٤٠- ٤١.

إن ما امتنع، أو صعب، على المتعاطفين مع الثورة، داخل الشوف والمتن، قاموا به خارجهما، مع أنه كان من الأسهل عليهم أن يقاتلوا فيهما، لو انفسح المجال لهم لذلك وتوفّرت ظروفه. لقد التحق بالثورة مئات المقيمين منهم في لبنان، والمقيمين خارجه، ولا سيّما في جبل الدروز، ومن بينهم فتيان متحمسون.[1] وندر أن يكون هناك قرية شوفية أو متنية إلا ومنها بضعة مجاهدين، وشهيد أو أكثر. وقد ذكر سلطان عدداً كبيراً في مذكراته، وذكر غيره البارزين منهم، فيما أُغفل ذكر الكثيرين، الذين لا تزال الذاكرة الشعبية تحفظ أسماءهم مع قصص بطولات بعضهم. وسنكتفي بذكر أشهرهم، وذكر قادة المجموعات القتالية، مع الاكتفاء بالإشارة إلى ما قاموا به فقط خلال الثورة السورية الكبرى وإزاءها.

- الأمير شكيب أرسلان (١٨٦٩- ١٩٤٦): من بلدة الشويفات في قضاء عاليه. نصير القضايا العربية والإسلامية، ونصير الثورة السورية الكبرى بقلمه وبمساعيه من أجلها مع المسؤولين وفي المحافل الدولية. عضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، وقد قدّم مقترحاتها إلى المفوّض السامي دو جوفنيل لحلّ القضية السورية. وقدّم مع إحسان الجابري مذكّرتها إلى عصبة الأمم، وكلّفه سلطان بعرض قضية الثورة عليها. كتب المقالات العديدة عن الثورة في المجلة التي أسّسها وأصدرها في أوروبا، La Nation Arabe (لا ناسيون آراب). حُكم بالإعدام من قبل الفرنسيين.
- الأمير عادل أرسلان (١٨٨٧- ١٩٥٤): من بلدة الشويفات، وهو

---

(١) يذكر الأمير عادل أرسلان في مذكراته، مصدر مذكور سابقاً، الجزء الأول، ص: ٢٧٨، أن فتى من آل ملاعب عمره ١٢ سنة التحق بالثورة، وجُرح مرتين: مرّة في راشيا، ومرّة في جبل الدروز، وصار مضرب مثل، وأن الفرنسيين قبضوا عليه مع ثلاثة من أقاربه في تل اللوز في جبل الدروز وأعدموهم جميعاً رمياً بالرصاص.

أخو الأمير شكيب أرسلان. حُكِم بالإعدام غيابياً مرتين من قبل الفرنسيين، في سنة ١٩٢٠ وفي سنة ١٩٢١. ثم حُكِم بالإعدام غيابياً للمرة الثالثة لاشتراكه في الثورة السورية الكبرى. كان في القدس حين قامت الثورة، فالتحق بها، وغدا مستشار سلطان ومساعده في تنظيم شؤونها، وتأسيس مجالسها ومحكمتها الثورية في جبل الدروز، وفي صياغة مقرَّرات المؤتمرات، والقيام ببعض المهمات. تسلّم قيادة حملة الإقليم ووادي التيم الثالثة. وقاد الثوار في معارك اللجاه، ومما يُذكَر عنه فيها أنه ما كان يتحاشى قصف الطائرات، بل يشارك مع الثوار في إطلاق النيران عليها من على سطوح البيوت أو من على الصخور، «وأنه حمل مدفعاً من جدل إلى جديلة ليقصف به».[1] فضّل حياة النفي في صحراء النبك على الاستسلام. كان عضواً في اللجان التي تشكّلت لتلقي الإعانات المرسلة إلى المجاهدين. لقّب لجهاده وشاعريته بـ«أمير السيف والقلم». طُلب منه، بحسب ما يذكر في رسالته إلى الأمير نديم آل ناصر الدين، كتابة تاريخ الثورة السورية الكبرى، لكن الوقت لم يتّسع له، كما لم يستطع مساعدة الأمير نديم الذي حاول كتابة هذا التاريخ «إنصافاً لبني معروف وإثباتاً لما لهم من شأن في الكيان السوري، لأن الوثائق والمفكّرات ليست معه. وقد انتقد الأمير عادل المؤرّخَ أمين سعيد، واعتبر كتابه عن الثورة مشوّهاً للحقائق من أولها إلى آخرها».[2]

- رشيد طليع (١٨٧٦- ١٩٢٦): من جديدة الشوف. تسلّم عدّة مراكز إدارية في العهد العثماني وعهد الحكومة العربية. وهو أول رئيس للوزراء في إمارة شرق الأردن. حُكم بالإعدام غيابياً من قبل

---

(١) مقابلة شخصية وشريط مسجّل مع علي سيف الدين القنطار في ١٧/١٢/١٩٨٧.

(٢) رسالة الأمير عادل أرسلان إلى الأمير نديم آل ناصر الدين بتاريخ ١٣ كانون الأول ١٩٣٨. (من أوراق الأمير نديم آل ناصر الدين).

الفرنسيين. وكان بينه وبين سلطان مراسلات بشأن قيام الثورة. وبعد قيامها قدم من مصر إلى القدس حيث أسّس مع المفتي الحاج أمين الحسيني لجنة مركزية لدعم الثورة وإغاثة منكوبي سورية، ترأسها أمين الحسيني وكان عجاج نويهض أمين سرّها وحافظ حساباتها. وقد قدّمت مساعدات غذائية وطبية وأسلحة وأموالاً. تنكّر رشيد طليع أثناء مروره في شرق الأردن بزيّ مهندس إيطالي لكي لا يعرفه الجند الإنكليزي الذي كان يراقب الطرق من جبل الدروز وإليه. التحق بالثورة في جبل الدروز، وساهم في تنظيم شؤونها الإدارية، وكان أمين سر «المجلس الوطني» المنشأ في الجبل. قاد الثوار في معارك «المقرن الشرقي» من الجبل بالرغم من مرضه. توفي في قرية الشبكة (أشبكى) في الجبل في أواخر أيلول ١٩٢٦. وبناءً لطلب إحدى النساء وموافقة سلطان لم يُمدّد جثمانه، بل أُبقي منتصباً في قبره لكي يبقى سعد الثورة قائماً. وقد أقيم له نصب تذكاري في الشبكة، أُزيح الستار عنه في سنة ٢٠٠٢، والأجدر اليوم أن يقام له نصب تذكاري في مسقط رأسه.

- عادل النكدي (١٨٩١ــ ١٩٢٦): من بلدة عبيه في قضاء عاليه. حين قامت الثورة كان في أوروبا، فكتب عنها عُشر المقالات التي نشرتها الصحيفة الفرنسية الشيوعية L’Humanité (لومانيته). وبعد أن أكمل مناقشة أطروحة الدكتوراه في الحقوق في باريس، سارع إلى الالتحاق بالثورة في الغوطة، وخاض المعركة فور وصوله. وبالرغم من أنه جُرح في معركة بالا تابع الجهاد، فاستشهد في معركة «سيدي الناس»، المعروفة بـ«سيدي كناس»، في ٣١ تموز ١٩٢٦، بالقرب من جرمانا. دُفن في بابيلا، ونقلت رفاته إلى مسقط رأسه، عبيه، في ٨ أيلول ١٩٤٦.

- فؤاد سليم (١٨٩٣ــ ١٩٢٥): من جباع الشوف. أحد ضبّاط الثورة العربية والحكومة العربية وحكومة شرق الأردن. التحق بالثورة السورية الكبرى في أيلول ١٩٢٥، وكان مع أخيه نصري أكفأ

خبراء الثورة في عمليات تفجير الخطوط الحديدية والجسور. اشترك في معركة المسيفرة. وصاغ مناشير الثورة الثلاثة إلى اللبنانيين. وخاض معارك الإقليم ووادي التيم ومرجعيون، وحاول نسف جسر الخردلي. وبفضل الخطّة التي وضعها للدفاع عن الإقليم في كانون الأول ١٩٢٥ انتصر الثوار على الفرنسيين الذين هاجموه، لكنه استشهد في سحيتا في ٢٠ كانون الأول وهو يتعقّب فلولهم المنهزمة، فدفن هناك. وتبرّع عمر آغا شمدين، رئيس بلدية سحيتا، بإقامة ضريح له في سنة ١٩٢٨.

- شكيب وهّاب (١٨٩٠- ١٩٨٠): من بلدة غريفة في الشوف. من أبرز المجاهدين اللبنانيين في حرب العصابات. جاهد في لبنان وسورية والحجاز وشرق الأردن وفلسطين. كان أحد رفاق سلطان في ثورته الأولى في سنة ١٩٢٢، ومن أشهر قادة المجموعات في الثورة السورية الكبرى. خاض معاركها في جبل الدروز والإقليم ووادي التيم والبقاع الغربي. باسمه اقترن العديد من الحوادث والمواقع، ومنها موقعة الفالوج الثانية. حُكم بالإعدام أكثر من مرة من قبل الفرنسيين. رافق سلطان إلى النبك، وكان من أشد المخلصين له في المنفى.
- حسيب ذبيان (١٨٨٥- ١٩٦٩): من بلدة مزرعة الشوف. ضابط في الجيش العربي. وأحد المسهمين في تأسيس إمارة شرق الأردن. التحق بالثورة مع الأمير عادل أرسلان، وخاض العديد من المعارك. حُكِم بالإعدام غيابياً من قبل الفرنسيين.
- حمد صعب (١٨٩١- ١٩٤١): من قرية الكحلونية في الشوف. جندي في الجيش العربي. كان قائد إحدى المجموعات في الثورة السورية الكبرى، «وكتب الوقائع اليومية عن حوادثها»،[١] وعمّا شارك فيه بعدها. لكن مفكرّاته التي كان

(١) المصدر نفسه.

يحملها معه فُقدت عند استشهاده بقصف الطيران الإنكليزي، حين هبّ مع فوزي القاوقجي لنصرة ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق بعد نصرتهما للثورة الفلسطينية في سنة ١٩٣٦.

- أحمد هاني: من بعذران إحدى قرى الشوف. قائد إحدى المجموعات في الثورة. كاد يشعل الثورة في الشوف، لولا تدخل الست نظيرة جنبلاط والرؤساء الروحيين للدروز كما سنرى.
- أحمد أمين: من قرية جباع الشوف. عُرِف باسم والده (أمين) لا باسم عائلته (البتلوني). قائد إحدى المجموعات في الثورة. استشهد في المعركة التي خاضها الثوار بين صلخد ومتان في ١٤ حزيران ١٩٢٦.

ومن مجاهدي الشوف خطّار أبو هرموش من السمقانية، مجاهد في الثورة العربية الكبرى، وأحد بطلي موقعة الفالوج الأولى، استشهد في معركة قطنا في ٢٥ آذار ١٩٢٦. وفارس سري الدين من عترين، أصيب ب ٢٢ إصابة غير قاتلة في معركة المزرعة، وظلّ يقاتل حتى انتهائها، استشهد في بقع جمرة في ١١ نيسان ١٩٢٦. وفندي أبو ياغي من آل زهر الدين من كفرفاقود. أحد مرافقي سلطان في ثورته الأولى في سنة ١٩٢٢، وأحد مثيري المتاعب للسلطة في لبنان إبان الثورة السورية، ضُرِب به المثل لتدجّجه دائماً بالسلاح. وجميل عمّار من عين عنوب. وعبد الحليم الجردي من الشويفات، استشهد في معركة «الرشيدة» في جبل الدروز في أيلول ١٩٢٦. وحسين حمّاد من عين زحلتا. وقاسم زهر الدين من كفرفاقود.

تعقّب الثوار في الشوف والمتن

جرى تعقّب الثوار في الشوف والمتن بتدابير قمعية، وإجراءات تعسفية، شبيهة بتلك المتَّخذة لإخماد الثورة، طالت أقل تعاطف معهم، ومطلق بادرة اجتماعية إنسانية ضرورية إزاءهم من قبل

المواطنين،[١] وبخاصة من قبل الموظّفين. ومن الأمثلة على ذلك إصدار رئيس الجمهورية اللبنانية، شارل الدباس، بناءً على تقرير مفتّش العدلية، مرسوماً بكف يد القاضيين، سعيد زين الدين، الرئيس الأول لدى محكمة الاستئناف، وملحم حمدان، المحامي لدى محكمة التمييز العليا؛ لأنهما حضرا مأتم ابن منطقتهما وأحد قادة الثورة، رشيد طليع، في جديدة الشوف. وهذا يشكّل «إخلالاً منهما بواجب الوظيفة»، بحسب ما جاء في مرسوم عزلهما.[٢] فإذا كان التعامل هكذا مع هذه الأمور، فكيف سيكون مع الثوار الذين سدّدوا رصاص بنادقهم نحو الفرنسيين، ومع الذين يؤوونهم أو يساعدونهم، أو يكتمون ما يعرفونه من أخبارهم عن السلطة.

نزح فريق من مجاهدي الشوف والمتن مع سلطان إلى النبك. وفريق ثانٍ نزح إلى فلسطين، فطلبت الحكومة اللبنانية من السلطة البريطانية تسليمها من عرفت بلجوئهم إلى هناك في إطار سياسة التعاون وتبادل المطلوبين بين السلطة الفرنسية والسلطة البريطانية. ومعظم أفراد الفريقين محالون إلى المجلس العدلي المعروف باسم «المجلس الحربي»، الذي أنشأته السلطة الفرنسية خلال الثورة لمحاكمة الثوار والمخلّين بالأمن، والذي حكم على العديدين منهم بالإعدام غيابياً. وفريق ثالث كان مضطرّاً إلى العودة إلى قراه بالرغم من معرفته بإجراءات الفرنسيين وتوقّعه ملاحقتهم له، حتى أن بعض أفراده كانوا يعودون بصورة مؤقتة وسرية لرؤية عائلاتهم، أو لتأمين المال.

كان على السلطة مهمّتان أمنيتان في الشوف والمتن، هما ملاحقة ثوارهما، وملاحقة المشتركين في الحوادث الطائفية بين الدروز

---

(١) استدعى الحاكم الفرنسي في الشوف النّدّابة حلا أبو شقرا، وأجرى تحقيقاً معها، لأنها ندبت في مأتم رشيد طليع ندبات تشيد ببطولته ومناقبه.

(٢) أنظر نص مرسوم رئيس الجمهورية اللبنانية في جريدة «لسان الحال»، عدد ١٥ تشرين الأول ١٩٢٦.

والمسيحيين. وكلتا المهمّتين متلازمة مع الأخرى ومتزامنة معها، إضافة إلى أن بعض الثوار اشتركوا في الحوادث الطائفية، وبعض المشتركين في الحوادث الطائفية تحوّلوا إلى ثوار. ولو قُدِّر لشتات هؤلاء الثوار أن يجتمعوا وينتظموا تحت قيادة واحدة، لكانوا خلقوا المزيد من المتاعب للسلطة، ولم تذهب هدراً دماء المستشهدين منهم في مداهمات الجند وعلى حواجزه.

عزّزت السلطة الفرنسية القوى الأمنية في المراكز العسكرية والمخافر المنتشرة في القرى. واستحدثت مراكز أمنية جديدة. وأرسلت عدداً كبيراً من جنودها إلى الشوف وصوفر للاصطياف، وللمساعدة في حفظ الأمن، بحسب ما جاء في بلاغ رسمي. وأقام الجند ورجال الدرك والقنّاصة اللبنانية الكمائن للثوار في الممرّات الرئيسة والطرقات الموصلة بين البقاع وجبل لبنان، وداهموا البيوت والأماكن التي لجأوا إليها. وهذا أدّى إلى حصول الكثير من الاشتباكات، ووقوع القتلى من الفريقين، وعلى الأخص من الثوار الذين كانوا يُقتَلون أحياناً في الكمائن دون إنذار بالتسليم، وبحجّة أنهم قاوموا ولم يستسلموا.

وأهم الطرق التي كان الثوار يسلكونها في ذهابهم إلى مناطق الثورة في سورية وفي لبنان الجنوبي وجنوب البقاع، وفي عودتهم منها، ممرّ ضهر البيدر، وطريق عانا ـ الباروك، وثغرة مرستي الواقعة بين جبلي الباروك ونيحا، وطرق جبل الريحان، و مرج بسري. لذا كانت القوى الأمنية تقيم الكمائن شبه الدائمة في هذه الطرق وحولها، وتتواجد في القرى المحيطة بها. وتبعاً لذلك كثرت الاشتباكات بينها وبين أعوان الفرنسيين وعملائهم من جهة، وبين الثوار من جهة أخرى، منها على سبيل المثال الاشتباك الذي حصل في أوائل تشرين الأول ١٩٢٦ في خراج قرية عانا في البقاع الغربي مع ثوار عائدين إلى الشوف. وكان أكثر الثوار يبتعدون عن طريق المشاة ويسلكون الأماكن الوعرة في الجبال فيضلّون سبيلهم أحياناً في أيام العواصف والثلوج

ويقضي بعضهم كما جرى لخمسة منهم في الجبل الواقع فوق قرية مرستي.

وفي أجواء الحكم العسكري، والهواجس الأمنية، انفسح المجال واسعاً أمام الجند الفرنسي والقنّاصة اللبنانية والدرك للتعسّف في تنفيذ التدابير الأمنية، واعتبار أي عابر سبيل مشبوهاً. كما انفسح المجال أمام بعضهم للاعتداء على الناس الأبرياء تحت ستار الشرعية، والتغطية الإعلامية من الصحف المسيَّرة بأوامر السلطة الفرنسية، والدائرة في فلك مصالحها، بحجّة أن هؤلاء الناس مسلَّحون، أو عائدون من ميادين القتال، أو أنهم بادأوا رجال الأمن بإطلاق النار، أو أنهم لم يمتثلوا لإنذارهم بالتوقف، أو أنهم ينقلون أسلحة ومنهوبات.[١]

استعانت السلطة بمتطوّعين من الأهالي لملاحقة الثوار. فقد طاردت قوة من ١٥ دركياً و٥٠ متطوّعاً، بقيادة الكابتن الياس المدوّر، فندي أبو ياغي ومجموعته في جرود جبل الكنيسة. وأقامت السلطة مخافر في القرى على نفقة أهلها، منها مخفر ترشيش الذي ضمَّ ٣ متطوّعين، ومخفر كفرسلوان الذي ضمّ ٦ أنفار و٣ متطوّعين. وفرضت الغرامات على قرى المتن الجنوبي.

وفرضت السلطة على مخاتير القرى وشيوخ الصلح تزويدها بالأخبار عن الثوار العائدين من مناطق الثورة. وعزلت من كتموا الأخبار عنها، وبدوا لها مقصّرين في المهمّة الموكولة إليهم، كعزل

---

(١) من الأمثلة على اعتداءات رجال الأمن، قتل جاويش مخفر حمّانا، حنّا أمين، للفتى المسالم وغير المسلَّح عجاج غرز الدين من رأس المتن وعمره ١٦ سنة بقصد سلبه المال الذي يحمله. ولما أُكتشِف أمره كتبت الصحف الموالية للفرنسيين أن حاكم الشوف العسكري روزنفالون كلَّف الجاويش بالتحري عن عجاج حين بلغه أن هذا عائد من ميادين الثورة، وأنه يهرّب سلاحاً على بغله ويحمل مسلوبات. وقد قام الجاويش بالتحرّي عن الفتى المذكور وقتله بعد أن بادره بإطلاق النار. لكن أسباب الجريمة وظروفها ما لبثت أن عُرِفت. أنظر جريدة «لسان الحال» عدد ٢٣ كانون الثاني وعدد ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٦.

شيخ صلح قرية الكحلونية في الشوف، علي محمود صعب، لأنه آوى المجاهد خطّار منذر، وعزل مختار وشيخ صلح قرية عين وزين في الشوف، سلامة الغضبان وسليم شرف الدين الحسنية، وشيخي صلح قريتي المختارة وعين قني، سليمان الياس ضاهر وأمين حسن عبد الصمد، لأنهم لم يبلغوا الحكومة عن وجود من سّمتهم «أشقياء» في قراهم.

وكان رجال الأمن ينزلون ضيوفاً ثقالاً عند شيوخ الصلح والمختارين ليعطوهم التبليغات، وليأخذوا منهم الأخبار والمعلومات عن الثوار والأشقياء. وبعض شيوخ الصلح والمختارين جُرح أو قُتل بيد الدرك، أو بيد من يتعقّبهم هؤلاء، لأنهم كانوا مضطرّين بحكم واجبهم إلى مرافقتهم لمداهمة البيوت التي يأوي إليها المطلوبون. وممن قتل في المداهمات مختار عين داره، سليمان عطا الله «الذي قُتل أثناء مداهمة المطلوب علي أبوهنا في منزل محمد عباس عطا الله»[١].

وأحالت السلطة إلى المجلس العدلي المئات من المجاهدين والأشقياء والمشبوهين. وبعض الإحالات إليه ضمّت أكثر من عشرة أشخاص دفعة واحدة. فحكم على معظمهم أحكاماً جائرة دون أن تُراعى، على العموم، الوساطات بشأنهم. وأحالت السلطة إلى المجلس العدلي بعض الناس لأنهم عبّروا عن آرائهم في الأوضاع الحاضرة، أو لأنهم دوّنوا أخبار الثورة، فاعتبرتهم مؤيّدين لها، وأحالتهم بالتهم نفسها التي يُحال بها المشتركون في المعارك. ومن ذلك إحالتها أسعد تلحوق وأسعد مكارم من عيتات، وقد أحالت الثاني لتسجيله بعض حوادث الثورة، واتُهِم الاثنان بأنهما «رأسا العصابات المسلّحة وانتشرا في الجبال والبراري لارتكاب الجرائم وقتل النفوس»[٢].

---

(١) لسان الحال، عدد ٩ تشرين الثاني ١٩٢٧.

(٢) لسان الحال، عدد ٣٠ نيسان، وعدد أول أيار، وعدد ٤ أيار، وعدد ٥ أيار ١٩٢٦.

شملت إجراءات السلطة، الإرهابية، أهل الثوار، إذ كثيراً ما تعرّض هؤلاء للاضطهاد، وأُودعوا السجن للتحقيق معهم، فكان بعضهم ينكر التحاق أحد ذويه بالثورة ليسلم من الأذى. وشملت أيضاً كل من قدّم للثوار مساعدة حقيقية أو مزعومة كإحالةِ الطبيب نسيم سليم إلى المجلس العدلي وسجنه بناءً على وشاية بأنه عالج بعضهم،[1] وحجْزِ الجند لأهالي قرية مرستي ليوم كامل في موسم القز، حقّق خلاله المحقّق يوسف شربل معهم عما إذا كان أحدهم دفن أو شارك في دفن ثائر استشهد في الجبل الواقع قرب مرستي. وقد حجز الجند الرجال في بيت، والنساء في بيت، في وقت يتطلّب دود القز أكبر كمية من الغذاء، وهذا أدّى إلى موت معظمه، ونقص كبير في إنتاج الحرير الذي كان يعتمد على موسمه سكان القرى. أما الثائر الذي استشهد، فقد دفنه رفاقه دون مساعدة أحد.[2]

وشملت إجراءات السلطة سكان القرى التي كان يمرُّ الثوار في خراجها أو يلجأون إليها. وفي هذه الحال يغدو جميع أهل القرية مشبوهين لمجرّد أن ثائراً مرَّ فيها أو بالقرب منها، ولمجرَّد حصول حادثة في خراجها. فعلى أثر إقامة الثائر عبد الحليم الجردي مع عصابته المؤلفة من ٥٠ شخصاً كميناً في محلّة «عين السمكة» على طريق بيروت ــ صيدا، بين خلدة والدامور، وقتلهم لشرطي ولأحد الركاب، في إطار تحرّكهم ضد الفرنسيين وخلق المتاعب لهم، فرضت السلطة غرامات على القرى التي اشتُبِهِ بأنها آوت أفراد هذه العصابة، أو بأن هؤلاء الأفراد مرّوا في خراجها، كما طلبت رهائن منها بناءً على التدابير التي اتخذها الحاكم العسكري لتهدئة الأمن في لبنان. وقد

(١) رسالة نسيم سليم إلى المفوّض السامي، ورسالته إلى مدّعي عام المجلس العدلي، وإفادات شيوخ ومختاري وأعيان ووجوه قرى الشوف بحسن سلوك نسيم سليم (من وثائق أسعد نسيم سليم).

(٢) حديث توفيق محمد بشنق مع المؤلف في ١٩٩٧/٩/٢٩، وهو ابن مختار قرية مرستي، أثناء الثورة.

فُرضت الغرامات على القرى بنسبة عدد سكانها، وعلى أساس توزيعهم الطائفي، وعدد كل طائفة، فَفُرِض على الشويفات ١٥٠٠ ليرة ذهبية، وعلى كفرمتّى ٥٠٠، وعلى عرمون ٦٠٠، وعلى عبيه ٥٠٠، وعلى كل من عين كسور وشملان والفساقين (البساتين حالياً) ١٥٠. فاحتجَّ أهالي هذه القرى على هذا الظلم، وامتنع بعضهم عن الدفع مثل دروز الشويفات، الذين تمنعوا عن دفع ثلثي غرامة بلدتهم، وظلّوا ممتنعين عن ذلك إلى أن سوّي الأمر معهم بتخفيض الغرامة «بعد وساطات منها وساطة الست نظيرة جنبلاط، وبهذا أُفرِج عن رهائنهم بعد أن قضوا ٢٧ يوماً في السجن».[١]

الحملات الفرنسية إلى بعذران

إن أهم العمليات العسكرية للسلطة الفرنسية في الشوف هي حملاتها إلى بعذران. ففي نهاية شهر شباط ١٩٢٦ داهم رجال الدرك هذه القرية، وألقوا القبض على ٣ مجاهدين من آل خطّار التحقوا بالثورة، وعادوا إلى بيوتهم، فتصدّى لهم أهلها، ممّا استدعى قدوم نجدة فرنسية من بيت الدين لمساعدتهم على سوق هؤلاء المجاهدين إلى السجن ليُحاكَموا بعد ذلك في المجلس العدلي.

وفي ٢ تموز ١٩٢٦ ظهرت في بعذران مجموعة من الثوار العائدين من ميادين القتال في جهات راشيا والبقاع الغربي بقيادة أحمد هاني وعبد الحليم الجردي وحسين حمّاد. وانضمَّ إليهم ١٠٠ شاب من بعذران وسائر قرى الشوف، فبلغ عددهم ٢٠٠ ثائر. لقد اتخذَّ الثوار من بعذران مركزاً لتجمّعهم بعد قضائهم عيد الأضحى المبارك مع أهلهم، لأنها قرية أحمد هاني، ولأنها واقعة على هضبة منيعة بالقرب من جبلي الباروك ونيحا، وعلى الطريق الموصلة إلى البقاع. وحين علم بهم حاكم الشوف العسكري، الفرنسي،

(١) محمود خليل صعب، **قصص ومشاهد**... مرجع مذكور سابقاً، ص: ٨١.

الكولونيل كليمانسون،[1] جرّد حملة كبيرة إلى بعذران بدأت بإطلاق قنابل المدفعية فيما كان الطيران يحلّق مستكشفاً مواقعهم. وهذا دعا الست نظيرة جنبلاط ووجهاء الشوف إلى العمل سريعاً لإيقاف تقدم الحملة.

كانت الست نظيرة جنبلاط، كما وردت الإشارة إليه، تعمل على تجنيب الشوف الحوادث الدامية، وتلطيف حدّة تدابير السلطة في ملاحقة الثوار الدروز، مستفيدة من حسن علاقتها مع الفرنسيين، الذين استفادوا منها أيضاً للجم القوى الثورية في لبنان الصغير. وبعذران إحدى القرى القريبة من مركز زعامتها، وقد سكنها آل جنبلاط بعد تركهم لمزرعة الشوف وقبل انتقالهم إلى المختارة، ولا تزال قصورهم قائمة فيها إلى اليوم. فاتصلت الست نظيرة بالحاكم العسكري، وطلبت منه وقف سير الحملة. ويُروى عنها أنها استدعت قائد الحملة إلى قصر المختارة، حيث أطلّت منه على أحراج عين قني وعماطور، الواقعة في منحدر الهضبة التي تقع عليها بعذران، وقالت له إن وراء كل شجرة من هذه الأحراج رجلاً. أما وجهاء الشوف، فقد ساروا نحو بعذران، وطلبوا من الثوار الموجودين فيها الانسحاب منها، فنزلوا عند طلبهم وانسحبوا.

وممّا ساهم في نزول القائد الفرنسي عند طلب الست نظيرة صعوبة وصول الجند إلى بعذران، والصعوبة التي كان يلاقيها في إجراء الاتصالات مع القيادة، إذ كانت الطيور الكاسرة تقتنص الحمام الزاجل، الذي يطلقونه، فوق أحراج عمّاطور وعين قني.

انسحب الثوار من بعذران، لكنهم مكثوا عدّة أيام بالقرب منها،

---

(١) تذكر جريدة «البشير»، في عدد ٨تموز ١٩٢٦، أن شيخ صلح بعذران هو الذي أعلم المدير في بيت الدين بوجود الثوار، وهذا أعلم بدوره الحاكم كليمانسون. وقد أفادنا المعمرّون الثقات أن أحد أبناء بعذران كان يُعلم المسؤولين العسكريين في بيت الدين عن وجود الثوار في قريته.

وأخذوا يتجوّلون في سفحي جبلي الباروك ونيحا قريباً من قرى نيحا وجباع ومرستي ومعاصر الشوف، فيما كانت ٤ طائرات فرنسية تلاحقهم وتستكشف مواقعهم. وإزاء إصرار حاكم الشوف العسكري على استسلامهم، وتهديده بملاحقتهم وتغريم القرى التي تؤويهم أو تساعدهم أو يمرون فيها، دعت الست نظيرة إلى اجتماع لأعيان دروز الشوف في قصر المختارة، قُرّر فيه إيفاد شيخي عقل الدروز في لبنان الشيخين حسين حمادة وحسين طليع، لمفاوضة الثوار. فقابل الشيخان وفداً منهم في عين قني، فاشترط الوفد صدور العفو عن جميع الثوار. وعندما نقل شيخا العقل هذا الشرط إلى حاكم الشوف العسكري رفضه، واشترط تسليم الثوار دون قيد أو شرط، وسيّر القوات إليهم، وألقت الطائرات على القرى مناشير تحذّر الأهالي من إيوائهم ومساعدتهم.

أمام هذا الواقع اضطرَّ بعض الثوار إلى الاستسلام على أمل أن تنجح الوساطات في العفو عنهم، أو التخفيف من عقوبتهم. أما الآخرون، فقسم منهم عاد رأساً إلى جبل الدروز، وقسم آخر عمد إلى إقلاق الأمن في جهات الشوف والمتن قبل أن يترك لبنان. ومن أعماله إقامة عبد الحليم الجردي ومجموعته الكمين على طريق الساحل، الذي وردت الإشارة إليه.

بعد هذا شقّت السلطة طريقاً من عمّاطور إلى بعذران، ومدّت إليها وإلى بعض القرى المجاورة الأسلاك البرقية، ليسهل عليها نقل جنودها والاتصال بهم. وأقامت مخفراً في بعذران من ٣٠ دركياً لمراقبة أهلها وجمع الغرامة المفروضة عليهم، وللقبض على أي مجاهد يعود إليها، أو يمرُّ عبر الطرق الجبلية القريبة منها والموصلة بين الشوف والبقاع، وبخاصة أحمد هاني الذي كان في رأس قائمة المطلوبين. إلا أن وطأة هذه القوة على الأهالي كانت خفيفة بسبب تعيين أحد أعيان الشوف، فرحان العماد، قائداً لها، وقد غضَّ هذا القائد الطرف عن تحرّكات أحمد هاني وتردّده إلى بعذران.

اضطرّ أحمد هاني إلى قتل الدركي سركيس المدوّر الذي كان يراقبه، والذي حاول اعتقاله عند خروجه من أحد بيوت بعذران، وذلك في آخر تموز ١٩٢٦. وروي عن فرحان العماد أنه تأثر كثيراً لمقتل أحد عناصر مخفره، لكنه اعتبره، بالرغم من سوئه وفداحته، أهون عنده من قتل هذا العنصر لأحمد هاني. وسبب ذلك خشيته من أن يُتهَّم بأنه مكلَّف بتصفيته، وأنه غدر به، وأنه غضّ النظر عن تردّده إلى بعذران ليفتك به،[١] فيتشوَّه سجله، الحافل بمواقف البطولة والشهامة والغيرة على أبناء طائفته، بعار تصفية مجاهد درزي، شبيه بالعار الذي لحق بعدة موظفين دروز جرّاء غدرهم بحسن ثابت ورفيقه شامل عزام، وتصفيتهما في سنة ١٩٢٣، بناءً على تكليف من السلطة الفرنسية، لتتخلَّص من عصابة شغلتها وأقلقت الأمن طويلاً.[٢]

ساقت السلطة الفرنسية قوة من ١٢٠٠ جندي إلى بعذران، وفرضت عليها غرامة كبيرة مقدارها ٥٠٠ ليرة ذهبية. وسوقها هذا العدد من الجنود دليل خشيتها وتوقّعها حصول مقاومة من أهالي بعذران. لكن أحداً منهم لم يقاوم، بل ظلّوا جميعاً مخلدين إلى السكينة، وتحمّلوا وطأة القوة الفرنسية ووطأة الغرامة، كما تحمّلوا تمادي الفرنسيين في ظلمهم وإجراءاتهم التعسفية خلال التحقيقات، ومنها اتهامهم بعض رجال بعذران بقتل الدركي، وبمساعدة أحمد هاني، ومنها تكبيل امرأة من آل هاني وامرأة من آل شاذبك، وربطهما إلى

---

(١) مقابلة شخصية مع الشيخ سلمان البتديني ومع الأستاذ جودت هاني في ١٠ تموز ١٩٨٤.

(٢) وضعت السلطة الفرنسية الأمير توفيق أرسلان، محافظ لبنان الجنوبي، أمام أمرين: إما تصفية عصابة حسن ثابت وشامل عزام، أو عزله من وظيفته. فكلّف الأمير توفيق الضابط نعمان أبو شقرا القيام بذلك بموجب أمر خطي منه، يطلب إلى مخافر الدرك في لبنان وسورية تسهيل مهمته، أوردناه في كتابنا، **دروز سورية ولبنان**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٣٩٣، فاستعان هذا الضابط بعدة عناصر درزية تمكّنت بالغدر من الفتك بالعصابة المذكورة.

ذيل حصان جندي وسوقهما إلى بيت الدين، لأن أحمد هاني مرّ من أمام بيتهما بعد قتله للدركي. وقد اتُهم أهل بعذران بقطع الأسلاك البرقية في عدة قرى مجاورة في أواسط أيلول ١٩٢٦.

أما أحمد هاني، فقد ترك بعذران، وظلُّ مطارَداً مع رفاقه إلى أن قُتل خطأً، في ٢٩ كانون الأول ١٩٢٧، على يد رفيقه هاني الدلغان، عند مداهمتهما بيت سليم عربي في كفرقوق في منطقة راشيا بقصد قتله انتقاماً منه، وكان هذا، بصفته مختار كفرقوق، مضطراً لتزويد السلطة بما تطلبه من معلومات، لذا اتُهم بالتعاون مع الفرنسيين ضد الثوار. وبما أنه صادف وجود دركي في بيت المختار أثناء المداهمة، فقد زعم هذا الدركي أنه هو الذي قتل أحمد هاني، فاستحقّ لذلك مكافأة السلطة له بوسام الاستحقاق اللبناني.[١]

الحوادث الطائفية في الشوف والمتن

تتداخل العوامل الداخلية للحوادث الطائفية في بلاد الشام، في القرنين: التاسع عشر والعشرين، مع العوامل الخارجية. وتأثير الثانية في صنعها أقوى من الأولى، لكن الأولى هي متكأ الثانية ونافذتها. فإلى جانب الأصالة المتجذرة، والرغبة في العيش المشترك في إطار الألفة والمحبة والتعاون والاحترام المتبادل وحسن الجوار وتبادل المنافع والخدمات، هناك عوامل الجهل، والتعصب الذميم، والشعور الفئوي والطائفي، والمفاهيم الخاطئة، وتضارب الاتجاهات والميول السياسية والمصالح. لكن جميع هذه العوامل الداخلية السلبية لم تؤدِّ في أي وقت إلى حوادث عامة متفاقمة إلا عند اشتداد عواصف العوامل الخارجية، وفي ظل الاحتلال الأجنبي.

---

(١) جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، مجلد ١٩٢٨، عدد ٢١٣٩ تاريخ ٦ شباط ١٩٢٨، أن السلطة منحت الدركي فندي فرحات بموجب المرسوم رقم ٢٧٣١ وسام الاستحقاق اللبناني من البرونز، لأنه قتل أحمد هاني.

نشأت حوادث القرن التاسع عشر في ظل الاحتلال العثماني، وعندما قوي التدخّل الأوروبي، وبخاصة البريطاني والفرنسي، في شؤون الدولة العثمانية، في إطار ما سُمي «المسألة الشرقية. ونشأت الحوادث الطائفية في ظل الانتداب الفرنسي. وفي كل هذا دلالة على أن سكان سورية ولبنان كانوا لمرات عديدة ضحايا التدخل الأجنبي، ووقوداً لنيران مصالحه، أكثر مما هم ضحايا عوامل التفرقة الداخلية.

إن سلاح التفرقة الذي استعمله الفرنسيون فعل فعله في المناطق اللبنانية التي امتدّت إليها الثورة، أو بدت أنها مرشّحة للامتداد إليها، أكثر من المناطق السورية التي أثار فيها الفرنسيون الحوادث الطائفية والمذهبية والمناطقية. ففي حين ظلَّ نطاق الحوادث محدوداً في جميع مناطق الثورة في سورية، اتسع نطاقها في لبنان ليشمل عدة مناطق حتى بات يهدد بفتنة كبيرة بين الدروز والمسيحيين.

لقد استثار الفرنسيون مخاوف المسيحيين على مصيرهم ومصير لبنان، وصوّروا لهم أنهم حماتهم من الأكثرية المسلمة التي يقوم أبناؤها بالثورة، ووزّعوا السلاح على المتطرّفين منهم بحجّة حمايتهم من خطر مزعوم، وبحجّة حماية الكيان اللبناني حين وصلت الثورة إلى حدوده الجنوبية الشرقية، في الوقت الذي كانوا يغرّمون القرى الثائرة أو المؤيّدة للثوار بتأدية السلاح. فقلد أبقوا السلاح بيد المسيحيين بعد انتهاء ثورة مواطنيهم أو مجاوريهم. وكان تبريرهم لإبقاء السلاح بيد أهالي زحلة «وجود هذه المدينة محاطة ببلاد العصابات والثوار».[(١)] وتنصّلوا أحياناً من تبعة توزيع الأسلحة فنسبوا ذلك إلى التجّار الذين ساهموا في انتشارها في الشوف والمتن.

شغل الفرنسيون الدروز والمسيحيين بحوادث، الغرض الأساس منها إضعاف مناصرة الدروز للثورة، ومنعهم من القيام بأية استجابة ثورية في الشوف والمتن. وتجاهلوا دورهم في إيقاد نيران هذه

(١) لسان الحال، عدد ١٣ تشرين الأول ١٩٢٦.

الحوادث، والغاية منها. فأحد تقارير وزارة الخارجية الفرنسية لا يجد تفسيراً لها سوى «شعور المسيحيين بأن قيام الثورة وانتصارها في جبل الدروز يشكّل تحدّياً لهم، وقيام الدروز بالحوادث بإيحاء من سلطان باشا الأطرش من أجل إشغال القوات الفرنسية[١] إنهم إذاً يعيدون الحوادث الطائفية إلى خوف المسيحيين، وإلى رغبة سلطان بإشغال الفرنسيين بها. وفي الحقيقة كان هناك تخويف للمسيحيين، وكان سلطان يريد إشغال الفرنسيين، إنما بإيقاد نيران الثورة في كل مكان، مع وأد أية فتنة يفتعلونها.

في سنة ١٩٢٥ أشعل الفرنسيون فتيل الحوادث الطائفية بين الدروز والمسيحيين بعد حوادث مماثلة أثاروها هم أيضاً بين سنتي ١٩١٩ و١٩٢٣. وقد شملت حوادث سنتي ١٩٢٥ و١٩٢٦ بعض قرى منطقتي حاصبيا وراشيا، وعلى الأخص قرية كوكبا. و شملت منطقتي الشوف والمتن. ووصلت إلى منطقة زحلة حيث حصل نزاع بين دروز المريجات ومسيحييها وقع فيه ٥جرحى، كما حصلت اعتداءات على دروزها أسوأها قتل الوجيه ملحم المصري في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٦، ممّا أحدث هياجاً عندهم، وتفكيراً بالرحيل، بحسب ما تذكر إحدى الصحف الصادرة آنذاك.[٢]

وفي أجواء التحريض والتهييج والانفعالات، وافتعال عملاء الفرنسيين للحوادث، تسلسلت عمليات الفعل وردّات الفعل، والقتل والأخذ بالثأر على الهوية. وكان للشوف النصيب الأكبر منها. وغابت عن بعض الدروز والمسيحيين المصلحة الوطنية، ومصلحتهم في السلم الأهلي وهناء العيش الواحد، وخدموا مصلحة الفرنسيين وساهموا في تنفيذ مخطّطهم، وأثخنوا أنفسهم بالجراح، وأهرقوا دماء مئات الأبرياء من المارة على الطرق والعاملين في الحقول والمقيمين في بيوت

(1) Ministre des affaires étrangères (M.A.E) Paris, Serie E levant 1918- 1940 vol 241.

(٢) البشير، عدد ٨ شباط ١٩٢٦.

منعزلة. كما أن القتلة أنفسهم حوكموا بالسجن أو بالإعدام من قبل المجلس العدلي. وبلغت الجرائم المرتكبة عشرات الجنايات الجماعية وعشرات الجنايات الفردية، إذ لا تكاد تخلو قرية في جنوب جبل لبنان من قتيل أو أكثر. فقد قُتِل ٥ أشخاص في جريمة ضهر البيدر في ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٥، و٤ في حادثة المديرج في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٦، و١٥ شخصاً في منطقة جزّين في النصف الأول من أيار ١٩٢٦، و٥ أشخاص في حادثة بكزريه بحوار بعقلين في أواخر تموز ١٩٢٦، و٣ أشخاص في جريمة خراج ميمس في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٦. وكم كان استفاد لبنان لو بُذِلت هذه الدماء من أجل تحريره واستقلاله. وكم كانت استفادت الثورة لو بذلت الدماء فيها بدلاً من هذرها في حوادث طائفية.

وانطلاقاً من واقع خلافي ذي جذور تاريخية، كان قتال المسيحيين للدروز بخلفيّة العداء للثورة والدفاع عن لبنان، وبخلفيّة أخرى هي الدفاع عن وجود فرنسا في سورية ولبنان، وهي معتبرة عند الموارنة «الأم الحنون»، التي قدَّمت لهم الحماية منذ زمن بعيد، ثم خلقت لبنان الكبير معتبرة إياه وطناً مسيحياً. وكان قتال الدروز للمسيحيين بخلفيّة نصرة الثورة، وخلفيّة قتال حلفاء فرنسا، الذين يساعدونها في سحق هذه الثورة.

واشترك بعض الثوار الدروز في الحوادث الطائفية، كما اشترك فيها بعض العناصر المسيحية من القنّاصة اللبنانية والدرك اللبناني، الذين لم يُكتشف أمر بعضهم ولم يُحاسَب بعضهم الآخر لعدم وجود دليل حسّي ضدّهم. وقد وقعت عدة حوادث بين رجال الدرك من الفريقين، الذين غلب عندهم الشعور الطائفي والتعصّب على الواجب الوظيفي وعلاقة الزمالة. وفي بطون الصحف وأذهان المعمّرين روايات كثيرة عمّا وردت الإشارة إليه.

وكما كانت حوادث لبنان الجنوبي وراشيا أحَدَ أهم الأسباب التي قوّت عند المسيحيين شعور العداء للثورة، وأجّجت الحوادث الطائفية،

هكذا كان استحداث فرق القنّاصة اللبنانية من المسيحيين فقط لملاحقة الثوار الدروز، واحداً من أسباب التحاق المزيد من دروز لبنان بالثورة، وتأجيج الحوادث الطائفية. وفي هذا تكرار لما حصل في الماضي، إذ كان تجنيد الأمير بشير الشهابي الثاني للموارنة للقتال مع القائد إبراهيم باشا المصري ضد الدروز الثائرين عليه في سنتي ١٨٣٧ و١٨٣٨، أحد أسباب الفتن بين الدروز والمسيحيين في أواسط القرن التاسع عشر. لقد كان بوسع الفرنسيين أن يجنّدوا من المسلمين أعداداً كبيرة في فرق القنّاصة اللبنانية، بل كان بوسعهم أن يجنّدوا أكثر من فرقةٍ من دروز لبنان أنفسهم ويسخّروها كما يسخّرون عناصر الدروز في الدرك اللبناني في ملاحقة إخوانهم الثائرين، ولهم في هذا المجال تجربة ناجحة، هي تجنيدهم كوكبات درزية من جبل الدروز لتساعدهم في تعقّب دروز الجبل الثائرين وإخماد ثورتهم. إلا أن الفرنسيين شكّلوا فرق القنّاصة اللبنانية من المسيحيين فقط ليؤجّجوا نيران الحوادث الطائفية.

أصبح الوضع الأمني في الشوف حرجاً للغاية، وممّا يدلُّ على ذلك تعيين حاكمين عسكريين فرنسيين هما روزنفالون وكليمانسون، وتعيين ثلاثة محافظين في نصف سنة هم محمود تقي الدين بصورة مؤقتة حتى أواخر تشرين الثاني ١٩٢٥، وعبد الله الغريب الذي عُزل لأنه لم يحضر إلى محلّة قريبة من جسر الدامور حين بُلّغ عن قتيل فيها، وكامل حميّة الذي توجّه في أوائل نيسان ١٩٢٦ مع حاكم لبنان، كايلا، ومندوب المفوض السامي، سولومياك، والكولونيل الفرنسي كريس، إلى الشوف لتسلّم مهمته وإبلاغ الأهلين بتعيينه، وقد بذل نشاطاً كبيراً لتحقيق الاستقرار ونال رضى الجميع.

حين حققت الحوادث الطائفية الأهداف التي توخّاها الفرنسيون، وحين ضعفت الثورة في سورية ولبنان وما عادت تشكل خطراً عليهم، وبعد أن تفاقمت الأمور وازدادت خطورتها، قرّروا وضع حد للحوادث الطائفية. ولكن إشعال حريق كبير يتطلب فقط عود كبريت، أما إطفاؤه فيتطلب جهوداً كبيرة. ومن الخطوات التي اتخذها الفرنسيون قرار

الحاكم العسكري العام، في اجتماع مجلس النظار اللبناني، إحالة الجنايات إلى المجلس العدلي الذي أنشئ لمحاكمة الثوار، على غرار المجلس العدلي المنشأ في دولة سورية. وأعطي المجلس صلاحية إصدار الأحكام المبرمة والنافذة. لقد عرف الناس من قبل شدّة أحكام المجلس العدلي وسرعة تنفيذها في عهد الجنرال ويغان، وذلك في أثناء الحوادث الطائفية التي اشتدت في سنة ١٩٢٣، فقد كان ويغان ينتظر على الهاتف حتى آخر الليل صدور الأحكام، فيطلب إحالتها إليه لتوقيعها حتى تُنفّذ بسرعة. لقد أصدر المجلس العدلي الجديد أحكاماً كثيرة بالإعدام، وأحكاماً بالسجن لمدة سنتين أو أكثر، وأحكاماً بدفع غرامة ١٠٠٠ فرنك فرنسي جزاءً نقدياً على كل ناقل سلاح. إلا أن بعض أحكامه جاء جائراً، لأن الحقيقة كانت تضيع أحياناً بسرعة التحقيقات وإصدار الأحكام، وبسبب التحيّز، فيُجرَّم الأبرياء بالحكم عليهم بناءً على أدلة تقبل الشك، ويبقى المجرمون طليقين.(١)

وترافق هذا التدبير القانوني، أي إحالة الجنايات إلى المجلس العدلي، مع تدابير ميدانية. فأرسل الحاكم العسكري في الشوف، الكولونيل كليمانسون، إلى أنحاء الشوف وصيدا زهاء ٨٠٠ جندي علاوة على الموجودين من القنّاصة اللبنانية والدرك، عُزِّزوا فيما بعد بنجدات وصلت بطريق البحر من فرنسا. وتمَّ شراء ٦ سيارات ليستعملها رجال الدرك في دوريّاتهم وفي عمليات تعقّب المخلّين بالأمن. وتوجّه الحاكم العام، ومعه مفتّش الدرك، بمعّية المفوّض السامي إلى دير القمر وبعقلين والمختارة، في أواسط أيار ١٩٢٦، حيث دعوا الرؤساء الروحيين والوجوه، وتفاوضوا معهم في سبل إحلال الأمن والوفاق.

---

(١) حكم على حسين سليمان أبو شقرا من عمّاطور بالإعدام لوجود مفكرة معه فيها اسما قتيلين مسيحيين قُتلا في مرج بسري. أنظر لسان الحال، عدد ٤ كانون الأول ١٩٢٦.

ومن الخطوات المتّخذة فرض الحاكم العسكري العام عدة تدابير قرّرتها السلطة المنتدبة، بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية، منها فرض غرامة قدرها ٥٠٠ ليرة ذهبية على قرية القاتل أو القرية التي سقط في خراجها قتيل أو القرية المشتَبَه بها، وتغريمها بتأدية السلاح، وأخذ ٣ أشخاص رهائن عن كل قتيل، على أن تُعادَ الغرامات إلى القرى المشتَبَه بها ويُطلَق سراح رهائنها إذا سلّمت القتلة أو ساعدت في القبض عليهم. وقد فرض الحاكم العسكري ٥٠٠ ليرة ذهبية على أهالي الباروك غرامة قتيل جوار عين اللجّة، و٥٠٠ ليرة ذهبية على أهالي حمّانا غرامة قتيل ضهر البيدر، و٢٠٠٠ ليرة ذهبية على أهالي نيحا غرامة القتلى الأربعة في خراجها. وأُخِذ من القرى المذكورة رهائن. وهذه التدابير كانت مبرّراً للسلطة لإلقاء القبض على المشكوك بولائهم لها، وعلى المعارضين، ممّا كان يدفع بعضهم إلى الفرار عند طلب السلطة لهم كما حصل مع فريد العماد من أهالي كفرنبرخ في الشوف.

بهذا الأسلوب الجائر شاءت السلطة أن تعاقب على أعمال هي أسّها، وأن تعوّض عن تقصيرها في حماية الأمن وملاحقة المخلّين به، وعن عجزها عن الظفر ببقايا مجاهدي الثورة الذين لم يستسلموا، فعهدت إلى الأهالي المحافظة على الأمن واكتشاف القتلة وتسليمهم إليها وإعلامها بوجود الأشقياء، وإلا فإنهم معرَّضون للعقاب؛ إذ كانت القرية بكاملها تُغرَّم، وشيوخها يؤخذون رهائن، بمجرّد أن إنساناً منها عمد إلى القتل، أو بمجرّد أن إنساناً مجهولاً من خارجها ارتكب في خراجها إحدى الجرائم، أو أن ثائراً أو قاتلاً مرّ في خراجها. وأسلوب السلطة هذا قابلٌ للتمادي في التعسّف عند عدم اكتشاف القتلة، وعدم إمكانية الأهالي المساعدة في اكتشافهم. وكم من قرية ظُلمت بعقابها على جرائم حصلت في خراجها أو قريباً منها ولا علاقة لأحد من أهلها بذلك، كبلدة حمّانا التي غرّمتها السلطة في أيار ١٩٢٦ لمقتل شخص في منطقة ضهر البيدر، التي كانت مسرحاً للأشقياء من كل

الطوائف والجهات، مع الإشارة إلى أن بعض القتلة كانوا يرتكبون الجرائم مقنَّعين.

وبناءً على اقتراح الحاكم العسكري العام قرّرت الحكومة إعطاء مساعدات مالية لورثة القتلى، وعيّنت مراكز لدفع التعويضات، هي عاليه وبيت الدين وجزّين. وبناءً على أوامره فُرضت غرامات على القرى، بلغ مقدارها، في ١٣ تموز ١٩٢٦، ٤١ ألف ليرة ذهبية، وقد أُعيد بعضها إلى دافعيها متأخّراً أو منقوصاً؛ لأن مستردّيها من الدولة كانوا يماطلون في إرجاعها أو يقتطعون جزءاً منها.

أما الرهائن الذين زُجّوا في السجون بسبب حوادث الشوف، فلم يُطلَق سراح العشرات منهم بعد الانتهاء من معالجة الحوادث التي أُخِذوا رهائن بسببها، وهذا حملهم على رفع عريضة إلى رئيس الجمهورية اللبنانية شارل الدباس، على أثر انتخابه، يلتمسون فيها إطلاق سراحهم، ويتنصّلون من مسبّبات الحوادث الطائفية. لكن بعضهم ظلّوا محتجزين حتى أواسط آب ١٩٢٦ حين أفرج الحاكم العسكري العام عنهم، بناءً على طلب محافظ الشوف، كامل حميّة، الذي اقترح تخلية سبيلهم بسبب انقطاع حوادث الانتقام الطائفي.

ترافقت تدابير السلطة مع مساعي المصلحين الدروز والمسيحيين من أجل وقف إراقة الدماء. فمنذ بداية الحوادث، وحين كانت قليلة وصغيرة، تدخَّل العقلاء من الجانبين لمنع تطورّها وتفاقمها. وجرت محاولات لتطويقها قام بها زعماء الدروز والمطران أوغسطين البستاني في أوائل تشرين الأول ١٩٢٥. ثم تتالت المساعي، فعقد بعض شيوخ صلح القرى ومخاتيرها، وفريق من وجهائها، اجتماعاً في صوفر في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٥، على أثر جناية ضهر البيدر، للتداول في ما يدفع الضرر عن الجميع، ويقيهم شر نيران الفتن. ودُعي إلى عقد اجتماع آخر في عاليه لوجهاء المتن وكسروان والشوف.

وعُقِد اجتماع درزي في مجدل بعنا في ٢٨ آذار ١٩٢٦، حضره

ما ينوف عن الأربعين من كبار شيوخ الدين في مناطق الجرد والغرب والعرقوب والشوف، وحمل إليه مشايخ الشوف إرادة الست نظيرة جنبلاط. وقد قُرّر في هذا الاجتماع قبول أوامر الحكومة وطاعتها، والتقيّد بإرادتها، ومنع الذهاب لجلب السلاح من مناطق الثورة، ومنع دخول الأشقياء المخالفين لأوامر الحكومة إلى القرى، وإيجاد السكينة التامة والأمن العام، وتشكيل هيئة من كل بلدة لتنفيذ هذه المقرّرات، مع إلقاء «الحتم والقطع والجزم» على كل من يخالف، والتبرؤ منه، وإفادة الحكومة عنه. وفي قراري المجتمعين: منع جلب السلاح من مناطق الثورة، ومنع دخول الذاهبين لشرائه إلى القرى، موقف سلبي إزاء الثورة.[1]

وتلاحقت الاجتماعات لتهدئة الأمور ووضع نهاية للحوادث، ولا سيّما بعد تفاقمها في أيار ١٩٢٦، منها اجتماع في عين قني في ١٨ أيار، حضره ما يزيد عن ٣٠٠ شخص من الدروز والنصارى، أجمعوا على استنكار التعصّب الذميم وإهراق دماء الأبرياء. واجتماع في دير المخلّص، حضره وجهاء إقليم الخرّوب على اختلاف مذاهبهم. واجتماع في دار الأمير أمين مصطفى أرسلان، حضرته فعاليات الدروز والنصارى. والاجتماعات الثلاثة الأخيرة عُقِدت في اليومين الأخيرين من أيار ١٩٢٦.

بالإضافة إلى هذه الاجتماعات عمّم شيخا عقل الدروز، حسين حمادة وحسين طليع، في ٢٦ أيار ١٩٢٦، منشوراً على أبناء طائفتهما، يدعوانهم فيه أن يلجأوا إلى الحكومة الوطنية والدولة المنتدبة في ما يقع على أحدهم من الإجحاف، وأن يصبروا على المعاملات القانونية ريثما يُعرَف المجرم الحقيقي من النصارى ويُلقى القبض عليه

---

(١) أدرجنا صورة مقرَّرات مؤتمر مجدل بعنا في كتابنا، **دروز سورية ولبنان...**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٣٩٨.

لمجازاته.[١] ومن هذا يُستنتَج أن الجرائم التي قام بها بعض الدروز كانت ردّات فعل على عملاء الفرنسيين، وأن بعضهم كانوا يلجأون إلى الثأر لقتلاهم لعدم ثقتهم بإنصاف الدولة لهم وتحاملها ضدهم، وأن عمليات الثأر المتبادلة بينهم وبين النصارى كانت تستهدف مطلق شخص بمجرّد أنه من طائفة المتَّهم أو المتَّهمين بالقتل.

ساهمت مساعي رؤساء الدروز والنصارى، الروحيين، وزعمائهم السياسيين، ووجهائهم، مع تدابير السلطة في وقف أعمال العنف الجارية، فانتهت في أواخر ربيع ١٩٢٦، أي بعد نهاية الثورة في جنوب البقاع وبعلبك وأكروم والضنّية، وضعفها وتراجعها في سورية، حتى في معقلها المهم جبل الدروز؛ إذ بعد ذلك لم يشهد لبنان سوى حوادث صغيرة متفرّقة هي من إفرازات الحوادث السابقة. إلاّ أن العامل الأكبر في إنهاء هذه الحوادث هو الفرنسيون أنفسهم؛ لأنهم أسّها الأول ومؤجّجو نيرانها. فهم الذين أثاروها وافتعلوها لإشغال السكان بنزاعات داخلية، وهم الذين أوقفوها بعد أن أدت لهم الخدمة المنشودة، فاستحقَّ حاكم الشوف العسكري كليمانسون هدية وسام الاستحقاق اللبناني من الدرجة الأولى من رئيس الجمهورية اللبنانية، تقديراً لجهوده في قمع أعمال الشقاوة في الشوف.

وممّا ساعد في إنهاء الحوادث الطائفية وضعُ الدستور اللبناني، وقيام الجمهورية اللبنانية، فكان لا بدَّ من إشاعة الأمن والاستقرار في بداية عهد الحكم الوطني في ظل الانتداب الفرنسي. وقد زار رئيس الجمهورية شارل الدباس بصحبة مندوب المفوّض السامي، سولومياك، ووزير الداخلية بشارة الخوري، ووزير الصحة سليم تلحوق، الشوف في ٩ حزيران ١٩٢٦، واجتمعوا في دير القمر وبعقلين وبيت الدين بالرؤساء الروحيين، والنافذين في الشوف، حيث طلب الرئيس اللبناني مساعدته ومساعدة الحكومة.

(١) أنظر عن هذا المنشور البشير، عدد ٢٧ أيار ١٩٢٦.

الأبعاد العسكرية لامتداد الثورة إلى لبنان

امتداد الثورة إلى لبنان ونصرة السوريين واللبنانيين المتبادلة، أحد الأدلّة على شراكتهم في المصير، وحلقة من حلقات النضال المعمَّد بالدم المشترك عبر التاريخ. لقد انتقل المجاهدون من لبنان إلى سورية لنصرة الثوار فيها. وانتقل المجاهدون من سورية إلى لبنان لنصرة الاستجابات الثورية فيه. وهذا النضال المشترك ضروري للتغلب على الفرنسيين، ولنجاح معركة التحرير. فتحرير كلٍ من سورية ولبنان مرتبط بالآخر، ولا يمكن أن يتمَّ ما دام الفرنسيون يحتلّون أحدهما، ويتّخذونه قواعد ينطلقون منها لإخماد الثورة في الآخر. والانتداب الفرنسي اتّخذ من لبنان ممراً سياسياً وعسكرياً إلى سورية، وطرده من سورية لا يتحقَّق إلا بالتعاون مع اللبنانيين، وبتحّولِ هذا الممرِّ إلى منطقة ثائرة ضده فيها الحواجز والصعوبات.

إن القرار الأول لمؤتمر قادة الثورة في السويداء، برئاسة سلطان، هو إعداد حملة كبيرة إلى الإقليم ووادي التيم، من أهدافها مساعدة الثوار في هاتين المنطقتين، والسيطرة على طريق دمشق ـ القنيطرة ـ مرجعيون، وقطع طريق دمشق ـ بيروت من جهة البقاع، لإيقاف الإمدادات عن القوات الفرنسية في دمشق ومحيطها. وفي هذا جانب من جوانب أهمية سلطان، إذ أنه كما كان المسهم الأول والأكبر في إخراج الثورة في سورية من الإطار المناطقي والطائفي بتعميمها من جبل الدروز إلى عدة مناطق سورية، كان أيضاً المسهم الأول والأكبر في إخراجها من سورية إلى لبنان، أي من الإطار الوطني السوري إلى الإطار القومي العربي، وذلك بإرسال ثلاث حملات إلى لبنان ومساعدة الثائرين فيه. وبهذا أعطى للثورة بعداً قومياً على الصعيد السياسي كما على الصعيد العسكري. ويوضح زيد الأطرش أهداف حملة الإقليم ووادي التيم، بما يلي:

«كان الهدف من الحملة توسيع نطاق الثورة، وإشغال الفرنسيين في كل مكان، وقطع طريق إمداداتهم. وفي تقديرنا أن نجاح حملتنا في

جنوب لبنان مقدّمة لنجاح ثورتنا في سورية وطرد الفرنسيين منها. وقد تعالينا فوق النزعات الإقليمية والطائفية، ووزّعنا على اللبنانيين المناشير التي توضح مبادئنا».(١)

استهدف الثوار إذاً من اجتياز الحدود اللبنانية ثلاثة أمور أساسية، أولها قطع طريقين رئيسين يتمُّ عبرهما نقل القوات الفرنسية وإمداداتها من لبنان إلى سورية. وثانيها نصرة ثوار وادي التيم. وثالثها توسيع نطاق الثورة وإشغال الفرنسيين بحرب عصابات في منطقة جبلية منيعة يصعب تحرّكهم فيها. وبهذا يخفّ الضغط عن المناطق الثائرة في سورية، وتتوزّع القوات الفرنسية، وتقلُّ الإمدادات المرسلة إليها، ويقوى احتمال التغلب عليها؛ إذ ليس هناك أمام الثوار، بعد فشل هجومهم المباشر على دمشق، أفضل من الالتفاف حولها، وقطع الطرقات الرئيسة المؤدية إليها، وحصار الفرنسيين فيها. ولقد فكّر بعض قادة الثوار بعد وصولهم إلى لبنان الجنوبي، وتحقيق الانتصارات فيه، في إشعال الثورة في جبل عامل وجبل لبنان من أجل استقوائها بآلاف المجاهدين منهما، وإشغال الفرنسيين بجبهات جديدة، وتهديد صيدا وبيروت، والطريق الساحلية التي بدت مهدَّدة بالفعل عندما وصل الثوار في زحفهم إلى مرجعيون. ومما يدلّ على الوضع الخطير، الناشئ من امتداد الثورة إلى لبنان، إرسال الولايات المتحدة الأميركية مدمّرتين مكثتا شهرين في المياه اللبنانية، للحفاظ على رعاياها في حال تقدم الثوار إلى الساحل اللبناني، وازدياد سوء الأوضاع في سورية ولبنان.

ولما كان الثائرون في وادي التيم دروزاً، والثوار الذين قدموا من سورية لمساعدتهم دروزاً أيضاً من جبل الدروز وإقليم البلّان وجبل لبنان إضافة إلى بضعة مجاهدين من دمشق وحماه، فقد أخذت هذه النصرة طابعاً طائفياً علاوة على الطابع القومي والوطني. واستغل الفرنسيون وأعوانهم ذلك، واتخذوا منه حجّة أخرى لتطبيف الثورة

(١) مقابلة شخصية وحديث مسجل مع زيد الأطرش في ٢٦/٨/ ١٩٨٠.

ووصفها بـ«الثورة الدرزية»، واتهامها بسبب حادثة كوكبا بأنها حرب طائفية ضد المسيحيين.

إن تآزر دروز جبل لبنان ووادي التيم والإقليم وجبل الدروز، في الثورة السورية الكبرى، هو أحد وجوه النصرات المتبادلة بين هذه المناطق عبر التاريخ، وأحد الأدلّة على الارتباط بينها بشكل خاص، وعلى ارتباط مصير السوريين واللبنانيين بشكل عام. فحين كان دروز جبل لبنان أو دروز جبل حوران يثورون على العثمانيين والمصريين، كان دروز إقليم البلّان ووادي التيم يثورون، وكان العثمانيون والمصريون يرسلون الحملات أولاً إلى هاتين المنطقتين ليؤمّنوا مؤخرة جيوشهم الزاحفة إلى جبل حوران.

ونظراً للارتباط الطبيعي والتاريخي بين الإقليم ووادي التيم، ونظراً لارتباطهما الاستراتيجي والتاريخي بجبل الدروز، فقد كانت سيطرة مجاهدي الثورة السورية الكبرى على وادي التيم تساعدهم على الاحتفاظ بالإقليم وتساعدهم بالتالي على الصمود في جبل الدروز. وكان هذا الأمر ملحوظاً عند سلطان حين أرسل ثلاث حملات إلى الإقليم ووادي التيم، كما كان ملحوظاً عند القيادة الفرنسية التي استعادت وادي التيم والإقليم قبل الزحف إلى جبل الدروز. وفي رسالة سلطان إلى محمد عز الدين الحلبي بتاريخ ١٤/ ١١/ ١٩٢٥ يرد ما يلي: «وحيث الأحوال الحاضرة توجب سوق عدد كبير من المجاهدين لطرد العدو من حاصبيا رأينا أن ترسلوا الخيّالة الدروز الموجودين في الغوطة ويبقى بمعيتكم المشاة مع عدد قليل من الخيّالة لتأمين الارتباط. والأمل بهمّتكم إتمام ذلك حسب المرغوب. والجميع يقدّرون أهمية هذا لجهة الإقليم وضرورتها لأسباب لا تخفى عليكم»[(١)].

أما الأبعاد العسكرية لانتقال الثورة إلى بعلبك وأكروم والضنّية، فهي متشابهة مع أبعاد انتقال الثورة إلى لبنان الجنوبي وجنوب البقاع،

---

(١) كتاب سلطان إلى محمد عز الدين الحلبي، من أوراق محمد عز الدين الحلبي.

من حيث الارتباط بالجوار السوري الثائر على الفرنسيين، واستهداف إشغال الفرنسيين في مناطق جبلية منيعة، وقطع الطرق الرئيسة بين لبنان وسورية. وفي دعم سلطان لقائدي الثورة في هذه المناطق توفيق هولو حيدر ومحمد سعيد العاص، والتنسيق معهما، دليل آخر على مساهمته الكبيرة في نقل الثورة من الإطار الوطني السوري إلى الإطار القومي العربي.

إن منطقتي بعلبك والهرمل من أفضل المناطق الجبلية لحرب العصابات، وقد اشتهرت عصاباتهما في قتال العثمانيين سابقاً، وقتال الفرنسيين بين سنتي ١٩٢٠ و١٩٢٤. وقيام الثورة فيهما، وفي الضنّية، شغل الفرنسيين وهدّد وجودهم هناك، وهدّد طريق رياق ـ حمص، وطريق طرابلس ـ حمص، اللتين استهدفهما الثوار مراراً ونجحوا في معظمها في تعطيل الطريق الأولى. وكان الهدف من إثارة هذه المناطق بعث الثورة التي خمدت في المناطق السورية القريبة، وهي الغوطة والقلمون وحمص وحماه، وإشعال الثورة في طرابلس. ثم إن محمد سعيد العاص عوّل على جبل الهرمل أن يقوم بالدور الذي قام به جبل الدروز.

لم يحدث انتقال الثورة إلى بعلبك وأكروم والضنّية التأثير والاهتمام والضجّة التي أحدثها انتقالها إلى لبنان الجنوبي وجنوب البقاع. وكان معظم عبء إخمادها يقع على الكوكبات الأهلية. لذا لم يتناولها الكتاب الذهبي لجيوش الشرق، مع العلم أن تاريخها يقع في المرحلة الزمنية التي تكلّم عنها، والتي تمتد من سنة ١٩١٨ حتى سنة ١٩٢٨. وكان من الممكن أن يكون لها تأثير أقوى على مسار الثورة العام لو أن مدتها طالت، ولو أنها تزامنت مع الثورة في لبنان الجنوبي وجنوب البقاع قبل استقدام الإمدادات من فرنسا. ولكان من الثابت عندها أن يحصل جرّاء ذلك تهديد حقيقي لجميع الخطوط الرئيسة التي تربط لبنان بسورية، وإثارة المزيد من المتعاطفين مع الثورة. ولكن قيام الثورة في بعلبك وأكروم والضنّية جاء بعد أكثر من نصف سنة على

امتدادها إلى لبنان الجنوبي وجنوب البقاع مما جعله محدود الأثر، بالرغم من تزامنه مع موقعة الفالوج المظفَّرة في البقاع الغربي في حزيران ١٩٢٦.

الأبعاد السياسية لامتداد الثورة إلى لبنان

أوجد الفرنسيون دولة لبنان الكبير بضم أراضٍ كانت تابعة لولايتي بيروت وسورية إلى متصرفية جبل لبنان. وقسّموا سورية نفسها إلى دويلات على أساس فئوي ومذهبي ومناطقي، شاؤوها صغيرة وضعيفة ومتناحرة، وأقاموا الحدود بينها. لذا كان من أوائل أهداف الثورة التحرير، وإزالة مخطّط التجزئة، وتوحيد دول سورية، وإلغاء الحدود المصطنعة بينها، وتوحيدها مع لبنان إذا شاء اللبنانيون ذلك، أو على الأقل توحيد سورية مع الملحقات التي ضُمَّت إلى لبنان مع مراعاة الوضع الخاص للبنان الصغير. وقد أدّى نشوب الثورة وأطروحاتها الوحدوية إلى تقوية اتجاه الوحدة عند سكّان الملحقات، الذين كان معظمهم يطالب بالوحدة مع سورية. وجاء امتدادها إلى لبنان عبر جبال لبنان الشرقية المعتبرة حداً فاصلاً بين سورية ولبنان دليلاً على أن هذه الجبال تصل بين البلدين ولا تفصل.

استهدف الثوار من امتداد الثورة إلى لبنان تحقيق التعاون السياسي، إضافة إلى التعاون العسكري، بين السوريين واللبنانيين من أجل تأمين مصالحهم المشتركة نظراً لارتباط بلديهم التاريخي وقدرهما الواحد. فكما حتّم مصيرهما المشترك أن يوضعا معاً تحت الانتداب الفرنسي، حتّم عليهما أيضاً أن يكونا معاً في مواجهته على شتّى الصعد. ويضاف إلى التأثير الإيجابي للثورة على صعيد سورية ولبنان تأثير سيئ على الفرنسيين إزاء العالم وعصبة الأمم، وهو أن الثورة على فرنسا ليست في منطقة سورية واحدة، بل في عدة مناطق، وليست في سورية وحدها، بل هي أيضاً في لبنان.

ظلّت الثورة حتى أوائل تشرين الثاني ١٩٢٥ شأناً سورياً صرفاً،

إذا ما استثنينا التحاق مئات المجاهدين اللبنانيين بها. بيد أن قيامها في وادي التيم، وتقدّم الثوار من سورية إليه، وقيامها بعد ذلك في بعلبك وأكروم والضنّية، جعل منها شأناً لبنانياً. وقد أراد سلطان ذلك، وعمل له انطلاقاً من إيمانه بمبدأ الوحدة والتعاون بين أبناء الدول العربية. وهذا البعد هو أحد العوامل التي أكّدت الهويّة العربية للثورة، وساهمت في تحويلها إلى شأن عربي. وقد تنبّه إلى ذلك المفوض السامي بالوكالة، الجنرال ديبور، فقال في تقريره إلى حكومته بشأن امتداد الثورة إلى لبنان الجنوبي وجنوب البقاع: «إن معلومات غير متقاطعة تسمح لنا بالتفكير باحتمال توجّه الثوار نحو البقاع، ومن ثمّ رياق، وذلك يعطي أكثر الطابع السياسي للانتفاضة».[١]

---

(١) التقرير منشور في مجلة «المنبر» عدد حزيران ١٩٨٧، ص: ٥٦.

الفصل الثامن

تراجع الثورة ونهايتها

استئناف المفاوضات في عهد المفوّض السامي دو جوفنيل

المفاوضات في باريس والقاهرة: إن المفاوضات التي انقطعت في عهد المفوّض السامي، الجنرال سراي، استؤنِفت مع خلفه هنري دو جوفنيل. فلقد كان من النتائج المباشرة للثورة عزل الحكومة الفرنسية للجنرال سراي، وتعيين الوزير السابق وعضو مجلس الشيوخ، دو جوفنيل، مكانه، في تشرين الأول ١٩٢٥، ليقوم بما عُرِف عنه من حنكة ودهاء ودبلوماسية، بإنهاء الثورة، وإعادة الأمن والاستقرار إلى سورية ولبنان، وإصلاح ما أفسدته السياسة الفرنسية السابقة وغطرسة سراي. وتفاءل الكثيرون بتعيينه، وأملوا في حلِّ الأزمة وبداية مرحلة جديدة من العلاقات مع فرنسا. وقد عُيّن لمدة ستة أشهر، جُدِّدت لستة أشهر أخرى في ١٢ أيار ١٩٢٦.

راجت شائعات السلم والمفاوضة عقب تعيين دو جوفنيل، وسبقت قدومه. واستعدّ أشخاص كثيرون من جهات سياسية مختلفة ومناطق متعددة، لمفاوضته في شؤون سورية ومستقبلها وإظهار رغباتها. فأصدر القائد العام للثورة، سلطان، بياناً، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٥، حذّر فيه أن يتكلم أحد باسم الثوار من غير المكلّفين منهم بذلك، لأن حق المفاوضة، وتقرير مصير البلاد، هما لمن هم في ميادين القتال لا لسواهم، وكلُّ مفاوضات مع غيرهم لا شرعية. وحذّر من نقل مطالبهم إلى العالم المتمدّن وعصبة الأمم دون موافقتهم،

ورفض أي تفاوض يجري في طيِّ الكتمان، وأعلن أن الثوار لا يقبلون إلا بتحقيق أماني سورية.[1] وأول توكيل منه هو توكيله للأمير شكيب أرسلان، الذي يرد فيه ما يلي: «باسم عموم سكان جبل الدروز، الذين اعتدت عليهم السلطة الفرنسوية بالضغط والاستبداد وضرب الطيارات، وأنكرت حقوقهم التي كانت اعترفت بها قبلاً، قد وكّلنا عطوفتكم بمخابرة جمعية الأمم، التي هي مسؤولة عن أعمال الدولة المنتدبة في سورية، وتفهيمهم أننا حملنا السلاح ودافعنا عن أطفالنا مضطرّين، بعد أن استعملنا كل الوسائل السلمية الأدبية لرفع ظلم الفرنساويين».

بدأت الاتصالات والمفاوضات مع دو جوفنيل، واشترك فيها العديد من الشخصيات اللبنانية لعلاقتهم بالثوار، أو لانتسابهم إلى هيئات وأحزاب تعمل في إطار سورية الطبيعية، أو لتأثيرهم الفعّال في مجرى الأمور. وبما أن الثورة غدت قضية سورية ولبنانية، ونظراً للمصير المشترك بين سورية ولبنان، ولقضية الملحقات، فقد طُرِح في هذه المفاوضات موضوع استقلال سورية ولبنان، ومشاريع الاتحاد بينهما.

سارعت الجمعية السورية في باريس إلى الاتصال بدو جوفنيل، فقدّم إليه عبد الله اليافي، الذي أصبح رئيس وزراء لبنان فيما بعد، مذكّرة عن الجمعية من ستة بنود تتضمَّن المطالب الوطنية، وهي: «وقف حالة الحرب، وإصدار عفو عام، وإقالة الحكومة السورية التي يترأسها صبحي بركات، وعقد جمعية وطنية، وإعلان الوحدة السورية، والتعويض عن الخسائر الناجمة من عمل القوات العسكرية في مدن سورية وقراها».[2]

---

(١) بيان سلطان الأطرش، أوردته جريدة «المقطم» عدد٢٠ نوفمبر(تشرين الثاني)١٩٢٥.

(٢) المقطم، عدد ٢٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٥.

واتصل الأمير شكيب أرسلان وجورج لطف الله والطالب نجيب الأرمنازي بدو جوفنيل في باريس، وقدّموا له مقترحات لحل القضية السورية، واتفقوا معه على قواعد يجري على أساسها الحل. وكانت مقترحات الأمير شكيب، الذي تكلّم باسم اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، تدور حول استقلال سورية ولبنان، وتوحيد سورية، وإعطاء سكان الملحقات (بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا وطرابلس وصيدا وصور ومرجعيون) حق الاختيار بين البقاء في دولة لبنان الكبير أو الانضمام إلى سورية، وعقد معاهدة مع فرنسا مدتها ٣٠ سنة تحلُّ مكان الانتداب، على أن تحتفظ فرنسا بمزايا في سورية منها حق تدريب الجيش، والاحتفاظ بقاعدة بحرية، وحق عقد القروض.

أبدى دو جوفنيل رغبته بالاجتماع بسائر أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، المقيمين في القاهرة، أثناء مروره فيها في طريقه إلى سورية. فدعت اللجنة عدداً من السوريين واللبنانيين الموجودين في القاهرة إلى الاجتماع. «فاجتمعوا وتباحثوا لمدة ٣ أيام في الأسس التي رأوا أن الثوار قد يقبلونها لوقف الحركات الثورية مع وجود معارضة من بعض أعضاء حزب الاستقلال»[١] ووُضعت هذه الأسس في مذكّرة باسم المجتمعين لا باسم اللجنة التنفيذية لتقدَّم إلى دو جوفنيل، حتى إذا قبلها يتوسّط أعضاء اللجنة بينه وبين زعماء الثورة على أساسها. تم كُلِّف وفد لمقابلة دو جوفنيل وتقديم المذكّرة التي تمّ الاتفاق عليها، والتي تستند إلى القواعد المتفق عليها بينه وبين وفد اللجنة التنفيذية في باريس. تألف الوفد من رئيس اللجنة التنفيذية، ميشال لطف الله، ومن محمد رشيد رضا ونجيب شقير وفوزي البكري وشكري القوتلي وخليل مشاقة وتوفيق اليازجي ومنير العيطة وخير الدين الأحدب. وقابل الوفد دو جوفنيل في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٥،

(١) رسالة من أحد السوريين المقيمين في القاهرة إلى عبد الرحمن الشهبندر (من أوراق متحف دمشق الحربي رقم ٤٠).

وقدّم له المذكرة التي تتضمّن طلب الاستقلال، ووضع معاهدة مع فرنسا على غرار المعاهدة المعقودة بين بريطانيا والعراق في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢، لكنه لم يتلقَّ من دو جوفنيل جواباً. وحين قدّم له الوفد كتاباً يقترح فيه إرسال وفد عاجل إلى سورية للعمل على حقن الدماء، وإنجاح المفاوضات التي ستجري معه فيها، أجاب على ذلك معرباً عن أسفه لكون الحل المقترح في المذكّرة غير مقبول على الإطلاق.[١]

لم ترق تصريحات دو جوفنيل المعتدلة لرجال المفوّضية العليا في بيروت، فأرسلوا وفداً إلى القاهرة ليقنعه بالكفّ عنها، وبأن التصلّب حالياً أفضل من الاعتدال، وهو الكفيل بإنهاء الثورة وتحقيق المصالح الفرنسية. فتأثر دو جوفينيل بهم، وحمل شعاراً ردّده في معظم خطبه، بعد وصوله إلى بيروت في مطلع كانون الأول ١٩٢٥، وهو «السلام لمن يريد السلم والحرب لمن يريد الحرب». وكان في الحقيقة يريد استسلاماً من الثوار دون تحقيق أي مطلب من مطالبهم الأساسية. وقد أشاد بالوضع القائم في كلٍّ من لبنان وبلاد العلويين، وتعاونِ دولتيهما مع فرنسا. وحمّل الثوار والمتعاونين معهم مسؤولية تردّي الأوضاع في دولة سورية ودولة جبل الدروز. وقال في بيانه الموجّه «إلى شعوب سورية وجبل الدروز» إن أقلية في البلاد تصرُّ على حرب لا يبلغ ضررها فرنسا، لأن فرنسا بعيدة المنال، سامية الفروع. لكن هذه الحرب من شأنها أن تجرَّ سورية إلى التعاسة.

المفاوضات مع الثوار: بعد وصول دو جوفنيل إلى بيروت بأيام قليلة، قدّم إليه مدير الاستخبارات العام، الكولونيل دانتز، عريضة موقّعة من الداماد أحمد نامي، والأمير أمين مصطفى أرسلان، والدكتور حسن الأسير، وفوزي الغزّي، تتضمن استعدادهم لتأليف

---

(١) للمزيد من المعلومات عن مباحثات اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني مع دو جوفنيل، وفشلها، أنظر أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ١٦٧- ١٦٩.

لجنة تتوجّه لمقابلة القائد العام للثورة، سلطان، وقادة الثوار، ومباحثتهم في أمر الصلح والتفاهم مع السلطة الفرنسية. «فانشرح صدر دو جوفنيل لهذا العرض، واستدعى بعض موقّعيه شاكراً لهم حسن استعدادهم، وعليه تألفت اللجنة برئاسة الأمير أمين أرسلان».[١] اتصل الأمير أمين برئيس تنظيم الانتداب في المفوّضة العليا، ميليا، واتفق معه على أن يسافر على رأس الوفد إلى جبل الدروز للصلح والتوفيق. ولم يضعا قواعد للمفاوضة كي لا تقيّد المفوض السامي، أو ترتّب عليه أية تبعة في حال فشل المفاوضات.

تساءل البعض، آنذاك، عن سبب قبول الأمير أمين بالتوسّط، وانتقدوه، لأنه معروف بوطنيته وبمعارضته للفرنسيين، الذين لقّبوه «العدو الشريف»، فانبرى البعض للدفاع عنه وعن بادرته، فقالوا إنه لم يذهب للتفاوض مع الثوار «إلا تلبيةً لطلب قومه دروز لبنان بأن يقبل الوساطة، ويوفّق بين مطالب الفرنسيين ومطالب الثوار، وينهي فصول القتل والخراب».[٢] فقد كان زعماء دروز جبل لبنان، يعملون، لا على تحييده فقط، بل أيضاً على إنهاء الثورة بتسوية مرضية، لإنهاء المآسي التي نتجت عنها في المناطق التي امتدت إليها. وهذا ممّا جعلهم يعلّقون الآمال على مجيء دو جوفنيل، ويطلبون من الأمير التوسّط بينه وبين الثوار. فيوم انتصرت الثورة في بدايتها طلب الفرنسيون من زعماء دروز جبل لبنان التوسّط لإنهائها، ويوم بدأت تتراجع وتصاب بالهزائم طلب زعماء دروز جبل لبنان التوسّط لإنهاء الثورة بتسوية مقبولة من الثوار والفرنسيين. وقد تزامنت مهمّة الأمير أمين مع لقاء شيخي عقل دروز لبنان، حسين طليع وحسين حمادة، للمفوّض السامي في ١٦ كانون الأول١٩٢٥، ثم مقابلة أبرز زعماء

(١) يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٣، ص:١٢٨.

(٢) الشورى، عدد ٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٦.

دروز لبنان له في كانون الثاني ١٩٢٦، وإعلان ولائهم للسلطة الفرنسية وللبنان الكبير.

ذهب الأمير أمين إلى جبل الدروز، وفي طريقه اتصل بالثوار في الغوطة للوقوف على رأيهم، فأخبروه أن الأمور منوطة بالقائد العام للثورة، سلطان. وقد رافقه من دمشق فوزي الغزّي ولطفي الحفّار وعفيف الصلح. وعند وصولهم إلى جبل الدروز، وافاهم سلطان من جبهة القتال في اللجاه، واجتمع بهم في عرى في ١٥ كانون الأول ١٩٢٥، وسلّمهم قرارات المؤتمر الوطني الذي عُقد برئاسته في داما، وهو مؤتمر داما الأول، وخلاصته إعلان عفو عام بلا قيد أو شرط، وتوحيد سورية، وتأليف حكومة مؤقّتة يرضى عنها الثوار، والتعويض عن الخسائر، وعقد معاهدة بين فرنسا وسورية.

أبدى الثوار للأمير أمين رغبتهم في التفاهم على حلٍّ مرضٍ مع إصرارهم على متابعة القتال حتى تتحقَّق مطالب البلاد. وقد قال في خطابه، في حفل تكريمه في مصر في أواخر تشرين الأول ١٩٢٦، أنه رأى قادة الثورة على استعداد للتفاهم، ويقبلون ببعض ما تستحقّه الأمة السورية، وذلك من أجل حقن الدماء، ووقف التخريب والتدمير، لكنهم يرفضون وقف القتال دون التوصّل إلى الحد الأدنى من مطالبهم، واعتراف الفرنسيين بذلك قبل إلقاء السلاح. وقد حاول الأمير أمين والوفد المرافق له إقناعهم بالاستسلام دون قيد أو شرط كما اقترح دو جوفنيل، لكنهم رفضوا ذلك. وحين أبدى لهم الوفد الحجج العديدة لإقناعهم، ومنها أن الشعب السوري ضعيف، وليس له من أدوات القتال ما لدولة قوية كفرنسا من دبابات وطائرات ومدافع، أجابوا بأنهم لم يكونوا يظنّون أن سورية تستمرُّ في المقاومة كل هذه المدة بالرغم من عدم الاستعداد للثورة، وهم بعد كل هذه التضحيات لم يعد باستطاعتهم أن يتركوا البندقية قبل معرفة النتائج.

قابل الأمير أمين، ولطفي الحفّار، وعفيف الصلح، رئيس تنظيم الانتداب في المفوّضية العليا، ميليا، وأطلعوه على نتيجة مساعيهم في

جبل الدروز،[١] وذلك في أواخر شهر كانون الأول ١٩٢٥. فردّ دو جوفنيل على تصلّب الثوار بالمزيد من التصلّب، فأذاع بياناً مختصراً، خلاصته أن لا سلم ولا مفاوضة إلا بعد أن يخضع الثوار أو يلقوا سلاحهم. ثم ألقت الطائرات الفرنسية مع قنابلها في جبل الدروز منشوراً بتوقيعه هو دعوة للاستسلام ملأى بالوعود بسنّ الدستور، وبالنعم التي تقدّمها فرنسا كالقمح والماء والطرقات والمدارس والحرية والسلام، وملأى بالتهديد والوعيد والتهجم على سلطان وتحميله المسؤولية. فهو يخاطب الدروز بالقول: «هذه المسؤولية قد أخذها سلطان الأطرش على نفسه، لأنه هو الذي رفض مساعي إخوانكم. فلتكن المسؤولية عليه». وهو يحمّل سلطان أيضاً مسؤولية ما سينجم عن المعركة الفاصلة المقبلة من إسالة دماء وخراب وانكسار، فهذا «ذنب سلطان وذنب الأجانب الذين استأجروه بالمال، وقد باتوا منذ الآن يعتبرونكم من أتباعهم، فيجبرونكم على مواصلة القتال حيث تخسرون كل شيء، وأمّا هم، فلا يخاطرون بشعرة واحدة من رؤوسهم». ثم ينصح الدروز بإلقاء السلاح بالقول: «إن الواسطة الوحيدة للانتصار هي أن تتركوا سلاحكم».[٢]

يتضمن منشور دو جوفنيل، إضافة إلى ما ورد ذكره، تأكيداً على استمراره في سياسة التجزئة، ومحاولة من محاولاته الرامية إلى تفكيك أواصر الثورة، وإيجاد شرخ بين الثوار الدروز وسائر الثوار السوريين، وذلك بترغيب الدروز بسن دستور للجبل يكرّس مجدداً انفصاله عن أمه سورية. رفض سلطان هذا العرض الفئوي، وقد سبق له أن رفضه في السابق وسيرفضه لاحقاً، وقال: «لقد رفضنا هذه العروض وكشفنا

---

(١) لم يتابع فوزي الغزّي المهمة مع الوفد، لأنه جرح في حادث اصطدام للسيارة التي تقلّه في سورية.

(٢) منشور دو جوفنيل وارد بين «وثائق وبيانات ومناشير عن الثورة الدرزية عام ١٩٢٥»، الجامعة الأميركية Mic A 410.

خبث مراميها لإخواننا الوطنيين الأحرار في مختلف أرجاء سورية خشية أن يتمكن الإفرنسيون من عزل الثورة والبطش بها قبل أن تتمكن من تحقيق أهدافها». [١]

تابع الكولونيل أندريا، حاكم جبل الدروز، بطلب من المفوض السامي دو جوفنيل، دعوة أهل الجبل إلى الاستسلام، فأرسل من مقرّه في درعا منشورين، أولهما في ٢٥ كانون الأول ١٩٢٥، وثانيهما في أول كانون الثاني ١٩٢٦. وهذه الدعوة تتضمَّن وعدهم بمنح جبل الدروز الاستقلال في حال استسلامهم، وذلك بخلفيّة شقِّ وحدة الثوار، وفصل قضية الجبل عن القضية السورية العامة. كما تتضمَّن الوعيد والتهديد بالويل والثبور إذا تابع ثوار الجبل القتال، ولم يتنكَّروا لسلطان الذي اتهمه أندريا بتغليب استقلال سورية على استقلال الجبل، وبتأثره بالخارج، ويعني بالخارج الدمشقيين والإنكليز والأمير عبد الله.

كانت المباحثات في عرى بين سلطان وبعض زعماء جبل الدروز، وبين الأمير أمين أرسلان، قد انتهت بالاتفاق على عقد اجتماع آخر لزعماء الجبل لمتابعة التشاور، بناءً على ما قرّره الثوار في اجتماع داما الأول، وهو جَعْلُ اجتماعاتهم مفتوحةً للتباحث في الأمور العسكرية ولمتابعة المفاوضات. فانعقد اجتماع ثانٍ اعتمد عليه عبد الغفّار الأطرش ليجدِّد، ببادرة شخصية، المفاوضات مع دو جوفنيل، وكان سبق له أن استنكر ما ورد في الصحف عن قطعها. فأوفد الشيخ إسماعيل عبد الدين إلى الأمير أمين مع رسالة إليه ورسالة أخرى إلى دو جوفنيل كلّفه بإيصالها.

وفي رسالته إلى الأمير أمين يطلب عبد الغفّار عودته مع أعضاء الوفد ليعلموا شفاهاً، وبطريقة مفيدة، المطالب حتى يتسنَّى لهم إطلاع أولياء الأمر عليها. وفي رسالته إلى دو جوفنيل يقول، ردّاً على سؤاله

---

(١) خطاب سلطان بمناسبة إزاحة الستار عن النصب التذكاري في السويداء لشهداء الثورة، في سنة ١٩٦١.

في منشوره عن سبب استمرار الدروز في الحرب: «إن الدروز يحاربون في سبيل حرية البلاد السورية واستقلالها وحقوق معترف بها، وفي سبيل شرفهم الذي أهين مرّات عديدة. فليس من الأمور الهيّنة في الوقت الحاضر إقناع الشعب الدرزي وجميع الثوار بترك السلاح بلا قيد ولا شرط». ويحمّل عبد الغفار مسؤولية قيام الثورة واستمرارها والخسائر الناجمة عنها للفرنسيين. أما بالنسبة إلى سلطان الذي يتّهمه دو جوفنيل في منشوره بأن الأجانب «اشتروه بالمال»، وبالنسبة إلى الدروز الذين تصوّرهم تقارير المسؤولين الفرنسيين الذين لم يوفّق دو جوفنيل بعد في تطهيرهم، والذين يحاولون تغطية غلطاتهم السياسية والإدارية، بأنهم مسيّرون من الخارج، يقول عبد الغفّار: «إن الدروز ليسوا كما يصوّرهم البعض للمفوّض السامي، ولا يمكن أن يلعب بهم أحد، وإن قائد الثورة سلطان باشا الأطرش قد جُعلت له القيادة برضى العموم من دروز وغيرهم، وقد سار على الخطّة التي أجمع عليها الرأي العام». ثم يقول عبد الغفّار إن البلاد غير مستعدّة لقبول التجزئة، وإن الاتفاق مع فرنسا يجب أن يسجَّل لدى جمعية الأمم.

لا تختلف مطالب عبد الغفار الأطرش في جوهرها عن مطالب مؤتمر داما الأول، وهي تعبير عن رأي فريق من الثوار بدليل إرسالها بعد عقد مؤتمر لهم. إلا أن توقيعها باسم «الشعب الدرزي»، ونطقها بلسان الدروز، جاءا دليلاً للمفوّض السامي دو جوفنيل على نجاح سياسته الرامية إلى تفكيك وحدة الثوار. لذا تابع نهجه للوصول إلى استسلامهم دون قيد أو شرط، ودون تحقيق أي مطلب لهم.

أجاب دو جوفنيل على رسالة عبد الغفّار الأطرش بردٍّ علني، بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٦، أرسل نسخة منه إلى قيادة الثورة بواسطة الأمير أمين، يرتكز على مبدأ الاستمرار في تجزئة البلاد السورية، وعلى وجوب إلقاء الثوار لسلاحهم، ثم تُبحَث المطالب. وقد وعد دو جوفنيل «الشعب الدرزي» في جبل الدروز بقانون أساسي بالاتفاق مع السلطات الوطنية، تُراعى فيه حقوق جميع الأهالي

الساكنين في الجبل ومصالحهم، وتمنياتهم بشكل المجلس. والمجلس يصرّح إذا كان يريد تأليف أمة مستقلة أو يريد الارتباط بدمشق، وهو ينتخب رئيس الحكومة إذا بقي الجبل مستقلاً. وإذا كان الأمر خلاف ذلك يجتمع ممثلو جبل الدروز مع ممثلي المناطق الأخرى التي تطلب ذلك لتعيين حكومة واحدة والاقتراع على قانون أساسي واحد. ثم قال دو جوفنيل «لا حاجة إلى المخابرات السريّة، وإن التصريحات العلنية هي تعهدات أقوى جداً من الاتفاقات السريّة، والشعب بجملته وجمعية الأمم المتحدة هما كفيلان لها. فما على رؤساء الشعب الدرزي إلا أن يلقوا سلاحهم حتى يبدأ التنفيذ».[١]

عقد زعماء جبل الدروز اجتماعاً كبيراً في داما في ٢٥ شباط ١٩٢٦، برئاسة سلطان، هو اجتماع داما الثاني. واطّلعوا على ردّ دو جوفنيل، وكلّفوا الأمير عادل أرسلان بصياغة الردّ عليه والمطالب. وقرّروا بالإجماع ٦ مطالب مع تحفّظ عبد الغفّار الأطرش، رفعوها إلى المفوض السامي بتاريخ ٢٨ شباط باسم «الشعب الدرزي»، وهي:

١. الاعتراف باستقلال أراضي سورية، التام، مع حق التمثيل في الخارج، وقبول سورية في عصبة الأمم.
٢. إعلان الوحدة في جميع البلاد السورية، وإعادة لبنان إلى ما كان عليه قبل الحرب.
٣. عقد معاهدة لمدة محدودة مع فرنسا تضمن المصالح الإفرنسية دون أن تمسَّ السيادة الوطنية السورية، وتسجيل هذه المعاهدة في جمعية الأمم وتنفيذها.
٤. سحب الجيوش الإفرنسية إلى السواحل، وانتخاب مجلس تأسيسي حر يمثل جميع مناطق سورية لأجل إنشاء حكومة وطنية حرة.

---

(١) أوردنا نص كتاب عبد الغفّار الأطرش إلى دو جوفنيل، وردّ دو جوفنيل عليه، في كتابنا، **سلطان باشا الأطرش**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٣٤٨- ٣٥١.

٥. إن سحب الجيوش الإفرنسية نهائياً من سورية يتمُّ بعد اجتماع المجلس التأسيسي.
٦. العفو العام.

أجاب المفوّض السامي بكتاب أعلن فيه قطع المفاوضات مع الثوار، فقال: «إن المفوّض السامي يعلمكم أن الكتاب المؤرخ في ٢٨ شباط، والموقَّع من «الشعب الدرزي»، يجعل كل مفاوضة مباشرة أو غير مباشرة مع العصاة مستحيلة، ولن يقبل بعد الآن سوى خضوعهم بدون قيد ولا شرط».[١]

وصف عبد الرحمن الشهبندر مقرَّرات مؤتمر داما الثاني بأنها خالية من المرونة السياسية. «وتحفظ عبد الغفار الأطرش، وعلّق عليها بالقول: هذا مستحيل. نريد أن نرمي الفرنسيين في البحر دفعة واحدة»،[٢] في إشارة منه إلى المطلبين المتعلّقين بسحب الجيوش الإفرنسية إلى السواحل، ثم سحبها نهائياً من سورية بعد اجتماع المجلس التأسيسي. وفي رأينا أن الشهبندر وعبد الغفّار الأطرش محقّان، لأن الوضع كان يتطلّب المناورة السياسية مع دبلوماسي محنَّك ناجح، رافض لأية تسوية مرضية وأي حل وسط في ظل تفوّق الفرنسيين العسكري، وتراجع الثورة بحيث انحصرت آنذاك في جبل الدروز والإقليم مع بقايا مقاومة في الغوطة.

والتصلّب في مقرَّرات مؤتمر داما الثاني عائد إلى نهج الأمير عادل أرسلان ولغته السياسية الواضحة، وإلى صياغتها في ساحة القتال في اللجاه على حدود الجبل الغربية، حيث يفترش المجاهدون الأرض، ويلتحفون السماء، ويقاتلون الفرنسيين وحلفاءهم السلوط في ظروف صعبة ومعاناة شديدة. يضاف إلى ذلك مضي دو جوفنيل في نهجه المتصلّب ومكابرته لفرض الاستسلام على الثوار دون تقديم أي

(١) لسان الحال، عدد ٨ آذار ١٩٢٦.
(٢) حديث زيد الأطرش مع المؤلف في ١٨/١٢/١٩٨٧.

تنازل أو تساهل يشجّعهم على الاعتدال، واستثناؤه قادة الثوار من العفو الذي أعلنه في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٥. كل هذا جعل الثوار يقابلون تصلّب دو جوفنيل بتصلب مقابل، ويؤمنون أكثر بضرورة مواصلة القتال حتى تحقيق المطالب ومباشرة الفرنسيين الجلاء عن سورية.

هناك أيضاً ما جعل قادة الثورة يتشدّدون في أطروحاتهم ومطالبهم، وهو رسالة من الأمير شكيب أرسلان إلى سلطان، بعثها من برلين بتاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩٢٥ حين علم بقيام ابن عمه الأمير أمين بالوساطة. ففي هذه الرسالة مقترحات وأطروحات شبيهة بمقرَّرات مؤتمر داما الثاني، ممّا يحمل على الاعتقاد أن الأمير عادل أرسلان، شقيق الأمير شكيب، تأثر بها حين صاغ المقرَّرات. لقد قدّم الأمير شكيب إلى سلطان آراء لحلِّ الأزمة مع الفرنسيين، «تجمع بين شروط الاستقلال الحقيقي وبين ما لا بد لفرنسا أن تحتفظ به، على أن يكون ذلك ضمن معاهدة من نظير مع نظيره، لا ضمن انتداب، ولا بمقتضى وصاية». ونصح الأمير شكيب سلطان بعدم إلقاء السلاح قبل تحقيق المطالب، فقال: «فإيّاكم ثم إيّاكم أن تفرّقوا جموعكم أو ترخوا السلاح من أيديكم قبل أن تعلن فرنسا رسمياً قبولها باستقلال سورية التام داخلاً وخارجاً ودخول دولة سورية عضواً في جمعية الأمم مع إلغاء الانتداب، وقبل أن تبدأ فرنسا بسحب عساكرها تابوراً بعد تابور. واعلموا أنكم، إذا سلّمتم ووضعتم سلاحكم وتفرّقتم كل رفيق في طريق، انقضّ عليكم الفرنسيون، وارتكبوا فيكم أضعاف ما ارتكبوه من الفظائع إلى اليوم. فلا يتفرّق جمعكم، ولا تفارق السيوف أيديكم حتى يتمَّ إعلان فرنسا لاستقلال سورية، وتبليغها ذلك رسمياً لجمعية الأمم، وتشكيلها الحكومة المؤقتة التي تباشر انتخابات الجمعية التأسيسية، ثم الابتداء بسحب عساكرها... فالجواب اللازم لجوفنيل إعلان الاستقلال الحقيقي رسمياً للدول ولنا، وتبليغه إلى جمعية الأمم». ونبّه الأمير شكيب سلطان إلى أن الإفرنج لا يفهمون إلا لغة القوة بقوله: «اعلموا يا أخي سلطان ويا إخواني ويا أولادي دروز حوران ووادي التيم أن

الإفرنج لا يحترمون إلا الرجل الغليظ الخشن الذي يتكلم بلسان القوة، وأنه ما دام الإنسان قائماً في وجههم وسيفه مسلول يهزّه فهو عندهم عظيم وهم راغبون في ولائه؛ فبمجرد ما يرضى بالصلح ويميل إلى جانب اللين يسقط في نظرهم، وتصرّ أسنانهم عليه، ويبدأون بالغطرسة والعناد». ثم ذكر لسلطان أن له مساعي في برلين ـ إذا نجحت ـ فيها تقوية للثورة.[١]

ونظراً للتباين الكبير بين أطروحات الثوار وأطروحات الفرنسيين، وبما أن المفوّض السامي دو جوفنيل أوقف المفاوضات المباشرة وغير المباشرة، لم يعد الأمير أمين أرسلان إلى جبل الدروز، إذ انتفت الحاجة إلى الوقوف مجدّداً على آراء قيادة الثورة. لقد استهدف دو جوفنيل من المفاوضات تفكيك أواصر الثورة بتفكيك وحدة الثوار بين متصلّبين ومتساهلين، ورافضين لإلقاء السلاح وقابلين به. ومن محاولاته في هذا الشأن العرض الذي قدّمه للأمير عادل أرسلان أثناء وجود الأمير في إقليم البلّان في نيسان ١٩٢٦، بالعفو عنه وعن أخيه الأمير شكيب إن هو ألقى سلاحه، لكن الأمير عادل رفض ذلك.

لقد تأثر دو جوفنيل بآراء القادة العسكريين ورجال المفوّضية العليا في بيروت منذ أن وصل إلى القاهرة، فتحوّل من داعية للسلام، القائم على التسوية المرضية للفرنسيين وللسوريين، إلى نذير للحرب، وطرح شعار الاستسلام دون قيد أو شرط. وفي هذا هزيمة للثوار وإذلال لهم، وتعويض عن إهانة خروج الجيش الفرنسي مهزوماً من جبل الدروز. والبديل عن ذلك مواصلة الحرب لتحقيق الانتصار على الثوار، وعودة الفرنسيين إلى جبل الدروز بالقوة كما خرجوا منه بالقوة. إن عودة الفرنسيين إلى الجبل مرتبطة بشرف فرنسا وسمعتها. ففرنسا، بحسب رأي أندريا، في منشوره إلى أهل جبل الدروز، «تفضّل مائة

---

(١) نحتفظ بصورة عن رسالة الأمير شكيب أرسلان بين وثائقنا.

ألف مرة أن تنمحي عن وجه الأرض على أن لا تعود إلى الجبل، وهي عازمة إذ اضطرها الأمر أن تجلب مائة طابور لهذه الغاية، إذ أن شرفها وسمعتها كدولة معظّمة يقضيان عليها بالرجوع إليه».

اضطرّت الخسائر البشرية والمادية الحكومة الفرنسية إلى تجديد المفاوضات، في صيف ١٩٢٦ في جنيف، مع الأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابري وميشال لطف الله، وقد شجّع عليها الملك فيصل لدى مروره في باريس بعد تسلمه بنود «الميثاق الوطني»، الذي وضعه عبد الرحمن الشهبندر وسعيد حيدر وحسن الحكيم، ووافق عليه سلطان. واشترك الملك فيصل في المفاوضات، لكنها لم تسفر عن أية نتيجة بسبب تشبّث اليمين الفرنسي بالبقاء في سورية ولبنان لما فيه من فوائد سياسية واقتصادية. وممّا حال دون إحراز التقدم في المفاوضات عدم الاتفاق على من يتسلّم العرش السوري المقترح، وكان الملك فيصل يريده لنفسه أو لأخيه علي، لكنه يلقى معارضة من بعض أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري.

المفاوضات مع الوفد الدمشقي: تزامنت المفاوضات بين دو جوفنيل والثوار مع مفاوضات بينه وبين وفد دمشقي، طلب دو جوفنيل من الكولونيل أندريا، قائد منطقة دمشق، تشكيله لمقابلته ونقل طلبات دمشق إليه. اتصل أندريا بأعضاء المجلس البلدي الدمشقي، وهؤلاء دعوا وجهاء المدينة للاجتماع معهم في دار البلدية. فانعقد الاجتماع في ١٥ كانون الأول ١٩٢٥، وانبثق عنه وفد من ٢٠ عضواً حضروا إلى بيروت وطلبوا مقابلة دو جوفنيل، فجاءهم جوابه بأنه على استعداد لمقابلتهم منفردين، إلا أنهم أصرّوا على مقابلته مجتمعين أو العودة إلى دمشق، فقابلهم لنصف ساعة في ٢٢ كانون الأول حيث أبلغوه المطالب من أجل إنهاء الثورة وحل القضايا السياسية المطروحة، وهي:

- إنشاء حكومة وطنية مؤقتة.
- دعوة هذه الحكومة الشعب لانتخاب مجلس تأسيسي انتخاباً حراً.

- وحدة سورية بحدودها الطبيعية.
- العفو عن الثوار.
- عقد معاهدة بين فرنسا وسورية.

أجاب دو جوفنيل على أطروحات أعضاء الوفد الدمشقي ببيان ألقاه عليهم، أشار فيه إلى أنه ينتظر منهم العمل بقدر إمكانهم في سبيل السلام، لأن السلام هو شرط العفو والدستور. وقال لهم إنه يخشى أن تفضي إطالة الحركات العدائية في سورية إلى الخراب والجوع. وطلب منهم نقل ذلك إلى «المقاتلين»، وإبلاغهم أنهم يحاربون أنفسهم ويحاربون تحقيق أمانيهم وآمالهم، لأنهم لو ألقوا السلاح لاستطاعوا الاشتراك في الانتخابات التي ستجري في كل مناطق سورية المتمتّعة في الوقت الحاضر بالسلم. وفوّضهم القول «للمقاتلين» الذين لم يرتكبوا جرائم فردية، ولم يتولوا أية قيادة في الثورة، إنهم يحصلون على العفو إذا قدَّموا أنفسهم وسلَّموا سلاحهم في مهلة ١٥ يوماً إلى مركز قيادة الكولونيل أندريا العامة. وأما الزعماء الذين يقدّمون خضوعهم في المهلة المذكورة، فلا يسعه أن يعدهم قبل السلم إلا بتأمين حياتهم. وهو يتمنّى أن لا يكرهه «المقاتلون» على استخدام النجدات التي أمدّته بها بلاده، كي يتمكّن في وقت قريب من القول لفرنسا أن تمتنع عن إرسال الجنود. وأبلغهم أن الانتخابات ستجري في سنجقي دمشق وحوران بعد شهر من إلغاء الأحكام العرفية فيهما، وأن الأمر منوط بهذه الانتخابات لأن المجلس التمثيلي الذي ينبثق عنها يستطيع تقرير الدستور.

وما أبلغه دو جوفنيل للوفد الدمشقي بشأن العفو عن الثوار، ضمّنه القرارَ الذي أصدره في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٥، وأضاف عليه أن الأحكام المقرّرة ستكون مستقلة عن الغرامات وحجز الأموال، التي يُحكَم بها، بقصد التعويض عن الضحايا وبدل العطل المسبَّب ممّا سمّاه «الفتنة».

وفيما كان الوفد الدمشقي في بيروت نشرت الصحف قراراً صادراً

عن المفوّض السامي بتاريخ ٢٣ كانون الأول، حدّد فيه تاريخ إجراء الانتخابات في المناطق غير المشمولة بالأحكام العرفية، باستثناء لبنان الكبير، وهو ٨ كانون الثاني ١٩٢٦ للدرجة الأولى، و٢٢ كانون الثاني للدرجة الثانية. وعلّل المفوض السامي، في قراره، إجراء الانتخابات الجزئية بأنه إذا لم يكن في الإمكان إجراء الانتخابات في الأنحاء التي تسودها الاضطرابات في قسم من سنجقي دمشق وحوران بسبب الثورة، فلا شيء يمنع حصولها في الأنحاء الأخرى التي تسودها السكينة. وبعد صدور النتائج يجتمع ممثلو كل سنجق أو ولاية، ويعبّرون عن تمنياتهم. ثم يجمع المندوب السامي ممثلي السناجق معتبراً بقدر الإمكان التمنيات التي كانوا أبدوها.

تحفّظ الوفد الدمشقي على شروط دو جوفنيل، وعلى قراره إجراء الانتخابات الجزئية، وأبقى ثلاثة من أعضائه لنقل التحفّظات إليه، هم فارس الخوري ورشدي الصفدي وعارف القوتلي. فقابل هؤلاء رئيس تنظيم الانتداب، ميليا، وسلّموه التحفّظات، ومفادها أن اشتراط العفو بتسليم السلاح غير مقبول من الدروز، الذين لم يتعوّدوا تسليم سلاحهم في أيام العثمانيين والمصريين، وهم لن يسلّموه ما دامت البادية وسائر البلاد المجاورة لهم مسلّحة. أما الثائرون في جوار دمشق وفي سائر المناطق السورية، فإنهم غير مسلّحين، فإذا سلّموا أنفسهم فستطالبهم السلطة بتسليم السلاح. ومنعُ العفو عن الذين قادوا الثوار، والاقتصارُ فقط على ضمان حياتهم، لا يشكلان حافزاً لهم للاستسلام ولإقناع غيرهم به. وقرارُ المفوض السامي بإجراء الانتخابات في المناطق غير المشمولة بالأحكام العرفية يهدّد الدول السورية بخطر جديد للتجزئة، لأن القرار تضمَّن اجتماع نواب كل لواء على حدة، وتقرير الروابط السياسية بين لوائهم والألوية الأخرى، حتى إذا قرَّر أحد الألوية أو إحدى الولايات الانفصال عن الوحدة الحاضرة يجاب إلى ذلك. وبهذا يتيسَّر لدعاة الانفصال تمزيق البلاد السورية، وإنشاء دولة جديدة فيها علاوة على العدد الموجود. وقرارُ المفوض السامي

بحصر الانتخابات في الألوية السورية فقط، دون الألوية اللبنانية، يحرم الأقضية الأربعة التي سُلِخت عن دمشق في سنة ١٩٢٠، من استفتاء سكانها بشأن بقائهم في لبنان، أو العودة إلى سورية.

نتج عن تشكيل الوفد الدمشقي استقالة رئيس الحكومة السورية، صبحي بركات، في ٢٢ كانون الأول ١٩٢٥، وهو من أبرز المؤيِّدين للانتداب الفرنسي، لأنه رأى في تشكيل الوفد، واستقبال المفوض السامي له ومفاوضته، استبعاداً له وإهمالاً لحكومته، سيّما وأن الوفد طرح من بين مطالبه إنشاء حكومة جديدة. وجاء في كتاب استقالته المقدَّمة إلى المفوّض السامي أنه يلفت النظر إلى أن الأوضاع لا تستقرُّ إلا إذا حُقِّقت المطالب العادلة، وهي «تأليف مجلس تأسيسي يضع القانون الأساسي للبلاد على أساس السيادة القومية، وانبثاق حكومة دستورية، وإعلان العفو العام غير المشروط إلا فيما يتعلق بالحق الخاص، وتحقيق الوحدة السورية، وإدخال سورية إلى عصبة الأمم».(١)

طلب المفوض السامي من الشيخ تاج الدين الحسني، ابن صديق الانتداب الشيخ بدر الدين مفتي الديار الشامية، تشكيل حكومة جديدة، فقبل في ٢٤ كانون الأول على أساس برنامج من ١١ نقطة، يتشابه مع أطروحات الثوار وما جاء في كتاب استقالة صبحي بركات، ويزيد عنها بنواحي إصلاح النظام الاجتماعي والنظام النقدي وتوحيد القضاء. وقد دارت المفاوضات بين الشيخ تاج الدين ودو جوفنيل لمدة ١٥ يوماً حول هذه النقاط، إلا أنها انتهت بالفشل بسبب عدم موافقة دو جوفنيل على ما رفضه سابقاً، وهو توحيد سورية، واستقلالها، وإدخالها عصبة الأمم، وجلاء الفرنسيين عنها، والتعويض على متضرري الثورة، والعفو العام. فاعتذر الشيخ تاج الدين عن متابعة تشكيل الحكومة لهذا السبب، ولأن المفوّض السامي أظهر التصلّب بأمور ثلاثة، هي قرار

---

(١) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، الجزء الثالث، ص: ٣٨٥- ٣٨٦.

العفو المشروط عن الثوار، والإصرار على إجراء الانتخابات، وإعطاء بيار أليب صلاحيات رئيس الدولة السورية لإجرائها.

أصرّ المفوّض السامي على إجراء الانتخابات بالرغم من تحفّظ الوفد الدمشقي عليها، وإعلان أعضاء مجلس بلدية حمص ومجلس بلدية حماه عن مقاطعتها، وإحجام الوجهاء في لواءي حمص وحماه عن ترشيح أنفسهم، وإعلام المجلس الإداري في حماه وأعيان حمص وأعيان حلب عن مقاطعتهم للانتخابات لبيار أليب حين زار هذه المدن من أجل حضّ أهلها على الاشتراك فيها، واعتراض وطنيي حلب في برقيتهم إلى المفوّض السامي في ٦ كانون الثاني ١٩٢٦. ومع هذا كابر المفوّض السامي على إجراء الانتخابات متذرّعاً بحجّة الوقوف على الآراء العامة لجزء من السوريين، وبحجّة أنه وجد بعض الأسماء نفسها في عرائض انفصالية وعرائض وحدوية، مع العلم أن العرائض الانفصالية وُقّعت بضغط الدرك والمستشارين والقائمقامين. وكان غرضه من إجراء الانتخابات الإمعان في سياسة التجزئة وفي تفكيك أواصر الاتجاهات الوطنية الوحدوية في سورية لإضعاف الثورة. ففي رأيه أنه من الجنون التكلّم عن الوحدة ومسائل الحدود السورية قبل تنظيم سورية.

جرت الانتخابات يوم السبت في ٨ كانون الثاني بهدوء في بلاد العلويين، حيث اشترك فيها ٧٥٪ من الأهلين، وفي الاسكندرونة وأنطاكيا، وأسفرت عن نجاح نوابٍ طالبوا بالانفصال. لكنها كانت فاشلة ومضطربة في سائر المناطق، إذ شهدت مقاطعة شبه شاملة في حمص وحماه وحلب، وإضرابات في حلب حالت دون إتمام الانتخاب في يوم السبت، فمدّدها الفرنسيون إلى مساء يوم الأحد. لكن المظاهرات والإضرابات استمرّت في هذا اليوم، وكان من نتائج تصدّي الفرنسيين لها مقتل ١٥ شخصاً، وجرح ٤٠، واعتقال ٣٠ فيهم العديد من الزعماء، إضافة إلى ١٣٠٠ معتقل سابق طالب المتظاهرون بإطلاق سراحهم. وفاز في الانتخابات ٣١ نائباً مرشّحين لـ٣٩ مقعداً. ومع أنهم

عاكسوا بترشيحهم التيار الوحدوي، إلا أنهم لم يستطيعوا إلا النطق بطلب الوحدة السورية في أول قرار لهم، فأصدر المفوض السامي قراراً بحلِّ المجلس التأسيسي. ثم أصدر قراراً في ٩ شباط ١٩٢٦ بتعيين مندوبه بيار أليب حاكماً عسكرياً على الدولة السورية. وفي هذا دعوة خبيثة غير مباشرة إلى الثوار لإلقاء السلاح إذا أرادوا الانتخابات النيابية وإنهاء الحكم العسكري. ثم أُصدر في أواخر شباط، وفي إطار التشدُّد في مراقبة الصحف، قراراً في جميع الدول المشمولة بالانتداب الفرنسي بمنع نشر شيء قبل موافقة حاكم الدولة عليه، فازدادت الصفحات البيضاء في أعمدة الصحف لكثرة ما حُذِف منها.

تراجع الثورة في الغوطة

تداخلت مرحلة انتصارات الثورة وتوسّعها مع مرحلة هزائمها وتراجعها. فبعد هزيمة المسيفرة قامت في حماه، وبعد نهايتها في حماه قامت في الغوطة ودمشق، وبعد تراجعها فيهما قامت في الإقليم والقلمون وامتّدت إلى لبنان. وكان قيام أية منطقة بالثورة يخفِّف الضغط عن المناطق الثائرة الأخرى بتحويل الفرنسيين قسماً من قواتهم عنها، أو باضطرارهم إلى استقدام قوات جديدة.

مرّت الثورة في الغوطة، خلال نصف سنة بعد قيامها في أواسط تشرين الأول ١٩٢٥، بعدة مراحل تراوحت بين الانتعاش والتراجع، كانت آخرها مرحلة التراجع في أوائل ربيع ١٩٢٦. وفي أواسط نيسان من هذه السنة عاد عبد الرحمن الشهبندر من شرق الأردن، ومعه مبلغ من المال من الإعانات التي جُمِعت لمساعدة الثورة، فقام بتنظيم سياسي وعسكري في الغوطة على أساس دفع المرتبات للثوار. إلا أن ذلك لم يعطِ ثماره على صعيد العمل الميداني والعسكري، لأن نزاعات القادة على الرئاسة وعدم تعاونهم حالا دون تحقيق النتيجة المرجوّة. فلقد انقسموا إلى فريقين، الأول في الغوطة الشمالية، والثاني في الغوطة، الجنوبية. وما كانوا دائماً يطيعون أمر القائد العام للغوطة

مصطفى وصفي السمّان، الذي عيّنه سلطان نظراً لخبرته العسكرية وتجاربه السابقة. وهذا أشّر لقرب نهاية الثورة.[١]

تتالت المعارك في الغوطة بعد ذلك على نمط المعارك السابقة، إذ كان الفرنسيون يخرجون بشكل حملات للقضاء على تجمّعات الثوار، فيجابههم هؤلاء، ويقيمون الكمائن لهم أثناء تقدمهم وتجوالهم وانسحابهم. وقد تعزّزت قوى الثوار «بنجدات قوية وصلت مقدمتها مع قائدها متعب الأطرش».[٢] ومن مواقع الغوطة ما يلي:

- مواقع مرج السلطان، صيدنايا، جوبر، في أيار ١٩٢٦.
- مواقع يبرود، شبعا، زملكان، بستان الأوسي، جوبر، وادي معربة، حمورية، كفربطنا، عربين، زملكا، بيت سوى، البواب، سقبا، جسرين، في حزيران ١٩٢٦.
- مواقع جسر المطير، سقبا، عربين، عقربا، حمورية، الزور، بالا، في تموز ١٩٢٦.

وقد جرت أكبر المواقع في النصف الثاني من تموز حين شنّ الفرنسيون هجوماً واسعاً على الغوطة بكتائب بلغ عدد جنودها ٥٠٠٠ جندي، أدّت إلى كسر شوكة الثوار والسيطرة على معظم مراكزهم، وقتل وأسر المئات منهم. ومن المعارك التي جرت لمواجهة هذه الحملات معركة كفربطنا في ٢٠ و٢١ تموز، ومعركة سيدي الناس في ٣١ تموز. وقد بلغت خسائر الفرنسيين في ١٩ و٢٠ و٢١ تموز، بحسب بلاغاتهم الرسمية، ٤٩ قتيلاً و٩٧ جريحاً.

---

(١) أفادنا عقاب سليمان نصّار أنه كان يحتفظ برسالة من عبد الرحمن الشهبندر إلى سلطان يطلب فيها مساعدته لإنعاش الثورة في الغوطة قائلا: «الثورة في الغوطتين تكاد تنتهي. والرجاء المبادرة بالنجدة». وقد سلّم عقاب نصّار هذه الرسالة إلى أحد الضبّاط السوريين الباحثين بحضور صلاح مزهر. لكن الضابط لم يعد الرسالة إليه. مقابلة شخصية في ١٧/١٠/١٩٨٦.

(٢) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، مرجع مذكور سابقاً، الجزء الثالث، ص: ٤٥٤ نقلاً عن بيان لفوزي القاوقجي.

وبالرغم من تناقص عدد الثوار جرّاء خسائرهم في المعارك، فقد تابعوا القتال في جهات الغوطة. ومن مواقعهم في شهر آب الهجوم على مخفر معمل الزجاج، واجتياز الأسلاك الشائكة المقامة حول دمشق ومهاجمة مخافر الشرطة في بعض أحيائها، وتعطيل الخط الحديدي وخطوط الهاتف بين جسر السبينة ومحطة القدم، وتهديم الجسر على الطريق بين الكسوة والدير علي. ومنها موقعتان في القدم ويلدا وموقعة على طريق دوما.

وفي الوقت الذي كان الفرنسيون يركّزون على تطهير الغوطة، ويواصلون هدم الجدران القائمة بين الحقول، وقطع الأشجار، من أجل ملاحقة الثوار، كان الخلاف يشتدُّ بين قادة هؤلاء، فلم يستطيعوا التوحّد ضد العدو المشترك تحت لواء قيادة واحدة ممّا جعل القائد مصطفى وصفي السمّان يغادر الغوطة إلى جبل الدروز مع فريق من المجاهدين حين فقدوا الأمل بإمكانية توحّد الثوار، وبإمكانية استمرار المقاومة. ومن جبل الدروز انتقلوا إلى شرق الأردن.

وبعد تمكّن بعض المجاهدين العائدين من شرق الأردن من الإفلات من حصار الفرنسيين لهم في قرية داعل في حوران في أوائل تشرين الأول ١٩٢٦، واصلوا القتال وخاضوا ضد المتطوّعة موقعة عين ترما في ٢٣ تشرين الأول، ثم موقعة الوعرة الواقعة بين قريتي زاكية وكناكر العجم في ٢٦ تشرين الأول. وكانت آخر المواقع في الغوطة موقعة «وادي بسميه» التي خاضها الأمير عز الدين الجزائري، واستشهد فيها، في ١٩ أيار ١٩٢٧.

تراجع الثورة في إقليم البلّان

ظل الإقليم محرّراً حتى مطلع نيسان ١٩٢٦، ولم تجرِ فيه في شتاء ١٩٢٦ أية معركة، إنما كانت تجري استعدادات الفرنسيين لإعادة احتلاله، وكان سبق لهم استرجاع قطنا في كانون الأول ١٩٢٥، وهي ذات موقع مهم في جهات حرمون الشرقية. لذا استدعى سلطان بعض

المجاهدين الذين اشتدَّ الضغط عليهم في جهات حرمون الغربية، على أثر هزيمتهم للفرنسيين في معركة الفالوج الأولى، من أجل المساعدة على استرجاع قطنا للاستفادة من موقعها في مواجهة الهجوم الفرنسي المرتقب على الإقليم. هاجم الثوار قطنا في آذار ١٩٢٦ انطلاقاً من عين الشعرة، واستطاعوا اختراق خطوط الفرنسيين، وإنزال الخسائر بأربع فرق فرسان، لكنهم اضطرّوا إلى التراجع بعد أن أصيبوا هم أيضاً بخسارة كبيرة هي ٤٠ شهيداً.

وفي أواخر آذار أرسل الفرنسيون إلى الإقليم حملتين كبيرتين وجهتهما مجدل شمس، انطلقت الأولى من مرجعيون نحو بانياس، وانطلقت الثانية من القنيطرة. وكانت خطة الفرنسيين تقضي باحتلال الإقليم قبل انطلاق حملتهم الكبيرة إلى جبل الدروز، وذلك من أجل تأمين مؤخّرة هذه الحملة.

آنذاك، ما كان بوسع الثوار الموجودين في الإقليم، بعد سيطرة الفرنسيين على المراكز الرئيسة الموجودة حوله، وضعف الثورة في جهات وادي التيم وفي الغوطة، سوى القيام بحركات عسكرية تعوق زحف الحملتين الفرنسيتين، وتصمد أطول مدة ممكنة على أمل وصول نجدة من جبل الدروز يرسلها سلطان إليهم. ولما كان أهل الإقليم يخشون انتقام الفرنسيين وعملائهم، فقد نزحوا جماعياً من قراهم، وصعدوا في منحدرات جبل حرمون ليبتعدوا عن المسالك الرئيسة وعن الأماكن المأهولة.

خاض الثوار عدة مواقع في خان أرينبة والغجر وجبّاتا الخشب ووادي العسل. واشتبكوا مع الفرنسيين في الموقعة الأخيرة بالسلاح الأبيض. وخاضوا في مجدل شمس أهم المعارك، إذ استماتوا في الدفاع عنها يومي ٢ و٣ نيسان ١٩٢٦، لكنهم أُجبِروا على التراجع عن مواقعهم، والانسحاب نحو قرية حينة، بعد أن تركوا في ميدان المعركة، بحسب المصادر الفرنسية، ٢٠٤ قتلى، و٢٥٠ جريحاً. فقد استعمل الفرنسيون في الإقليم أسلوب «الأرض المحروقة»، وحوّلوا

المجدل إلى مقبرة جماعية للشيوخ والنساء والأطفال. وممّا حمل الثوار على الانسحاب من المجدل «اضطرارهم إلى تلبية طلب الشيخ حسين قيس بالإسراع إلى حماية النساء واللاجئين إلى أحد ملاجئ جبل حرمون بعد أن علم أن أحد الخونة أرشد الفرنسيين إلى هذا الملجأ».[١]

تجمّع الثوار في حينة حيث وافتهم العائلات النازحة. ومنها انطلقوا جميعاً نحو جبل الدروز بعد أن استطاعوا فتح ثغرة في الحصار الذي فرضه الفرنسيون. وممّا يروى، ولا بد من ذكره، لأنه لمعةٌ في سجل الفرنسيين الأسود الحافل بالمآسي والفظائع والمجازر في إخماد الثورة السورية، وهو «عدم سماح الجنرال كليمان غرانكور للجند الفرنسي بقصف النازحين المنسحبين من هذه الثغرة وردّه على تعجّبهم وتساؤلهم عن السبب بالقول: إن الفرنسيين لا يريدون أن يحكموا بلاداً دون سكان».[٢] ودخل النازحون منطقة اللجاه حيث غاصت خيولهم وجمالهم وأغنامهم ومعزهم وأبقارهم في وحول مستنقع بقع جمرة، كما غرق بعضها، ولا سيّما الجمال المحمَّلة بالأثقال. وإضافة إلى ما عانوه من صعوبة الأرض، التي اضطرّوا إلى سلوكها، عانوا أكثر من اعتداءات عملاء الفرنسيين من بدو السلوط، فقد هاجمهم هؤلاء، وتمكّنوا من كسب ٢٠٠٠ رأس غنم، ومن قتل ٤٠ شخصاً عادوا برؤوسهم إلى ضابط المخابرات الفرنسي الذي كان يدفع لهم ٢٤٠ فرنكاً عن الرأس البشري.

أرسل النازحون من يخبر سلطان بضيقهم وبالخطر المحدق بهم، وكان آنذاك في جدل يقاتل بدو السلوط، ويعمل على تخريب الخط

(١) سعيد فرنسيس، **بنو معروف في ساحات المجد**، مطبعة دار الكتب، لبنان، لا تاريخ، ص: ١٣. وقد أورد ذلك بناءً على معلومات استقاها من الشيخ علي فرحات شيخ بقعاتا، والشيخ فرحان الشعلان، شيخ عين قني.

(٢) إفادات العديد من المعمّرين الثقات.

الحديدي المار بالقرب من اللجاه، فأرسل كتاباً إلى حسني صخر، وكتاباً إلى عبد الغفّار الأطرش، لتفزيع أهل جبل الدروز من أجل نجدتهم حرصاً على حياتهم وعلى أعراض نسائهم، فعمَّم كلٌّ من عبد الغفّار وحسن الأطرش وحسني صخر والرؤساء الروحيين كتباً ومناشير تستنفر الناس لهذه النجدة.

ولم ينتظر سلطان وصول النجدة المطلوبة، بل سارع مع المجاهدين الذين كانوا معه، ومن بينهم الأمير عادل أرسلان، إلى نجدة أهل الإقليم، فوصل إلى بقع جمرة حيث كان هؤلاء والمدافعون عنهم يخوضون قتالاً مريراً ضد العملاء. فكان لوجوده على رأس المنجدين أثر كبير في دحر العملاء ووقف اعتداءاتهم.

أدرك سلطان مدى أهمية الإقليم في إشغال الفرنسيين، وفي الدفاع عن جبل الدروز. وطرح بعض قادة الثوار قبل سقوطه مقترحات حول تنشيط الثورة فيه وفي سائر جهات حرمون. وحين كانت المعارك دائرة في الإقليم في مطلع نيسان ١٩٢٦ عمل سلطان على تجهيز حملة إليه بقيادة أخيه زيد والأمير عادل أرسلان. إلا أن هذه الحملة لم يكتمل عديدها، فاستاء سلطان من فتور أهل الجبل، وتقاعسهم عن إعداد حملة كبيرة تؤثِّر على مجريات القتال في الإقليم، وتحول دون سقوطه، وتساهم في تعزيز صمود الجبل.

وبعد سقوط الإقليم ظلَّ سلطان يعمل على تجهيز حملة كبيرة إليه، لا يقلُّ عددها عن ١٠٠٠ رجل، تمهيداً لإعادة جميع أهله، ومن أجل منع تعديات العصابات التي شكّلها الفرنسيون وأخذت تنهب قراه وتعيث فيها الخراب، وبعث الثورة فيه وفي جهات حاصبيا وراشيا. وقد طلب سلطان من قائد الدرك الوطني في الجبل، حسني صخر، إجراء التنبيه والتشدّد في عدم ترك أي قادر على القتال من رجال الإقليم ليتوجّهوا إليه مع أخيه زيد وصيّاح الأطرش تنفيذاً للقرار الذي اتخذه بشأن العودة، لذا يقول: «أسرعوا في التعميم على القرى الموجودين بها [أهل الإقليم] وسوقهم حالاً على جدل وإياكم

التهاون». [١] لكن قائد الدرك الوطني لم يستطع تجميع العدد الكافي ممّا سبب استياء سلطان مرة أخرى من فتور اندفاع أهل الجبل وأهل الإقليم إلى القتال، وقال: «مع الأسف الدروز لا ينجدونا بقوة كافية». [٢]

تأخَّر إرسال الحملة إلى أواسط أيار ١٩٢٦ حين قرّرت قيادة الثورة في اجتماع «سالة» تشكيلها من رجال الإقليم وسواهم. وكلّف سلطان الأمير عادل أرسلان بقيادتها، فاتجه الأمير إلى الإقليم، وتمركز في مجدل شمس، فيما اتجه شكيب وهّاب، وهو أحد قادة المجاهدين الذين رافقوه، إلى وادي التيم والبقاع الغربي. لكن أبناء منطقتي حرمون، الشرقية والغربية، لم يستجيبوا لنداءات الحملة إلى الثورة، كما لم تُتح للحملة نصرة الثوار الذين هاجمهم الفرنسيون في جبّاتا الخشب، لأنها وصلت متأخّرة بعد استشهاد قائد المقاومة هناك، أحمد مريود، وبعض أفراد عشيرته، وبعد سقوط جبّاتا الخشب. وممّا فعله الفرنسيون بعد ذلك أخذ جثة أحمد مريود وعرضها في دمشق. ولم ينجح الأمير عادل أرسلان في محاولته التنسيق مع الأمير عز الدين الجزائري الذي سبقه إلى الغوطة، ففضّل العودة برجاله إلى وعرة الصفا في جبل الدروز بعد أن باتوا مهدّدين بتطويق الفرنسيين لهم وإبادتهم.

معركة السويداء الثانية

لم يبقَ أمام الفرنسيين سوى جبل الدروز، فسيّروا قواتهم إليه في ظرف ملائم، أعقب نهاية فصل الشتاء بحيث يسهل تحرّكها، وأعقب إضعاف الثورة أو إخمادها في سائر المناطق بحيث يتاح لهذه القوات استفراد الجبل.

---

(١) رسالة سلطان إلى حسني صخر بتاريخ ٢٩ رمضان ١٣٤٤ (١٢ نيسان ١٩٢٦). من أوراق حسني صخر.

(٢) رسالة سلطان إلى عقلة القطامي في ٣٠ رمضان ١٣٤٤ (١٣ نيسان ١٩٢٦) من أوراق عقلة القطامي.

أعدَّ الفرنسيون حملة كبيرة بقيادة الجنرال أندريا، جمّعوا قواتها في إزرع وخربة غزالة في حوران. ونقلوا معظم عديدها وعدّتها بسكة حديد دمشق ـ إزرع. ومهّدوا لزحفها إلى الجبل بحملة إعلامية، فألقت طائراتهم مع القنابل مناشير للجنرال أندريا ومعاونه الكومندان كوستلبير ترغّب بالاستسلام للجنرال في درعا وتزيّنه بوعود العفو، وتندّد بسلطان، وتحذّر من عواقب قتال الجيش الفرنسي «الذي لا يُقهَر». وكان الفرنسيون في فترة تحرّر الجبل منهم يعملون على بث التفرقة بين الدروز والمجاهدين الدمشقيين الذين يتردّدون إليه، وعلى إفراغه من السلاح. ومن أجل ذلك أرسلوا جواسيسهم للاطّلاع على أحواله، ولإيغار صدور أبنائه على الدمشقيين الموجودين فيه. وقد قبض الأمير عادل أرسلان على واحد منهم «أُرسل بمهمّة إلى الجبل ليدفع إلى رؤساء الثورة ٧٠ ألف ليرة ليلقوا سلاحهم ويقبضوا على الدمشقيين ويسلّموهم إلى السلطة».[١] ومن أعمال الجواسيس والخونة مؤامرة ضد عبد الرحمن الشهبندر في كانون الثاني ١٩٢٦ مقابل ٥٠٠ ليرة عثمانية ذهبية.[٢] كما أرسل الفرنسيون التجّار لشراء السلاح من الجبل بأسعار عالية.

وفي الفترة التي كان الفرنسيون يعدّون الحملة الكبيرة على الجبل تمركز سلطان في اللجاه، للعمل على قطع الخط الحديدي بين دمشق وحوران، من أجل عرقلة نقل الجنود والأسلحة. وهذا الخط يمتدُّ بموازاة اللجاه على طول ٥٠كلم. فكانت القوّات التي تعمل بإمرته تقوم يومياً بمهاجمة المراكز الفرنسية المقامة على امتداد الخط، وتنجح غالباً بتخريب أقسام منه، وبإعادة تخريب ما يصلحه الفرنسيون. وكان الغرض من هذه العمليات، إضافةً إلى إعاقة نقل العساكر والأسلحة

---

(١) رسالة الأمير عادل أرسلان إلى عارف النكدي في سنة ١٩٣٠. نشرتها الضحى في عدد كانون الثاني ١٩٥٦، ص: ٦- ١٣.

(٢) مذكرات عبد الرحمن الشهبندر... مصدر مذكور سابقاً، ص: ١١١.

وإحداث الأضرار، إشغال الفرنسيين بإصلاح هذا الخط وحمايته، وإشغالهم بمعارك تكبّدهم الخسائر. إلا أن سلطان كان يشكو دائماً في مراسلاته مع زعماء الجبل وقيادة الدرك الوطني من قلة الديناميت والذخيرة والزاد، ويطالب بإلحاح بإرسال ذلك. ومع هذا عُطّل الخط الحديدي مرات كثيرة ابتداءً من كانون الأول ١٩٢٥ حتى نيسان ١٩٢٦.

وكان على سلطان أيضاً أن يقوم بحملات ضد القبائل المتحالفة مع الفرنسيين، وبخاصة عشيرة السلوط، من أجل وضع حدّ لاعتداءاتها ولعرقلتها عمل الثوار في تخريب الخط الحديدي. فهذه العشيرة كثيراً ما قطعت طريق المجاهدين من الجبل وإليه، واعتدت على عابري السبيل، وهاجمت الثوار وشغلتهم، واستنزفت قسماً كبيراً من جهودهم وإمكاناتهم. فكان سلطان يرسل الرسل والرسائل، ويستنفر أحياناً قرى الجبل، من أجل قتال العملاء من هذه العشيرة وإيقاف اعتداءاتهم، علماً أن بعض قبائل البدو كانوا مع الثوار ضد هؤلاء العملاء،[١] ويساعدونهم في تخريب خط سكة الحديد. وقد عقد بعض أهالي قرى الجبل وبعض البدو صلحاً أنهى النزاعات القديمة، وهذا سهّل عمل الثوار في اللجاه.

تألّف الجيش الفرنسي المعدُّ للزحف إلى جبل الدروز من ١٠ آلاف جندي توّزعوا على حملتين، أولاهما، وهي الأقوى والحملة الرئيسة وعددها ٧ آلاف جندي، تشتمل على الأسلحة الثقيلة، وتضم ٦ كتائب ونصفاً، ووحدتي مدفعية من عيار ٧٥ مم، ومجموعة من المصفّحات والدبّابات، وسيّارات مجهّزة بالرشّاشات، ومئات الشاحنات المحمَّلة بالذخائر والمؤن. وثانيتهما، وهي الحملة الخفيفة

---

(١) رسالة سلطان إلى قائد الدرك الوطني، حسني صخر، التي يستنفر فيها بعض قرى الجبل لقتال قرية خبب، ويشير إلى اشتراك قسم من البدو معه في ذلك. من أوراق حسني صخر ونحتفظ بصورة عنها، وهي بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٢٦.

التي لا تشتمل على سيّارات لحمل المعدّات، بل على حيوانات لحمل الأثقال، عددها ٣ آلاف جندي، وتتألف من ٥ كتائب. وكان هناك، بالإضافة إلى هاتين الحملتين، سربان من الطائرات الجاثمة في مطار إزرع، الحاضرة في أي وقت للتدخل، والمستمرّة في قصف القرى ومراكز الثوار تمهيداً للزحف على الجبل، وبدايةً على قاعدته السويداء.

لم يعرف جبل الدروز في تاريخه حملة عسكرية بهذا العدد والعدّة، ولم تعرفها أيضاً أية منطقة سورية ثائرة منذ سنة ١٩٢٥. وضخامة هذه الحملة توحي بتحسب الفرنسيين واحتياطاتهم، وتخوّفهم من أية هزيمة قد تلحق بهم في عملية إعادة احتلالهم للسويداء وتمركزهم في الجبل. فالجبل مختلف عن غيره من المناطق، لأنه خزّان المقاتلين، وقد انضوى جميع أبنائه تحت لواء الثورة، وأنزل أكبر الهزائم بالفرنسيين، وأمدّ سائر المناطق السورية الثائرة بالمجاهدين.

انطلقت الحملة الرئيسة من إزرع وخربة غزالة، في ٢٣ نيسان ١٩٢٦ سالكة الطريق نفسها التي سلكتها حملة الجنرال غاملان في أيلول من السنة الماضية، وهي طريق المسيفرة ـ أم ولد ـ تل الحديد، فوصلت إلى تل الحديد في ٢٤ نيسان. وانطلقت الحملة الخفيفة من بصرى الشام، وأوهم قائدها الثوار أنه متوجِّه إلى صلخد من أجل حملهم على التوجه إليها بهدف تشتيت قواهم، لكنه توجَّه نحو عرى. وكان عليه أن يلتقي مع الحملة الرئيسة في ٢٥ نيسان للقيام بالهجوم المشترك على السويداء.

تدارس سلطان مع قادة الثوار خطط الدفاع عن السويداء، وركّز خصوصاً على ضرب جناح جيش العدو، لأن هذا يضعفه، ويضعضع قوات المقدّمة والقلب. ونصح الثوار بعدم المهاجمة في السهل المكشوف. وقسّمهم إلى ثلاث مجموعات كبيرة، أولاها مؤلفة من مجاهدي «المقرنين الشمالي والغربي»، وتتمركز في المزرعة، وثانيتها من مجاهدي السويداء ومحيطها، وتتمركز في مدينة السويداء، وثالثتها من مجاهدي «المقرن القبلي» و«المقرن الشرقي»، وتتمركز في رساس.

وأبقى سلطان فرسان «المقرن القبلي» في بكّا لمواجهة الحملة الخفيفة في حال تقدّمها نحو صلخد، على أن تنتقل إلى عرى في حال توجّه هذه الحملة نحو السويداء. لذا أسرع هؤلاء الفرسان نحو عرى عند تقدّم الحملة الخفيفة إليها في طريقها نحو السويداء، واخترقوا صفوفها وقاتلوا فرسانها بالسلاح الأبيض. إلا أن تفوّق عدد جنودها، واعتمادهم على المدفعية، وقيامهم بحركة التفاف ناجحة لتطويق جموع الثوار، اضطرّ هؤلاء إلى الانسحاب نحو رساس.

أشرف سلطان على سير المعركة من كوم الحصى أولاً، ثم من السويداء التي تعرّضت للهجوم من الحملتين الفرنسيتين في ٢٥ نيسان، إذ بكّرت الحملة الرئيسة بالهجوم فجر ذلك اليوم انطلاقاً من تل الحديد، فاحتلت تل جيدا الذي كان عدم تركيز الثوار على الدفاع عنه أحد الأسباب المهمة في تقدّمها السريع نحو السويداء، واحتلت كناكر. إلا أن الثوار استماتوا في صدّ تقدّمها، والدفاع عن السويداء، واستطاع ٢٠٠ ثائر اختراق ميمنتها، وتغلغلوا داخل صفوفها، وقتلوا قائد إحدى الفرق والعديد من ضباطها وصفوف ضباطها، واضطرّوها إلى التراجع، وأحدثوا الذعر في مقدّمة الحملة. وحين جوبهوا بقصف المدفعية، وبتقدّم الدبّابات والعربات المجهّزة بالرشّاشات والفرسان المغاربة (الصباحية) نحوهم، تراجع بعضهم، فيما واصل البعض الآخر القتال، «وظلّوا يطلقون النار وهم منبطحون على الأرض حتى مرّت فوقهم العربات فسحقتهم»[1].

تقدمت الحملة الخفيفة من عرى باتجاه السويداء. وعند وصولها بالقرب من رساس هاجمها الفرسان المتمركزون هناك، وأنزلوا في ميمنتها خسائر تفوق ما نزل في ميمنة الحملة الرئيسة، وعوّضوا ببطولاتهم، وبخاصة صياح الأطرش الذي قام بهجومات وُصفت

---

(١) للمزيد من المعلومات عن معركة السويداء، أنظر Andrèa, *La Révolte Druze...*, op.cit P: 111- 113.

بـ«الهجومات العنترية»، والذي قُتل تحته ثلاثة رؤوس خيل، عن الخلل الذي أحدثه عدم تقيّد المشاة بالخطة المرسومة، إذ كان عليهم أن يهاجموا من الشرق في الوقت نفسه الذي يهاجم الفرسان بقيادة صيّاح الأطرش، أي قبل طلوع الشمس، إلا أنهم هاجموا بعد طلوعها.

فوجئ الفرنسيون بتساقط قنابل المدفعية بين صفوفهم، لأن الثوار استعملوا مدفعين بقيا عندهم من المدافع المكتسبة في معركة المزرعة، وهما من عيار ٧٥ مم، و١٠٥مم. إلا أن استعمال هذا السلاح أضرّ بالثوار، ولم ينزل أية خسارة في صفوف الفرنسيين، لأن القنابل تساقطت في مكان واحد ابتعدوا عنه لتجنّب الإصابات، ولأن أحد المدفعين انفجر، فقُتِل المجاهد الذي يرمي عليه وقُتِل رفاقه.

نجح الفرنسيون بفضل قصف الطائرات والمدافع والرشّاشات في إحداث ثغرة في جبهة الثوار، فتقدّمت الحملة الرئيسة باتجاه شمال السويداء دون أن تعيقها هجمات الثوار، وسدُّ الطرق بالحجارة، والنجدةُ التي أرسلها سلطان بقيادة أخيه علي، فلقد كان عناصرها أكثر عدداً، ويستعينون بالطائرة والمدفع عند الحاجة وللتمهيد للزحف. وإزاء ذلك تراجع الثوار الموجودون في السويداء وشمالها أمام الحملة الرئيسة، فيما تراجع الثوار الموجودون في جنوب السويداء أمام الحملة الخفيفة. واتجهوا جميعاً نحو التلال الشرقية تحاشياً للتطويق.

انتصر الفرنسيون في معركة السويداء، لكن بخسائر كبيرة بلغت، بحسب مصادرهم، ٨٩ قتيلاً فيهم ٦ ضباط، و٣٤٠ جريحاً، فيما بلغت خسائر الدروز ١٠٠٠ قتيل. وخسائر الفرنسيين هي، بحسب ما جاء عند الأمير عادل أرسلان، بناء على اعتراف جواسيسهم، ١١٠٠ جندي، بينما كانت خسائر الثوار ١١٤ قتيلاً والجرحى نحو ٢٠٠.[١] ويذكر سلطان عن خسائر الثوار ما يلي: «بلغت خسائرنا في تلك

---

(١) رسالة الأمير عادل أرسلان بتوقيع «التنوخي»، نشرتها مجلة «الضحى» عدد أيلول ١٩٥٦، ص: ٢١٢- ٢١٤.

المعارك الرهيبة مئات من شيوخنا الأتقياء وشبابنا الأحرار المناضلين، وأصيب نحو الثلث منا بجروح بليغة، بحيث لم تكن أبصارنا تقع إلا على أشلاء مبعثرة هنا وهناك، وجرحى محمَّلين على ظهور الدواب، أو على مناكب الغيورين من الرجال».[1] إن هذه الخسائر تنبئ عن عنف المعركة وكبر التضحيات التي قُدّمت فيها، وعن ذلك يقول الجنرال أندريا: «لقد قدّم الدروز كلَّ جهودهم، وأعلنوا، بالرغم من الكبرياء التي تميّزهم، أن السويداء كانت بالنسبة إليهم كفردان».

إضافة إلى هذه الخسائر البشرية، هناك خسائر فادحة في الأبنية جرّاء القصف التدميري من المدافع، ومن ١١ طائرة كانت تغير بشكل متواصل على السويداء. وحين دخل الجيش الفرنسي إلى السويداء وجدها شبه خالية من السكان، ووجد الكثير من بيوتها مدمَّراً. أما سكانها، فقد نزح بعضهم قبل المعركة تجنّباً لأضرار القتال، ونزح بعضهم الآخر خوفاً من انتقام الفرنسيين، الذين لم يوفِّروا مسيحيي عرى المرحِّبين بهم من اعتداءاتهم حين وصلوا إليها في أثناء زحفهم إلى السويداء، فقتلوا اثنين منهم، ونهبوا بيوت البعض، وتركوهم بحالة يرثى لها، بحسب ما ذكر مسيحيو عرى في رسالتهم إلى البطريرك غريغوريوس، «البطريرك الأنطاكي وسائر المشرق»، الذي رجوه المطالبة بحقوقهم، ومنع اعتداءات الجيش الفرنسي عليهم، وإيجاد الأمان الكافي لهم.[2]

كانت معركة السويداء الثانية من أهم معارك الثورة السورية. صحيح أن خسائرها من الفرنسيين ومن المقاتلين الدروز كانت أقل من معركة المزرعة، إلا أن الجيش الفرنسي فيها كان أكثر من ثلاثة أضعاف

---

(١) **مذكرات سلطان الأطرش**، مصدر مذكور سابقاً، الجزء الثاني، ص: ١١٨.

(٢) رسالة مسيحيي عرى إلى «البطريرك الأنطاكي وسائر المشرق»، من أوراق عقلة القطامي، وقد نشرناها في كتابنا، **دروز سورية ولبنان**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٣٩٧.

الجيش الذي خاض معركة المزرعة. وفي معركة السويداء الثانية كانت مقاومة الدروز أشدَّ بكثير وأعنف من مقاومتهم في معركة السويداء الأولى.

تُعتَبر عودة الفرنسيين إلى السويداء كسباً عسكرياً وكسباً سياسياً معاً، لأنها قائمة في وسط جبل الدروز، وبين «مقارنه» الأربعة، ولأنها عقدة الموصلات فيه، وقد جعلها الفرنسيون بعد احتلالها قاعدة عسكرية رئيسة لهم، مربوطة مع مراكزهم القريبة في حوران، ينطلقون منها لإخماد الثورة في سائر مناطق الجبل. وهي بالإضافة إلى ذلك العاصمة، وقد خرجوا منها عسكرياً وسياسياً وإدارياً، ومهزومين منذ حوالي سنة. وها هم يعودون إليها بعد توجيه ضربة قاسية للثوار في إحدى كبريات المعارك التي استحقَّ من أجلها الجنرال غاملان، قائد جيوش الشرق العام، تهنئة وزير الحربية الفرنسية بانليفه لاسلكياً من باريس. واستحقَّ الجنرال أندريا تهنئة المفوض السامي من بيروت ببرقية مليئة بالافتخار بالانتصار، هذا بعض ما جاء فيها: «إنني لا أستطيع إلا أن أذكر أن سلطان الأطرش أعلن في أواخر تشرين الثاني المنصرم أنه سيدخل دمشق في اليوم الذي تطأ قدماي بيروت. ولقد مضت خمسة أشهر. فدمشق متمتّعة بالسلام بحماية الجيش الفرنسوي، وعلمنا يخفق من جديد على عاصمة جبل الدروز. وأنت يا حضرة الجنرال هو قاهر السويداء اليوم بعد أن كنت بالأمس المدافع عن دمشق. لقد وعدت بأن حرب ثلاثة أيام تكفي لتعود إلى السويداء، وعبثاً وضعوا أمامك مجموع القوات الدرزية. ولئن لم يف سلطان الأطرش بوعده فإنك قمت بوعدك بعد معركة دامت ست ساعات».

تراجع الثورة في جبل الدروز

بعد تمركزهم في السويداء، حصّن الفرنسيون مراكزهم فيها، وعلى الأخص قلعتها التي رمّموها، وأهّلوها لتصبح ثكنة لجندهم، ومستشفى. ثم أنشأوا خطّاً لسكة الحديد بين السويداء

وخربة غزالة بعرض ٦٠سم لحلّ مشكلة نقل الجنود والتموين. وقد تمّ تدشينه في ٧ آب ١٩٢٦. وكان عليهم قبل ذلك إرسال الحملات الكبيرة، التي بلغت أولاها ٤ آلاف جندي، لنقل الذخيرة والمؤن من خربة غزالة.

أمّا الثوار، فلم يلقوا سلاحهم بعد معركة السويداء، بالرغم من أنها كانت فاصلة في مسار الثورة في جبل الدروز. واتخذ سلطان من مخيّم «عين الخشبة»، إلى الشرق من السويداء، مقراً له. وأخذ يستقبل الوافدين إليه، الرافضين للاستسلام، من قادة الثوار ومجاهدي الجبل وسواهم. ومن هذا المقرّ وسواه أرسل الرسل والرسائل للحثّ على متابعة القتال، ومن ذلك رسالته مع عبد الغفار الأطرش التي تدعو أبناء الجبل إلى مواجهة الحملات الفرنسية الزاحفة إلى قراهم.

تجسّدت إرادة الصمود عند سلطان ومجاهدي الجبل في قرارات عدة مؤتمرات، فقد قرَّروا في اجتماعي قرية العفينة في أواخر نيسان ١٩٢٦ «متابعة القتال، ومهاجمة الفرنسيين في السويداء، وقطع الطرق المؤدية إليها».(١) ثم قرّروا في اجتماع قرية سالة، في أواسط أيّار ١٩٢٦، إرسال حملة إلى الإقليم ونجدة إلى ثوار الغوطة، وتخصيص رواتب شهرية للثوار من الإعانات المقدَّمة، وعدم الدخول في مفاوضات مع الفرنسيين إلا على أساس تحقيق الأماني الوطنية وأهداف الثورة، وإنزال العقوبات بالمستسلمين. وقرّروا في اجتماع قرية ملح عدم إلقاء السلاح إلا بإعطاء سورية حقوقها الكاملة. وبعد أن أمّن معظم الثوار عيالهم في الأزرق عقدوا في تموز ١٩٢٦ اجتماعين في قريتي شقّا ومفعلة، حيث نظّموا الإدارة المحلية وقوات الدرك والقوات المقاتلة، وأصرّوا على متابعة القتال حتى تحقيق وحدة البلاد السورية واستقلالها على أساس معاهدة مع فرنسا.

باشر الفرنسيون عمليات إخماد الثورة في جبل الدروز بإرسال

---

(1) Andrèa, *La Révolte Druze*... op. cit P: 128.

حملات كبيرة إلى قراه لتعقّب الثوار، ونزع السلاح، وإجبار السكان على الاستسلام. وتألفت كل حملة من آلاف الجنود، وبطاريات المدفعية، وعشرات الآليات، ومئات حيوانات النقل، إضافة إلى المدفعية، المركّزة في بصرى الشام وبصرى الحرير، التي تقصف قرى الجبل باستمرار، والطيران الجاثم في مطار إزرع، الذي ينطلق للقصف بتشكيلات من ١٥ إلى ٢١ طائرة. وسار الفرنسيون في عمليات الإخماد بحذر، متجنّبين أية هزيمة، مهما كانت صغيرة، خوفاً من انعكاساتها.

ترافقت التدابير العسكرية مع تدابير سياسية وإدارية وقضائية، ترمي إلى إشعار السكان بعودة الهيمنة الفرنسية المباشرة، وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة. منها تعيين الجنرال أندريا حاكماً عسكرياً على الجبل، وحصر جميع الأمور بيده، وإصدار المزيد من أحكام الإعدام بحق رافضي الاستسلام، وإلغاء وقف تنفيذ الأحكام المقرّرة، وإغراء الثوار بالاستسلام عن طريق العفو عنهم، واتخاذ قرارات هدم دور وحرق بيادر ومصادرة ممتلكات من يرفضون الاستسلام. واتخذ الفرنسيون أيضاً تدبيراً عسكرياً وسياسياً خطيراً، هو إنشاء كوكبات درزية، لم ينخرط فيها ضعفاء النفوس، والموالون أصلاً لهم، فقط، بل انخرط فيها أيضاً بعض الثوار المستسلمين بدافع الفقر، أو للحصول على العفو الفرنسي والهرب من التدابير الفرنسية الانتقامية. «وقد بدأ تشكيل هذه الكوكبات حين وضع طلال عامر ٣٠ فارساً بتصرف الفرنسيين عند انسحابهم من الجبل بعد إنقاذ حامية السويداء في أيلول ١٩٢٥»[١]. وقبل أن يعود الفرنسيون إلى الجبل أرسلوا عملاءهم لترغيب أهله بتقديم المتطوّعين، «فأخذ أحد هؤلاء موافقة قلّة منهم»[٢] وقد ظهر ذلك إلى

(1) Ibid, p: 130, 131.

(٢) رسالة من «مخبر صادق» إلى حسني صخر، من أوراق حسني صخر، وقد أحال حسني صخر هذه الرسالة إلى سلطان بتاريخ ١١ نيسان ١٩٢٦.

حيّز التنفيذ عندما أنشأ الكابتن ديزدري أول كتيبة بعد احتلال السويداء للمرة الثانية، وتبعها إنشاء ٧ كوكبات، دُفِع لأفرادها رواتب عالية بالعملة الذهبية.

اعتمد الفرنسيون على الكوكبات الدرزية لمعرفتها بمسالك البلاد وأحوال أهلها. وسيّروها في مقدّمة حملاتهم، متخذين منها رؤوس حراب ودروعاً في مواجهة الثوار، وعناصر فدائية في حالات الاستكشاف والمباشرة بالهجوم. وكثيراً ما تصدّت هذه الكوكبات وحدها للثوار، وآذتهم في الوقت الذي حاذروا الاشتباك معها وإيذاءها. وبهذا شابه الوضع في الثورة السورية الكبرى الوضع في ثورة سلطان في سنة ١٩٢٢. ففي كلتيهما كانت العناصر الأمنية الدرزية تساعد الجند الفرنسي في عملياته القمعية. وقد تحوّل القتال في نهاية الثورة السورية الكبرى، في العديد من المعارك، إلى قتال درزي درزي. إلا أن سلطان خفف من أضرار ذلك بإشفاقه على المتطوّعين الدروز، وبالطلب من الثوار الاكتفاء بإطلاق النار فقط على خيولهم كما جرى في معركة قيصما حيث قتل الثوارُ ٣ جنود فقط و٥٢ فرساً.

تحوّل الثوار في الجبل إلى مجموعات توزَّعت على «مقارنه» الأربعة. ولم يعد بمقدور سلطان جمعهم في منطقة واحدة، وجمع الآلاف منهم لمعركة واحدة، كما حصل في الماضي. وكان يقود مباشرة مجموعات «المقرن القبلي»، ويوجّه المجموعات الأخرى حين يمكنه ذلك. ولم يفقد الثوار الأمل في حصول تحوّلات، أو في بعث الثورة في المناطق التي خمدت فيها. وكانوا يعوّلون على عودة من لجأوا إلى شرق الأردن، وفيهم إسماعيل الحريري، إلى حوران لإثارة الثورة فيها ممّا يخفّف الضغط عنهم، ويربك الفرنسيين، ويشكّل خطراً على طرق إمداداتهم إلى الجبل. وكانوا يأملون في الوصول إلى تسوية سياسية مشرّفة لا يمكن الوصول إليها بعد إلقاء السلاح. وقد انتشروا في أنحاء الجبل يترّبصون في القرى، وفي الأماكن الحصينة والوعرة،

ليهاجموا الحملات الفرنسية المرسلة لإخضاعهم، كما كانوا يتصدّون لها في خلال تجوالها الاستعراضي لإرهاب السكان. وقد جابهوها بعشرات المواقع التي نكتفي بذكر أهمها.

جابه الثوار الحملة الفرنسية المؤلفة من ٤ آلاف جندي بين السويداء والدور، في ٣ أيار ١٩٢٦، أثناء ذهابها إلى إزرع للعودة بالماء والتموين. واشتبكوا مع الحملة التي انطلقت إلى شهباء في موقعتي عتيل وشهباء في ١٥ أيار. وواجهوا الحملة التي انطلقت في أواخر أيّار من بصرى الشام للتجوّل في «المقرن القبلي»، ولاحتلال قاعدته (صلخد)، في عدة معارك، هي ذيبين وأم الرمّان في أول حزيران ١٩٢٦، والغاريّة وصلخد وملح. وكانت معركة أم الرمان أعنف معركة بعد معركة السويداء إذ خسر فيها الفرنسيون، باعترافهم، ٧ قتلى، و٤٠ جريحاً، ومعظم الآليات. كما كانت معركة احتلال مرتفع صلخد من المعارك المهمة، لأنها أفضت إلى سيطرة الفرنسيين على هذه المدينة، والتمركز في قلعتها التي رمّموها ونصبوا المدافع فيها، وفي تلّ الخضر قرب متان، ثم انطلقوا منها إلى «المقرن الشرقي» لإخماد الثورة فيه، فتوجهوا في أول تموز ١٩٢٦ إلى حبران ومياماس وسالة وشعف والحريسة وملح، وعادوا إلى صلخد عن طريق عرمان.

إن تجوال الفرنسيين في قرى الجبل ظلَّ تظاهرة مسلّحة حتى صيف ١٩٢٦، لأنهم لم يحقّقوا حتى هذا التاريخ سوى احتلال صلخد، والوصول إلى شهباء، والمرور في بعض القرى دون التمركز فيها، ودون الحصول إلا على استسلام القليل من السكان. وقد واجههم الثوار في معركة بين قريتي السجن ونجران في ٣ آب ١٩٢٦، وخاض سلطان مع المتطوّعة الدروز والجند الفرنسي معركة خربة الصوخر بين قريتي بكّا وأمّ الرمّان في ٩ آب. وفي هذه المعركة كاد يؤسر بعد مقتل حصانه، وتشتّت رفاقه بحيث لم يبق معه سوى ثلاثة منهم استماتوا في الدفاع عنه. وحين رأى صيّاح الأطرش ذلك «هجم

مع مجموعة من الشجعان فيهم حسن الأطرش، قائلاً: خلّينا نحن نموت ليبقى سلطان حيّاً، وقدّم لسلطان حصانه، وبهذا استطاع سلطان أن ينجو». [١]

كانت معركة خربة الصوخر من أسوأ المعارك لأسباب ثلاثة، هي اشتراك المتطوّعة الدروز فيها، وهزيمة سلطان ورفاقه وإشرافه على الهلاك، وخسارة أوراقه الموجودة في خرج حصانه المقتول، وهي تضم مستندات كثيرة عائدة للثورة وضع الفرنسيون يدهم عليها. لكن سلطان استطاع في ٢٣ آب، وبعد أسبوعين من هذه المعركة الخاسرة، الثأر من الفرنسيين في معركة قيصما، حيث أنزل بهم خسارة كبيرة هي ٢٠ قتيلاً فيهم ٣ متطوّعة وضابط فرنسي، و٣٠ أسيراً فيهم الملازم سوكر الذي أجريت وساطات كثيرة لإطلاق سراحه، منها توسط المطران نيقولاوس قاضي مع سلطان حين اجتمع به في قرية العفينة، كما أوصل الفرنسيون قضيته إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فحاول مندوبها جورج بورنيه مقابلة سلطان في الأزرق من أجل الاهتمام به، ولما لم يوفَّق في رؤيته بعث له رسالة بهذا الصدد.

قبل حصول معركتي خربة الصوخر وقيصما، كان سلطان قد انتقل إلى الأزرق لتأمين عياله. وهناك قابل، مع عبد الرحمن الشهبندر وحسن الحكيم وسعيد حيدر، الملك فيصل أثناء توقّفه في الأزرق، في تموز ١٩٢٦، وهو في طريقه إلى أوروبا، وقدّموا له «الميثاق

---

(١) شريط مسجّل لصيّاح الأطرش.
أما مذكرات سلطان، فهي تتحدّث في الجزء الثاني، ص: ١٤٢ عن معركة «خربة الصوخر» وتشيد ببطولة صيّاح ورفاقه، لكنها تقول إن أحدهم سارع إلى سلطان بجواد يمتطيه دون أن تذكر اسمه، وقد كان هذا، مع ما ورد في المذكرات عن نزاع سلطان مع عودة أبو تايه، من مآخذ المقرَّبين من سلطان على واضعي المذكرات صلاح مزهر ويوسف الدبيسي.

الوطني» الذي ينصُّ على تحقيق الوحدة والاستقلال واستبدال الانتداب بمعاهدة، فوعدهم الملك ببذل الجهود في أوروبا، ولدى المراجع العليا البريطانية خصوصاً، لتقديم المساعدات للثوار. وبعد ذلك عاد سلطان إلى الجبل وتمكن من حشد فريق كبير من المجاهدين في «المقرن القبلي»، «وكان يأمل بضرب الفرنسيين في هذا «المقرن» وفي «المقرن الشمالي» الضربة الحاسمة».(١) ومن أجل ذلك طلب توجّه مجاهدي الجبل كلهم إلى «المقرن الشمالي» على أن يتجمّع مجاهدو «المقرن القبلي» و«المقرن الشرقي» في «اللطخة»، ومجاهدو «المقرنين» الشمالي والغربي في «المزرعة».(٢)

تابع الفرنسيون عملياتهم العسكرية في الجبل فانطلقت في ٢٤ آب ١٩٢٦حملة من شهباء إلى وادي اللواء بقيادة الجنرال أندريا، وتمكنّت من الوصول إلى آخر قراه من ناحية الشمال، وهي «الصورة الكبيرة». وكان مخطَّط الجنرال أندريا تطويق الثوار الموجودين في اللجاه بالحملة التي يقودها، وبحملة أخرى من المتطوّعة قدمت من دمشق، من أجل القضاء عليهم قبل تكاثر عددهم. إلا أن مقاومتهم العنيدة في خلخلة والصورة الكبيرة بقيادة محمد عز الدين الحلبي أحبطت مخطط دخول اللجاه، إذ سقط للفرنسيين في خلخلة قتيلان، وفي الصورة الصغيرة ٣ قتلى فيهم ضابطان، و٢٠ جريحاً، عدا العدد الكبير من المفقودين والأسرى، إضافة إلى إسقاط طائرة حربية وتعطيل ٣ مصفحات،(٣) وهذا اضطرَّ الجنرال أندريا إلى تعديل مخطَّطه والعودة إلى شهباء عن طريق «المقرن الشرقي»، فيما كان الثوار

(١) رسالة سلطان إلى عقلة القطامي في ٢٥ محرم ١٣٤٥ (٥ آب ١٩٢٦). من أوراق عقلة القطامي.

(٢) رسالة سلطان إلى القائد العام لجيش «المنطقة الجنوبية» من الجبل في أول آب ١٩٢٦، نحتفظ بصورة عنها.

(٣) أنظر عن الحملة الفرنسية إلى وادي اللواء Andrèa, *La Révolte Druze*... op.cit P: 217- 219.

يتعقبون حملته، وينزلون بها الخسائر الكبيرة «التي بلغت بحسب قول أحد المغاربة الستمائة»[١].

بعد ذلك انطلقت حملة فرنسية من شهباء نحو «المقرن الشرقي» في ٥ أيلول ١٩٢٦ لملاحقة الثوار الذين تجمّعوا فيه، وإحكام السيطرة عليه، والانتقام لقتل طيارين فرنسيين أسقط الثوار طائرتهما بالقرب من قرية طربا في شهر أيار ١٩٢٦. إن تجوّل الفرنسيين في أول تموز ١٩٢٦ في «المقرن الشرقي»، واستسلام حمزة الدرويش، شيخ قرية الحريسة وأحد قادة الثوار، لم يؤثّرا إلا قليلاً على وضع الثوار في هذه المنطقة، إذ تجدّد نشاطهم بفضل التحاق رشيد طليع بهم، وقيادته لهم، وعودة بعض المجاهدين من الأزرق، وتشكيل عصابات عدد أفرادها ١٠٠ بعضهم من الشوف، إذ كان مع شكيب وهّاب ٢٠ مجاهداً منهم. وتقدمت الحملة الفرنسية إلى طربا، وهدمت دار جاد الله سلّام المتّهم بقتل الطيارين الفرنسيين لأنه أبى الاستسلام، وهدمت عدة دور لثوار لم يستسلموا. وحين وصلت إلى المرتفعات الواقعة غرب الرشيدة جابهها الثوار بمقاومة عنيدة، وظفروا بجناحها الأيسر، وأسقطوا طائرة فرنسية، وغنموا كميات كبيرة من الأسلحة. إلا أنها استطاعت مع كل هذا أن تواصل تقدمها بفضل تفوّقها في العدد والعتاد، وشراسة المتطوّعين الدروز في القتال، ومرّت في سائر قرى «المقرن الشرقي» مستصحبةً معها حمزة الدرويش.

رفض سلطان في المفاوضات مع الفرنسيين إلقاء السلاح دون قيد أو شرط، وظلّ على موقفه هذا، بالرغم من إصابة الثوار بالهزائم وتناقص أعدادهم، وضيق مساحة الأماكن التي يتحصّنون أو يتنقّلون

---

(١) رسالة ستة من قادة المجاهدين المشتركين في تعقّب حملة الجنرال أندريا إلى قادة المجاهدين في حوران والمجاهدين العائدين من شرق الأردن. والرقم ٦٠٠ هو مبالغ فيه كثيراً. وقد أوردنا الرسالة في كتابنا، **دروز سورية ولبنان**، مرجع مذكور سابقا، ص: ٣٩٥.

فيها. وظلَّ إيمانه بهم وبالقضية الوطنية المقدّسة أكبر من الهزائم والصعوبات. وقد زاد إصراره على القتال بعد تشدّد دو جوفنيل في تعاطيه مع المسألة السورية وفي خطابه السياسي، وإغلاقه الباب أمام أي اتفاق مشرّف أو تسوية مرضية. ثم إن دو جوفنيل أوقف المفاوضات مع حكومة الداماد أحمد نامي، ووصف الثوار في خطابه في المجلس النيابي السوري بـ«التعساء»، ووصف عملهم بـ«الجنون»، وقال «إن الخضوع لا بد منه لنيل الحرية». وأعلن أثناء زيارته للسويداء في ٢٢ أيار ١٩٢٦ أنه سيواصل قتال الثوار حتى يستسلموا، وأن أفضل طريقة للحصول على عفو فرنسا هي الاستسلام قبل ١٥ حزيران ١٩٢٦.

لم يعد إصرار سلطان على متابعة القتال شعار الجميع، إذ إن عدد الثوار تناقص بسبب تكاثر القتلى والجرحى، وتتالي عمليات الاستسلام التي روّج لها أعوان الفرنسيين، وما كان بوسع سلطان وقادة الثوار المصرّين على متابعة القتال أن يحولوا دونها، وتناقَصَ أيضاً بسبب انضمام بعضهم إلى الكوكبات الدرزية. ثم تراجع عدد المتعاطفين معهم تجنّباً لإجراءات الفرنسيين الانتقامية. ومع هذا ظلت قلة منهم تتحدّى الهزائم، ولا تأبه بتفوق العدو، وتضحّي بالغالي والنفيس خدمةً لقضية الثورة المقدَّسة. كما أن بعض النساء بعن الحلى في سبيل مواصلة إطعام المجاهدين اللبنانيين، ومنهم بستان شلغين. وبعض الثوار واصلوا الجهاد بالرغم من نكبتهم على صعيد عائلي ببضعة شهداء، ومنهم من باعوا مقتنياتهم من أجل شراء البندقية والفرس. وجميع الذين استمرّوا في الجهاد لم تغرهم قرارات العفو، كما لم ترهبهم أحكام الإعدام التي كانت تصدر بالجملة وتنفَّذ شنقاً بالجملة.

بدأت عمليات الاستسلام بعد تمركز الجنرال أندريا في السويداء باستسلام الرئيس الروحي الشيخ محمود أبو فخر. وتتالت باستسلام بعض مشايخ وأهالي القرى التي مرّت فيها الحملات الفرنسية. وممّا

ساهم فيها تناقص السلاح والذخيرة والمؤن، وتضاؤل مقوّمات الصمود، واشتداد الضيق الاقتصادي بسبب الحصار المفروض على الجبل، ورغبة الكثيرين في إنقاذ بيادرهم من الحريق، ودورهم من الهدم، وممتلكاتهم من السلب، وعيالهم من التشتّت والهجيج. ولم يبق عند البعض بيوت يأوون إليها. فأم الرمّان، على سبيل المثال، «أصبحت خراباً بعد نسف معظم بيوتها، وإشعال الأبواب والسقوف الخشبية من قبل الجنود الفرنسيين لصنع الطعام».[١]

وكان من أبرز المستسلمين، إضافة إلى حمزة الدرويش والرئيس الروحي محمود أبو فخر، الرؤساء الرحيون الثلاثة: أحمد الهجري، وحسن جربوع، وعلي الحنّاوي. وقد وزّع الرؤساء الروحيون الأربعة منشوراً، في ١٧ أيلول ١٩٢٦، يمتدحون فيه الدولة المنتدبة، ويدعون الأهالي إلى طاعتها، ويطلبون منهم خذل الغرباء الذين، بحسب زعمهم، يتدخّلون في شؤون الجبل ويحرّضون على الثورة، كما يتبرّأون ممن يعصى توجيهاتهم، ويلقون الحرم عليه. وقد كانوا قبل ذلك من أنصار الثورة وممن يستنفرون المجاهدين إلى القتال. ومن المناشير التي عُمّمت في الجبل قبل هذا المنشور، والتي تدعو إلى الاستسلام، منشور الرؤساء الروحيين، حسن جربوع وعلي الحنّاوي ومحمود أبو فخر. وهذا يظهر من جهة تضايق أهل الجبل، الذي حدا بالرؤساء الروحيين أن يعمّموا المناشير المرغّبة بالاستسلام، ويظهر من جهة أخرى لجوء الفرنسيين اليهم، وإملاء الطلبات عليهم، للتعجيل في عملية الاستسلام، ولإبعاد مجاهدي الجبل عن إخوانهم من سائر المناطق لتفكيك وحدتهم. وضخّم الفرنسيون أعداد المستسلمين، فاندفع سلطان إلى تكذيب إدعاءاتهم.[٢] وكان عبد الغفّار الأطرش

---

(١) مذكرات صيّاح النبواني، وردت الإشارة إليها سابقاً.

(٢) تكذيب سلطان لادعاءات الفرنسيين وارد في كتابه إلى الأمير شكيب أرسلان بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٦.

ممن استسلموا في أواخر تشرين الأول ١٩٢٦، لكنه عاد والتحق بالثوار في الأزرق في أواخر كانون الثاني ١٩٢٧.

لم تُجد تدابير قادة الثورة لمنع استسلام الأهالي والتطوّع في الكوكبات الدرزية، إذ كانت الضغوطات الفرنسية والحاجة أقوى منها. وكانت التدابير خجولة تراعي الأعراف العشائرية، فالمستسلم، أو العميل، أو المتطوّع، يحمل اسم عشيرته. وهدم دور العملاء لم يطبّق إلا على فارس الأطرش فقط لموالاته المتطرّفة للفرنسيين، إذ كان أول المبادرين من أبناء جبل الدروز إلى التعاون معهم، فبدأ اتصالاته بهم في أيار ١٩١٩، وكان من القلائل جداً الذين شذّوا عن إجماع زعماء الجبل عند مقابلة لجنة كنغ ـ كرين، فقدّم مذكرة باسمه وباسم سبعة آخرين تطلب الانتداب الفرنسي. وقد رفض عزل كاربيه في تموز ١٩٢٥ حين عُرض الأمر على المجلس النيابي، وكان آنذاك رئيسه، فانهال المتظاهرون عليه بالضرب. وهو الذي رافق مع ولده فوزي الحملة الموجَّهة من بصرى الشام إلى صلخد. وكان ابنه هذا من جملة اللاجئين إلى قلعة السويداء مع الفرنسيين بعد معركة «الكفر»، ومن جملة الخارجين معهم منها إلى حوران، وقد أنعمت السلطة الفرنسية عليه بوسام صليب الحرب. وقد كان فارس الأطرش يُلقَّب من أبناء الجبل استخفافاً بـ «أب الفرنسيين».

بات جبل الدروز في النصف الثاني من سنة ١٩٢٦ يفتقر إلى السلاح بعد غنىً فيه في سنة ١٩٢٥. وأسباب ذلك عائدة إلى أنه قدّم وباع ما فاض عنه إلى المجاهدين في سائر المناطق السورية. ثم لجأ عملاء الفرنسيين إلى إفراغه من السلاح بترويج بيعه بأسعار عالية. وهذا حمل الجمعية العمومية لأعيانه، المنعقدة في ٢٩ ربيع الثاني ١٣٤٤ (١٦ تشرين الثاني ١٩٢٥)، والجمعية العمومية بقضاءي إقليميه الشرقي والغربي، المنعقدة بتاريخ ١٤ جماد الثاني ١٣٤٤ (٣٠ كانون الأول ١٩٢٥)، إلى إصدار عدة قرارات تحظر بيع الأسلحة وإخراجها منه ولو خرطوشة واحدة، وكل من يبيع بارودة «يكون عديم الناموس»،

كما تطلب مصادرة السلاح من مشتريه من خارج الجبل. وما لم يقدّمه الجبل أو يبيعه استُهلِك في المعارك، وصادره الفرنسيون غرامات فُرضت على المستسلمين. والإحصائيات التي أوردتها الصحف، آنذاك، تظهر أن عدد الأسلحة التي فُرضت غرامات عليه يزيد عما بقي فيه. وقد تمكّن الفرنسيون من تجريده من معظم السلاح «إذ سلّم لهم أهله ٥٠٠٠ بندقية، ولم يبقَ بيد الثوار إلا ١٠٠٠ بندقية».[1] وقد قدّمت السويداء وحدها، حتى أوائل تموز ١٩٢٦، ٩٠٠ بندقية و٤٤ ألف خرطوشة.

بعد أيلول ١٩٢٦ بقيت منطقتان تحت سيطرة الثوار الكاملة، هما اللجاه والصفا، إضافة إلى جيوب للمقاومة في بعض أنحاء الجبل، ولا سيّما في «المقرن القبلي» و«المقرن الشرقي»، كانت تتشكل من تجدد عمل الثوار ومن إعادة تنظيم سلطان لهم. وبين قريتي «الكفر» و«حبران» خاض سلطان في أواخر تشرين الأول ١٩٢٦ معركة ضارية ضد الفرنسيين، كبّدهم فيها الخسائر الفادحة، وعُرفت باسم معركة «الكفر» الثانية. وقد حدّدت المصادر الفرنسية عدد المقاتلين في اللجاه ب٢٠٠، وعدد المقاتلين في الصفا ب١٠٠، بينما هم في الواقع أكثر من ذلك، وفيهم مقاتلون من الإقليم والشوف والمتن ووادي التيم.

كانت اللجاه عبر التاريخ حصناً طبيعياً لأهل جبل الدروز يحتمون به، ويهجّون إليه مع عيالهم، ويكبّدون فيه الجيوش التي تهاجمهم أكبر الخسائر كما جرى لهم مع جيوش القائد المصري، إبراهيم باشا، في ثورتهم عليه في سنتي ١٨٣٧ و١٨٣٨. وقد تحصّن الثوار فيها في سنتي ١٩٢٥ و١٩٢٦، ونجحوا مراراً بتعطيل الخط الحديدي المارّ بقربها. وبدأ زحف الفرنسيين عليها في تشرين الأول ١٩٢٦، واستمرّت معاركهم مع الثوار مدة ٤١ يوماً حصلت فيها ١١ معركة، وتمَّ إسقاط ٢٤ طائرة، اعترف الفرنسيون بثمانٍ منها، فبلغ بذلك عدد الطائرات

(1) Rapport de LT colonel Catroux, le 4 Fevrier 1927.

الفرنسية المسقطة في الجبل ٥٠ طائرة. لقد اعتاد الثوار التعامل مع الطائرات المغيرة، إذ عرفوا أوقات قصفها الملائمة وهي الصباح والمساء، وعلموا أن مجيئها أولاً هو للاستكشاف، ثم تأتي ثانية للقصف، فكانوا يتمركزون على سطوح المنازل، أو يعتلون الصخور، ويمطرونها بوابل من رصاص بنادقهم. وكان عندهم قيادة شجاعة ممثّلة بالأمير عادل أرسلان ومحمد عز الدين الحلبي.

بعد أن تأكّدت للفرنسيين إمكانية دخول اللجاه على أثر الضربات الموجعة التي وجّهوها للثوار، وضعوا في مطلع نيسان ١٩٢٧ خطة تقضي بدخول ٢٠٠٠ جندي من ثلاثة محاور، هي المسمّية في الشمال، والمتونة في الشرق، وداما في الغرب، بحيث يتم الالتقاء في وسط اللجاه لكن أحمد الغصين، شيخ قرية المسمّية، الذي كان بين عشيرته وآل الحلبي ضغائن قديمة، وقف موقفاً مشّرفاً، فأخبر محمد عز الدين الحلبي بالخطة الفرنسية المرسومة قبل ساعات من تنفيذها، فتدارك الثوار الخطر، ونقلوا النساء والأطفال إلى أماكن آمنة، وانسحبوا إلى الصفا، واجتازوه من ناحيته الغربية إلى ناحيته الشرقية «حيث كانوا يستدلّون على الطرقات من الدماء التي تساقطت من جراح من سبقوهم جرّاء قصف الطيران الفرنسي الذي كان يلاحقهم[١] ومما اضطرّهم إلى الانسحاب تناقص أعدادهم، ونقص الذخائر والمؤن بسبب الحصار المحكم عليهم. وبعد انسحابهم واصل الفرنسيون تطهير اللجاه.

حين أصبح القتال في جبل الدروز نوعاً من الانتحار، ولا أمل يُرجى منه، وباتت أضراره على السكان لا تُطاق، وحين وُضع المستمرّون في الثورة أمام خيارين: إمّا الاستسلام، وإمّا الرحيل مع عيالهم إلى خارج الجبل، انتقل سلطان، وقادة الثوار والمجاهدون الذي رفضوا الاستسلام، إلى الصفا في الجبل، وإلى الأزرق في إمارة

---

(١) حديث جاد الله عز الدين الحلبي مع المؤلف في ١٥/١٢/١٩٨٧.

شرق الأردن لمتابعة العمل العسكري منه. وظلَّ سلطان مصرّاً على متابعة الجهاد حتى تنال البلاد حقوقها، فهو يقول في برقيته إلى المؤتمر العربي، الذي دعا حزب سورية الجديدة لعقده في ديترويت في الولايات المتحدة الأميركية في ١٥ كانون الثاني ١٩٢٧، ما يلي: «الأمة السورية مجمعة بكل قواها التي لا تتزعزع على الثبات في جهادها الاستقلالي المقدَّس. وهي لا تقف في جهادها هذا حتى تدرك الاستقلال التام وحريتها القومية الكاملة».(١)

نهاية الثورة

تقرّر في اجتماع «عيون»، بالقرب من عرمان، مفاوضة الحكومة الأردنية بشأن قبول الثوار في أراضيها، فأوفد سلطان يوسف العيسمي إليها لهذا الغرض، فوافقت على قبولهم في الأزرق بضمانات. فهم لم يجدوا مكاناً أفضل من إمارة شرق الأردن يلجأون إليه لتأمين عيالهم وإبعادهم عن الأذى والخطر، ولاتخاذه منطلقاً لمهاجمة المراكز الفرنسية في الجبل من أجل التأكيد على استمرارية الثورة.

كانت الأكثرية الساحقة من اللاجئين إلى الأزرق من جبل الدروز، ومعظمهم نزح مع العيال. وفي تاريخ الجبل أمثلة كثيرة عن نزوح أبنائه، المسمَّى «هجيج»، إلى الأماكن الحصينة طبيعياً كاللجاه والصفا، خلال تصدّيهم للحملات المصرية والعثمانية. لكن نزوحهم عقب تراجع الثورة السورية الكبرى مختلف عمّا سبق، لأنه نزوح إلى حمى دولة ثانية خاضعة للانتداب البريطاني، هي إمارة شرق الأردن، التي توقّعوا أن تكون لهم ملجأً أميناً وحصيناً من الناحية السياسية.

شكّلت المنطقة الممتدة من الأزرق جنوباً إلى وعرتي الحمّاد والصفا شمالاً، وإلى اللجاه في الشمال الغربي من الجبل قبل سقوطها، وما يتخلل هذه المنطقة ويجاورها من بوادٍ، قوساً يحيط من

---

(١) الشورى، عدد ٢٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٧.

الشمال والجنوب والشرق بمراكز الفرنسيين في الجبل. وكانت هذه المنطقة بباديتها شبه الخالية من السكان، وبمناطقها الوعرة، بعيدة عن رقابة الفرنسيين، وتشكّل مجالاً واسعاً لتحرّك الثوار ضدهم، وتوفّر فرص الانقضاض عليهم والعودة إلى الأزرق، الذي تلاحقت العمليات انطلاقاً منه، ومنها «عودة علي، شقيق سلطان إلى «المقرن الشرقي» في ٣ كانون الثاني ١٩٢٧، واشتباكه مع الكتائب الأربع التي أرسِلت لقتاله»،[١] والغارة التي قام بها سلطان في النصف الأول من حزيران ١٩٢٧ على مراكز فرنسية في الجبل.

والأزرق عبارة عن قصر قديم حجارته زرقاء، حوله بضعة ينابيع غزيرة تنتهي بمستنقعات، وأراضٍ كانت معتبرة من أملاك جبل الدروز قبل ضمِّها إلى إمارة شرق الأردن بموجب ترسيم الحدود بين منطقتي الانتداب الفرنسي والانتداب البريطاني. وهو قريب من حدود الجبل الجنوبية، وكان إبّان الثورة السورية الكبرى مسكوناً ببعض الدروز العاملين بتجارة الملح، ومعظم أملاكه لآل الأطرش، يستثمرون ممالحها ويستغلّون مراعيها. إن وجود الثوار فيه، دون قيود أو ضوابط أو روادع من البريطانيين تمنعهم عن مهاجمة الفرنسيين، أقلق السلطة الفرنسية، وكان دافعاً جديداً لها لاتهام البريطانيين بأنهم حرّضوا على الثورة وأمدّوها بالمال والسلاح، وأنه لولا مساعداتهم لها لما استمرّت حتى سنة ١٩٢٧، وها هم، بحسب اتهامات مسؤوليها، يؤمّنون الحماية للثوار في الأزرق، ويتركونهم طليقين يحاربون الفرنسيين متى شاؤوا.

لقد جاءت الاتهامات الفرنسية للبريطانيين بمساعدة الثوار على لسان المفوّضين الساميين سراي ودو جوفنيل، ومن الجنرالين غاملان وأندريا، ومن نائب حاكم جبل الدروز، القومندان كوستليير، ومن الكولونيل كاترو، ومن بعض الكتاب الفرنسيين. وفي هذه الاتهامات، التي تنقصها الأدلّة، محاولات لتبرير عجز الفرنسيين عن إخماد الثورة

---

(١) لسان الحال، عدد ٧ كانون الثاني ١٩٢٧.

بسرعة، ولتبرئة أخطائهم، ولتخفيف النقمة الفرنسية الشعبية على مسؤوليهم، وفيها تقليل في الوقت نفسه من شأن الثورة التي لا تضيرها مساعدةٌ تأتيها من أية جهة عربية أو أجنبية. إلا أن المساعدة لم تأتها من الإنكليز، بل من الوطنيين في البلدان العربية، الذين قدّموا المال، فيما كان السلاح يشترى بدماء المجاهدين، أو بطريقة سرّية من السوق السوداء، ويُعبَّر عنه في المراسلات باسم «العدس». ولقد توسَّل الفرنسيون من الاتهامات الموجَّهة للبريطانيين حضّ هؤلاء على الخروج عن الحياد إزاء الثورة إلى التدخّل ضدها ومساعدتهم لإنهائها، وذلك بإبعاد المجاهدين عن الأزرق، أو إجبارهم على التسليم. فالثورة، بحسب ما جاء في تقرير كاترو، تنتهي إذا رُفِض استقبال الثوار في الأزرق.[١]

قبل أن يأتي دو جوفنيل إلى سورية ولبنان ليتسلّم مهمّاته فيهما، بحث في لندن مع المسؤولين البريطانيين مسألة الحدود بين منطقتي الانتداب الفرنسي والانتداب البريطاني، وقضية الموصل وأنابيب النفط منها إلى البحر الأبيض المتوسط. وتوصّل إلى اتفاق مع المعتمد البريطاني في فلسطين، اللورد بلومر، على إنشاء خط سكة حديد بين حيفا وطرابلس. ثم تنازل عن بعض أراضي جبل الدروز إلى شرق الأردن. وبهذا ضمن الهدوء على حدود سورية الجنوبية كما ضمنه على حدودها الشمالية بالتنازل للأتراك عن بعض أراضي سورية، وعلى ناحية الصحراء باتفاقية مع الملك عبد العزيز آل سعود بشأن البدو. وبناءً على ذلك اتخذ البريطانيون المزيد من التدابير ضد الثورة السورية.

بعد أن قامت الثورة بمدة قصيرة، وقبل قدوم دو جوفنيل، باشر الانكليز باتخاذ تدابير تمنع التحاق المجاهدين بها عبر شرق الأردن، وتمنع تسلل الثوار منه وإليه، فأصدروا بلاغاً أذاعوه في عمّان في ٢٠ أيلول ١٩٢٥، يمنع عبور الحدود الأردنية ليلاً ويقيّده نهاراً. ثم تشدّدوا

---

(1) Rapport de LT Colonel Catroux op.cit, P:3.

وحكومة شرق الأردن بمراقبة مهرّبي الأسلحة ومطاردتهم، وقد ألقى الجند الأردني القبض على ٢١ رجلاً منهم دفعة واحدة في ٢١ شباط ١٩٢٦، وسُجِن العديد من قادة المجاهدين اللاجئين إلى شرق الأردن وفلسطين. وبعد تنازل الفرنسيين عن بعض أراضي جبل الدروز إلى إمارة شرق الأردن، توصّلوا إلى عقد اتفاق سرّي مع البريطانيين في القدس يقضي بالتعاون المشترك ضد الثوار، تلاه اتفاق، في درعا في ٢٣ أيلول ١٩٢٦، نظّم كيفية التعاون بين الجيشين البريطاني والفرنسي وطيرانيهما ومخافر الدرك في ملاحقتهم والتضييق عليهم، وبوشر بتنفيذه. لكن كان هناك مخبرون يُعلِمون الثوار بتحرك بيك باشا، قائد الجيش الأردني، فيتحاشون الجند. فلقد كان من مصلحة البريطانيين، إضافة إلى ما قُدّم لهم من تنازلات عن الأراضي، ومنافع من خط سكة حديد الساحل اللبناني الفلسطيني وأنابيب الموصل، مساعدة الفرنسيين في إخماد الثورة مخافة أن تمتد نيرانها، في حال استمرارها في سورية، إلى منطقة الانتداب البريطاني.

أراد الفرنسيون تحقيق الأمرين التاليين: استسلام الثوار، وطرد من لم يستسلم من الأزرق. لذا أرسلوا الرسل لمفاوضة النازحين وعددهم ٣٢٠٠ نسمة، ومن بين هؤلاء الرسل الشيخ محمود أبو فخر، والمطران نيقولاوس قاضي، ومدير الاستخبارات الفرنسية، الكولونيل أرنو، ونائب حاكم جبل الدروز، القومندان كوستلير، ومستشار درعا الفرنسي. وعاونهم في مهمّتهم معتمدُ بريطانيا في عمان الكولونيل كوكس، والكولونيل سترافورد. وأسفرت المفاوضات، التي استمرّت حتى حزيران ١٩٢٧، عن عودة ٢٠٠٠ نسمة إلى جبل الدروز، نقلتهم السلطة البريطانية بالسيارات إلى الحدود حيث أقلّتهم منها سيارات السلطة الفرنسية التي زوّدت كلاً منهم بتأشير بتاريخ ١٦/٦/١٩٢٧، هو بمثابة استسلام عليه أن يبرزه عند الوصول خلال مدة ١٥ يوماً، وهو يتضمّن العفو عمّا سمي «جرائم» في أثناء الثورة. أما القضايا الحقوقية، فتُحَلُّ حسب الأصول في البلد، ومن قبل لجان صلحية وطنية.

كان من بين المستسلمين حسن وعبد الغفّار وعلي ومتعب وأسد الأطرش. ومن أسباب تسليم حسن الأطرش، على يد المطران نيقولاوس قاضي، رغبته في الاحتفاظ بإمارة جبل الدروز، التي سلّم له بها الجميع ما عدا عبد الغفّار الأطرش والفرنسيين، وقد كان الفرنسيون يلوّحون بها لأحدهما لإغرائه بالاستسلام. ومن أسباب الاستسلام الثاني لعبد الغفّار، واستسلام متعب الأطرش، عدم رضاهما عن كيفية تصرّف حزب الاستقلال بالإعانات المرسلة للثوار، وكيفية توزيعها، كما سنرى، مع الإشارة إلى أن عبد الغفّار فضّل وقف القتال والتفاهم مع الفرنسيين بعد معركة «الكفر»، وكان ميّالاً بعد بدء تراجع الثورة إلى وقف القتال على أساس عقد صلح مع الفرنسيين يضمن مصلحة جبل الدروز ويوفّر الخسائر عليه. وقد وُضِع متعب الأطرش تحت الإقامة الجبرية في البترون ثم في برمّانا في لبنان حتى أوائل كانون الثاني ١٩٢٨.

أما سلطان، فلم يحضر بعض اجتماعات التفاوض مع الثوار من أجل الاستسلام، وقد تولّى المطران نيقولاوس قاضي جانباً من المفاوضات معه. ورفض سلطان وزيد وعلي وصيّاح الأطرش وبعض قادة الثوار قبول صلح منفرد، وعلّقوا مصيرهم بمصير سورية. وبقي إلى جانبهم ١٢٠٠ نسمة رفضوا الاستسلام بشكل نهائي. فالاستسلام، في نظر سلطان، يعني نهاية الثورة، وهو يأبى إعلان نهايتها باستسلامه بعد أن كان له شرف إعلانها والبدء بها وقيادتها. وممّن عملوا على إقناعه بالاستسلام والتسليم للأمر الواقع، الكولونيل البريطاني كوكس، الذي حضر، بحسب ما ذكر سلطان، إلى الأزرق لهذا الغرض، وعرض عليه قصراً خاصاً له في القدس، وراتباً كبيراً مدى الحياة يضمن، بحسب تعبيره، العيش الهنيء والسعادة، ومن الطبيعي أنه كان يأمل من ذلك الحصول على ولاء سلطان للبريطانيين. إلا أن سلطان رفض هذه الإغراءات المادية، واعتبرها تمسُّ كرامته، فأجاب أن سعادته باستقلال سورية لا بسكنى القصور، ولو كان همّه الراحة وسكنى البيوت الفخمة

لبقي في داره، وأنه يرفض التفاوض مع الإنكليز أو مع الفرنسيين إلا على أساس صلح شريف يضمن استقلال البلاد وحريتها.[١] لقد فضّل سلطان بقاء رمز الثورة قائماً، وأبى اتخاذ أي موقف استسلامي أو تراجعي، ورفض القصر والمال، لا لأنهما يأتيانه من دولة تعمل على تصفية الثورة، فقط، بل أيضاً لإبائه ونزاهته اللذين عُرف بهما، وتاريخه حافل بمواقف الإباء والشمم، ومنها رفضه للمال الفرنسي تعويضاً له عن داره التي هدمتها الطائرات الفرنسية في ثورته في سنة ١٩٢٢.

رافق التفاوض مع سلطان ورفاقه المجاهدين الرافضين للاستسلام تدابير عسكرية فرنسية وبريطانية، ازدادت تشدُّداً يوماً بعد يوم إزاء استمرار رفضهم وتصلّبهم. منها إجازة الاتفاق الإنكليزي الفرنسي في آذار ١٩٢٧ مطاردة من سمّوا «المجرمين» في أراضي البلدان المجاورة، وتسليمهم إلى السلطة المختصَّة. وقد استمرَّ هذا التعاون في ملاحقة المطلوبين إلى ما بعد انتهاء الثورة، وذلك للقبض عليهم من أجل محاكمتهم، وتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم. ومن هذه التدابير نزول الأمير عبد الله عند طلب الإنكليز إعلان الأحكام العرفية في منطقة الأزرق، وموافقته على التدابير العسكرية التي تجبر الثوار على الاستسلام أو الرحيل من الأزرق. وقد اعترف بدوره هذا في رسالته بتاريخ ٣١ آذار ١٩٣٠ إلى المندوب السامي البريطاني لشرق الأردن، شانسلور.[٢] وكان مرغماً على الموافقة على تدابير البريطانيين، لأنه لا يستطيع معارضتهم، فهو كان يميل ضمناً إلى مساعدة الثوار، وإلى محاربة الانتداب الفرنسي. ومن مواقفه التي تدلّ على ذلك «عدم تسليم المجاهد شكيب وهاب، نزولاً عند طلب الفرنسيين منه، بعد أن برَّأته محكمة الجنايات من التهم المنسوبة إليه»[٣] وبهذا كافأ هذا المجاهد

---

(١) مذكرات سلطان، غير المنشورة، ص: ٣٢٦.

(٢) رسالة الأمير عبد الله إلى المندوب السامي شانسلور، من أوراق زيد الأطرش.

(٣) الشورى، عدد ١٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٧.

على مساعدته لأبيه في حربه ضد ابن السعود في الحجاز. وقبل ذلك، وفي الأسبوع الأول من آب ١٩٢٥، وافق رئيس حكومته، رضا الركابي، على مجيء حديثة الخريشة مع ١٠٠ فارس إلى جبل الدروز حيث قابلوا سلطان وأعلنوا تأييدهم للثورة.

أعلن القائد البريطاني في الأردن الأحكام العرفية في منطقة الأزرق، في ١٠ نيسان ١٩٢٧، بمنشور وقّعه الأمير عبد الله، وعيّن حدود هذه المنطقة بالمراكز التالية: من تلول الرقيات ــ حمام الصارة ــ قصر العمرة إلى طريق بغداد ــ وطول طريق بغداد إلى جبل كرما ــ شمالي غرب تلول الشيهات، شمالي تخوم شرقي الأردن الشمالية. وحذّر المنشور المخالفين بتحويلهم إلى المجلس العسكري، ومجازاتهم بالعقوبات التي تحدّدها السلطات العسكرية. وفي ١٣ نيسان أصدر القائد البريطاني أمراً بطرد المسلّحين من منطقة الأزرق والسماح فقط للنساء والأولاد ولغير المحاربين بالبقاء فيها، وأرسل قوة من الجند لتنفيذ أوامره، وفوّض قائدها بطرد المسلحين وكل من يرى أن وجوده يهدّد السلام في المنطقة. فكان الجند يداهم خيام اللاجئين للتفتيش عن المسلّحين للقبض عليهم، وعن السلاح لمصادرته. إلا أن هذه الضغوط والتهديدات البريطانية لم تثنِ الثوار عن عزائمهم، ولم تقيّد تحرّكهم وتجبرهم على السكون، بل واصلوا الغارات الخاطفة على المراكز الفرنسية في جنوب الجبل، ومنها الهجوم الذي قام به سلطان على رأس مجموعة من الثوار في النصف الأول من حزيران ١٩٢٧، كما وردت الإشارة إلى ذلك.

وفي ١٧ حزيران أصدر القائد الإنكليزي لمنطقة الأزرق، الكابتن كروب، بلاغاً ينذر الذين ليسوا من سكان شرق الأردن بضرورة ترك الأزرق والعودة إلى أوطانهم دون تأخير، وأعطاهم مهلة ١٤ يوماً، وهدّد الذين لا يجهّزون أنفسهم للرحيل بطردهم بالقوة. ثم مدّد الميجر سميت هذه المهلة يومين بناءً لطلب سلطان، لكي يتوفّر الوقت الكافي

لنقل النساء والأطفال والمواشي إلى مكان مناسب، وأعطى تصريحاً بذلك إلى سلطان وصيّاح الأطرش. وتزامن ذلك مع إصدار منشور باسم الحكومتين: السورية والعراقية يمنع الحركات العدائية على الحدود نزولاً عند طلب السلطتين المنتدبتين الفرنسية والبريطانية. كما تزامن أيضاً مع أعمال نهب وسلب لمواشي الثوار، واعتداءات غادرة عليهم، قام بها بعض عناصر من عشيرتي عنزة والرولى، مستغلّين موقفهم الحرج وصعوبات الأزمة التي تواجههم، ممّا جعل إقامتهم في الأزرق محفوفة بالمخاطر مع الإنكليز والفرنسيين، وبالمتاعب مع العشائر البدوية، وحملهم على ترك الأزرق والخروج من إمارة شرق الأردن.

ممّا سبق ذكره عن التدابير المتَّخذة ضد الثوار يتَّضح أن الإنكليز ليسوا من المحرّضين على الثورة، ولا ممن قدّموا المساعدات لها، بحسب ما وجّه إليهم الفرنسيون من تهم، بل هم الذين ساعدوهم على إنهائها، وقضوا عليها في الأزرق. وأنهوا ضغطهم على الثوار بإرسال ٤ آلاف جندي إلى منطقة الأزرق مجهَّزين بالمدافع والدبّابات وتساندهم الطائرات، فطوّقوا مخيَّمهم، وأحرقوا خيامهم، وقصفوهم بالطائرات، ومنعوا وصول الطعام والماء إليهم، وضايقوهم في أيام أكثر مما تضايقوا في المعارك مع الفرنسيين في سنتين. وكانت الرشّاشات المصوّبة نحوهم، وقنابل الطائرات التي تتساقط عليهم، وتمركز الجند البريطاني على الينابيع، وبخاصة على غدير حسّان، تمنع تحركهم حتى لجلب الماء. وكان من الممكن أن يكون سلطان نفسه أحد المستشهدين على يد الجند البريطاني لو أصابت شظايا قنابل الطائرات جسده دون عباءته.(١)

---

(١) أهدى سلطان عباءته بما فيها من ثقوب إلى صبحي الخضرا في فلسطين، الذي أهداها بدوره إلى متحف الآثار في القدس، حيث علِّقت إلى جانب صورة السلطان سليم العثماني. مذكرات صيّاح الأطرش غير المنشورة عن يوم ٢٥ آب ١٩٢٨.

أسباب فشل الثورة

فشلت الثورة لعدّة أسباب حالت دون تقليص آثار التفاوت الكبير بين القوى الوطنية السورية واللبنانية المحدودة، وقوى فرنسا وإمكاناتها الهائلة، ودون إحراز البلاد للاستقلال، أو على الأقل التوصل مع فرنسا إلى اتفاق مشرّف، أو عقد معاهدة تخفّف من وطأة انتدابها وتنهيه بعد مدة محدودة. وهذه الأسباب هي التالية:

- عدم التنسيق المسبق بين الزعماء السوريين قبل قيام الثورة، فما كان قبلها لا يتعدّى طرح بعض الآراء والأفكار، وشرح مظالم الفرنسيين، وضرورة قيام الثورة لتخليص البلاد، دون تحديد أية خطوة لذلك، أو الاتفاق على خطّة معينة. وهذا ممّا أدّى إلى عدم حصول الاستجابات الفورية للثورة بعد إعلان سلطان لها وقيامها في جبل الدروز، ووفّر للفرنسيين فرصة استقدام القوات الكافية من فرنسا للوقوف في وجهها، ومن ثم للتغلُّب عليها.
- انحصار الثورة في الأرياف، فهي لم تبلغ من المدن السورية واللبنانية إلا دمشق وحماه، ولم تستمرّ سوى ثلاثة أيام في الأولى ويومين في الثانية، وهذا أفقدها ميداناً عسكرياً مهمّاً، هو حرب العصابات والشوارع في المدن، وأفقدها مكتسبات سياسية ومعنوية كانت ستنجم من استمرارها في العاصمة السورية دمشق، لأن الثورة فيها لا تُقاس بمساحة جغرافية، بل بما تتضمَّن هذه المساحة من سكان، ومن رموز ودلالات.
- اقتصار الثورة في بعض المناطق مثل حماه وأكروم والضنيّة على الفئات الشعبية. ومعارضة النافذين لها في الأوساط السياسية في سورية ولبنان.
- قلة عدد الملتحقين بالثورة، باستثناء جبل الدروز الذي بلغت نسبة المشاركين فيه، بحسب ما ذكر لونغريغ، «واحد على ستة من العدد الإجمالي للسكان، فيما لم يتجاوز عدد المشتركين في سائر قواعد الثورة واحداً على ثلاثة عشر من الرجال القادرين على حمل

السلاح». [١] وهذا ممّا حمل الكثيرين على تسميتها بـ«الثورة الدرزية». والنسبة التي حددّها المؤرخ الإنكليزي المذكور عن المشاركة في جبل الدروز هي، في رأينا، صحيحة، لأن مشاركة سكان الجبل كانت عامة وشملت جميع القادرين على حمل السلاح ابتداءً من الفتيان حتى الشيوخ.

- اصطباغ الثورة، بالرغم من انضمام بعض المسيحيين إليها، بالصبغة الإسلامية، ووقوف معظم المسيحيين ضدها، وحمل فريق منهم السلاح لمواجهتها.
- عدم النجاح في التنظيم والتنسيق بين الوحدات والمناطق؛ لأن الثوار مجموعات من المتطوّعين، تتحكّم في بعضهم النزعة القبلية، وتتحكَّم في بعض قادتهم العقلية الإقطاعية. والإخفاق أحياناً في ضبط تجاوزات الجهلة والمحتاجين والنفعيين الملتحقين بالثورة.
- افتقار الثوار إلى وسائل الإعلام والاتصالات، فلم يكن لهم من وسائل الطباعة إلا الطبع على الجلاتين، ومن وسائل تعميم البيانات سوى بضعة صحف مصرية وفلسطينية. وافتقارهم إلى السلاح والذخيرة الكافيين، وإلى المتفجرات الضرورية للنسف. والتفاوت الكبير في العدد والعدّة بينهم وبين الفرنسيين.
- نشوء النزاع بين حزبي «الشعب» و«الاستقلال» حول تبنّي الثورة وتوجيهها. وقد بدأ يظهر ذلك في مراحلها الأخيرة. ونشوء خلافات بين قادتها ظهرت أكثر ما يكون في الغوطة بسبب التنافس على الزعامة والنفوذ، ثم ظهرت بينهم بعد ضعفها وتراجعها.
- اعتماد الفرنسيين على أعوانهم وعملائهم الكثيرين، وعلى القوات الأمنية المحلية المعروفة بـ«الدرك»، وعلى الكوكبات التي أنشأوها

---

(١) لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**... مرجع مذكور سابقاً، ص: ٢٠٠.

لمساعدتهم في قمع الثورة. وقد خفّف هؤلاء الضغط عن الجنود الفرنسيين، وساعدوهم كثيراً في ملاحقة الثائرين.

- استغلال الفرنسيين للتناقضات القائمة بين السكان، بسبب المصالح ورواسب النزاعات القبلية والطائفية والمذهبية. وسيادة النزعات الفئوية عند الكثيرين. وهذا ما حال دون امتداد الثورة إلى أبعد مما وصلت إليه، وعزل فئات كثيرة عنها، ودفع بعض الأوساط إلى مناصبها العداء، وحمل السلاح ضدها.
- استقدام القوات الهائلة من فرنسا عبر مرفأ بيروت بحيث بلغ عدد الجنود المستقدمين، حتى أوائل أيلول ١٩٢٥، ١٧ ألف جندي، وازداد في كانون الأول ١٩٢٥ فأصبح اسم «قيادة الجيش الفرنسي» في سورية ولبنان «قيادة جيوش الشرق الفرنسية». وقد قُدِّر عدد المجندين من أجل إخماد الثورة بـ«١١٠ آلاف جندي».[١] وإضافة إلى استقدام وتجنيد هذا العدد الضخم، لجأ الفرنسيون إلى أساليب القمع الوحشية، فارتكبوا الفظائع والمجازر، وقصفوا الأحياء والقرى قصفاً عشوائياً تدميرياً. وإن كان هذا أضرّ بهم من الناحية السياسية، وآل إلى استنكار عربي ودولي، إلا أنه أفادهم؛ لأنه أدّى إلى وقف القتال في عدة مناطق، وإلى استسلام الثوار.
- مساهمة دبلوماسية دو جوفنيل في تفكيك أواصر الثورة، من خلال شعار التفاوض والسلم الذي حمله واستجاب له الكثيرون، ومن بينهم ثلاثة من المعتبرين في صفوف الوطنيين، هم حسني البرازي ولطفي الحفّار وفارس الخوري، الذين اشتركوا في حكومة الداماد أحمد نامي المشهور بولائه للفرنسيين، والأخيران من حزب الشعب. وممّا فعله دو جوفنيل لإضعاف الثورة إعطاء لبنان دستوراً

(١) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، مرجع مذكور سابقاً، الجزء الثالث، ص: ٦٢٦.

لبقاء أكثرية أبنائه ساكنين مسالمين، واشتراط إعطاء دستور للسوريين وإجراء الانتخابات بإنهاء الثورة في مناطقهم.

- تزيين الفرنسيين عملية الاستسلام للثوار، وإغراؤهم بالعفو، واحتواء الكثير من الزعامات بتعيينهم في إدارات الدولة وإغداق المال عليهم.
- توافق سياسة البريطانيين والفرنسيين، الذي أدّى إلى إنهاء الثورة في الأزرق بالتدابير البريطانية الموافق عليها من الأمير عبد الله.
- عدم تقديم أي دعم دولي للثورة. وما قُدِّم لها لم يتعدَّ المعارضة الخجولة، داخل فرنسا وفي عصبة الأمم، للسياسة الفرنسية المتّبعة، والتعاطف معها في بعض الأوساط الشعبية والحزبية بمن في ذلك الحزب الشيوعي الفرنسي والمعارضون الفرنسيون لممارسات الحكومة الفرنسية في سورية ولبنان وفي المناطق الأخرى الخاضعة للنفوذ الفرنسي.
- اقتصار المساعدات العربية للثورة على التأييد الكلامي والتبرّعات المحدودة، فيما وقف بعض الحكام والمسؤولين ضدها، نزولاً عند طلب السلطة الأجنبية التي يرضخون لها، والتي ينفّذون رغباتها ويماشون سياستها حرصاً على مصالحهم، كما في لبنان الذي يرزح تحت الوصاية الفرنسية، وإمارة شرق الأردن التي ترزح تحت الوصاية البريطانية. كما ظل الدعم العسكري للثورة في إطار الوعود. فقد تلقّى سلطان وعداً من عبد الرحمن عبد العزيز الفيصل آل سعود، بتوجيه جيش سعودي طريقه تبوك ـ الأزرق، يوضع تحت قيادة سلطان على أن يكون له حسن استقبال، وعلى أن يكون هناك مداومة للحركات الحربية حول دمشق وشمالها.[١] كما تلقى وعداً من معتمد ابن السعود في وادي السرحان، علي بن

(١) رسالة عبد الرحمن عبد العزيز الفيصل آل سعود إلى سلطان. وهي بتاريخ ٩ جماد ثاني ١٣٤٤ (٢٥ كانون الأول ١٩٢٥).

محمد بن بطاح، بإرسال أسلحة وذخائر. فبات سلطان وأهل جبل الدروز ينتظرون قدوم الجيش السعودي والأسلحة. لكن وعود السعوديين لم تُنفَّذ، لأن الرقابة البريطانية والفرنسية على الحدود السعودية والسورية مع شرق الأردن كانت صارمة، ولأنه ليس من مصلحة الملك عبد العزيز آل سعود إغضاب البريطانيين والفرنسيين في فترة توطيد دعائم ملكه. وقد صادر فيما بعد شحنة أسلحة مرسلة من ألمانيا إلى الثوار عند وصولها خطأً إلى أراضيه.

الفصل التاسع

تنظيمات الثورة ـ أهدافها ـ نتائجها

القائد العام للثورة

لم يُبحث موضوع القيادة العامة للثورة في أية مشاورات سابقة لقيامها، أو أية مداولات لاحقة. وحين قامت كان ذلك بإعلان من سلطان لها. وهو ليس من خرّيجي المعاهد العسكرية، ولا من رؤساء الأحزاب أو قادتها، وإنما هو من خرّيجي ساحات القتال، ومدرسة النضال، ومن حزب الحرية والاستقلال. وهو، قبل إعلانه للثورة السورية الكبرى وقيادته للثوار في معركتيها المظفّرتين، «الكفر» و«المزرعة»، من قادة الثورة العربية ضد الأتراك، ومفجّر الثورة في تموز ١٩٢٢ على الفرنسيين وقائدها. لذا جاءت تسميته قائداً عاماً للثورة السورية الكبرى اعترافاً بالأمر الواقع، وتقديراً لفضله وجهوده وكفاءته، ومكافأة له على نضاله السابق، وكل مبادراته الثورية الجديدة.

اعتبر الثوار، الذين اجتمعوا في ٣٠ تموز ١٩٢٥ بجوار نبع قرّاصة، سلطان قائدهم الأعلى. ثم تمّت مبايعته بالقيادة العامة من زعماء الجبل وغيرهم في الاجتماعات والاتفاقات التي جرت في شهري آب وأيلول ١٩٢٥، من أجل تنظيم الثورة وتعميمها. إن الاتفاق الذي توصّل إليه وفد دمشق، المؤلف من توفيق الحلبي وأسعد البكري وزكي الدروبي، مع قادة الثوار في الجبل، في ١٧ آب، بشأن قيام الثورة في دمشق، تضمَّن بنداً ينصُّ على احتفاظ جبل الدروز بالقيادة، أي بتسلم سلطان لقيادة الثورة التي سلّم له بها سائر زعماء

الجبل. وفي اجتماع كفر اللحف تمَّت مبايعته من زعماء دمشقيين حضروا إلى الجبل، هم عبد الرحمن الشهبندر ونسيب البكري ونزيه وسعد الدين المؤيد العظم ويحيى حياتي، وزعماء من إقليم البلّان ومجاهديه. ثم تجدَّدت هذه البيعة في مؤتمر ريمة الفخور في أوائل أيلول. وفي ١٩ أيلول حضر منير الريّس ومظهر السباعي إلى الجبل ونقلا إلى سلطان رسالة من فوزي القاوقجي، الذي يخطط للثورة في حماه، تتضمن الاعتراف بقيادته، وتربط قيام الثورة في حماه بالموعد الذي يحدِّده.

إضافة إلى وفود دمشق وحماه والإقليم، حضر إلى جبل الدروز مجاهدون كثيرون، سوريون ولبنانيون، تسلّم العديدون منهم القيادات والمسؤوليات، ومنهم من قام بالثورة في منطقته. وهؤلاء، وغيرهم ممن لم يفد إلى جبل الدروز وإنما شارك بالثورة، سلَّموا لسلطان بالقيادة العامة، ولم ينازعه عليها أحد. وانضوى الجميع تحت قيادته، وتلقّوا تعليماته. وكان من بينهم القادة السياسيون والعسكريون الذين قاتلوا معه وتحت إشرافه المباشر، أو قاتلوا بعيداً عنه.

لقد خاطب الجميع، مجاهدين وغير مجاهدين، سلطان باسم القائد العام للثورة، شفاهاً وكتابة. وبهذا وقَّع على البيانات والمناشير والرسائل، فكانت تواقيعه هي«قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام»، و«قائد جيش الثورة السورية العام»، و«القائد العام للثورة الوطنية السورية»، و«قائد الثورة العام»، و«قائد الثورة»، و«القائد العام»، و«القائد». وكلمة «العام» كانت ضرورية بعد كلمة «القائد»، إذ كان هناك قادة للجبهات والحملات والمناطق والمجموعات. كما اتخذ سلطان اسماً حركياً في المراسلات التي تتطلَّب السرّية هو «بهاء الدين»، وهو اسم أحد أئمة الدروز، فيما كان الاسم الحركي لرشيد طليع «المقداد»، ولعلي عبيد «عين الزمان». وكان الأمير عادل أرسلان يوقِّع باسم «التنوخي».

لم يكن لسلطان مركز قيادة معيَّن، بسبب تنقُّله بين المناطق وفي

جبهات القتال، وبخاصة في الفترة الأخيرة من الثورة حين اضطرَّ إلى الانكفاء أمام الفرنسيين، واعتماد أسلوب حرب العصابات معهم. ولم يكن له شعار أو لباس يميِّزه. وقام بأعباء القيادة عسكرياً وسياسياً وتنظيمياً بقدر ما سمحت به الظروف والواقع في مجتمع عشائري، وفي مناطق واسعة للثورة في سورية ولبنان، بغياب وسائل الاتصال الضرورية، ومع مجاهدين ينتمون إلى عدة مناطق وفئات ونزعات سياسية، غير منظَّمين، تطوّعوا للقتال دون رواتب، ويعملون على هواهم.

تولّى سلطان قيادة بعض الهجومات، وشارك في القتال. ومن المعارك التي خاضها قائداً ومقاتلاً معارك «الكفر» والمزرعة والمسيفرة، ومعركتا السويداء الأولى والثانية، والمعارك ضد حملة غاملان، ومعارك اللجاه حتى نيسان ١٩٢٦، والمعركة التي دارت ضد المعتدين على النازحين من الإقليم، والمعارك التي دارت ضد الحملات التي أرسلها أندريا لإخماد الثورة في «المقرن القبلي» وللتمركز فيه. وترأَّس سلطان اجتماعات الثوار وهيئاتهم في جبل الدروز. ووُضعت المجالس التي تأسست خارج الجبل وساهم في تأسيسها تحت إشرافه، وارتبطت قراراتها المهمة بموافقته. وفاوض عن الثوار ونطق باسمهم. وإذ تفرَّقوا بعد انتهاء الثورة شيعاً وأحزاباً ظلّوا مجمعين على قيادته العليا وعلى النطق باسمهم.

تابع سلطان أمور الثورة بنفسه في جبل الدروز، وتابعها في المناطق الأخرى بواسطة الرسائل والتقارير وعبر قادة الثوار، وقادة الجبهات والحملات، ورؤساء وأعضاء المجالس واللجان. فمواضيع الثورة في حوران عالج أكثريتها عبر عقلة القطامي وعبد الرحمن الشهبندر، وأقليتها عبر الرسائل المباشرة مع شيوخها. ومواضيعها في الغوطة عالجها عبر نسيب البكري وفوزي القاوقجي ومحمد سعيد العاص، وعادل النكدي. ومواضيعها في الإقليم ووادي التيم عالجها عبر قادة الحملات إليهما، أخيه زيد ومتعب الأطرش وعادل أرسلان.

وكان هناك اتصال بينه وبين قادة الثورة في المناطق البعيدة عبر معتمدين ينقلون إليهم توجّهاته، وينقلون إليه المعلومات عن سير الثورة، منهم علاء الدين الكيلاني الذي كان ضابط ارتباط بينه وبين ثوار أكروم.

اعتمد سلطان في قيادته على مبدأ الشورى. ومستشاروه ومعاونوه هم زعماء جبل الدروز، وقادة من سائر المناطق لازموه معظم أوقات وجودهم في الجبل، وأبرزهم عبد الرحمن الشهبندر وعادل أرسلان ورشيد طليع. وكان يستشير بعض القادة عبر الرسائل. ولم يكن هناك أي ميثاق خطي أو قانون أو نظام أساسي يحدِّد صلاحياته، بل إن صلاحياته، غير المحدَّدة وغير المحدودة، كانت مستمدَّة من تفويض سائر القادة له، وثقتهم به، وموافقتهم على تدابيره، وشراكتهم له في اتخاذ بعض القرارات. ولم يقتصر تدخّله فقط على الأمور الكبيرة المصيرية، وعلى التنظيم والتنسيق بين القادة، وعلى التعاطي بما من شأنه تنشيط الثورة ومدُّها بالمؤن والذخيرة والسلاح، وعلى النطق باسم الثوار والتفاوض عنهم، بل إنه تعاطى أيضاً في جميع الأمور الضرورية لتسيير العمل الثوري، ولتسيير الإدارة في الجبل، مثل تعيين عنصر جديد في «الدرك الوطني»، ومعاقبة دركي تهاون في القيام بواجباته، وتأمين فرس لدركي أو علف لها. وكان القادة والمتسلّمون للمهمّات لا يقومون بأي أمر مهم إلا بعد استشارته.

إن معظم ما كتبه سلطان من الرسائل، وعدده بالمئات، هو بخطِّ يده ومن نسج أفكاره. ومعظم ما وجَّهه أثناء الثورة من بيانات ومناشير ونداءات وبرقيات إلى المسؤولين والمنظَّمات هو من صياغة معاونيه ومستشاريه. وبعض المناشير وكتب الشكر والردود على الرسائل، في المرحلة الأولى من الثورة، صاغها عبد الرحمن الشهبندر، ووقّعها سلطان، وقد كُتِبت باليد وطُبِعت على الجلاتين.

خاطب سلطان السوريين ببيانات ومناشير حدّدت مبادئ الثورة السورية الكبرى وأهدافها، أولها، بحسب ما يذكر المؤرخ أمين سعيد،

في ٢٣ آب، وآخرها في ٢١ أيلول ١٩٢٥.[١] وفي رأينا أن المنشور الأول، وهو بعنوان «إلى السلاح، إلى السلاح»، وُجّه في أوائل أيلول ١٩٢٥ لا في ٢٣ آب بدليل اتفاق حاضري مؤتمر ريمة الفخور المنعقد في أوائل أيلول، وفيهم الشهبندر الذي وصل إلى جبل الدروز في أواخر آب ١٩٢٥، على عدة قرارات من بينها الدعوة إلى حمل السلاح في بيان عام، وبدليل ما جاء عند سلطان بأن المنشور الأول عُمّم بعد مؤتمر ريمة الفخور.[٢] أمّا البيانات الموجَّهة إلى اللبنانيين في تشرين الثاني ١٩٢٥، فهي من صياغة فؤاد سليم، وقد وقَّعها زيد الأطرش باسم «القائد العام لجيوش الثورة»، إذ كان مفوَّضاً من أخيه سلطان بإصدار البيانات والمناشير باسمه. وممّا كان على سلطان أن يقوم به، هو الرد على مناشير الفرنسيين وعلى حملتهم الإعلامية المركَّزة ضده، وتوضيح أهداف الثورة وأعمالها، ومن ذلك جوابه على الكابتن رينو، وبرقياته إلى رئيسي الوزارة الإيطالية، والبريطانية، ورئيس البرلمان الفرنسي، ووزير خارجية أميركا، وبرقياته إلى الصحف العربية والأجنبية، ورسائله إلى الأمير شكيب أرسلان، وخطابه إلى الشعب الأميركي، ورسالته إلى سعد زغلول.

منذ بداية الثورة وحتى نهايتها، ظلَّ سلطان القائد المحبوب المطاع،. وظلَّ الرمز الذي يخشى رفاقه على حياته فيودّون عدم اشتراكه في القتال حرصاً على سلامته، لكي يظلّ الحرز الأمين لوحدتهم، وكي تظلَّ روح الثورة حيّة بوجوده. وكانوا يحيطون به أثناء القتال، ويضحّون بحياتهم من أجل إنقاذه من تألُّب الأعداء عليه، ويراقبون تحرّكات الغرباء الوافدين إليه، فلربما كان بينهم جاسوس أرسلته المخابرات الفرنسية لاغتياله، إذ إن المجلس العدلي الذي أنشأه الفرنسيون حكم بالإعدام عليه، وبما أنهم لم يستطيعوا القبض عليه،

---

(١) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، مرجع مذكور سابقاً، الجزء الثالث، ص: ٣٠٦.

(٢) **مذكرات سلطان الأطرش**، مصدر مذكور سابقاً، الجزء الأول، ص: ١٧٦.

أو قتله في المعارك، أو بقصف الطائرات التي كانت تلاحقه وتستهدفه، فمن غير المستبعد أن يقتلوه بالمؤامرة وبيد عميل مأجور كما تآمروا على قتله أثناء ثورته في سنة ١٩٢٢. وكان الثوار يهتفون باسمه في مناسباتهم واحتشاداتهم وسيرهم إلى القتال، وينتخون بالقول: «العيون سلطان»، وينشدون الأناشيد الحماسية التي تتضمن اسمه، أو لقبه «الباشا»، أو لقبه «اخا سميّة» نسبةً إلى أخته سميّة. وقد ظلَّ يمارس صلاحياته، وظلَّ على عظمته حتى في أوقات تراجع الثورة وضعفها، وبعد نهايتها.

التنظيم العسكري

وقّع سلطان بعض بيانات الثورة ومناشيرها باسم «قائد جيوش الثورة السورية العام»، و«قائد جيش الثورة السورية العام». ولفظة «جيوش» و«جيش» تفترض تقسيم العناصر إلى أفواج وكتائب وسرايا لها شعاراتها وأجهزتها وأسلحتها، كما تفترض وجود الأنظمة التي تنظِّم عملها، وتحدِّد صلاحيات قادتها، وتربط وحداتها بعضها ببعض، وتربطها بالقائد العام إدارياً. فماذا كان للثورة من كل هذا؟ إن الثوار ما كانوا جيشاً ولا جيوشاً بالمعنى الدقيق للكلمة. ولفظة «جيش» و«جيوش» الواردة في توقيع سلطان تعني المجموعات القتالية للقرى والمناطق والقادة، غير المحكومة بنظام معيَّن. فعناصرها وقادتها تطوّعوا للقتال دون راتب، وبإمكانهم أن يدخلوا المعركة متى شاؤوا، لأن العناصر غير مقيَّدين بإرادة قادتهم المباشرين، وهؤلاء غير مقيَّدين بأوامر القائد العام، إلا بما يروق لهم ويرونه ملائماً، باستثناء من دُفِعت لهم رواتب في المدة الأخيرة من الثورة، الذين باتوا ملزمين بتنفيذ ما يُعهد به إليهم.

أول اجتماع تطرَّق إلى التنظيم العسكري للثورة هو الاجتماع الذي عقده الثوار بجوار نبع قرّاصة في ٣٠ تموز ١٩٢٥، وبحثوا فيه كيفية مواجهة الحملة الفرنسية الزاحفة إلى الجبل، واتفقوا على عدة

قرارات، منها اعتبار القوات التي حضرت الاجتماع نواة للجيش الوطني المنوي إعداده، واتّباع تقاليد الجبل الحربية المتوارثة بجعل بيرق كل قرية وحدة حربية كاملة، ترتبط قيادتها مباشرة بقيادة الثوار العليا، على أن يتكفّل كلٌّ مقاتل بتأمين سلاحه وذخيرته ومؤونته. وهذا يعني اختيارَ سلطان قائداً عسكرياً أعلى، وصبْغَ العمل الثوري بالتطوّع دون راتب، وتأمينَ المقاتل لحاجاته على حسابه، واعتمادَ التنظيم العشائري المتّبع الذي يجعل مقاتلي كل قرية يقاتلون بقيادة شيخها، وتحت رايتها (بيرقها)، ويحرصون على حماية البيرق، وإبقائه منتصباً في ساحة المعركة.

والاجتماع الثاني الذي تطرّق إلى التنظيم العسكري هو مؤتمر ريمة الفخور، في أوائل أيلول ١٩٢٥، حيث أكّد القادة المجتمعون على تسمية سلطان للقيادة العامة، وشُكِّلت أركان قيادة الثورة من حمد عامر، وفضل الله هنيدي، ومحمد عز الدين الحلبي، وسليمان نصّار، وحسين مرشد، ويوسف العيسمي، وعلي عبيد، وقاسم أبو خير، وعلي الملحم، وعقلة القطامي.

إن التنظيمات، التي وردت الإشارة إليها، أُقِرّت حين كانت الثورة لا تزال منحصرة من الناحية القتالية في جبل الدروز. وبعد امتدادها إلى معظم المناطق السورية، وإلى عدة مناطق من لبنان، وبعد تعدّد الانتفاضات، كثرت المواضيع والأمور التي تحتاج إلى تنظيم وإلى تنسيق بينها، وكثر القادة والمسؤولون والهيئات. فكان للانتفاضات قادة، هم القائمون بها، مثل فوزي القاوقجي، قائد الثورة في حماه، وتوفيق هولو حيدر، قائد الثورة في بعلبك، وزين مرعي جعفر، قائد الثورة في أكروم، إضافة إلى قادة آخرين ساهموا في قيام الانتفاضات وفي تنظيمها. وأنشئت مجالس ولجان وحكومات محلية، من مهامها الشؤون العسكرية. وقُسّمت مناطق الثورة إلى جبهتين كبيرتين، هما الجبهة الشمالية، وتشمل الغوطة وحمص وحماه والقلمون، وقد عيّن سلطان عليها، في النصف الأول من تشرين الثاني ١٩٢٥، القائمقام

أركان حرب محمد بك إسماعيل، قائد فرقة حلب الفرنسية، وأعطاه، بحسب ما جاء في إحدى رسائله، الصلاحيات التامة لانتخاب المراكز والضبّاط، والقيام بالأعمال اللازمة لتوسيع نطاق الثورة وضبط أعمالها وإظهارها بالمظهر اللائق بها. والجبهة الجنوبية، وتشمل جبل الدروز وحوران وإقليم البلاّن ولبنان الجنوبي وجنوب البقاع، وقد ظلّت تابعة لسلطان بشكل مباشر.

وكان للمناطق والحملات والمجموعات القتالية قادة، هم أعيان وموظّفون مدنيون أو عسكريون، سابقون، ومجاهدون، و«قبضايات» حارات، اختيروا، أو فرضوا أنفسهم بنفوذهم أو جاههم، أو قوة شخصيتهم، أو خبرتهم ونضالهم السابقين. فقد اقترح الشهبندر تعيين يحيى حياتي قائداً في الغوطة، يتولّى مهمّة الهجوم على دمشق بعد فشل هجوم فرسان الدروز عليها في ٢٣ آب ١٩٢٥. وتتالى على قيادة مجاهدي الغوطة محمد عز الدين الحلبي حتى أواخر عام ١٩٢٥، ومحمد سعيد العاص، ومصطفى وصفي السمّان، وفوزي القاوقجي.

وحملت المجموعات العاملة في الغوطة، وعددها ١٨، أسماء الحارات الدمشقية وقرى الغوطة التي تألفت منها.

واختير للحملات الثلاث على الإقليم زيد الأطرش، ومتعب الأطرش، وعادل أرسلان. وعُيّن محمد سعيد العاص في ١٤ كانون الأول ١٩٢٥ قائداً لحملة حمص وحماه. وعُيّن فوزي القاوقجي قائداً للحملة التي سُميّت «حملة الشمال». يضاف إلى ذلك القادة الذين كانوا مساعدين للقائد العام، سلطان، ومساعدين لقادة الحملات، وقادة مجموعات الثوار في جميع المناطق، وهم كثر.

كان قادة المناطق والجبهات والحملات، وقادة مجموعات الثوار، مرتبطين بسلطان الذي يصدر التعليمات إليهم، وينسّق بينهم أنّى ومتى أمكنه ذلك. فالتنسيق والإشراف الكاملان ما كانا متاحين له، بسبب بعد المسافات واتساع نطاق الثورة، والافتقار إلى وسائل الاتصال، وكثرة القادة، وضرورة الإسراع في معالجة القضايا،

والتطوّرات السريعة والمتلاحقة في سير العمليات العسكرية. جميع هذه الأمور حتّمت أحياناً اتخاذ بعض القرارات والقيام بالمبادرات دون العودة إلى سلطان، وخصوصاً في فترة تراجع الثورة.

لم تلجأ قيادة الثورة إلى التطويع ودفع الرواتب، لأنهما يتطلّبان المال الذي لم يكن متوفّراً في بداية الثورة، ولا في مرحلة توسعها، إضافة إلى عدم الحاجة إلى التطويع في هذه المرحلة لكثرة المجاهدين. وقد تجنب سلطان فكرة دفع الأجر لأنها، في نظره، تفرغ الجهاد المقدَّس في سبيل الحرية والاستقلال من معظم مضمونه وشرفه. وفي الواقع كان هناك حاجة في البداية إلى تنظيم العدد الضخم من الثوار أكثر من دفع الرواتب لهم. وحين طال أمد الثورة وتوفّر بعض المال لها، بات ضرورياً دفع إعانات لمجاهديها والتجنيد لها براتب. إلا أن هذين الأمرين خلقا صعوبات وإشكالات بسبب الحاجة والتنافس كما جرى في جبل الدروز، حين حصل اختلاف في القرى بشأن تعيين فرسان تقع مسؤولية تأمين رواتبهم على عاتقها، وإن لم تدفع فالجباة يتجوّلون فيها لجمع الراتب،[1] وذلك بناءً للقرار الذي اتُخذ في قرية سليم، ووافقت عليه الهيئة العمومية وقيادة الثورة في مؤتمر شقّا الأول.

كانت الدعوة إلى القتال تتمُّ في جبل الدروز بإعلام سلطان لمشايخ القرى، فيدعو هؤلاء مقاتلي قراهم بطرح الصوت بواسطة المنادي. وكانت الدعوات الملحّة، التي تتطلّب السرعة، توصَلُ إلى قرى الجبل بإشعال النار على قمة «تل القليب» المشرف على معظمها، ثم إشعال النار على مرتفعات أخرى، كما توصَلُ بإرسال المفزعين، الذين يسرعون لإيصال الخبر، ويعلمون الأهالي بالمناداة، فيسير هؤلاء

---

(١) في رسالته إلى محمد عامر (قائد المنطقة الشمالية في جبل الدروز) يطلب حسني صخر (قائد الدرك الوطني في جبل الدروز) تعيين ٢٠ خيالاً من نواحي شهباء والهيت ونمرة، رواتبهم عليها. وفي جوابه يذكر محمد عامر أن أهالي القرى مختلفون بشأن تعيين هؤلاء الجنود. الرسالتان من أوراق حسني صخر ونحتفظ بصورة عنهما.

من توّهم إلى القتال إذا كان لا بد من الإسراع في النجدة، وإلا فإنهم يتجمَّعون في ساحات القرى، ويقومون بعرضتهم وهم ينشدون الأناشيد الحربية على أنغام الموسيقى. وطريقة إشعال النار على المرتفعات اعتُمِدت أيضاً بين ثوار السفح الشرقي لحرمون وثوار جبل الدروز. وقد استعمل حسن الخرّاط في الغوطة الموسيقى العسكرية، التي غنم آلاتها، لجمع مقاتلي عصابته من البيوت التي يتوزّعون فيها.

وللزعماء السياسيين وللرؤساء الروحيين في جبل الدروز دور كبير في استنفار المقاتلين، إذ يعمّمون الرسائل والمناشير، ويشدِّدون على النفور إلى القتال، وتقديم التضحيات، بمناشدة الأهالي بعبارات تثير النخوة والحماسة مثل: النشاما ـ أصحاب المروءة والحميّة والنخوة ـ حماة الأرض والعرض. الوحي. الوحي. كما أن الرؤساء الروحيين يلقون الحرم على المتخلِّفين. إن منشور الرؤساء الروحيين، أحمد الهجري وحسن جربوع وعلي الحناوي، بتاريخ ١٢ رمضان ١٣٤٤ (٢٦ آذار ١٩٢٦) شدّد على ضرورة تنفيذ القرى لقرارات مؤتمر شقّا، وعلى ضرورة تسجيل جميع القادرين على حمل السلاح ما خلا العاجز والولد، وألقى الحرم على كل متخلّف، إذ يكون «تحت أشد الحرام والسخط والحرم مع تحريم أرزاقه ودوره وعياله، ويُعَدُّ خائناً، والجهاد في الخونة أفضل من الجهاد في العدو». ومنشور المشايخ، أحمد الهجري وسعيد جربوع وعلي الحناوي، ألقى الحرم على كل متخلّف عن نجدة النازحين من الإقليم بالقول: «الحرام الشديد وغضب الله الذي ما عليه من مزيد على كل من يتخلّف عن الجهاد المقدّس أمام حفظ الدين والعرض والناموس». وكتاب سلطان وفضل الله هنيدي وحمد عزّام ناشد أهل الجبل لنجدة النازحين من الإقليم بعبارات «الوحي الوحي يا أهل المروءة والناموس. أنجدونا أنجدونا لفكِّ الضيق عن هؤلاء التعساء».[1]

---

(١) نحتفظ بصور عن هذه المناشير والكتب.

أما الخطط الحربية، فهي أسلوب حرب العصابات، والحرب الشعبية. فالمجموعات الثورية كانت تضرب وتهرب، وتكمن وتختفي في حالات المجابهة غير المتكافئة مع الحملات الفرنسية التي تفوقها بأضعاف في العدد، وتتفوق عليها بالسلاح. وهناك أسلوب الغارات المفاجئة، وبخاصة الليلية، المسمّاة «كبسة»، وأسلوب حرب الاستنزاف وقطع طرق المواصلات بتدمير خطوط سكك الحديد والجسور، وإشغال العدد الأكبر من الجيش الفرنسي في العمليات المتفرّقة بوقت واحد. وقد اعتمد الثوار في المعارك الكبيرة في جبل الدروز على خطط دفاعية وهجومية، منها التركيز على ضرب جناح العدو لإحداث البلبلة في صفوفه. كما حاولوا حصار الفرنسيين في دمشق بتطويق هذه المدينة من الناحية الغربية حين فشل هجومهم عليها في تشرين الأول ١٩٢٥.

التجهيز

تحتاج الثورات إلى التموين والتسليح والتمويل والاستشفاء، وغير ذلك من المقوّمات التي يقوى عودها بها، وبدونها تضعف إمكانيات الصمود والاستمرارية.

- التموين: كان تموين المقاتل في المعارك القريبة على عاتقه. فزاده من معجنه. أما في المعارك البعيدة، فيتكفّل بذلك أهل القرى التي ينزل المقاتلون فيها أو في جوارها، فيؤوونهم ويطعمونهم، ويقدّمون العلف لخيولهم، معتبرين ذلك إسهاماً منهم في الثورة، وتأديةً لواجب الضيافة. والبعض يقومون بذلك مرغمين إذا كانوا من البخلاء أو المعارضين، وكثيراً ما ضجّوا من طلبات الثوار، واتخذوها وسيلة للحطّ من سمعتهم، ولتشويه وجه الثورة كما حصل من قبل البعض في قرى الغوطة.

وكان إرسال المؤن من جبل الدروز إلى مجاهديه الذين يقاتلون في اللجاه يتمُّ بواسطة قوافل صغيرة، تحمل المؤن من بيوتهم محميَّة

بالمقاتلين، وعلى كل زوّادة اسم صاحبها، أو من بيوت الأعيان الذين يقدّم كلٌ منهم كمية من الطحين تتناسب مع ثروته بموجب جداول تضعها قيادة الثورة. وكان الزاد في معارك اللجاه، أحياناً، أهم من الذخيرة والسلاح نظراً لتعذّر إعداد الخبز في أماكن المعارك، إذ نجد في رسائل سلطان دعوات ملحّة لإرسال الخبز قبل الخرطوش الضروري لمتابعة القتال، والديناميت الضروري للتفجير. وكما كان الجفاف الذي حلَّ في سنتي ١٩٢٥ و١٩٢٦ أحد عوامل تفاعل الثورة وانتشارها؛ هكذا كان ضعف تموين المجاهدين سبباً من أسباب فتورها وتراجعها. وممّا ساهم في ذلك منع الفرنسيين وصول قمح حوران إلى جبل الدروز.

- التسلّح: الإيمان بالقضية والسلاح هما أول مقوّمات الثورات وضرورات القتال. وسلاح ثوار جبل الدروز في معركتي «الكفر» و«المزرعة» هو البنادق، التي كانوا يحتفظون بها في بيوتهم. وبعضهم تسلَّح بالفأس والسيف والعصا. لكنهم جميعاً اشتروا آلاف البنادق والكثير من الرشّاشات وبعض المدافع بدمائهم، فتوفَّر لهم ولمئات المجاهدين من سائر المناطق سلاح يقاتلون به. ثم توفَّر السلاح لهم ولغيرهم من السوق السوداء في شرق الأردن، وخصوصاً من السوق السوداء في فلسطين. كما توفّر لهم الخرطوش ممّا كانوا يكسبونه في المعارك، وممّا يتركه لهم المجنّدون المغاربة في الجيش الفرنسي، لأن بعض هؤلاء كانوا متعاطفين معهم.

استعمل المجاهدون المدافع المكتسَبة من الفرنسيين في قصف قلعة السويداء أثناء حصارهم لها، وفي قصف الجيش الفرنسي في معركة السويداء الثانية. وقد قام بذلك جنود هربوا من الخدمة والتحقوا بهم. وكانت قنابل المدافع الفارغة تُحشى بالبارود المستخرج من قنابل الطائرات غير المتفجّرة، والأعطال يقوم بإصلاحها بعض الحرفيين وأحد الأسرى من الجنود المغاربة. وكانت الحاجة إلى جميع أنواع

الأسلحة ملحّة للغاية، وملحّة أكثر إلى الذخيرة والديناميت لتفجير خطوط سكك الحديد والجسور الرئيسة، من أجل عرقلة نقل الجنود والمؤن والذخائر إلى المراكز العسكرية الفرنسية. وكثيراً ما عطّل الثوار خط سكة الحديد بين دمشق وإزرع، وخط سكة الحديد إلى الغرب من دمشق، وخط سكة الحديد بين بعلبك وحمص، ونسفوا الجسور المهمّة. ولو توفّر لهم دائماً الديناميت الكافي والبارود الصالح لأحدثوا الأضرار الكبيرة في خطوط المواصلات، فقد كانوا، غالباً، يعتمدون على البارود المستخرج من قنابل الطائرات غير المتفجّرة، وبعضه فاسد أو رطب، ممّا كان يعوق عمليات التفجير والتخريب ويضعف نتائجها. وقد أرسل الأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابري شحنة أسلحة من ألمانيا فيها أسلحة ثقيلة ضد المدرّعات ومدافع صغيرة، لكنها لم تصل إليهم. وبقدر ما كانوا يعوّلون على امتلاك الأسلحة لمواصلة الثورة، كان الفرنسيون يعوّلون على إفراغ مناطقهم منها بالتغريم والمصادرة والشراء من أجل التسريع في إخماد الثورة.

- التمويل والإعانات: كان لا بدَّ من إيجاد مصادر تمويل وإعانات للثورة تؤمّن لها المال والأسلحة والذخائر والمؤن والأدوية، وتساعد على استمراريتها. وقد اعتمد تمويل الثورة أولاً على ما يجود به المحسنون داخل البلاد، وعلى ما يفرضه بعض الثوار من إتاوات، عن حق أو غير حق. ثم اعتمد على الضرائب التي فرضها قادة الثوار مثل ضريبة ريال مجيدي عن كل فدّان فُرِضت على أهل جبل الدروز بأمر من القائد العام، سلطان[1] ومثل ضرائب الإعاشة والأعشار والرسوم التي فُرضت في الغوطة في إحدى مراحل تنظيم الثورة فيها.

---

(١) يطلب قائد الجبهة الجنوبية في جبل الدروز، صيّاح الأطرش، في رسالته إلى قائد الدرك الوطني في الجبل، أخذ خيّالة إلى ٨ قرى لتحصيل هذه الضريبة. نحتفظ بصورة عن هذه الرسالة.

وبما أن المصادر الداخلية لم تكن كافية لتمويل الثورة جاءت المصادر الخارجية متمِّمة لها، عبر لجنة القدس التي جمعت الأموال وتلقّتها من المحسنين العرب، وقدّمتها مع الأدوية والملابس إلى الثوار لدعم نضالهم، وتأمين عيالهم، وإسعاف جرحاهم، وعبر جمعية إعانة المنكوبين السوريين في القاهرة. وفي آذار ١٩٢٦ تألفت لجنة من الثوار، أعضاؤها عادل أرسلان، وعبد الغفّار الأطرش، وحسين الهجري، وعبد الرحمن الشهبندر، وعقلة القطامي، لتلقّي الإعانات من الخارج وابتياع الأدوية والمؤن والأسلحة والذخائر. ثم أُعيد تشكيل اللجنة في مؤتمر خازمة المنعقد في ٢ تشرين الأول ١٩٢٦. وأوفد سلطان، بناءً لاقتراح الشهبندر، حسن الحكيم وسعيد حيدر إلى عمّان لتنظيم مكتب اتصال بين قيادة الثورة واللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، من مهمّاته جمع المال والتبرعات من العرب المقيمين والمغتربين، فوفّقا في ذلك. إلا أن الأموال التي شكّلت أحد عوامل صمود الثوار ستشكل أيضاً أبرز عوامل نزاعاتهم وانقساماتهم كما سنرى.

- الاستشفاء: برزت الحاجة أثناء الثورة إلى المستشفيات والمستوصفات والأطباء والأدوية لمعالجة آلاف جرحى المعارك والقصف، الذين كانت إصابات الكثيرين منهم خطرة. إلا أنه لم يتوفّر من الأدوية إلا القليل الذي كان أول الغيث منه ما جاء به رشيد طليع من القدس. ولم يتوفّر من الأطباء في أكثر المناطق تضرّراً، جبل الدروز، سوى طبيبين، هما محمد الشوّاف من حماه، الذي أسس مستوصفاً في السويداء، وأمين رويحة من اللاذقية. أما الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، فقد انصرف إلى الشؤون السياسية. وفي مناطق الثورة الأخرى كان الأطباء يعالجون الجرحى من الثوار بصورة سرّية، وفي بعض الأحيان يُجبَرون على ذلك كما كان يحصل في الغوطة، لأن الأطباء كانوا يخشون انتقام السلطة الفرنسية في حال معرفتها بمعالجتهم للثوار وعدم التبليغ

عنهم. ونظراً لقلة الأطباء والأدوية، ولانعدام آلات الجراحة والأجهزة اللازمة لإجراء العمليات الجراحية، ونظراً لتعذّر إحضار الطبيب إلى أماكن القتال أو إلى القرى النائية، تمت معالجة مئات الجرحى بصورة بدائية، وأجريت عمليات بتر الأذرع والأرجل، ونزع الشظايا والرصاصات، دون تخدير. وفي غياب المطهِّرات طُهّرت الجروح بسكب المواد الغالية عليها كالسمن والدبس، وعولج نزيفها برشّ مسحوق الحجر والأعشاب البرية عليها لإيقافه.

التنظيم السياسي

لم تقم الثورة بتدبير أو بقرار من أي تنظيم سياسي أو عسكري ليتحول هذا التنظيم إلى مرجعية سياسية لها، ولينظِّم شؤونها وشؤون المناطق التي تحرّرها. وحين قامت، بدأ قادتها بمحاولات تنظيم مجاهديها ومناطقها، وإيجاد بديل عن السلطة التي يحاربون، من أجل المحافظة على الأمن، وعلى أرواح الناس وممتلكاتهم، ومن أجل تسيير أعمالهم ومصالحهم. فأقاموا الحكومات والمجالس واللجان مما يدلّ على الوعي السياسي، وعلى مقاتلتهم بالفكر كما قاتلوا بالبندقية. كما أن القائد العام للثورة، سلطان، حدّد للموظفين، في منشوره الثاني الموجه إلى السوريين، كيفية التعاطي مع الفرنسيين، وهي أن يكونوا أمناء على وظائفهم وأعمالهم شرط ألا يعاونوا السلطة المحتلة في أي تدبير ضار، أو يقدموا لها أي عون ضد الثوار، لأن هذا يعد خيانة كبرى. وفي ما يلي أهم التنظيمات السياسية التي أوجدها الثوار.

الحكومة السورية العامة: إن أعلى تنظيم سياسي هو التنظيم الذي يمثّل جميع السوريين، أو على الأقل جميع المناطق الثائرة ومجاهديها. وحين قام سلطان بالثورة، كانت فكرة إيجاد حكومة عامة للبلاد ماثلة في ذهنه، على أن تنشأ بعد تطهير البلاد من الفرنسيين، وأن تكون جمهورية لا ملكية، وألاّ يترأّسها هو، بل يترك ذلك إلى مجلس وطني

منتخب، يسنُّ قوانين البلاد، ويختار من يشاء. ومع تطوّر الأمور، وتوافد القادة والمجاهدين من سورية ولبنان إلى جبل الدروز، والاتفاق مع سلطان على تعميم الثورة، برزت فكرة إنشاء حكومة مؤقتة، فأعلن سلطان في منشوره الثاني إلى السوريين عن قيام حكومة عربية مؤقتة تقوم بتدبير البلاد ريثما يتمّ طرد العدو، علمها العلم العربي المربَّع الألوان، الذي رُفع في السويداء، عاصمة الجبل.

لم يسمِّ منشور سلطان رئيس الحكومة وأعضاءها. إلا أن صدوره بعد حضور عبد الرحمن الشهبندر إلى جبل الدروز، وعقد مؤتمر ريمة الفخور، الذي حصل فيه توكيله بإدارة الشؤون السياسية للثورة والنطق باسمها، يرجِّح أن المقصود بهذا التوكيل هو «قيام الحكومة» التي لم يكن لها من وجود، أولاً وأخيراً، إلا في إشارة منشور سلطان إليها. فالشأن السياسي، آنذاك، كان مندمجاً كلياً في الشأن العسكري، إذ انحصرت الأمور الهامة والمصيرية بسلطان، وتحوّل الشهبندر، وسائر الزعماء البارزين، إلى مستشارين له. إلا أن تشكيل حكومة عامة ظل أحد اهتمامات سلطان حتى بعد ضعف الثورة وتراجعها. وقد تابع بحثه مع الشهبندر، وحرَّر لأخيه زيد وصيّاح الأطرش ولعموم القادة الموجودين في الإقليم والغوطة، للبحث في إمكانية تأليف الحكومة في أي مركز يختاره أهل البلاد. واقترح الأمير شكيب أرسلان إنشاء هذه الحكومة لتلقّي مساعدات عسكرية ألمانية. لكن هذه الاقتراحات والمحاولات لم تؤدِّ إلى أية نتيجة ملموسة، لعدم اتفاق الزعماء السوريين على هذا الموضوع، وعدم سيطرة الثوار على دمشق، وانصرافهم إلى تشكيل حكومات ومجالس محلية في بعض المناطق التي حرّروها، هي مع أهميتها أقل شأناً من الحكومة السورية العامة.

تنظيم الثورة في الغوطة والقلمون: ارتأى الثوار الذين يقاتلون في الغوطة تنظيم أمور الثورة فيها، وتوحيد قواهم، أو على الأقل التنسيق بينهم، ومنع أعمال السلب والنهب والتعدّيات التي يقوم بها روّاد المنافع الذين كانوا ضد محاولات التنظيم، ومن المخالفين له عند

حصوله. ومن محاولات التنظيم الاجتماع الذي دعا إليه محمد سعيد العاص في قرية سقبا، وانتهى بموافقة قادة ثوار الغوطة على قرارات تنظِّم الحركات وتوحِّدها تحت قيادة واحدة، وتمنع فرض الإتاوات، وتفرض عقاباً على كل من ينهب أو يسلب. لكن هذه القرارات، التي قُرئت الفاتحة في نهاية قراءة كل منها، ظلّت حبراً على ورق. ومن محاولات التنظيم أيضاً وضع قواعد الغنم الشرعي الجماعي، التي توزِّع ما يكسبه الثوار من العدو بالتساوي بينهم، وتحول دون استئثار أحدهم أو قلّتهم بها.

بعد ذلك تشكّل في الغوطة مجلس قيادة اسمه «مجلس قيادة الثورة الوطنية في الغوطة». وقد أصدر هذا المجلس الكثير من القرارات، ومن بينها القرار عدد ٩١ في ليل ٢٦- ٢٧ جماد الأول ١٣٤٤ (١٢- ١٣ كانون الأول ١٩٢٥)، القاضي بحرمان رمضان شلاش من لقب ثائر، ونزع سلاحه وأوسمته وألبسته، على أن يتولّى ذلك حسن الخرّاط، لأن رمضان شلاش اتُهم بالخروج عن غرض الثورة، والقيام بتجاوزات واعتداءات، وفرضِ غرامات فادحة لجيبه الخاص من قرى المرج. ونفّذ حسن الخرّاط هذا القرار بطريقة مهينة، وهو الذي كان، بحسب قول مجاهد شاهد عيان، هو منير الريّس، «أول مخالفي قرارات تنظيم الثورة، لأنه يريدها فوضى، يعمل فيها ما يريد، ويفرض الأموال على القرى، وعلى أغنياء دمشق أصحاب المزارع في الغوطة ما يملأ جيبه بالأصفر الرنّان».[1]

ومع كل تجديد لنشاط الثورة في الغوطة، أو مع كل رغبة بذلك، كان يعاد تنظيمها. ففي ٢٥ شباط ١٩٢٦ اجتمع رؤساء الثوار، وشكّلوا هيئة تمثلهم برئاسة نسيب البكري، اسمها «المجلس الوطني للجنة الثورة السورية في الغوطة وضواحي دمشق»، واختاروا ١٠

---

(١) منير الريس، **الكتاب الذهبي...، ثورة سورية الكبرى**، مرجع مذكور سابقاً. ص: ٣٣٨.

أعضاء، هم زكي الحلبي، شوكت العائدي، نزيه المؤيّد، فائق العسلي، أحمد الحصني، جميل شاكر، صبري فريد، إسماعيل القلعجي، محمد الشيخ، علي ديبو. وانقسم المجلس إلى ثلاث شعب حُدّدت وظائفها، هي الشعبة المالية، وشعبة الحركات الحربية، وشعبة الدعاية والاستخبارات. وتمَّ الاتفاق على جعل طابع رسمي للمجلس. وقُسّمت الغوطة إلى ٧ مناطق، وشُكّلت فيها هيئات إدارية مستقلّة عن الأعمال العسكرية، تقوم بجمع الضرائب والإعاشة والأعشار. وقُسِّم المرج إلى منطقتين. إلا أن نزاعات القادة، ووقوف بعضهم ضد التنظيم، وتراجع قوى الثورة، كل هذا جعل التنظيم المثالي على الصعيد النظري غير ذي جدوى على الصعيد العملي، وبقي جلّه كلاماً فقط، وحبراً على ورق ممّا حمل نسيب البكري على الاستقالة من رئاسة المجلس والالتحاق بجبل الدروز.

بعد هذا جرت محاولة لتنظيم شؤون الثورة في الغوطة قام بها عبد الرحمن الشهبندر، حين عاد إليها من عمّان بطريق جبل الدروز، يحمل أموالاً، وبرفقته القائد مصطفى وصفي السمّان، فدعا إلى عقد ثلاثة اجتماعات في بالا وعقربا ابتداءً من ١٥ نيسان ١٩٢٦، أسفرت عن تأسيس مجلس وطني من نخبة الثوار ومتعلّميهم، وهم الضبّاط والمجازون في الشهادات وقادة العصابات، على أن يكون فيه لجنة تنفيذية، ولجنة لإعانة منكوبي الغوطة، وقوة إجرائية ترتبط بالقائد العام للثورة، سلطان، يتقاضى ضبّاطها وأفرادها رواتب. وقد قُسِّمت الغوطة إلى منطقتين أو دائرتين: شمالية وجنوبية. وعُيِّن مصطفى وصفي السمّان قائداً عاماً فيها، وعُيِّن عادل النكدي رئيس القوة التنفيذية.

نشبت الخلافات بين قادة الثوار على أثر تشكيل المجلس الوطني الجديد، ودارت حول رئاسته ورئاسات لجانه وصلاحياتها كما يظهر من المراسلات التي دارت بين سلطان ونسيب البكري،[1] ومن رسالة

(١) المراسلات موجودة بين أوراق نسيب البكري.

سلطان إلى عقله القطامي، ورسالته إلى عادل النكدي، التي يقول فيها: «وقد ساءنا جداً اضطراب الحالة في منطقة الغوطة والإختلاف الذي حصل بين زعماء الثورة هناك». ثم ما لبث أن انتهى دور المجلس على الصعيد العملي، لأن الشهبندر غادر الغوطة إلى الجبل في أواخر شهر نيسان ليشهد معركة السويداء الثانية، ولأن الفرنسيين نجحوا في إخماد الثورة في الغوطة عندما وجّهوا إليها حملة كبيرة شتتت تجمّعات الثوار في أيار ١٩٢٦.

وجرت محاولات لتنظيم الثورة في القلمون قام بها نسيب البكري ورمضان شلاش، ومنها وضع «الميثاق الوطني» الذي تتعهَّد فيه القرى بتجنيد مجاهدين بنسبة عدد نفوسها، وبمؤونتهم وعتادهم، وذلك بوضع ضريبة الأعشار على المحاصيل وتجميعها في مستودع في كل قرية، كما تتعهد بنزع الخلافات، واعتبار من يخالف القرارات المتفق عليها خائناً يُحاكَم في المحكمة الثورية.

تنظيم الثورة في جبل الدروز: نُظِّمت أمور الثورة في جبل الدروز بحسب الأعراف العشائرية التي تقضي باعتماد مبدأ الشورى بين زعاماته على صعيد العشيرة والقرية، وعلى صعيد الجبل كله. وقد ظهر ذلك جليّاً في الاجتماعات الكثيرة التي عُقدت منذ بدء الثورة حتى نهايتها لاتخاذ القرارات السياسية وقرارات الحرب، وإدارة المعارك، وتنظيم شؤون الجبل والثوار، وتشكيل المجالس واللجان، وإجراء المفاوضات مع الفرنسيين، ومنع أعمال السلب والنهب وبيع الأسلحة، ومعاقبة الجواسيس والخونة. وبهذا ظلت الأمور في الجبل سليمة ومتماسكة، وخالية من التعقيدات، وبعيدة عن المنازعات والمنافسات. ومما جعل الأمور تزداد اتساقاً وتماسكاً وجود القائد العام، سلطان، بشكل دائم، وإشرافه المباشر على الأمور، وترؤسه للاجتماعات، ونفور جميع أهالي الجبل إلى الثورة، وانفساح المجال واسعاً أمام قياداتهم لتبرز في ميادين الجهاد داخل الجبل وخارجه فتترأس المجموعات القتالية، وتقود الحملات. ويضاف إلى ذلك تسليم الجميع بقيادة سلطان للثورة،

والتوافق التام بين الزعامات السياسية والرئاسات الروحية، وترك سلطان للكثيرين من أعيان الجبل، الذين هم قادة للثوار، العديد من الأمور والصلاحيات.

من الأمور التنظيمية التي جرت في جبل الدروز، الإبقاء على الدرك المحلي بقيادة حسني صخر كجهاز أمني وإداري اسمه «الدرك الوطني»، يساعد القائد العام للثورة، سلطان، في ضبط الأمن، واستنفار الثوار، وإرسال الذخائر والمؤن للجبهات، وتعميم الأوامر وتنفيذها. وكان لقائد «الدرك الوطني» مخبرون في القرى يعلمونه بواسطة الكتب عن الوضع الأمني، وعن تحرّكات عملاء الفرنسيين والجواسيس وتجّار الأسلحة، وهو بدوره يحيل هذه الكتب إلى سلطان للاطّلاع عليها. ومن الخطوات التنظيمية عقد مؤتمر شقّا الأول في ١٥ كانون الثاني ١٩٢٦، الذي كان من قراراته معاقبة الخونة والجواسيس المفسدين بقطع أيديهم أو أرجلهم. وبناءً على هذا القرار حكمت محكمة الثورة التي انعقدت في ٨ شباط ١٩٢٦، برئاسة الأمير عادل أرسلان، بقطع اليد اليسرى لكل من الجاسوسين شفيق القزّاز من الشويفات من أعمال لبنان، وسالم صويص الشنيبلي من حوران. وقد وافق سلطان على هذا القرار، فنُفِّذ من قبل أطباء مستشفى السويداء. لكن مقرِّري حكم المحكمة ومنفّذيه حوكموا من المجلس العدلي الذي أنشأه الفرنسيون في دمشق، فحكم عليهم بالإعدام.(١) ومن الأمور التنظيمية في الجبل تقسيمه إلى منطقتين، هما المنطقة الشمالية، وعيّن عليها محمد عامر، ثم محمد عزالدين الحلبي، والمنطقة الجنوبية، وعيّن عليها صيّاح الأطرش.

(١) قرار محكمة الثورة، وكتاب سلطان إلى قائد الدرك الوطني حسني صخر لتنفيذ الحكم، وكتاب قائد الدرك الوطني إلى أطباء مستشفى السويداء لتنفيذ الحكم، وكتب حسني صخر التي يخشى فيها تنفيذ حكم الإعدام بحقه. (نحتفظ بصور عن القرار وعن الكتب بين وثائقنا).

عندما أصيبت الثورة بالهزائم، وعاد الفرنسيون إلى جبل الدروز، وبدأوا معارك الإخماد فيه، وجد سلطان ضرورة لتنظيم شؤون الثورة بما يتوافق مع المرحلة الجديدة الخطرة، وما يؤمّن إمكانيات مواجهة التحديات المستجدَّة، من أجل استمرار الصمود واستنهاض القوى لمواصلة القتال، فانعقد برئاسته مؤتمر للثوار في شقّا في ١٥ تموز ١٩٢٦، هو المؤتمر الثاني في هذه القرية. وقد اتُخِذت فيه ١٠ قرارات، أهمها مصادرة كل ما يورده أهل القرى إلى السويداء وصلخد كي لا يستفيد منه الجيش الفرنسي، ووجوب المثابرة على الجهاد، وهدر دم المتطوّعين في الكتائب التي أنشأها الفرنسيون، وهدم دورهم، ونهب مواشيهم، ومصادرة حبوبهم ومفروشاتهم، وانتخاب ١٠ زعماء لجمع المجاهدين وتنظيم شؤونهم وإدارة حركاتهم على أن يكون لكل ١٠٠ مجاهد قائد، وإنشاء مجلس وطني، ولجنة إدارية، ولجنة مالية، وهيئة قضائية للفصل في قضايا الثورة. وقد تمَّ انتخاب أعضاء المجلس الوطني لعاصمة جبل الدروز (السويداء) ولجميع نواحيه على الشكل التالي:

- عن السويداء: عبد الغفّار الأطرش، صالح طربيه، نجم الحلبي، علي عبيد، محمود دويعر.
- عن عرى: متعب الأطرش، عقلة القطامي، أسد الدرويش.
- عن القريّا: علي الأطرش (أخو سلطان) صيّاح الأطرش، محمد البربور.
- عن صلخد: جاد الله الأطرش، علي الحجّار، سليم كيوان.
- عن ملح: يوسف العيسمي، يحيى رزق، سعيد رزق، عبد الله الجغامي.
- عن شهباء: هايل عامر، علي طراد عامر، مصطفى حمشو.
- عن نجران: فندي أبو فخر، نايف نصر.
- عن عاهرة (عريقة اليوم): حمد عزّام، شبيب القنطار، شاهين المحيتاوي، مسعود مرشد، محمد أبو مسعود.

- عن سليم: قبلان أبو عساف، مسعود غانم، جبر شلغين، وهبه جزّان.
- عن المجدل: فضل الله هنيدي، سليم هنيدي، أسعد هنيدي.
- عن وادي اللواء: سعيد عز الدين، عبد الكريم عز الدين، هايل عز الدين، علي هلال، محمد الكفيري.
- عن سالة: سليمان نصّار، جاد الله سلاّم.
- عن المشنَّف: قاسم غانم، يوسف الشاعر، قاسم أبو زيدان.
- عن نمرة: اسكندر القلعاني، حمّود الصحناوي، حسن ناصيف.
- عن الهيت: علي عامر، محمد زين الدين، سليمان مكارم، محمد نوفل.

وفي ٢٩ تموز، انعقد في مفعلة مؤتمر للثوار تمّ فيه اختيار يوسف الهجري رئيساً للمجلس الوطني، ورشيد طليع أميناً للسر، واتخاذ عدّة قرارات، أهمها مواصلة القتال حتى تحقيق الاستقلال التام والوحدة السورية، وتشكيل حكومة وطنية سورية، وانتخاب مجلس تأسيسي يسنُّ الدستور ويعيّن شكل الحكومة، واستفظاع جرائم القصف الفرنسي الذي بلغ عدد ضحاياه من النساء ٥٠٠ شهيدة، ومناشدة الأمم المتحدة باسم الإنسانية أن تحتجّ على فرنسا وتعطف على سورية.

وبناءً لطلب بعض المجاهدين عُقد في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٦ مؤتمر في خازمة لزيادة تنظيم شؤون الثورة، قُرِّر فيه تأليف لجنة تدعى «اللجنة العليا»، مقرّها المؤقت «الغيضة»، ورئيسها القائد العام، سلطان، وأعضاؤها عبد الغفّار وصيّاح ومتعب الأطرش، وعبد الرحمن الشهبندر، ونسيب البكري، وعادل أرسلان، وسعيد حيدر، وإسماعيل الحريري، ومصطفى وصفي السمّان، ومحمد عز الدين الحلبي، وسليمان نصّار، وعلي الملحم، وأمين سرها نزيه المؤيّد، ومعاونه علي عبيد. ومهمة هذه اللجنة الإشراف العام على الثورة، والقيام بشؤونها السياسية والإدارية والمالية. والشؤون المالية كانت آنذاك تشغل

الثوار، لذا تقرّر أن يكون المال، الذي يرد إلى لجنة إعانة منكوبي سورية في القدس، أمانة باسم اللجنة العليا.

وفي ٧ شباط ١٩٢٧ عُقد اجتماع لرؤساء ممثلي مناطق الثورة برئاسة سلطان، تقرَّر فيه تأليف هيئة لإدارة أمور الثورة، سُمّيت «اللجنة العليا للثورة»، تتولّى الإشراف على الشؤون المالية. أما الشؤون السياسية، فلا يجوز البت بها إلا بعد استشارة الهيئات الوطنية العاملة وقوات المناطق الثائرة. وتشكّلت اللجنة من رئيس هو الأمير عادل أرسلان، و٦ أعضاء هم سلامة النجم الأطرش ومحمد عز الدين الحلبي وشفيق القاضي عن الدائرة الجنوبية، ونسيب البكري ومحمد عز الدين الحسيني ومحمود خيتي عن الدائرة الشمالية. كما تقرّر عدم صرف رواتب سرية أو خصوصية، وتأمين إعاشة عائلات المجاهدين في الأزرق والصفا واللجاه من المجاهدين الموجودين في فلسطين وشرق الأردن.(١)

حكومتا حاصبيا والضنّية: بالرغم من قصر مدة الثورة في حاصبيا والضنّية، تأسّست في كلٍّ منهما حكومة، ممّا يعطي الدليل على اتجاه الثوار نحو التنظيم، ورغبتهم في تسيير شؤون الناس وضبط الأوضاع في غياب السلطة.

بعد وصول الثوار إلى حاصبيا سعوا إلى تشكيل حكومة لمنطقتي حاصبيا ومرجعيون، وبدأت قيادة حملة الإقليم ووادي التيم استشاراتها بهذا الشأن في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٥ مع أعيان قرى العرقوب، ثم استشارت أعيان حاصبيا ومرجعيون. ولم يغب عن تفكير قائد الحملة، زيد الأطرش، وبعض مرافقيه من القادة: صيّاح وفضل الله الأطرش، وعلي عامر، وحمزة الدرويش، وفؤاد سليم، احتمال اختيار

(١) المقطّم، عدد ٢٧ فبراير (شباط) ١٩٢٧. وقد أوردنا مقررات الاجتماع في كتابنا **سلطان باشا الأطرش**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٣٥٦، ٣٥٧.

أحدهم من قبل أعيان المنطقة أو من قبل سلطان الذي كانوا يطلعونه على مجريات الأمور برسائلهم وتقاريرهم المتواصلة، ويأخذون موافقته عليها، وينتظرون إبداء رأيه فيها، فقالوا في كتابهم المرسل إليه في ٢٢ تشرين الثاني إنهم يفضِّلون التفرُّغ إلى الأمور العسكرية، ومجيء شخص أو شخصين من العارفين ليستلموا زمام إدارة المنطقة المحرّرة من الفرنساويين، ويسألون سلطان إذا كان يستحسن تكليف الأمير عادل أرسلان بهذه المهمّة، إذ علموا أنه يرغب بالمجيء إلى جهات حاصبيا.

إن تفاقم الحوادث في منطقة راشيا اضطرَّ معظم الثوار القادمين من سورية أن يتوجّهوا إلى راشيا ليساعدوا ثوارها، تاركين أمر تشكيل حكومة حاصبيا ومرجعيون إلى زعماء هاتين المنطقتين. وقد وجّه سامي شمس، بعد عودته وعودة الثوار من جديدة مرجعيون، الدعوة إلى أعيان حاصبيا ومرجعيون، كي يجتمعوا في بيته للتداول في الشؤون الحاضرة، وتأليف الحكومة. فلبّى الكثيرون دعوته واجتمعوا في ٢٣ تشرين الثاني، وفيهم الحاج محمد عبد الله وولدا أخيه، علي وخنجر، من بلدة الخيام، والشيخ توفيق غبار، والحاج عبد الله أبو سمرا وابن أخيه، كامل من قرية إبل السقي، ووجوه قرى منطقة حاصبيا.

اتفق المجتمعون أن يكون سامي شمس رئيساً للحكومة، بحسب ما تذكر جريدة «البشير»، التي تسمّيه «الحاكم العام الأكبر»، والتي تتوسّع في الحديث عن كيفية تشكيل ما تسمّيه «الحكومة الدرزية»، فتذكر أن المجتمعين اتفقوا على أن يعاون سامي شمس في حاصبيا قائمقامان، أحدهما درزي هو الشيخ حسين قيس، والآخر مسيحي هو نسيب غبريل. وعهدوا بحفظ الأمن في حاصبيا إلى قوة من الدرك، مؤلفة من ٣٠ فارساً، رئيسها الشيخ كنج قيس الذي سمّوه «قومنداناً». وعيّنوا على مرجعيون حكّاماً عديدين، «ولم يُعلم السرُّ في ذلك، ولعلهم أرادوا استرضاءهم»، ومنهم علي وخنجر عبد الله، والحاج نجيب بكار والحاج عبد الله أبو سمرا، «وهؤلاء سكتوا عند تعيينهم،

فلم يظهروا القبول ولا الرفض». وعهدوا بحفظ الأمن في مرجعيون إلى قوة من الدرك، مؤلَّفة من ٥٠ فارساً بقيادة إبراهيم الحلبي.[١]

يرد في مذكرات سلطان أن رئيس حكومة حاصبيا هو نسيب غبريل، وأن من أعضائها سامي شمس ونجيب الأميوني، وأن مهمة حفظ الأمن عُهِدت إلى فضل الله الأطرش.[٢] لكن جعل نسيب غبريل رئيساً للحكومة هو خطأ ناتج، على الأرجح، من النسيان بسبب كتابة مذكرات سلطان بعد عقود من انتهاء الثورة، اعتماداً على الذاكرة لا على مدوّنات يومية في حينه. والدليل على هذا الخطأ هو ما ورد ذكره في جريدة «البشير»، التي تكلّمت عن الموضوع حين حدوثه، وما جاء في رسالة من قادة الثوار إلى سلطان أثناء وجودهم في وادي التيم، بعد تشكيل الحكومة مباشرة، وهو أن رئيس الحكومة هو سامي شمس. ومن الأدلة أيضاً ما صرّح به فارس غبريل، ابن نسيب غبريل، وهو أن والده اختير قائمقاماً على المنطقة،[٣] وما صرّح به بهجت شمس، ابن سامي شمس، الذي عاصر تشكيل الحكومة وكان عمره ٩ سنوات، وهو أن والده اختير رئيساً لها. وحين سُئل عن إيراداتها وعن المصدر الذي سيؤمّن رواتب موظّفيها، قال: نجمع من الأهالي ما نستطيع، وأنا أتكفّل بالباقي.[٤]

عاشت حكومة حاصبيا ومرجعيون من ٢٣ تشرين الثاني إلى ٥ كانون الأول ١٩٢٥، تاريخ دخول الجيش الفرنسي إلى حاصبيا. لذا كانت مدتها قصيرة، إضافة إلى أن بعض من سُمّوا فيها ترددوا في دخولها بسبب الحذر والحيطة. ومع هذا فإن تشكيلها بعد أسبوعين من دخول طلائع الثوار إلى حاصبيا، له كما لغيره من تشكيل سائر

---

(١) البشير، عدد ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٥.
(٢) **مذكرات سلطان الأطرش**، مصدر مذكور سابقاً، الجزء الأول، ص: ٢٢١.
(٣) حديث سعيد غبريل للمؤلف في ٨/٦/٢٠٠١.
(٤) حديث بهجت شمس للمؤلف في ٨/٦/٢٠٠١.

الحكومات والمجالس واللجان، أهمية كبيرة، لأنه دليل على أن الثوار حاولوا تنظيم شؤون المناطق المحرَّرة لكي لا يكون هناك فراغ فيها ناتج من غياب السلطة.وتجدر الإشارة إلى أن وجود دروز وسنيين وشيعيين ومسيحيين في حكومة حاصبيا ومرجعيون ينفي عنها صفة «الدرزية» التي نعتها بها البعض، ويجعلها حكومة وطنية ممثلة للطوائف والقرى الموجودة في حاصبيا ومرجعيون بغية إشاعة روح المحبة والوفاق بين جميع الفئات.

عند قيام الثورة في الضنّية، أسس محمد سعيد العاص حكومة في بخعون في حزيران ١٩٢٦، أُسندت مديرية الأمن فيها إلى فائق الكيالي، ومديرية الشرطة إلى حسن البعلبكي. لكنها لم يُعرف عنها إلا خبر تشكيلها، الذي أورده العاص في كتابه «الأيام الحمراء». واللافت في تأسيسها هو تسمية عضويها من العاص لا من اجتماع عقدة الثوار.

أهداف الثورة

زعم المسؤولون الفرنسيون، وبعض الكتاب، أن أعيان جبل الدروز قاموا بالثورة لاستعادة نفوذهم الذي فقدوه في ظل الحكم النظامي في عهد الانتداب، وأنهم مع سائر السوريين قاموا بها بتحريض من الإنكليز والأمير عبد الله، وأن هؤلاء استهدفوا إضعاف الانتداب الفرنسي. والغرض من هذه المزاعم هو طمس الهوية الوطنية للثورة، والتقليل من شأنها، وتخفيف مسؤولية الفرنسيين عن نشوبها، وتبرير هزائمهم.

وطيّف المسؤولون الفرنسيون، وبعض الكتّاب، الثورة بالقول إنها «ثورة إسلامية» نظراً للأكثرية الساحقة للثوار المسلمين فيها، واتهموها بأنها تستهدف الأقليات وخصوصاً المسيحيين. ثم مذهبوها فجعلوها «ثورة درزية» نظراً لكثرة المجاهدين الدروز فيها. وقسّموها إلى ثورات وانتفاضات، كالجنرال أندريا، مثلاً، الذي ألف كتاباً بعنوان «ثورة الدروز وتمرد دمشق»، فصل فيه بين منطقتين حصلت فيهما الثورة.

وأطلق الفرنسيون على القائمين بالثورة الألفاظ التالية: «أشقياء» و«قطاع طرق» و«مفسدين»، إلى ما هنالك من نعوت مسيئة. وسمّوها «الفتنة»، وسمّاها المجلس العدلي، الذي أسّسوه لمحاكمة الثوار، «تمرّداً» و«عصياناً»، وقليلاً ما سمّاها «ثورة». وفي جميع هذه التسميات، باستثناء تسمية «الثورة»، محاولات لتحجيمها وتشويه أهدافها الوطنية.

إن الثورة هي مشروع سوري داخلي، وبادرة ذاتية من وطنيي سورية، لا حركة مدبّرة من الخارج قامت بتشجيع الإنكليز والأمير عبد الله. فهي نتيجة طبيعية لرفض السكان للاستعمار الفرنسي المتجلبب بالانتداب، وردّة فعل على ممارساته السيئة. وهي وليدة الرغبة في التحرر والاستقلال، وفي استعادة السيادة المسلوبة لا سلطة الأعيان المفقودة.

اكتسبت الثورة صفة المشروع الوطني، ولقب الثورة السورية، في الوقت الذي اقتصرت مناطقياً على جبل الدروز، وقتالياً على الدروز. آنذاك، صرّح سلطان مراراً، وخصوصاً للصحفيين الذين زاروه في جبل الدروز: «أن الثورة ليست ثورة درزية، بل ثورة سورية لا تعرف سوى الوطنية». وجاء شمول الثورة معظم مناطق سورية، ليجعلها ثورة سورية كبرى، وأكبر الثورات على الانتداب الفرنسي. وجاء امتدادها إلى لبنان، واشتراك مئات المجاهدين اللبنانيين فيها، ليجعلاها ثورة سورية لبنانية. ثم جاء اشتراك المجاهدين فيها من مختلف المناطق والفئات والمذاهب والتيارات السياسية، وطرح أهدافها، ومسارها، أدلة تؤكد على صفتها الوطنية، وصفتها العربية، وتنفي عنها كل تهمة فئوية أو مناطقية.

ولا يؤثّر في الهوية الوطنية للثورة قلّةُ عدد المسيحيين المشتركين فيها، وغلبة الطابع الإسلامي عليها. وتسميتها بـ«الثورة الدرزية» اعتماداً على أن معظم مجاهديها من دروز سورية ولبنان، وأن قائدها سلطان، وأن جبل الدروز مهدها ومحورها وحصنها الأقوى، وحامل العبء

الأكبر فيها، لا تحجّمها وتمذهبها فقط، بل تنتقص أيضاً من دور سلطان، ودور قومه الدروز الوطني والقومي والعربي. إن هذه التسمية الفئوية لا تقلُّ ضرراً عن أية محاولة للغضّ من دور الدروز فيها، إذ كلاهما محاولة للنيل من أهدافها الوطنية والقومية التي آمن بها الثوار وجاهدوا في سبيلها.

أخطأ بعض المؤلّفين والمتحدّثين عن الثورة حين خلطوا بين السبب المباشر لها وبين الأهداف، فجعلوا السبب هدفاً أساسياً لها، فقالوا إنها قامت في جبل الدروز من أجل عزل الحاكم الفرنسي المستبد كاربيه، وتعيين حاكم فرنسي أفضل منه أو حاكم أهلي. فوطنيو الجبل، وعلى رأسهم سلطان، اتخذوا من موضوع حاكمية الجبل وعزل كاربيه سبيلاً إلى الثورة، ولم يتخذوه هدفاً ينتهي بتحقيقه تحرّكهم. فأي حاكم فرنسي هو في النهاية ممثّل لسياسة بلاده، وأي حاكم أهلي هو حاكم بالاسم فقط، لأن الحكم الفعلي هو للمستشار الفرنسي ولمندوب المفوضية العليا. ووطنيو جبل الدروز، وعلى رأسهم سلطان، لم يستهدفوا مكاسب فئوية أو مناطقية تخصُّ جبل الدروز وحده، ولم يقبلوا بها حين قدّمها الفرنسيون لهم خلال المفاوضات بديلاً عن الأهداف الوطنية المطروحة.

لقد كان هدف سلطان منذ بداية الثورة، وبحسب ما صرّح به آنذاك لوسائل الإعلام، «ليس الاستقلال الذاتي لجبل الدروز، بل استقلال سورية، وأن يكون لها جيش ومجلس نواب وحكومة وطنية، وأن يقتصر دور الفرنسيين على المستشار».[1] وطرحُ هذا الهدف الوطني في المفاوضات التي جرت مع الفرنسيين عقب نشوب الثورة مباشرةً لم يكن ممكناً بسبب انحصار الثورة في الجبل، وغياب الاتصال الضروري بين سلطان وسائر زعماء سورية، وعلى الأخص الزعماء الدمشقيين. لكن هذا الهدف طُرح بعد مجيء الوفد الدمشقي

---

(1) Le Temps, 22 Aout 1925.

إلى جبل الدروز في أواسط آب ١٩٢٥، واتفاقه مع سلطان على تعميم الثورة وقيامها في دمشق. وقد ظهر هذا الهدف في وثائق الثورة وعلى الأخص في مناشير سلطان، وظهر في أطروحات قادتها ومسارها العملي. ويمكن إدراج أهداف الثورة تحت عناوين ثلاثة رئيسة، هي: تحرير البلاد واستقلالها، ووحدة سورية، وقيام حكومة شعبية على مبدأ سيادة الأمة. وهذه الأهداف تضمّنها منشور سلطان الأول، وهي مرتبطة بعضها ببعض، لأنه لا يمكن تحقيق وحدة سورية إلا بتحريرها، ولا يمكن قيام حكومة شعبية على مبدأ سيادة الأمة سيادة مطلقة ما دام هناك احتلال أو وصاية أو امتيازات فرنسية.

- تحرير البلاد واستقلالها: دعا سلطان، في منشوره الأول، السوريين إلى حمل السلاح لتحقيق تحرير البلاد واستقلالها. وناشدهم في منشوره الثاني «أن يهبّوا للمنافحة عن أوطانهم، ويحطّموا أغلال الاستعمار في ديارهم». ووصف الثورة بأنها «ثورة استقلالية»، فهي «ثورة القائم لتحرير البلاد من المغتصبين المستعمرين، ثورة خالصة لوجه الاستقلال العربي»، وأضاف قائلاً: «ولسنا تاركين من أيدينا سلاحاً، ولا باغين من الفرنسيين سلماً ولا اصطلاحاً، حتى نبلغ بحد الحسام تمام المراد، وهو تخليص كامل البلاد السورية العزيزة من احتلال المحتلّين». وبهذا تكون الثورة قد رمت إلى الاستقلال، محدِّدة لبلوغه أسلوب العمل العسكري الذي يؤمن به سلطان وسيلة أولى لتحقيق الاستقلال، لأن المستعمر لا يفهم إلا لغة القوة.

لكن عدم قدرة الثوار على تحقيق الاستقلال الفوري بالقوة حتّم عليهم الدخول في المفاوضات مع الفرنسيين للوصول إلى تسويةٍ تحقِّق مطالب السوريين، وتحافظ على ما لا بدّ منه للفرنسيين، فكان منطقياً أن يقبلوا بالتفاوض على توقيع معاهدة طالب بها السوريون قبل قيام الثورة، تكون من نظير مع نظيره، وتلغي الانتداب، وتحقّق استقلال سورية ودخولها إلى عصبة الأمم. فهم حين فشلوا في إجلاء الفرنسيين

الفوري بالقوة، قبلوا باستقلال مشروط بمعاهدة تؤدي إلى إجلائهم تدريجاً.

- وحدة سورية: لم تحدّد بيانات الثورة، في مطالبتها بوحدة سورية، أية سورية تقصد. هل سورية الطبيعية التي تشتمل على فلسطين وشرق الأردن الخاضعين للانتداب البريطاني، ودول لبنان وسورية والعلويين وجبل الدروز الخاضعة للانتداب الفرنسي. أم سورية الخاضعة للانتداب الفرنسي، أم سورية الخاضعة للانتداب الفرنسي باستثناء دولة لبنان الكبير، أو باستثناء لبنان الصغير.

وبغياب التحديد الواضح لحدود سورية التي تطالب بيانات الثورة بتوحيدها، جاءت المباحثات والتصريحات، ومقترحات الحلول التي وُضعت لإنهاء الأزمة خلال المفاوضات، تعني بوحدة سورية وحدة دول سورية والعلويين وجبل الدروز والأقضية الأربعة التي ضُمّت إلى لبنان، وهي بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا، على أن يُستفتى سكان هذه الأقضية بشأن الانضمام إلى لبنان أو العودة إلى سورية، كما كان في بعض مشاريع الحلول طرحٌ لاستفتاء سائر سكان الملحقات حول البقاء في لبنان أو الانفصال عنه. أما وفد دمشق، فقد طالب في لقائه مع دو جوفنيل بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٢٥ بوحدة سورية الطبيعية. ومنشورا زيد الأطرش، الهادفان إلى طمأنة اللبنانيين، تركا البحث في مسألة الحدود بين لبنان وسورية إلى ما بعد الفراغ من إنقاذ البلاد من الأجنبي، لأن الثوار لا يريدون في حركتهم الحاضرة إلا سورية الداخلية، فلا محلَّ إذاً لقلق أحد من اللبنانيين على مسألة الحدود. ورئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، ميشال لطف الله، طرح للمفوض السامي قواعد لحل الأزمة السورية، منها أن يُفصل في مسألة الوحدة السورية في المستقبل بين أولي الشأن أنفسهم.

وإذا كانت الوحدة المنشودة غير محدَّدة جغرافياً بحدود واضحة معيَّنة، فإنها على الصعيد البشري تشمل أبناء الشعب على مختلف فئاتهم وطوائفهم ومذاهبهم. فالمنشور الثالث لسلطان يقول: «فليتحد

الدرزي والسنّي والعلوي والمسيحي اتحاداً وثيقاً، وليؤلّف بين قلوبنا الإخاء القومي ومحبة الوطن».

إن الثورة لم تستهدف الانتداب البريطاني، وإن كانت أخافته وهدّدته باحتمال قيام مثلها في منطقته. وهي لم تستهدف استقلال دولتي شرق الأردن وفلسطين ووحدتهما مع سورية. فهذا أمر لم يكن ممكناً آنذاك؛ والعمل له يؤلّب بريطانيا عليها، فهي مُعلَنَة فقط ضد الفرنسيين. ومن غير المفيد أن تُعلَنَ في الوقت نفسه ضد البريطانيين، مع الإشارة إلى ارتياح عربي للسياسة البريطانية المتَّبعة آنذاك في العراق. إن هدف الثورة المُعلَن هو توحيد سورية المجزّأة لتكون، في نظر سلطان، «نواة لوحدة عربية».(١) وهذا ما ذكرته أيضاً المؤلفة الفرنسية مدام غوليس التي اعتبرت القضية السورية «نواة للوحدة العربية».(٢) فالهدف الأبعد إذاً هو الوحدة الأكبر. والثورة هي مشروع سوري، ومقدّمة لمشروع عربي أوسع. وهدف أصحاب هذا المشروع، في رأي رئيس الاستخبارات الفرنسية، القومندان دانتز، «ليس توحيد السوريين جميعهم من مسلمين ودروز وشيعة، فحسب، وإنما العمل على أن يجعلوا من سلطان الأطرش زعيماً لشعب يطالب باستقلال سورية في إطار دولة عربية موحَّدة. إن الشخصيات المعروفة في تحريضها من أجل الوحدة العربية تعمل اليوم... فمركز الثورة ليس في الجبل، إنه في حيفا وعمّان ومرسين والقاهرة، وحيثما يوجد العاملون للوحدة العربية. لقد أصبح سلطان باشا الأطرش بطل استقلال سورية الناهضة. وستصبح حركة جبل الدروز بداية لحركة تحرر قومية».(٣)

- قيام حكومة شعبية على مبدأ سيادة الأمة: يدعو سلطان، في

(١) نداء سلطان إلى الأحزاب والكتل السورية، نشرته جريدة «الصفاء» في عدد ٨ آب ١٩٢٩.

(2) Meme Gaulis, la question arabe, Paris 1930, T 175.

(٣) كلام القومندان دانتز عن سلطان والمحرّضين على الثورة وارد في: M.A.E. 1918-1920 Syrie-Liban, Vol193 p: 95 -102.

منشوره الأول، المواطنين إلى حمل السلاح لتحقيق أهداف عديدة منها «قيام حكومة شعبية على مبدأ سيادة الأمة سيادة مطلقة». ويذكر في منشوره الثاني أنه حين يتمُّ طرد الفرنسيين «يجتمع مجلس تأسيسي ليعيّن شكل الحكومة الذي تختاره الأمة». ويتضمن البند الأول من «الميثاق الوطني»، الذي قدمته قيادة الثورة إلى الملك فيصل ليفاوض الفرنسيين على أساسه، «تأليف حكومة وطنية بالاتفاق مع زعماء الثورة، ثم يُشرَع في انتخاب المجلس التأسيسي انتخاباً مباشراً بالاقتراع العام، فيتولّى سنّ الدستور وتقرير شكل الحكم على أساس السيادة القومية». وتتضمَّن معظم مشاريع الحلول التي طُرِحت من قبل الهيئات والوفود التي فاوضت الفرنسيين قيام هذه الحكومة.

جعل البعض للثورة أهدافاً اجتماعية، إضافة إلى أهدافها السياسية، معتمدين على ناحيتين، هما التحاق فلّاحي الأرياف وعمال المدن بها، ومهاجمة بعض ممتلكات الإقطاعيين في الغوطة وفرض الخوّات على الأغنياء. صحيح أن الأوضاع الاجتماعية السيّئة أسهمت في التحاق الفلّاحين والعمّال بالثورة، ولكن هؤلاء لم يهاجموا الإقطاعيين والأغنياء سعياً للتغيير الاجتماعي، بل إنهم على العكس من ذلك انضووا تحت قيادة الكثيرين منهم. وهم لم يفرضوا الضرائب إلا من أجل دعم الثورة. ومن فرضوا الخوّات كانوا من روّاد المنافع وابتغوا الكسب الشخصي، فوقف قادة الثورة ضدهم، واتخذوا العديد من الخطوات لردعهم ومنع تعدّياتهم، كي لا تنقلب الثورة على الأجنبي إلى حركة فوضوية وصراع داخلي يُشغِل القائمين بها.

إن الأهداف الوطنية هي التي جمعت المجاهدين السوريين واللبنانيين على اختلاف مذاهبهم وأحزابهم ومناطقهم تحت راية الثورة، وتحت قيادة واحدة، في مواجهة المحتلّ. وهذه الأهداف السامية هي التي حملتهم على محاربة عدوّ لا تكافؤ معه في العدد والإمكانات، وقادتهم إلى حرب هم بأكثريتهم متأكّدون من الهزيمة

فيها. ومن أجل هذه الأهداف هانت التضحيات البشرية والمادية، وسقط آلاف الشهداء.

النتائج السياسية

أنزلت الثورة الهزائم المنكرة بالفرنسيين، وأضعفت مركزهم في العالمين العربي والإسلامي، وأثرت على وضعهم في عصبة الأمم، وكادت تزحزحهم عن المشرق العربي. وهي، وإن لم تنجح في التحقيق الفوري لأهدافها، الممثّلة في تحرير البلاد واستقلالها وإقامة حكومة على مبدأ سيادة الأمة، فإنها مهّدت لتحقيق ذلك، وكان لها نتائج سياسية مهمّة، وآثار وأصداء في الأوساط العربية والعالمية، هذه أهمها:

- نشوء المعارضة في فرنسا للسياسة المتّبعة في سورية ولبنان: كسبت الثورة أقلاماً فرنسية حرّة تعاطفت معها وأيّدتها، وتحدّثت عن أخطاء الفرنسيين في سورية ولبنان، مثل أليس بولو في كتابها «في دمشق تحت القنابل»، والسيدة دو سان بوان (حفيدة الشاعر الفرنسي المشهور لامارتين) في كتابها «الحقيقة عن سورية». وأحدثت الثورة هزّة عنيفة في الأوساط الفرنسية، الرسمية والشعبية، فعارض بعضها السياسة الفرنسية المتّبعة في المشرق العربي وفي المغرب العربي على السواء.

من أبرز المعارضين جمعية الأمهات والأرامل الفرنسيات، إذ إن هؤلاء فقدن الكثير من أبنائهن في معارك الجيش الفرنسي في المستعمرات، ومنهم الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أبدى تعاطفه مع الثوار. ففي ٥ آب ١٩٢٥ كتب غبريال بيري في صحيفة «لومانيته»، الناطقة باسم هذا الحزب، ما يلي: «إن الأحداث في سورية تُظهِر الوسائل التي تطبّقها الإمبريالية الاستعمارية في المغرب الرازح تحت دكتاتورية ليوتي، وفي سوريا الخاضعة لسيطرة سراي. إن الاستعمار، أكان ممثلاً بالمارشال اليسوعي أم بالجنرال الماسوني، يستخدم وسائل

الاستفزاز ذاتها».(١) وفي ١٠ آب خرجت صحيفة «لومانيته» تحمل الشعارات التالية: «لا للحرب في سورية. السلام فوراً. من أجل تآخي الجنود الفرنسيين مع الشعوب المضطهدة. الجلاء عن المستعمرات. إلغاء الانتدابات الإمبريالية».(٢) وفي ٢ أيلول ١٩٢٥ خاطبت الصحيفة المذكورة الجنود الفرنسيين بأن يصنعوا هم بأنفسهم السلام في سورية وفي مراكش، وألاّ يكونوا ضحايا الإمبريالية.(٣)

- تفكير الفرنسيين بالانسحاب من سورية ولبنان: في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٥ ألقى المتحدّث باسم الحزب الشيوعي الفرنسي، دريو، خطاباً في المجلس النيابي، طالب فيه بجلاء الجيش الفرنسي عن سورية فوراً، وإعطاء سورية الاستقلال، وأجاب على إشارة رئيس المجلس بأن فرنسا تحارب «النهّابين»، بالقول: إن النهّابين هم أولئك الذين ليسوا في وطنهم.

ونشأت في الأوساط الرسمية الفرنسية، حتى في تلك المشهورة بنزعتها القومية، فكرة التخلّي عن سورية للسوريين أنفسهم، أو لمن يشاء الوصاية عليهم.(٤) ونوقش اقتراح في البرلمان الفرنسي يقضي بإرجاع سورية ولبنان إلى عهدة عصبة الأمم، تخلّصاً من الخسائر البشرية والمادية، فنال ٢٠٠ صوت من أصل ٤٨٠ صوتاً.(٥) وممّن عارض هذا الاقتراح بشدّة، وعارض أيّ تخلٍّ عن سورية ولبنان مهما كان شكله، اليمين الفرنسي، الذي كان يرى في ذلك خسارة سياسية ومعنوية، وإضراراً بالاقتصاد الفرنسي، وخصوصاً بصناعة النسيج المعتمدة على الحرير السوري واللبناني. وفكرة تخلّي فرنسا عن سورية

---

(١) فلاديمير لوتسكي، **الحرب الوطنية التحررية في سوريا ١٩٢٥- ١٩٢٧**، ترجمة محمد دياب، دار الفارابي، بيروت، ص: ١٨٠.

(2) L'humanité, 10 Aout 1925.

(3) L'humanité, 2 Septembre 1925.

(4) Pierre la Mazière, Partant pour la Syrie, op. cit. P222.

(5) Robert de Beauplan, *Òu va la Syrie*, op. cit, p: 7,8.

ولبنان، بالإضافة إلى الخوف من المستقبل، أدت إلى الحد من إدخال الرساميل الفرنسية إليهما.

هلّلت الأوساط البريطانية والإيطالية لفكرة تخلّي فرنسا عن سورية ولبنان، طمعاً بحلول الانتداب البريطاني أو الإيطالي مكان الانتداب الفرنسي. وقام موسوليني بحملة ناشطة على فرنسا مطالباً بالبلاد السورية. وروّجت الأوساط الإيطالية في صحف جنيف أن الأمير شكيب أرسلان قابل السنيور غراندي، والسنيور تيودلي، رئيس لجنة الانتدابات الدائمة، وأنه طلب منهما تحويل الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان إلى انتداب إيطالي. إلا أن السوريين واللبنانيين رفضوا استبدال انتداب بآخر. وكذّب الأمير شكيب على صفحات الجرائد، ما نُسب إليه، وقال: «إن وطنية السوريين المعروفة تأبى عليهم مثل هذه المساومة الفاضحة المعيبة».[١]

- تعديل السياسة الفرنسية المتّبعة في سورية ولبنان: اضطرّت فرنسا أن تعدّل في سياستها المتّبعة في سورية ولبنان. وقد تجلّى ذلك في نواحٍ عديدة، أهمّها نهاية الحكم العسكري الفرنسي المباشر، وإصلاح جهاز الإدارة الفرنسية المعسكر بشكل يرضي السكان نسبياً ولا يؤثر على المصالح الجوهرية لفرنسا.

على أثر إصابة الفرنسيين بالهزائم، وتوسّع الثورة، والاستنكار العربي والدولي وحتى الفرنسي لقصف مدينة دمشق العشوائي التدميري، استدعت الحكومة الفرنسية الجنرال سراي إلى باريس ليمثل أمام لجنة الشؤون الخارجية، ويقدّم لها تقريراً عن أوضاع سورية. وأرسلت الجنرال ديبور للتحقيق، فتسلّم منصب المفوّض السامي بالوكالة إلى حين قدوم الوزير السابق وعضو مجلس الشيوخ الفرنسي، هنري دو جوفنيل، ليقوم، بحسب ما جاء في قرار تعيينه، بمهمّة مؤقتة بعد أن انتهت مهمة الجنرال سراي. وبذلك تكون الحكومة الفرنسية قد

(١) لسان الحال، عدد ٢ تشرين الثاني ١٩٢٦.

حمّلت سراي مسؤولية ما حصل، وعزلته من منصبه بطريقة لبقة، هي «إنهاء مهمته»، كما يكون الحكم العسكري الفرنسي المباشر، الذي شكا منه السوريون واللبنانيون، قد انتهى بتعيين مفّوض سامٍ مدني مكان مفّوض سامٍ عسكري.

حدّد دو جوفنيل مهمته بالعمل على تهدئة الأحوال في سورية وتنظيمها وفقاً للانتداب الذي عهدت به عصبة الأمم إلى فرنسا، من أجل تحضيرها ومنح شعوبها الحرية والعدالة والازدهار. وأسّس «جمعية فرنسا وسورية» التي تدعو، من بين ما تدعو إليه، إلى توثيق عرى التعاون بين فرنسا من جهة، وسورية ولبنان من جهة أخرى، سياسياً وفكرياً واقتصادياً.

لبس دو جوفنيل ثوب الجنرال العسكري حين اعتمد أسلوب التشدّد، وطرح شعار استسلام الثوار دون قيد أو شرط، آخذاً برأي القادة العسكريين الفرنسيين الموجودين في سورية ولبنان. ومع هذا استمع إلى الهيئات والأحزاب السورية، وفاوضها وفاوض الثوار. وقبل فكرة عقد معاهدة بين سورية وفرنسا على غرار المعاهدة البريطانية العراقية. وفي هذا تعديل للنهج الفرنسي الرافض مثل ذلك من قبل، إذ حين طُلب من الجنرال سراي عقد معاهدة مع السوريين رفض، وقال: إن الانتداب في سورية هو غير الانتداب في العراق.

- زيادة الوعي الوطني والقومي: جاءت الثورة تعبيراً عن الوعي الوطني والقومي، وعاملاً من عوامل تقويته وتفعيله. فالنزعة الوطنية قويت على حساب النزعة المناطقية والفئوية، كما قوي معها الشعور القومي. وتوحَّد الثوار وتآخوا، على اختلاف مذاهبهم وعقائدهم السياسية ومناطقهم، تحت لواء الثورة، وفي الخنادق والجهاد المشترك.

ووُضِعت أهداف سامية، هي وحدة البلاد وحريتها واستقلالها، وسيادة الأمة سيادة مطلقة. ورُفِعت شعارات وطنية وقومية وإنسانية مثل: الدين لله والوطن للجميع، أمة واحدة فيها فقط عرب سوريون،

ثورة عربية، حرب مقدّسة، مبادئ الثورة الفرنسية في الحرية والمساواة والإخاء. ورأى الثوار في توحيد سورية المجزأة نواة للوحدة العربية.

وتجسّد الوعي الوطني والقومي في التعاطف مع الثوار ومؤازرتهم، ومساعدة المنكوبين، فأُسِّست لجان وهيئات لإرسال المساعدات من أبناء الدول العربية، وعلى الأخصّ من المهاجرين السوريين واللبنانيين، بل أُسِّس حزب سوري لبناني لهذا الغرض اسمه «حزب سورية الجديدة». ووجّه سعد زغلول، من بيت الأمة، نداءً إلى المصريين يدعوهم إلى التبرّع لمنكوبي الثورة، وافتتح الاكتتاب له. وكانت القدس مركز اللجنة التي أنشئت لمساعدة الثوار، والقاهرة مركز اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني الذي ساعدهم. وقد أقيمت الصلوات من أجل الثورة في الكنائس والمساجد في فلسطين.

- تقوية الاتجاه الوحدوي: من وجوه ذلك المطالبة بوحدة سورية المجّزأة آنذاك، واتحادها مع لبنان أو مع جزء منه، وتقديم سكان الملحقات العرائض التي يطالبون فيها بالاتحاد مع سورية، ورفض فعالياتهم الإجابة عن أسئلة لجنة الدستور، ومقاطعة نسبة كبيرة من سكان مناطق حمص وحماه وحلب للانتخابات الجزئية التي أصرّ دو جوفنيل على إجرائها في ٨ كانون الثاني ١٩٢٦ في المناطق غير المشمولة بالأحكام العرفية. وقد أقلقت كثرة المضابط الوحدوية المقدّمة من السكان دو جوفنيل بالرغم من إيحائه إلى مندوبيه ومستشاريه باستكتاب العرائض الانفصالية. ومع استمراره في تنفيذ السياسة التقسيمية، المعتمدة من بلاده، اضطرَّ أن يقترح أحد المشاريع الاتحادية، فقد أشار في خطابه في شباط ١٩٢٦، في المجلس النيابي السوري، إلى «مشروع ولايات سورية لبنانية متحدة». ثم اقترح في التقرير الذي قدّمه إلى عصبة الأمم إنشاء اتحاد دول سورية لبنانية على غرار الاتحاد السويسري. وهذا أقلق الحريصين على الكيان اللبناني وعلى استقلاله، وحاول بعضهم إيجاد تبرير له، فاعتبره «زلة لسان».

- التعجيل في وضع الدستور اللبناني: إن المادة الأولى من صكّ الانتداب، التي تنصّ على وضع الدستور في سورية ولبنان خلال ثلاث سنوات من بدء الموافقة على الصك في عصبة الأمم، والإجراءات الفرنسية المتَّخذة لتطبيقها، ما كانت لتحقِّق وضع الدستور اللبناني بالسرعة التي تحقّق بها، لولا قيام الثورة التي سرَّعت الخطوات لوضعه، وجعلت توجّه الفرنسيين إزاءه فعّالاً، لأنهم أرادوا مكافأة اللبنانيين على موقف أكثريتهم التي ظلت مؤيدة لهم وملتزمة بالسكون، فيما ثارت معظم المناطق السورية، واستمرت الثورة فيها حتى صيف ١٩٢٧، وقاطعت المناطق غير المشمولة بالأحكام العرفية الانتخابات، ممّا حرم جميع المناطق السورية من القانون الأساسي. وقد قال المفوض السامي دو جوفنيل، في خطابه في المجلس التمثيلي اللبناني في ٤ كانون الأول ١٩٢٥: إن المجلس النيابي كالأمة اللبنانية أعرب عن عزمه على الاحتفاظ بالسلام في ظل الانتداب الفرنسي، فيجب إعطاء الشعب اللبناني كل المنافع التي يحملها هذا السلام. ثم قال بأنه سيطلب إلى حاكم لبنان أن يدعو المجلس التمثيلي إلى دورة استثنائية ليعهد إليه وضع الدستور.
- تفاعل القضية السورية في الأوساط الدولية: اهتمت الصحافة العربية والعالمية بالثورة، ونشرت أخبارها ورسائل قادتها وبياناتهم، وكتبت عن ممارسات الفرنسيين وأساليبهم القمعية. وتفاعلت القضية السورية في المحافل الدولية، وفي عصبة الأمم، فقُدّمت إلى لجنة الانتدابات في عصبة الأمم العرائض ضد الفرنسيين وفيها عرائض المهاجرين العرب، ومذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، التي قدمها الأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابري في ٧ حزيران ١٩٢٦، والتي تندّد بتصرف فرنسا في سورية وتنكّرها لميثاق عصبة الأمم. وأصدرت لجنة الانتدابات عدة قرارات منها قرارها في اجتماعها الاستثنائي

في روما، في ١٦ شباط ١٩٢٦، الذي يخطّئ فرنسا لبعض أعمال ارتكبتها، ويخطّئ الثوار لاستمرارهم في الثورة. وبحث مؤتمر «الشعوب المظلومة» المنعقد في بروكسل، بين ١٠ و١٥ شباط ١٩٢٨، القضية السورية، وأصدر عدة قرارات مُدينة لفرنسا ومؤيدة للثوار. وكان من أسباب تعيين دو جوفنيل مفوّضاً سامياً في سورية ولبنان الاحترام الذي يحظى به في عصبة الأمم، إذ أملت الحكومة الفرنسية من تعيينه تحسين سمعة فرنسا التي تراجعت في الأوساط الدولية.

- بروز الدور الجهادي للدروز: جاءت الثورة السورية الكبرى دليلاً جديداً على الدور الوطني والقومي للدروز، من خلال كونهم أول من قام بها، وأكثر من ساهم فيها وضحّى، ولا سيما دروز جبل الدروز. وقد برز اسم سلطان، معلن الثورة وقائدها، مع أسماء قادة التحرير في العالم.

إن هذا الدور الجهادي للدروز هو استمرار لدورهم الذي بدأ منذ أكثر من ألف عام، بردِّ غارات الفرنجة عن السواحل الشامية، وتسلسل عبر التاريخ بقيادة العديد من أعلامهم. ولقد اضطلع به في القرن العشرين شكيب أرسلان باسم الإسلام والعروبة، وسلطان الأطرش وعادل أرسلان وكمال جنبلاط باسم الوطنية والقومية العربية. وقام به الخلف اقتداء بالسلف، وغدت رموزه مثالاً أعلى لهم في النهج السياسي، واتخذوه من الثوابت، ورأوا في الخروج عنه تناقضاً مع مسيرتهم التاريخية الطويلة، وإضراراً بمصالحهم. لقد عبّر وليد جنبلاط عن هذا بموقفه إبّان الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران ١٩٨٢، بعد أقل من ثلاثة أشهر على رحيل سلطان. في هذا الشهر اقتحمت القوات الإسرائيلية قصره في المختارة، وتبعها كبار القادة، وطوّقته لمرتين، وبعد حوار فُرض عليه، وعروض رفض الخوض فيها، وقف أمام صور معلّقة على جدار القاعة، هي لوالده كمال، وجده شكيب أرسلان، وعادل أرسلان، وسلطان الأطرش: وقال: «أنا لا أستطيع

تغيير تاريخ كلّ هؤلاء. إن صورتي مكانها هنا إلى جانبهم»[١] وما لبث أن غادر منطقة الاحتلال الإسرائيلي، وتابع مسيرته على خطى السلف.

وما قام به الدروز في الثورة السورية الكبرى أكّد من جديد، لا على دورهم الجهادي، فقط، بل أيضاً على أن هذا الدور يفوق نسبة عددهم إلى الفئات الأخرى من مواطنيهم، ويفوق دورهم السياسي المحلي، كونهم أقلية في سورية ولبنان. وهم فخورون جداً بذلك بالرغم مما يرتّبه عليهم من خسائر وتضحيات، وفخورون بأعلامهم في هذا المجال، ومنهم سلطان الذي اعتبره كمال جنبلاط «من أكبر زعماء العرب»، وخاطبه شكيب أرسلان بـ«البطل الهمّام سيف الإسلام، قائد الثورة العام حامي حمى الشام». والشهرة التي اكتسبها الدروز في الثورة السورية الكبرى لفتت الانتباه إليهم، فانكبّ المؤلفون الشرقيون والغربيون على دراسة مذهبهم ومجتمعهم وعاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم، وأصدروا الكتب العديدة التي تحمل اسمهم أو تسهب في الحديث عنهم، وعلى الأخص في الحديث عن الثورة السورية الكبرى، وعن جبل الدروز، وعن سلطان.

الخسائر البشرية

قدّم السوريون واللبنانيون التضحيات الجسيمة في الأنفس، وسطّروا أروع ملاحم البطولة والفداء. وتكبّد الفرنسيون الخسائر البشرية الفادحة. ومن الصعب إعطاء رقم دقيق عن مقدار خسائر المناطق الثائرة، وخسائر الفرنسيين، بسبب اختلاف تقديرها بين مصدر أو مرجع، وآخر، واختلافها بين المصادر والمراجع المحلية من جهة، والمصادر والمراجع الأجنبية من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك أن خسائر الفرنسيين غير دقيقة أيضاً بسبب المزج بين جنودهم وعناصر

---

(١) حرب الجبل، منشورات المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٧، ص: ٤٦، ٤٧.

الدرك المحلّي والكوكبات التي جندوها لمساعدتهم، وبسبب التفاوت بين خسائرهم الحقيقية وخسائرهم المعلنة في بعض البيانات التي أصدروها.

بلغ تعداد المعارك الكبيرة والصغيرة، والمواجهات بين الفرنسيين وأعوانهم وبين الثوار، المئات، إضافة إلى قصف الطيران والقصف المدفعي على المدن والقرى، اللذين أوقعا الخسائر الكبيرة بين المدنيين. وأكثر المناطق تضرّراً من ذلك هي جبل الدروز، ومدينة دمشق، ومدينة حماه.

ندر حصول مواجهة عسكرية إلا وكان فيها قتلى فرنسيون. وقد أُبيدت لهم حملات مثل حملة نورمان البالغة ١٧٢ جندياً، والحملتين اللتين واجههما الثوار في الفالوج. وسُحقت حملات مثل حملة ميشو البالغة ٣٠٠٠ جندي. وقد قدّرت البيانات الفرنسية عدد المقتولين والمفقودين في حملة ميشو ب ٨٣١، بينما هم في الحقيقة أكثر من ذلك بكثير، إذ قدَّرتهم جريدة «لومانيته» الفرنسية بأكثر من ٢٠٠٠،[1] وقدّرت قتلى الفرنسيين حتى تاريخ ٣١ تشرين الأول ١٩٢٥، ب٦٠٠٠ جندي.[2] والرقم الثاني لا يخلو من المبالغة، لأن قتلى الفرنسيين في جميع معارك الثورة لم يصل إلى ٦٠٠٠ جندي.

ومن بين القتلى الذين سقطوا إلى جانب الفرنسيين في مواجهة الثوار، رجال الدرك وأفراد الكوكبات المحلية. وقد بلغ عدد هؤلاء المئات، وعلى سبيل المثال بلغ عدد قتلى الكوكبات الشركسية ٣٠٠ قتيل، وعدد قتلى الكوكبات الدرزية ٣٣ قتيلاً. وقتلى الدرك اللبناني والقناصة اللبنانية ٣٦ عنصراً حتى ٣١ كانون الثاني ١٩٢٧.

أما عن خسائر السوريين واللبنانيين، فكثيراً ما تداول المؤلفون رقم ١٠,٠٠٠ قتيل، ومنهم من زاد على ذلك بناءً على البيانات

---

(1) L'humanité, 25 Août 1925.

(2) L'humanité, 31 Octobre 1925.

والإحصاءات غير الدقيقة، التي حاول واضعوها تضخيم العدد، بقصد إبراز فظاعة أعمال الفرنسيين وجرائمهم بحق السكان[١] من جهة، وإبراز الدور الجهادي للبنانيين والسوريين من جهة أخرى. ومن الأرجح أن تكون الخسائر بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ شهيد، نصفهم تقريباً من جبل الدروز الذي أنزل الفرنسيون به أكبر الخسائر، كما أنزل هو بهم أكبر الخسائر. ولمّا كانت الأكثرية الساحقة من شهداء جبل الدروز مقاتلين، ظلَّ التوازن مختلاً بين الرجال والنساء لمدة طويلة. وفي إحصاءات أوردها سلامة عبيد عن خسائر كل قرية، وكل معركة، بلغ مجموع شهداء جبل الدروز حوالي ٢٠٠٠ شهيد، وعدد المشوّهين حوالي ١٠٠٠.[٢] وفي الحقيقة أن عدد شهداء الجبل هو أكثر من ٢٠٠٠، لأن المؤرِّخ المذكور لم يستطع إحصاء جميع الشهداء، ومعرفة جميع الأسماء، بسبب إجرائه الإحصاء بعد أكثر من أربعة عقود على نهاية الثورة، ولأن المفوَّض السامي قدّر، في تلغرافه إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٧ حزيران ١٩٢٧، خسائر المناطق الثائرة ب٦٠٠٠ بينهم ٢٥٠٠ من جبل الدروز، والضحايا المدنيين بين ٢٥٠ و٣٠٠.[٣] وقد بالغت مجلة «فينكس» الفرنسية في تقدير خسائر الثوار فجعلت العدد حتى نيسان ١٩٢٦، ١١٣٥٨ قتيلاً.[٤]

وممّا يجدر ذكره أن الفرنسيين ارتكبوا المجازر في أماكن عديدة، منها راشيا وحاصبيا والعقبة في لبنان، ومجدل شمس في سورية، وأن مدافعهم وطائراتهم ارتكبت المجازر بحق المدنيين في قصفها لقرى جبل الدروز ولأحياء مدينتي دمشق وحماه، وأن قنبلة واحدة ألقتها إحدى الطائرات في قرية مياماس في جبل الدروز قتلت ١٦ شخصاً.

---

(١) ضخّم التقرير المقدّم من وفد اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني إلى عصبة الأمم عدد الشهداء فجعله حتى حزيران ١٩٢٦، ١٤٠٠٠.

(٢) سلامه عبيد، **الثورة السورية الكبرى**، مرجع مذكور سابقا، ص: ٤٥٦- ٤٩١.

(3) M.A.E 1918- 1919 No. 552, vol. 23, P:48.

(٤) لسان الحال، عدد أول تشرين الأول ١٩٢٦.

وأن غارة واحدة من ٢١ طائرة على مدينة السويداء قتلت أكثر من ١٠٠ إنسان.

الخسائر المادية

كانت الخسائر الفرنسية المادية كبيرة للغاية، فهي نفقات عشرات آلاف الجنود، الذين ضاعف الفرنسيون رواتبهم في آذار ١٩٢٦ من قبيل الإغراء، والتعويض عن كثرة المخاطر التي واجهوها. يضاف إلى ذلك الخسائر في جميع أنواع الأسلحة. إلا أن هذه الخسائر لم تهزّ اقتصاد دولة عظمى كفرنسا، وإن أثّرت فيه. لذا نرى المفوّض السامي دو جوفنيل، كما يذكر في كتابه إلى مندوبه، بيار أليب، بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦، غير مكترث لضخامة عدد الجيش الفرنسي ونفقاته في سورية ولبنان، وللصعوبات التي تواجهه، فهو يقول: إن فرنسا جنّدت أثناء الحرب الكبرى ٧ ملايين، ولم تضطرّ إلى الآن إلى تجنيد رجل واحد زيادة عن جيشها للقيام بالأعمال الحربية في المغرب الأقصى وسورية، ولاحتلال الجانب الشمالي من نهر الراين. أما نفقاتها في سورية، فهي لا توازي ٦ أجزاء من ١٠٠٠ جزء من ميزانيتها السنوية، وصعوباتها في سورية هي أقل من الصعوبات التي واجهتها في مدغسكر وتونس والمغرب والهند الصينية وأوروبا.

وكانت خسائر السوريين واللبنانيين جسيمة للغاية، تتمثل في الأضرار التي أحدثتها المعارك والقصف في مدنهم وقراهم ومزروعاتهم، والأموال التي أنفقوها على شراء السلاح، ونفقات المجنّدين الإضافيين في «الفرقة السورية» التابعة للجيش الفرنسي، ونفقات الدرك والكوكبات الأهلية، التي حمّلها الفرنسيون لهم، والخسائر الناتجة من توقف الإنتاج ونزوح اليد العاملة ومصادرة المحاصيل وأموال المحكوم عليهم، والغرامات المفروضة على القرى والمستسلمين.

إن الدمار الذي أحدثته الطائرات والمدفعية ظلّ ماثلاً في جبل

الدروز أكثر من خمسين سنة، إذ كانت جميع مدنه وقراه عرضة للقصف والتدمير طوال سنتين، وبخاصة مدينة السويداء والقرى المطلّة على مراكز المدفعية الفرنسية في حوران، إضافة إلى هدم البيوت عقاباً للثوار الذين لم يستسلموا، وعدم توفير أماكن العبادة. ولا حاجة لذكر أسماء البلدات والقرى والمزارع المتضرّرة، وعددها في الجبل ١٦٦، إذ كانت كلها ساحة حرب أو هدفاً للقصف، وعليها بصمات الفرنسيين السوداء. ومن الأضرار المادية تدمير الثوار لقلعة السويداء، ومتحفها. وقد ظهرت النتائج فقراً مدقعاً أصاب الجبل، وأدى إلى هجرة أهله وعمل نسائه في لبنان تأميناً للعيش.

وفي مدينة دمشق أُحرقت الأحياء الجنوبية جرّاء القصف العشوائي، الذي تعرّضت له طوال ثلاثة أيام. وأتت نيران القنابل والحرائق على ٦٠٠ دار، ومنها الدور الجميلة والأثرية مثل قصر العظم وقصر القوتلي وقصر البكري وقصر الركابي. كما أتت على مسجدين في حي الميدان، وعلى المحالّ والمساكن فيه وفي حي الشاغور وحي القنوات، وعلى أسواق مدحت باشا والحميدية والبزورية والخرّاطين. ومنذ ذلك الحين حملت، ولا تزال، المنطقة الممتدة بين سوق الحميدية شمالاً وسوق مدحت باشا جنوباً، اسم «الحريقة». وقد أصيب حي الميدان بكوارث ثلاث جرّاء القصف الفرنسي له في ثلاث مراحل زمنية، وقُدّرت خسائره في نيسان ١٩٢٦ بتدمير ١٢٠٠ منزل و٤٠٠ متجر. وبلغت خسائر مدينة دمشق، حتى آخر تشرين الأول ١٩٢٥، ٣ ملايين جنيه استرليني، وقدّرتها المصادر الفرنسية ب١٠٠ مليون فرنك.

وأُصيبت قرى «المرج» والغوطة، وبخاصة الغوطة الشرقية، وعددها يربو على الخمسين، بأضرار فادحة جراء المعارك التي دارت فيها، والقصف الفرنسي الذي استهدفها. فدُمِّرت معظم بيوتها وأُحرِقت، وأكمل الفرنسيون والكوكبات المساعدة لهم نهب محتوياتها.

وفي حماه احترقت جرّاء القصف الفرنسي السراي وجميع الأبنية

الرسمية المحيطة بها، وهي السجن، ومركز إدارة الدين العثماني، ومباني البلدية والبريد والبرق، ودائرة الأشغال العامة. ولحقت أضرار القصف والحرق والنهب بأكثر من ١٠٠ متجر ومئات المنازل. وأعقب القصف المدفعي العشوائي نهب الجنود للمتاجر والمنازل. وفي حلب قُصِفت معرّة النعمان وخان شيحون.

وفي لبنان أحدث القصف الفرنسي أضراراً بالغة في البيوت والمزارع في مناطق وادي التيم وأكروم والضنّية. وعاقب الفرنسيون بعض القرى بهدم البيوت وإحراقها مثل بلدات العقبة وراشيا وحاصبيا في وادي التيم، وقريتي بقرصونا والسفيرة في الضنّية. وفي راشيا هُدم ٤٥٠ بيتاً على ما فيها من المؤن والأثاث. ولم يبقَ من ١٥٠ زوج بقر (فدّان) إلاّ ٧ فدادين، ومن ٥٠ ألف رأس ماعز، كان أهالي الشام يستفيدون من إنتاجها، إلاّ بضع مئات، وبقيت الكروم دون حراثة. وفي أكروم دُمِّر العديد من المنازل، ونفق الكثير من المواشي. ونتج عن ردّة فعل الثوار على عملاء الفرنسيين في كوكبا إحراق معظم بيوت هذه القرية، ونتج من هجومهم على جديدة مرجعيون إحراق ١٥ بيتاً، كما نتج من هجومهم على بعلبك إحراق سرايها وسجلاتها وأحد الفنادق.

منذ أن قامت الثورة بدأ الفرنسيون بتقديم التعويضات عن الأضرار لأنصارهم ومؤيِّديهم. ففي أوائل آب ١٩٢٥ أرصدت المفوضية الفرنسية مبلغاً من المال في ميزانيتها، وسلّمته إلى مستشار درعا ليوزّعه على المسيحيين الذين تركوا جبل الدروز. وفي أوائل كانون الثاني ١٩٢٦ وضع المفوض السامي تحت تصرّف لاجئي مسيحيي حوران مبلغ مليون فرنك لشراء البذار لهم، ومبلغ مليوني فرنك لملاّكي القرى الذين لا يستطيعون زرعها لنقصان الحبوب أو لعدم استتباب الأمن.

شكّل الفرنسيون بموجب القرار رقم ٤٨، الصادر عن المفوض السامي، لجنة بين دول سورية ولبنان والعلويين وجبل الدروز لتحديد ما سمّوه «أضرار الأشقياء». وكان من بين أساليب العقاب التي طبّقوها تحميل الأعيان الثائرين مسؤولية قيام الثورة ممّا يوجب مصادرة أموالهم

وممتلكاتهم، بناءٍ لأحكام وجاهية أو غيابية بالجرم أو الجنح. وجمّلوا ذلك بتقديم مساعدات للفلاحين بتوزيع الأراضي المصادرة عليهم، وتقديم المساعدات لهم، وبناء المساكن ذات الإيجارات الرخيصة، بحسب ما نص عليه القرار رقم ٥٣.(١)

إن تطبيق القرار رقم ٥٣ في الأماكن التي ثار فيها الأعيان وأعوانهم، وظلّ غيرهم ساكناً أو حيادياً أو موالياً للفرنسيين، أمر سهل. لكن تطبيقه في الأماكن التي ثار فيها الأعيان وجميع الناس، كما في جبل الدروز، أمر صعب جداً. ومن أبرز الأمثلة على سوء تطبيقه، وعدم عدالته، مصادرة أملاك سامي شمس، الزعيم الدرزي في حاصبيا، وتوزيعها على مسيحيي كوكبا. لقد كان هذا الوجيه يملك معظم أراضي كوكبا التي تعرّضت للنهب والحرق، وفقدت ٣٢ من أبنائها. وبما أنه انضمَّ إلى الثورة عند امتدادها إلى حاصبيا، وغدا من قادتها، اعتبره الفرنسيون ملزماً بالتعويض لأهل كوكبا، مع العلم أنه لم يكن له أية مسؤولية عن حادثتها.(٢)

عوّض الفرنسيون فقط على أعوانهم ومؤيّديهم وغير الثائرين عليهم عن الخسائر البشرية والمادية. وعوّضوا على ذوي القتلى منهم في الجرائم الشخصية التي حصلت أكثريتها في لبنان جرّاء الحوادث الطائفية، واستثنوا سواهم من ذلك. واعتبروا الأضرار التي لحقت بالثوار ومؤيّديهم من جملة العقوبات التي يستأهلونها. فكان على هؤلاء أن

---

(١) أنظر نص القرارين، رقم ٤٨ ورقم ٥٣، في النشرة الرسمية للأعمال الإدارية في المفوضية العليا، عدد ١٥ كانون الثاني ١٩٢٦.

(٢) أجاب المفوّض السامي سامي شمس على اعتراضه بالقول: «نحن نعلم أنك لم تكن في كوكبا، ولست مسؤولاً عن حادثتها. ولكن من فعلوا ذلك هم حفاة عراة، غير قادرين على دفع شيء. لذا فإن أملاكك في كوكبا هي تعويض لأهلها عن أضرارهم». حديث بهجت سامي شمس مع المؤلف في ٢٠٠١/٦/٨. ويضيف بهجت شمس أن والده نُكِب أيضاً جرّاء اشتراكه بالثورة باضطراره إلى بيع معظم أملاكه في الحولة لتغطية نفقاته وتسديد ديونه.

يتحمَّلوا أضرار العمليات العسكرية والقصف، ووطأة الإجراءات، وأن يعيدوا بناء البيوت المتهدِّمة على حسابهم،إلا قلّة ضئيلة جداً من سورية ولبنان شفعت بها الصداقات والوساطات من ذوي النفوذ المحليين أو المسؤولين الأجانب، كأحد أبناء الطائفة الدرزية في جرمانا، فخري الكنفاني، الذي كان الوحيد من بني أبناء طائفته في سورية، الذي استحصل على مساعدة بفضل القنصل الإنكليزي في دمشق.

كان التعويض عن أضرار الحوادث في لبنان موضوعاً دقيقاً للغاية، واتخذ صبغة طائفية في أجواء التمييز والانحياز نحو المسيحيين. فالحكومة اللبنانية، المماشية للسلطة الفرنسية في إجراءاتها، نفّذت سياسة هذه السلطة في مجال التعويض. وكان وزير الداخلية، بشاره الخوري، من بين المسؤولين اللبنانيين المشدّدين على ضرورة حصر التعويض بالمتضرِّرين المسيحيين في لبنان الجنوبي وجنوب البقاع، ومنعه عن مستحقّيه الدروز، عندما بحث هذا الموضوع في المجلس النيابي اللبناني، فعارضه بعض النواب، وكان أشدّهم معارضة النائب الدرزي جميل تلحوق، مما أدى إلى حصول مشادة كلامية حادّة بينهما في المجلس.

وبسبب انحياز السلطتين، الفرنسية واللبنانية، بنيت للمسيحيين في مناطق راشيا وحاصبيا ومرجعيون البيوت المسقوف معظمها بالقرميد، ونالت كوكبا أكبر نصيب منها قياساً على عدد سكانها وبيوتها. ونالت راشيا أكبر عدد، إذ بُني فيها، حتى أواخر حزيران ١٩٢٨، ٢٥٠ منزلاً. وتلتهما جديدة مرجعيون وكفرمشكي. وبلغ ما صُرِف من صندوق الخزينة اللبنانية ٢٠ مليون فرنك فرنسي في عام ١٩٢٧ بموافقة المفوّض السامي. وفيما لُحظ لبعض أصحاب البيوت القديمة، ولمن كانوا لا يملكون بيوتاً، بناء بيوت جديدة، مُنِع التعويض عن المستحقِّين الدروز، الذين هدم الفرنسيون بيوتهم بقصف المدفعية والطيران، أو هدموها لأغراض الدفاع كما فعلوا في راشيا حين هدموا بعض البيوت لجعل الفسحة الواقعة أمام مدخل القلعة واسعة مكشوفة

لرشاشاتهم، بحيث يسهل عليهم الدفاع عن القلعة ويصعب على الثوار اقتحامها. «ولم يُبنَ للدروز إلا بيتان في راشيا وبيت في كفرقوق بفضل صداقة أصحابها مع فارس غنطوسُ أحد أعضاء لجنة التعويضات».[١] لقد تحمّل دروز وادي التيم أضرار هدم البيوت ونهبها وإحراقها، وسلب المواشي، وإحراق المزروعات. وأعادوا بناء ما تهدم من بيوتهم على حسابهم. ولكثرة الطلب على أشجار الحور اللازمة لسقف البيوت ارتفعت أسعارها.

إن التعويض عن أضرار الثورة حقٌ للمتضرّرين، وواجب على السلطة. إلا أن السلطة اللبنانية، العاملة بتوجيهات السلطة الفرنسة، فرّقت في المعاملة بين المتضرّرين الدروز والمتضرّرين المسيحيين، فأهملت المتضرِّرين الدروز المسالمين والمغتربين الذين يستحقّون التعويض، واعتبرت جميع المسيحيين المتضرّرين ضحية الثورة، وضحية الولاء للبنان الكبير، وللسلطة الفرنسية، وانسحبت المساعدات إلى غير المتضررين منهم. وإذا كان الثائر لا يطلب تعويضاً عن بيت تهدَّم، أو ممتلكات تضرَّرت، لأنه حين ثار وطّن النفس على بذل ما هو أغلى بكثير، أي الدم والروح، وإذا كان للسلطة مبرِّرٌ في اعتبار أضراره جزءاً من عقابه، فإنه ليس لها أي مبِّرر في حرمان المتضرِّرين الأبرياء، والمسالمين، من التعويض عن بيوت وممتلكات تهدَّمت بالقصف أثناء المعارك، أو هدمها الفرنسيون، لمجرد أن أصحابها من أبناء طائفة الثائرين.

النزوح الجماعي

نزح الكثيرون من مناطق الثورة. منهم من نزح تجنّباً لأضرار القتال، ومنهم من نزح بدافع الخوف من الثوار، أو بدافع الخوف من

(١) حديث علي مهنّا مع المؤلف في ١٩٨٦/٨/٢٤، وهو أحد مجاهدي الثورة. وقد ذكر أن البيتين في راشيا الوادي هما لصالح سيّور ومحمد مهنّا.

الفرنسيين. فقد نزح بعض مسيحيي جبل الدروز وحوران إلى دمشق بعد قيام الثورة، إذ كان هؤلاء موالين للفرنسيين، متخوِّفين أو مخوَّفين من خطر مزعوم عليهم روّجت له الدعاية الفرنسية المضلِّلة، وضخَّمت أعدادهم، وقدّمت المساعدات الكثيرة لهم لتظهر نفسها نصيرتهم وحامية الأقليات في سورية.

ونزح بعض مسيحيي إقليم البلاّن إلى دمشق بعد أن نجح الفرنسيون في إثارة الحوادث بين الدروز والمسيحيين في خريف ١٩٢٥، حين سلّحوا المسيحيين الموالين لهم، ونزعوا سلاح الدروز المتعاطفين مع الثورة. وازداد عدد النازحين بعد سيطرة الثوار على الإقليم، إلا أنهم عادوا ابتداءً من ربيع ١٩٢٦ على أثر عودة الفرنسيين إلى الإقليم وسيطرتهم عليه. وقد تقرَّر في اجتماع الصلح في قلعة جندل، بين المسيحيين النازحين وبين الدروز، تشكيلُ لجنة لتقرير الأضرار المادية التي نزلت بالمسيحيين، وتعهّد الدروز إزاءهم بمسؤولية أي حادث يمسّهم في المستقبل. وكان هذا التعهد بضغط من السلطة الفرنسية التي أمكنها بعد عودة جندها إلى الإقليم، فرض الشروط التي تريد على أهله، وتبرئة نفسها من أية مسؤولية بتحميل الدروز تبعة تهجير المسيحيين.

ونزح بعض مسيحيي مرجعيون ووادي التيم خوفاً من الثوار بعد تقدمهم من سورية إلى لبنان الجنوبي، وبعد حصول حادثة كوكبا، ثم بعد تقدم الثوار نحو مرجعيون ونحو راشيا. ومن المسيحيين من نزحوا اتقاءً لأذى المعارك. وقد نجح عملاء الفرنسيين في إثارة الحوادث الطائفية بين الدروز والمسيحيين في وادي التيم، ونجحوا في تخويف المسيحيين من الثورة مصوّرين إياها خطراً عليهم وعلى لبنان. ورغم ذلك بقي قسم منهم في قراهم آمنين مطمئنين كمسيحيي بلدة حاصبيا وإبل السقي والكفير.

ونزح بعض مسيحيي بعلبك والقرى المحيطة بها بعد هجوم الثوار على بعلبك، وتوجّه معظمهم إلى زحلة وبيروت. ونزح بعض أهالي

قرى الضنّية وخصوصاً من بقرصونا وسير والسفيرة بعد دخول الجند الفرنسي إليها وإحراق قسم من بيوتها ونهبها، وتوجّهوا إلى طرابلس حيث مكثوا لفترة قصيرة، وعادوا إلى قراهم بعد انتهاء الثورة في الضنّية.

إن النزوحات المسيحية الكبيرة في لبنان كانت من البلدات والقرى التالية من مناطق حاصبيا وراشيا ومرجعيون: كوكبا، جديدة مرجعيون، القليعة، راشيا الوادي، راشيا الفخّار، عيتا الفخّار. وقد استقبلت القرى الشيعية في جبل عامل بعض النازحين، الذين أخذوا طريق جسر الخردلي ـ النبطية، فنزلوا فيها على الرحب والسعة. وهذا غطّى على إساءة بعضهم للمسيحيين في ثورة سنة ١٩٢٠، وقوبل بشكر وتقدير النازحين، وشكر وتقدير غيرهم في الرسائل والمقالات التي نشرتها جريدة «البشير» بأقلام مسيحيين فيهم رجال دين. واستقبلت زحلة معظم النازحين من راشيا. لكن هؤلاء شكوا من تقصير الحكومة، ومدينة زحلة، واللجان المشكّلة، في تقديم المساعدات لهم وفي التعويض عليهم. وأوصلوا شكواهم إلى رئيس جمهورية فرنسا ورئيس وزرائها ووزير خارجيتها ورئيس مجلسها النيابي، وإلى المفوض السامي وعصبة الأمم. وأثاروا موضوع مساعداتهم والتقصير إزاءهم في الصحف. وكان الغرض من إثارة هذه الضجّة الكبيرة تضخيم مشكلتهم، والحثّ على تقديم المزيد من المساعدات والتعويضات لهم.

وكما كان هناك شكاوى بشأن المساعدات المقدَّمة للرياشنة، كان هناك أيضاً تنافس بين فارس غنطوس وأنطوان مالك على التكلُّم باسمهم وتبنّي قضيتهم، وتنافس على النفوذ، وهما من أبرز المطالبين بالانتداب الفرنسي والداعين للانضمام إلى جبل لبنان، ومن المساعدين للجيش الفرنسي. وقد تبادلا الاتهامات والتهجّمات على صفحات الجرائد. وكان لكلٍّ منهما أنصاره، ووجهة نظره المختلفة عن وجهة نظر الآخر. فقد رفض فريق فارس غنطوس العودة إلى راشيا ومساكنة

الدروز. وقدّم عرائض وكتباً إلى المسؤولين وأولي الشأن، تتضمّن التذمّر والشكوى من الحكومة. وشكّل وفداً للذهاب إلى باريس لعرض قضية الرياشنة على المسؤولين الفرنسيين. وممّا طلبه في أطروحاته أن تكون راشيا للمسيحيين، أو للدروز، أو مبادلة السكان، أو بناء مدينة للمسيحيين في مكان ملائم في البقاع مع تفضيل منطقة شتورة على غيرها. وطلب فريق من الرياشنة المسيحيين أن تكون راشيا لهم أو للدروز، أو بناء مدينة خاصة بهم، ليس جديداً، بل هو تكرار لطلب أسلافهم هذين الأمرين بعد الفتنة الطائفية في سنة ١٨٦٠، على غرار ما جرى مع مسيحيي دير القمر آنذاك، الذين فضّلوا سكنى هذه البلدة وحدهم دون الدروز.

ومما قدّمه الرافضون للعودة كتاب باسم أهالي راشيا وحاصبيا إلى بطريرك الموارنة، الياس الحويك، وبطريرك الروم الكاثوليك، كيرلس مغبغب «بصفتهما مندوبي اللبنانيين إلى مؤتمر السلام في باريس»، وفيه يحمّلون دروز حاصبيا وراشيا مسؤولية قدوم الثوار من سورية إلى لبنان، وقيام الثورة في لبنان الجنوبي وجنوب البقاع، ومسؤولية الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بهم، ويعتبرون أنفسهم ضحايا أمور ثلاثة، أولها أنهم لبنانيون ومركزهم الجغرافي على حدود لبنان، وثانيها أنهم مسيحيون، وثالثها أنهم مسيحيون تظاهروا بحب الدولة المنتدبة، فرنسا، وبعدم مقاومة الانتداب الفرنسي المفروض من عصبة الأمم، وأن ماضيهم في سنتي ١٩١٩ و١٩٢٠ يدلّ على شدة تمسّكهم بطلب الانتداب الفرنسي والانضمام إلى لبنان. ثم يذكّرون بإلحاح أنه لا يمكنهم مساكنة الدروز، فإما أن تبقى المنطقة لهم أو أن تبقى للدروز.[١]

وجّه أنطوان مالك المعارض لفارس غنطوس كتاباً إلى المفوّض

---

(١) أنظر نص الكتاب كاملاً في جريدة «البشير»، عدد ٧ كانون الثاني ١٩٢٦، وقد أوردناه في كتابنا، **جبل العرب**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٤٤١، ٤٤٢.

السامي، ورئيس الجمهورية اللبنانية، يظهر فيه تعلّقه بالانتداب الفرنسي وبفرنسا، وبأنه هو الذي سلّم للجنرال غورو مضابط أهل راشيا التي تطلب الانتداب الفرنسي. ويهاجم فارس غنطوس، ويتّهمه بأنه أضلّ النازحين الرياشنة بعملية التوقيع على عرائض ترفض مساكنة الدروز وتطلب مبادلة السكان. ويشير إلى أن الوفد الراشاني الذي سيذهب إلى باريس، والذي سيشترك فيه فارس غنطوس، سيرتّب نفقات كثيرة على لجنة التعويض من الأفضل إنفاقها على الرياشنة وعلى تعمير بيوتهم. ويحث أنطوان مالك على القناعة بتدابير المفوَّض السامي والحكومة اللبنانية فقط.[١]

لم يقنع الرافضين للعودة من أهل راشيا الوادي نصحُ الحكومة. ولم يحوّلهم عن موقفهم، في البداية، تهديد رئيس لجنة التعويضات بقطع التعويضات عنهم وإعطائها إلى قرى أخرى، بل استمرّوا في رفضهم، وواصلوا تقديم العرائض مكرِّرين طلباتهم السابقة. ومما توسّلوه من هذه المعارضة الشديدة زيادة التعويض المقدّم لهم. وقد وجّهوا اللوم لمن عادوا إلى راشيا وتبادلوا الزيارات مع مواطنيهم الدروز. لكنهم ما لبثوا أن عدّلوا في موقفهم، وقبلوا العودة مع الاقتناع الكلي بأن سكنهم في راشيا أفضل من سكنهم خارجها، ورفضوا مع معارضيهم من إخوانهم ومع مساكنيهم الدروز، في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٧، اقتراحاً فرنسياً يقضي بإسكان الجركس مكان المسيحيين في راشيا.

كان لا بدَّ من إسقاط الدعاوى الشخصية، التي قدّمها نصارى راشيا الوادي وراشيا الفخار وكوكبا، وإجراء المصالحة مع مواطنيهم الدروز. لذا شُكِّلت لجان من مسؤولين فرنسيين ولبنانيين عملت على تصفية هذه الدعاوى، على أن يُدفَع لكل عائلة مسيحية فقدت أحد أبنائها مبلغ من

---

(١) أنظر نص الكتاب كاملاً في جريدة «الصحافي التائه»، عدد ٩ تشرين الأول ١٩٢٦.

المال مقابل التنازل عن الحق الشخصي. لكنه لم يُعوَّض عن قتلى الدروز على يد عملاء الفرنسيين وأعوانهم، بل اعتُبروا من جملة قتلى الثوار في المعارك.

أعقب النزوحَ المسيحي الجماعي من وادي التيم ومرجعيون نزوحٌ درزيٌ جماعي من وادي التيم تجنباً لانتقام الفرنسيين وأعوانهم بعد عودتهم إليه. كان هذا النزوح بدأ في راشيا الوادي، قبل قدوم الثوار من حاصبيا إليها، بسبب مضايقات الفرنسيين. وتوجّه قسمٌ من نازحي راشيا إلى إقليم البلّان فيما توجّه القسم الآخر إلى قرى قضاء راشيا الجنوبية وقرى حاصبيا، ومنها انتقل بعضهم إلى فلسطين.

وبعد أن استعاد الفرنسيون السيطرة على حاصبيا، نزح معظم أهاليها الدروز، وأهالي الفرديس وعين جرفة وشويّا وعين قني، ونزح معهم اللاجئون إليهم من راشيا. وتوجّه بعضهم إلى إقليم البلّان، ومنه انتقلوا مع أهل الإقليم إلى جبل الدروز بعد احتلال الفرنسيين للإقليم. أما النازحون الآخرون من حاصبيا، فقد توجهوا إلى فلسطين، ومعهم مواشيهم، وما خفّ وزناً وغلا ثمناً من ممتلكاتهم، وسلكوا شعاب جبل الشيخ الغربية الوعرة وقرى منطقة العرقوب (الهبّارية، وشبعا، وكفرشوبا). لكن أهالي تلك القرى «لم يرحبوا بالأهلين والثوار خوفاً من نقمة الدولة الفرنسية».[1] وقد لاقاهم دروز منطقة الجليل الأعلى الواقعة شمالي فلسطين إلى جهات الحولة، وساعدوهم، ونقلوا العجّز والجرحى والنساء والأطفال.

نزع الجند الإنكليزي ما يحمله بعض النازحين من الأسلحة، وزجّوا العديدين منهم في السجن، وسمحوا لمن تبقّى بالإقامة في فلسطين، فنزلوا في معظم القرى الدرزية السبع عشرة، وعلى الأخص في قرى بيت جن والرامي والمغار وحرفيش، التي فاق عدد النازحين

---

(١) غالب سليقة، **تاريخ حاصبيا وما إليها إمارةً وتراثاً ومقامات**، المطبعة العصرية، صيدا ١٩٩٦، ص: ١٣١.

إليها ٣٠٠ شخص. وقد خفّف حسن ضيافة أهالي هذه القرى طوال ٩ أشهر معاناة إخوانهم اللاجئين إليهم في وقت كانوا يفتقرون إلى مساعدات تقدمها الدولة أو اللجان كما حصل مع المسيحيين النازحين. وفيما ارتبطت عودة النازحين المسيحيين بإعادة ما تهدَّم من بيوتهم، وبمصالحات مع الدروز، ارتبطت عودة النازحين الدروز بهذين الأمرين عند البعض، وارتبطت عند الجميع بالاستسلام وبالعفو الفرنسي عنهم، وفريق منهم رفض الاستسلام غداة نهاية الثورة وعاش مع المجاهدين في المنفى.

أما أكبر نزوح للثوار، فهو النزوح الذي حصل من جبل الدروز بعد تراجع الثورة فيه ثم نهايتها، وسنتكلم عنه في الفصل التالي.

الفصل العاشر

عشر سنوات بعيداً عن الوطن

تصدّع وحدة المجاهدين

بدأت الانقسامات في بعض صفوف المجاهدين تظهر، ونزاعاتهم تنشب، يوم كانت الثورة في أوج انتصاراتها وتوسّعها، ويوم كان خطر المدفع يستهدف الجميع، ووحدة الهدف والمصير تحتّم التحامهم في كتلة حربية وسياسية واحدة، لمواجهة التحدّيات العسكرية، ومعالجة الشؤون السياسية المتعلقة بالثورة. وقد ظهر ذلك جليّاً في نزاعات قادة الثوار، وتنافسهم على الرئاسة في الغوطة، بحيث لم تستطع محاولات التنظيم والتنسيق أن توحّد بينهم. وكانت النزاعات تختفي مع أصوات المدافع والرصاص، وتغيب في خضمّ المعارك، وتبهت أمام وهج الانتصارات. لكنها طفت على السطح، وتزايدت حين أُصيبت الثورة بالهزائم وضعفت وتراجعت، ثم قويت شيئاً فشيئاً مع السكون والاستسلام اللذين انتهت إليهما الحال ابتداءً من صيف ١٩٢٦، وانشغل المجاهدون بها في فترة إبعادهم، وكان النصر فيها لفريق على آخر هزيمة لهما، لأنهم جميعاً خسروا الانتصار في معركتهم الكبيرة ضد الاستعمار.

إن أسباب النزاعات والانقسامات وتصدُّع وحدة المجاهدين عديدة، منها الطموح الشخصي، وانعدام الرؤيا الواحدة، والنزعة الفئوية، والصراع بين حزبي «الشعب» و«الاستقلال»، وبين الهاشميين والسعوديين، وبين أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني،

وكيفية توزيع الأموال المرسَلَة إلى المجاهدين. وقد تمحور النزاع حول مواضيع ثلاثة، هي: مستقبل سورية وشكل الحكم فيها، الوصول إلى الحكم والنطق باسم القضية، انتخاب اللجان المالية وكيفية تلقّي الإعانات وتوزيعها.

تأسس حزب الاستقلال في شباط ١٩١٩، وهو ابن جمعية «العربية الفتاة» السرّية، التي تأسست في سنة ١٩٠٩، ووجهها العلني، وكان أكبر محرّك للعمل السياسي في عهد الحكومة العربية. وبعد معركة ميسلون وخروج الملك فيصل من سورية، انتقل أقطاب الحزب وأعضاؤه البارزون إلى فلسطين ومصر، وخصوصاً إلى شرق الأردن، وجعلوا برنامجه تحقيق وحدة البلاد السورية واستقلالها بعد أن كان تحرير البلاد العربية ووحدتها.

وتأسس حزب الشعب في سنة ١٩٢٥، وتزامن تأسيسه مع مقابلة وفد من الزعماء السوريين برئاسة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر للمفوَّض السامي الجنرال سراي، عند قدومه إلى بيروت، من أجل تهنئته بتسلُّم منصب المفوَّضية. لقد قال الجنرال سراي لأعضاء الوفد بصراحة: «عودوا إلى بلدكم، وأسّسوا حزباً سياسياً ليتمكَّن معتمدوه من بيان مطاليب الشعب ومفاوضتي باسمه لضمان مصيره».[١] ومع أن هذا الكلام قد يكون خلق الأجواء المؤاتية لتأسيس الحزب، إلا أن العامل الأكبر في تأسيسه هو رغبة الشهبندر ورفاقه في تأسيس حزب ينطقون باسمه ويكون إطاراً موحِّداً لجهودهم.

قبل أن تقوم الثورة السورية الكبرى، تبادل سلطان ورشيد طليع، أحد أقطاب حزب الاستقلال، الرسائل حولها. إلا أن رئيس حزب الشعب الشهبندر، الذي كان على معرفة بسلطان منذ الثورة العربية، ومعظم أقطاب هذا الحزب كانوا أسبق من أقطاب حزب الاستقلال إلى الالتحاق بالثورة في جبل الدروز، وخوض معاركها، وملازمة سلطان،

(١) يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ١٠٦.

فيما توفّر لحزب الاستقلال المجال الواسع لدعمها مادياً في فلسطين وشرق الأردن، وذلك قبل وبعد انتقال أقطابه، عادل أرسلان ورشيد طليع وفؤاد سليم، إلى جبل الدروز ليشاركوا في المعارك. وبعد أن التحق عادل أرسلان بالثورة لازم سلطان أكثر من الشهبندر، واشترك في المعارك، في حين اقتصر دور الشهبندر على العمل الفكري والسياسي والتنظيمي، والتنقل بين مناطق سورية وإمارة شرق الأردن لتوفير الدعم للثورة.

نافس كلٌّ من حزبي «الشعب» و«الاستقلال» الآخر في خدمة الثورة، والعمل على دعمها، وتبنّيها، وجني ثمار انتصاراتها وحتى الاستئثار بها وحده، ومن وجوه ذلك «تفضيل حزب الاستقلال إيقافها ثم القيام بثورة جديدة لصالحه».[1] ولكن حين تراجعت الثورة وانتهت، ولعق الجميع مرارة الهزيمة، بدأ كل من الحزبين يحّمل الآخر مسؤولية الفشل، ويتّهمه بالتقصير، ويحاول الاستئثار بأكبر حصة من الإعانات المرسَلَة للثوار، والهيمنة على لجنة القدس، التي انتهت آخر الأمر لحزب الاستقلال. ودار الحزبان في فلك الصراع الهاشمي السعودي، الذي من وجوهه التنافس على عرش سورية، إذ كان حزب الشعب يؤيِّد الأمير عبد الله الهاشمي، وحزب الاستقلال يؤيد الملك عبد العزيز آل سعود. وحين انفجر النزاع بين الحزبين، إنتقل إلى العلن، وإلى صفحات الجرائد، فتراشق أعضاؤهما بالتهم، وتبادلا الإساءات التي كانت مؤلمة ومؤذية كالقنابل الفرنسية.

اتهم الأمير عادل أرسلان الشهبندر بالهروب من ميدان المعارك، ووصفه بـ«الطبيب الماهر والوطني الدجّال».[2] وهاجم الشيخَ كامل القصّاب. وفي إطار عمل حزب الاستقلال على حصر تسلُّم الأموال

---

(١) رسالة أحد أقطاب حزب الاستقلال، رشيد طليع، إلى الأمير عادل أرسلان، أوردتها جريدة «لسان الحال» عدد ٢٥ آب ١٩٢٧.

(٢) **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، مصدر مذكور سابقاً، الجزء الثالث، ص: ٦٥.

به، وتشويه سمعة حزب الشعب، أرسل شكري القوتلي إلى ملك العراق، فيصل، رسالة يرد فيها أن الإعانات التي يقدِّمها الملك شهرياً إلى الشهبندر لتوزَّع على المجاهدين، لا يصل منها إليهم شيء. ومما وجَّهه خصوم الشهبندر إليه اتهامه بالميول نحو الانتداب البريطاني. أما نزيه المؤيّد العظم، صهر الشهبندر وأمين سر حزب الشعب، فقد نشر مقالات في الصحف بعنوان «الصحائف السوداء في تاريخ الثورة السورية»، هاجم فيها حزب الاستقلال، وتساءل في إحدى مقالاته عن سبب عدم وصول شحنة الأسلحة الألمانية المرسلة بواسطة إحسان الجابري والأمير شكيب أرسلان إلى الثوار، والتي صادرها الملك عبد العزيز آل سعود في ميناء رابغ في السعودية، وكان شكري القوتلي على علم بها. ثم كان لمحمد سعيد العاص دور في الحملة الإعلامية التي يستهدف بها المجاهدون بعضهم بعضاً، إذ هاجم في مقالاته في جريدة «فلسطين» القادة الدروز، وقال إن الثورة التي قاموا بها كانت من أجل تغيير حاكم فرنسي بآخر، وهي لم تتحوّل إلى ثورة سورية إلا بفضل الدمشقيين والحمويين، وخطّأ إرسال الإعانات المالية إليهم.

شُكِّلت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في آب ١٩٢١، في جنيف، حيث اجتمع مندوبون عن الأحزاب المؤلَّفة في سورية والمهاجر، وهي الاتحاد السوري، والاستقلال العربي، والجمعية الإسلامية في نابلس، والوفد الفلسطيني، واللجنة الفلسطينية في مصر، والجمعية السورية الوطنية في بوسطن، والحزب الوطني العربي في الأرجنتين، وحزب تحرير سورية في نيويورك، وحزب استقلال سورية ووحدتها في سانتياغو. وقد ضمَّت اللجنة عضواً عن كل حزب، واتخذت مصر مقرّاً لها. ومبادئها هي استقلال سورية بحدودها الطبيعية، ورفض وعد بلفور، والسعي إلى تحقيق الوحدة العربية. وهذه اللجنة مثلت الثورة السورية الكبرى في عصبة الأمم، وفاوضت المفوَّض السامي دو جوفنيل لإنهائها على أساس تحقيق مطالب الثوار. لكنها لم تسلم من النزاع الداخلي والانشقاق، فانقسمت

إلى لجنتين، حملت كلٌّ منهما اسم الحي الذي اتخذته مقرّاً في القاهرة، هما «لجنة المدابغ» و«لجنة عابدين». وشُكِّلت لجنة للوساطة بينهما مؤلَّفة من أحمد زكي وإحسان الجابري وأمين الحسيني.[1] واتُّهم آل لطف الله، الذين كانوا فريقاً في هذا النزاع ومن «لجنة عابدين»، بالطمع في عرش لبنان، حين طُرح موضوع إقامة الملكية فيه في سنة ١٩٢٦. كما اتهموا بأنهم توسَّلوا القضية الوطنية للوصول إلى ذلك.

حين تفاقم النزاع بين اللجنتين اجتمعت في ٧ كانون الثاني ١٩٢٨ اللجنة العليا للمجاهدين المرابطين في الصحراء، برئاسة الأمير عادل أرسلان، وعضوية سلامة النجم الأطرش ومحمد عز الدين الحلبي وعلي عبيد وعبد القادر سكّر، وأرسلت بياناً إلى لجنة «المدابغ» أبدت فيه ألمها مما تقرأه من مقالات وأخبار تدلُّ على وجود حركة إفسادية منظَّمة يُقصد بها هدم القضية السورية، وتسويد صحائف بعض الزعماء والمفكِّرين والشجعان الذين خدموها بكل إخلاص، كما أبدت ألمها من محاولات البعض جعل القضية السورية وسيلة لمطامع شخصية سياسية ومالية، وأكّدت أن حق الكلام في القضية يعود فقط للذين لم يفارقوا ساحة الجهاد الوطني قط، وأيدت قرار عزل ميشال لطف الله عن رئاسة اللجنة.[2] وقد صادق القائد العام للثورة، سلطان، على هذا البيان، بالرغم من أنه يغمز من قناة صديقه ورفيقه في الجهاد، الشهبندر، من خلال الموافقة على عزل ميشال لطف الله. وبعد صدور هذا البيان صدر بيان آخر ردّاً عليه من المجاهدين الذين سكنوا في شرق الأردن وفلسطين ومصر، يغمزون فيه من قناة سلطان، ويذكرون أن بعض قادتهم هم الذين قاموا بآخر عمليات الثورة في الغوطة في نيسان ١٩٢٧، وهم محمد سعيد العاص وعز الدين الجزائري وأبو خالد نجيب، ويشيرون إلى أن الاستئثار بأموال الثورة

(١) أنظر بيان لجنة الوساطة في «البلاغ» عدد ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٨.
(٢) أنظر عن بيان اللجنة العليا لسان الحال، عدد ٢١ كانون الثاني ١٩٢٨.

من «الذين يلقّبون أنفسهم حزب الاستقلال» كان العامل الأكبر في فشل الثورة.[١]

إلى جانب العامل السياسي، والعامل المالي، كان هناك عوامل أخرى تضافرت معهما في إحداث الانقسامات، ثم تمظهرت فيها، أهمها اثنان، هما العامل الفئوي المناطقي المتسم بالمذهبية، والعامل الطبقي. فالعامل الفئوي المناطقي قسم المجاهدين إلى فئتين. أولاهما أقامت في وادي السرحان في صحراء السعودية، وسمّت نفسها «المجاهدين المرابطين في الصحراء»، وهي من المجاهدين الدروز، وجلّهم من جبل الدروز، وفيهم معظم قادة الثورة وعلى رأسهم القائد العام، سلطان. وثانيتهما أقامت في عمّان والقدس وحواضر أخرى من شرق الأردن وفلسطين، وفي القاهرة والاسكندرية، أي في «المعمور»، وهي من مجاهدي الغوطة ودمشق وحماه وغيرها من المناطق السورية، ومن مجاهدين دروز أقام أكثرهم في فلسطين، وأقلهم في شرق الأردن.[٢] وهذا حمل البعض على تسمية الفئة الأولى باسم «زعماء الدروز»، والفئة الثانية باسم «زعماء الشام». والعامل الطبقي قسم المجاهدين المرابطين في الصحراء بين الزعماء الأطارشة وأنصارهم من جهة، وبين أخصامهم من زعماء الصف الثاني وأنصارهم من جهة أخرى، فأوجد جذور التكتلين اللذين انفجر الصراع بينهما في سنة ١٩٤٧ باسم «الشعبية والطرشان». والعامل الطبقي قسم أيضاً بعض زعماء «المعمور» إلى قسمين: «الأشراف» وعلى رأسهم نسيب البكري، وزعماء العامة وفيهم محمد سعيد العاص وحسن الزيبق.[٣]

---

(١) أنظر عن هذا البيان المقطم، عدد ٢٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٨.

(٢) يذكر علي عبيد في رسالته إلى المهاجر نجيب العسراوي المقيم في البرازيل أن عدد المقيمين في النبك ١٢٥٧، فيهم ٢٢ خيّالاً و٤٠٠ بين هجّان وراجل، وأن عدد المقيمين في عمّان وفلسطين لا يقل عن ٢٠٠٠، أنظر جريدة «لسان الحال» عدد ١٠ أيار ١٩٢٨.

(٣) حسن الزيبق: مجاهد دمشقي، كانت زوجته أيضاً مجاهدة.

وانتقلت عدوى الانقسام على أساس فئوي مذهبي إلى المهاجرين في الولايات المتحدة الأميركية، وإلى حزب «سورية الجديدة».[١] وهذا دفع سلطان إلى نصح المؤتمر السوري، الذي دعا حزب «سورية الجديدة» لعقده في الولايات المتحدة الأميركية، بضرورة التوحّد ورصّ الصفوف.

استمرَّ تمحور العمل السياسي للمجاهدين، خارج سورية كما داخلها، حول سلطان لأنه القائد العام للثوار، الذي ينطق باسمهم، ولأن أكبر مجموعة منهم كانت إلى جانبه. وهو لم ينتسب إلى أي حزب من الأحزاب، بل كان مع أخويه علي وزيد ميّالين إلى حزب الشعب ورئيسه الشهبندر. لكنه حاول جهده أن يكون على مسافة واحدة من الأحزاب، ومن الأفرقاء الذين حاولوا زجّه في صراعاتهم، والذين حاول كلٌّ منهم الاستقواء به وجعله إلى جانبه. وكثيراً ما كانت تروج إشاعات عن نزاعه مع بعض القادة فيبادر هو، أو يبادرون هم، إلى تكذيبها، كالخبر الذي نُشِر عن نزاع نسيب البكري معه، وبادر هذا إلى تكذيبه في ٦ نيسان ١٩٢٧. ولم يسلم من معارضة بعض القادة الذين رافقوه إلى وادي السرحان. وقد حاول التوفيق بين الأحزاب المتنازعة، فكان ذلك إحدى مهام مبعوثه إلى مصر، يوسف العيسمي، في نيسان ١٩٢٩، وأحد أهداف المؤتمر الذي دعا إلى عقده في النبك في تشرين

(١) يذكر سليمان بدّور في رسالته إلى محمد عز الدين الحلبي، بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٣١، أنه برز المستغلون لقضية المجاهدين في الولايات المتحدة الأميركية، وأن هؤلاء حاولوا، دون جدوى، تحجيم دور بني معروف (الدروز) في الثورة، ودور المغتربين منهم في الإحسان للمجاهدين. وهذا مما ساءنا جداً وكاد يجلب اليأس إلى نفوس أبناء الطائفة لأنه ألا يكفي أن يضحّي أبناء معروف في الوطن بزهرة شبيبتهم على مذبح الوطنية، وهنا يبذلون كل أموالهم في سبيل الثورة الاستقلالية ــ لا اندفاعاً منهم بعامل الطائفيات بل بعامل حب الوطن ــ حتى يحاول البعض لتعزيز نفوذهم الشخصي أن يسعوا للتفريق وحرمان بني معروف من هذا الشرف الذي أحرزوه ببطولتهم النادرة وكرمهم الحقيقي. من أوراق محمد عز الدين الحلبي.

الأول ١٩٢٩. وحين أتعبه نزاع الأحزاب، واعتماداً على إيمانه بالفعل أكثر من القول، وبالتطبيق أكثر من النظرية، وبالعمل العسكري أكثر من العمل السياسي، صرّح في النبك أمام أدباء من فلسطين زاروه، فقال: «أرى وجوب انتساب كل فرد في الأمة إلى كتلة المجاهدين. وليكن شعار كل فرد الجهاد والتضحية في سبيل الوطن ونبذ الأحزاب إلى أن تستقل الأمة. وكل من يخالف هذا المبدأ نشكُّ في إخلاصه ووطنيته، لأنه بذلك يخالف مبدأ يقرّه المجاهدون ويعتقد المخلصون أنه أساس لخدمة القضية ونجاحها».[1] وفي البيان الذي صدر عنه وعن المجاهدين في ٢ أيلول ١٩٣٥، بشأن التفاهم فيما بينهم، اتفاقٌ على الابتعاد عن الحزبيات مع احترام جميع رجال الأمة المخلصين من كل حزب.

كانت الأموال المرسلة إلى المجاهدين لدعم صمودهم، وتأمين معيشتهم، والتعويض عن خسائرهم، من أهم أسباب انقسامهم. فالمال لم يخطر على بالهم حين حملوا السلاح، ووضعوا الدماء على الأكف، وجادوا بالأرواح، لكنه شغلهم حين توقّفوا عن الجهاد العسكري كما شغلهم العمل السياسي، وبخاصة حين بات المصدر المهم لمعيشتهم. إن أول لجنة تشكّلت لإعانتهم هي لجنة القدس التي كانت تتلقى الإعانات المرسلة، وترسل الوفود لجمعها من العواصم العربية. وقد وكّل سلطان، واللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، ولجنة القدس، الشهبندر وشكيب أرسلان وإحسان الجابري بجمع الإعانات من المغتربين وهيئاتهم في أميركا. ومن الجهات التي اهتمّت بجمع المال من العرب المقيمين والمغتربين، وإرساله إلى المجاهدين، اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، وحزب «سورية الجديدة» المنشأ في الولايات المتحدة الأميركية، الذي أسّس ٣٥ فرعاً في مدنها بأسماء قادة الثوار وبضعة زعماء سوريين،

(١) الصفاء، عدد ١٥ آب ١٩٢٩.

والذي بلغ مجموع ما أرسله ١٥٠ ألف جنيه إسترليني. ومن هذه الجهات لجنة إسعاف أطفال الصحراء، التي أسّسها سامي سليم في سنة ١٩٢٨، وحلّتها الحكومة اللبنانية في حزيران ١٩٣٥، وجمعية النهضة الدرزية في المكسيك. وكان قسم من المساعدات يُرسَل بواسطة جريدة «الصفاء» في لبنان، وجريدة «البيان» في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتم نشر بيانات بالأموال المرسَلَة والمسلَّمة والمصروفة في الصحف، لنفي الشكوك التي صارت تحوم حول قضية الأموال وتوزيعها.

بدأت الإعانات تصل من لجنة القدس إلى المجاهدين وهم في ميادين القتال، ووُزِّع بعضها رواتب عليهم. «وتمَّ الاتفاق بين الشهبندر وحسن الحكيم وعثمان الشراباتي وأمين الحسيني، في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٦، على أن تكون حصة جبل الدروز ٥٥٪ وحصة اللجاه ١٥٪ وحصة الغوطة ٣٠٪».[1] وشكّل المجاهدون اللجان لتوزيع الأموال عليهم، ومنها لجنة في جبل الدروز برئاسة سلطان اسمها اللجنة العليا، كانت تشتري الأسلحة والذخائر والخيول وسائر حاجات الثوار الضرورية، تلتها لجنة عليا برئاسة الأمير عادل أرسلان، الذي أكّد لمجاهدي اللجاه، الذين كانوا بقيادته في المرحلة الأخيرة من الثورة في جبل الدروز، أن المساعدات ستأتيهم، لكنها لم تصلهم إلا ابتداءً من سنة ١٩٢٧. وقد بدأت الانتقادات توجَّه إلى لجنة القدس ورئيسها أمين الحسيني، وإلى حزب الاستقلال، وكانت أشدّها انتقادات عبد الغفّار ومتعب الأطرش في اجتماعهما برفقة وفد من الطرشان مع سلطان في الأزرق في أول شباط ١٩٢٧، لبحث قضية الأموال. وقد نقل أحدهم إلى سلطان أن الحاج أمين الحسيني صنع خاتماً باسمه. واقترح بعض المجاهدين تشكيل لجنة في الأزرق برئاسة حسن الحكيم، لكن هذه اللجنة لم تُشكَّل بسبب النزاع بين حزبي

---

(١) **مذكرات عبد الرحمن الشهبندر**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ١٢٦.

الشعب والاستقلال، فاستمرَّت الأموال تأتي إلى المجاهدين عبر لجنة القدس.

كان متعب الأطرش أول من لفت سلطان إلى سوء توزيع الأموال، وأعاد ذلك مراراً، ثم كرّره في اجتماع الأزرق الذي وردت الإشارة إليه، في إطار كيله مع عبد الغفّار الأطرش الاتهامات إلى حزب الاستقلال. وكان عبد الغفّار أكثر من تطرّف وعنف على الأمير عادل أرسلان. فرد سلطان بعنف عليهما، إذ طردهما والوفد الطرشاني المرافق لهما قائلاً: إن الأمير عادل أفضل منكم جميعاً. وشهر السلاح على عبد الغفّار، وكاد يفتك به. فخرج عبد الغفّار ومتعب من الاجتماع غاضبين، وما لبثا أن استسلما كما وردت الإشارة إلى ذلك. وقد اتهم متعب، في إحدى قصائده، الحاج أمين الحسيني بالطمع، واتهم الأمير عادل بأنه سبب تفكك وحدة الثوار.

بعد وصولهم إلى النبك عقد المجاهدون اجتماعاً في ٣٠ آب ١٩٢٧، برئاسة سلطان، وشكّلوا لجنة لإعانة المنكوبين اسمها «اللجنة العليا»، رئيسها الأمير عادل أرسلان. وظلّت لجنة القدس برئاسة أمين الحسيني مستمرّة في تسلّم الإعانات، إلا أنه اتُفق على أن توضع الأموال في البنك، ولا يُصرف منها رواتب للجنة القدس، على أن يكون حق الصرف محصوراً باللجنة العليا الموجودة في النبك.

وفي الوقت الذي كان بعض قادة الثوار الدروز يوجّهون الاتهامات إلى لجنة القدس باستئثارها بالأموال، وبسوء صرفها، كانت الاتهامات توجَّه إلى قادة الدروز بأخذ الحصة الكبيرة من الأموال. وكثرت الشكوك في أوساط جميع الأفرقاء إزاء بعض المسؤولين عن تسلّم الأموال في القدس والقاهرة، فاتُهم هؤلاء بأخذ رواتب عالية، وببناء القصور الفخمة في القاهرة والإسكندرية وسواهما من مال الثورة. واتُهم الشهبندر من خصومه بأنه أسّس عيادة في القاهرة من أموال الثورة. وقد أبدى الحاج أمين الحسيني رغبته في تعيين المجاهدين لشخص يقوم مقامه لتسلم الإعانات المرسلة من الخارج. لكن اختيار

البديل عنه كان أمراً صعباً بسبب النزاعات والاتهامات. وبناء على ذلك أرسل سلطان في ٢٤ تموز ١٩٢٩ بياناً إلى المحسنين ومؤسسي الفروع والجمعيات الخيرية بإرسال الأموال حوالات مالية رأساً إلى البنك العثماني في عمان بدلاً من إرسالها إلى لجنة القدس، حيث يتسلّمها الدكتور إبراهيم علم الدين، ويسلّمها إلى لجنة مؤلّفة من ١٤ شخصاً من المجاهدين، سبق انتخابهم بتاريخ ٢٤ أيار ١٩٢٩. ثم انتخب المجاهدون في مؤتمرهم الذي عقدوه في تشرين الأول ١٩٢٩، بدعوة من سلطان وبرئاسته، لجنة مالية، واعتمدوا التاجر حمدي منكو لتسلّم ما يرد إليهم من إعانات. وظلّت مسألة الإعانات تشغلهم وتشغل سلطان، وتنتج الشكوك والاعتراضات والشكاوى والمداخلات، وتؤدي إلى تعدّد اللجان كبديل عن قادة المجاهدين لتسلم الإعانات وتوزيعها، حتى ٢ أيلول ١٩٣٥ حين شكّلوا لجنة تنفيذية لإدارة شؤون المجاهدين برئاسة سلطان.

كان سلطان مضطرّاً إلى التعاطي بالشأن المالي بصفته القائد العام للثورة، والمسؤول عن شؤون الثوار في السلم كما في الحرب، وعليه تبعاً لذلك أن يهتمّ بتأمين معيشتهم، وأن يشرف على توزيع الأموال عليهم، وأن يكون المعنّي الأول بتشكيل اللجان التي تتولّى ذلك، وبمراقبة عملها، إضافة إلى ترؤس بعضها. كما كان عليه التعاطي بالشأن المالي بصفته أحد الثوار وله حصة من الإعانات. فكان يعقد الاجتماعات، أو يدعو إليها بناءً لطلب المجاهدين، ويرسل البيانات والرسائل إلى الصحف وإلى المهاجرين لتوضيح الأمور، ويطلب من المحسنين ألاّ يبخلوا بالمال على من رخّصوا الدماء والأرواح في سبيل الوطن، وألا يتأخّروا في جمعها وإرسالها، مناشداً إياهم «بدماء أبناء الثورة وأرواح الشهداء والغاية النبيلة التي جاهد الثوار من أجلها»، بحسب ما جاء في بيانه المرسل إلى الصحف في ٢٤ تموز ١٩٢٩.

لم يسلم سلطان من اتهامات معارضيه من أعضاء حزب الاستقلال بأنه يأخذ نصيباً كبيراً من الإعانات، ويخصُّ أخويه زيد

وعلي، وقريبه صيّاح الأطرش، وصديقه عقلة القطامي، بحصص كبيرة، مع أن صيّاح الأطرش يشير إلى توزيع الإعانات بالتساوي،[١] وواقع الحال يدحض الاتهامات، إذ أن سلطان لم يميّز نفسه عن رفاقه، ولم يغتن يوماً، ولم يكن هدفه جمع المال، وقد عُرض عليه الكثير منه ليغيِّر مواقفه فأبى. ووُجهت الانتقادات من أعضاء هذا الحزب ومؤيديهم إلى زيد، فاتّهمه تسعة من قادة المجاهدين بأنه يوزِّع الإعانات على المقيمين في الأزرق وعمّان، مخالفاً بذلك قرار القيادة العامة للجنة العليا، التي تحصر حق الاستفادة من الإعانات بالمجاهدين المقيمين في النبك والحديثة، منطلقين في موقفهم هذا من أن توزيع الإعانات على غير المقيمين في النبك والحديثة قد يحمل المقيمين فيهما على النزوح إلى عمّان والأزرق، حيث المعيشة أسهل ووصول الإعانات أيسر، وهذا يؤدّي إلى نهاية الثورة التي هي، في نظرهم، ما تزال قائمة وحيّة بوجود الثوار في النبك والحديثة.[٢]

في وادي السرحان

حين تأكد لسلطان أن بقاء الثوار في الأزرق أمر مستحيل بعد إصرار الإنكليز على إبعادهم عنه، واتخاذ التدابير الآيلة إلى طردهم أو استسلامهم للفرنسيين، اختار الإقامة في المملكة العربية السعودية، لأنها الدولة العربية الوحيدة المستقلّة آنذاك، التي ترفرف عليها راية وطنية، هي راية الملك عبد العزيز آل سعود. وكان قد سبق له أن رفض، وهو في الأزرق، الإقامة في أية دولة ترفرف عليها راية أجنبية حين عرض عليه المعتمد البريطاني في عمّان، الكولونيل كوكس، الإقامة في فلسطين.

---

(١) يرد في مذكرات صيّاح الأطرش عن يوم ٢٣ حزيران ١٩٢٩ أن الأموال وُزّعت على ٨١١ نسمة بالتساوي، ونالت كل نسمة مجيدي واحد.

(٢) رسالة بتوقيع تسعة من قادة المجاهدين إلى رئيس لجنة إسعاف أطفال الصحراء، سامي سليم. من أوراق سامي سليم.

طلب سلطان من أعضاء مكتب الثورة في عمان تدبير أمر انتقاله مع الثوار إلى أراضي الملك ابن السعود، وهؤلاء اتصلوا ببعض الشخصيات العربية في القدس والقاهرة، فكلّفوا شكري القوتلي بالاتصال بالملك السعودي، ففعل. وقبل الملك، بعد اعتذار في بادئ الأمر، استضافة الثوار بناءً على ضمانات، منها عدم قيامهم بأية حركة ضد الفرنسيين. وقد اشترط هذه الضمانات نزولاً عند طلب الفرنسيين، الذين هدّدوه بمنع وصول الحجّاج من منطقة انتدابهم إلى بلاده، التي كانت قبل اكتشاف البترول تعتمد كلياً على موسم الحج، ثم لوّحوا له فيما بعد بترشيح أحد أبنائه للعرش السوري المقترح. «وقد فسّر البعض قبوله للثوار أنه تكفير عن خطأ تسليمه في السابق لثوار جاويين إلى هولندا كانوا حجّاجاً في بلاده».[1] فانتقل سلطان ورفاقه المجاهدون من الأزرق إلى العمري في إمارة شرق الأردن، وهناك قابلهم الموفد الإنكليزي إليهم، الكولونيل سترافورد، بعد أن علم أن الملك السعودي قبل نزولهم في أراضيه، ففاوضهم على العودة إلى الأزرق. لكن سلطان رفض ذلك، لأنه ما عاد يثق بالإنكليز بعد المساعدات التي قدّموها للفرنسيين. وتابع المجاهدون سيرهم إلى غدير «الحصيدات»، ثم إلى النبك في وادي السرحان من أراضي المملكة العربية السعودية حيث وصلوا إليها في أواخر تموز ١٩٢٧، وكان عددهم ١٢٠٠ نسمة من بينهم ٦٨ مجاهداً لبنانياً مع عائلات البعض منهم.

يمتد وادي السرحان من الأزرق في إمارة شرق الأردن شمالاً إلى الجوف في نجد من المملكة العربية السعودية جنوباً. وتقع النبك في المنطقة الشمالية الغربية من السعودية في أضيق نقطة مع الحدود الأردنية، وفي أقرب منطقة إلى الأراضي السورية، ممّا يسمح بكل سهولة، في حال قبول الملك عبد العزيز والأمير عبد الله، بقيام المجاهدين بعمليات عسكرية ضد الفرنسيين انطلاقاً من النبك.

---

(١) المقطم، عدد ٢٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٧.

قوبل المجاهدون في البداية بالترحيب من قبل الملك عبد العزيز وعمّاله، وأهديت لزعمائهم السيوف. وطلب منهم الملك لوائح بأسمائهم وأسماء نسائهم وأبنائهم وعددهم لتقديم الإعانات لهم. ولاقوا عند وصولهم ترحيب شيوخ القبائل وعمّال ابن السعود: عبد العزيز بن مساعد بن جلوي أمير نجد، وعبد الله الحواسي حاكم منطقة الجوف، وعبد الله بن حمدان أمير قريات الملح. إلا أن معاملة الملك لهم تغيَّرت بعد ثلاثة أشهر، وأخذت تشهد توتّراً من حين إلى آخر.

في تشرين الأول ١٩٢٧ تلقّى حاكم القريات أمراً بتجريد المجاهدين من السلاح، وإبعادهم عن النبك. وتزامن ذلك مع لقاء سلطان بالأمير عبد الله في «الموقّر»، حين كان الأمير في ضيافة حديثة الخريشة من شيوخ بني صخر أثناء قيامه برحلة صيد. وقد ورد في الصحف آنذاك تفسيرات عديدة لهذا اللقاء، منها رغبة سلطان في الانتقال مع المجاهدين إلى الأزرق بعد تضايقهم من عدة عمليات سطو على مواشيهم، وتوسيطه الأمير عبد الله لدى الإنكليز ليقبلوا بانتقالهم، واهتمام الأمير عبد الله بذلك. وكان اللقاء عند البعض طبيعياً ووليد الصدفة، ولكن رأي الآخرين مخالف لذلك، إذ لا مجال في السياسة، على العموم، للصدفة ولا لبراءة اللقاءات.

بادر سلطان إلى تكذيب ما نشرته الصحف من أخبار وذهبت إليه من تفسيرات، فأرسل بياناً إليها مكذّباً ما نشرته جريدة «الأحرار» البيروتية، وجريدة «الشعب» الدمشقية، عن حالة الثوار في النبك، ومقابلة الأمير عبد الله، مؤكِّداً بأنه وجميع من معه «ثابتون في خدمة الوطن المحبوب». وقد نفى زيد الأطرش، أخو سلطان، ورفيقه في اجتماعه مع الأمير عبد الله في «الموقّر»، ما جاء في الصحف عن توسيط سلطان للأمير عبد الله لدى الانكليز بشأن انتقاله ورفاقه إلى الأزرق، فقال: «عند حضور الأمير عبد الله إلى «الموقّر» استدعانا، ربما ليجدِّد معنا ما انقطع، ويفهمنا بهذا اللقاء، وبطريقة غير مباشرة، أنه كان في طردنا من بلاده مغلوباً على أمره. وأقمنا معه

خمسة أيام حافلة بالمجاملات والتشريفات، خالية من بحث الأمور السياسية». [١]

أرجأ الملك عبد العزيز أو «الهمّام» [٢] تجريد المجاهدين من السلاح، لكنه طلبه مجدّداً في تموز ١٩٢٨، بعد حصول عمليات غزو وحوادث سلب على الطرقات، التي تصل شمال المملكة العربية السعودية بإمارة شرق الأردن وبالعراق، اتُهم المجاهدون ببعضها، فأرسل مندوبه سليمان الشنيفي، أمير تيما، إلى سلطان، ليطلب منه تنفيذ أحد الأمرين التاليين: إمّا تسليم السلاح في مهلة أسبوع، أو توقيع تعهّد بعدم القيام بأي عمل مسلَّح، وترك مسألة حماية المجاهدين وتحصيل حقوقهم للجهات السعودية.

استغرب سلطان العودة إلى أمر تجريد المجاهدين من السلاح في الوقت الذي يُفترَض إبقاؤه في أيديهم، وتزويدهم بالمزيد منه، لأنه شرفهم، وبه قاتلوا ليحققوا استقلال بلادهم، إضافة إلى أنه ضمانة لسلامتهم، وللدفاع عن أنفسهم ضد غارات البدو المقيمين حولهم. وتجريدهم منه يضعهم تحت رحمة أقل العشائر قوة، «فمانع وهدّد بالمقاومة». [٣] وأخيراً تمَّ التوصل إلى تسوية تقضي باحتفاظ المجاهدين بسلاحهم وبحرية نقله في المنطقة التي يقيمون فيها، مقابل تعهُّد وافق سلطان وقادة المجاهدين على إعطائه بعد تردّد، وحصول اجتماعات عديدة، ووساطة طال أمدها بينهم وبين الملك عبد العزيز، قامت بها شخصيات سورية فاوضت الملك، هي شكري القوتلي وكامل القصّاب وخالد الحكيم، وشخصيات فاوضت المجاهدين منها شكري القوتلي وأديب خير. وكان الأمير عادل أرسلان أشدَّ المجاهدين تمنّعاً عن

(١) حديث زيد الأطرش مع المؤلف بتاريخ ٨/ ٩/ ١٩٨٤.

(٢) الهمّام: لقب أطلقه قادة الثورة ومجاهدوها على الملك عبد العزيز.

(٣) صلاح مزهر، **ثوار من بلادي**، دمشق لا تاريخ، ص: ٢٢٦. والمؤلف المذكور اشترك مع يوسف الدبيسي في كتابة **مذكرات سلطان**. والقائد الذي يتحدّث عنه، ويذكر أنه مانع وهدّد بالمقاومة، دون أن يسمّيه، هو سلطان.

إعطاء التعهّد، وقد كتبه في بادئ الأمر بصيغة شديدة اللهجة، وأسلوب خالٍ من المرونة السياسية، فلم يقبله الملك وطلب تعهّداً آخر. أما فحوى التعهّد، فهو عدم القيام بأي نشاط يخلُّ بالأمن، أو يخالف النظام المعمول به في أراضي المملكة العربية السعودية.

كان الملك عبد العزيز يتخوَّف من وجود مجموعة كبيرة من الأشدّاء المتماسكين في مكان واحد على أرضه، ومن احتمال أن يتعدّى اللجوء السياسي إلى التدخل العسكري في الصراعات الداخلية، وإلى نصرة القبائل التي قد تثور عليه. ومما عزّز هذا التخوّف علاقة سلطان الحسنة مع شيوخ عشائر بني صخر الموالين للأسرة الهاشمية. وقد أراد الملك من موضوع نزع سلاح المجاهدين إرضاء الفرنسيين، الذين كان يسرّهم حصول ذلك، ويطالبون به، وكان من مصلحته إرضاؤهم من أجل الحصول على موافقتهم على وصول ابنه فيصل إلى عرش سورية، في فترة العمل على وضع دستور لها وطرح إعادة الملكية إليها.

توالت طلبات الملك عبد العزيز من المجاهدين، ومضايقاته لهم، فأرسل في أول آذار ١٩٢٩ رسولاً إلى سلطان يطلب منه تنفيذ أربعة شروط، هي: تسليم المنهوبات من حين وصول المجاهدين إلى بلاده وحتى تاريخه، عدم حصول شيء في المستقبل، الالتجاء إلى الشرع عند الاختلاف، منع شكيب وهّاب من دخول الأراضي السعودية[١] عقد سلطان اجتماعاً عاماً، وبعد المناقشة تقرّر قبول الشرط الثالث، أي الالتجاء إلى الشرع لأنه سيّد الأحكام. وأُهمِل الردُّ على الشرط الرابع المتعلّق بشكيب وهّاب. وسبب منع هذا المجاهد من دخول الأراضي السعودية عائد إلى أنه غزا على رأس ٩٥ مجاهداً عشيرة المساعيد، الذين كانوا يعتدون على المجاهدين ويسلبون مواشيهم وينقلون أخبارهم إلى الفرنسيين، وانتصر عليهم. أما بالنسبة

(١) مذكرات صيّاح الأطرش عن يوم أول آذار ١٩٢٩.

إلى النهب، فقد استاء المجاهدون لاتهامهم به، لأنه ليس من عاداتهم، وهم عرضة له من البدو، ولأنهم ضيوف ويعرفون أصول الضيافة وحقوقها وواجباتها، وقد لجأوا إلى المملكة السعودية من أجل قضية مقّدسة لا زالوا يعملون لها. وبعد أن سّويت هذه القضية، بتنفيذ ما أمكن من طلبات الملك عبد العزيز، عاد حاكم الجوف يطلب من المجاهدين ترك المنطقة التي يقيمون فيها، إلا أن مقابلة زيد الأطرش، للملك عبد العزيز أزالت، بحسب ما ذكر سلطان، سوء التفاهم، وأمر الملك حاكم الجوف بالكف عن مضايقة المجاهدين.[١]

وفي تشرين الأول ١٩٢٩ عاد المسؤولون السعوديون لمضايقة المجاهدين، فاتهموا، بحسب ما يذكر صيّاح الأطرش، سلطان وصيّاح الأطرش بأنهما يراسلان الأمير عبد الله ويدعمانه ضد السعوديين. ورد ذلك في كتاب فيصل السعود إلى أمير كاف، عبد الله الحواسي.[٢] وبنيت هذه الاتهامات على ذهاب بعض المجاهدين وقادتهم إلى الأراضي الأردنية، وخصوصاً إلى عمّان، من أجل تأمين الإعاشة، وتلقي المعونات، والاتصال ببعض رجالات سورية. وقد طلب الملك عبد العزيز من المجاهدين، في رسالته إليهم في ١٢ تشرين الأول ١٩٢٩، إمّا انتقال الراغبين في البقاء في رعويته إلى الجوف، وإمّا مغادرة الرافضين لذلك خلال مهلة شهر.[٣] لكنه لم يتقيّد بمهلة الشهر المعطاة لهم، ولم يتعامل مع رفضهم بالحزم والشدّة، بدليل أنه عاد إلى التشدّد معهم في أواسط كانون الأول ١٩٢٩، حين أُعلم برغبة سلطان الالتقاء بالأمير عبد الله، وبأنه يطلب موافقته.

آنذاك تحمّل المجاهدون أكبر مقدار من تأثير الصراع السعودي

---

(١) جواب سلطان على سؤال مراسل جريدة «الاستقلال» نشرته جريدة «الصفاء» في عدد ٢٠ حزيران ١٩٢٩.

(٢) مذكرات صيّاح الأطرش عن يوم ١٠ تشرين الأول ١٩٢٩.

(٣) رسالة الملك عبد العزيز آل سعود إلى المجاهدين. من أوراق محمد عزالدين الحلبي.

الهاشمي عليهم، وهو صراع انتهى في الجزيرة العربية بطرد ابن السعود للشريف حسين، والد الأمير عبد الله، وبرز بعد ذلك في ميادين عديدة، منها محاولة كل من ابن السعود والأمير عبد الله استقطاب الدول والأحزاب معه، والتنافس على عرش سورية. كما تحمّل المجاهدون أكبر مقدار من تأثير الأقاويل والوشايات عليهم، التي ينقلها مناصرو ابن السعود إليه، وبعضهم من أعضاء حزب الاستقلال المؤيّد له والمتنازع مع حزب الشعب الذي يؤيد الأمير عبد الله. ويبدو أنه كان من الصعب تقبّل موقف حيادي للمجاهدين، وغير منحاز إلى الملك عبد العزيز أو إلى الأمير عبد الله، أو تقبل لجوئهم إلى بلاد الملك عبد العزيز وإبقاء علاقاتهم مع خصمه الأمير عبد الله. فإما أن يتّخذوا جانب هذا، أو يتّخذوا جانب ذاك. وفي هذا المجال يقول الأمير شكيب أرسلان، في رسالته إلى علي عبيد، في أواخر عام ١٩٢٩: «فحضرة سلطان باشا المتفق مع الأمير عبد الله كان ينبغي أن يعلم أن صديقه الأمير لا يقدر أن يلجئه في إمارته، رغم الروابط التي بينهما، ولهذا ليس من اللائق أن يكون إنسان ملتجئاً إلى ملك ومستظلاً في ظلّه، وهو في الوقت نفسه مرتبط مع أعداء ذلك الملك».[١]

إذاً جدّد الملك عبد العزيز تضييقه على المجاهدين، فطلب منهم بواسطة عمّاله تنفيذ ما كان قد طلبه سابقاً، في رسالته إليهم وأرجأه، وهو مغادرتهم لبلاده، أو توزّعهم في داخلها. إنه يضعهم أمام خيارين، كلاهما مرٌّ، وهو يعلم ذلك، لأنهم رفضوا منذ شهرين انتقالهم إلى داخل أراضيه. كما أن مغادرتهم أراضيه إلى أراضي دولة مجاورة تتطلّب موافقة البريطانيين والفرنسيين. وقد تزامن طلبه الجديد هذا مع قرار حكومة شرق الأردن إخراج الدروز من أراضيها بناءً لطلب قائد الجيش، على أثر اعتداء على سيارة بين صويلح وعمّان

(١) أنظر رسالة الأمير شكيب أرسلان إلى علي عبيد، عند سلامه عبيد، **الثورة السورية الكبرى**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٤٠٩.

اتُهم به الدروز المقيمون في شرق الأردن، لكن براءتهم ثبتت بعد اكتشاف الجناة.

جاء في كتاب أحد عمّال الملك عبد العزيز، إبراهيم النشمي، إلى صيّاح الأطرش أن حكومة جلالة الملك تضع المجاهدين أمام أمرين: إما أن ينتقلوا إلى داخل البلاد قرب الجوف حيث يمكنهم الاشتغال بالزراعة وغيرها من أسباب المعيشة، وإما أن يغادروا السعودية خلال شهر من تاريخ وصول الكتاب إليهم.[١] وقد بنى الملك موقفه على ما جاء في رسائل وردت إليه ضد المجاهدين، بحسب ما جاء في كتاب أمير الجوف، عبد الله الحواسي، إلى محمد عز الدين الحلبي بتاريخ ١٧ آذار ١٩٣٠.[٢] كما اعتمد على خطيئات وقعت من بعض أناس هناك أساءت جلالته، بحسب ما جاء في كتاب فؤاد حمزة، أحد مستشاري الملك آنذاك ثم وزير خارجيته فيما بعد، إلى زيد الأطرش بتاريخ ٢ نيسان ١٩٣٠. وقد علّق زيد الأطرش خطياً في صفحة الرسالة الواردة إليه على أحد أسباب تضييق الملك عبد العزيز على المجاهدين، بما يلي: «وُجد من دسَّ بأذن الملك عبد العزيز أن سلطان الأطرش والمجاهدين يتأهبون لغزو الجوف وملحقاتها انتصاراً للحركة التي قام بها الشيخ ابن رقاده ضد الملك عبد العزيز، والتي قيل عنها إنها قامت بتحريض من الأمير عبد الله، الأمر الذي جعل الملك المذكور ينذرنا بالرحيل من بلاده، وإلا فهو غير مسؤول عن تعدّي عربان نجد علينا».[٣]

وقد أُتهم أعضاء حزب الاستقلال المؤيّد للسعوديين بنقل الأخبار والوشايات إلى الملك عن سلطان وأخويه ورفاقه بقصد الإساءة إليهم.

---

(١) كتاب إبراهيم النشمي إلى صيّاح الأطرش، من أوراق صيّاح الأطرش، وقد نشرناه في كتابنا، **دروز سورية ولبنان**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٤٠٢.

(٢) كتاب عبد الله الحواسي إلى محمد عز الدين الحلبي، من أوراق محمد عز الدين الحلبي، وقد نشرناه في كتابنا، **دروز سورية ولبنان**، ص: ٤٠١.

(٣) كتاب فؤاد حمزة إلى زيد الأطرش وتعليق زيد الأطرش عليه، من أوراق زيد الأطرش.

وكانت حجّة عبد الله الحواسي أن الملك لا يستطيع حماية المجاهدين من غارات البدو لوجودهم في أقصى أراضيه الشمالية، وعزّز حجّته بالقول إن المجاهدين طلبوا منه في الماضي إرجاع مواشيهم التي سلبها البدو.

أرسل الأمير عبد الله بن مساعد سالم الشيخ لترحيل المجاهدين إلى داخل أراضي المملكة إنفاذاً لأمر الملك عبد العزيز، فرفض سلطان ذلك. ولدى إصرار العامل السعودي على تنفيذ أمر الملك، اقترح سلطان تمديد مهلة الشهر المعطاة لهم، فوافق سالم الشيخ بعد استشارة رؤسائه. وهذا الأمر الخطير، الذي رفضه سلطان في الماضي، ويرفضه اليوم، يعني اعتقالاً مدنياً للمجاهدين، وبادرة عدائية ضدّهم، وإذلالاً لهم، ونهاية قضية اسمها «الثورة»، لأن إبعادهم إلى داخل الأراضي السعودية يعني إبعادهم عن سورية لمسافة طويلة، بحيث لا يعودون يشكّلون أي خطر على الفرنسيين، وإبعادهم كثيراً عن الحواضر، وعن وسائل الإعلام، وعن مراكز تقبّل الإعانات وابتياع الحاجات. ويعني تقليل وسائل عيشهم، وقد تأكد لسلطان ذلك بعد استكشاف المنطقة المقتَرحة لإسكان المجاهدين، فوجدها فقيرة لا تصلح للسكن، إذ أرسل شكيب وهّاب إليها، «فمكث مدة شهر تقريباً، ولم يأكل الخبز سوى يوم واحد، وبقية الأيام كان الطعام عبارة عن الجراد والتمر، ثم إن معاشرة البدو المتعصّبين أمر لا بد منه».[1]

باشر سلطان وسائر قادة الثوار اتصالاتهم مع الملك عبد العزيز ومساعديه وفيهم فؤاد حمزة. وأرسل سلطان يوسف العيسمي عن طريق مصر لمقابلة الملك، فلم يُسمح له بدخول الحجاز. وأرسل أخاه زيد وعلي عبيد إلى القدس وعمّان للاتصال بأعضاء حزبي الشعب

---

(١) كتاب عادل العظمة إلى أديب خير في ٢٨/٣/١٩٣٠. أنظر خيرية قاسمية، الرعيل العربي الأول، **حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٩١، ص: ١٩٤.

والاستقلال، وأعضاء المؤتمر السوري الفلسطيني، من أجل حلِّ الأزمة القائمة. وقد أدت هذه الاتصالات إلى سفر شكري القوتلي إلى الحجاز حيث قابل الملك عبد العزيز، والتمس منه العودة عن قراره، فوُفِّق في ذلك. وممّا ساهم في تسهيل مهمّته الحملة الإعلامية التي قامت بها الصحف العربية لمصلحة المجاهدين، والبرقيات التي أرسلها المسؤولون العرب إلى الملك عبد العزيز، ومنها برقية هاشم الأتاسي التي يطلب فيها معاملة حسنة لسلطان ورفاقه المجاهدين.

اختار سلطان أراضي الملك عبد العزيز دون غيرها. وحرص ورفاقه المجاهدون، منذ أن وطئتها أقدامهم في تموز ١٩٢٧، أن تكون علاقتهم جيدة معه، وألا يقوموا بأي عمل من شأنه تعكير صفو هذه العلاقة، أو الإساءة إليه، وألا يتّخذوا أي موقف معه أو ضده في صراعه مع خصومه، وألا يتدخّلوا في النزاعات العشائرية القائمة في بلاده. وكل ما كان يعنيهم صون كرامتهم، والحفاظ على وسائط عيشهم، واستمرار قضيتهم، وحماية أنفسهم من غارات البدو الذين غزوهم أكثر من مرة وسلبوا مواشيهم، لكنهم استعادوها بحدِّ السيف أحياناً، وبالوساطة مع عمّال ابن السعود أحياناً أخرى. وكانت بين قومهم وبين بعض القبائل البدوية نزاعات سابقة ومعارك وثارات.[(١)] وما كانت ضمانات ابن السعود كافية لحمايتهم في منطقة تكثر فيها غزوات البدو المقيمين والرحّل، الذين استمر خطرهم على المجاهدين طوال مدة إقامتهم في المملكة السعودية. ويُذكَر في هذا المجال غزو عرب الرولى لهم في حزيران ١٩٣١، وسلب مواشيهم، غير أنهم لحقوا بهم واستعادوها، فأحدث اعتداء هذه العشيرة البدوية عليهم ضجّة كبيرة في الأوساط العربية. وكان سلاحُهم الرادعَ الأقوى لكل من يريد غزوهم، وهو الذي منع غزو سلطان بن بجّاد وفرحان بن مشهور الذي وصل إليهم بألف ومائتي مقاتل، لكنه ارتدَّ عنهم حين تأهّبوا

(١) كان دروز جبل حوران يلحقون بالقبائل المعتدية إلى البادية وإلى تخوم نجد، ويستعيدون مواشيهم المسلوبة.

لقتاله، واتخذوا جميع احتياطات الدفاع الضرورية، وانتظموا في مجموعات قتالية نظّمها سلطان، ويصعب اختراقها.[١]

توقّع المجاهدون أن يقرن الملك عبد العزيز استضافته المشكورة بالمساعدة، أو على الأقل بعدم التضييق عليهم. لكنه جعل إقامتهم مشروطة ومقيَّدة، ومهدَّدة من وقت إلى آخر بنزع السلاح أو بالطرد من بلاده، أو بترحيلهم إلى داخلها ووضعهم في ما يشبه الإقامة الجبرية في أرض قاحلة. وما قام به من مضايقات إزاءهم كان مبرراً بضرورة ضمان الأمن في بلاده بعد حصول اعتداءات اتُهم بها بعضهم زوراً، وكان ردّة فعل على ما وصله من وشايات عنهم بأنهم موالون لخصمه الأمير عبد الله ويعملون ضده. إلا أن تدابيره الوقائية والاحتياطية والضرورية لتثبيت دعائم مملكته الناشئة وترسيخ أمنها، اقترنت بدافع تأمين مصلحة شخصية له على حساب المجاهدين، لأنه اتخذهم ورقة لإرضاء الفرنسيين من خلال التضييق عليهم من أجل إيصال ابنه فيصل إلى عرش سورية المقترح، إذ لم يسجَّل له أية بادرة ضد المجاهدين بعد نشر الدستور السوري في سنة ١٩٣٠ وإعلان الجمهورية. وهذه الأمور ذهبت ببعض فضله الذي اعترف به الجميع، واعترف به المجاهدون في مقابلاتهم له، وفي تصريحاتهم، وفي قرارات مؤتمراتهم، وقد شكروه أخيراً عن طريق الأمير عبد الله الحواسي حين ودّعوا الأمير في عام ١٩٣٢ عندما سُمح لهم بالانتقال إلى إمارة شرق الأردن.

سلطان باشا والأمير عادل أرسلان

حين قامت الثورة السورية الكبرى سارع الأمير عادل أرسلان إلى الالتحاق بها، وتسلّم بعض المهمات القتالية والأعمال الإدارية والسياسية،[٢] وانضوى تحت قيادة سلطان العامة، وسلّم له بها كما

---

(١) مذكرات يوسف العيسمي غير المنشورة.

(٢) وردت الإشارة إلى أعمال الأمير عادل أرسلان في الثورة، أنظر: ص: ٢٨٤.

سلّم الجميع. وقد قرّبه سلطان إليه، وميّزه عن العديد من قادة الثوار لنبل محتده، فهو من الأمراء التنوخيين، ولتاريخه النضالي المشرّف، ولكفاءاته الفكرية والأدبية والإدارية والقيادية التي أهّلته لتسلّم مناصب عالية في الدولة العثمانية، والحكومة العربية، وحكومة شرق الأردن، ولشجاعته وبطولته، ولفضله عليه عندما لجأ إلى شرق الأردن بعد قيامه بالثورة على الفرنسيين في سنة ١٩٢٢، إذ وقف إلى جانبه مع الضبّاط الأحرار في الجيش الأردني، وحالوا دون اعتقال الجند له.

فضّل سلطان الأمير عادل على قريبيه عبد الغفّار ومتعب الأطرش، وعلى سائر الزعماء الطرشان، الذين اجتمعوا به في الأزرق في أول شباط ١٩٢٧، وكالوا الاتهامات إلى حزب الاستقلال وإلى الأمير عادل. إلا أن التباعد بينهما بدأ يظهر بعد نهاية الثورة. وبرزت أولى ملامحه عند الوصول إلى وادي السرحان، حيث أقام سلطان وأقاربه ولفيف من المجاهدين في جهة من الوادي، وأقام الأمير عادل ولفيف آخر من المجاهدين في جهة أخرى. ثم بدأ التباعد بين الزعيمين يزداد وضوحاً ويتحّول إلى نزاع لأسباب عديدة، هي: منافسة الأمير لسلطان إذ كان يعتبر نفسه ندّاً له، ودور الأيادي الأثيمة في تأزيم العلاقة بينهما، وكيفية توزيع الإعانات المرسلة إلى المجاهدين، والنزاع بين حزبي «الشعب» و«الاستقلال»، والخصومة بين الملك عبد العزيز آل سعود والأمير عبد الله الهاشمي، إذ كان سلطان يميل إلى حزب الشعب ورئيسه الشهبندر، وهو حزب يؤيده الأمير عبد الله، فيما كان الأمير عادل من أقطاب حزب الاستقلال الذي يؤيده الملك عبد العزيز. وكان الأمير عادل ناقماً على الهاشميين لطرد الأمير عبد الله له ولسائر أقطاب حزب الاستقلال من شرق الأردن إلى الحجاز، ولأمر والده الشريف حسين باعتقال المطرودين، وهذا أدّى إلى احتجاج اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في مصر «على ما ينصبه الأمير عبد الله لأحرار سورية وفلسطين ولبنان من المكائد» بحسب ما جاء في الاحتجاج.

ثمة أمران قد يكونان ساهما في نفرة سلطان من الأمير عادل حين نجح الأمير في اجتذاب بعض قادة الثوار إليه، وتزعّم تكتّلهم في مواجهة سلطان وفريقه، وأبرز هؤلاء محمد عزالدين الحلبي وعلي عبيد وقاسم أبو خير وعلي الملحم، الذين كان معهم لفيف من المجاهدين تعمّقت علاقتهم مع الأمير عادل في معارك اللجاه أثناء قتال حملات الجنرال أندريا. فتنبّه سلطان إلى أن شأن الأمير عادل مع الطرشان لن يكون مختلفاً عن شأن أخيه الأمير شكيب معهم. وأول هذين الأمرين هو موقف الأمير شكيب المعارض لثورة دروز حوران على الدولة العثمانية في سنة ١٩١٠، واتهامه من قبل الطرشان بالإساءة إليهم، وبخاصة إلى زعيمهم يحيى الأطرش، حين صوّرهم، بحسب ما اتهموه، أنهم عصاة على الدولة يجب تأديبهم. وثانيهما منافسة الأمير شكيب للطرشان من فرع إسماعيل، الذي يتحدّر منه سلطان، على عضوية حوران في «مجلس المبعوثان العثماني» في سنة ١٩١٣، وفوزه بها عليهم. فقد رشّح الطرشان، من فرع اسماعيل، فرحانَ الأطرش، فيما كان الطرشان من فرع النجم مؤيدين للأمير شكيب.

بلغت الأمور مع الأمير عادل إلى حد تجاهل واجب عليه إزاء سلطان، هو إطلاعه، بصفته القائد العام، على ما يرد منه وإليه فيما يتعلق بقضايا الثورة وشؤون المجاهدين. «إلا أن الأمير لا يبلغ الأطرش ما يرد عليه، وأنه يكاتب كل جهة ولا يطلع الأطرش على شيء»[١] وهذا خلق الريبة والاستياء عند سلطان. ثم تأزمت الأمور في أيّار ١٩٢٨ بعد اتهام الأمير عادل وفريقه جماعة سلطان زوراً برغبتهم بالاستسلام للفرنسيين وتقديم مضابط بذلك، فاستاء سلطان وهاج فريقه واجتمعوا مع متهميهم في خيمته وواجهوهم بوجوب إثبات مزاعمهم، فعجز هؤلاء عن إثبات أي زعم، بحسب ما جاء في رسالة عادل

---

(١) خيّرية قاسمية، **الرعيل العربي الأول**، مصدر مذكور سابقاً، من رسالة عادل العظمة إلى نبيه العظمة في ٢٩/٥/١٩٢٨، ص: ٤١.

العظمة إلى نبيه العظمة، التي يرد فيها أيضاً أنه على أثر ذلك «حصلت النفرة بين الطرفين، واستفاد من هذا المنافقين لدى الطرفين، وأوسعوا شقة الخلاف. ويقول صيّاح بك [الأطرش] إن المسألة إذ لم تتلافى لا بد من حصول نزاع بل اصطدام بين الطرفين، ويطلب أن يقوم العقلاء بتلافي الخطر، وأن يحضر سعادة إحسان بك [الجابري] لهذه الغاية».(١)

ومع هذا ظل سلطان والأمير عادل يحاولان إخفاء النزاع، إذ كانا يوقّعان معاً على معظم البيانات، ويحضران معاً اللقاءات مع الصحفيين فيترجم الأمير حديث سلطان للصحفيين الأجانب، وينقل إليه أسئلتهم، كما جرى أثناء زيارة أحدهم للنبك في تموز ١٩٢٨، وفي زيارة أعقبتها في ٢٨ من الشهر نفسه للصحفية كانديناني، مراسلة صحيفة الفيغارو الفرنسية، وكما جرى عند نفيهما الخلاف بينهما ببيان وزّعاه بعد ابتعاد الأمير برفقة مئتي شخص عن مخيّم سلطان مسافة ٥ كلم شمالاً في شهر آب ١٩٢٨.

بعد تسوية الأمور، وعودة الأمير عادل إلى مخيّم سلطان، حصل حادث عكّر العلاقة بينهما من جديد، هو مقتل قاسم صالحة على يد رجل لجأ من فلسطين إلى مخيّم المجاهدين، اسمه خميس نصّار. فقد التجأ خميس بعد فعلته إلى منزل الأمير عادل، ولم يسلّمه الأمير إلى سلطان ليصار إلى حل الموضوع بحسب الأعراف العشائرية. عندها عزم أخوا سلطان، علي وزيد، على إحضاره بالقوة، وهدّد علي بقتل الأمير عادل إن لم يسلّم الجاني فوراً. واحتشد فريق الطرشان بسلاحهم، فيما احتشد أنصار الأمير عادل بسلاحهم أيضاً. ووقف المجاهدون اللبنانيون إلى جانب الأمير باستثناء شكيب وهّاب الذي ظلّ مع فريق سلطان، ممّا خلق نفوراً بينه وبين الأمير انتهى بعد زمن قصير حين نجح شكيب وهاب في غارة انتقامية على عرب المساعيد، وردت

(١) المصدر نفسه، ص: ١٩٣.

الإشارة إليها، «فجاء الأمير عادل إلى خيمة شكيب وهّاب وهنأه على انتصاره».[(١)]

عالج سلطان الموضوع بحكمة ورويّة، وبرجاحة عقل وبعد نظر، فهدّأ أنصاره، وأوقف أخويه عن القيام بأي تحّرك، ووسّط فريقاً من المجاهدين على رأسه صالح أبو عاصي لحلّ المشكلة، فحلّوها بشكل حَفَظَ كرامة الأمير عادل المتمسّك بحق الضيافة والإجارة لخميس نصّار على خلفيّة التعامل مع سلطان من نظير مع نظيره، وحَفَظَ كرامة الأطارشة بإحضار القاتل، خميس نصّار، إلى بيت سلطان في أول كانون الأول ١٩٢٨. ثم عُقِدت راية المصالحة في ٣ كانون الأول.

في هذه الفترة حضر الأمير أمين مصطفى أرسلان إلى القدس، فأرسل إليه ابن عمه الأمير شكيب، المقيم في سويسرا، أن يذهب إلى النبك ويحضر معه أخاه الأمير عادل. وقدم زيد وصيّاح الأطرش لمقابلته، وأبلغاه أن حياة ابن عمه في خطر.[(٢)] فكان هذا، إضافة إلى إلحاح الأمير شكيب عليه بالعودة من النبك ومعه أخوه، ممّا جعله يصرّ على اصطحابه معه بالرغم من معارضة الفريق المؤيد له، لخروجه، وطرحهم مسألة إحضار طبيب إلى النبك لمعالجة الأمراض الأربعة التي أصيب بها، والتي أدّت إلى إضعاف جسمه الذي كان مضرب مثل في القوة، ومنها مرض العيون.

غادر الأمير عادل مع الأمير أمين النبك في ٢ نيسان ١٩٢٩،

(١) حديث عارف وهّاب مع المؤلف، في ١٩٨٦/٣/١٧، وهو ابن شقيق شكيب وهاب ومرافقه إلى النبك.

(٢) أفادنا زيد الطرش في مقابلة معه بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٢ أن الأمير أمين أظهر استنكاره لكلام زيد وصيّاح، لأنهما قالاه في مبنى المجلس الإسلامي في القدس بحضور الحاج أمين الحسيني. ولكنه حين اختلى بهما، قال لهما: «أنتم على حق، ولطالما كتبت إلى سلطان وحذّرته من أبناء حمّود»، ويقصد بذلك الأمير شكيب وأخاه عادل.

وودّعه المجاهدون بالإكرام، وكان على رأسهم سلطان، الذي اختلى به واستعاد معه ذكريات الجهاد. وفي خطابه في مصر أبدى الأمير عادل استعداده لتناسي ما كان إلا التنازل عمّا له علاقة بالخلاف على المبادئ، فهذه لا يمكن التنازل عنها. أما الخلافات الشخصية، فمهدورة مهما كان لونها حتى ما رافقها من شغب وشتائم. وقد ألحّ أخوه الأمير شكيب على خروجه من النبك، بحسب ما جاء في رسالته إلى علي عبيد، لا خوفاً من بطش الطرشان به، وإنما خوفاً من العار والفضيحة والشماتة، إذ أن أخاه «ليس بدجاجة يذبحها ابن الأطرش». وقد خطّأ الأمير شكيب سلطان، لانحيازه إلى الشهبندر وإلى أبناء لطف الله، ولاستمرار علاقته مع الأمير عبد الله على أمل أن يقبله هذا في بلاده. وخطّأ أخاه عادل، «لأنه لا يملك طبعه، وأنه كثير الاشتغال بالقيل والقال، وأنه يصدّق كل ما يسمعه ولا يتروّى في الأمور». وخطّأ فريق أخيه من أعضاء حزب الاستقلال وأنصارهم «في كونهم لم يقدّروا موقفهم، ولم يعلموا أن الخصام مع سلطان ليس كالخصام مع شهبندر ولطف الله».[1] وممّا أرسله الأمير شكيب من رسائل لتسوية النزاع بين أخيه وسلطان رسالة إلى يوسف العيسمي.

لم يُنهِ خروج الأمير عادل من النبك الخصام بينه وبين سلطان، بل ظلّ هذا الخصام يتفاعل ويتأزم في إطار الصراع الهاشمي السعودي، ودخول حزبي الشعب والاستقلال طرفين فيه. إن زيد الأطرش يتّهم الأمير عادل بأنه وراء رفض الملك عبد العزيز السماح لأخيه سلطان بمقابلة الأمير عبد الله في كانون الأول ١٩٢٩، بسبب اتصالات الأمير عادل بعمّال الملك.[2] وهذا ما حمل الملك على إصدار الأوامر بانتقال المجاهدين إلى داخل بلاده، أو خروجهم من

(١) أنظر رسالة الأمير شكيب عند سلامه عبيد، **الثورة السورية الكبرى**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٤٠٨- ٤١٤.

(٢) حديث زيد الأطرش للمؤلف في ١٢/ ١٠/ ١٩٨٦.

النبك. والاتهام نفسه يرد في كتاب من عادل العظمة إلى الحاج أديب خير، بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٣٠، يقول: «وأمّا من الجهة الحزبية، فالكل هنا يبحثون عن أن هذه الأوامر [أوامر الملك عبد العزيز] قد صدرت بسبب كتابات الأمير عادل لعاملي ابن السعود ضد سلطان باشا، وبحثه لهم عن مقابلة سلطان للأمير عبد الله».(١)

ولم ينتهِ النزاع بين فريق الأمير عادل أرسلان، وفريق سلطان، ولم تتلاصق أوتاد المضارب، بحسب ما أمل سلطان «بعد أن وقاهم الله شر المفسدين، الذين حاولوا أكثر من مرة شطر صفوفهم وإلحاق الحيف بهم خدمة لمصالحهم الذاتية».(٢) غير أن التباعد في السكن ظلَّ قائماً عدة أشهر، ثم ازداد بعد انتقال سلطان إلى الحديثة في صيف ١٩٢٩، لأن فريق الأمير عادل، الذي ترأسه محمد عز الدين الحلبي، فضّل البقاء في النبك «حيث نرغب من الآن وصاعداً أن لا نكون نحن وإياهم بموقع واحد»، بحسب ما جاء في رسالة محمد عز الدين الحلبي إلى الأمير عادل، التي تؤكِّد استمرار اتصال فريقه به، كما نجد فيها اتهاماً لسلطان بأنه سعى لإلغاء اللجنة العليا التي كان يترأسها الأمير عادل، وانتخاب لجنة جديدة بعد تسلّمه مبلغاً من المال.(٣)

إن استمرار النزاع بين فريقي سلطان والأمير عادل، بشكل أو بآخر، يعني تعدّد أسبابه، ووجود أرضيّة له وجذور، وأن الأمير عادل ليس المسؤول الوحيد عن قيام المعارضة في وجه الطرشان بين المجاهدين في وادي السرحان، وإنما المسؤول عن قيادتها آنذاك، وعن تعميق النزاع الذي ما لبث أن خفّت حدّته كثيراً بعد خروجه من

---

(١) أنظر نص الرسالة عند خيرية قاسمية، **الرعيل العربي الأول**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ١٩٤- ١٩٥.

(٢) رسالة سلطان إلى عبّاس أبو شقرا، وهي منشورة في جريدة «المقطّم»، عدد ٤ مايو (أيار ١٩٣٠).

(٣) رسالة محمد عز الدين الحلبي إلى الأمير عادل أرسلان من أوراق محمد عز الدين الحلبي، وهي على الأرجح مسوّدة الرسالة المرسلة إلى الأمير.

النبك، وإن لم تّمحِ آثاره بدليل بقائه تنازعاً على الحصص المالية، إذ كان لكل فريق حصّته، دون تطرّف في المواقف.

صعوبة عيش المجاهدين في وادي السرحان

سكن المجاهدون القفر، ولازموا الفقر، وعاشوا في النبك حياة شظف وحرمان وعذاب، ملأى بهواجس اعتداءات البدو، والقلق على المصير جرّاء تضييق الملك عبد العزيز آل سعود وعمّاله عليهم من حين إلى آخر، والمرارة الناتجة من انقسامهم وتنازعهم.

أخذ فريق من المجاهدين قسماً من مواشيهم ليؤمّن لهم بعض غذائهم، واستغنوا عن الخيول التي ليسوا بحاجة إليها، لأن منطقة النبك خالية من المراعي الصالحة لها لقلة الكلأ فيها. وكانت أصعب أيامهم هي الأيام الأولى لنزوحهم. وصعوبتها خفّت بحسن استقبال شيوخ العشائر والمسؤولين السعوديين لهم. إلا أن للضيافة زمناً محدوداً، وحاكم القريات الذي طلب منه الملك عبد العزيز استضافتهم، لم يقدِّم لهم إلا ضيافة أيام فقط. وضيافة القوم لهم اقتصرت على وجبة طعام يومية ولم تشمل الجميع.

أكل النازحون الأعشاب، وورق النباتات مثل «الطرفة» و«القطف»، وثمر «الإمصع»، الصغير الحبوب، الشبيه بعناقيد العنب. ثم اعتمدوا على صيد الحيوانات والطيور، وأشهرها طير القطا، واضطرّوا إلى أكل لحم الضباع والجراد. وكما كافحوا من أجل الحرية، كافحوا من أجل البقاء في أرض صحراوية فقيرة. وكانوا بأمسّ الحاجة إلى الخبز. وحين أتتهم أول دفعة مالية حملها شكري القوتلي وعثمان الشراباتي وأديب خير وعادل العظمة، تناول الأمير عادل حفنة من ليراتها الذهبية، ورماها قائلاً: إن جميع الليرات لا تساوي رغيف خبز يحتاج إليه الجياع، وبخاصة الأطفال والنساء المرضعات. وقد وصف الأمير في إحدى قصائده قلة الخبز وجوع المجاهدين بالبيت التالي:

كلُّ رغيف حوله تسعة   كأنما صلّى عليه المسيح

لم يبكِ سلطان آلاف شهداء المعارك التي خاضها ضد الأتراك والفرنسيين، وفيهم أخوه مصطفى، واعتبرهم شهداء الواجب والحرية والقضية المقدّسة. ولم يبكِ أباه الذي شنقه الأتراك بعد أمان. وإنّما بكى مرة واحدة، هي عندما رأى مجموعة من المجاهدين وأبنائهم يتحلّقون حول رغيف واحد، تحلّق هو أيضاً مع عائلته حول مثله.

اعتمد المجاهدون على الأموال والإعانات التي تأتيهم من المحسنين، لكنها، مع إنتاج مواشيهم، ما كانت تكفيهم، فاضطرّوا إلى اعتماد التجارة بالملح الطبيعي الموجود في وادي السرحان، الذي نقلوه على ظهور الجمال إلى شرق الأردن، حيث باعوه من أجل شراء القمح والشعير. إلا أن نقل الملح كان يتطلّب قطع مسافة سبعة أيام ذهاباً ومثلها إياباً، وكان يتطلّب شراء الجمال، لأن بعض المجاهدين لا يمتلكونها، وبخاصة مجاهدي الشوف. والأمر يسير في حال توفّر المال، لكن عدم وجوده منع شراء الجمال للعديدين الذين هم بحاجة إلى الارتزاق.

كانت الإعاشة والإعانات تصل إلى المجاهدين مع البريد عبر أراضي شرق الأردن. إلا أن السلطات الأردنية والسعودية كانت تمنع وصولها حين تقع الاعتداءات والغزوات في المناطق الحدودية والطرق الموصلة بين العراق والسعودية وشرق الأردن، وحين توجَّه الاتهامات بها إلى بعض المجاهدين. وقد حصل هذا في صيف ١٩٢٨ عند حصول اعتداء على قافلة سيارات في الأراضي الأردنية. ومع أن التحقيق لم يثبت اشتراك المتهمين بذلك، شكيب وهّاب وحمد صعب، إلا أن الحكومة الأردنية منعت لفترة طويلة وصول المواد الغذائية إلى النبك ممّا أدّى إلى تضايق المجاهدين، ولم تسمح به إلا بعد مساعٍ متعددة لدى الأمير عبد الله والمندوب السامي البريطاني في القدس، وعلى أن يتمّ تحت مراقبتها.

بالإضافة إلى عدم انتظام وصول الإعانات، كان هناك شحٌّ فيها، وعدم انتظام في مقاديرها، لأنها تضاءلت إبّان الأزمة الاقتصادية

العالمية ابتداءً من سنة ١٩٢٩، واقتصرت في معظمها على المحسنين الدروز في قارة أميركا ومصر ولبنان، فيما تكاثر عدد طالبيها من المجاهدين. وهذا كان يحمل سلطان على مناشدة المحسنين لمساعدة إخوانهم الضاربين أطنابهم في الصحراء، «الذين ليس لهم من موارد طبيعية ما يقي عوايلهم شر غائلة الجوع المدقع ولا لهم بصر سوى ما تجود به أكفّ المحسنين داخل البلاد وخارجها».[١] وكم كان يحزُّ في نفسه أن يبخل أبناء العرب، وبخاصة السوريين واللبنانيين، بالمال على من جادوا بالدماء والأرواح في سبيل الحرية والاستقلال.

سكن المجاهدون خيم الشعر التي لا تصمد أمام ثورة الرياح، ولا تقي حرّاً ولا برداً. وقد سكن سلطان وعائلته في إحداها. وكانت زوجته تقوم بجميع أعمال هذا المسكن وتحتطب، فيما يقوم مع ابنه منصور بجلب الماء خلال الليل من بئر بعيدة، فيحمل هو قربة كبيرة، ويحمل منصور قربة صغيرة. وسكن الشوافنة، في بيوت من الخيش. وابتنى بعض المجاهدين بيوتاً من اللبن.

أقام المجاهدون في أرض قاحلة، أشجارها صحراوية وقليلة، احتطبوا منها الرتم وأشعلوه للتدفئة والطبخ، وحيواناتها قليلة هي الغزلان والضباع، لكنها تعجّ بالأفاعي والعقارب والحشرات، وتعجّ مستنقعاتها بالبعوض، وصفها الأمير عادل أرسلان في إحدى قصائده، فقال:

في مهمهٍ قفر كأن السما لم ... تروه بالقطر من عهد نوح

إنسانه ضبٌّ وأشجاره ... شيحٌ وصوت التغني فحيح

عوّض المجاهدون عن ندرة المياه السطحية بحفر الآبار. وحين علم حديثة الخريشة بمعاناتهم في النبك، نصح شكيب وهّاب بأن ينتقلوا إلى الحديثة الواقعة إلى الشمال على بعد ١٥ كلم منها،

(١) نداء سلطان إلى المحسنين. من أوراق عقلة القطامي.

والمجاورة للحدود الأردنية، فانتقل سلطان إليها مع جماعته وحفروا بئراً، وسكنوا فيها، فكانت لهم محل إقامة أفضل بكثير من النبك.

لم يحصل المجاهدون وعيالهم إلا على النزر اليسير من القوت، لذا ساءت صحة بعضهم، وكثرت الأمراض بينهم، ومات العديد منهم ومن أطفالهم بسبب رداءة المناخ، وكثرة الأمراض، وعدم وجود الطبيب والدواء، وشربهم للمياه الآسنة. ولم يكن عندهم من الدواء إلا الكينا، ولم يزرهم إلا طبيب واحد في تشرين الأول ١٩٢٨، هو رشدي التميمي. وأشد الأمراض التي انتشرت بينهم هي الإسهال عند الأطفال، والحصبة، ومرض العيون (التراخوما) الذي لم يسلم منه إلا القليل بسبب كثرة الزوابع الحاملة للرمال المؤذية، والعدوى الناتجة من الاختلاط.

تميزت حياة المجاهدين المتجاورين في السكن بشراكة في الطعام والأدوات والأواني، وفي السرّاء القليلة والضرّاء الكثيرة. ولم يهمل سلطان والأمير عادل أرسلان أمر تعليم أبناء المجاهدين، ففتحا في خيمة أحدهم مدرسة كان الأمير عادل ومحمد أبو زين الدين مدرسيها. وقبل أن تأتيهم بعض الأدوات واللوازم المدرسية الأولية من عمّان كتب التلاميذ على ألواح التنك.

إن هذا الواقع المأسوي يحمل المرء على افتراض وصول الذين يعيشونه إلى القنوط واليأس وضعف المعنويات، والتفكير بإعادة الحسابات، والرغبة بالاستسلام، وقبول أي عفو مشروط. إلا أن قناة المجاهدين لم تلن، ومعنوياتهم لم تضعف، فلم يساوموا، أو يهادنوا، أو يقبلوا التنازل عن مبدأ آمنوا به، أو مطلب طرحوه، ورأوا في إبعادهم عن الوطن نوعاً من الجهاد في سبيله. وقد أجاب سلطان مراسل إحدى الصحف عن سؤاله عمّا إذا كان المجاهدون متضايقين، أو يشعرون بالضجر والملل، بالكلام التالي: «ماذا تقول؟ الضجر والملل. هل يتصوّر العقل البشري أن جماعة باعت نفوسها في سبيل إحياء وطنها تشعر بالسآمة وتخور عزائمها وهي معتمدة على الله وقوة

الإيمان الذي تنشده، ولا يضيع حق خلفه من يطالب به. ليعلم العالم أجمع أن المجاهدين السوريين قد عقدوا نيتهم على عدم العودة إلى بلادهم ما لم تتحقّق مطالبهم المنحصرة في استقلالها وسيادتها ووحدتها، وهم في هذا السبيل لا يدّخرون وسعاً، وعلى الله تحقيق الرغائب».[١] وفي رسالته إلى عبد الرحمن الشهبندر في تشرين الثاني ١٩٣٠، يعتبر سلطان أن كل ما قاساه المجاهدون من عناء ومصاعب وويلات هو يسير بالنسبة إلى عدم تحقيق أماني الوطن، الذي هو البؤس والشقاء الحقيقيان، فهو يقول: «وفي اعتقادي أن كل هذه الويلات لا تعادل قسماً يسيراً من فقداننا أمنية الوطن المقصودة وضالته المنشودة، إذا حرمناها لا سمح الله. فهذا الأمر وحده يُعد البؤس والشقاء. وأما التعب والخطر، لا يُعدُّ إلا تعباً جسدياً سرعان ما يزول عند اعتدال الطقس وجودته بوصول البلاد لغايتها».

وفي رسالته إلى عباس أبو شقرا في ٢٥ نيسان ١٩٣٠ يقول سلطان: «إن من يأمل تذوّق حلاوة الاستقلال لا يهوله في سبيل ذلك تجرّع أقسى مرارة الحياة».

في شرق الأردن

لم يترك المجاهدون الأزرق إلا مرغَمين، وظلّوا يعتبرونه بشكل خاص، ويعتبرون شرق الأردن بشكل عام، المكان الأفضل لإقامتهم، في حال تعذّر عودتهم إلى سورية عودة مشرّفة، لمجاورة شرق الأردن لمنطقتي جبل الدروز وحوران في سورية، بحيث يشكّل منطلقاً صالحاً للعمليات العسكرية ضد الفرنسيين، ولمتابعة الثورة، في حال وجود سلطة فيه تساعدهم أو تغضُّ النظر عن تحرّكاتهم. وازدادت رغبتهم بالعودة إلى الأزرق عندما بدأ الملك عبد العزيز يضيّق عليهم. وطرحوا هذا الأمر على معتمده في منطقة الجوف عبد الله الحواسي، وطلبوا

(١) نقلت هذا الحديث جريدة «لسان الحال» عدد ٢٦ شباط ١٩٢٩.

منه في حزيران ١٩٢٩ أن يساعدهم الملك عبد العزيز على العودة إلى الأزرق، لكنهم لم يتلقّوا جواباً على ذلك. كما فاوضوا الأمير عبد الله بشأنه. وإذ كانت عودتهم الجماعية إليه من باب المستحيلات، فإنهم طرحوا أمكنة أخرى في شرق الأردن.

كان انتقال المجاهدين من الأراضي السعودية إلى الأراضي الأردنية يتطلّب، بالإضافة إلى موافقة الأمير عبد الله، موافقة المندوب السامي البريطاني في عمّان، وتفاوضه مع المندوب السامي الفرنسي في سورية ولبنان للحصول على موافقته. ومنذ أن عرض المجاهدون هذا الأمر على الأمير عبد الله وافق عليه نظراً لعلاقته بسلطان وببعض المجاهدين منذ الثورة العربية، وللتعويض عن إساءته إليهم بالموافقة مرغماً على التدابير البريطانية، التي أدّت إلى طردهم من بلاده في تموز ١٩٢٧. أجرى الأمير اتصالاته مع المسؤولين البريطانيين، ثم أرسل في النصف الثاني من كانون الأول ١٩٢٩ رسالة إلى سلطان يعلمه أنه متوجّه إلى مرج الضبعي للاجتماع به هناك، وعرض البرنامج الذي سلمه له الإنكليز «بحالة وجود المجاهدين في شرق الأردن». فعقد المجاهدون اجتماعاً برئاسة سلطان، وافقوا فيه على ذهاب سلطان وصيّاح وفضل الله الأطرش لمقابلة الأمير. «لكنهم فضّلوا العمل في العلن، وإطلاع الملك عبد العزيز على ما يجري معهم، والحصول على موافقته. وحين جاءهم جواب معتمده في كاف، عبد الله الحواسي، بالرفض، كتبوا إلى الأمير عبد الله يعتذرون عن حضورهم»[(١)].

إن إصرار الملك عبد العزيز، في أواخر كانون الأول ١٩٢٩ وأوائل سنة ١٩٣٠، على طرد المجاهدين من النبك، أو قبولهم الانتقال إلى داخل أراضيه، جعل سلطان يتصل مجدَّداً بالأمير عبد الله للعمل من أجل الاستحصال على موافقة الإنكليز على قبول المجاهدين

(١) مذكرات صيّاح الأطرش عن يومي ١٧ و١٨ كانون الأول ١٩٢٩.

في شرق الأردن، وموافقتهم على المكان المقترح، مع تفضيله الإقامة في الأزرق.

أرسل الأمير عبد الله إلى المفوّض السامي لشرق الأردن، شانسلور، كتاباً في ٣١ آذار ١٩٣٠، يعرض فيه أن سلطان تلقّى إنذاراً من السلطة السعودية بوجوب مغادرة أرضها أو الانتقال إلى الجوف. وذكّره بمساهمته في إنهاء الثورة السورية بإعلان الأحكام العرفية في الأزرق، وإجبار سلطان ومن معه على تركه والنزول في النبك، بناءً على وجوب تعاون الحكومات المتجاورة، والسعي لإزالة الفتن والقلاقل والضرب على أيدي مثيريها. وكان لهذا العمل تأثير في إخماد الثورة بجبل حوران. ولقد عامل سلطان البلاد السعودية بالاحترام، ولم يعبث بالأمن فيها. لذا يطلب الأمير موافقة شانسلور على قبول سلطان في شرق الأردن، فيكون هذا برهاناً جديداً لما لبريطانيا العظمى من الصفات النزيهة والعدل المقرون بالحزم مع أمة أخلصت لها كل الإخلاص، وربطت مستقبلها بها في أيام الحرب العظمى، ويكون هذا العمل تهيئة لسبيل تفاهم سلطان مع الفرنسيين.[1]

ومع أن المكان المقترح لإقامة سلطان في شرق الأردن هو بين السلط ومأدبا، وبعيدٌ عن الحدود السورية، بحيث لا يشكّل خطراً على الفرنسيين، ومع أن الأمير عبد الله أعاد الطلب في ٤ آب ١٩٣١ في حديثه مع المندوب السامي، شانسلور، إلا أن المندوب السامي لم يوافق، حتى على الإقامة المؤقتة لسلطان، بناء على الرفض الفرنسي.

وبعد زمن قصير وافقت السلطة البريطانية على إقامة سلطان في شرق الأردن، فانتقل إليه في تموز ١٩٣٢ مع معظم المجاهدين الموجودين في وادي السرحان، وتوزّعوا في عمّان والكرك والسلط والحمّر والزرقاء والأزرق. فيما بقي محمد عز الدين الحلبي وبعض رفاقه في أراضي الملك ابن السعود «حائزين ثقة رجال الحكومة

(١) كتاب الأمير عبد الله إلى المفوض السامي شانسلور. من أوراق زيد الأطرش.

السعودية» بحسب ما ذكر محمد عز الدين الحلبي في رسالته إلى الأمير نديم آل ناصر الدين، بتاريخ ٢٨/ ٩/ ١٩٣٥، التي وردت الإشارة إليها. ورحّب الأمير عبد الله بالمجاهدين، وقدّم لهم التسهيلات الممكنة، وزارهم بعد استقرارهم، فازدادت العلاقة تعمّقاً بينه وبين سلطان الذي أقام في الكرك. وكان تغيير مكان إقامة سلطان ضمن الأراضي الأردنية مرهوناً بموافقة المندوب السامي البريطاني، والمفوض السامي الفرنسي في سورية ولبنان، بدليل رفض المعتمد البريطاني في عمّان، في ١٤ آذار ١٩٣٤، تلبية رغبة سلطان تغيير مكان إقامته من الكرك إلى الصويلح أو عيون الحمّر «بسبب رفض المفوض السامي لسورية ولبنان بعد مشورة المفوض السامي لشرق الأردن له في هذا الأمر».[1] ومن المرجَّح أن يكون رفض المفوض السامي الفرنسي عائداً إلى التخوّف من اقتراب سلطان من الأراضي السورية في حال التغيير المطروح لسكنه بينما تقع الكرك والنبك على نفس المسافة تقريباً منها.

انتقل معظم المجاهدين «المرابطين في الصحراء» من وادي السرحان إلى حواضر شرق الأردن، التي هي جزء ممّا أصطلح على تسميته بـ«المعمور»، وانتقلت معهم الأزمة المعيشية. ولم يصبح حالهم في «المعمور» أفضل مما كان في الصحراء سوى أنهم نزلوا في بيوت، وفي أماكن مأهولة، المعيشة فيها أسهل بتوفّر وسائطها. لكن ذيول الأزمة الاقتصادية العالمية انسحبت عليهم، فشحّ المال المرسل من المغتربين لإعانتهم. ومن الأدلّة على استمرار عوزهم اضطرارُ سلطان، بعد وصوله إلى الكرك، أن يجيب صيّاح الأطرش على قفا رسالته، لأنه لا يوجد عنده فلوس حتى يشتري الورق، وعزمُه على بيع حلى زوجته التي هي جهاز عرسها من أجل فرش البيت في الكرك، لأن «الفرشة» البالية التي حملوها من الحديثة لم تعد تصلح.[2]

(١) جواب المعتمد البريطاني إلى عقلة القطامي. من أوراق عقلة القطامي.
(٢) رسالة سلطان إلى صيّاح الأطرش. من أوراق صيّاح الأطرش.

وهذا ممّا يدحض اتهامات معارضيه بأنه يستأثر بحصة كبيرة من الإعانات.

وكذلك لم تصبح العلاقة بين المجاهدين أحسن مما كانت عليه في وادي السرحان إلا قليلاً، إذ استمر انقسامهم بسبب التنازع السياسي، والتنازع على الأموال القليلة المرسلة إليهم. ومن أسباب ذلك التباعد بينهم في السكن، وتوزُّعهم في ست أماكن في شرق الأردن، وبقاء أقلّيتهم في النبك. واستمرّ الأمر معهم على هذا الحال بالرغم من الوساطات ومناشدة الغيارى والمحسنين لهم بضرورة الاتفاق، إلى أن اجتمعوا أخيراً عند سلطان في الكرك، في ٢ أيلول ١٩٣٥، واتفقوا على تشكيل لجنة تنفيذية عليا لإدارة شؤونهم، رئيسها سلطان، ونائب رئيسها محمد عز الدين الحلبي، إضافة إلى ستة أعضاء، على أن توضَعَ الأموال التي ترد إلى كل قائد باسم هذه اللجنة في البنك العربي في عمّان، وأن يكون التوزيع بمعرفة اللجنة، أو بمعرفة الأعضاء الذين تعهد إليهم اللجنة أمر التوزيع، وأن يكون مركز اللجنة في عمّان. كما اتفقوا على الابتعاد عن الحزبيات التي كانت سبب انقسامهم، وأذاعوا بياناً بذلك.[١]

لاقى اتفاق المجاهدين ترحيباً كبيراً من الجميع، عبّرت عنه رسالة التهنئة الموجّهة إليهم من الأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابري بما يلي: «الرجاء دوام الاتفاق ودوام الاعتصام برئاسة سلطان باشا، إذ كل قوم ليس لهم رئيس يفسد أمرهم وتفشل ريحهم».[٢] وفي الواقع كان سلطان، حتى في اشتداد الأزمة بينه وبين الفريق المعارض، المظلّة السياسية له. وظل هذا الفريق يعترف به كما اعترف سابقاً، القائد العام للثورة ولجميع المجاهدين.

---

(١) جريدة «النهار» عدد ١٣ أيلول ١٩٣٥، ص: ٣.

(٢) رسالة الأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابري إلى المجاهدين بتاريخ ١١ تشرين الأول ١٩٣٥. من أوراق عقلة القطامي.

مواكبة القضايا السياسية

لم يعد المجاهدون يقفون على أرضهم ليتابعوا النضال العسكري، وضاق أمامهم مجال العمل السياسي. وتشتّتوا وضعفوا، وانشغلوا بالنزاع فيما بينهم، وبتحصيل قوتهم اليومي ووسائل عيشهم. ومع هذا الواقع المرير والصعوبات الكثيرة، لم ينقطعوا عن مواكبة القضايا السياسية في سورية وفي غيرها من الدول العربية، فكانوا الصدى المدّوي لكل قضية مصيرية، واعتبروا أنفسهم بقايا السيوف التي قاتلت من أجل الحرية والإستقلال. وكان سلطان، على الأخص، الغائب الحاضر في معظم قضايا سورية التي لم تشهد بعد الثورة السورية الكبرى أية ثورة مسلحة، وإنما شهدت أزمات سياسية واضطرابات محدودة. ومع اعترافه بعدم النجاح الذي توخّاه من الثورة، كان يرى فوائدها، ويتفاءل بأن سورية ستكون في المستقبل غيرها بالأمس، بحسب ما جاء في رسالته إلى عباس أبو شقرا في ٢٥ نيسان ١٩٣٠.

تأخر وضع الدستور السوري عن الدستور اللبناني الذي وُضِع في سنة ١٩٢٦ مكافأة للبنانيين على موقفهم من الانتداب والثورة السورية الكبرى. فلقد عاقب الفرنسيون السوريين على قيامهم بالثورة وعلى استمرارهم فيها.[1] وأجروا انتخابات جزئية في سورية. ثم حلّوا المجلس النيابي المنبثق عنها، وعيّنوا حاكماً عسكرياً فرنسياً. وبعد ذلك

(١) عمّم المفوض السامي دو جوفنيل، في كانون الأول ١٩٢٥، منشوراً في دولتي سورية وجبل الدروز، يخاطب الأهالي بالقول إن ما يمنع وضع الدستور فيهما هو متابعة الثورة. وعُلقت نسخ منه على جدران الشوارع في دمشق. وحين رآها الدمشقيون ضحكوا منها، وترجموا دعوة دو جوفنيل إلى السلام على الشكل التالي: «اللبنانيون والعلويون أطفال صغار، عاقلون تماماً، يطيعون البابا والماما. لذا تلقّوا حبوب «البونبون». فلماذا لا تكونون أنتم عقلاء مثلهم لتنالوا ما أخذوه بدلاً من أن تكونوا أطفالاً مشاكسين». أنظر

Alice Poulleau, A Damas sous les bombes, op. cit, P142.

تأخّر وضع الدستور في سورية بسبب عدم اتفاق السوريين والفرنسيين على بعض مواده، مما أحرج فرنسا أمام لجنة الانتدابات في عصبة الأمم.

تابعت السياسة والدبلوماسية الهادئة العمل على إيجاد الحياة الدستورية، فأصدر المفوّض السامي، هنري بونسو، قراراً في ١٨ شباط ١٩٢٨ بإجراء الانتخابات العامة في سورية، فأجريت في ٢٤ نيسان ١٩٢٨، وفازت فيها «الكتلة الوطنية» فوزاً ساحقاً، وهي في الأصل تجمّعٌ لشخصيات وطنية سورية ولبنانية عقدوا أول اجتماع لهم في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٧ للردّ على بيان المفوّض السامي. ثم وُضِع قانونها الأساسي في مؤتمر حمص في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢. وقد أقّرت الجمعية التأسيسية المنبثقة عن الانتخاب، وبالإجماع، دستوراً في ١١ آب ١٩٢٨، اعترض المفوَّض السامي على ست مواد منه. لكنها لم تأبه لاعتراضه، فعطّل عملها، ثم سمح لها بالاجتماع ابتداءً من ٥ شباط ١٩٢٩. واستؤنفت المفاوضات السورية الفرنسية حول الدستور، فلم توافق الجمعية التأسيسية على الاعتراضات التي قدّمها المفوض السامي، فحلّها في سنة ١٩٣٠، ونشر بموجب القرار عدد ٣١١١ تاريخ ١٤ أيار ١٩٣٠ دستوراً لدولة سورية التي تشمل دولتي دمشق وحلب السابقتين، شبيهاً بالدستور الذي وضعته الجمعية التأسيسية، لكنه أضاف عليه مادة تقيّد المواد الست المختلف عليها. ثم أعطى دستوراً لحكومة العلويين، ودستوراً لحكومة جبل الدروز بموجب القرار عدد ٣١١٤ تاريخ ١٤ نيسان ١٩٣٠، ودستوراً للواء الاسكندرونة.

خالف الفرنسيون المادة الأولى من صك الانتداب في ناحيتين، هما وضع الدستور متأخراً أربع سنوات عمّا تنصُّ عليه المادة، وعدم الاتفاق مع ممثلي الشعب عليه. ولم يكتفوا بالعودة إلى الوضع التقسيمي، الذي أحدثوه في سورية في سنتي ١٩٢٠ و١٩٢١، بل شجّعوا على القيام بحركات انفصالية، منها حركة في القلمون شبّهت

الصحف أصحابها بـ«صبيان الانفصال». كما طالب الجركس بإنشاء وطن قومي لهم. وهلّل الانفصاليون في بلاد العلويين وجبل الدروز لوضع الدساتير، واستكتب الفرنسيون منهم العرائض المؤيّدة للانفصال. وبالمقابل جوبهت هذه الخطوات التقسيمية باحتجاج الوطنيين داخل سورية وتظاهرهم واستنكارهم، وإرسالهم البرقيات إلى وزارة الخارجية الفرنسية وإلى عصبة الأمم، وجوبهت أيضاً باستنكار الوطنيين السوريين خارج سورية.

كان المجاهدون يتابعون تطوّر الأوضاع في بلادهم بشكل عام، وفي جبل الدروز بشكل خاص. فعلى أثر انتخاب الجمعية التأسيسية أذاع سلطان باسمهم بياناً قال فيه: «إن إلغاء الدويلات السورية وربطها بإدارة واحدة من المطالب الوطنية التي لا تتساهل سورية فيها، وإن دوام تجزئة سورية يحول دون كل خير تنتظره، وإن الثوار من الدروز لا يزالون يرفضون كلّ ما لا يكون من شروطه إعلان الوحدة، وإنهم يرون، اعتماداً على تمسّك جبل الدروز بالوحدة، وجوب تحقيقها. فكلّ وزارة لا تتشبّث بذلك تُعدُّ غير مخلصة. ولا عبرة بالمضابط المصطنعة المغتصبة التي وقّع عليها أفراد قلائل انتحلوا تمثيل الجبل تحت مؤثّرات معروفة»[١].

واجتمعت اللجنة العليا للمجاهدين، وأرسلت بياناً بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٢٨، قالت فيه: «إن ادماج جبل الدروز في الوحدة السورية أمر لا مندوحة عنه، لأنه جزء من سورية، وإن للسوريين عامة، وسكان جبل الدروز خاصة، الحق الصريح في طلب ضمّ الجبل إلى سورية العربية. واللجنة تطلب من الوزارات السورية أن تعمل على تنفيذ هذه الأمنية، إخلاصاً للقضية السورية». وفي أوائل تموز ١٩٢٨ عُقد مؤتمر سياسي مهم في النبك، برئاسة سلطان، حضره أربعون من كبار العاملين في حلبة الثورة، وقرّروا تجديد الثقة بسلطان ورفاقه، وتجديد العهد

(١) جريدة الشعب (دمشق) عدد ٣ حزيران ١٩٢٨.

للبلاد في السهر على حقوقها، وضمانة وحدتها السياسية والجغرافية والعمل على تحقيق هذه الوحدة بالوسائل الممكنة. وأعربوا عن الثقة بالوفد السوري الموجود في أوروبا، وخوّلوه حق ملاحقة سير القضية هناك. وجدّدوا الشكر للملك ابن سعود الذي فتح بلاده في وجه الثوار. وحيّوا المهاجرين السوريين وحزب سورية الجديدة على مواظبتهم في جمع التبرعات.

وفي ٢٤ تموز دعا سلطان الأحزاب إلى توحيد صفوفها وجعل «الميثاق الوطني» هدفها، وذلك في بيان وجّهه من النبك «وُزّع في المدن السورية، فزاد في حماس الوطنيين وتمسّكهم بأهداف الوحدة والاستقلال المنشود».(١) ثم صرّح سلطان باسم الثوار لمندوبة جريدة «الفيغارو» الفرنسية، كانديباني، بحضور السياسي رياض الصلح، أن المجاهدين الذين حاربوا لقيام جمعية تأسيسية يولون ثقتهم للجمعية التأسيسية الحاضرة المجتمعة لوضع دستور للبلاد. أما المطالب، فقد حدّدها بثلاثة، هي: سيادة وطنية مطلقة، ووحدة سياسية غير مقيّدة، واعتراف دولي باستقلال سورية. وقد قالت هذه الصحفيّة: إنها ما كانت تظن الزعيم الثائر، وصاحب المعارك التي أصبحت مضرب مثل في فرنسا، بالرجل السياسي.(٢) وحين علم المجاهدون بإنكار الجمعية التأسيسية لأي حق تدّعيه فرنسا بالانتداب على سورية، أطلقوا الرصاص ابتهاجاً.

ومع توالي استكتاب الفرنسيين العرائض الانفصالية في جبل الدروز، توالت استنكارات المجاهدين لها ومطالبتهم بوحدة الجبل مع سورية. وقد جاء في أحد بياناتهم ما يلي: «نحن نطلب وحدة البلاد

(١) وليد المعلم، **سورية**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٢٣٨، ٢٣٩.
(٢) جرت مقابلة سلطان للصحفيّة كانديباني في ٢٨ تموز ١٩٢٨، وقد نقلتها جريدة «المقطّم» في عدد ٢٩ يوليو (تموز) ١٩٢٨.

بحذافيرها، ونؤيِّد الكتلة الوطنية في الجمعية التأسيسية، ولا نعترف بكل ما يصدره النفعيون في الجبل من مضابط».[١]

وعلى أثر تعطيل الفرنسيين لأعمال الجمعية التأسيسية في سورية، عقد «المجاهدون المرابطون في الصحراء» اجتماعاً في الحديثة، برئاسة سلطان، في ٢٥ أيلول ١٩٢٩، قرّروا فيه تكليفه بدعوة الأحزاب لعقد اجتماع وطني كبير تُعالَج فيه قضية البلاد، فوجّه الدعوة إلى الأحزاب الوطنية السورية واللجان العربية. وعُقد في خيمته في الحديثة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٩ اجتماع سُمّي «مؤتمر الصحراء»، استهله بخطبة أشار فيها إلى سياسة التسويف والمماطلة التي ما زالت تتبعها الحكومة الفرنسية إزاء حقوق البلاد الوطنية، وإلى تصريحات المسيو روبير دوكه أمام جمعية الأمم، المجحفة بحقوق الشعب العربي السوري والمناقضة لآماله القومية والسياسية. وأشار سلطان إلى احتمال إحداث أوضاع جديدة، ربما لا تتفق مع أماني البلاد. وقال إن هذا المؤتمر يُعقَد بعيداً عن كل تأثير خارجي على ضوء المصلحة الوطنية الخالدة، التي هي فوق كل اعتبار حزبي، لتكون مقرَّراته نبراساً لكل وطني عامل، ولتظهر سورية للملأ أجمع أنها ما زالت ولن تزال كتلة واحدة كالبنيان المرصوص أمام دفع الطوارئ النازلة، متناسية في الأيام العصيبة كلَّ ما يسمّونه أحقاداً حزبية. وقال أيضاً إن هذا المؤتمر ينعقد للإعلان على الملأ أجمع أن سورية لا تتنازل أصلاً عن حقوقها المشروعة ووحدتها القومية الشاملة.

يُعتَبر «مؤتمر الصحراء» أهم مؤتمر عقده المجاهدون بعد انتهاء الثورة نظراً لأنه ضمَّ جميع أفرقائهم في «المعمور» وفي الصحراء، إضافة إلى الأحزاب واللجان السورية والعربية، ونظراً لقراراته المهمة. لقد ضمَّ قادة المجاهدين في وادي السرحان، ومندوباً عن كلٍّ من الأحزاب والهيئات التالية: فرع اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري

---

(١) الشورى، عدده ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٨.

الفلسطيني (شارع عابدين)، وفرعها الثاني (شارع المدابغ)، والجمعية الوطنية السورية، والاتحاد السوري، وحزب الاستقلال، والميثاق الوطني، وحزب الشعب السوري، وحزب العهد، ولجنة التجّار. كما ضمَّ مندوباً عن كل فريق من أفرقاء المجاهدين السوريين الموجودين في «المعمور».

أقرَّ المؤتمرون ستة قرارات، جدَّدوا فيها العهد والقسم على التضحية بكل غالٍ ورخيص في سبيل إنالة سورية حريتها المغصوبة وحقوقها المشروعة. وأعلنوا للعالم أجمع أن السوريين جميعاً، على اختلاف أحزابهم الوطنية وهيئاتهم الرسمية، شخص واحد أمام هذا العهد المقدّس. وأعلنوا استنكارهم لعدم تبدّل العقلية الاستعمارية الفرنسية واستمرار السياسة الفرنسية غير الحكيمة، التي ينفّذها المفوض السامي هنري بونسو، والتي قد تقود إلى اضطراب فعلي وحروب استقلالية جديدة. واستنكروا تعطيل أعمال الجمعية التأسيسية، واعتبروه اعتداءً على حقوق الأمة. واستنكروا مقرَّرات مؤتمر زوريخ الصهيوني الباطلة، واعتداءات اليهود على العرب. وطالبوا بإلغاء وعد بلفور المشؤوم، المخالف لحقوق العرب الطبيعية والشرعية في فلسطين، والمناقض لعهود بريطانيا العظمى، التي قطعتها للشعب العربي. كما طالبوا بمضاعفة الجهود في البلاد العربية والمهجر لإدخال أموال الإعانات في مراكز الدعوة الوطنية باسم تحرير سورية.[١]

وبعد أن عطّل الفرنسيون كلياً أعمال الجمعية التأسيسية، ونشروا الدساتير السورية، أرسل سلطان من الحديثة بياناً باسم المجاهدين إلى الصحف، بتاريخ ٥ تموز ١٩٣٠، احتجَّ فيه على تعطيل الدولة الفرنسية للجمعية التأسيسية قبل إتمامها المهمّة التي أولتها الأمة شرف

---

(١) قرارات مؤتمر الصحراء. من وثائق متحف دمشق الحربي. قسم الأرشيف. الرقم المتسلسل ٩٣. وقد أوردناها كاملة في كتابنا، **سلطان باشا الأطرش**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٣٦٦- ٣٦٧.

القيام بها، وعلى تفردها بوضع الدساتير الأربعة الجديدة التي تثبت عدم احترامها لإرادة الشعب السوري، الذي بذل كل وسيلة سلمية في سبيل إقرار السلام في سورية. فهذه الدساتير هي بمثابة صكّ استعماري قاسٍ. وعاهد سلطان باسم المجاهدين الاستمرار في الجهاد المشروع حتى تنال البلاد حقوقها. كما طيّر في ٨ تموز برقية إلى عصبة الأمم تحتجُّ على عمل السلطة المنتدبة، جاء فيها: باسم الشعب السوري نستنكر دساتير سورية الممزَّقة لوحدتها، والتصريحات الفرنسية لجمعية الأمم لمخالفتها حقيقة الحال. وباسم العدل الدولي، وحقوق الشعوب، ودماء شهدائنا المسفوكة منذ الحرب العالمية إلى اليوم على مذبح الحرية، ندعو عصبتكم الموقَّرة إلى تحقيق استقلال سورية وسلطانها القومي المشروع.[١]

تابع المجاهدون من وادي السرحان تطوّر الأوضاع في جبل الدروز، الذي عاد الفرنسيون يحكمونه حكماً عسكرياً مباشراً، كما تابعوا الصراع الذي يدور بين الوحدويين المدعومين منهم ومن الكتلة الوطنية، وبين الانفصاليين المدعومين من الفرنسيين. وكان بعض هؤلاء الانفصاليين من قادة الثوار الذين استسلموا وعادوا يتكيّفون مع سياسة الأمر الواقع، ويطالبون باستقلال جبل الدروز، ويقومون من حين إلى آخر باستكتاب عرائض من الأهلين مطالبةً بالانفصال عن سورية، نزولاً عند طلب الفرنسيين. وكان على رأس هؤلاء القادة المستسلمين، العاملين للانفصال في سنة ١٩٣١، أمير الجبل حسن الأطرش، وعبد الغفّار ومتعب الأطرش، وحمزة الدرويش الذي أسّس «حزب الشعب». ثم أسس متعب الأطرش «الحزب الوطني الحر» في عام ١٩٣٤. وكلا هذين الحزبين مؤيِّد للفرنسيين. وبرنامج الحزب الثاني «يرمي إلى التفاهم مع السلطة المنتدبة والتنسيق معها لإدارة شؤون الجبل».[٢]

---

(١) احتفظ زيد الأطرش بإشعار وصول برقية سلطان، المرسل من جنيف بتاريخ ٢١ تموز ١٩٣٠.

(٢) النهار، عدد ٧ أيلول ١٩٣٤.

اكتفى سلطان بتوجيه البيانات العامة التي تعبّر عن نهجه الوحدوي، وتؤكِّد على ضرورة توحيد الدول السورية واستقلال سورية الموحَّدة. ولم يتعرّض في هذه البيانات للانفصاليين في جبل الدروز فيسمّيهم بأسمائهم، كما لم يرسل بيانات خاصة بشأنهم، لأن كبار قادتهم من أقاربه، وهو لا يريد زجّ نفسه في صراع داخلي علني معهم، وفي سجال إعلامي. ومن الأرجح أن يكون وجّه لهم رسائل خاصة تعبِّر عن استيائه من نهجهم الانفصالي. وقد عوّل على تجدّد النشاط الوحدوي المجابه لهم. أما سائر قادة المجاهدين المرابطين في الصحراء، فقد تجنَّبوا في أكثر الأحيان الخوض في معارك كلامية مع الانفصاليين، على صفحات الجرائد وعبر البيانات، تضرُّ أكثر مما تفيد. فموقفهم وموقف سلطان من الانفصال والوحدة هما خير رسالة يبلّغونها إلى الفريق الانفصالي. لذا قلّت البيانات والكتب الموجَّهة إلى انفصاليي جبل الدروز بالذات، ومنها على سبيل المثال كتاب مفتوح من يوسف العيسمي إلى عبد الغفّار الأطرش، وردّه على البيان الذي صدر من دعاة الانفصال. ومنها كتاب علي عبيد باسم مجاهدي الصحراء إلى أهل الجبل يذكّرهم بتضحياتهم، وأنهم عرب، وأن سلامتهم وحفظ وطنهم هما بالوحدة.[١]

ارتبط وضع الدستور في سورية بفكرة إعادة الملكية إليها. وكثر المرشَّحون لتسلّم العرش المنشود، وكان منهم فيصل الأول ملك العراق وأخواه زيد وعلي، والأمير فيصل ابن الملك عبد العزيز آل سعود، والخديوي عباس حلمي، من خارج سورية، ونسيب البكري، والداماد أحمد نامي من سورية. وأوفرهم حظّاً الملك فيصل الهاشمي، والأمير فيصل السعودي. وكان لكل مرشَّح أنصاره في داخل سورية

---

(١) توسّعنا في الحديث عن جبل الدروز بين عامي ١٩٢٧ و١٩٣٧، والصراع الذي دار فيه بين الانفصاليين والوحدويين، في كتابنا، **دروز سورية ولبنان**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٢٧١- ٢٩٩.

وخارجها، ونشأ الحزب الملكي فيها. وفي خضمّ الترشيحات لتسلُّم عرشها أو رئاسة جمهوريتها وردت أنباء في بعض الصحف عن ترشيح سلطان لرئاسة الجمهورية، وتفضيله على أي مرشَّح آخر، لأنه أخلص كل الإخلاص للقضية السورية.

كان شكل الحكم عند سلطان أمراً ثانوياً، إذ أن المهمَّ هو الاستقلال. وأما صيغة الحكم، فتعود إلى الأمة السورية التي تقرِّر نوع الحكم الذي يلائمها. وأعلن أنه والمجاهدين لا ملكيّون ولا جمهوريّون. وكان سيضع نفسه حتماً في موقف حرج فيما لو عمد إلى إعلان تأييد أحد أبرز المرشَّحين، فيصل الهاشمي أو فيصل السعودي. فإن أيّد فيصل السعودي سيقال عنه إنه فعل هذا إرضاء للملك عبد العزيز الذي يستضيف المجاهدين في أرضه. وإن أيّد فيصل الهاشمي سيتعرّض لنقمة الملك عبد العزيز وللمزيد من مضايقاته. وقد نشرت الصحف آنذاك أنه رفض مجيء الشيخ كامل القصّاب إلى النبك من أجل الحصول على تأييده لترشيح فيصل ابن السعود،[1] فبادر إلى تكذيب ذلك، وقال: إن الشيخ كامل القصّاب زاره في النبك زيارة شخصية لا علاقة لها بقضية العرش السوري. ونصح جريدة «الاستقلال» التي نشرت نبأ رفضه لمجيء الشيخ كامل القصّاب إلى النبك، ولنبأ الخلاف بينه وبين الأمير عادل أرسلان، ونصح من شاكلها من الجرائد التي تتعمّد الاختلاق عليه، أن تتحرّى الحقيقة في كتابتها، ضنّاً بحرمة الصحافة ومحافظةً على سمعتها.

والمهمُّ في نظر سلطان أن يعمل الملك، أو رئيس الجمهورية، الذي يتسلّم مسؤولية الحكم، من أجل استقلال سورية ووحدتها، وتحقيق أمانيها الوطنية، وإعطائها حكماً ذاتياً شبيهاً بالحكم في العراق، بحسب ما جاء في رسالته إلى أحد المرشَّحين لعرش سورية، علي بن الحسين (شقيق الملك فيصل الهاشمي)، الذي هو «أفضل

(١) انظر جريدة الاستقلال، عدد ٢٠ تموز ١٩٢٨.

وأولى من ينوب عنا وعن سورية بتحقيق هذه الرغائب فيما إذا عُرض الأمر عليه[١] وهذا الكلام يظهر أنه كان يميل ضمناً إلى الهاشميين، ويفضّل عليّاً على غيره، لأن علاقته معهم أفضل بكثير من علاقته مع ابن السعود الذي كثرت مضايقاته له وللمجاهدين بعد أن أنعم عليهم بفضل استضافتهم في بلاده. وربما كان سلطان يأمل في حال حصول فيصل (ملك العراق) أو أخيه علي، على عرش سورية، اتحاد سورية مع العراق، وحصول نواة وحدة عربية.

نصرة المجاهدين للقضية الفلسطينية

شغلت القضية الفلسطينية المجاهدين كما شغلتهم القضية السورية، وخصوصاً عندما انفجر الصراع بين المستوطنين اليهود، المدعومين من السلطة البريطانية المنتدبة على فلسطين، وبين الفلسطينيين، في سنة ١٩٢٩. فقد نقلت الصحف، آنذاك، أن سلطان تأثر للحوادث والفواجع التي حلَّت بفلسطين، وأنه قرَّر الزحف مع المجاهدين إلى بيت المقدس لنصرة العرب،[٢] وأن الإنكليز شعروا بذلك فأرسلوا سرباً من الطائرات إلى وادي السرحان، فحامت فوق مضارب المجاهدين لاستطلاع أمورهم ومراقبة تحرُّكاتهم، وألقت منشوراً بالعربية، يحذِّر الذين بدأوا بالتحرُّك، ويطلب منهم بأن يعودوا إلى مضاربهم، وإلا اضطرَّت لقصفهم.

رغم تشديد المراقبة البريطانية، تمكن شكيب وهّاب أن يدخل مع بعض المجاهدين إلى فلسطين، واشترك في الحوادث التي جرت فيها، وعرض على المفتي أمين الحسيني تنظيم عصابات مسلَّحة لتعمل ضد اليهود، «لكن المفتي قال إنه لا يعتبر ذلك ضرورياً في الوقت

(١) رسالة سلطان إلى علي بن الحسين بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٣١. من أوراق زيد الأطرش.
(٢) انظر جريدة البيرق، عدد ٢٩ آب ١٩٢٩.

الحاضر[١] لأنه، آنذاك، كان يؤمن بالعمل السياسي، وبوجوب تجنّب اصطدام مباشر بين بريطانيا والعرب. إلا أن العصابات الوطنية بدأت بالظهور»، وكان منها عصابة «الكف الأخضر»، التي تشكّلت في تشرين الأول ١٩٢٩، بقيادة أحمد طافش، وشنّت هجوماً على الحي اليهودي في صفد، وتعزّزت بعدد من مجاهدي الثورة السورية الكبرى، الذين سرعان ما أصبحوا العمود الفقري لها ممّا مكّنها من شنّ هجوم آخر على صفد في منتصف شهر تشرين الثاني».[٢]

وبينما كانت الحوادث تجري في فلسطين، انعقد أكبر مؤتمر للمجاهدين في وادي السرحان في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٩، وهو المؤتمر الذي دعا إليه سلطان وسُمّي «مؤتمر الصحراء»،وكان من بين مقرّراته، كما وردت الإشارة إلى ذلك، استنكار مقررات مؤتمر زوريخ الصهيوني واعتداءات اليهود على العرب في فلسطين، والمطالبة بإلغاء وعد بلفور.

وفي ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٠ بعث سلطان رسالة إلى الأمير عبد الله، ونسخاً عنها إلى المعتمد البريطاني في شرق الأردن، ورئيس المجلس التشريعي الأردني، ورئيس وزراء حكومة شرق الأردن. وهذه الرسالة هي احتجاج شديد اللهجة على تسليم الأمير عبد الله إلى السلطة البريطانية لاجئين سياسيين إلى إمارته، لم يسمّهم سلطان، لكن من المرجّح أن يكونوا ممن لاحقتهم هذه السلطة بسبب اشتراكهم في حوادث فلسطين. ويصف سلطان تسليم هؤلاء اللاجئين بأنه «مخالف لذمة العرب حتى في جاهليتهم، ومخالف للشرع الإسلامي وللقوانين الدولية ولقوانين إمارة شرق الأردن نفسها».[٣] إن لهجته القاسية في هذه

(١) عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٣، ص: ٢٤٤.

(٢) المرجع نفسه، ص: ٢٥٢، ٢٥٣.

(٣) رسالة سلطان إلى الأمير عبد الله. من أوراق عقلة القطامي. وقد نشرناها كاملة في كتابنا، **دروز سورية ولبنان...**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٤٠٣.

الرسالة توحي بأنه، كما ثار على الفرنسيين في سنة ١٩٢٢ لسبب مباشر هو حماية ضيف، لم يتساهل في سنة ١٩٣٠ مع الأمير عبد الله لتسليمه لاجئين إليه، هم ضيوف عنده، في الوقت الذي كان سلطان بحاجة إلى الحفاظ على العلاقة الحسنة معه من أجل التوسط مع الإنكليز لقبوله في أراضيه.

وفي كانون الأول ١٩٣١ انعقد المؤتمر الإسلامي في القدس لإعلان تضامن المسلمين في العالم مع الفلسطينيين، وحضرته وفود كثيرة من بينها وفد المجاهدين الذي أرسله سلطان وتألف من علي عبيد وقاسم أبو خير. وقد تكلّم علي عبيد في المؤتمر قائلاً إن المجاهدين في الصحراء ليس لهم ما يفتدون به فلسطين المهدَّدة بالضياع سوى الأرواح، ووقّع على ميثاق من ثلاثة بنود، وافق عليها رجالات العرب في اجتماعهم في ١٣ كانون الأول ١٩٣١، وهي ترمي إلى الوحدة، ومقاومة عمل التجزئة، ورفض الاستعمار بجميع صيغه وأشكاله.[١]

حين قامت الثورة في فلسطين في سنة ١٩٣٥ ضد اليهود وحلفائهم الإنكليز، وامتدّت إلى سنة ١٩٣٦، تداعى الوطنيون في الدول العربية إلى عقد الاجتماعات لنصرة الفلسطينيين وللجهاد معهم. ومن الاجتماعات التي دعي إليها سلطان ورفاقه الاجتماع الذي دعا مثقال بن فايز إلى عقده في عمان في ٢٤ حزيران ١٩٣٦،[٢] حيث جرى التبرّع للفلسطينيين بالمال، والتطوّع للقتال معهم. وكان من بين المتطوّعين مجاهدو الثورة السورية الكبرى، الذين انضمّ بعضهم إلى حملة فوزي القاوقجي الذي وصل إلى فلسطين في ٢٨ آب ١٩٣٦، وقسّم الحملة إلى خمس سرايا من بينها «السرّية الدرزية» بقيادة حمد صعب. وقد استشهد عديدون منها، بينهم ملحم سلّوم حمادة وسليم

---

(١) أنظر عن الميثاق، محمد عزّة دروزه، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، الجزء الأول، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٥٩، ص: ٣٠٦- ٣٠٨.

(٢) دعوة مثقال بن فايز لزيد الأطرش. من أوراق زيد الأطرش.

الريّس وحسين البنّا ومحمود أبو يحيى، أحد أبطال الثورة السورية الكبرى، الذي وصفه القاوقجي «ببطل بني معروف الذي كان له الفضل الأول في الصمود والمحافظة على خطٍّ دفاعنا المركزي».[١] وإضافة إلى ذلك كان لبعض مجاهدي الثورة السورية الكبرى فضل تهريب السلاح إلى الفلسطينيين لتعزيز إمكانيات الصمود عندهم، فردّوا لهم بذلك جميل فضلهم بتزويد الثورة السورية عام ١٩٢٥ بالسلاح الذي كان يُشترى من بلدهم.

المعاهدة السورية الفرنسية والعفو عن المجاهدين

رفض مئات المجاهدين الاستسلام للفرنسيين، وآثروا العيش خارج البلاد في عذاب وقهر وحرمان، على العيش داخلها تحت سيطرة فرنسية مستبدّة حاولوا إزالتها، أو التخفيف من وطأتها. والعديدون منهم لم يرضوا بعفوٍ فرنسي مشروط أو مذلّ، وبعضهم حُكِم بالاعدام أكثر من مرة، ومنهم سلطان الذي صدر عليه حكمٌ بالإعدام من المجلس العدلي في ٢٧ أيار ١٩٢٦، هو حكم الإعدام الثاني، إذ سبقه حكم بالإعدام في سنة ١٩٢٢، على أثر ثورته الأولى على الفرنسيين. وقد تأخّر صدور الحكم الثاني، وسبقته عشرات الأحكام المماثلة بحق ثوار، وقادة للثوار أقل شأناً وخطراً منه، وأقل مسؤولية، بسبب رغبة الفرنسيين في تسهيل عملية المفاوضات لإنهاء القتال، كونه القائد العام والمفاوض الرئيس. ثم ورد اسمه مع أحد عشر شخصاً، أبرزهم الأمير عادل أرسلان وحسن الأطرش، في حكم الإعدام الصادر من المجلس العدلي في ١٤ آب ١٩٢٦، بسبب إصدار محكمة الثورة في جبل الدروز حكماً بقطع يد عميلين للفرنسيين، وموافقة سلطان على هذا الحكم.[٢]

---

(١) مذكرات فوزي القاوقجي ١٩٣٦- ١٩٤٨، مصدر مذكور سابقاً، الجزء الثاني، ص: ٢٦.

(٢) صورة عن قرار المجلس العدلي.

أوقف تنفيذ الأحكام الصادرة من المجلس العدلي بحق سلطان وآخرين، مدة من الزمن، من أجل تسهيل استسلامهم الذي كان الفرنسيون يأملون به، ومن أجل الإسراع بإنهاء الثورة وتداعياتها. وحين رفض هؤلاء الاستسلام، اتخذ وزير الحربية الفرنسية، بناءً على اقتراح السلطات في البلاد المشمولة بالانتداب، قراراً في كانون الثاني ١٩٢٧، ألغى بموجبه القرارات الصادرة بتوقيف تنفيذ الأحكام المقرّرة.

تضمّنت جميع المقترحات المقدَّمة من الأحزاب والهيئات والوفود، ومن قادة الثورة، خلال المفاوضات مع الفرنسيين لإنهاء القتال وحل الأزمة، إصدار الفرنسيين عفواً عاماً عن جميع الثوار. وفاوض رئيس الدولة السورية، الداماد أحمد نامي، المفوَّض السامي هنري بونسو على إصدار عفو عام دون استثناء. وبعد تأليف الحكومة السورية برئاسة الشيخ تاج الدين الحسني، أصدر المفوَّض السامي في ١٨ شباط ١٩٢٨ قراراً بالعفو أُستثنى منه أكثر من ٧٠ شخصاً، وردت أسماؤهم في لائحتين، ضمَّت أولاهما، المرموز إليها بحرف أ، المجاهدين الذين قاموا بالثورة واستمرّوا فيها، وحكموا لجرائم سياسية، وهم:

دولة سورية: حسن الحكيم، مصطفى وصفي السمّان، عثمان الشراباتي، محمود حمدي حمود، يحيى حياتي، كامل القصّاب، عبد الرحمن الشهبندر، شكري القوتلي، نبيه العظمة، عادل العظمة، نزيه المؤيّد العظم، إحسان الجابري، سامي السرّاج، فتّاح مرعشلي، خالد الخطيب، محمد سعيد العاص، محمد الشّواف، سعيد ترمانيني.

دولة جبل الدروز: سلطان الأطرش وأخواه زيد وعلي، صيّاح الأطرش، فضل الله النجم الأطرش، سلامة الأطرش، عقلة القطامي، علي عبيد، فرحان عبد الله، علي الملحم، محمد عز الدين الحلبي، سعيد عز الدين الحلبي.

جمهورية لبنان: الأخوان شكيب وعادل أرسلان، سعيد حيدر، توفيق هولو حيدر، فوزي القاوقجي، شكيب وهّاب.

دولة العلويين: محمد الشريقي، أمين رويحة.

ولمّا كان هذا العفو لا يشمل الجميع، سُمّي آنذاك «العفو الناقص»، و«العفو الأعرج»، إشارة إلى العرج المصاب به رئيس الحكومة، تاج الدين الحسني، في جسمه.

وفي ١٤ تموز ١٩٣١ صدر عفو جديد بمناسبة يوم الثورة الفرنسية، أو العيد القومي لفرنسا، استثني منه بعض المحكومين المسجونين في دمشق بسبب حوادث الثورة، والمجاهدون في وادي السرحان. ومن الذين شملهم هذا العفو مجاهدون من إقليم البلّان وجبل الدروز، وفيهم أسعد كنج أبو صالح وعلي فرحات وقاسم أبو صالح وغيرهم، الذين زاروا مستشار المفوضية ومندوبها سولومياك، ومدير الدائرة السياسية الكابتن أوليف، شاكرين. وقد أرسل المسجونون في دمشق، الذين لم يُعفَ عنهم، نداءً إلى الصحف يطالبون بإطلاق سراحهم. وعقد المجاهدون في الصحراء اجتماعاً، وأذاعوا بياناً قالوا فيه إن الموت في الصحراء الخاوية بحرية تامة أفضل عندهم من العودة، وإنهم لا يعدّون أنفسهم مجرمين حتى يطلبوا عفواً أو ينتظروه، ولكنهم شرفاء ونبلاء. وعاهدوا الله على طلب الحق إلى أن تصل الأمة إليه.

بلغ عدد الذين لم يعودوا إلى الوطن، في صيف ١٩٣٢، ١٨٥ مقيمون في وادي السرحان، ٢٥٠ مقيمون في الأزرق، ٥٠ مقيمون في الكرك، عدا الموجودين في أماكن أخرى. وظلّ الفرنسيون يرفضون العفو عن هذا العدد الكبير من المجاهدين، وقد رفضوه في أواخر سنة ١٩٣٢، بالرغم من أجواء التقارب بينهم وبين المسؤولين السوريين، وبالرغم من البرقيات السورية المطالبة بذلك. لذا كان على المجاهدين أن ينتظروا خمس سنوات ليستحصلوا على العفو عنهم.

كان من بين المطالب المقدَّمة من الأحزاب، والهيئات، والوفود، والمسؤولين السوريين، وقيادة الثورة، خلال المفاوضات مع المفوض السامي دو جوفنيل لوقف القتال، عقد معاهدة ترسي العلاقات بين

السوريين والفرنسيين على أسس سليمة، وتؤدّي إلى استقلال سورية. وكان من نتائج الثورة قبول دو جوفنيل لفكرة عقد المعاهدة، فشكّل هذا منطلقاً لطرح مشاريع عديدة ترافقت مع البحث في وضع دستور لسورية الموحّدة. لكن المفوض السامي هنري بونسو نشر في سنة ١٩٣٠ أربعة دساتير لدول سورية عند تعذُّر التفاهم بشأن الدستور. وبعد ذلك تواصلت المفاوضات بين السوريين والفرنسيين، وظهر الاختلاف فيها بين تصوّرهم للمعاهدة. الفرنسيون يريدون تسليم السلطات تدريجاً وتقسيم الدول السورية ولبنان، بحسب ما أعلن هنري بونسو في عصبة الأمم، إلى منطقتين: منطقة خاضعة لشروط المعاهدة، هي دولة سورية، ومنطقة خارجة عنها، هي لبنان وبلاد العلويين وجبل الدروز. والسوريون يريدون توحيد بلادهم المجزّأة، والاستقلال دون تأخير. وحين علموا بمشروع اتفاق على المعاهدة بين الحكومة السورية والمفوض السامي الجديد دو مارتيل، في تشرين الثاني ١٩٣٣، رفضوها شعباً ونواباً لاستثنائها جبل الدروز وبلاد العلويين من الوحدة المنشودة.

تغيّرت الظروف بعد سنة ١٩٣٣ بنشوء خطر ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، ووصول جبهة اليسار إلى الحكم في فرنسا في سنة ١٩٣٦، وهي أميل من اليمين الفرنسي إلى تفهّم الأوضاع في سورية ولبنان، وموازنة سياسة فرنسا فيهما بسياسة البريطانيين، الذين تقرّبوا من شعوب العراق وشرق الأردن ومصر. كما أن الحركة الوطنية في سورية تنامت وقويت وبرزت فيها الكتلة الوطنية. ثم كانت مناسبة أربعين أحد أقطاب هذه الكتلة، إبراهيم هنانو، بداية لإضراب عام في ١١ كانون الثاني ١٩٣٦، احتجاجاً على اعتقال الفرنسيين لبعض الزعماء الوطنيين، شمل دمشق وسائر المدن السورية، واستمر خمسين يوماً، ولم يتوقف إلا بعد أن وافق المفوض السامي دو مارتيل على إطلاق سراح المعتقلين، والقبول بتشكيل وفد سوري يذهب إلى باريس لإجراء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية بشأن المعاهدة. فشُكِّل الوفد

وسافر في ٢١ آذار ١٩٣٦. وفي ٩ أيلول وُفِّق بعقد المعاهدة المنشودة مع حكومة الجبهة الشعبية (جبهة اليسار الفرنسي) التي تسلَّمت الحكم أثناء وجود الوفد في فرنسا. ووقَّع عليها رئيسه هاشم الأتاسي، ورئيس الحكومة الفرنسية، ليون بلوم.

كان الوفد السوري يتّصل بسلطان وإخوانه المجاهدين المبعدين عن سورية، أثناء مفاوضاته الشاقة مع الفرنسيين، فأصرّوا على تحقيق ما ثاروا من أجله وطالبوا به سابقاً، ورفضوا العودة إلى سورية ما لم تتحقّق مطالبهم المنحصرة في استقلالها وسيادتها ووحدتها، بحسب ما كان سلطان يصرّح به دائماً للصحف. وكما ماطل الفرنسيون في الموافقة على وحدة سورية واستقلالها، هكذا ماطلوا في الموافقة على إصدار مرسوم العفو عن المجاهدين، ثم اشترطوا صدور مرسوم العفو بعد تصديق المجلس النيابي السوري على المعاهدة. وكان رأي سلطان في العودة إلى الوطن بأنها لا تهمُّ المجاهدين، كما لا يهمُّهم التأخر فيها، بقدر ما يهمُّهم أن تكون المعاهدة ضامنة لحقوق البلاد كما جاء في كتابه إلى رئيس الجمهورية، هاشم الأتاسي.[١]

وكان الفرنسيون لا يرغبون في عودة سلطان وعادل أرسلان وعبد الرحمن الشهبندر. وقد وصف الشهبندر، الذي كان محكوماً بالإعدام ٤ مرات، محاولا ت بعض المسؤولين السوريين منع عودته بـ«المحاولات الخائنة».[٢] لذا تطلّب قبول الفرنسيين بالعفو عن هؤلاء جهوداً كبيرة من الوفد السوري المفاوض. وتمَّ ذلك بعد أن وافقت وزارة الخارجية الفرنسية، وكتبت إلى وزارة الدفاع. وقد رفض

(١) كتاب سلطان إلى رئيس الجمهورية السورية، هاشم الأتاسي، بعد عودة الوفد السوري المفاوض من باريس. أنظر النهار، عدد ٢١ تشرين الأول ١٩٣٦.

(٢) رسالة عبد الرحمن الشهبندر إلى حسن الحكيم في ١١ تشرين الأول ١٩٣٦. مركز الوثائق التاريخية في دمشق.

الفرنسيون العفو عن فوزي القاوقجي، لأنه كان ضابطاً في جيش الشرق الفرنسي وخرج عليه، فأمره متعلّق بوزارة الدفاع الفرنسية، التي ترفض العفو عنه رفضاً مطلقاً. لذا لم يشمله العفو مع سبعة من رفاقه العسكريين.

عودة المجاهدين

حين باتت عودة المجاهدين إلى الوطن أمراً مؤكّداً، لأنه لا يصحُّ عقد معاهدة تؤدّي إلى الوحدة والاستقلال ولا يرافقها عفو عنهم، بدأ التفكير بتقديم مساعدات لهم، فدعا نبيه العظمة إلى جمع التبرّعات من الشعب السوري والمسؤولين العرب. لكن هذا الطرح لم يلقَ الاستحسان، وفضّل معارضوه من النواب السوريين أن تبادر الحكومة السورية إلى تقديم المساعدات للمجاهدين، «لأن ذلك واجب وطني يجب أن تقوم به، ولأن في جمع الإعانة باسمهم إهانة لهم».[١] ويبدو أن دعوة نبيه العظمة لاقت تجاوباً عند بعض المسؤولين في الدول العربية، فبعث الملك غازي مبلغاً من المال.[٢] وتشكّلت لجنة لتسفير المجاهدين، وتنسيق الاتصال فيما بينهم، وتقديم الإعانات لهم. كما تشكّلت لجنة في دمشق لاستقبالهم عند وصولهم إليها. وقد حدَّدت لجنة الاستقبال يوم ١٤ أيار ١٩٣٧ موعداً لاستقبالهم في دمشق بناءً على ارتباطات ومواعيد عبد الرحمن الشهبندر، وطلبت من سلطان المجيء إلى دمشق في اليوم نفسه، إلا أن ذلك لم يكن موافقاً له بسبب ارتباطات ومواعيد أُعطِيت لمن دعوا إلى تكريمه في شرق الأردن، فكتب زيد الأطرش إلى اللجنة يعلمها بتعذُّر وصول أخيه

(١) أنظر رسائل توفيق الشيشكلي وحسن الحكيم وعبد الله اليافي إلى نبيه العظمة عند خيرية قاسمية، **الرعيل العربي الأول**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠.

(٢) أنظر رسالة سكرتير الملك غازي إلى نبيه العظمة في المصدر نفسه، ص: ٣٠١.

سلطان مع الشهبندر.[١] لذا عاد الشهبندر وحسن الحكيم في الموعد المحدَّد، وأجري لهما استقبال لائق في دمشق.

انتقل سلطان من الكرك إلى عمّان، فوصلها في ١٥ أيار ١٩٣٧، ونزل ضيفاً على الأمير عبد الله. وأقيم له حفل تكريمي في المدينة. ثم انتقل بالقطار إلى درعا حيث لاقاه عبد الرحمن الشهبندر، ثم إلى دمشق التي وصلها في ٢٠ أيار ١٩٣٧، وكان له فيها استقبال حاشد من ٥٠٠ ألف مواطن تجمّعوا لتكريمه. وهذا العدد ضخم برقمه، وضخم أيضاً بنسبته إلى عدد سكان سورية، الذين لم يكونوا يزيدون آنذاك عن ٣ ملايين نسمة. وفُرش السجاد لسلطان من محطة سكة الحديد في «القدم» إلى مسافة طويلة، وحُمل على الأعناق، ودوّت له الهتافات. وقيلت فيه الخطب والقصائد في الاحتفال الرسمي الذي أقيم له في دار البلدية في ٢١ أيار بعد أن أدى فريضة الصلاة في اليوم نفسه، الموافق يوم الجمعة، في الجامع الأموي مع رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي وأركان الدولة ووجهاء المدينة. وهذه ثلاثة أبيات من قصيدة للشاعر حليم دموس ألقاها في الاحتفال المذكور:

عادوا فضجّ الشرق لما عادوا ... فكأنما أيامنا أعياد

طربت دمشق وهلّلت أم القرى[٢] ... للقادمين وكبّرت بغداد

وهفا لهم لبنان مغتبطاً وفي ... جنبيه بخفق للقاء فؤاد

استُقبِل الشهبندر من دمشق، واستُقبل سلطان منها ومن حشود ضخمة سورية وفلسطينية وأردنية ولبنانية. ففي ٢٣ أيار انتقلت معه عشرات الألوف من سورية وفلسطين ولبنان وشرق الأردن إلى السويداء عبر طريق دمشق ـ إزرع، فقوبل موكبه بالترحاب في كل قرية حورانية مرّ بها. وأقيمت له سلسلة من الاحتفالات بدأت في إزرع على حدود

---

(١) رسالة لطفي الحفار إلى زيد الأطرش بتاريخ ١٢ أيار ١٩٣٧. من أوراق زيد الأطرش.

(٢) أم القرى: مكّة المكرمة.

جبل الدروز، حيث سار في موكبه فرسان الدروز، وخيّالة عرب المساعيد والشنابلة وهجّانتهم، إلى السويداء، التي كان له فيها استقبال حاشد لم تشهد مثله في تاريخها إلا عند وفاته وإقامة مأتمه في الملعب البلدي فيها. وبعدها انتقل إلى بلدته القريّا في ٢٤ أيار بعد غياب عشر سنوات، حيث تواصل قدوم وفود المهنئين إليها، ووصول برقيات التهنئة من أبناء الدول العربية ومسؤوليها ومن المهاجر.

ومما يجدر ذكره هو نزول سلطان من السيارة في المكان الذي أقيم فيه نصب الحدود بين دولتي دمشق وجبل الدروز، وكان قد أزيل عند إعادة ضمّ الجبل إلى سورية، فقام بإزالة بعض ما تبقّى من آثاره بيديه. لقد حاول سلطان أن يزيل كل أثر تقسيمي على الأرض وفي القوانين والأنظمة وذلك من خلال الثورة السورية الكبرى التي أعلنها وقادها من أجل الوحدة والتحرير والاستقلال. ومعركة المزرعة المظفرة جرت ابتداءً من مشارف بصرى الحرير حيث أقيم هذا النصب الحدودي كرمز من رموز تقسيم سورية.

عاد الأمير شكيب أرسلان إلى لبنان في ٣ حزيران ١٩٣٧، فأُجريت له استقبالات حاشدة، وأمّت داره الوفود الكثيرة للتهنئة. وعاد معظم المجاهدين اللبنانيين مع سلطان إلى جبل الدروز بعد إزالة ما كان يعترضهم ويعترض المجاهدين الدمشقيين من موانع قانونية. لكن بعض المجاهدين اللبنانيين لم يستطيعوا آنذاك العودة إلى لبنان، لأنهم حوكموا غيابياً، وصدرت بحقهم أحكام بالإعدام أو السجن لاشتراكهم في مقاومة الفرنسيين، أو لاتهامهم بارتكاب جرائم عادية. وقد أُستثنوا فيما بعد من المشروع الذي تقدّمت به الحكومة اللبنانية إلى المجلس النيابي اللبناني لإصدار أول عفو عام في لبنان بعد نيله الاستقلال في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣.

طالب النائبان كمال جنبلاط وأحمد الحسيني بأن يكون العفو شاملاً للجميع بمن فيهم المعتقلون لدى المراجع العسكرية. ودعا المجاهدون اللبنانيون المقيمون في جبل الدروز إلى عقد اجتماع في

السويداء في ٢٢ أيار ١٩٤٤، في منزل شكيب وهّاب المتّهم بقتل والد كمال جنبلاط، حيث انتخبوا لجنة من أحد عشر شخصاً تهتمُّ بشؤونهم وتلاحق مواضيعهم. وتابعوا اتصالاتهم بزعماء جبل الدروز والمسؤولين السوريين واللبنانيين ليصار إلى إصدار عفو خاص عنهم. فسعى سلطان لمساعدتهم، وأرسل في شباط ١٩٤٥ موفداً إلى لبنان هو طلال فهد الأطرش، وحمّله رسالة إلى رئيس الجمهورية اللبنانية، بشارة الخوري، ورسالة أخرى إلى رئيس الحكومة اللبنانية، عبد الحميد كرامي. ثم أرسل طلال الأطرش مرة ثانية إلى المسؤولين اللبنانيين، فتجاوبوا مع مسعاه، وانعقد اجتماع في ديوان رئيس الجمهورية، حضره رئيس الحكومة، ووزير العدلية، والمدعي العام للاستئناف، ومدير الداخلية، ونواب دروز لبنان الأربعة: كمال جنبلاط، مجيد أرسلان، جميل تلحوق، نسيب الداود، وموفد سلطان. وتقرَّر في الاجتماع إيجاد مخرج شكلي للمحكومين اللبنانيين، وهو أن يسلِّموا أنفسهم إلى القضاء اللبناني ليحاكمهم صورياً، ثم يصدر رئيس الجمهورية العفو عنهم. وأعلم رئيس الجمهورية سلطان بذلك في رسالة حملها إليه طلال الأطرش.

بعد أن أُنجزت الترتيبات القانونية أرسل رئيس الحكومة اللبنانية إلى محافظ جبل الدروز، الأمير حسن الأطرش، يُنبئه بأنه أصبح بإمكان المبعدين عن لبنان العودة إليه، ما عدا المتَّهمين بحادثة قبّيع،[١] فبدأت عودة هؤلاء تدريجاً، وكان من بينهم ثمانية أشخاص رافقهم الأمير مجيد أرسلان، فحوكموا صورياً ولم يدخلوا السجن.

---

(١) جريدة «الجبل»، عدد ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٦.

الفصل الحادي عشر

مع الأحداث

الاستقلال المؤجل

هلّل السوريون لعقد المعاهدة السورية الفرنسية. واستقبلوا الوفد السوري عند عودته من باريس، في مطلع تشرين الأول ١٩٣٦، بحفاوة بالغة في دمشق وحلب. وأقيمت المهرجانات في جميع المناطق، ومنها مهرجانات أقامها الوحدويون في جبل الدروز. وذهب زعماء سورية ليشكروا المفوَّض السامي، دو مارتيل، فقال لهم: «اذهبوا واشكروا سلطان باشا والدروز».[١] وكان عبد الرحمن الشهبندر يصرّح دائماً «أن استقلال سورية هو نتيجة للثورة السورية الكبرى، ويهنّئ الدروز على دورهم فيها».[٢] وفي هذين الكلامين الصادرين عن مسؤول فرنسي، وعن أحد قادة سورية، دليل على إسهام هذه الثورة، التي أعلنها سلطان وقادها، وتحمَّل الدروز العبء الأكبر فيها، في التوصل إلى عقد المعاهدة السورية الفرنسية، التي حقَّقت وحدة سورية بنصّها على ضم حكومتي جبل الدروز وبلاد العلويين إليها، وحقّقت استقلالها على مراحل. وكان النجاح في عقدها مشجِّعاً للبنانيين والفرنسيين على إجراء مفاوضات بعد عودة المفَّوض السامي من باريس، أفضت إلى عقد معاهدة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٦.

وفي أواسط كانون الثاني ١٩٣٨ حضر سلطان إلى دمشق ليتسلَّم

---

(١) حديث سلطان مع المؤلف بتاريخ ٢٦/٨/ ١٩٨٠.

(2) Jérome et Jean Tharaud, *Alerte en Syrie*, Paris 1937, P:107.

السيف الذهبي الذي أهدته إياه الجالية الدرزية في تشيلي، فتسلّمه في حفلة أقامها له فخري البارودي. ودُعي من قبل المفوّض السامي لتناول الطعام على مائدته، فأعرب للمفوض السامي عن شكره وارتياحه لعقد المعاهدة، وللصداقة المتبادلة بين فرنسا وسورية، فقال له المفوّض السامي ضاحكاً: «لا تأخذ الصاحب إلا بعد خناقة»، أي نزاع، فأجابه سلطان: إننا طلبنا حقاً مهضوماً.[١]

تشتمل المعاهدة السورية الفرنسية على ٩ مواد تحدِّد العلاقة بين فرنسا وسورية، أهمها سيادة السلم والصداقة وقيام التحالف بينهما، وحصول التشاور بصورة تامة في كل أمر يتعلّق بالسياسة الخارجية. وتقديم فرنسا المساعدات إلى سورية مدة المعاهدة، على أن تكون مسؤولية حفظ النظام في سورية، ومسؤولية الدفاع عن أراضيها، على عاتق الحكومة السورية، ومدة المعاهدة ٢٥ سنة، ابتداءً من قبول سورية في عصبة الأمم. وتشتمل المعاهدة على اتفاق عسكري يتناول كيفية التعاون العسكري، وينصُّ على احتفاظ الفرنسيين بقواعد في جبل الدروز وبلاد العلويين لمدة ٥ سنوات ابتداءً من تاريخ تنفيذ المعاهدة، كما تشتمل على ١١ مراسلة.

نصَّ المرسومان اللذان صدرا بشأن إعادة ضم منطقتي جبل الدروز وبلاد العلويين إلى سورية، مع احتفاظهما بالاستقلال المالي والقضائي، على أن يكون لرئيس الجمهورية السورية حق تعيين المحافظ، وبعض الموظّفين الكبار، وأن يبقى لحاكمي(محافظي) المنطقتين، تعيين بقية الموظّفين، وصلاحية التشريع المحلي مع المجلس التمثيلي في المحافظة، وأن يكون لكل محافظة موازنتها الخاصة، وتمثيل في المجلس النيابي السوري (١٦ نائباً عن منطقة العلويين، و٥ عن منطقة جبل الدروز)، وأن يكون لكلٍّ منهما مجلس

(١) أنظر نص حديثي سلطان والمفوّض السامي في جريدة «بيروت» عدد ١٥ كانون الثاني ١٩٣٨.

إداري (١٧عضواً لمنطقة العلويين، و١٢عضواً لمنطقة جبل الدروز). وهذا حلٌّ وسط بين الاستقلال الداخلي الذي كانت تمارسه كل منطقة، وبين الاندماج الكلّي في الوحدة السورية، يوفّق بين رغبة الفرنسيين في التجزئة، ورغبة الوطنيين السوريين في الوحدة الكاملة، إذ حقّق الوحدة السورية على أساس اللامركزية الإدارية، كما طالب بذلك الوحدويون في بلاد العلويين وفي جبل الدروز ووافقت عليه الكتلة الوطنية.[1] وبالرغم مما وُجِّه إلى المعاهدة من انتقادات، فإنها كانت أقصى ما يمكن الحصول عليه آنذاك، وخطوة نحو الاستقلال الكامل والوحدة التامة.

رمى سلطان من جهاده تحقيق الاستقلال الفوري الكامل، أو على الأقل إبدال الانتداب بمعاهدة. لذا أعطى ثقته للوفد السوري المفاوض، وأبدى له رأيه، وهو عدم التخلّي عن ضمّ جبل الدروز إلى الوحدة السورية، وكان يعتبر المعاهدة واسطة لا غاية. ومع تحفّظه على بعض ما جاء فيها، أبدى ورفاقه المبعدون سرورهم بها، معتبرين إياها ثمرة جهادهم، وصّرح للصحف أن الدماء التي روت الأرض السورية، من حلب إلى غوطة دمشق إلى جبل الدروز، لم تذهب سدى. وتمنى أن تكون الخطوة التي خطتها سورية مقدّمة للوحدة العربية.

كان هناك عقبة أمام توحيد الدول السورية بضمّ منطقتي جبل الدروز والعلويين إلى محافظات سورية الخمس الموحَّدة، هي الاتجاه الانفصالي في هاتين المنطقتين، الذي يضعف عند تخلّي الفرنسيين عن

---

(١) يذكر علي مصطفى الأطرش في رسالته إلى رئيس الجمهورية السورية ورئيس الكتلة الوطنية، هاشم الأتاسي، أنه مفوّض بنقل قرار الوحدويين في جبل الدروز الانضمام إلى سورية على أساس اللامركزية الإدارية، وأنه يطلب موافقة الكتلة الوطنية على ذلك. فأجابه هاشم الأتاسي، في رسالته إليه في ١٨ آذار ١٩٣٦، بالموافقة. الرسالتان من أوراق علي مصطفى الأطرش. وقد وردتا في مذكرات سلطان باشا الأطرش المخطوطة، ص٣٧٢.

أصحابه. ويقوى عندما يجد الفرنسيون أن من مصلحتهم تفعيل الدعم له لمقاومة التيّار الوطني الوحدوي.

إن الفريق الانفصالي في جبل الدروز عارض بقوة الفريق الوحدوي الذي تزعّمه علي مصطفى الأطرش. ومن وجوه هذه المعارضة استكتاب الفرنسيين للرؤساء الروحيين منشوراً، بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٦، يحرم علي مصطفى الأطرش وإبراهيم هنيدي وسليمان نصّار، لأنهم أقاموا علاقات مع الكتلة الوطنية في دمشق، ونزلوا إلى العاصمة السورية، وحضروا أربعين إبراهيم هنانو. وقد وُزّع هذا المنشور في الفترة التي حاولت السلطة الفرنسية الحدَّ من التواصل الاجتماعي والسياسي والإعلامي والتجاري بين دمشق وجبل الدروز، وحجرت على علي مصطفى الأطرش ورفاقه، ومنعت اجتماعات الوحدويين، وسهّلت اجتماعات الانفصاليين. ومن وجوه المعارضة أيضاً استباق نواب جبل الدروز بدء المفاوضات بين الوفد السوري والمسؤولين الفرنسيين في باريس، واتخاذهم، بإيعاز من الفرنسيين، قراراً ببقاء جبل الدروز منفصلاً عن سورية، وإبراقهم بذلك إلى وزارة الخارجية الفرنسية. وهذا حمل الوحدويين على إرسال عرائض إلى هذه الوزارة تطالب بالوحدة مع سورية على أساس اللامركزية.

لقد وقف سلطان والمجاهدون المبعدون مع الفريق الوحدوي في جبل الدروز، فأرسلوا بيانات هاجموا فيها نواب الجبل، الذين لا يمثّلون إرادة أهله. وكان علي مصطفى الأطرش «زعيم الفريق الوحدوي، وممثل سلطان».[١] ثم شاركه بعد ذلك الأمير حسن الأطرش. وازداد أنصار هذا الفريق مع تقدُّم المفاوضات السورية الفرنسية في باريس، وبعد النجاح بعقد المعاهدة. وكانت كلُّ مناسبة عامة مرشَّحة لأن تشهد نزاعاً بين الانفصاليين والوحدويين، منها المعرض الزراعي في السويداء في ٢٨ حزيران ١٩٣٦، حيث أحرق

---

(١) حديث علي مصطفى الأطرش مع المؤلف في ١٣/ ١٠/ ١٩٨٦

الوحدويون العلم الفرنسي، فهدَّد الفرنسيون بقصف السويداء إن لم يُسَلِّم الفاعلون.ومنها الاحتفال المقام في شقّا في أيلول ١٩٣٦، لتكريم المجاهد محمود أبو يحيى الذي استشهد في ثورة فلسطين في سنة ١٩٣٦، حيث جاء الانفصاليون رافعين العلم الدرزي (علم دولة جبل الدروز)، وجاء الوحدويون رافعين العلم السوري، وأصرّوا على عدم رفع أي علم سواه، وكاد إصرارهم أن يفضي إلى صدام مسلّح بينهم وبين الانفصاليين، لو لم ينسحب هؤلاء من الاحتفال.

أولى صعوبات المرحلة الاستقلالية الجديدة تمثلت في تعيين الحكومة السورية لمحافظ جبل الدروز، وفقاً لما نصَّ عليه مرسوم ضم الجبل إلى سورية. وهذه الصعوبة نشأت في البداية من طموح عبد الغفّار ومتعب الأطرش إلى منصب المحافظ، ومحاولتهما إبعاد قريبهما الأمير حسن الأطرش عنه، بعد أن بدا أنه الأوفر حظّاً لتسلّمه، لأنه زعيم الجبل العشائري وأميره، ولأنه مؤيَّد من «الوطنيين»،[1] أنصار «الكتلة الوطنية» في الجبل، ومن المجاهدين المبعدين وعلى رأسهم سلطان، الذي يعتبره أحق من الجميع بمنصب المحافظ. لكن مناورة منافسيه، عبد الغفّار ومتعب الأطرش، وأنصارهما، الذين طالبوا بتعيين محافظ من خارج الجبل، انطلت على الحكومة السورية، ونجحت في إقصائه وتعيين نسيب البكري. فقد أبعد عبد الغفّار ومتعب الأطرش منصب المحافظ عن الأمير حسن الأطرش بإبعاده عن جميع زعماء الجبل.

توقّعت الحكومة السورية من تعيين نسيب البكري كسب تأييد الفريق الذي كان معارضا لَوحدة الجبل مع سورية، وهو فريق عبد الغفّار ومتعب الأطرش، لكنها أخطأت في توقّعها، لأنها لم تكسب هؤلاء بسبب عدم رضاهم عن توزيع المناصب وعن الحصة التي

---

(١) المقصود بكلمة «الوطنيين» أعضاء حزب «الشباب الوطني»، وأعضاء حزب «الهيئة الوطنية» في جبل الدروز، وأنصارهم.

أخذوها، والتي كانوا يتوقَّعون أكثر منها، وفي المقابل أغضبت الأمير حسن الأطرش وأنصاره، فبدأوا بالتحوّل تدريجاً نحو المعارضة، كما أغضبت سلطان، لأنها لم تتقيّد بوعدها السابق له ولحسن الأطرش و«للوطنيين» بتعيين حسن الأطرش، مع أن سلطان أعلم هاشم الأتاسي، في الكتاب الذي أرسله إليه للتهنئة بانتخابه رئيساً للجمهورية، أن حسن الأطرش وعلي مصطفى الأطرش هما أصدق معبّر عن حالة سكان الجبل[1].

حار سلطان في تفسير موقف الحكومة السورية، وأسف لتعاونها مع من سمّاهم «الانفصاليين»، ولتخلّيها عن حسن وعلي مصطفى الأطرش، فهو يقول في رسالته إلى نبيه العظمة: «إن عمل رجال الكتلة واتفاقهم مع عبد الغفار الأطرش ومن كان معه بدمشق من الانفصاليين في المدة الأخيرة ساءني جداً، ولا أعلم أسبابه، وكيف أنهم اتفقوا مع أناس لحد الآن رائدهم الاصطياد بالماء العكر، ودعاتهم في داخل جبل الدروز ساعون للتفرقة. وهذا ليس بخافٍ عليكم تطالعون أعمالهم على صفحات الصحف، ويتركون الأمير حسن وعلي مصطفى الأطرش ومن معهم من الوطنيين».[2] ومع هذا أوعز سلطان إلى أبناء الجبل بضرورة مساعدة الحكومة السورية وتسهيل أعمالها، حرصاً على مصلحة البلاد العليا، وأرسل إلى صديقه نسيب البكري مهنئاً، «طالباً إليه احترام عوائد الجبل وتقاليده التي لا يجهلها».[3] فأجابه نسيب البكري بكتاب أشاد فيه «بثبات سلطان على المبدأ القويم، الذي جعل من اسمه المحبوب رمزاً للعروبة والجهاد»، ثم ذكر أنه يقوم بأعماله

---

(١) نص كتاب تهنئة سلطان للرئيس هاشم الاتاسي. من أوراق زيد الأطرش.

(٢) رسالة سلطان إلى نبيه العظمة في سنة ١٩٣٧. من أوراق سعيد أبو الحسن

(٣) رسالة سلطان إلى نسيب البكري بتاريخ ٢١كانون الثاني سنة ١٩٣٧. من أوراق نسيب البكري وثيقة رقم ٢٠٣/٢٨. من وثائق مركز الوثائق التاريخية في دمشق. وبين أوراق نسيب البكري مجموعة عرائض من جبل الدروز حول عدد نواب الجبل وتعيين المحافظ عليه.

في جبل الدروز «مستلهماً من روح سلطان الطاهرة، ومن روح الجهاد المقدَّس».

ومع تباطؤ الفرنسيين في توقيع معاهدة عام١٩٣٦، وجنوحهم إلى التنصُّل منها، برزت الصعوبات في وجه الحكم الوطني، في كل من محافظتي العلويين وجبل الدروز، بسبب التنافس على المناصب والمنافع، وتنازع المصالح المحلية. وازدادت بتدخل الفرنسيين، وبما قدّموه للانفصاليين من مساعدات حتى استعادوا دورهم وقوتهم. فقد واجهت المحافظ نسيب البكري صعوبات عديدة، منها قضية الموظفين من خارج الجبل، المعدودين في نظر البعض «غرباء»، وإجراء الانتخابات والتشكيلات الإدارية، والبلبلة التي نشأت جرّاء ترويج الاستخبارات الفرنسية إشاعة عن زيادة الضرائب والرسوم، والمظاهرة المسلّحة التي قادها عبد الغفّار الأطرش، وقاضي المذهب الدرزي حمود جربوع، إلى مدخل السويداء، تعبيراً عن المعارضة لنسيب البكري، الذي كانت عودته متوقَّعة من دمشق، حيث يجري اتصالات مع الحكومة السورية بشأن الوضع المتدهور في الجبل، وذلك في أواخر آذار ١٩٣٧.

أبرقت الحكومة السورية إلى سلطان، الذي كان لا يزال آنذاك مبعداً في الكرك، مستنجدة به لحلِّ الأزمة، فطلب عودة نسيب البكري إلى الجبل، وقد كان ممتنعاً عنها. وطلب إلى حسن الأطرش، الذي جاء لمقابلته برفقة علي مصطفى الأطرش، ونبيه العظمة، وأكرم زعيتر، وعبد الحميد شومان، في ٢٨ آذار ١٩٣٧، مساعدة نسيب البكري، «ونَصَحَه بالالتزام بالهدوء التام والتعاون مع الحكم الوطني الذي هو أولى ثمرات الجهاد[١]» وحمّل الوفد رسالة إلى الرئيس هاشم الأتاسي يوضح موقفه مما يجري في جبل الدروز، وأنه وسائر

(١) مقالة أكرم زعيتر بعنوان: «سلطان باشا في أربعينه» في جريدة «الشرق الأوسط»، عدد ١٨ أيار ١٩٨٢.

المجاهدين متفقون مع الأمير حسن الأطرش وعلي مصطفى الأطرش بالنسبة إلى مطالب الجبل.[١] ثم أذاع سلطان باسم عموم المجاهدين، الذين استنكروا حركة المعارضة وعدّوها حركة انفصالية، بياناً قال فيه: «إن الوحدة السورية هي غايتنا الأساسية، وفيها مصلحة الجبل الحقيقية. والوحدة يجب أن تظل بنظرنا فوق المطامع الخاصة والتنافس المحلّي. والمجاهدون يستنكرون كل خروج على هذا المبدأ».[٢]

لم تنته المشكلة بعودة نسيب البكري إلى الجبل، إذ لاقاه «الوطنيون» بالترحاب والابتهاج والخطب، وظلَّ المعارضون له على موقفهم منه، وعبّروا عن رفضهم بالتلويح بالعصيان المدني، وبالإعلان عن عدم الاستعداد لدفع الضرائب. ثم قاموا بمظاهرة مسلَّحة في السويداء قادها القاضي حمّود جربوع، وسار فيها مستخدمو الاستخبارات يطلقون العيارات النارية بقصد الإرهاب،[٣] وكاد الأمر يصل بينهم وبين أنصار «الهيئة الوطنية» إلى الصدام المسلح في شهري نيسان وأيار ١٩٣٧، ممّا استدعى حضور سلطان من القريّا إلى السويداء، بعد عودته إلى الجبل في ٢٣ أيار ١٩٣٧، فأقام في دار المحافظة. وقد وُفِّق في عقد الصلح بين «الهيئة الوطنية» وخصومها، وأُجِّل البحث في إلغاء مكاتب «الهيئة الوطنية».

برزت مشكلة منصب المحافظ من جديد، وبشكل أقوى من الماضي، عند انتهاء مدة المحافظ نسيب البكري، وطرِح موضوع تعيين البديل عنه، إذ أصرّ حزب «الهيئة الوطنية» على تعيين محافظ من خارج جبل الدروز، وأصرّ معارضوهم، وعلى رأسهم عبد الغفّار الأطرش، على تعيين الأمير حسن الأطرش. آنذاك تحوّل عبد الغفّار

---

(١) نص رسالة سلطان إلى رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي، من أوراق زيد الأطرش.

(٢) مقالة أكرم زعيتر التي وردت الإشارة إليها.

(٣) رسالة «الهيئة الوطنية» في جبل الدروز إلى نسيب البكري في ٢٦ نيسان ١٩٣٧. وقد أوردناها كاملةً في كتابنا، دروز سورية ولبنان... مرجع مذكور سابقاً، ص: ٤٠٨.

إلى جانب حسن الأطرش، وأسّس حزباً اسمه «هيئة الدفاع الوطني»، معارضاً لحزب «الهيئة الوطنية»، ووضع برنامجاً له، هو الدفاع عن استقلال الجبل الإداري والمالي، ولبس المنتسبون إليه قمصاناً ملوّنة تمييزاً لهم عن أعضاء حزب، زعيمُه علي مصطفى الأطرش، هو حزب «الشباب الوطني»، الذين يلبسون القمصان الحديدية، والذين هم فرع من حزب «الشباب الوطني» الذي تأسس في دمشق عقب المعاهدة السورية الفرنسية.

ولاتقاء الخلاف الدموي المحتمل في أية ساعة، تظاهر سلطان بقبول اقتراح «الهيئة الوطنية» أن يكون هو المحافظ على شرط أن ينصرف الناس من السويداء، التي كانت تشهد التجمّعات والمظاهرات، إلى قراهم. وبهذا أنقذ الدروز، كما قال، من مذبحة.[1] وهو لو تسلَّم منصب المحافظ فعلاً لحلَّ المشكلة، لأنه مقبول من الجميع، لكن زهده في المناصب حمله على التظاهر بالقبول به فقط لحقن الدماء. وعينّت الحكومة السورية في آب ١٩٣٧ توفيق الأطرش، اعتقاداً منها أنه سيحظى بقبول جميع الطرشان كما سيحظى بقبول «الهيئة الوطنية». لكن تعيينه لقي معارضة من بعض الطرشان لاستبعاده حسن الأطرش، ولقي معارضة «الهيئة الوطنية» التي أعلنت في مؤتمر صلخد في شهر آب العصيان المدني، وعدم دفع الضرائب، وعدم التعاون مع إدارة محلية في الجبل يرأسها أحد الطرشان، مصعّبة بذلك مهمة الحكومة السورية، التي تعتبر «الهيئة الوطنية» نفسها أنها من أنصارها.

ولتسوية الوضع المتأزم اقترحت الحكومة السورية حلاً وسطاً لم يرضِ سلطان، لأنه «غير موافق، غير جائز، يتنافى مع المصلحة والحالة الراهنة».[2] وأبدى الأمير شكيب أرسلان رغبته في التوسط إذا

---

(١) حديث سلطان لمراسل جريدة «البيان» وهو وارد في عدد ٢٠ أيار ١٩٣٩.

(٢) برقية سلطان في ٣١ آب ١٩٣٧. من أوراق نسيب البكري. وثيقة رقم ٣٩/٢١٤. في مركز الوثائق التاريخية في دمشق.

قبل الطرشان بذلك. ثم جاء الحلُّ عن طريق وفد درزي من جبل لبنان ووادي التيم وإقليم البلّان، ضم مشايخ خلوات البيّاضة في حاصبيا، إذ اقترح حلاً وافق عليه الأفرقاء في الجبل، وعمل المفوَّض السامي على إنجاحه، وهو تعيين محافظ من خارج الجبل لمدة أربعة أشهر، تجري فيها الانتخابات والتشكيلات الإدارية، وبعد ذلك لا تعارض «الهيئة الوطنية» في الجبل تعيين حسن الأطرش محافظاً إذا أرادت الحكومة السورية تعيينه. فلقد كان كلٌّ من «الهيئة الوطنية» ومعارضيها يخشى إجراء الانتخابات[١] والتشكيلات الإدارية في عهد محافظ من غير ميله. وعيّنت الحكومة بهيج الخطيب، فلم يلقَ أية معارضة. وجرت الانتخابات للمجلس النيابي السوري ولمجلس إدارة المحافظة، في عهده، في كانون الأول ١٩٣٧. وعند انتهاء مدته عيّنت الحكومة حسن الأطرش بتاريخ ١٥ شباط ١٩٣٨، بعد رفض سلطان لاقتراح الرئيس السوري بتعيينه هو محافظاً».[٢]

إلى جانب قضيتي المحافظ والانتخابات برزت قضية أخرى، هي استئثار السلطة المركزية في دمشق بتعيين عدد كبير من الموظّفين الموالين لها من خارج جبل الدروز، ومنهم القضاة الذين عيّنتهم كلّهم من خارج الجبل، فلاقى ذلك اعتراضاً كبيراً من معظم بنيه، تفجّر مظاهرة مسلّحة قادها عبد الغفّار وعبد الكريم وعلي فارس الأطرش وحمّود جربوع، عند إصدار حكم قضائي في دعوى عُقدت فيها الراية، معتبرين ذلك مخالفاً لعادات الجبل وتقاليده، لأن عقد الراية، بحسب التقاليد، ينهي النزاعات جذرياً، ويغني عن أحكام المحاكم النظامية. وهذه القضية أدت إلى طرد الموظّفين والقضاة من سائر المناطق السورية، ومن لبنان، المعتبرين في نظر فريق كبير من

---

(١) كان من المقرر أن تبدأ الانتخابات في ١٥ آب ١٩٣٧، وتنتهي في ١٥ أيلول.

(٢) بريجيت شيبلر، **انتفاضات جبل الدروز**.. مرجع مذكور سابقاً، ص: ٢٤٨، نقلاً عن وثيقة بريطانية.

سكان الجبل «غرباء»، إلا أن ذلك كان فرصة للفرنسيين لتعيين موظّفين «غرباء» جدد. وقد لقي موضوع إقصاء هؤلاء الموظّفين احتجاجاً عند سلطان، وجاء إلى السويداء ليبحث هذا الموضوع مع أولي الشأن.

بعد ذلك سار جبل الدروز في طريق الانفصال خطوة خطوة، بتشجيع ودعم من الفرنسيين الذين، بعد أن ماطلوا بتوقيع المعاهدة، بدأوا يتحلّلون من موجباتها شيئاً فشيئاً، وراحوا يعملون على تحريك الانفصاليين في منطقتي جبل الدروز والعلويين، وتعجيز الحكومة السورية. وفيما كان رئيس الحكومة السورية، جميل مردم، يقصد باريس ليطالب بتصديق المعاهدة، أرسل زعماء الانفصاليين في الجبل عبد الغفّار ومتعب الأطرش، وحمّود جربوع، رسالة في أواخر آب ١٩٣٨، باسم «الشعب الدرزي»، إلى المراجع الفرنسية العليا، وعبرها إلى عصبة الأمم، تطالب بانفصال الجبل عن سورية. وتجدَّدت المظاهرات المسلّحة، ورفع فيها الانفصاليون العلم الدرزي إلى جانب العلم الفرنسي، ثم رُفِع العلم الدرزي إلى جانبه في شهباء والسويداء، فاحتجَّت «الهيئة الوطنية» على كل هذا، وعلى سكوت المحافظ حسن الأطرش عمّا يجري. واستقال أعضاء المجلس الإداري. وحصلت اشتباكات عديدة بين الوحدويين والانفصاليين وقع فيها القتلى والجرحى.

ثم جاء خطاب شكري القوتلي في المجلس النيابي السوري، عند مناقشة حوادث جبل الدروز والعلويين، في كانون الأول ١٩٣٨، يزيد الموقف تأزماً، إذ استنكر هذه الحوادث، وهاجم القائمين بها. وفي حديثه عن جبل الدروز أشاد بتضحيات الجبل، وبأنه حارب ثلاث مرات من أجل الوحدة السورية. إلا أنه تهجّم على عبد الغفّار الأطرش، واتّهمه أنه انضمَّ إلى الثورة السورية الكبرى اضطراراً، وذهب في تبسيطه للأمور، وفي لا واقعية أطروحاته، إلى الطلب من الحكومة «أن تتخذ منتهى الحزم لتأتي بهذا الرجل بالسلاسل

والأغلال والقيود». فردَّ عليه على الفور نائب الجبل. عقلة القطامي، وأسف لكلامه، ودافع عن عبد الغفّار. ثم تلاه النائب زيد الأطرش، وحمّل الحكومة مسؤولية فقدان كل أمل في الوحدة والاستقلال، وطلب من شكري القوتلي القيام بالأمر الذي يعجز وتعجز الحكومة السورية عنه، وهو إحضاره لعبد الغفّار بنفسه من السويداء مكبَّلاً بالسلاسل والقيود.

لم يتوقّف الانفصاليون في جبل الدروز، في أجواء الهياج والانفعالات، عند كلمات المديح التي قالها القوتلي في الجبل وأبنائه، وإنما توقّفوا عند تهجّمه على عبد الغفّار واستهانته بمكانته، وتبسيط أمر اعتقاله، لأمور لها ما يبرّرها في رأي عبد الغفّار ورأيهم.. لقد اجتمع الكثيرون في داره في السويداء، حيث قُرئ عليهم خطاب شكري القوتلي، فهاجوا، وخرجوا بمظاهرة إلى السراي، وطلبوا من المسؤولين إبلاغ الحكومة السورية أن الجبل قطع كل علاقة بسورية، وأنهم لا يسمحون بعد اليوم برفع العلم السوري. وأبرقوا إلى رئيس المجلس النيابي السوري معلنين الانفصال. أما المحافظ، حسن الأطرش، فقد صرّح من القاهرة بأن ما يجري في الجبل «عائد إلى أخطاء الحكومة السورية».[1]

من الطبيعي أن يكون سلطان مع الفريق الوحدوي في الجبل، وهو من تزعّم الحركة الوطنية فيه منذ الثورة العربية، وثار ثلاث مرات، وضحّى وجاهد، وتحمّل مرارة الإبعاد عن الوطن. إلا أن الموضوع ليس محصوراً بالفرنسيين لينفر إلى قتالهم، بل إنه صراع داخلي بين الوحدويين والانفصاليين، بقيادةٍ من معظم أقاربه البارزين للحركة الانفصالية، وهذا أحرجه وجعله يقف موقفاً متّصفاً بالحذر والحيطة، منبعثاً من رغبة توفيقية، إضافة إلى أنه لم يكن قادراً على الوقوف في وجه الحركة الانفصالية المستقوية بالمخابرات الفرنسية،

---

(١) جريدة «الشباب» (القاهرة)، عدد ٢٩ مارس (آذار) ١٩٣٩.

والمتذرّعة بالمصالح الفئوية والمناطقية، والمستغلّة لأخطاء الحكومة السورية والكتلة الوطنية المهيمنة على السياسة في سورية، ومنها الأخطاء إزاءه شخصياً.

استأثرت الحكومة السورية بمجمل القرار السياسي، وبتعيين الأكثرية الساحقة من الموظّفين، وبعضهم كانت تنقصه الخبرة والمرونة السياسية. واحتكرت السلطة من بابها إلى محرابها. ولم تراعِ حقوقاً مهمّة لمنطقتي جبل الدروز والعلويين، ولزعاماتهما التقليدية. ولَم تلتزم بما اتفقت عليه مع سلطان فيما يتعلّق بتعيين المحافظ على الجبل، ولم تقف عند آرائه. واستمرَّ بعض قادة الكتلة الوطنية، الذين كانوا من حزب الاستقلال، في اتخاذ المواقف غير الودّية إزاءه. وظلَّ هو يميل إلى خصمهم عبد الرحمن الشهبندر، زعيم حزب الشعب، الذي اغتيل في ٦ تموز ١٩٤٠، واتُّهم بعض أعضاء الكتلة الوطنية باغتياله، لكن المحكمة برّأت ساحتهم. ومنذ أن بدأت الأوضاع تتأزّم في الجبل لم تأخذ الحكومة السورية بنصائح سلطان، «وهي لو فعلت ذلك لما وصلت الحال في الجبل إلى ما وصلت إليه، بحسب ما صرّح به[١] كما أن الحكومة السورية لم تستطع الحفاظ على لواء الإسكندرونة الذي سُلخ عن سورية وضُمَّ إلى تركيا. ولم توفق في الحصول على التوقيع الفرنسي النهائي على المعاهدة. وتخلّت عن الوحدويين في لبنان. ومع هذا فصل سلطان فصلاً كلياً بين الأشخاص وما يرتكبونه من أخطاء، وبين القضية، فقال: ما من بشر منزّه عن الأخطاء. وإذا كانت للكتلة أغلاط، فلا يجب أن تكون مواقف الأشخاص إزاء الوطن مرهونة بها. كما صرّح أنه «من غير المعقول أن يتنزّل عن مبادئه، ويشوّه اسمه وسمعته، لأن غيره أخطأ معه أو مع الجبل فيؤيّد الانفصاليين»[٢].

(١) كلام سلطان إلى الصحفي سلمان جابر في جريدة «الصفاء» عدد ٢٣ أيار ١٩٣٩.

(٢) المرجع نفسه.

لم يكن الوضع في محافظتي اللاذقية والجزيرة أفضل من الوضع في محافظة جبل الدروز، إذ تشابه معه في أمور كثيرة، واختلف عنه في نواحٍ قليلة، منها أن النزاع في جبل الدروز حصل بين أبناء المذهب الواحد، ولأهداف سياسية، بينما النزاع في اللاذقية والجزيرة حصل بين أناس من إتنيات وطوائف ومذاهب مختلفة. إن الحلَّ على أساس اللامركزية كان في بلاد العلويين، كما في جبل الدروز، أفضل الحلول، إلا أنه صادف في بلاد العلويين المصاعب نفسها التي صادفها في الجبل فيما يتعلق بالمحافظ والموظَّفين، أيكونون من بلاد العلويين أم من خارجها، وفيما يتعلّق بإجراء الانتخابات. وشهدت المناطق الجبلية من بلاد العلويين حوادث مخلّة بالأمن حتى باتت الحكومة لا تسيطر إلا على المناطق الساحلية. كما حصلت حوادث عند زيارة الكشّاف الدمشقي إلى اللاذقية، وقع فيها ٤ قتلى، فأضربت المدينة احتجاجاً على تصرّفات الجند السنغالي، وطلبت المفَوضية العليا حلَّ فرق «القمصان الحديدية».

وفي محافظة الجزيرة برزت دعوة إلى الحكم الذاتي. ورُفع فيها العلم الجزيري. وشهدت حوادث دامية، منها الحوادث بين الأكراد والمسيحيين في قرية عامودة، التي ذهب ضحيتها حوالي ١٠٠ قتيل. وأُختطف المحافظ توفيق الشاميّة. «ومزّق الانفصاليون الأعلام السورية وأحرقوها».[١] وقد انتقلت عدوى الانفصال إلى الشراكسة وأهالي حوران، فقامت عند الشراكسة، بتشجيع من ضبّاط الاستخبارات الفرنسية، حركة تطالب بالحكم الذاتي في القنيطرة، وأنزل ضابط فرنسي العلم السوري عن بصرى الشام ورفع مكانه العلم الفرنسي، وهذا أدى إلى المظاهرات في هذه المدينة احتجاجاً على هذا العمل الاستفزازي.

نشأت هذه الحركات الانفصالية وما رافقها من حوادث بسبب

(١) النهار، عدد ٢٤ شباط ١٩٣٩.

رواسب النزاعات القديمة، وبسبب نزعة الجماعات والمناطق إلى الإدارة الداخلية.، إلا أنها ما كانت لتأخذ مداها ومظاهرها المتطرّفة لولا إيقاظ الفرنسيين لها، وتشجيع مسؤوليهم ورجال استخباراتهم عليها، ليظهروا للعالم أن سورية ليست مؤهّلة لحكم ذاتها بذاتها، وأن هناك خطراً على الأقليات، وأن فرنسا هي حامية هذه الأقليات. وقد أينعت بذور الانقسامات حتى في المناطق الصغيرة والمدن، وتحدّثت الصحف عنها مطوَّلاً مثل اليعقوبية، حيث طُرحت فكرة جعلها مستعمرة أرمنية، وجسر الشغور حيث قامت حركة انفصالية ترمي إلى ضمّه إلى اللاذقية، وحلب حيث برزت فكرة تقسيمها إلى مدينتين: مدينة إسلامية وأخرى مسيحية.

بعد أن زار المفوّض السامي، غبريال بيو، جبل الدروز في كانون الثاني ١٩٣٩، وبلاد العلويين في شباط، وتأكّد أن الانفصاليين هم الأكثرية، ولمس بنفسه نتائج استمرار السياسة الفرنسية التقسيمية، وبعد أن رفض مجلس نواب بلاده، التي عاد اليمين إلى تسلم مقاليد سياستها، توقيع المعاهدة بالرغم مما قدّمه رئيس الحكومة السورية ووزير الخارجية، جميل مردم، من تنازلات في باريس، لأن المعاهدة لا توافق المصالح الفرنسية: بعد كل هذا أصدر المفوّض السامي نظاماً أساسياً وقضائياً لكلٍّ من جبل الدروز وبلاد العلويين، أعاد الوضع فيهما تقريباً إلى ما كان عليه قبل الوحدة، وأعاد فصلهما عن سورية، كما أعطى نظاماً خاصاً للجزيرة. وبعدم توقيع المعاهدة تراجعت فرنسا عن إعطاء سورية ولبنان استقلالهما. وبالتدابير التي اتّخذها المفوض السامي عادت سورية مجزّأة كما كانت، إذ توسّعت صلاحيات المحافظ ومجلس المحافظة في كلٍّ من جبل الدروز والعلويين الذي سمي «منطقة». وأُخضِعت قرارات المحافظ ومجلس المنطقة إلى موافقة المفوض السامي. ولم يبقَ من صلة مع الحكومة السورية سوى تعيين المحافظ الذي يختاره مجلس المنطقة، وبعض العلاقات المالية الواهية.

واجه السوريون عدول الفرنسيين عن توقيع المعاهدة بالاستنكار والاحتجاج. وواجهوا العودة إلى التجزئة بالمظاهرات، وإرسال البرقيات المعارضة لذلك. وكان للفريق الوحدوي في جبل الدروز دوره في ذلك، فاضطُهد أفراده، وزُجّوا في سجون دمشق. لذا بات على الوطنيين أن يخوضوا جولة أخرى من الصراع مع الفرنسيين لتحقيق الوحدة والحرية والاستقلال.

الاستقلال

تذّرعت السلطة المنتدبة بنشوب الحرب العالمية الثانية، فأوقفت الحياة الدستورية في سورية ولبنان بحل المجلس النيابي، ووقف العمل بالدستور فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية، التي غدت في لبنان بيد مجلس للأمناء، وفي سورية بيد مجلس للمديرين، صلاحياتهما محدودة. ولم يواجه السوريون هذا بأية مظاهرة، أو احتجاج يُذكر، كما كان يحصل إزاء أمور أقل شأناً وخطورة. وأسباب ذلك تعود إلى تفرّق الكلمة، والضعف الذي وصلت إليه الكتلة الوطنية المتسلِّمة مقاليد الأمور السياسية، بعد أن فقدت القسم الكبير من تأييد الشعب لها، ونشوب الحرب الذي برّر الكثير من التدابير الفرنسية، وانشغال الناس عن الشؤون السياسية بمتابعة الأحداث، والانصراف إلى الاهتمام بالأمور المعيشية. وقد شهدت بداية الحرب تأييداً من معظم السوريين واللبنانيين لفرنسا، الدولة الديمقراطية، ضد ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، وتطوّعَ المئات في جيشها واشتركوا في القتال.

بعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا، وخضوع سورية ولبنان للفرنسيين الفيشيين، حصل تطوّر في موقف الفرنسيين من استقلالهما، الذي سبق أن منعوه عنهما بإحجامهم عن توقيع معاهدة ١٩٣٦، فقد وعد به «الفرنسيون الأحرار» بلسان الجنرال كاترو من راديو القاهرة، وببيان موقَّع منه ألقته الطائرات البريطانية فجر ٨ حزيران ١٩٤١ قبل مباشرة هجوم الحلفاء (البريطانيين والفرنسيين الأحرار) على سورية ولبنان لطرد

الفيشيين منهما. وقد ضمن سفير بريطانيا في القاهرة باسم حكومته وعد كاترو، وكان من أسباب ضمانه هذا الوعد محاربة الدعاية الألمانية التي قرّبت العرب إلى الألمان، وجعلت بعضهم يراهنون على دور المحور من أجل التحرّر من السيطرة البريطانية والفرنسية. فما رفضه الفرنسيون قبل ذلك، أي إعطاء سورية ولبنان استقلالهما بموجب معاهدة لمدة ٢٥ سنة، قبلوا به في أثناء ضعفهم وهزيمتهم أمام الألمان. لكن السوريين واللبنانيين رفضوا استقلالاً مشروطاً بمعاهدة بسبب تغير الظروف الدولية والمعادلات السياسية.

اشترك الحلفاء في طرد الفيشيين من سورية ولبنان، لكنهم تنافسوا على الحلول مكانهم، وقد بدأ ذلك بإقصاء البريطانيين للفرنسيين الأحرار عن اتفاقية عكّا، التي وقّعوها مع الفيشيين المنهزمين، في ١٤ تموز ١٩٤١، والتي جعلت سورية ولبنان تحت السيطرة البريطانية. وهذا حمل الجنرال ديغول على الاحتجاج، «وهدّد بفكّ التحالف مع بريطانيا في الحرب»،[1] فتمَّ التوصل معه إلى صيغة للحكم المشترك أعطت القيادة العليا وسلطة التوجيه الاستراتيجي للبريطانيين، وأبقت الإدارة والقيادة المحلية وشؤون الأمن وقمع الحركات الوطنية التحررية للفرنسيين الأحرار.

تأثر جبل الدروز، بحكم موقعه على حدود إمارة شرق الأردن، وعلى حدود منطقتي الانتداب الفرنسي والانتداب البريطاني، وبسبب قربه من العراق، بالصراع البريطاني الفرنسي من أجل توسيع دائرة النفوذ، وذلك بمحاولة بريطانيا توسيع منطقة انتدابها، عندما أُقر الانتداب، لتشمل الجبل أو جزءاً منه. كما تأثر بمحاولات الأمير عبد الله توسيع إمارته عبر أطروحات عديدة منها مشروع سورية الكبرى. وفي أثناء الحكم الفيشي تطلّع الألمان إليه إبّان ثورة رشيد عالي

(١) **مذكرات الجنرال ديغول** (النفير) ترجمة عبد اللطيف شرارة، منشورات بحر المتوسط وعويدات ١٩٨٣- ١٩٨٤، ص: ٢٣٤.

الكيلاني ومساعدتهم لها.[١] كما اقترح الأمير عبد الله على البريطانيين، في ١٨ أيار ١٩٤١، قبل قيام الحلفاء بحملتهم على سورية ولبنان، احتلالَ جبل الدروز.

اتفق علي مصطفى الأطرش مع مدير المخابرات البريطانية على عدم دخول الحلفاء إلى جبل الدروز، وعدم مقاومة دروز الجبل لحملة الحلفاء. كما اتفق الجنرال كاترو مع البريطانيين على عدم الدخول إليه، ثم اتفق مع القائد البريطاني ولسن على دخول البريطانيين والفرنسيين معاً. لكن البريطانيين دخلوا إلى الجبل في ١٠ تموز ١٩٤١، وفتّشوا دار المندوبية الفرنسية وطردوا المندوب منها، ورفعوا العلم البريطاني مكان العلم الفرنسي، وذلك في اليوم الذي وصل الجنرال ديغول إلى سورية. ولم يأبهوا لاحتجاج الفرنسيين على ذلك مرّتين. فأصرّ الجنرال كاترو، بأمر من الجنرال ديغول، على استعادة المقرّ الفرنسي، واستعادة الكوكبات الدرزية التي انضمّت إلى البريطانيين فيما بقيت ثلاث كوكبات مع الفرنسيين، فاستعاد الفرنسيون مقرَّ مندوبهم، واستعادوا السيطرة الأمنية على الجبل بعد مغادرة القوات البريطانية، وزاره الجنرال ديغول في ١٨ آب ١٩٤٢، وكان سلطان من بين مستقبليه. وقد تحدث ديغول عن استقباله الحار، وقال: إن أهالي جبل الدروز «كانوا يعاملون الفرنسيين ببعض الأحيان معاملة غير كريمة»[٢] في إشارة منه إلى ثورة سلطان الأولى في سنة ١٩٢٢، والثورة السورية الكبرى.

كان سؤال الجنرال ديغول المهم هو: هل تبقى الكوكبات الدرزية

---

(١) للمزيد من المعلومات عن أهمية جبل الدروز في نظر البريطانيين والألمان والفرنسيين الأحرار، أنظر ميشال كريستيان دافيه، المسألة السورية المزدوجة، ترجمة اللواء جبرائيل بيطار، دار طلاس، دمشق ١٩٨٤، ص: ١٦٥، ٣٠٤، ٣٠٥.

(٢) مذكرات الجنرال ديغول (الوحدة) ترجمة عبد اللطيف شرارة، منشورات بحر المتوسط وعويدات ١٩٨٢- ١٩٨٣، ص: ٣١.

منقسمة على نفسها، أم تلتحق الست بالثلاث، أو تلتحق الثلاث بالست؟ ولكلٍّ وضعيّة دلالتها على صعيد الكوكبات، وعلى صعيد جبل الدروز كلِّه. وسُئِل سلطان هذا السؤال، فأجاب بأن الكوكبات الست يجب أن تلتحق بالثلاث. فهو لم يمل إلى البريطانيين يوم مال الكثيرون من السوريين واللبنانيين إليهم بفضل ما كان لهم من نفوذ وسلطة، ويوم أغروا العديد من زعماء جبل الدروز بالأموال التي حملتها إليهم آمال الأطرش، المطربة الشهيرة المعروفة باسم «أسمهان»، حين سبقت جندهم إلى الجبل، وحملها إليهم الضابط الدرزي في الجيش البريطاني، عارف سليم، من خلال اتصاله بهم من درعا.

فضّل سلطان الانتداب البريطاني على الانتداب الفرنسي في استفتاء اللجنة الأميركية، إذا كان لا بدَّ من الانتداب، وظلَّ يراه أفضل من الانتداب الفرنسي في التعامل مع السكان حتى قيامه بالثورة السورية الكبرى، التي أنهاها الفرنسيون بمساعدة البريطانيين. وهو لم يتطلّع يوماً إلى الانتداب البريطاني كبديل عن الانتداب الفرنسي، بل تطلّع إلى الاستقلال عن أية سلطة أجنبية، وعمل على ذلك وثار من أجله. لقد فضّل التحاق الكوكبات الدرزية الست التي انضمَّت إلى البريطانيين بالكوكبات الدرزية الثلاث التي ظلت مع الفرنسيين،[1] أي ببقاء الوضع على ما كان عليه، على أن يجري العمل من أجل تحرير سورية بناءً للوعد الذي صدر عن الفرنسيين الأحرار وضمنه حلفاؤهم البريطانيون.

برزت آنذاك أزمة الرغيف، واستدعت إنشاء وزارات في الحكومات اللبنانية والسورية تهتمُّ بالإعاشة والتموين. وقد أدّى ارتفاع سعر الخبز في دمشق إلى إضراب عام في أوائل سنة ١٩٤١. وأدّى

---

(١) آثر بعض أفراد هذه الكوكبات البقاء مع القوات البريطانية، فشكّلوا نواة «الكتيبة الدرزية»، التي قاتلت مع البريطانيين في شمال أفريقيا وجنوب أوروبا.

ارتفاع سعره وفقدانه في لبنان إلى مظاهرات صاخبة في بيروت سقطت على أثرها وزارة أحمد الداعوق، وتشكّلت وزارة برئاسة سامي الصلح، (أبو الفقير) نجحت في التخفيف من حدّة الأزمة المعيشية. وممّا ساعد حكومة سامي الصلح في مهمّتها رفعُ الحصار البحري والبري عن سورية ولبنان بعد طرد الفيشيين منهما، والقمح الذي قدّمته سورية، وبخاصة جبل الدروز، إلى لبنان، وذلك من خلال مجلس الميره الأعلى السوري واللبناني، وبفضل مساعي سلطان الذي انتقل في مطلع آب ١٩٤٢ مع يوسف وصيّاح الأطرش وعقلة القطامي إلى دمشق، وقضوا فيها عدّة أيام مع وزير الدفاع السوري حسن الأطرش من أجل الإجازة بنقل كميات من القمح من جبل الدروز إلى اللبنانيين، مقدارها ٥٣٩ طناً. ثم أُرسلت كميات أخرى من الجبل إلى لبنان. وبهذا ساهم الجبل في التخفيف من حدّة أزمة الرغيف في الحرب العالمية الثانية، كما ساهم في الحرب العالمية الأولى في التخفيف من وطء المجاعة التي حصلت فيها.

سارت سورية ولبنان في طريق الاستقلال بخطوات متشابهة ومراحل متزامنة، أهمها إعادة الحياة الدستورية إلى البلدين، وإجراء انتخابات نيابية في سنة ١٩٤٣، مانع الفرنسيون طويلاً في إجرائها متذرِّعين بظروف الحرب، وأخيراً وافقوا على إجرائها في ظروف غير ملائمة لهم، بعد اشتداد مطالبة السوريين واللبنانيين، وموافقة البريطانيين، وفازت في لبنان وسورية كتلتان استقلاليتان، هما الكتلة الدستورية في لبنان، والكتلة الوطنية في سورية، التي استعادت ما فقدته سابقاً من التأييد الشعبي.

كان الوضع في سورية يتطلَّب قرارات وتدابير تحقِّق وحدتها بضمِّ منطقتي جبل الدروز والعلويين إليها. وقد صدر عن المندوب السامي كاترو، في تموز ١٩٤١، تأكيد على استقلالها بحدودها الطبيعية، وعلى أن جبل الدروز سيبقى في نطاق الجسم السوري. كما أكّد على ذلك العقيد الفرنسي مونكلار عند وصوله إلى السويداء في ٣١ تموز

١٩٤١. وفي ٢٢ أيلول ١٩٤١ صرّح كاترو، بمناسبة تعيينه الشيخ تاج الدين الحسني رئيساً للجمهورية، أن كلاً من منطقتي العلويين وجبل الدروز متممٌ لدولة سورية، ويُطلق عليه اسم «محافظة»، تتمتّع بنظام خاص مالي إداري. وأصدر في كانون الثاني ١٩٤٢ قراراً بذلك، تبعه وضع نظام أساسي تُدار بموجبه كل محافظة، شبيه بالنظام الأساسي الذي وُضع في سنة ١٩٣٦، على أثر توقيع المعاهدة السورية الفرنسية. وفيما يتعلق بجبل الدروز، أُعِيد الوضع فيه مرحلياً إلى ما كان عليه إبّان تطبيق المعاهدة، وذلك نزولاً عند طلب زعمائه، وفي طليعتهم الأمير حسن الأطرش، كما جاء في رسالة الأمير إلى الجنرال كاترو.[1] وتلا ذلك إلغاء النظام القضائي القديم لجبل الدروز وللعلويين. ورُبِطت جميع محاكم جبل الدروز، ما عدا المحاكم المذهبية الدرزية، بوزارة العدل السورية. وأُلحِقت دوائر محافظتي العلويين وجبل الدروز بالدوائر المركزية في دمشق، وعُيِّن أبناؤهما في وظائف الحكومة السورية، وتمثّلا في الوزارات السورية والمجالس النيابية. وتمّ ذلك بموافقة جميع الأحزاب والهيئات والفعاليات فيهما.

تعاونت الأحزاب واللجان والزعامات في جبل الدروز مع الحكومة السورية، وأيّدوها في خطواتها، ومن وجوه ذلك القرار الذي اتخذته لجنة عائلة آل الأطرش بالتعاون معها، وذلك في اجتماعها بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٤٣. ومُنح جبل الدروز مساعدة مالية لتغطية العجز الواقع في ميزانيته. وزار رئيس الحكومة السورية محافظ الجبل في مطلع آذار ١٩٤٣، وأشاد أمام مستقبليه، وعلى رأسهم سلطان، بتجاوب جميع أبناء الجبل مع تدابير الحكومة وإجراءاتها. وعند زيارة سلطان إلى دمشق في أيلول ١٩٤٣ أكّد في تصريحاته وخطبه على أن واجب الأمة هو مؤازرة العهد الوطني، والحرص على كيان

---

(١) رسالة الأمير حسن الأطرش إلى الجنرال كاترو. مركز الوثائق التاريخية في دمشق، وثيقة رقم ٢٩٠١.

الاستقلال، والثقة بالحكومة التي تمثّل أماني البلاد. وأقيمت على شرفه حفلات رسمية عديدة منحته الحكومة في إحداها وسام الاستحقاق السوري أو «نوط الشرف من الدرجة الممتازة».

اعتبر بعض أبناء جبل الدروز الامتياز المالي الممنوح من الحكومة السورية تعويضاً على ما قدّمه الجبل من تضحيات. واعتبره الوحدويون مظهراً من مظاهر الانفصال يجب إلغاؤه، فقاموا بالمظاهرات العديدة في أواخر آذار ومطلع نيسان ١٩٤٤ مطالبين بإلغائه، واحتلوا سراي السويداء. ونشأ حزب جديد اسمه «هيئة الشعب الوطنية»، ومن أهم أهدافه دمج الجبل كلياً بالوحدة السورية. وقد عقد هذا الحزب عدة اجتماعات لتحقيق هذا الهدف. وتنامى حزب «عصبة العمل القومي» حتى بلغ في جبل الدروز ٢٨٥٢ منتسباً بينهم ٥٦٩ من العسكريين،[١] وكانت الأهداف العامة لهذا الحزب تنحصر في اثنين، هما سيادة العرب واستقلالهم المطلقان، والوحدة العربية الشاملة.

من الاجتماعات التي عُقدت في جبل الدروز لإكمال الخطوات الوحدوية الاجتماع الذي دعا إليه المحافظ حسن الأطرش في عرى في ٩ أيار ١٩٤٤. والاجتماع العام في السويداء في ٧ حزيران ١٩٤٤، حيث تم الاتفاق على إلغاء الامتيازات بشكل ناجز وصورة نهائية. ثم اجتمع مجلس إدارة محافظة جبل الدروز في ٧ أيلول ١٩٤٤، ووافق على ذلك. وهكذا، وفي أجواء وحدوية صافية، وبتوجيه من سلطان وتدخل في سير الأمور، تمّت إعادة توحيد الجبل بالوطن الأم، وتحقَّق ما عمل له سلطان ابتداءً من سنة ١٩٢١، وما ثار من أجله، وهو تحطيم استقلال «دولة جبل الدروز»، التي أوجدها الفرنسيون لحجز أهل الجبل في قفصها الضيق، وأوجدوها مع غيرها من الكيانات في سورية لإضعاف السوريين. ولم يبقَ بعد تحقيق الجلاء السياسي

---

(١) بيان بأسماء المنتسبين لحزب «عصبة العمل القومي» عن عام ١٩٤٥، من أوراق سعيد أبو الحسن.

والجلاء الاقتصادي سوى تحقيق الجلاء العسكري عن سورية ولبنان، وجلاء بعض رواسب الانعزال والانفصال من النفوس.

وفيما كان السوريون واللبنانيون يطالبون بجلاء الجيوش البريطانية والفرنسية، أنزل الفرنسيون قوات جديدة في ٦ أيار ١٩٤٥، بحجّة أن الحرب لا تزال دائرة مع اليابان في الشرق الأقصى. وكانوا يشترطون لجلائهم ضمان مصالحهم الثقافية والاقتصادية والإستراتيجية بموجب معاهدة. وقدّم الجنرال بينه مذكّرة بذلك إلى الحكومة السورية في ١٨ أيار ١٩٤٥ بحضور وزير الخارجية اللبنانية. إلا أن حكومتي سورية ولبنان، ومجلسيهما النيابيين، رفضوا إعطاء أي مركز ممتاز لفرنسا. وصدر عن الحكومتين بلاغ مشترك يستنكر إنزال القوات الفرنسية دون موافقتهما. وعمد الفرنسيون إلى تنفيذ مأربهم بالقوة، فاعتدوا في أواخر أيار ١٩٤٥ على حماه وإدلب وجسر الشغور ودير الزور، وقصفوا المجلس النيابي في دمشق ومعظم أحيائها، واستطاعوا، بحسب ما يذكر الجنرال ديغول، السيطرة على الموقف في كل المناطق ما عدا جبل الدروز.[١]

لقد قام أبناء جبل الدروز، المؤمنون بمبادئ سلطان، بدورهم المعهود في الأزمات والشدائد، وكانوا معقد آمال السوريين في اللحظة التاريخية، إذ التقى رئيس الحكومة السورية، وزير الخارجية، جميل مردم، مع الأمير حسن الأطرش، وزيد الأطرش، وطلب منهما إزاحة القوات الفرنسية من جبل الدروز لكي يتأمّن اتصال دمشق مع شرق الأردن.[٢] وكان جميل مردم واثقاً من أن ضرب الفرنسيين في الجبل وطردهم منه يضعفانهم، ويسهّلان طردهم من سورية. وكما توحّد أبناء الجبل تحت لواء الثورة السورية الكبرى وقيادة سلطان من أجل قتال

---

(١) **مذكرات الجنرال ديغول** (الخلاص)، ترجمة خليل هنداوي وإبراهيم مرجانة، منشورات بحر المتوسط وعويدات ١٩٨٢- ١٩٨٣، ص: ٢٧٣.

(٢) حديث زيد الأطرش مع المؤلف في ١٩/١١/١٩٨٦.

الفرنسيين وإجلائهم، هكذا توحّدوا في أيار ١٩٤٥ تحت لواء مبادئه وتحت قيادته الروحية، وهبوا لتحقيق الأهداف التي ناضل من أجلها، ورسّخها في نفوسهم، وجذّرها في عقولهم. والتقت قوى ثلاث هي الأمير حسن الأطرش، وعصبة العمل القومي التي كان أمين سرها في الجبل سعيد أبو الحسن، وبعض ضبّاط الكوكبات الدرزية التي عُرِفت بـ«التجمع الدرزي». ونسّقت هذه القوى فيما بينها، واتفقت على مهاجمة المراكز الفرنسية واحتلالها وفق خطة معينة وُضِعت جميع تفاصيلها، وتمّ تنفيذها بنجاح.

تمَّ أسر معظم الضباط والجنود الفرنسيين الموجودين في جبل الدروز، وجلا الآخرون عنه دون مقاومة. وهذا يعود إلى ضعف قواهم، وتخلّي ضباط «التجمّع الدرزي» عنهم، وتنفيذ الخطة الموضوعة من قبل منظِّمي ما سمي «الانقلاب» بكل سرّية. ووجّه يوسف هلال الأطرش، بالاتفاق مع الحكومة السورية، إنذاراً إلى القائد الفرنسي في دمشق، ينذره بإيقاف القصف على المدينة، لأن الجنود الدروز يتولّون الدفاع عن المراكز وعن دار الحكومة، وينذره بأن كلَّ جندي درزي يُقتل في دمشق سيُقتل بدلاً عنه ضابط أسير في السويداء، فساهم هذا الإنذار في وقف القصف الفرنسي. وكان جبل الدروز أول منطقة يجلو الفرنسيون عنها في سورية ولبنان، إذ لم يتم جلاؤهم عن سائر المناطق إلا بعد شكوى سورية ولبنانية مشتركة إلى مجلس الأمن ضد بريطانيا وفرنسا، ومفاوضات عسيرة.

وهكذا نال كلٌّ من سورية ولبنان استقلاله بخسائر قليلة نظراً لتغيُّر الظروف الدولية، ولاستغلال المسؤولين في البلدين لتناقض مصالح الدول الكبرى، ولرؤية من راهنوا على الضمانة الأجنبية وهن هذه الضمانة ومخاطرها ونتائجها السيئة، ولتأكدهم أن الضمانة الحقيقية هي في وحدة الشعب، وفي الإيمان بالمصالح المشتركة والمصير المشترك. لقد تحقَّق ما قامت من أجله الثورات والانتفاضات، وأهمها الثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان، التي زرعت بذور الحرية والاستقلال

وسقتها بالدماء، فنبتت وأينعت في الأربعينيّات من القرن العشرين. وجلا الفرنسيون عن سورية ولبنان في سنة واحدة. وكما كان لبنان بوّابة الدخول إلى سورية، كذلك كان بوّابة خروج الفرنسيين، إذ جلا آخر جندي أجنبي عنها أولاً في ١٧ نيسان ١٩٤٦، ثم جلا آخر جندي عنه في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦.

في ٥ تموز ١٩٤٥ أزال أعيان جبل الدروز ومسؤولوه نصب الحدود نهائياً بين ما كان يُدعى «دولة جبل الدروز»، وبين الوطن الأم سورية. وهو اليوم الذي زار فيه رئيس الحكومة السورية بالوكالة، جميل مردم، ووزير الداخلية، صبري العسلي، جبل الدروز، واستقبلهما أعيان الجبل وعلى رأسهم سلطان. وقد تمت الزيارة في إطار التنسيق والتعاون بين أهل الجبل والحكومة السورية لتثبيت دعائم الوحدة والاستقلال. وترافقت التدابير الوحدوية مع تغيير اسم «جبل الدروز» إلى اسم «جبل العرب». وأول من أطلق هذا الاسم الجديد عجاج نويهض الذي خطب في حفلة تكريم سلطان في عمّان في أيار ١٩٣٧، فأشاد بنضال سلطان وعروبته وعروبة الدروز، وخاطبه بالقول التالي: «هذا السيف الذي انتضيته بالأمس وحرّرت به جبل الدروز، ستنتضيه في الغد لتحرير الإسكندرون وفلسطين. فهذا الجبل المنيف ما عاد اسمه جبل الدروز، بل جبل العرب».[١] فاستحسن سلطان هذه التسمية، ووافق عليها، وفضّلها على التسميات الكثيرة التي حملها الجبل عبر تاريخه، ومن بينها تسمية «جبل الدروز». ومنذ ذلك الحين بدأت تسمية «جبل العرب» ترد على الألسن، وفي الكتابات،[٢] حتى تكرّست رسمياً في عهد الاستقلال والوحدة بفضل مدير معارف جبل العرب في سنة ١٩٤٥، الأمير عز الدين علم الدين التنوخي. ففي

---

(١) عجاج نويهض، **رجال من فلسطين**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٣٥٧.

(٢) ورد في جريدة، «الاستقلال العربي» مقالتان بعنوان «صوت من جبل العرب»، أنظر عدد ١٦ حزيران ١٩٣٨.

تسمية «جبل الدروز» صبغة فئوية مذهبية، وفي تسمية «جبل العرب» صفة من صفات الدروز، وانطباق للاسم على المسمّى، لأن جبل سلطان هو جبل العروبة وأبناء العروبة.

سلطان والعهد الاستقلالي الأول

لم يحظ جبل العرب بالاهتمام المطلوب من الحكومة السورية في الوقت الذي يجب أن توليه العناية الكافية، وتهتمّ بأوضاعه وتنميته كمنطقة ريفية مهملة، وكمحافظة أعيدت إلى الوحدة السورية. فقد قصّرت باعتراف رئيس الجمهورية السورية، شكري القوتلي، إزاءه، «وقد برّر الرئيس ذلك بالسعي وراء وحدة الصف».[1] ولم تنفّذ الحكومة السورية وعدها، الذي أعطته في خلال مرحلة التنسيق مع قيادات الجبل لمعركة الجلاء في أيار ١٩٤٥، بدفع رواتب المجنَّدين في الكوكبات الدرزية التسع، البالغ عددهم ١٧٠٠، وحفظ رتبهم ورواتبهم وتعويضاتهم، بل سرّحت ٢٠٠ مجنَّد منهم دون سواهم من مجنَّدي الكوكبات الأهلية في المناطق السورية. فاحتجَّ سلطان وأعيان الجبل على ذلك أمام رئيس أركان حرب الجيش السوري، عبد الله عطفة، لدى زيارته للجبل، وطلبوا منه الكفَّ عن التسريح مهما كانت أسبابه وبواعثه، لكي لا يكون هناك تمييز بين مجنَّدي الجبل وسواهم، الذين التحقوا بالقوات السورية النظامية، في الوقت الذي خدم مجنّدو الجبل القضية الوطنية بتخلّيهم عن الفرنسيين وانضمامهم إلى صفوف الوطنيين في معركة الجلاء في أيار ١٩٤٥. فلم تأبه الحكومة لاعتراض سلطان، ولم تدفع في النهاية سوى رواتب ٦٥٠ مجنّداً، وعيّنت عليهم ضابطاً غير درزي بدلاً من حمد علي الأطرش.

وبالرغم من اعتراف الجميع بدور سلطان ودور جبل العرب في تحرير سورية، واعتبارهم سلطان رمزاً للجهاد، فقد أقامت الحكومة

---

(١) الجبل، عدد ٢٧ أيلول ١٩٤٤.

السورية عيد الجلاء في سنة ١٩٤٦ دون دعوته ودعوة مجاهدي الجبل إليه. وقد فُسّر ذلك تفسيرات عديدة. منها أن بعض زعماء الجبل يؤيّدون إقامة الملكية في سورية، ويؤيّدون الملك عبد الله في مشروع سورية الكبرى، وأن الجبل يطلب الانضمام إلى شرق الأردن، وأن منظِّمي الاحتفالات نسوا دعوة زعمائه ومجاهديه. وما جرى خطوة أصحُّ ما يقال في تفسيرها والحكم عليها أنها عملٌ مقصود، وإساءة لا مبرّر لها، وخطأ سياسي فادح من حكومة يجب أن يكون عندها سلطان من أوائل مدعويها إلى حضور الاحتفال. وقد استاء سلطان من ذلك، وجاء في خطاب له، في اجتماع عرى في ٣٠ حزيران ١٩٤٧، ما يلي: «بعد جهاد مضنٍ طويل أربى على ربع قرن كامل، كان لي مع كرام إخواني شرف المساهمة في الجهاد، وقلّدتني الأمة في إبّان محنتها شرف قيادة ثورتها، وقد كان أعز أمانيّ أن أكون مع لفيف إخواني أول الناعمين بشهود حفلة عيد الجلاء، لو لم تتغلّب على عقول بعض الحاكمين يومئذٍ فكرة الأنانية والاستئثار».

والمناسبة التي لم يُدعَ سلطان إلى الاحتفال بها في دمشق، احتفل بها ورفاقه المجاهدون في الجبل، إذ أقاموا المهرجانات في السويداء وشهباء وصلخد. ثم دعاهم سلطان إلى اجتماع في قريته القريّا، في ١٣ حزيران ١٩٤٦، فحضر، بالإضافة إلى أعيان الطرشان، محمد عز الدين الحلبي، وعلي عبيد، وحسين مرشد، ويوسف العيسمي، وقاسم أبو خير، وعقلة القطامي، وتمَّ عقد عدة اجتماعات في بضعة أيام، وُضِعت فيها الخطط لمواصلة العمل في سبيل الأهداف الوطنية والانتصار لوحدة الوطن.

حظي أركان العهد الاستقلالي الأول بشبه إجماع السوريين عليهم في انتخابات سنة ١٩٤٣. لكن سياستهم بدأت تتعثَّر في وقت خضعت سورية لتجاذبات القوى الإقليمية المحيطة بها. وبدأوا يفقدون من رصيدهم ومن رضى الناس عنهم. وكان سلطان من الناقمين عليهم لإهمال دعوته ودعوة سائر المجاهدين لحضور أول احتفال بعيد

الجلاء، ولإهمالهم شؤون جبل العرب، ولجنوحهم إلى التسلّط والاستبداد. فقد اعتقلت السلطة أمين سر عصبة العمل القومي، العام، فهمي المحايري، بسبب مقالاته المعارضة والمهاجمة لها، فاحتجَّ سلطان على اعتقاله، واعتبره انتهاكاً للحرية المقدَّسة وللدستور، وطالب بإخلاء سبيله، وذلك في برقيته المرسلة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في ١٧ أيار ١٩٤٦.[١]

بعد ذلك أصدرت الحكومة السورية، في تشرين الأول ١٩٤٦، مراسيم اشتراعية أثارت نقمة جميع السوريين، وخصوصاً المرسوم رقم ٥٠، الذي اعتبروه مقيِّداً للحريات العامة نظراً للصلاحيات الواسعة التي أعطاها لوزير الداخلية، والتي قد تقوده إلى الاستبداد، ونظراً لتقييده حرية الصحافة بما حوى من مواد تتعلّق بشروط عملها، وبحقّ السلطة في تعطيلها. وقد برّر أحد المدافعين عن الحكومة، وزير المعارف الأمير عادل أرسلان، وضع هذا المرسوم بأنه يخدم في قمع حركات الجواسيس، دعاة فرنسا وسماسرة الصهيونية، الذين يهرّبون اليهود إلى فلسطين.[٢] وجوبهت المراسيم الاشتراعية بردَّة فعل عنيفة من السوريين في جميع المناطق. وانهالت البرقيات والاحتجاجات مستنكرة عمل الحكومة. وقامت التظاهرات في جميع المدن السورية، وخصوصاً في دمشق حيث سقط في إحدى مظاهراتها طالب من جرمانا. وتألفّت جبهة معارضة، اتخذت مهمتها الأساسية الدفاع عن الحريات، وسمّت نفسها «جبهة الدفاع عن الدستور والحريات».

كان احتجاج سلطان على المراسيم الاشتراعية أقوى الاحتجاجات وأبعدها تأثيراً، فلقد عمّم في ٦ تشرين الثاني ١٩٤٦ منشوراً أحدث صدى في جميع الأوساط، شبّهته الصحف بالمناشير التي عمّمها خلال الثورة السورية الكبرى، لأنه كان بمثابة دعوة إلى الثورة على الحكومة

---

(١) نص البرقية، من أوراق سعيد أبو الحسن.

(٢) **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، مصدر مذكور سابقاً، الجزء الثاني، ص: ٦٦٠.

السورية لمنع إقرارها المراسيم الاشتراعية، كما كانت مناشيره الثورية في سنة ١٩٢٥ دعوة إلى السوريين لحمل السلاح من أجل إخراج الفرنسيين بالقوة من البلاد. قال سلطان في منشوره بأنه إذا كان من حق الوطن علينا تلبية ندائه عندما يكون في خطر، فمن حقنا نحن، بعد أن ندفع الخطر، أن نبقى مخلصين لمبدأ الحرية، وندفع عنه كل اعتداء. وقال إنه صبر على بعض تصرّفات أهل الحكم حرصاً على وحدة الصفوف، ومحافظةً على سمعة الوطن تجاه الأغراب، لكنه وجد نفسه اليوم إزاء أعمال وتصرفات لا يجوز السكوت عنها، ويُعتبر السكوت عنها من باب الخيانة، إذ بعد كل ما قدَّمه السوريون من تضحيات لينعموا بالحرية والاستقلال والعمران، وجدوا الأمر على خلاف ذلك. فعمَّ الغلاء والفقر والفوضى، وفساد الأخلاق، وارتكابات الموظفين، والمحسوبية. وامتلأت دوائر الحكومة وثكنات الجيش بأنصار الاستعمار، وربيبي دوائر الاستخبارات، وأعوان المستشارين. وأُهملت المشاريع العمرانية. ثم خرجت الحكومة، بإصدارها المراسيم الاشتراعية، وخاصة المرسوم رقم ٥٠، عن جادة الصواب، وخرجت على إرادة الشعب الذي تحكم باسمه. فقد جعل المرسوم رقم ٥٠ من وزير الداخلية دكتاتوراً حاكماً بأمره، ومنحه من السلطات ما لم يتطلّبه الحكام العسكريون الأجانب وما لم يجرأوا على التفكير به خوفاً من إثارة الشعب. ثم أعطى سلطان تأييده «لجبهة الدفاع عن الدستور والحريات العامة». وطلب من الحكومة العودة عن هذه المراسيم، محذّراً إياها من سوء العواقب. كما طلب من المجلس النيابي عدم التصديق عليها في حال عرضت عليه.[١]

اعترف خالد العظم، وزير العدلية والاقتصاد في الحكومة السورية التي وضعت المراسيم الاشتراعية، بمساوئ المرسوم رقم ٥٠، واعتبره خطيئة سياسية ارتكبها رئيس الوزارة، سعد الله الجابري، أفادت

(١) أوردت البيرق نص منشور سلطان في عدد ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦.

المعارضين وأكسبتهم التأييد الشعبي القوي.[١] وكان خالد العظم موفد الحكومة إلى سلطان لتطويق الأزمة وإنهاء ذيولها، وللتفاهم معه. وقد رافقه في زيارته نواب جبل العرب، فأجابه سلطان أنه ليس له أي مطلب خاص، وأن كل ما يطلبه من الحكومة هو تراجعها عن المراسيم الاشتراعية أو استقالتها. وهكذا كان إذ تراجعت الحكومة عن المراسيم بإصدارها قانوناً يلغي أحكامها.

الشعبية والطرشان

حدثت في جبل العرب، في سنة ١٩٤٧، حوادث أهلية أُطلِق عليها اسم «الشعبية والطرشان»، هي مزيج من فتنة وانتفاضة شعبية على الإقطاع السياسي. وكان لهذه الحوادث جذور تاريخية وأسباب سياسية واجتماعية. فهي امتداد لحركة العاميّة التي قامت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد بدأت مثلها في الجزء الجنوبي من الجبل.

إذاً تعود جذور النزاع بين الشعبية والطرشان إلى الانتفاضات العاميّة أو الفلاحيّة التي بدأت في سنة ١٨٥٩بقيادة آل الأطرش ضد المشايخ آل الحمدان، وانتهت في سنة ١٨٩٠ بانتفاضة فلاحيّة على المشايخ الطرشان أنفسهم، بقيادة المشايخ الصغار.[٢] ثم اتخذ الصراع بين الطرشان والعاميّة وجوهاً عديدة، منها وقوف زعماء الصف الثاني من المجاهدين المبعدين ضد سلطان وأقاربه في وادي السرحان ابتداءً من سنة ١٩٢٧. والقادة الذين خاصموه آنذاك هم معظم القادة الذين ترأسوا الشعبية في نزاعهم ضد الطرشان في سنة ١٩٤٧. وفي سنة ١٩٣٠ تأسس حزب الشعب، ثم أعيد تأسيسه في سنة ١٩٣٤ بقيادة حمزة الدرويش. وقد ذكرت إحدى الصحف الصادرة آنذاك أن ذلك تمَّ

(١) **مذكرات خالد العظم**، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٣، الجزء الأول، ص: ٣٢٤.

(٢) أنظر، ص: ٢٠ ـ ٢٢.

استجابة لطلب الفرنسيين من أجل مناصرتهم، وللوقوف في وجه الطرشان، ولإحداث الانقسام الداخلي.[١]

أما كلمتا «أطرش» و«شعب»، فقد بدأ التلفظ بهما في أوائل الأربعينيات من القرن العشرين، بدليل ما جاء في أحد مقّررات اجتماع أبو زريق، في نهاية سنة ١٩٤٣، حول توحيد الصفوف والكلمة بضرورة إلغاء كلمتي «أطرش» و«شعب». وفي سنة ١٩٤٤ تأسس في جبل العرب حزب «هيئة الشعب الوطنية» الذي اتخذ له هدفين، أولهما اجتماعي يقضي بإنصاف الطبقة الشعبية، والحدّ من هيمنة آل الأطرش واستئثارهم بالنفوذ والمناصب والمنافع. وثانيهما سياسي، وهو العمل على دمج الجبل بالوحدة السورية. وقد حدَّد علي عبيد، أحد قادة الشعبية، أهداف الحركة ضد الطرشان بالقول: «إننا لا نقصد في عملنا أن نهدم زعامة أو كياناً لنا فيه خير، كل ما في الأمر أننا نريد أن نصلح الأمور الهامة، ونقوّم اعوجاج أنفس الشخصيات».[٢] وإلى جانب العديد من زعماء الصف الثاني، الذين نازعوا الطرشان، كان هناك الكثيرون من أبناء الفئة الشعبية متعلّمين ومتنوّرين، ويطمحون إلى تحقيق أفكارهم، وأخذ دور يتلاءم مع ثقافتهم وإمكاناتهم، وقد ازدادت أعدادهم بفضل انتشار المدارس في الجبل، وبفضل تخصّص عدد لا بأس به منهم في جامعات دمشق وبيروت والقاهرة.

لقد دار الصراع الداخلي في جبل العرب، في أواخر النصف الأول من القرن العشرين، حول السلطة والنفوذ، وكان صراعاً ضد إقطاع السياسة، فيما كان الصراع في القرن التاسع عشر ضد إقطاع الأرض. تعاظم نفوذ الطرشان بعد الثورة السورية الكبرى، وغدا لهم

---

(١) النهار، عدد ١٣ كانون الثاني ١٩٣٤. وفي رسالته إلى محمد عز الدين الحلبي بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٣١ يعلق الأمير شكيب أرسلان على نشوء حزب الشعب بقوله: «لا شك أن السلطة المحتلة تريد توسيع الشقاق كما في كل محل». الرسالة من أوراق محمد عز الدين الحلبي.

(٢) رسالة علي عبيد إلى الأمير نديم آل ناصر الدين. من أوراق الأمير نديم آل ناصر الدين.

في أواسط الأربعينيات من القرن العشرين النصيب الأكبر من حصة الجبل في الوزارات والمجالس النيابية ووظائف الحكومة المركزية في دمشق، وغدا لهم العدد الأكبر من الوظائف الكبيرة في الجبل. فكان لهم خمس عشرة مما ذكر بين نائب ووزير ومحافظ وقائد درك ومدير ناحية وقائمقام وقاض، مما أدى إلى شكوى الشعبية ومطالبتهم بإلغاء استئثار الطرشان بالوظائف والمناصب الكبيرة، وإنعاش الجبل اقتصادياً، وإصلاح الجهاز الإداري فيه، وتبادل موظفيه مع موظّفي المناطق الأخرى. كما أن الأزمة الاقتصادية التي حلّت بالجبل، جرّاء محل المواسم ونقصان الحبوب في سنة ١٩٤٦، ساهمت في نقمة الشعبية، الفقراء في معظمهم، على الطرشان وسائر كبار الملاكين الذين لم تؤثر الأزمة بهم إلا قليلاً، والذين عوّض بعضهم عن محل المواسم بزراعة الحشيشة وتصديرها إلى شرق الأردن.

لم يبقَ الموضوع صراعاً داخلياً محصوراً بأبناء جبل العرب، بل تدخلت فيه الحكومة السورية إلى جانب الشعبية، إذ عمدت إلى تحجيم نفوذ الطرشان بواسطتهم ومحاربتهم بهم لجفوة بين بعض مسؤوليها من الكتلة الوطنية وبين الطرشان، نشأت في سنة ١٩٣٧ عند تعيين الكتلة لنسيب البكري محافظاً على الجبل، واستمرّت لأعوام كثيرة، ولتأزّم في العلاقات بينهم وبين سلطان بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٤٧. ثم إن المسؤولين اتهموا الأطارشة باستمرار علاقتهم مع الملك عبد الله، الذي يعمل لتحقيق مشروع »سورية الكبرى.« فلقد عمل رئيس الجمهورية السورية، شكري القوتلي، »على لجم نفوذ عائلة الأطرش في الجبل، فقام بمؤازرة الملك ابن سعود (وذلك بإقناعه بأن من خطط الدروز تنصيب الملك عبد الله ملكاً على سورية) بتشجيع الفلاحين على الوقوف ضد أسيادهم من عائلة الأطرش«.[1]

---

(١) باتريك سيل، **الصراع على سوريا**، دار الكلمة للنشر، بيروت ١٩٨٠، ص: ١٧٩.

هذا الموقف العدائي إزاء الطرشان، والمتداخل مع سبب خارجي، هو إعادة لما عاناه سلطان ورفاقه المجاهدون، حين كانوا مبعدين في وادي السرحان، من ضغط الملك عبد العزيز آل سعود عليهم، لأنهم كانوا آنذاك على علاقة حسنة مع الملك عبد الله.

طمح عبد الله، بعد وعد فرنسا لسورية ولبنان بالاستقلال، إلى ضمّ سورية إلى شرق الأردن أو ضمّه إليها، وأعلن ذلك في رسالته إلى فارس الخوري.[١] ثم طرح مشروع «سورية الكبرى» بقوة ابتداءً من سنة ١٩٤٦ التي تُوِّج في ٢٥ أيار منها ملكاً، على أن تضمَّ سورية الطبيعية كلها، أو تضم على الأقل شرق الأردن والجمهورية السورية. فجوبه مشروعه برفض الأكثرية في سورية ولبنان، وتأييد الأقلية. وعندما أثير في المجلس النيابي اللبناني صوّت جميع النواب إلى جانب القرار الذي يتمسّك بكيان لبنان وشكله الحاضر، في جلسة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٦.

كان جبل العرب، بحكم موقعه على الحدود مع شرق الأردن، وبحكم الصراع الهاشمي السعودي، عرضة للتجاذب السياسي بين سلطتي الانتداب البريطاني والانتداب الفرنسي، شأنه في ذلك شأن سهل حوران، وكان في الوقت نفسه عرضة للتجاذب السياسي بين الملك عبد العزيز آل سعود الذي تناصره «الكتلة الوطنية» في سورية، والملك عبد الله الذي هو على علاقة حسنة مع معظم أعيان جبل العرب منذ الثورة العربية، ازدادت بسبب الجوار وصيرورة أراضي شرق الأردن ملجأ للهاربين من الجبل والمبعدين من السلطة الفرنسية. وكان الأمير حسن الأطرش في سنتي ١٩٤٦ و١٩٤٧، إذا ما استثنينا سلطان، أقوى أعيان الجبل، وهو على صلة وثيقة بالملك عبد الله، وينقل عنه الأمير عادل أرسلان أنه قال له في ٢٥ آذار ١٩٤٦: «إن

---

(١) عبد الله بن الحسين، **حقبة من تاريخ الأردن. الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين**، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٨٥، ص: ٢٢٢.

الاستياء في جبل الدروز يكاد يؤدي إلى ثورة، وإن الأمير عبد الله يوزِّع الألقاب والأموال، فهو قادر الآن على زعزعة الحكومة السورية، والطرشان حسب عادتهم قسمان، أحدهما يوالي الأمير وهو واثق أن الإنكليز من ورائه»[١].

في هذه الأجواء السياسية السورية الداخلية المضطربة، التي تشهد تأزُّماً في العلاقة بين سلطان وأركان الحكم السوري، والأجواء السياسية العربية الإقليمية التي تشهد صراعاً بين الملك عبد العزيز والملك عبد الله، ويطرح فيها الملك عبد الله مشروع «سورية الكبرى»، وفي ظل أزمة اقتصادية في جبل العرب كان الجراد الذي قدم في سنة ١٩٤٦ أحد أسبابها، فيما لم تُجدِ تدابير الحكومة، بما في ذلك استمرار الميرة، بمعالجتها، إضافة إلى إهمال الدولة لمشاريع الجبل واقتصاده: في هذه الأجواء جرى النزاع الدامي في جبل العرب بين الشعبية والطرشان، وكان سببه المباشر رفض المحافظ حسن الأطرش تسليم بطاقة الترشيح لمرشَّح الشعبية جميل أبو عسلي في الانتخابات المقرَّرة في ٧ تموز ١٩٤٧، لأنه قاضٍ موظف، وقانون الانتخاب لا يسمح بقبول ترشيحه، بسبب عدم استقالته من وظيفته قبل ثلاثة أشهر. فهاجم الشعبية قصر المحافظ في ٢٣ حزيران ١٩٤٧. وأعقب ذلك إطلاق نار نتج عنه قتل دركي وجرح ١١ شخصاً. ولم ينته النزاع إلا بتدخل رجال الدين.

كان سلطان، منذ عام ١٩٤٦، يتَّهم الحكومة السورية بالتدخل في شؤون الجبل، وبالانحياز ضد الطرشان، وإظهار العداء لهم. ففي الاجتماع الذي عقده، في آب ١٩٤٦ في السويداء مع أعيان ووجوه الجبل، تمّ التباحث في شأنين يتمِّم أحدهما الآخر، هما إزالة التوتر في الجبل ووقف تدخل السلطة، ومطالبتها الاهتمام بأوضاع الجبل. واتهم سلطان الحكومة بمحاولة خلق الفتنة بين أهل جبل العرب وأهل

(١) **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، مصدر مذكور سابقاً، الجزء الثاني، ص: ٦٠٠.

حوران، حين حصل حادث الاعتداء على شيخ عقل الدروز في الجبل، الشيخ أحمد الهجري، في شيخ مسكين في سنة ١٩٤٧.[١] وحين حصل الهجوم على قصر المحافظ حسن الأطرش اتهم سلطان الحكومة بأنها هي التي أوعزت به،[٢] كما اتهمها في خطابه في ٣٠ حزيران ١٩٤٧ في عرى بأنها «تتبنّى سياسة التفرقة وإثارة النعرات وإيقاظ الفتنة بين أبناء البلد الواحد».

وممن يتهمهم سلطان من أركان الحكم، الأمير عادل أرسلان، وزير المعارف في الحكومة السورية، فهو يتهمه بتدبير المكائد ضد المجاهدين في وادي السرحان ممّا أدّى إلى انقسامهم، وبتدبير المكائد في الولايات المتحدة الأميركية ممّا أدّى إلى انقسام المغتربين، وبتدبير المكائد ضد الطرشان في سنة ١٩٤٧ وقبلها، ممّا أدى إلى انقسام جبل العرب بين الشعبية والطرشان، وساهم في حصول الحوادث الدامية.[٣] وكان الأمير عادل نفسه على علم في حينه باتهامات الطرشان له، فهو يقول في مذكراته ما يلي: «أخذ الطرشان يذيعون أن أهل الجبل عن بكرة أبيهم راضون ساكنون ساكتون، لكني أنا حرّكتهم وحرّضتهم، وأغدقت عليهم من أموال الحكومة، حتى قاموا يشاغبون على الطرشان، فلولاي لم يحدث خلاف».[٤] وقد تأكد لسلطان تدخل السلطة من تواصل الاجتماعات بين مسؤوليها في دمشق وقادة الشعبية. وراجت الشائعات عن توزيعها السلاح والمال على الشعبية.

حاول سلطان تخليص الجبل من الفتنة التي بدأت ملامحها تظهر للعيان، فدعا إلى مقاطعة الانتخابات أو إلغائها، ووافق أقاربه في اجتماع عرى في ٣٠ حزيران ١٩٤٧ على ذلك. لكن الشعبية لم

---

(١) مذكرات سلطان الأطرش المخطوطة، ص: ٤٢٦، ٤٢٧.
(٢) **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، الجزء الثاني، ص: ٦٨٣.
(٣) رسالة سلطان إلى الأمير نديم آل ناصر الدين. من أوراق الأمير نديم آل ناصر الدين.
(٤) **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، مصدر مذكور سابقاً، الجزء الثاني، ص: ٧٣٦.

يوافقوا، ولم توافق الحكومة السورية، وإنما أرجأت الانتخابات فقط لمدة عشرة أيام. لذا صار الأمر يتطلّب تدخلاً لتسوية الأمر بين الفريقين، لأن إجراء الانتخابات في هذا الجو المحموم سيؤدي إلى حوادث دامية أثناء إجرائها، وعند صدور النتائج. وحضرت شخصيات دينية وسياسية من دروز جبل لبنان ووادي التيم وفلسطين وإقليم البلّان والغوطة وحلب، أبرزها الزعيم كمال جنبلاط، وقاضي المذهب الدرزي في لبنان علي مزهر، وشيخ عقل دروز فلسطين أمين طريف، ومشايخ خلوات البياضة، فلم توفَّق في إنهاء الأزمة جذرياً، لكن وُفِّق كمال جنبلاط ومشايخ خلوات البيّاضة في إجراء الصلح فقط بين الأمير حسن الأطرش وآل أبو عسلي في ٨ تموز ١٩٤٧. فخلوات البيّاضة هي أهم مراكز العبادة والتثقف في الأمور الدينية عند دروز بلاد الشام، وكمال جنبلاط هو، مع الأمير مجيد أرسلان، أهم شخصيتين سياسيتين آنذاك في دروز لبنان، إضافةً إلى أنه شقيق زوجة الأمير حسن الأطرش، ليندا.

أجريت الانتخابات في ١٧ تموز ١٩٤٧ دون إشراف المحافظ الأمير حسن الأطرش، ففاز فيها مرشّحو الطرشان الأربعة، وهم متعب ويوسف وعلي الأطرش وعقلة القطامي عن السويداء وصلخد، وفاز حسن عامر عن شهباء. لكن الشعبية لم يقبلوا بالنتائج واحتجوا. والسلطة، التي كانت تأمل نجاح مرشحّي الشعبية، لم تعترف بها بحجّة اختفاء صندوق عريقة، وحصول تلاعب في بعض صناديق الاقتراع، وحدّدت ٧ تشرين الثاني ١٩٤٧ موعداً لإعادة الانتخابات. وفي إصرارها على إجراء الانتخابات التي أعلن سلطان عن مقاطعتها أو إلغاءها ووافقه الطرشان على ذلك، تم إلغاء نتائجها، وتحديد موعد جديد لإعادتها في أجواء متشنجّة ومضطربة لا تسمح بذلك، مواقف منحازة مع الشعبية ضد الطرشان، ساهمت في إثارة الفتنة وتأجيجها، يضاف إليها أمور أخرى تُظهر هذا التورّط السيّئ للسلطة، «فلقد كُلِّف وزير الدفاع أحمد الشراباتي، والرئيس قصيباتي، رئيس المكتب الثاني،

بتغذية الفتنة، وإشعال فتيل الصراع بين آل العسلي والحركة الشعبية من جهة وآل الأطرش من جهة ثانية»، بحسب ما جاء في مذكرات ضابط سوري عاش تلك المرحلة.(١)

أرسل أحمد الشراباتي أحد الضباط لتوزيع السلاح على الشعبية في صلخد، لكن العقيد جميل زهر الدين جمع بعض الشعبية، وأعلمهم بسوء نية الشراباتي إزاء الجبل، فامتنعوا عن تسلّم هذا السلاح.(٢) وكان الموفدون الذين حضروا من قبل الدول العربية، بناءً لطلب الطرشان من رؤساء هذه الدول، يعودون من دمشق حين يصلون إليها دون إكمال مهمّتهم. ثم أن الحكومة عيّنت سليمان نصّار، وهو من زعماء الشعبية، محافظاً بالوكالة، من أجل إجراء الانتخابات مجدّداً. بدلاً من أن تعيّن محافظاً من أبناء الجبل المحايدين، أو محافظاً من خارج الجبل، يرضى الجميع عنه ويقبلون بإجراء الانتخابات تحت إشرافه.

كان كلٌ من الشعبية والطرشان يقدّم للحكومة السورية مطالب مغايرة لمطالب الآخر. واستاء الطرشان من تصرّفاتها وانحيازها، فقابلوا هاشم الأتاسي في ١٨ آب ١٩٤٧، وأبلغوه شكواهم. وتتابعت أعمال الوفود ومساعي التهدئة والوفاق. ولما كانت المناصب النيابية، والانتخابات المقرَّرة لأجلها، أهم الأسباب الآنية للنزاع، أجاب سلطان الوسطاء «بأن الطرشان مستعدّون للتنازل عن جميع المناصب النيابية للشعبية، إذا كان ذلك ينهي النزاع».(٣) فلقد كان مدركاً لخطورة ما يجري وأبعاده، وأن الأمر يوجب تقديم تنازلات من الطرشان لإرضاء الشعبية، ووأد الفتنة. ووضَعَ الوسطاء حلاً يقضي بإعطاء نائبين للشعبية

---

(١) محمد معروف، **أيام عشتها ١٩٤٩- ١٩٦٩، الانقلابات العسكرية وأسرارها في سورية**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ٢٠٠٣، ص: ٧٥.

(٢) حديث شفيق زهر الدين مع المؤلف في ١٥/٨/٢٠٠٣.

(٣) حديث المرحوم الشيخ محمد أبو شقرا، شيخ عقل دروز لبنان، مع المؤلف بتاريخ ١٤/٧/١٩٨٤، وكان أحد المتوسّطين لإنهاء النزاع.

ونائب للطرشان ونائب لآل عامر. لكن الشعبية رفضوا ذلك، واعتبروه غير كافٍ، واشترطوا تنحية جميع الموظّفين الطرشان وإصلاح أوضاع الجبل. وكان من الطبيعي أن يرفض الطرشان تنحية جميع موظّفيهم، وأن يعتبروا ذلك تحدّياً لهم، واستهتاراً بهم، ومحاولة مدعومة من السلطة لإلغاء دورهم أو تحجيمه. وتكوّن في الجبل فريق حيادي، اسمه «الحزب الإصلاحي»، عمل على تقريب وجهات النظر بين الشعبية وبين الطرشان الذين أسّسوا «الحزب العربي»، ومن مبادئه العمل من أجل الوحدة العربية، والذين اتّهمهم خصومهم بأنهم يعملون من خلال هذا الحزب لوحدة سورية مع شرق الأردن، ولخدمة مشاريع الملك عبد الله، ولإقامة إمارةٍ في الجبل تابعة له.

بدأت الاضطرابات في الجبل بحوادث متفرقة أبرزها ما حصل في المجدل بين آل هنيدي من الشعبية، وآل نصر المؤيّدين للطرشان، وأدّى إلى عدة قتلى وجرحى من الفريقين. وشهد الجبل اعتداءات وتظاهراً بالسلاح ونخوات واجتماعات حاشدة للفريقين. وما عاد للسلطة السورية أية قدرة على ضبط الأمور، ومنع التجاوزات، والحؤول دون حصول الاعتداءات على المباني العامة والطرقات والجسور، حتى أنها تخلّت عن بعض واجباتها في هذا المجال. وأنشأ الشعبية «الحرس الشعبي» في مناطقهم. وهدّد الطرشان وأنصارهم في اجتماع نجران، في ٢٧ تشرين الأول ١٩٤٧، بالثورة إذا أُعيدت الانتخابات. وغدت طريق دمشق ـ السويداء مقطوعة. وفي أجواء التشنّج والهياج هاجم الطرشان وأنصارهم سراي السويداء، وطردوا المحافظ سليمان نصّار، وطرَدَ الشعبيةُ صيّاح وإبراهيم الأطرش من مركزهما في قائمقامية صلخد. ثم حصلت اشتباكات دامية في «المقرن القبلي»، وتهجيرٌ للطرشان من عدة قرى هي ذيبين وعنز وأم الرمّان وبكّا، وإحراق لبعض بيوتهم. وفي ذلك استعادة لما جرى للطرشان في ثورة العاميّة في سنتي ١٨٨٩ و١٨٩٠ حين طُردوا من معظم القرى. وبدا مما يجري ميدانياً، ومن تصريحات بعض قادة

الشعبية، أن الشعبية ماضون في توسيع حركتهم، مشجّعين على ذلك بما حققوه.

ظل سلطان يرفض لجوء الأطارشة وأنصارهم إلى القوة، ويلجم عزمهم على التحرّك لوقف هجوم الشعبية المتنقّل من قرية إلى أخرى، حتى لم يعد يفصلهم عن قريته، القريّا، أية قرية. فهو ضنين بدماء قومه، وهم جميعاً عنده سواسية وإخوة. وأخصام الطرشان اليوم هم رفاق جهاد معهم في الأمس ضد المستعمرين. وأية نقطة دم تراق هي خسارة للجميع. وكان يراهن على حصول تحوّل في المواقف، أو تطوّر، أو وساطة فعّالة، أو تحرّك من السلطة غير منحاز إلى هذا أو ذاك. وظلَّ الطرشان وأنصارهم ممتثلين لأوامره. ولكن حين وصلت جموع الشعبية إلى جوار بكّا باتجاه القرّيا، في صباح ٤ تشرين الثاني ١٩٤٧، رفض الأمير حسن الأطرش الاستمرار في التقيّد بتعليمات سلطان، وسار بالطرشان ومؤيديهم إلى جوار بكّا بعد ظهر ذلك اليوم، حيث جرى قتال عنيف انتهى بتغلّبهم، إذ خسر الشعبية ١٢ قتيلاً بينهم اثنان من قادتهم، هما حمزة الدرويش وصالح عزيز، وسقط لهم ٢٥ جريحاً، وتركوا بعض الأسرى، فيما خسر الطرشان ٤ قتلى، وسقط لهم ١٢ جريحاً. وجيء بأحد الأسرى، قاسم أبو خير، وهو من قادة الشعبية، إلى سلطان الذي بقي ملازماً بيته، وكان هذا الأسير لا يستثنيه من تهجّماته وتهديداته، فأبقاه عنده مكرَّماً حتى خفّت حدّة التوتّر، وصار بالإمكان انتقاله بأمان، فكلّف شكيب وهّاب بإيصاله إلى بلدته.

طرحت حوادث جبل العرب الدامية احتمال تدخّلِ القوى الأمنية السورية، وتدخّل الملك عبد الله. إلا أن هذا أو ذاك لم يحدث. فتدخّلُ القوى الأمنية السورية كان سيزيد الأمور تعقيداً لاستمرار الحكومة السورية في انحيازها إلى الشعبية. وقد صرّح الأمير حسن الأطرش «أن وزير الدفاع السوري، أحمد الشراباتي، انتظر نتيجة المعركة بصحبة فوج من قوات الحكومة على مسافة عشرين ميلاً،

متحفِّزاً لاحتلال الجبل متى تمَّ طرد آل الأطرش منه، ولكنه، ومع فشل التمرّد سحب قواته إلى دمشق تاركاً الدروز حتى يعقدوا الصلح فيما بينهم».[1] كما أن الأمير حسن صرّح «بأنه دعا الملك عبد الله لدخول الجبل واحتلاله، فاستشار غلوب باشا لندن، ولكنه تلقّى إجابة غير مشجّعة».[2] هذه الدعوة من الأمير حسن للملك عبد الله تثبت وجود العلاقة معه وتأييده له في سنة ١٩٤٧. ومن الأرجح أن يكون الأمير دعا الملك إلى دخول الجبل لاتقاء الخطر المتمثّل بوجود قوة حكومية سورية بجواره يخشى تدخّلها ضد الطرشان، ولإيجاد توازن مع خصومه المدعومين من الساطة.

حضرت إلى الجبل وفودٌ درزية من مختلف مناطق سورية ولبنان وفلسطين لمعالجة الأوضاع. وحضر رئيس مجلس الشورى، عارف النكدي، من دمشق، مفوّضاً من الحكومة السورية، ومن الوسطاء، لحلِّ النزاع، وبرفقته الشيخ محمد أبو شقرا. وعُيِّن النكدي محافظاً على الجبل، فقبل على شروط هي: عدم تدخّل أحد من رجال الحكم في شؤون الجبل، والاهتمام بمشاريعه العمرانية والاقتصادية، والتعويض عن التقصير إزاءه، والتعويض عن الخسائر البشرية والمادية الناجمة عن الحوادث، وتوزيع البذار والمساعدات على الفقراء. واتصل بالفريقين، وقام بجولة عامة في جميع أنحاء الجبل لدراسة أوضاعه من أجل إصلاحها، وتحديد سبل النهوض به. ونال ثقة الجميع، واستحصل على موافقتهم على الهدنة.

اعترضت مساعي عارف النكدي صعوبات ثلاث، هي: زيادة قتلى الشعبية عن قتلى الطرشان، وإجراء الانتخابات، ونقل الموظّفين الطرشان. اشترط الطرشان عقد الصلح قبل إجراء الانتخابات، واشترط الشعبية إجراءها قبل عقده. وقد وُفّق النكدي في تذليل هذه الصعوبة

(١) باتريك سيل، **الصراع على سورية**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ١٧٩، ١٨٠.
(٢) المرجع نفسه، ص: ٣٠، هامش رقم ١٢.

بتجديد «العطوة» مراراً، وهي عدم اللجوء إلى الثأر في الوقت المعطى لها، إلى أن تمَّ عقد رايات القتلى، أي المصالحات، تباعاً، وكان آخرها المصالحة الكبيرة في صلخد، في ٢٤ كانون الأول ١٩٤٧. والصعوبتان الأخريان ذلّلهما سلطان حين أعلن عن انسحاب المرشّحين الأطارشة، وأنه لا يرى مانعاً من نقل الموظّفين من أقاربه، من جبل العرب إلى محافظات أخرى، داحضاً بذلك اتهام بعض خصومه له أنه ممالئ لأقاربه، وأسير مصالحهم، وأنه واقع تحت تأثير أخيه زيد وقريبيه حسن وصيّاح الأطرش.

تُعتَبر حوادث ١٩٤٧ في جبل العرب نهايةً لما سُمِّي الانتفاضات العامية أو الفلاّحية، وقد آلت إلى تحجيم الإقطاع السياسي، وإنصاف العامية، بعد أن حجّمت مثيلاتها في السابق إقطاع الأرض، وهذا من نتائج التطوّر السياسي والاجتماعي. إلا أن هذه الحوادث، بما شابها من تدخّل خارجي، وما جرى فيها من فصول دامية، هي محنة صبر عليها سلطان، وتحمّل جرحها. لقد رأى الأفرقاء يرتكبون الأخطاء، لكنه صعب عليه تصحيحها ومعالجة الأمور في فترة تسارع الحوادث والتطوّرات، وسيادة التطرّف والانفعالات، وازدياد التدخّلات. لم يغره المنصب والجاه والمال يوماً، فهو، اعتماداً على هذا، قريب جداً إلى تفهّم مطالب الشعبية والتسليم بها. إلا أنه ما كان ليسلّم بضرب هيبة عشيرته وتحجيم نفوذها بالقوة، وبالسياسة الكيدية للحكومة السورية، التي أغمضت عينيها عن الاهتمام بشؤون الجبل وتنميته والنهوض به، وفتحتها على التدخّل المنحاز في صراعه الداخلي. وإن كان سلطان لم يستطع منع حدوث النزاع بين الشعبية وأقاربه، فقد استطاع مع المصلحين تضييق دائرته وإنهاءه والتخفيف من آثاره.

وفي الفترة التي كان جبل العرب يلملم شتاته، ويضمّد جراحه، وقبل أن تتمَّ المصالحة بشكل كامل بين الشعبية والطرشان، حضر فوزي القاوقجي إلى الجبل في ١٨ كانون الأول ١٩٤٧ لجمع المتطوعين من أجل تشكيل «جيش الإنقاذ» للقتال في فلسطين، وكان

قد سبق له قيادة بعض مجاهدي الجبل في الثورة السورية الكبرى، وفي ثورة الفلسطينيين في سنة ١٩٣٦، وخبر بطولاتهم، وأشاد بها. وحين قابل سلطان في القريّا، قال له: «الجندي حين يتضايق يلجأ إلى قائده، ونحن نلجأ إليك يا عطوفة الباشا لنستمدَّ العون في معركتنا مع اليهود، ولنأخذ من الجبل ٥٠٠ متطوع أسوة بسائر المحافظات».[١]

سبق لسلطان أن اتخذ مواقف كثيرة مؤيّدة للفلسطينيين، كان آخرها آنذاك إبداء نصرته لهم عند نشوء قضية «البرّاق المقدس» في سنة ١٩٤٦، في رسالته إلى الأحزاب الفلسطينية، وفي برقيته الاستنكارية إلى قنصلي بريطانيا والولايات المتحدة. وفي ١١ كانون الأول ١٩٤٧ أعلن عن تضامنه مع الفلسطينيين، ودعا للجهاد المقدّس إلى جانبهم. وحين أتاه القاوقجي وافق على إرسال المتطوِّعين بقيادة شكيب وهّاب، إلا أنه اعترض على قلة العدد المطلوب من الجبل، لأنه يريد جمع أكبر عدد ممكن من المتطوّعين لإحراز النصر في المعركة ضد اليهود، فأجابه القاوقجي أنه ليس هناك إمكانيات مادية تسمح بتجهيز أكثر من العدد المطلوب من المحافظات السورية.

الانقلابات العسكرية

انسحبت الهزيمة في الحرب العربية الإسرائيلية، في سنة ١٩٤٨، على أوضاع جميع الدول العربية، وأولاها سورية التي شهدت ثلاثة انقلابات عسكرية في سنة ١٩٤٩، سبقها عدم استقرار سياسي، واستقالة وزير الدفاع، أحمد الشراباتي، وتقاعد رئيس أركان الجيش، عبد الله عطفة، واستقالة وزارة جميل مردم بعد عدة أشهر من تشكيلها. وتعثّرت محاولات تأليف وزارة بديلة إلى أن تسلّم

---

(١) حديث المرحوم الشيخ محمد أبو شقرا، شيخ عقل دروز لبنان، مع المؤلف في ١٤/٧/١٩٨٤.

خالد العظم رئاسة الحكومة في ١٦ كانون الأول ١٩٤٨. وهذا حمل الرئيس شكري القوتلي أن يكلّف قائد الجيش، حسني الزعيم، بمهام المحافظة على الأمن في جميع أنحاء البلاد في ٣ كانون الأول ١٩٤٨.

نقم الشعب السوري على القيادات السياسية التي أخفقت في تسليح الجيش وإعداده للحرب، وقام بالمظاهرات الصاخبة. ووُجِّهت الاتهامات الكثيرة للمسؤولين بالرشوة والصفقات، ومنها قضية السمن المغشوش للجيش السوري. وتصدى بعض النواب لحكومة خالد العظم في جلسة ١٧ كانون الثاني ١٩٤٩، وطالبوا بإيضاح أسباب فرض الأحكام العرفية على البلاد، وتسلُّم الجيش لمهام حفظ الأمن، وطالب بعضهم بإضعاف الجيش، وتخفيض ميزانيته ورتبه ورواتبه، وإنقاص عدده. وكان أشدهم تهجماً على الجيش، وقائده، النائب فيصل العسلي، رئيس الحزب الاشتراكي التعاوني. ثم تلا ذلك جلسة عاصفة بحث فيها النواب قضية الاتفاق النقدي مع فرنسا، واتفاقية مرور البترول العراقي عبر سورية، فلم يوافقوا عليهما.

استاء المسؤولون العسكريون من توجيه الإساءات إلى الجيش، ومن محاولات تحجيم دوره. وتحرّكت شهوة بعضهم إلى السلطة بحجّة إصلاح الأوضاع، مستفيدين من النقمة المتفاقمة على الطبقة السياسية الحاكمة التي فقدت معظم ما كسبته من تأييد السوريين في معركة استقلال الدولة، بفشلها في بناء دولة الاستقلال، وفي الحرب مع اسرائيل، ومن هذه الإساءات صفعُ وزير الدفاع جميل مردم، للعقيد توفيق بشّور، نائب قائد الجبهة على حدود فلسطين، واستبقاء رئيس الحكومة، خالد العظم، لقائد الجيش، حسني الزعيم، ساعتين في غرفة الانتظار وعدم مقابلته، رغم أنه هو الذي استدعاه لهذا الغرض.

تجمّعت هذه الأسباب، وكانت وراء انقلاب حسني الزعيم ليل ٢٩- ٣٠ آذار ١٩٤٩. وأُذيع البلاغ رقم واحد، وعدة بيانات من إعداد

أكرم الحوراني، الذي لُقِّب بـ«عقل الانقلاب».[١] وتمّ ذلك، مع وضع بعض أركان الحكم في السجن، دون إراقة دماء. وفوجئ الشعب السوري بالانقلاب، لأن لفظته جديدة عليه، لكنه تقبّل إزاحة المدنيين عن الحكم وتسلُّم العسكريين له، لأنه كان يفتّش عن وسيلة للخلاص من الأوضاع الراهنة، وعلّق آماله على العسكريين في القيام بما عجز عنه المدنيون. وهلّل ورحّب بالانقلاب، وقام بالمظاهرات المؤيّدة له «والتي اشترك فيها حزب البعث العربي».[٢]

حين كان حسني الزعيم يحضّر لانقلابه، اتصل سرّاً بمجموعة من الضبّاط والقادة السياسيين، من بينهم ضبّاط من جبل العرب أيدوه ووافقوه على القيام به، والأمير حسن الأطرش، الذي وعده بدعم الدروز له. وكان زيد الأطرش آنذاك في دمشق، فاستدعاه حسني الزعيم، وسلَّمه نسخة من البلاغ رقم واحد ليوصلها إلى أخيه سلطان، طالباً التأييد على أساسه، فكلَّفه سلطان بنقل تهانيه شفهياً إلى حسني الزعيم، طالباً منه تحويل القسم الأكبر من ميزانية الدولة لتعزيز الجيش وتقويته عدداً وعدّة في وجه إسرائيل.[٣] وكان لسلطان فضل سابق على حسني الزعيم، إذ توسّط له في سنة ١٩٤٣ مع المفوّض السامي، الجنرال كاترو، للعفو عنه يوم كان مسجوناً، «فقبل الجنرال الوساطة، إلا أنه لم يطلق سراح حسني الزعيم بسبب شدّة الحكم عليه، فاكتفى بنقله من سجن الأشغال الشاقة في المزّة إلى سجن الميّه وميّه في لبنان[٤] إن هذا لا يعني أن سلطان أيّد حسني الزعيم في سنة ١٩٤٩ لعلاقات بينهما، أو لاتصالات سبقت الانقلاب، فحسني الزعيم لم

---

(١) نذير فنصه، **أيام حسني الزعيم، ١٣٧ يوماً هزت سورية**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٣، ص: ٣٠، ٣٨.

(٢) نضال حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٣- ١٩٨٢، دمشق ١٩٨٣، ص: ٢٨.

(٣) حديث زيد الأطرش مع المؤلف بتاريخ ٨/ ٩/ ١٩٨٤.

(٤) أمين أبو عساف، **ذكرياتي**، لا مكان للطبع ١٩٩٦، ص: ٢٢٤ . ٢٢٥.

يعرف بمساعدة سلطان له إلا من رقيب في الجيش السوري بعد حدوث الانقلاب. لقد أيّد سلطان حسني الزعيم، لأنه كان ناقماً على شكري القوتلي وجميل مردم وبعض أركان الحكم، لموقفهم العدائي منه، ولسوء سياستهم الداخلية، ولفشلهم في إعداد الجيش السوري وتسليحه ممّا كان أحد أسباب هزيمة سنة ١٩٤٨، ولضلوعهم في خلق حوادث الجبل في سنة ١٩٤٧، والدماء التي سالت فيها لم تجف بعد، وهو ضلوع أضعف أركان الحكم، لا في الجبل فقط، بل في جميع المناطق السورية أيضاً.

كانت موجة التأييد الداخلي لحسني الزعيم طفرة ما لبثت أن انتهت، لجنوحه إلى الدكتاتورية، واستئثاره بالسلطة، وللغطرسة التي ظهرت في مظاهره ولبسه وحمله عصا المارشالية المرصّعة. لقد حلّ حسني الزعيم مجلس النواب، وتولّى السلطتين التشريعية والتنفيذية. ونصّب نفسه رئيساً للجمهورية، في ٢٥ حزيران ١٩٤٩، بعد أن أجرى استفتاءً شكلياً. وتولّى رئاسة الحكومة محتفظاً لنفسه بوزارتي الدفاع والداخلية. وحين لم يكسب اعتراف العراق وشرق الأردن، تحوّل إلى مصر والمملكة العربية السعودية. وتبيّن فيما بعد «أن انقلابه من صنع الأميركيين»،[١] الذين صوّروه على أنه أتاتورك سورية. وفي أيامه وُقِّعت الهدنة مع إسرائيل، واتفاقية التابلاين، وهذان أمران كانا من الصعب إنجازهما إلا مع من يمسك بزمام الأمور في سورية المعارضة لهما.

ويوماً بعد يوم تحوَّل الصمت السوري عن حسني الزعيم إلى انتقاد له، ثم إلى تململ ونقمة على حكمه. فبثَّ مخابراته في كل مكان. واعتمد على الجيش لتثبيت سلطته. وسلّط سيف الإرهاب على

---

(١) مايلز كوبلاند، **لعبة الأمم**، ترجمة مروان خير، انترناشيونال، بيروت ١٩٧٠، ص: ٧٣، وهو يذكر «أن الألسنة أخذت تتناقل أن حسني الزعيم ليس أكثر من مجرد صبي من صبيان الأمريكان».

الجميع. وكان يوجس خيفة من مغبّة ما يفعل، ولا يثق بأحد، حتى أنه جعل حرّاسه من اليوغوسلافيين المسلمين الذين هربوا من يوغوسلافيا بعد سيطرة الحزب الشيوعي عليها بقيادة المارشال تيتو. وممن كان يخشاهم جبلُ العرب وسلطان، والقوميون السوريون بشكل عام، والقوميون السوريون في الجبل بشكل خاص، بعد تسليمه لزعيم الحزب القومي، أنطون سعادة، إلى السلطات اللبنانية التي أعدمته في بيروت. لذا كان يرتاب بأبناء الجبل بمن فيهم ضبّاط وعناصر الجيش، ويتّهمهم أنهم يتآمرون عليه مع الهاشميين، فأرسل قوة كبيرة إلى الجبل.

طلب حسني الزعيم من سلطان زيارته في دمشق، فرفض سلطان أولاً، وبذل بعض الساسة جهداً لإقناعه. وكان الخطر يتهدّده سواء إذا بقي في الجبل، لأن الزعيم حاول اغتياله بواسطة عسكري يوغوسلافي نقله إلى صلخد لهذه الغاية، أو إذا نزل إلى دمشق، لأن الزعيم قد يعتقله ويودعه السجن كما فعل بالكثيرين. ونزل سلطان إلى دمشق لتهنئة الزعيم، وفي طريقه إليها قدّمت له في الكسوة حظيرةٌ من الجيش التحية العسكرية، وهذا عمل يجمع بين التكريم والتهديد. فقد كان أسلوب حسني الزعيم هو التلويح بالقوة، وتذكير معارضيه وخصومه بالجيش الذي يعتمد عليه. وقد فعل ذلك مع نائب رئيس الحكومة، وزير الخارجية، الأمير عادل أرسلان، بحسب ما يذكر نذير فنصه، إذ إنه من أجل أن ينهي معارضته لمشروع القانون المدني، الذي طلب إقراره في اجتماع مجلس الوزراء، ويختصر مناقشته له، أمسك الهاتف، واصطنع تحريك وحدات الجيش بصوتٍ عالٍ، ففهم جميع الوزراء بمن فيهم الأمير عادل قصد الزعيم من هذا، ووافقوا على مشروع القانون.[1] واستقبل الزعيم سلطان باللباس العسكري، وكان في إجابته على تهنئته تهديد مبطّن، إذ طلب منه البقاء في دمشق، في

(١) نذير فنصه، **أيام حسني الزعيم**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٥٥، ٥٦.

البيت الذي بنته له وزارة سعد الله الجابري، وسلّمه إياه الزعيم، فاعتذر سلطان عن البقاء، لأن ذلك هو بمثابة إقامة جبرية، وأفضى لأخيه زيد بعد خروجه من قصر الضيافة مباشرة «بأن حسني الزعيم دكتاتور أحمق، ولا يملك أياً من الصفات التي تؤهّله للاستمرار في حكم سورية التي تعشق الحرية، وأن حكمه سيكون قصيراً جداً ولن يدوم أكثر من بضعة أشهر».[١]

وخشية اعتقال حسني الزعيم لسلطان، أخبر عقلة القطامي الضابط محمد مصطفى الأطرش عن وجود عمه سلطان في قصر الضيافة، فسيّر محمد خمس مصفّحات وضعها أمام القصر الجمهوري، ونوى، في حال تأخر سلطان عن الخروج، إما تخليصه بالقوة فيما لو كان هناك نيّة لاعتقاله، وإمّا تدمير قصر الضيافة فيما لو كان اعتُقل ووُضع في السجن.[٢]

وصحَّ ما توقّعه سلطان، إذ بعد ١٣٧ يوماً من حكم حسني الزعيم، أطاح به انقلاب عسكري في ١٤ آب ١٩٤٩، قام به سامي الحنّاوي، يعاونه قائد الفوج المدّرع، أمين أبو عساف، من أبناء جبل العرب، الذي ما كان الزعيم يثق به أسوة بسائر أبناء الجبل، وطلب نقله من الفوج المدرّع، واستبدال العناصر الدرزية في هذا الفوج بعناصر يوغوسلافية. إلا أن تنفيذ الانقلاب سبق تنفيذ طلبه، وتوجّهت قوة من المصفّحات بقيادة الملازم الأول فضل الله أبو منصور، من أبناء الجبل المنتمين إلى الحزب القومي، إلى قصر الرئاسة، فاعتقل حسني الزعيم بعد أن وجّه إليه تهمة الغدر بأنطون سعادة. وأُخذ الزعيم على مصفّحة إلى موقع محدَّد سابقاً؛ حيث أُعدم مع رئيس الوزراء محسن البرازي، بأمر من القيادة العليا للانقلاب.

طُرِح في العهد الانقلابي الثاني، موضوع سورية الكبرى، ووحدة

---

(١) حديث زيد الطرش مع المؤلف بتاريخ ٥/ ٩/ ١٩٨٤.

(٢) حديث المرحوم محمد مصطفى الأطرش مع المؤلف بتاريخ ٥/ ٩/ ١٩٨٤.

سورية مع العراق، فأثار هذان الأمران انقساماً في صفوف الحكومة، ومعارضة خارجية جاءت أقواها من مصر والمملكة العربية السعودية. وفي ١٩ كانون الأول ١٩٤٩ قام العقيد أديب الشيشكلي بانقلاب عسكري على سامي الحنّاوي، هو الثالث في سورية في غضون ٩ أشهر، ومع أنه سار على خطى من انقلب عليهم، إلا أن حكمه طال أكثر من حكمهم، واستمر إلى سنة ١٩٥٤.

عدوان الشيشكلي على جبل العرب

كانت العلاقات بين سلطان وأديب الشيشكلي غير ودّية منذ البداية. واستمرت كذلك، فلا سلطان زار دمشق ليهنئه، ولا هو حضر إلى جبل العرب ليزور سلطان، كما لم يزره في القريّا حين حضر إلى شهباء في ١٧ نيسان ١٩٥٠، تلبية لدعوة خاصة من طرودي عامر، وهذا حمل الأمير حسن الأطرش على الاحتجاج، لأن الزيارة الأولى يجب أن تكون له بصفته أمير الجبل، أو تكون لسلطان بصفته الرمز الوطني، والقائد العام للثورة السورية الكبرى، المقدَّر من الجميع. ثم جاءت الزيارة الثانية للشيشكلي، في أوائل تشرين الثاني ١٩٥٠، تلبيةً لدعوة العقيد أمين أبو عساف وعمه داود أبو عساف، لكنها شملت هذه المرة زيارة سلطان في القريّا حيث أقيم له استقبال حاشد.

خطب الشيشكلي في القريّا، فعبّر عن شوقه لرؤية سلطان، ووصفه بأنه قطب من أقطاب الجهاد السوري، وافتخر بأن يكون من تلاميذه، وأشار إلى أن الجيش لا مطلب له إلا المحافظة على استقلال سورية ونظامها الجمهوري. وردّ سلطان قائلاً إنه أعلن الثورة السورية الكبرى لهدف تحرير سورية من القيود والسلاسل، وتمتعها بالحرية المطلقة، دون أن يكون هناك أية سلطة غير سلطة الأمة، وإنه لا زال يدين بفكرة الحرية والدفاع عنها وعن سورية، وعلى استعداد تام لمعاضدة من يعملون لأجلها ولأجل صيانة استقلال سورية، وإنه مع

الحكومة والجيش المفدّى. وطلب من الشيشكلي الضرب بعصا من حديد على أيدي العابثين بسلامة الوطن.[١]

بعد ذلك قدم الشيشكلي إلى حزحز، وهي مزرعة صغيرة لسلطان على طريق السويداء ـ القريّا، وكان سلطان كعادته جالساً على الأرض، فاحتار الشيشكلي أين يجلس، فقال له سلطان: اقعد على الأرض يا أديب. نحن افترشناها اثنتي عشرة سنة. وأنت الآن رئيس دولة نالت استقلالها بفضل نضال المجاهدين والوطنيين ودماء الشهداء، فعليك تكريم أحرار البلاد، والمحافظة على الأمانة، وعدم استغلال السلطة. وقد جاء نصح سلطان للشيشكلي حين رآه بدأ ينحو نحو التسلّط، ويسير في طريق الاستبداد والتفرّد بالحكم، ويشلّ الحياة الدستورية.

خنق الشيشكلي الحريات، وضيّق على الأحزاب، واضطهد أتباعها إلا الحزب الذي أسسه، وهو «حركة التحرر العربي». وفرض نفسه دكتاتوراً على البلاد. وصفّى بعض خصومه بالاغتيال، وأرهب بعضهم الآخر بسياسة القمع. وقضى على الحركة الإصلاحية التي قام بها المقدّم الركن عدنان المالكي، إذ تظاهر بقبول بنود الإصلاحات التي قدّمها له المالكي في المطار، عند عودته من زيارة القاهرة في ١٦ كانون الأول ١٩٥٢، ليتسنى له معرفة جميع أعضاء الحركة، التي قامت بشبه انقلاب عليه، حتى إذا عرفهم وضعهم جميعاً في السجن. ثم إن عهده حفل بالمساوئ، ومنها قيام أخيه صلاح بتهريب المخدرات بين تركيا وشرق الأردن، وما كان بوسع القوى الأمنية أن توقف أخاه إلا بأمر منه، إلا أنه لم يعطِ هذا الأمر، بل سكت عن الموضوع.

تسلم الشيشكلي السلطة الفعلية في سورية منذ أن قام بالانقلاب

---

(١) أنظر عن زيارة الشيشكلي لسلطان، أمين أبو عساف، **ذكرياتي**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ٣٢٣، ٣٢٤.

الأول، وطوال فترة وجود رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي في الحكم، من ٥ آب ١٩٥٠ حتى ٢ كانون الأول ١٩٥١، حين أجبر الرئيسَ على الاستقالة بعد قيامه بانقلابه الثاني ليل ٢٨ ـ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١. وتسلمها بعد ذلك بصفته رئيس الأركان العامة ورئيس المجلس العسكري الأعلى المتسلّم للسلطتين التشريعية والتنفيذية، بعد تعجيزه تشكيل الحكومة السورية. ثم تسلّمها من خلال حكومة الزعيم فوزي سلو العسكرية، المشكّلة في أوائل حزيران ١٩٥٢، ثم مارسها مباشرة بعد أن فرض نفسه رئيساً للجمهورية في استفتاء شكلي، في ١١ تموز ١٩٥٣ في ظلّ الحراب، أعطاه موافقة من الأكثرية الساحقة.

أعلن بعض السياسيين السوريين والزعماء تأييدهم للرئيس أديب الشيشكلي قسراً. لكن سلطان رفض إعطاءه التأييد العلني بزيارة يقوم بها إلى دمشق للتهنئة، بالرغم من ضغوطات الشيشكلي والوساطات التي عملت لذلك، إذ أصرّ سلطان، المشهور بصلابته وعناده، على رفض ذلك، وسار في طريق معارضة الشيشكلي، بانضمامه إلى الجبهة الوطنية المعارضة، المشكّلة في ٤ تموز ١٩٥٣ من أحزاب البعث، والشيوعي، والشعب الوطني، وبعض الزعماء المستقلّين، في اجتماع عُقد في مدينة حمص في منزل هاشم الأتاسي. لقد وقّع المؤتمرون في حمص، وعددهم ١٥٠، وثيقة، وأقرّوا عدة مقرّرات تتلخّص بشجب الحكم الفردي وعدم الاعتراف به، والتمسّك بالأساليب الديمقراطية والحريات العامة، وحماية الاستقلال والسيادة من الأخطار الخارجية، وتقوية الجيش. وكانت المقرّرات والمناشير الوطنية، التي أصدرها المؤتمرون، تتوّج باسم سلطان.

شبّه الشيشكلي أعداءه بالأفعى، رأسها في جبل العرب، ومعدتها في حمص، وذنبها في حلب، فإذا سحق الرأس ماتت الأفعى. فجبل العرب مجتمع عشائري متماسك محارب اكتسب الشهرة الكبيرة من قتال الأتراك والمصريين والفرنسيين، وهو أكثر المناطق استعداداً للثورة بقيادة سلطان لأبنائه المجاهدين في الثورات، والذين بات فيهم

العقائديون المنضمّون إلى أحزاب البعث وعصبة العمل القومي والحزب السوري القومي. وحمص هي منطقة نفوذ الرئيس هاشم الأتاسي، الذي أجبره طغيان الشيشكلي على الاستقالة، والاتجاه نحو المعارضة. وحلب هي منطقة إحسان الجابري، وحزب الشعب الذي ضربه الشيشكلي عند قيامه بانقلابه الثاني، ومنطقة الأقليات التي عدّلت مراسيم الشيشكلي في أوضاعها وأقلقتها وأساءت إليها.

اتفق المؤتمرون في حمص على إسقاط الشيشكلي، وإصلاح الأوضاع، وإعادة الحياة الدستورية المعطلة والحريات المسلوبة. وقد اتهمهم الشيشكلي بأنهم مدفوعون إلى عملهم بمصالح شخصية ودوافع انتقامية، وأنهم على صلة بالعراق الذي كان يعمل لوحدة الهلال الخصيب، وأنهم عملاء له قبضوا الأموال منه لزعزعة النظام السوري. ولم تكن اتهاماته فيما يتعلّق بعلاقة بعضهم بالعراق ملقاة على عواهنها، بل كانت تستند إلى أدلّة، فالعراق وشرق الأردن أمدّا معارضيه بالمال والسلاح، لأنه كان آنذاك ضدهما ومع المحور المصري السعودي.

بدأ التحرك لإسقاط الشيشكلي بإلقاء المتفجّرات في المدن، والقيام بالتظاهرات، وتوزيع المنشورات. وكان منصور، ابن سلطان، وهو من أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي آنذاك، ومن قياديّيه فيما بعد، «من الذين ألقوا المتفجّرات في ضواحي دمشق، ووزّعوا البيانات، وقد أُعتقِل بسبب ذلك»[1] وأدرك الشيشكلي أن هذا بداية المعركة ضده، فهاجم خصومه قبل أن يكملوا استعداداتهم ويتمكنوا من ضربه. ووجّه أنظاره إلى جبل العرب، الذي هو رأس الأفعى في رأيه. واغتنم اعتقال منصور لإرضاء سلطان بإطلاق سراحه، من أجل التوصُّل إلى فكّ تحالفه مع قوى المعارضة، فعرض عليه، بواسطة محافظ السويداء، إطلاق سراح ابنه مقابل كفالة يقدِّمها، لكنه رفض ذلك. وكانت الأمور تسير في طريق التصعيد من قبل المعارضة

---

(١) حديث منصور الأطرش مع المؤلف بتاريخ ٦/ ٩/ ١٩٨٤.

والشيشكلي معاً. وقامت المظاهرات في جميع المدن والمناطق، واعتقلت السلطة عدداً من الطلاب الذين تظاهروا في جبل العرب وفيهم ناصر، ابن سلطان. وجرى البحث عن المحرّضين. وأمر الشيشكلي باعتقال ٢٤ شخصية سياسية فيهم الأمير حسن الأطرش وزيد الأطرش، أخو سلطان.

وفي ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٤ وجّه الشيشكلي قوة كبيرة إلى جبل العرب لاعتقال سلطان، وكان قد وضعه ووضع هاشم الأتاسي تحت الإقامة الجبرية، لأنهما أهم أقطاب المؤتمر الوطني. وحين وصلت القوة إلى القريّا جوبهت بمقاومة عنيفة، وتمكّن المقاومون من أسر حوالي ٣٠٠ عنصر، وضعهم سلطان في مدرسة القريّا، وأقام أناساً على حراستهم، وكان يقدّم لهم الطعام، ثم أطلق سراحهم قائلاً لهم: أنا أحرص من الشيشكلي على أرواحكم وسلاحكم. قولوا له أن يجهّزكم بالسلاح ويرسلكم للقتال في فلسطين لا في الجبل، وضد إخوانكم. وأرسل الشيشكلي قوات إضافية بقيادة العقيد فؤاد الأسود، مسلّحة بالأسلحة الثقيلة، ترافقها أسراب الطائرات، وأنباء إعلان الأحكام العرفية. فطوّقت هذه القوات السويداء، ومنعت الدخول إليها والخروج منها. وبدأت بالتفتيش عمن لديها أوامر باعتقالهم.

محنة قاسية جديدة يُزجّ فيها سلطان، هي سوق جيش البلاد لاعتقاله، ولإخضاع جبل العرب لإرادة الطاغية. وموقف صعب وخطير، لأن الأمر فيه يختلف عن مواجهة جيوش أجنبية، كان سلطان أول الداعين وأول النافرين إلى قتالها. لكنه ضنين بدماء بني وطنه، حريص على جيش يطالب دائماً بتسليحه وإعداده للمعركة مع إسرائيل. كما أن الثورة على حكم داخلي تختلف عن الثورة على حكم أجنبي.

اعتمد سلطان خطة حكيمة ساعده على تنفيذها شيوخ العقل، وكبار رجال الدين وأعيان جبل العرب، وهي تقوم على المبادئ التالية: تهدئة الأوضاع، والحؤول دون تفاقم الحوادث، والتفاوض مع

ممثلي السلطة في الجبل ومع ضبّاط الجيش، وتحاشي الاصطدام مع الجند واقتصار المواجهة معهم على الدفاع عن النفس. وتوصَّل الوسطاء إلى اتفاق مع العقيد فؤاد الأسود يقضي بتسليم قادة المتظاهرين في القريّا، والمتَّهمين بقتل الجنود عندما حصلت المواجهات، وتسليم الأسلحة التي انتزعها الأهالي من القوى الأمنية، والسماح بتعزيز قوات الدرك في القريّا بـ ٥٠ عنصراً، مقابل انسحاب الجيش منها، وعدم تنفيذ خطة الاعتقالات في السويداء. وقد نفّذ سلطان ما يتعلق به من التزامات، إلا أن العقيد فؤاد الأسود لم يكمل تنفيذ ما تعهّد به، لأن الحلَّ الذي وضعه لم يرق للشيشكلي. لذا عاد الجيش المنسحب من القريّا إليها بحجّة أن الرصاص أُطلق على إحدى فرقه الثلاث من قرية نمرة. وكان الهدف من عودته مباغتة القريّة بفرقة من مغاوير الجيش لإلقاء القبض على سلطان. «فلقد كانت الأوامر تأتي بالقبض عليه، وإبادة المدافعين، وهدم قرية نمرة. وبناءً على ذلك قُصفت هذه القرية وقُتل الكثير من أبنائها».(١)

تحرّج الأمر من جديد، لأن اعتقال سلطان خط أحمر دونه مئات المجاهدين الذين هبّوا للدفاع عنه، وطوَّقوا الجيش الذي كان بدوره يطوّق القريّا، فيما خرجت قوات الدرك آمنة منها برفقة ناصر، ابن سلطان. وفي السويداء كان التمادي في التدابير المتَّخذة بحق الأهالي خطاً أحمر أيضاً، إذ دونه مبادرات الوسطاء الخيِّرة، ومقاومة الأهالي، وضمير العقيد فؤاد الأسود الذي قال له سلطان: يا أسود وجهك أبيض، والذي كان مربَكاً بين أداء واجبه الوظيفي بتنفيذ الأوامر التي تصل إليه، وواجبه الأخلاقي الذي يمنعه من القيام بأعمال القمع والتنكيل بالأبرياء والوطنيين في بلده. وقد أراحته السلطة بتعيين رسمي القدسي بدلاً عنه في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٤، لأنها لم تتوقَّع منه السير في طريق تصعيدها للأمور، والإجهاز على انتفاضة الجبل، وخصوصاً

---

(١) مذكرات سلطان المخطوطة، ص: ٤٣٩.

بعد أن طرحت الحركة الوطنية فيه، بلسان حسين عبد الدين،[1] شروطاً لإنهاء الأزمة، هي إلغاء الأحكام العرفية، وسحب الجيش من الجبل، والموافقة على مقرَّرات مؤتمر حمص، والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

وتحت غطاء إعلان الأحكام العرفية، التي وافق المجلس النيابي السوري على مرسومها، قام رسمي القدسي على رأس حملة من ١٢ ألف جندي، بتنفيذ مخطَّط الإرهاب والقمع في جبل العرب، والقضاء على الحركة الوطنية فيه، ومن بين أهدافه اعتقال سلطان، وإجباره على الاستسلام لإرادة الطاغية. وبعد أن خدع أعيان الجبل، بطمأنتهم بأنه جاء لحل المشكلة، قام بهجوم عام على المدن والقرى بادئاً بالسويداء التي هاجمها بالدبّابات، وقصفها بالمدفعية. وأخذ جنده يطلقون النار عشوائياً، ويقتلون من يعترض سبيلهم، ويعتقلون المئات، ويضطهدون الموقوفين، ويوجّهون الإهانات إلى الأهالي دون استثناء النساء والشيوخ. كانوا ينفِّذون الأوامر المتشدّدة والصارمة، فيما أهالي الجبل يحرصون على دمائهم، ويتجنَّبون التورّط في مواجهتهم، فلم تبدر منهم سوى ردّات فعل محدودة عند الضرورة القصوى.

وانفسح المجال واسعاً أمام روّاد المنافع للسلب، فداهم بعض الجنود المنازل والمحال التجارية بحجّة التفتيش عن السلاح والمطلوبين، وعمدوا إلى نهبها وتخريبها. وجرى قتل بعض النساء من أجل الاستيلاء على حلاهن. إلا أنه كان لبعض الضباط والجنود مواقف مشرّفة إذ منعوا حصول التجاوزات والاعتداءات مهما كان نوعها.

استعمل رسمي القدسي، إضافة إلى الأسلحة الحربية، سلاح التفرقة وإثارة الضغائن القديمة، فحرّض العشائر البدوية وقرى حوران

---

(١) حسين عبد الدين: أحد أركان الحركة الوطنية في جبل العرب، تسلّم منصب محافظ الجزيرة، ومنصب مدير معارف السويداء.

الشرقية على المشاركة في العدوان على جبل العرب، وزوّدها بالأسلحة، «فلم تطعه العشائر والعربان إلا في شيء قليل مما أراد. وجعل جائزة مائة ليرة مقابل تسليم كل فرد من أفراد الدروز».(١) وطلب صلاح الشيشكلي من محمد المفلح، شيخ حوران، أن يحارب الدروز، ولمّا رفض ذلك اعتقله.

وفيما كانت قوات رسمي القدسي تمعن خراباً وتدميراً وتقتيلاً في مدن جبل العرب وقراه الوسطى والغربية، كان صلاح (أخو أديب الشيشكلي) يهاجمه من ناحية الشرق، ويسمح لعشيرة خلف ابن النعير أن تشارك جنده في سلب مواشي الدروز. وهاجمت قواته قرية الرشيدة في ٢٤ شباط ١٩٥٤، ونهبت وأحرقت ونسفت العديد من البيوت، وقتلت بعض الأهالي. ثم فعلت الشيء نفسه في قريتي أسعنا والشبكة (أشبكى). فأصبح هناك ثلاث جبهات مفتوحة، هي جبهة السويداء، وجبهة صلخد، وجبهة البادية.

ظلَّ جبل العرب وحيداً في مواجهة قوات أديب الشيشكلي. واقتصر الأمر في سائر المناطق على القيام بالمظاهرات، وإطلاق التصريحات، وتعميم البيانات. وبدا أن الجبل سيُسحق بعد أن رُكِّزت الحملة العسكرية والحملة الإعلامية عليه، إذ كانت وسائل الإعلام مسخَّرة، تحت طائلة الإقفال في حال الرفض، لنشر ما يوافق الشيشكلي من أخبار، ونشر برقيات التأييد له من السوريين، وفيها البرقيات المزوّرة من جميع المناطق، بما في ذلك المعتدى عليهم من الجبل نفسه. كما كانت هذه الوسائل الإعلامية تنشر، بتوجيه من أجهزة نظام الشيشكلي، الأخبار الملفّقة، وتبثُّ الدعاية المغرضة، وتنفث سموم المذهبية البغيضة. فلقد ادعت أن دروز جبل العرب يعملون

---

(١) من المؤتمر الصحفي الذي عقده سلطان في شرق الأردن. أنظر جريدة «نهضة العرب» عدد١٩ آذار ١٩٥٤، وهي تصدر في مدينة ديترويت في الولايات المتحدة الأميركية.

لإلحاق الجبل بالمملكة الأردنية الهاشمية. وذهبت أبعد من ذلك، فاتهمتهم بالخيانة والتآمر مع اليهود، ولفّقت خبراً مفاده أن رئيس بلدية حيفا قدّم سيفاً لسلطان، فبادر سلطان إلى تكذيب الخبر. واعتمدت في دعايتها المضلِّلة ضد الدروز على بعض ما بثّته الإذاعة الإسرائيلية من أخبار عن حوادث الجبل، وأقوال تُظهِر العطف على أهله، من أجل زرع بذور الشك والفتنة، شأنها في ذلك كشأنها عند حصول أي موضوع داخلي في الدول العربية. ثم عرضت أجهزة الشيشكلي أسلحة يهودية غنمها الجيش السوري في معارك ١٩٤٨، فادّعت أنها عثرت عليها في الجبل.

كان الحكم المصري، آنذاك، في عهد الرئيس محمد نجيب، متضامناً ومتعاوناً مع الحكم السوري، ممّا جعل أجهزة الإعلام المصرية، وبخاصة «إذاعة صوت العرب»، تذيع الأنباء التي تستقيها من أجهزة الإعلام السورية، وتتبنّى التفسيرات والاتهامات الخاطئة التي تصوّر الدروز أصحاب دين خاص بهم، وأعداء للمسلمين، وأصدقاء لليهود. وقد عمل الشيشكلي على استصدار فتوى من الجامع الأزهر ضد الدروز بأنهم غير مسلمين يجوز استئصالهم من بلاد الشام، لكن كمال جنبلاط قام باتصالات مع المسؤولين المصريين أدت إلى إبطالها، وإلى إذاعة بيان لمشيخة الأزهر من محطة الإذاعة المصرية يقول إن الدروز مسلمون يجب أن يُعاملوا كسائر المسلمين. هذه الفتوى، وجميع التهم الصادرة من وسائل الإعلام السورية والمصرية، آلمت الدروز أكثر من شظايا مدافع الدبابات والمصفّحات، وطلقات الرشّاشات والبنادق، التي أودت بـ ٦٦ شهيداً، وأسقطت مئات الجرحى وفيهم ١٧ مشوَّهاً.[١]

إن البلد الوحيد الذي ساعد جبل العرب في محنته هو لبنان،

---

(١) أوردنا أسماء القتلى والمشوَّهين والذين تهدمت بيوتهم في كتابنا، **سلطان الأطرش**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٣٧٩- ٣٨١.

وذلك بفضل عداء الحكم فيه للشيشكلي، وبفضل الحرية التي أتاحت لصحفه، مثل التلغراف والهدى والطيار والعمل والأنباء والبيرق والزمان، أن تنشر حقيقة ما يجري في الجبل، وبفضل دروز لبنان الذين هبّوا لمساعدة إخوانهم بالوسائل المتاحة لهم، وخصوصاً بفضل الزعيم كمال جنبلاط وشيخ العقل محمد أبو شقرا. لقد زوّد أصحاب الشأن من دروز لبنان الصحف بالبيانات والمعلومات التي نقلها إليهم شهود عيان من الجبل. ودعا شيخا العقل، محمد أبو شقرا ومحمد عبد الصمد، إلى اجتماع لأصحاب الرأي من الدروز، في ٤ شباط ١٩٥٤، في دار الطائفة الدرزية في بيروت. فاجتمع في الموعد المذكور شيخا العقل، ونواب دروز لبنان، وقضاة المذهب، وجمع غفير من الشخصيات. ووُزع عليهم بيانٌ يشرح تفاصيل الهجوم على السويداء، وكيف جرت مذبحتها، وحوادث نمرة. وألقى كمال جنبلاط خطاباً أشاد فيه بوطنية الدروز وتضحياتهم، وهاجم الشيشكلي بعنف، فردّ الشيشكلي على هذا الهجوم، وعلى عزم كمال جنبلاط إرسال المسلّحين إلى الحدود السورية، وعلى موقف لبنان الرسمي والشعبي إزاءه، بإغلاق حدود سورية مع لبنان في ٦ شباط ١٩٥٤، وهذا بعض ما جاء في خطاب كمال جنبلاط:

«ما من عربي مخلص لبلاده ومبادئه، أي مبادئ الشرف والوطنية، إلاّ ويقف اليوم من محنة سورية موقف التأييد لشعب وقف زعماؤه بأسرهم ليدافعوا عن حقوقهم، واستنكاراً ساحقاً لمن أراد نفسه ولياً بدون تولية، وحاكماً بدون شورى، وقاضياً بدون قانون، وبّطاشاً بدون دستور. إننا نرى أن حكم الشعب يجب أن يعود للشعب. وليس اجتماعنا اليوم إلا لوضع خاص يجعل من أبناء الطائفة الدرزية طليعة كل قضية تحرّرية في الشرق. فهم الفداء لكل مبدأ سام، ولكل ديمقراطية، ولكل قومية في هذا العالم العربي. وهم الفداء عندما يأتي وقت الفداء. وهم الشهداء عندما يرتفع نداء الاستشهاد. وهم القرابين التي تقدَّم في سبيل قضية البلدان العربية. الدروز يكفيهم شرفاً أن

استقلال سورية قد فدوه باستشهاد خمسة آلاف شاب من شبابهم، وهم في طليعة من قاوموا وناضلوا».

شكّل المؤتمر الدرزي لجنة عليا مؤلّفة من نواب الطائفة وشيخي العقل وقضاة المذهب، عُهِد إليها تنفيذ المقرَّرات التي اتخذها، وهي إرسال البرقيات إلى المجلس النيابي اللبناني، والجامعة العربية، وملوك ورؤساء الدول العربية، ومقابلةُ كبار المسؤولين اللبنانيين وسفراء الدول العربية لعرض الموقف عليهم وطلب تدخّلهم، وتشكيلُ لجنة للاتصال بالشخصيات الوطنية من الطوائف في لبنان، والاتصالُ بالصليب الأحمر اللبناني والدولي لإرسال بعثة طبية لمعالجة الجرحى والمصابين، ووضعُ بيان إيضاحي للحالة يُوزَّع ويُنشر، وتأليفُ لجنة تجمع الأموال للمنكوبين مؤلَّفة من كمال جنبلاط وشيخي العقل وقضاة المذهب، وعقد اجتماع درزي عام لمعالجة الموقف على ضوء التطوّرات. وفي ختام المؤتمر صدر بيان يشيد بعروبة أبناء جبل العرب وجهادهم، ويستنكر سياسة التفرقة والاستعداء المتَّبعة إزاءهم، وتقصير الدولة السورية نحوهم، ويصف حركتهم الأخيرة بأنها من أجل إعادة النظام الدستوري والحرية، ويدين اعتداء الشيشكلي عليهم، ويناشد ضمير الرأي العام العربي والقادة من أجل التدخّل الفوري الفعلي للإفراج عن رجال سورية المعتقلين، وإلغاء الأحكام العرفية، ووقف امتداد الفتنة، وحقن الدماء.

إضافة إلى ذلك باشر الزعيم كمال جنبلاط شراء السلاح لتسليح مجموعة من الرجال بقيادة شكيب وهّاب تُرسَل إلى منطقة الزبداني القريبة من الحدود اللبنانية لإشغال الجيش السوري، والضغط على الحكومة السورية، لكن تنفيذ ذلك تعذَّر لرداءة الطقس وانقطاع الطرق الجبلية بسبب تساقط الثلوج. كما أن زعماء دروز لبنان سلكوا طريق المفاوضات من أجل إنهاء الأزمة، أو على الأقل تخفيف وطأة العدوان على الجبل، «فكلّفوا رئيس الحكومة اللبنانية سامي الصلح والدكتور يوسف حتّي لمفاوضة الشيشكلي، فاشترط لسحب الجيش من جبل

العرب إصدار بيان من سلطان في مهلة ثلاثة أيام، حدّد نهايتها في ٢٦ شباط ١٩٥٤».[١] ويشاء القدر أن يسقط الشيشكلي ليل ٢٥- ٢٦ شباط.

لجوء سلطان إلى شرق الأردن وسقوط الشيشكلي

إزاء إصرار أديب الشيشكلي على المضيّ بعدوانه على جبل العرب، وعلى اعتقال سلطان، وُضع سلطان أمام أمرين: إمّا أن يقاوم مع ما في ذلك من سفك دماء أهل الجبل والجيش السوري، وخراب وتدمير وخسائر، وخطر على الوحدة الوطنية. وإمّا التنحّي مع ما في ذلك من وضع نفسه والبلاد أمام المصير المجهول، والتسليم المؤقت بانتصار الطاغية على القوى الوطنية. وكلا الأمرين مرّ. وقد فضّل الأمر الثاني. لأنه أحلى ألف مرة من سفك الدماء العزيزة. وراهن على حصول تطورات وانتفاضات في سائر المناطق السورية، أو انقلاب الجيش على الطاغية. وغادر بيته بعد أن حضر بعض الرجال الأشدّاء من قرية حبران القريبة، وشاغلوا الجند، فيما شقّ هو طريقه من بينهم مع أخيه علي وبعض رجاله. وما إن غادر البيت حتى دخله الجند وعبثوا به ونهبوا ما فيه من سلاح وتحف وأسلحة صيد، وما في أدراج خزائنه من وثائق. «وكان رسمي القدسي عازماً على إحراق بيت سلطان. لكن الشيشكلي أمره بألاّ يفعل ذلك».[٢]

سار سلطان إلى سهوة البلاطة، حيث ترك النساء في عهدة شيخ العقل، يحيى الحنّاوي. وانتقل منها إلى حبران، فالكفر حيث دارت معركة بالقرب منها مع قوة من الجيش جاءت من صلخد، وأخرى جاءت من السويداء، قُتل فيها ثمانية من رجال سلطان. ثم انتقل

(١) مكتب مشيخة العقل لدروز لبنان، كتيّب بعنوان «للتاريخ» ١٩٥٤، ص: ٤.

(٢) حسين الحكيم، **لغة الانقلابات من ١٩٤٦ إلى ١٩٦٦**، مطبعة الداودي، دمشق ١٩٩٩، ص: ١٥٨.

سلطان إلى بعض قرى «المقرن الشرقي» و«المقرن القبلي»، في طقس عاصف ماطر ومثلج، مبتعداً عن مراكز الجند، طالباً من رفاقه عدم مجابهتهم إلا عندما تقتضي الضرورة، للدفاع عن النفس. ومع أن كل بيت من القرى، التي مرّ ورفاقه فيها، كان مستعدّاً لاستضافتهم، وقد حلّوا في بعض البيوت، إلا أن سلطان جعل معظم استراحاته ومنامه في المغاور، لكي يجنّب الأهالي انتقام الجنود الذين يلاحقونه، والذين يقتصّون ممن يضيفه أو يقدّم المساعدات له.

وصل سلطان إلى حدود شرق الأردن، ومكث عندها يومين ينتظر سماح حكومته بدخول أراضيه. وبمسعى من كمال جنبلاط وافقت على ذلك.[1] وهذه هي المرة الثالثة التي يلجأ فيها سلطان إلى شرق الأردن. وقد قُدِّمت له سيارات عليها العلم البريطاني لنقله مع رفاقه الخمسة والثلاثين، فأبى أن يركب السيارة إلا بعد وضع العلم الأردني عليها. ويُقال إن غلوب باشا وضع الجيش الأردني تحت تصّرفه ليعود إلى الجبل بقوة السلاح، فرفض قائلاً: لقد جاهدت طيلة حياتي لأصنع الاستقلال، ولن أفرّط فيه أو بجزء من تراب وطني، وقال في مؤتمر صحفي عقده في شرق الأردن، عن أسباب انكفائه، ما يلي:

«لم نخرج من الجبل إثر هزيمة أو انكسار، ولكننا آثرنا حجب دماء العرب في جبل العرب، هذا ما نريد بيانه للعالم العربي ليطّلع الناس على هذه الحقيقة. وقلنا، والله شهيد على ما نقول، إن هذا الطاغية [الشيشكلي] ما دام يبغي الإسراف في سفك الدماء، فإننا لا نمكّنه من ذلك. وتنفيذاً لهذه الخطة، التي حرضا فيها على دماء الأهالي والجيش، يمّمنا وجهنا شطر الأردن، وقصدنا هذا الحي الهاشمي الذي به تعتزُّ تقاليد العرب».

---

(١) أفادنا خزاعي الحسنية من عين وزين من الشوف، وكان آنذاك مقيماً في شرق الأردن، أن كمال جنبلاط أرسل وديع النجّار وعبد الكريم مكارم إلى السلطات الأردنية، طالباً منها الموافقة على دخول سلطان أرضيها، فوافقت.

انتقل سلطان إلى قلعة المدوّرة في أقصى جنوب شرق الأردن، قرب الحدود مع المملكة العربية السعودية، فلقي من أهل المنطقة التي حلَّ فيها كل حفاوة وإكرام. لكن عداء الشيشكلي له لاحقه إلى شرق الأردن، فلقد تمكّن وزير الداخلية السورية من إثارة الدمشقيين المستوطنين في عمّان ضده، فقاموا بمظاهرة، وطلبوا تسليمه إلى الحكومة السورية. وكادت الحكومة الأردنية أن ترضخ لذلك، بدليل أن وزارة العدل الأردنية طلبت من وزير داخلية سورية أن يكون التسليم قانونياً بحسب الأصول. إلا أن النائب الأردني، وصفي ميرزا، عارض تسليم سلطان بكل قوة، طالباً إرجاء البحث بالموضوع إلى حين عودة الملك حسين من الخارج، والملكة زين، والدة الملك حسين، طلبت منه عدم تسليم سلطان، فأخذ برأيها.

فيما كان سلطان في معان وصل إليه وفد مرسل من الزعيم كمال جنبلاط، والشيخ محمد أبو شقرا، هو أول وفد يقابله، فحمل إليه بشرى سقوط الشيشكلي، ومساعدة مالية عاجلة بقيمة ألف دينار، وزّعها سلطان على رفاقه. لقد كان من الطبيعي ألا يستمرَّ جيش البلاد مسخَّراً بيد الشيشكلي لضرب أبناء الوطن، فبدأ تمرده عليه في شمال سورية، وذلك بعكس جميع الانقلابات السابقة التي كان يقوم بها في العاصمة، دمشق.

بدأ العقيد أمين أبو عساف والعقيد فيصل الأتاسي التحضير للانقلاب العسكري، وكان الضابط محمد الأطرش، ابن أخي سلطان، معاوناً للعقيد أمين أبو عساف. وفي الموعد المحدَّد تمّ اعتقال العقيد عمرخان تامر الموالي للشيشكلي، وأذاع النقيب مصطفى حمدون البيان الأول للانقلاب من إذاعة حلب في الساعة ٦,٣٠ من صباح ٢٥ شباط ١٩٥٤، معلناً التمرد باسم قادة المناطق الشمالية والشرقية والغربية، طالباً من قادة وحدات الجيش الأخرى أن يحذوا حذوهم، وتلا ذلك بيانات ثلاثة، فاستجابت سائر وحدات الجيش لنداء الواجب وحدة بعد

أخرى.[١] وأيّدت الشخصيات والجماهير السورية هذه الانتفاضة. ولم يبق مع الشيشكلي إلا وحدات قطنا والقابون. لكنه اضطر إلى الاستقالة، وأعلنها في ليل ٢٥- ٢٦ شباط. وقد أُنذِر بمغادرة البلاد، فغادرها إلى بيروت، وأقام في منزل أحد مسؤولي الحزب القومي، ثم انتقل إلى المملكة العربية السعودية. وطُلِب إلى رئيس أركان الجيش، الزعيم شوكت شقير، تسلّم المسؤولية والسيطرة على الموقف إلى أن تعود الحياة الدستورية، فتسلّم رئاسة سورية بصورة مؤقتة.

بعد الإطاحة بالشيشكلي، توجّه وفد سوري رسمي إلى معان، وطلب من سلطان العودة، فعاد إلى عمّان حيث قابل الملك حسين لشكره، ونزل في ضيافته في قصر بسمان. وفي عمّان تلقى برقية تهنئة من شكري القوتلي. ثم انتقل إلى الزرقاء، حيث أقام له الدروز المقيمون فيها، وأهلها وقبيلة السردية، استقبالاً حافلاً. واعتذر عن المرور بلبنان تلبية لدعوة الشيخ محمد أبو شقرا، نظراً للظروف التي تجتازها سورية. وانتقل في ٧ آذار ١٩٥٤ من شرق الأردن مباشرة إلى جبل العرب، حيث استقبله قبل وصوله إلى القريّا من ناحية الجنوب زعماء الأحزاب السياسية، وممثلون عن الحكومة والجيش. وللمرة الثالثة يعود بطلاً وطنياً بعد جهاد ضد التسلّط والطغيان ومن أجل الحريات والحياة الدستورية.

بدأت الوفود تتقاطر لتهنئة سلطان، وأهمُّها الوفد اللبناني برئاسة الزعيمين كمال جنبلاط ومجيد أرسلان وشيخ العقل محمد أبو شقرا، ومعهم حوالي ٢٠ ألف رجل، ترافقهم نوبات بلدات صليما والمتين ومجدل بعنا. وكان باستقبالهم أكثر من ٣٠ ألف شخص. وسار معظم الناس مشياً على الأقدام مسافة ٥ كلم بسبب توقّف السير نحو القريّا بالقرب من قرية العفينة. ولكثرة الازدحام حُمل بعض الخطباء على

---

(١) للمزيد من المعلومات عن الانقلاب العسكري ضد الشيشكلي. أنظر أمين أبو عساف، **ذكرياتي**، مصدر مذكور سابقاً، ص: ٤٠٠- ٤٢٥.

الأكتاف لينتقلوا إلى منصة الخطابة. وممن خطبوا في هذه المناسبة الزعيم كمال جنبلاط والشيخ محمد أبو شقرا وعلي مزهر وفضل الله تلحوق ونسيب المتني وشبلي العيسمي ونايف جربوع الذي تكلم باسم سلطان، فقال: «ما هذه الثورة إلا برهان على أننا لن نخضع للقيود التي يراد بها تكبيل شعبنا العربي الأبيّ. أذكّركم، وها أنا قد أصبحت في هذه السن المتقدِّمة، بأن رأسمالكم هو التضحية، فلا تبخلوا بها، مهما عظمت، وفي أية بقعة حللتم من عالمنا العربي. نادوا بصراحة، وبكل جرأة، بأنكم ستبقون طليعة النداء لتحرير هذا الوطن العربي».

حين وصل الشيشكلي إلى المملكة العربية السعودية أرسل الرئيس هاشم الأتاسي برقية يقول فيها: «إن الشعب السوري يستغرب أن تفتح المملكة صدرها لاستقبال وحماية رجل ليس برجل سياسة، وإنما هو مجرم عادي. فدماء شهداء الدروز والطلاب والمناضلين والضباط، الذين أمر الشيشكلي بقتلهم، تتوجَّه إلى الكعبة المشرَّفة تستمطرها اللعنة على المجرمين. إن كعبة المسلمين لا يجوز أن تحمي رجلاً يداه ملوّثتان بدماء أبناء وطنه الأبرار». لقد أفلت الشيشكلي من عقاب المحاكم النظامية، فحاكمه رجل من أبناء جبل العرب، اسمه نوّاف غزالة، إذ لحقه إلى مزرعته في سيريس في مقاطعة جوباس البرازيلية، وقتله يوم ٢٧ أيلول ١٩٦٤ ثأراً لدماء شهداء جبل العرب وسائر أحرار سورية، التي أراقها ظلماً وعدواناً. وحُكِم على نواف غزالة بعقوبة ٣ سنوات أمضاها كلها في السجن خلال فترة محاكمته. وجمع له الدروز المهاجرون الأموال لمساعدته، وكلّفوا عدة محامين للدفاع عنه. واعتبر القضاء البرازيلي عمله جريمة غير عادية، لأنها انتقام لشعب ووطن.

لم تتأخر الحياة الدستورية بالعودة إلى سورية، إذ أُجريت الانتخابات في آذار ١٩٥٤، وانبثق عنها مجلس نواب انتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية. وشُكلّت حكومة في أواسط آذار برئاسة صبري العسلي، ضمَّنت بيانها الوزاري مساوئ عهد الطاغية الشيشكلي، «الذي اغتصب حق الأمة، واعتدى على حريتها، وداهم

رجالها الأحرار، وشن حملة نكراء من الاعتقالات الواسعة في طول البلاد وعرضها، وذهب إلى أبعد من هذا، فسيّر قطعاً من الجيش إلى جبل العرب يستفزُّ رجاله وأحراره، ويوقع الفتنة في صف الأمة الواحدة، فقتل الأبرياء من المدنيين والعسكريين». كما أعلنت الحكومة في بيانها عن رغبتها في أن «تعطي المثل الصالح للثواب والعقاب، ومكافأة المحسن، ومجازاة المسيء، تحقيقاً وتنفيذاً لمبادئ العدل والحق، وإصلاحاً للفساد الذي أدخله العهد الفارط». وأعلنت كذلك عن عزمها على معاقبة أعوان الشيشكلي، الذين ساعدوه في شروره وآثامه.

كان من مقرَّرات المؤتمر الدرزي الذي عُقِد في بيروت في ٤ شباط ١٩٥٤، تشكيل لجنة لجمع الإعانات لمنكوبي جبل العرب، وهم مئات القتلى والجرحى والمشوَّهين، إضافة إلى المنكوبين بنهب وتدمير المحال التجارية والبيوت، ونهب الحلي والمقتنيات. وقد انهالت المساعدات من المقيمين والمغتربين إلى مكتب الزعيم كمال جنبلاط ومكتب مشيخة عقل دروز لبنان. لكن توزيعها تأخر ريثما يتمُّ إحصاءُ المنكوبين، وتحديدُ قيمة الأضرار، وتشكيلُ لجنة في جبل العرب بالاتفاق مع سلطان لتتولى توزيع الإعانات، ومعرفةُ المساعدات المتوقَّعة من الحكومة السورية. وفيما يتعلق بمساعدات الحكومة السورية، كان فريق من الزعماء، الذين ذهبوا على رأس الوفد اللبناني لتهنئة سلطان بالعودة، قد عرّج قبل وصوله إلى السويداء على قصر الرئاسة في دمشق، وفيهم الزعيم كمال جنبلاط والأمير مجيد أرسلان، وشيخ العقل محمد أبو شقرا الذي ألقى كلمة تهنئة وتأييد للرئيس هاشم الأتاسي، ولفت نظره إلى ما نزل في جبل العرب من أضرار بشرية ومادية من عدوان الشيشكلي عليه، وطلب منه التعويض على المنكوبين، فوعده الرئيس خيراً، وإيصال كل ذي حق إلى حقه. وقد ألحَّ سلطان، بعد عودته، على الحكومة السورية لتسرع في تقديم التعويضات وفق ما تحدِّده اللجنة الرسمية المكلَّفة بذلك. أما اللجنة

المالية في جبل العرب، فقد تألفت من سليمان نعيم وجدعان أبو عسلي ويحيى سرايا، وُوزِّعت الإعانات على مستحقيها بإشراف سلطان.

استراحة المجاهد

بعد سنة ١٩٥٤ وقيادة الانتفاضة لإسقاط الشيشكلي، بدأ سلطان يأخذ حقه في الاستراحة من حمل السلاح والجهاد الميداني، لتغيّرٍ فيه ببلوغه الستينيات من العمر، ولتغّير في الأوضاع في عهود الاستقلال الذي له الفضل الجليل في صنعه، ولتسلُّم الأحزاب والكتل السياسية دفة شؤون الحكم في سورية. لكن سلطان لم يرتح دائماً لمجريات الأمور وللمعالجات. ومع عزوفه عن الانغماس المباشر في الشأن السياسي، كان الغائب عن الكواليس والسرايات والمسؤوليات الرسمية، والحاضر في الأمور العامة الهامة والمصيرية بصيرورته الرقيب على المسؤولين، والمرجع والمستشار والحكم والرمز الذي تعود إليه الأمة في المواضيع الجليلة، وتعوّل على موقفه، وتسترشد برأيه.

شهدت سورية، بعد إسقاط الشيشكلي، عدم استقرار في الأوضاع، وصراعات داخلية. وتعرّضت للتهديد الإسرائيلي. وقامت فيها حركة فاشلة في سنة ١٩٥٦لضمّها إلى العراق وإلى حلف بغداد، «اشترك فيها الأمير حسن الأطرش».[١] فتناسى سلطان ما بدر إزاءه وإزاء جبل العرب من الرئيس شكري القوتلي، الذي أُعيد انتخابه رئيساً للجمهورية في ١٨ آب ١٩٥٥، وطوى صفحة الماضي المليء بالجروح وبخاصة فتنة سنة ١٩٤٧، وأيّده وأيّد المجلس النيابي والقوات المسلحة تأييداً مطلقاً، مستهلاً برقيته إلى القوتلي بكلام خالد بن الوليد «لا أقاتل في سبيل عمر، بل أقاتل في سبيل الإسلام»،

---

(١) باترك سيل، **الصراع على سورية**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٣٦١،٣٦٣، أيضاً **مذكرات خالد العظم**، مصدر مذكور سابقاً، الجزء الثالث، ص: ٩٢، ٩٣.

متمنياً في ختامها أن يتنادى العرب جميعاً لتأييد قضية فلسطين، ورفع راية وشعار الله أكبر وحيّ على الجهاد. فأجابه شكري القوتلي مكبراً تضحيته في سبيل مجد الوطن وعزّته، قائلاً: «ليست هذه المرة الأولى التي تلبّون بها نداء واجب الوطن، وتبذلون في سبيل هذه الأمة الغالي والرخيص، وتعطون مثلاً أعلى في صدق العاطفة ومضاء العزيمة».[1]

وقامت الوحدة بين مصر وسورية في سنة١٩٥٨ باسم «الجمهورية العربية المتحدة»، فأيدها سلطان تأييدا تاماً، معلناً ذلك للوزير كمال الدين حسين الذي زاره في القريّا، ثم للرئيس جمال عبد الناصر، وأمل أن تكون نواة لوحدة عربية شاملة، فهو من ناضل من أجل وحدة سورية المجزّأة في عهد الانتداب الفرنسي لتكون نواة ومنطلقاً لوحدة أعمّ وأشمل. وهو من أستهوته العروبة. وكان يقدر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر كثيراً، وقد أستقبله في السويداء، في أوائل سنة ١٩٦٠، وسط دويّ هتافات أبناء جبل العرب، التي تعلن استعدادهم للقتال وتحرير فلسطين، ومنها:

يا جمال يا جمال هات سلاح وخذ رجال

ومع رغبة سلطان في الوحدة الحقيقية التي تصهر أبناء العروبة في بوتقة واحدة، أيّد الحركة الانفصالية التي قامت في سورية في سنة ١٩٦١، بعد وقوعها، لفصل سورية عن مصر، وذلك لما رآه من انتكاسات لمبدأ الوحدة، ومن مساوئ المستغلّين، وانحراف بعض المسؤولين المساعدين للرئيس جمال عبد الناصر في مصر وسورية.

وحصلت في سنة ١٩٥٨ حوادث دامية في لبنان بسبب رغبة رئيس الجمهورية، كميل شمعون، في تجديد مدة رئاسته، وانقلابه على حلفائه الذين أوصلوه إلى الحكم في سنة ١٩٥٢، بعد إسقاط الرئيس بشارة الخوري، وإضعافه لمعارضيه، وسعيه لربط لبنان بحلف

---

(١) برقية سلطان إلى شكري القوتلي، وجواب القوتلي عليها، واردان في مذكرات سلطان المخطوطة، ص:٤٤٩.

بغداد. وهذه الأسباب كتّلت ضده قوى المعارضة المؤيَّدة من الجمهورية العربية المتحدة، فحملت السلاح لمنع تجديد رئاسته. وكان سلطان يتابع الشؤون السياسية في لبنان، وقبل حصول الحوادث فكّر بزيارته على رأس وفد سوري كبير لردّ زيارات التهنئة له، التي قام بها اللبنانيون في سنة ١٩٥٤، «ولتقوية التضامن فيه، ودعوة الأمير مجيد أرسلان للتضامن مع كمال جنبلاط، وخنق الفتنة في مهدها».[1] لكن هذه الزيارة لم تتم بسبب تدهور الأوضاع في لبنان.

حين لم يتحقَّق سعي سلطان لمنع تفاقم الحوادث في لبنان، أيد قوى المعارضة إيماناً منه بقضيّتها وأهدافها، وبارك ثورتها على كميل شمعون، وردّ الجميل لكمال جنبلاط على مساعدته له في سنة ١٩٥٤، وكان كمال جنبلاط أحد قادة هذه الثورة، ممّا جاء دليلاً جديداً على النصرات المتبادلة بين لبنان وسورية بشكل عام، وبين دروزهما بشكل خاص، وهي نصرة تتمُّ في سنة ١٩٥٨ على صعيد وطني. وخاطب سلطان أبناء لبنان بالقول: «يا بني العروبة الكرام. إننا نجد بأن النصر سيُكتَب للمناضلين الأحرار في لبنان، الذين نبارك وثبتهم من أجل الكفاح ضد الاستعمار وأعوانه، وأن الحق بجانب الشعب الذي صمّم على التحرر من كل سيطرة أجنبية، والتخلّص من الحكم القائم على الرشوة والمحسوبية والتعسّف». وقد أوعز بتشكيل مجموعة مقاتلة من رجال جبل العرب، سُميِّت باسمه «مجموعة سلطان»، اشتركت في المعارك التي دارت في البقاع والشوف، وفقدت ٢٣ مقاتلاً، وكانت بقيادة الملازم أول غالب سيف.

تطورت الأوضاع الداخلية في سورية، وشهدت صراعاً على السلطة بين السياسيين، دخلت فيه القوات المسلّحة، إلى أن استقرّت الأمور بيد حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تكوّن في نهاية عام ١٩٥٢ من دمج حزب البعث مع الحزب العربي الاشتراكي، وبيد

(١) التلغراف، عدد ١٦ نيسان ١٩٥٨.

الرئيس حافظ الأسد الذي تسلّم مقاليد الحكم خلال الثلث الأخير من القرن العشرين. إلا أن سلطان ظلَّ على الحياد في الصراعات الداخلية، بعيداً عن التدخل المباشر إلا في الأمور التي تقتضي اتخاذ موقف أو إبداء رأي، مع تأييده للرئيس حافظ الأسد في قيادته لصمود سورية في وجه الأخطار الخارجية، وفي رفضه لمشاريع التسوية غير العادلة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. وبفضل تقدير الرئيس حافظ الأسد وسائر المسؤولين لسلطان، توفّرت الحماية لابنه منصور، وهو من الجناح المعارض لجناح حزب البعث الحاكم في سورية، إي من جناح ميشال عفلق وشبلي العيسمي، الذي ضُرِب داخل سورية.

وكان لسلطان، عند الاقتضاء، رأي في ما يجري، يعطيه دون محاباة أو خوف. فهو مع الحق في أية جهة تمثل، ومع الخير والإصلاح من أية جهة جاء، ومع ضرورة استقرار الأوضاع في سورية، وتوحيد الصفوف داخلها وتوحيدها مع القوى الوطنية العربية لمواجهة أكبر خطر تتعرّض له الأمة العربية في تاريخها، وهو الخطر الإسرائيلي، قبل أن يظهر الخطر الأميركي بشكله السافر والمباشر ابتداءً من أواخر القرن العشرين.

لم يؤمن سلطان بجدوى التفاوض مع إسرائيل، وبإمكانية التوصل إلى سلام مشرّف وصلح دائم معها في ظل اختلال موازين القوى. وخطّأ الرئيس المصري أنور السادات لعقده الصلح المنفرد معها. لقد آمن بأن ما أُخِذ بالقوة لا يُستردُّ إلا بالقوة، وأن الكفاح المسلّح الممثل بحرب الجيوش النظامية، والحرب الشعبية، هو الكفيل وحده باستعادة فلسطين. وكثيراً ما ذكّر بتجربة الثورة السورية الكبرى التي أعلنها وقادها لأخذها مثالاً في معركة التحرير. وفي رأيه «إن التضحية بمليون عربي، بمليونين، بثلاثة، بأكثر من هذا، هيّن أمام حفظ الكرامة، وحق الشعوب».[1] وكم كان يأسف لعدم تمكنه من حمل السلاح

(١) تصريح سلطان وارد في مجلة «الضحى» عدد حزيران ١٩٧٩، ص: ٥٢.

والمشاركة في التحرير بسبب تقدّمه في السن. «وقد أعلن بعد هزيمة ١٩٦٧ عن استعداده ليكون جندياً في صفوف الشعب المقاتل».[١] كما أنه افتخر بحرب تشرين المظفّرة في سنة ١٩٧٣.

عبّر سلطان مراراً عن استنكاره لمواقف الولايات المتحدة المنحازة إلى إسرائيل، وذلك في أقواله وتصريحاته. كما عبّر عن ذلك إلى السفير الأميركي الذي زاره في بيته، حين قال له «إنه طلب الانتداب الأميركي في استفتاء اللجنة الأميركية على أساس مبادئ ولسن، إلا أنه يرى في أميركا اليوم دولة استعمارية، ويرى أن الشعوب بحاجة إلى الحماية منها».[٢]

إن الأمور السياسية ما عادت تأخذ من وقت سلطان إلا القليل، بعد تقدّمه في العمر، إذ تمثّلت في إصدار بيان، ومتابعة حدث، ومقابلة مسؤول أو صحفي أو باحث. لذا صرف معظم وقته في الاعتناء بالأرض التي أحب، وفي الاهتمام بمصالح الناس وتأمين الخدمات العامة والخاصة لهم، والمساهمة معهم في السرّاء والضراء بزيارتهم ومعايدتهم ومواساتهم في أحزانهم وتلبية دعواتهم، فما تخلف عن واجب طالما ظلّ في وسعه التنقُّل. وكان، لتواضعه، يفضّل الانتقال مع أهل قريته وأخصّائه في حافلة واحدة دون استعمال السيارة التي أهديت إليه. وكان يتفقّد رفاقه واحداً واحداً قبل الذهاب وعند الإياب.

وكما اهتم سلطان بشؤون الدنيا، اهتم بزادٍ للآخرة، فتسلّم أمور الديانة، واعتمَّ وعبد ربه في خلوة مخصَّصة لذلك. واهتمَّ بالمقامات الدينية، ومنها البلخي في القريّا، وعبد مار قرب صلخد. وقد رويت قصص كثيرة عن زهده وتقشّفه وصدق إيمانه وتديّنه. فكأنما أراد أن يلاقي وجه ربّه متمماً واجباته الدينية كما تمّم واجباته تجاه مجتمعة ووطنه وأمته.

---

(١) الأنباء، عدد أول حزيران ١٩٦٨.

(٢) مقالة صلاح مزهر عن سلطان في جريدة «الجبل» عدد ١٦ نيسان ١٩٨٢.

الفصل الثاني عشر

الخالـد

انطواء العلم

عاش سلطان عمراً مديداً امتدَّ بين نهايتي القرنين، التاسع عشر والعشرين، وشهد الكثير من الأحداث العالمية والإقليمية والمحلية، والكثير من التحوّلات على شتّى الصعد، وأهمها بالنسبة إليه انتقال بلاده من تحت نير الإستعمار إلى رحاب الحرية والسيادة. وقد امتاز عن معظم أمثاله من أعلام التحرير في العالم بإحرازه شرف قيادة أكثر من ثورة، وبطول عمره، وبتنعّمه طويلاً بالإستقلال الذي كان هو من أوائل صانعيه. وبات في أواخر حياته آخر حيٍّ من قادة الثورات التحرّرية في العالم العربي.

أنعم الله على سلطان بصفاء نفسي وعقلي وجسدي، فبقي حتى أواخر أيامه سليم العقل، قوي الذاكرة، إذ ظل يتذكّر ما قام به، وأسماء معظم من جاهدوا معه، وما جرى له في مراحل حياته، وتاريخ سورية بالتفصيل. واحتفظ بقوة بصره وسمعه، وبمقدار كبير من القوة لمن هو في عمره، مع انحناء قليل في الكتفين بسبب ثقل وكثرة الأعباء والمشقّات التي تحمّلها. وهو لم يُصب بأمراض تُذكر إلا في نيسان ١٩٧١، عند إصابته بمرض الديسك الذي أُدخِل بسببه مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، حيث كان وجوده فيه، ومن ثمّ في بلدة قرنايل، مناسبة لقدوم مئات الزوّار الرسميّين لتفقّده، إضافة إلى الوفود الشعبية الكثيرة من لبنان وسورية وشرق الأردن. وفي آخر عمره أُصيب

بمرض في عينيه وعولج في دمشق وفي مدينة الحسين الطبيّة في عمّان. وما لبث أن ألـمّ به داء الموت، ودخل في غيبوبة طوال شهر آذار ١٩٨٢ إلى أن توفّاه الله قبل فجر نهار الجمعة في السادس والعشرين من هذا الشهر الذي شهد ولادته.

حكم الفرنسيون على سلطان بالإعدام ثلاث مرات لكنه لم يمثل أمام محكمة أو قاضٍ، ولم يتوسّل عفواً عنه، بل كان ينتزع العفو المشرّف انتزاعاً ومعه المكاسب السياسية والمعنوية. وخاض عشرات المعارك، ولم يؤسر، أو يصب بجرحٍ بليغ من رصاصة أو شظيّة. وكان يقود المجاهدين إلى القتال بدلاً من أن يرسلهم إليه. وعندما دنت ساعته مات على فراشه، ومثُل أمام ربه مرتاح الضمير لما قدّم لبلاده.

نعى الرئيس السوري، حافظ الأسد، سلطان، قائلاً: إن الله توفّاه عن عمر يناهز التسعين عاماً، قضاه في النضال ضد الإستعمار، ومن أجل استقلال الوطن، وتحقيق أهدافه الوطنية والقومية. لقد كان الفقيد رمزاً كبيراً من رموز النضال الوطني، وأبلى بلاءً كبيراً ناصعاً في الجهاد ضد المستعمرين. وكان للثورة السورية الكبرى التي تولّى قيادتها العامة الأثر الكبير في دفع مسيرة النضال من أجل الإستقلال نحو النصر. وسيظلُّ اسمه في تاريخ قطرنا مقروناً بالكفاح الوطني بكل ما يعنيه من عزيمة صلبه، وإيمان بالهدف وتصميم على بلوغه».

تصدّر نبأ وفاة سلطان نشرات الإذاعات ومحطات التلفزة في العالم العربي وفي بعض عواصم العالم. وامتلأت الصفحات الرئيسة للكثير من الصحف، وصفحات المجلاّت، بالمقالات التي تعبّر عن الخسارة الجسيمة بفقده، وتُسهب في ذكر مناقبه وإنجازاته ومواقفه الوطنية وأبرز المحطّات النضالية من حياته، وتستذكر أقواله وأعماله ومبادئه لتكون مثلاً للعمل في الحاضر العربي الذي هو أحوج ما يكون إلى الرموز والمبادئ. كما تستحضر ثورة أبناء الضفة الغربية وغزّة والجولان على العدو الإسرائيلي، وتصفهم بـ«أبناء سلطان»، وتتوقّع

انتصارهم بسلاح الإيمان والحجارة على قوى البغي والتسلّط كما انتصر بالأسلحة الخفيفة وبالإيمان على الجيوش المجهّزة بأحدث الأسلحة.

قال رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين،[١] في غياب سلطان:

«في أجواء الثورة، التي يقوم بها أبناء الضفّة الغربية وغزّة والجولان ضد العدو الصهيوني، نفتقد سلطان باشا الأطرش مجاهداً ورمزاً من رموز النضال الوطني، ومناضلاً ضد الإستعمار، متصوّفاً في الوطنية، من رجال الرعيل الأول، ومؤسساً لمدرسة ثورية، تجاوز حجمه انتماءه إلى طائفة معيّنة، وموقع جغرافي، إلى العالم العربي كله. كان يسعى دائماً لتحقيق الآمال الوطنية. وقد ودّع الحياة بصرخة ضد ممارسات العدو الصهيوني في الجولان». ثم دعا الإمام شمس الدين أن ينعم الله على الأمة بأمثاله.

وقالت الدكتورة نجاح العطّار في مقالتها بعنوان: «هوت سنديانة الجبل»:

«نعترف. كان سلطاناً. أعطى «للسلطنة» في الثورة نبالة. أعطاها في معنى المعنى شموخاً. صار الاسم عزيزاً كنور العين، صار وهجاً ينير، وينير وينير.

«وبه استنرنا في حالكات الليالي، يوم الإستعمار الفرنسي ظلام، والدنيا، إلا أقلّها، ظلام، وهو الفارس الأرجواني يشقّ حجب الظلام...

«وساءل الشام، وكذلك التاريخ وأيضاً العروبة... وكان كبيراً جبّاراً عنيداً في مساءلة الشام والتاريخ والعروبة. وها هي الأجوبة: رحلت فرنسا، وانطوى تاريخ الإستعمار، وصار للعروبة بستان وظفر وناب...».

---

(١) كان الإمام محمد مهدي شمس الدين، عند وفاة سلطان، نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى.

وقال الصحفي والمفكّر السياسي، ميشال أبو جودة، في مقالته بعنوان «سلطان باشا الأطرش جبل من الجبل»:

«حين هدأ قلب سلطان باشا انطفأت منارة على الجبل. وحين أُعلن نبأ وفاته مال الكثيرون إلى عدم التصديق، ربما لأنه في هذا الزمن المجدب يتمسّكون في شراسة بالرموز، الرموز التي تحمي وتحصّن، التي تغني الذاكرة والقلب معاً، التي تعلّم الحقيقة والأمل في الوقت ذاته، وربما لأنهم لا يريدون لبطلٍ أن يموت على فراشه كأنهم يحتجّون على نجاح المرض حيث فشل الرصاص وعجزت المعارك». ثم قال أبو جودة مخاطباً سلطان: تحية وداع ولقاء وبقاء. فأنت بيننا من قديم الزمان وإلى الزمان الباقي. فقد تقمصّت كل فرد من هذه الأمة وتقمّصتك هي حتى لكأننا ونحن نودّعك نودّع بعضاً منا بينما أنت باقٍ كذلك معنا وبيننا... تحية وداع أيها الجبل الذي كان وسيبقى جبلاً في الجبل ومن الجبل.

المأتم الكبير

حضر الرئيس السوري، حافظ الأسد، مساء اليوم التالي لوفاة سلطان، إلى القريّا. وكان برفقته الأمين العام المساعد لحزب البعث، عبد الله الأحمر، ووزير الدفاع، العماد مصطفى طلاس، وعدد من أعضاء القيادتين، القومية والقطرية، لحزب البعث، وقيادة فرع حزب البعث في جبل العرب. فقدّم التعازي لآل سلطان وأقربائه، وأشاد بمناقبه، وقرأ الفاتحة عن روحه، وأعطى التوجيهات لتكريمه بما يليق به، ولتسهيل مرور المعزّين من خارج سورية، يوم كانت حدودها تشهد احتياطات أمنيّة مشدّدة، وتدقيقاً وتفتيشاً لوسائل النقل والعابرين، وقايةً من الإعتداءات المخلّة بالأمن ومن التفجيرات بالسيارات المفخّخة التي كانت تستهدفها.

ما إن شاع نبأ الوفاة حتى زحف الناس جماعات جماعات إلى القريّا لتقديم التعازي، وإلقاء النظرة الأخيرة على فقيد الأمة. واستمرّ

تدفقهم طوال يومين، وحتى ليل السبت، في طقس عاصف ومثلج. وإن المرء ليحتار بين المعزين وبين متقبلي التعازي، فالجميع مصابون، وخسارة القائد هي خسارة عامة.

وابتداءً من صباح الأحد الواقع فيه ٢٨ آذار ١٩٨٢، وهو اليوم المحدَّد للمأتم، تحول الطقس إلى مشمس ودافئ. ونُقل الجثمان بطائرة هليكوبتر إلى الملعب البلدي الواقع في الناحية الشمالية من السويداء، حيث سيقام الاحتفال بالمأتم لاتساع الملعب، ولكون السويداء عاصمة محافظة السويداء (جبل العرب). وحين وصل الجثمان عند الساعة التاسعة، رُفِع على أكفّ وراحات المشيّعين، وحُمل على أيدي قادة الممثلين لمختلف قطاعات الجيش السوري، ليوضع ملفوفاً بالعلم السوري على عربة مدفع، بينما كانت فرقة المراسم تعزف الموسيقى الجنائزية. ومنذ الساعات الأولى بدأ سيل المعزِّين بالتدفّق من جبل العرب وسائر المناطق السورية إلى الملعب البلدي فغصّت بهم الطرقات، وازدحم السير بالرغم من التنظيم الدقيق له من وإلى السويداء.

مثّل الرئيسَ السوري، حافظ الأسد، رئيسُ الوزراء عبد الرؤوف الكسم، يرافقه عدد من أعضاء اللجنة المركزية لحزب البعث، وأعضاء القيادتين: القومية والقطرية، وأعضاء القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، وبعض الوزراء والنواب، وكبار الموظفين السوريين. ومثّل رئيسَ الجمهورية اللبنانية، الياس سركيس، وزيرُ التربية، رينه معّوض. ومثّل رئيس حكومة لبنان، شفيق الوزان، وزيرُ المال علي الخليل. وحضر المأتمَ وفودٌ ودبلوماسيون عرب وأجانب. وقد أُعلن عن حضور وفد أردني رسمي رفيع المستوى، لكنه لم يحضر. وإنما حضرته أعداد كثيرة من شرق الأردن، كما حضره وفد لبناني كبير.

حضر وفد الحركة الوطنية اللبنانية برئاسة الزعيم وليد جنبلاط، يرافقه شيخ عقل دروز لبنان، محمد أبوا شقرا، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، وعدد من قادة المنظمة. كما

ضمَّ الوفدُ الأميرَ فيصل أرسلان، والوزير مروان حمادة، ومحسن إبراهيم، وقاضي المذهب الدرزي، شريف أبو حمدان. وكان الوفد اللبناني أكبر الوفود القادمة إلى جبل العرب، إذ ضمَّ حوالي مئة ألف شخص، نقلتهم آلاف السيارات والأوتوبيسات دون أن يتوقفوا على الحدود اللبنانية السورية لحظة واحدة، تنفيذاً للتسهيلات المعطاة لهم يوم كانت هذه الحدود تشهد تدقيقاً سورياً في فترة الحوادث اللبنانية، واتخاذ الكثير من الاحتياطات الأمنية في سورية، حتى إنه مُنع سير السيّارات من بيروت باتجاه دمشق، وسير الشاحنات من دمشق نحو بيروت لتسهيل مرور الموكب اللبناني. وكان لمواقف الزعيم وليد جنبلاط الوطنية،ولترؤسه الوفد الضخم للحركة الوطنية اللبنانية، تأثير كبير في ازدياد أهميته، والتطلّع إليه لملء الفراغ الذي أحدثه اغتيال والده كمال جنبلاط في آذار ١٩٧٧، وموت سلطان في آذار ١٩٨٢.

وحضر من الجولان وفد ضخم سمحت له السلطات الإسرائيلية بالانتقال من الأراضي المحتلة، ليعبّر عن الوفاء لسلطان، ويجدّد عهد الصمود للوطن سورية، وليستعيد ذكرى كفاح أبناء الجولان في الثورة السورية الكبرى تحت لواء سلطان، وليناشد في سنة ١٩٨٢ أبناء العروبة دعم انتفاضة أهل الجولان على الاحتلال الإسرائيلي، كما ناشد هؤلاء سلطان في سنة ١٩٢٥ تخليصهم من اعتداءات الفرنسيين عليهم.

حشد فاق التوقعات والتصورات، قُدِّر بين خمسماية وسبعماية ألف شخص[١] في مدينة السويداء، عاصمة محافظةٍ سكانها حوالي هذا العدد، جاؤوا من سورية ولبنان وشرق الأردن، فضاقت بهم أرجاء الملعب البلدي والشوارع المحيطة به، فتجمع الآلاف منهم على سطوح الأبنية المجاورة وشرفاتها. وأنّى كان المرء ينظر، لا يرى إلا

(١) نورد هذا العدد اعتماداً على ما قدّرته الصحف الصادرة آنذاك.

أفواجاً من الناس تتوالى، ومناديل وعمائم بيضاً وكوفيات تتموج، ورؤوساً تظهر دون الأجساد المتلاصقة، وأيادي ترتفع راسمة إشارة النصر، وأمواجاً بشرية تتحرّك في بحر من الناس لم تشهد سورية مثيلاً له في السابق، ولم يشهد العالم العربي مثله إلا في مأتمي سعد زغلول وجمال عبد الناصر. ولم يكن يُسمع إلا صرخات هادرة تمجّد القائد، وأبيات من جوفيّات كانت تنشد له، وطلقات نارية تدوي في الفضاء مسترجعة ذكرى طلقات رصاص الثورات التي قادها، بالرغم من المنع الرسمي لإطلاق النيران. وإطلاق الرصاص في المآتم من عادات السوريين واللبنانيين لتكريم الشباب والشهداء والأبطال والعظماء. وفي مناسبة بحجم هذه المناسبة قد يموت بعض الناس، لكن أحداً لم يُصب في هذا اليوم بأي أذى بالرغم من كثافة إطلاق الرصاص، ومن أن الكثيرين كادوا يختنقون لشدة الزحمة. لقد كان هذا اليوم العظيم حملاً ثقيلاً على السلطات السورية وعلى القوى الأمنية، لكنه مّر بسلام كلي دون حصول أية إشكالية تعكّر صفو الأمن، وخشوع المناسبة، وأجواء الحزن، علماً أن كثرة الحشود كادت تعطّل الترتيبات والتنظيمات.

كانت هتافات الجماهير الحماسية، وصيحاتها الغاضبة، المختلطة مع الزغاريد والأناشيد وأصوات الرصاص، منسجمة مع أهمية المناسبة، ومع الأفكار والمبادئ التي آمن بها سلطان، والأهداف الوطنية السامية التي ناضل من أجلها. لقد تحوّل المأتم إلى تظاهرة وطنية عربية حيث التقى صمود سورية في وجه اسرائيل ومخططات التسوية غير العادلة، ونضالها من أجل القضايا العربية، مع نضال الحركة الوطنية اللبنانية لنصرة القضية الفلسطينية، ولإفشال مخطط تقسيم لبنان وصهينته، ولطرد الجيش الإسرائيلي من الأراضي التي احتلها في لبنان، ومع كفاح الثورة الفلسطينية، انطلاقاً من لبنان، من أجل استعادة الأرض المغتصبة والحقوق المشروعة، وأهمها حق العودة، ومع انتفاضة الحجارة في فلسطين، وانتفاضة أهل الجولان في

وجه الإحتلال الإسرائيلي، وتشبّثهم بالأرض والهوية العربية، ورفضهم للإجراءات الإسرائيلية التي تحاول طمس هويّتهم وانتمائهم.

بدأ المهرجان بتلاوة الشيخ أبي محمد نصر رزق لآي من الذكر الحكيم. وأعقبتها المراثي المقرّرة في برنامج الإحتفال، والمراثي غير المقرّرة. لقد قصر التبّني الرسمي للمناسبة المراثي على خمس فقط تُلقى باسم الجهات التالية: رئاسة الجمهورية السورية، رئاسة الجمهورية اللبنانية، المجاهدين القدماء، أهل الجولان المحتل، أهل الفقيد. وقد تقرّر ذلك تجنّباً لإطالة مدة المأتم، وتلافياً لإشكالات فسح المجال أمام الهيئات والشخصيات التي تريد التكلم في هذه المناسبة ـ وما أكثرها ـ للتعبير عن الحب والوفاء والتقدير لسلطان، وحصراً لما يُقال في إطار الطابع الرسمي، وفي سياق الرقابة التي تفرضها السلطات السورية على كل ما يُقال ويُفعل في البلد. لكن رئيس وفد الحركة الوطنية اللبنانية، وليد جنبلاط، ومرافقيه من الشخصيات الروحية والزمنية، أصرّوا أن يكون لهم كلمات في هذه المناسبة الوطنية نظراً لما يعنيه صاحبها بالنسبة إليهم وإلى من يمثّلون. ولم يثنهم عن إصرارهم اعتراض رئيس الوزراء السوري، عبد الرؤوف الكسم، على أي تعديل يطرأ على البرنامج. فتكلم الزعيم وليد جنبلاط باسم الحركة الوطنية اللبنانية، وياسر عرفات باسم منظمة التحرير الفلسطينية، وشيخ عقل دروز لبنان، محمد أبو شقرا، والأمير فيصل أرسلان باسم والده الأمير مجيد، الذي كان آنذاك مريضاً عاجزاً عن الانتقال إلى الجبل، والذي ما لبث أن توفي بعد مضي نصف سنة على وفاة سلطان.

وفي ما يلي بعض ما جاء في رثاء الخطباء لسلطان، نورده بحسب تسلسل كلماتهم في المأتم.[١]

(١) أوردنا نصوص جميع المراثي كاملةً في كتابنا، سلطان باشا الأطرش... مرجع مذكور سابقاً، ص: ٣٩٠ - ٣٩٦.

تكلّم أولاً أحد مجاهدي الثورة السورية الكبرى، منير الريّس، باسم المجاهدين القدماء. فتحدّث عن مآثر سلطان ومواقف البطولة والعزّة التي اتخذها، وضروب الشجاعة التي أبداها في المعارك، وإصراره على تحرير البلاد واستقلالها وتوحيدها، ورفضه الخضوع لمطالب الفرنسيين لإنهاء الثورة، ورفعه لشعار «الدين لله والوطن للجميع». وقال: «كان أوّلَ من لبّى دعوة القومية العربية، وسار على رأس قوة من بني معروف إلى دمشق، يخترق شوارعها إلى ساحة الشهداء، ومصطفى كمال قائد الجيش الرابع التركي يقف على نافذة غرفته في فندق فيكتوريا يشاهد رفع العلم العربي فوق دار الحكومة ودار البلدية».

ثم تكلّم عضو مجلس الشعب السوري، اللواء المتقاعد نورالدين أسعد كنج أبو صالح، باسم أهل الجولان. وهذا بعض ما جاء في كلمته وفي مخاطبته لسلطان:

«ها هم أبناؤك وأحفادك في غزّة والضفة الغربية والقدس والجولان يقودون معارك النضال، ويقارعون الإستعمار الصهيوني، رافضين الاستسلام والحلول التصفوية، إن أبناءك وأحفادك يسلكون نفس الطريق الذي سننته».

وتكلم ممثلُ الرئيس السوري، حافظ الأسد، رئيس الوزراء، عبد الرؤوف الكسم، وهذا بعض ما جاء في كلمته:

«إن الجماهير السورية تودّع اليوم بطلاً كانت الرجولة سيرة حياته، وسيفه هو السيف العربي الأصيل. وها قد غمد سيف من سيوف العرب... كيف يخضع شعب خرج منه سلطان الأطرش، وثوار سلطان الأطرش... كيف يستسلم شعب أنجب أولئك الفرسان، وهزم بوحدة وطنية رائعة دولة عظمى بجحافلها وفيالقها ومكائدها الاستعمارية، وانتزع الحرية والاستقلال، ليجعل الكرامة الوطنية عنواناً دائماً له وشعاراً... إن قلوب سورية مشدودة إلى السويداء، إلى القريّا، إلى موطن الفارس العربي ومثواه».

وتكلم الزعيم وليد جنبلاط، فأشاد بسلطان، وركّز على القرار الوطني العربي المستقل الذي انتصر من خلاله، فقال:

«لم تكن يا باشا للعروبة إلا جبّاراً، ولفلسطين إلا مقداماً ثائراً ساخطاً جبّاراً عنيداً. ولم يكن الإستعمار لينتصر، وقد سُحِق مرّات ومرّات بسيفك يا باشا سحقاً ذريعاً مريراً. ولم يكن الظلم والإضطهاد والخذلان والغدر لينال منك يا باشا ومن الحق، وقد كنت للحق حامياً صامداً مدافعاً صبوراً دؤوباً حكيماً. . .

ها نحن اليوم لنؤكّد لك أن القرار الوطني العربي المستقل سيبقى الضمانة الأولى والأخيرة لتقرير حركة الجماهير العربية وترميمها من أجل بناء مستقبل أفضل. وأن هذا القرار هو المنطلق لتجييش الشعب العربي بأسره لمحاربة شتى أنواع الإستعمار والإستغلال والإنعزال والتعصب، وبه فقط، وعليه فقط تعود فلسطين، ويعلو صوت فلسطين، ويعلو صوت العرب في كل مكان. هذا هو القرار الذي بفضله قام سلطان باشا الأطرش، ومن أجله قاتل وضحّى وناضل سلطان باشا الأطرش. وهذا هو القرار الذي من خلاله انتصر وانتصر وعاش سلطان باشا الأطرش.

ثم تكلم شيخ عقل دروز لبنان، محمد أبو شقرا، وهذا بعض ما جاء في كلمته:

«سلطان قمة شامخة، ذاع صيته وشاع، ورصّع التاريخ بصفحات أمجاد تسامت وتسامت في الخافقين. وعلى يد سلطان ارتفعت منارات الكفاح، وعلى وميض سيفه، وتحت لواء قيادته، سار ركب التحرّر في هذا الشرق، وليس في سورية وحدها. سلطان للأوطان رمز وطنية ونبل ووفاء، وللعروبة رمز تضحية وفداء. مناقبه مناقب الأسود الصيد، والأحرار الصناديد، والأبطال المذاويد. . .علم الفضائل والقيم، ونبراس الشرف والشمم».

كان وزيرُ التربية، رينه معوّض، مكلّفاً بتمثيل رئيس الجمهورية

اللبنانية، الياس سركيس وبوضع وسام باسمه فوق نعش سلطان، فقال:

«باسم صاحب الفخامة، رئيس الجمهورية اللبنانية، الياس سركيس، وتقديراً لبطل تاريخي خالد من أبطال التحرر العربي، وتكريماً لرجل قائد أقترن اسمه بالصمود والصلابة والفداء، ودخل التاريخ من أرحب أبواب التضحية والجهاد، واعترافاً من لبنان بالدور الكبير الذي لعبه الزعيم العظيم سلطان باشا الأطرش في مسيرة النضال المستمر حتى أصبح مدرسة وطنية وعنواناً للكرامة والنبل والشجاعة، مدافعاً عن الحق والحرية والإنسان، وعن القضية العربية الكبرى، قضية فلسطين، أضع فوق هذا النعش الطاهر الوشّاح الأكبر من وسام الأرز الوطني».

ثم تكلّم ممثّل الأمير مجيد أرسلان، ابنه الأمير فيصل، وهذا بعض ما جاء في كلمته:

«سيرة سلطان تُعتَبر مصدراً لمبادئ مدرسة عريقة في قوميتها ومناقبيتها. كان قومياً في عروبته يوم وقف في وجه الإستعمار، وحارب الإحتلالين، العثماني والفرنسي. لم ترهبه أحكام الإعدام، ولا أثنته عن عزيمته شراسة المحتل في قمع الثورة التي ترأسها... رفض المساومة على عروبة الجبل وارتباطه بالوطن ككل برغم العروض المغرية التي قدّمها المستعمر، والتي كانت تهدف إلى تجزئة العالم العربي، فكان سبباً رئيساً في تماسك وطنه، وبالتالي في استقلاله، وبقي موحّداً».

وتكلّم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، ومما قاله في سبطان ما يلي:

«أيها القائد. أيها الفارس الذي ترجّل. ترجّل وهو يحمل الرايات، راية هذه الأمة لسنين وسنين من أجل كرامتها، ومن أجل عزّتها، ومن أجل عروبتها، من أجل أن تبقى هذه الأرض عربية عربية».

أيها الفارس القائد... أنني أقول هنا في أرض سورية الثورية، سورية العروبة. أقول لك وهذه الجماهير تودّعك باسم الأمة من

المحيط إلى الخليج، إن فلسطين، وثوار فلسطين، وشعب فلسطين التي أحببت، والتي ضحيت والتي سرت وناضلت من أجلها: العهد، هو العهد، والقسم هو القسم والطريق هو الطريق، والثورة هي الثورة...

«أيها الفارس القائد. أودّعك، ولكنك مع الشهداء، مع الصدّيقين، مع الأنبياء. أقول لك رسالةً تحملها إلى صلاح الدين. أقول: يا صلاح الدين، يا سلطان الأطرش، هذه الأرض ستظلُّ عربية، سنطهّرها من الصهاينة».

وفي نهاية الإحتفال تكلّم منصور سلطان الأطرش باسم آل الفقيد، فذكر أولاً أنه تعلّم دروس الحياة في مدرسة والده، الذي اختطّ له السلوك اليومي من حياته العامرة بالأيمان وحب الوطن، المضمّخة بالشجاعة والجرأة في الحق، تلك المدرسة التي عمرت بالإيمان بالخالق، والإيمان بالشعب ووحدة هذا الشعب. وبعد أن إستعرض منصور بعض مراحل جهاد والده ضد الإحتلالين، التركي والفرنسي، قال:

«حتى آخر لحظة في حياة سلطان كانت هموم الناس وقضايا الوطن همه. قالها للرئيس الراحل جمال عبد الناصر عند قيام أول خطوة وحدوية، قال: لقد قمنا بواجباتنا نحو الوطن، والطريق طويل، وحملكم ثقيل، والتاريخ معكم والمستقبل معكم. وقالها للرئيس حافظ الأسد: لقد قمنا ببعض الواجب تجاه هذا الوطن، والظروف أكثر تعقيداً الآن، والأمانة بأيديكم فحافظوا عليها وجاهدوا وناضلوا من أجل انتصارها. وقال لقادة الثورة الفلسطينية: ما أُخِذ بالسيف بالسيف يُؤخَذ».

وصية سلطان

وصية سلطان مختلفة عن الوصية المألوفة التي تحدّد حقوق الورثة، إذ أن ما يملكه من مال قليل هو «زهد فلاح متواضع»، تركه لحكم قواعد الشريعة السمحاء، ولم بتطرّقَ إليه، بل تطرّق إلى الإرث

المعنوي والسياسي الضخم الذي كان يملكه، وأهمه قيادة الثورة السورية الكبرى التي أولته الأمة إياها فأدى الأمانة. ووصيته هي وصايا سياسة وتوجيهات مخلصة، إذ لا يوزّع حقوقاً تُكتسَب، بل يحدّد واجبات تؤدَّى. فهو يطلب من أبناء وطنه، ومن أبناء العروبة كافة، المحافظة على أمانة الاستقلال، والجهاد مع النفس ومع العدو، والصبر على الشدائد، والإيمان بالحقوق، وتحقيق الوحدة العربية، والإيمان بمبدأ أعتبره أفضل وسيلة لتحصيل الحقوق من المستعمر والمحتل، واستعادة فلسطين وسائر الأراضي المغتصبة، وهو أن ما أُخذ بالقوة لا يُستَرَدّ إلا بالقوة. فوصية سلطان هي خطوط سياسية مبدئية، وخطوات نضالية، تمشى عليها في حياته، وأرادها نهجاً لأبنائه وإخوانه بعد مماته، ودستوراً يتمشون عليه لإشاعة الأمن، وتحقيق العدل، والنهوض بالبلاد، والانتصار على الأعداء. قرأ منصور الأطرش وصية والده سلطان، بعد إلقائه كلمة أهل الفقيد في المأتم، أمام حشد ضخم من المشّيعين، وعمّمتها وسائل الإعلام والمنشورات، وطُبع منها آلاف النسخ، ووُزِّعت في العديد من المناطق. وهذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

إخواني وأبنائي العرب

عزمت وأنا في أيامي الأخيرة أنتظر الموت الحق أن أخاطبكم مودّعاً وموصياً.

لقد أولتني هذه الأمة قيادة الثورة السورية الكبرى ضد الإحتلال الفرنسي الغادر. فقمت بأمانة القيادة، وطلبت الشهادة، وأدّيت الأمانة.

انطلقت الثورة من الجبل الأشمّ. جبل العرب، لتشمل وتعّم، وكان شعارها «الدين لله والوطن للجميع». وأعتقد أنها حقّقت لكم عزّة وفخاراً، وللاستعمار ذلاً وانكساراً.

وصيتي لكم إخوتي وأبنائي العرب هي أن أمامكم طريقاً طويلة، ومشقة شديدة تحتاج إلى جهد وجهاد. جهاد مع النفس وجهاد مع

العدو. فاصبروا صبر الأحرار. ولتكن وحدتكم الوطنية، وقوة إيمانكم، وتراصّ صفوفكم، هي سبيلكم لرد كيد الأعداء، وطرد الغاصبين، وتحرير الأرض.

واعلموا أن الحفاظ على الاستقلال أمانة في أعناقكم بعد أن مات من أجله العديد من الشهداء، وسالت للوصول إليه الكثير من الدماء، واعلموا أن وحدة العرب هي المنعة والقوة، وأنها حلم الأجيال وطريق الخلاص. واعلموا بأن ما أُخذ بالسيف بالسيف يؤخذ، وأن الإيمان أقوى من كل سلاح، وأن كأس الحنظل بالعز أشهى من ماء الحياة مع الذل، وأن الإيمان يُشحَن بالصبر، ويُحصَد بالعدل، ويُعزَّز باليقين، ويُقوَّى بالجهاد.

عودوا إلى تاريخكم الحافل بالبطولات، الزاخر بالأمجاد، لأني لم أر أقوى تأثيراً في النفوس من قراءة التاريخ لتنبيه الشعور، وإيقاظ الهمم، ولاستنهاض الشعوب لتظفر بحريتها وتحقّق وحدتها وترفع أعلام النصر.

واعلموا أن التقوى لله، والحب للأرض، وأن الحق منتصر، وأن الشرف بالحفاظ على الخلق، وأن الاعتزاز بالحرية، والفخر بالكرامة، وأن النهوض بالعلم والعمل، وأن الأمن بالعدل، وأن بالتعاون قوة.

الحمد لله، ثم الحمد لله. لقد أعطاني عمراً فقضيته جهاداً، وأمضيته زهداً. ثبّتني وهداني، وأعادني لإخواني. أسأله المغفرة، وبه المستعان، وهو حسبي ونعم الوكيل.

أمّا ما خلّفته من رزق ومال، فهو زهد فلّاح متواضع تحكمه قواعد الشريعة السمحاء.

سلطان باشا الأطرش.

التكريم

كرمّت فرنسا حنودها، ومن ساعدوهم من أبناء البلاد في قمع الثورة السورية الكبرى، بمنحهم الأوسمة والرتب والمكافآت، وإقامة النصب للقتلى، حتى أنها كرمّت رفات جنودها بعد ٧٣ عاماً من انتهاء

الثورة حين خصّت سلمان حامد من حاصبيا بزيارة قام بها الملحق العسكري في ٣ كانون الأول ٢٠٠٠، لنقل شكر فرنسا له لعثوره في سنة ١٩٨٧ على بقايا رفات سبعة جنود فرنسيين قُتلوا في إحدى المعارك التي دارت في كانون الأول ١٩٢٥ بالقرب من حاصبيا أثناء القتال بين الثوار والفرنسيين، ودُفِنوا مع أحد الثوار في مقبرة جماعية في محلّة «عين تنورة». وهذه الرفات هي جمجمتان وأربعة أقدام وأحذية عسكرية وميدالية فرنسية. وقد تمّ نقلها في ٢١ كانون الأول ٢٠٠٠، ووُضِعت في مقابر الجنود الفرنسيين في بيروت.

لم يكن بإمكان السلطتين، السورية واللبنانية، مكافأة المجاهدين الأحياء، وتكريم الشهداء، في ظل الإحتلال الفرنسي. بل إنهما، بعكس ذلك كانتا مضطرّتين لمماشاة السلطة الفرنسية في تدابيرها. فالسلطة اللبنانية، مثلاً، ماشتها في مخ الأوسمة للفرنسيين ولمن ساعدوهم في مواجهة الثوار وتعقّبهم. وقد انصبّت الجهود في عهد الإنتداب على العمل من أجل العفو عن الثوار، وإلغاء أو تخفيف الإجراءات والعقوبات المتخذة بحقهم. وبعد جلاء الفرنسيين ونيل سورية ولبنان استقلالهما بات تكريم المجاهدين الأحياء، والشهداء، أمراً ميسوراً. ففي تكريمهم بعض الوفاء لهم.

افتخر السوريون بكبرى ثوراتهم على الإنتداب الفرنسي، واعتزّوا بجهاد القائمين بها قادةً وعناصر، وبمعاركهم المظفّرة، وبطولاتهم الخارقة، وتضحياتهم الجسيمة. فألّفوا الكتب والأبحاث عنها وعنهم، وتغنّوا بها وبهم في أناشيدهم الوطنية التي غدت جزءاً من التراث، وأحيوا الندوات، وأقاموا حفلات التكريم. واعتبروا الثورة صفحة مضيئة في تاريخهم، ومحطة نضالية بارزة في مقارعة الإستعمار شقّت طريق الإستقلال وسهلّت بلوغه. وأقاموا النصب تخليداً للمجاهدين وللمواقع الكبيرة. وسمّوا الساحات والجادات والقاعات باسماء القادة، ومنحوهم الأوسمة. ثم منح الرئيس حافظ الأسد راتباً لكل مجاهد حيٍّ بموجب مرسوم اشتراعي صدر في تموز ١٩٧٢.

كُرِّم سلطان بأمور كثيرة، أهمها ما كُتب عنه وقيل فيه نثراً وشعراً وتأريخاً، ولقب «القائد العام للثورة السورية الكبرى»، ولقب «قائد الثورات». ومُنح من الحكومة السورية وسام الإستحقاق من الدرجة الممتازة في تشرين الأول ١٩٤٣، ومن الرئيس جمال عبد الناصر أعلى وسام في الجمهورية العربية المتحدة، ومن الرئيس حافظ الأسد وشاح أميّة، وهو أرفع وسام في الجمهورية السورية. وقُلِّد في يوم مأتمه، باسم رئيس الجمهورية اللبنانية الياس سركيس، الوشاح الأكبر من وسام الأرز الوطني. وكُرِّم بإطلاق رئيس الجمهورية السورية اسمه على إحدى قلاع المزّة في نيسان ١٩٤٣، وبتسمية الساحة الرئيسة في السويداء، الواقعة أمام سرايها، باسمه، وإقامة نصب في هذه الساحة، يمثله بلباسه الحربي، ممتطياً جواداً، وشاهراً سيفاً، أُزيح الستار عنه في سنة ١٩٦١. وكرِّم بإقامة الإحتفالات والإستقبالات له وأهمها في مناسبتين، هما عودته إلى الوطن في سنة ١٩٣٧ بعد صدور العفو عنه، وعودته إليه في سنة ١٩٥٤ بعد سقوط أديب الشيشكلي، الذي اضطره إلى مغادرة البلاد. كما كرِّم بجعل مأتمه رسمياً واعتباره فقيد الوطن والأمة، وبزحف مئات الآلاف من سورية ولبنان وشرق الأردن والجولان المحتل لوداعه. ثم كرِّم بعد ذلك بإقامة التذكارات وإحياء المناسبات والندوات عنه. وكُرِّم ببناء بيت له في دمشق تسلّمه في سنة ١٩٤٩. ويجري حالياً إقامة نصب له أمام بيته في القريّا، تبرّع بإنشائه من مخصّصات رئاسة الجمهورية الرئيس السوري حافظ الأسد، على أن يضمّ متحفاً ومكتبة، لكن البناء لم يكتمل بعد.

وفي رأينا أن سلطان يستأهل أكثر مما قُدِّم له. فهو، مثلاً، يستأهل تسمية جادة أو ساحة باسمه في دمشق، أو تسمية غرفة باسمه في متحف دمشق الحربي كما سمّيت إحدى الغرف باسم حسن الخرّاط. فإذا كان أحد قادة الثورة السورية الكبرى في الغوطة ودمشق قد كُرِّم بهذا، فإن القائد العام لهذه الثورة، وقائد الثورات، سلطان، يستحق، على الأقل، تكريمه بمثل ما كُرِّم به الخرّاط لا الاكتفاء بوضع

صورته في غرفة هذا المجاهد الدمشقي. كما أن سلطان يستحق إقامة تمثال له في دمشق، وتصحيح خطأ معارضة الحكومة السورية إقامة تمثال له فيها تبرّع به المغتربون العرب في البرازيل بحجة أن دمشق ستصبح غابة تماثيل[١] فقد غاب عن هذه الحكومة أن التمثال المقترح هو لقائد الثورة السورية العام، لا لقائد من عشرات قادتها الذين بايعوه بالقيادة العامة، وأن إقامته ترمز، لا إلى تكريم سلطان فحسب، بل أيضاً إلى تكريم هؤلاء القادة وسائر القائمين بالثورة، وتكريم الجهاد في أي شخص تجلّى.

إن تكريم سلطان في دمشق، بأحد الأمور المذكورة، هو أهم من تكريمه بما أُقيم له في جبل العرب، وأبعد أثراً، وأعمق معنى، وأكثر تخليداً. فدمشق هي المدينة التي ناضل وجاهد وضحّى سلطان من أجل أن تكون عاصمةً لدولةٍ سورية موحّدة حرة مستقلة، يوم كانت عاصمةً لدولة هي إحدى الدويلات الأربع التي أوجدها الإنتداب الفرنسي في إطار سياسة التجزئة الاستعمارية. ودمشق هي المدينة التي أرسل سلطان المجاهدين لإثارتها ومساعدة ثوارها وثوار غوطتها. وتكريمه فيها ينفي احتمال تفسير التقصير إزاءه، أو الإجحاف بحقه، بأنهما يحصلان على أساس اعتبارات فئوية أو مناطقية، في بلد هو بؤرة المبادئ الثورية والتقدمية والوحدوية، رفع منذ زمن بعيد شعار صهر المواطنين في بوتقة العدالة والمساواة والإشتراكية والوطنية الحقّة، وصهْرهم مع أبناء الأقطار العربية الأخرى في بوتقة القومية.

تناولت مئات الكتب والأبحاث والمقالات، بالعربية والأعجمية، الثورة السورية الكبرى، وتحدّثت عن سلطان مطوّلاً أو مختصراً. وبعضها خُصّص له. ومعظمها تحدّث عنه بموضوعية. وأقلها، وهو محلّي، أجحف بحقه وبحق جبل العرب، وحجّم دورهما، فيما غالى

---

(١) رسالة فخري البارودي إلى الأمير نديم آل ناصر الدين في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٧. من أوراق الأمير نديم آل ناصر الدين.

في الحديث عن قادة أقل شأناً، ومناطق أضعف دوراً. ومنهم من شوّه حقيقة أكبر معركة مظفّرة في تاريخ الثورات السورية، معركة المزرعة.[١] وقد عبّر شيخ عقل دروز لبنان، محمد أبو شقرا، عن هذا الغبن، فقال في رثاء سلطان يوم مأتمه: «وإن غمط المؤرخون حق سلطان، أو تجنّوا في العهود التي سبقت هذا العهد، عهد المجاهد القائد حافظ الأسد، المجاهد الوفي الذي قدّر الجهاد، والفضل يعرفه ذووه، فإن السطور التي خطّتها شفرات السيوف بالأحمر القاني ستبقى ناطقة بحقيقة سلطان، ومواقفه الرائعة، وبطولته الخارقة النادرة».

وإذا كان السوريون قد كرّموا قادة ومجاهدي الثورة السورية الكبرى، فإن اللبنانيين شابهوهم في ذلك نسبياً على الصعيد الشعبي، واختلفوا عنهم على الصعيد الرسمي. فعلى الصعيد الشعبي تغنّى قسم كبير منهم بأمجاد الثورة وبطولات الثوار، والكثيرون تيمّنوا باسم سلطان فسمّوا أبناءهم به، وعلّقوا صوره، ووضعوا تماثيله كتحف، في غرف بيتهم. وكم رقص الرجال في الشوف والمتن ووادي التيم وأنشدوا الأناشيد للثورة، ولسلطان، في المناسبات والأعياد وسط إطلاق الرصاص والنخوات. وكم شارك اللبنانيون بكثافة في المناسبات التي أُقيمت لقادة الثورة ومحطاتها.

أمّا على الصعيد الرسمي، فلم تصدر حتى الآن عن الحكومات اللبنانية المتعاقبة أية لفتة أو بادرة تكريمية إزاء المجاهدين اللبنانيين في الثورة عموماً، وقادتهم خصوصاً، أو إزاء أية محطة نضالية ضد الإنتداب قبل معركة الإستقلال في سنة ١٩٤٣. ومن المحطات النضالية البارزة في الثورة هجوم الثوار ـ ومعظمهم من أبناء راشيا ـ على قلعة راشيا في تشرين الثاني ١٩٢٥، حيث سطّروا أروع صفحات البطولة والفداء، وانتصارهم في معركة الفالوج الأولى في آذار ١٩٢٦، ومعركة الفالوج الثانية في حزيران ١٩٢٦، وانتصارهم في معركة وادي فيسان

---

(١) أنظر: ص: ١٩١، ١٩٢.

في الهرمل في أيار ١٩٢٦. فهذه الأماكن الثلاث تستأهل إقامة النصب فيها تكريماً لمن جاهدوا وضحّوا من أجل التحرر والاستقلال.

وما لم تبادر إليه الحكومات اللبنانية، والمجالس البلدية، واللجان الأهلية والجمعيات، بادر إليه أهالي راشيا فكرّموا شهداءهم بإقامة لوحة تذكارية، تضم أسماءهم، إلى جانب النصب التذكاري لقتلى جيش الشرق الفرنسي، الذي أقامه الفرنسيون عند مدخل ساحة قلعة راشيا، أزاحوا الستار عنها في أواخر الثمانينيات من القرن. وبعملهم هذا، الذي كان احتفالاً يتيماً، كرّموا الشهداء من أبناء منطقهم، وكرّموا من خلالهم كل ثائر ساهم في النضال الوطني والقومي باشتراكه في الثورة السورية الكبرى.

هناك بادرة تكريمية تستحق الذكر، هي تسمية رئيس المجلس النيابي، نبيه بري، قاعة الاجتماعات الرئيسة في قصره في المصيلح باسم أدهم خنجر. فهذا المجاهد هو أحد قادة الثورة على الفرنسيين في جبل عامل في سنتي ١٩١٩ و١٩٢٠، ومنطقة المصيلح هي المكان الذي خاض فيه إحدى مواقعه ضد الجند الفرنسي. وقد ارتبط اسمه بثورة سلطان الأولى على الفرنسيين في سنة ١٩٢٢.

سلطان والثورة السورية الكبرى في الشعر

الأدب كالتاريخ يتناول أحداث القوم وموضوعاتهم. وله مثله دور بارز في تدوينها لتظلَّ خالدةً في صفحات الكتب، ماثلةً في الذاكرة الشعبية. ولكلٍّ من الأدب والتاريخ أسلوبه في الصياغة والتعبير. وإذا كانت الموضوعية سمة التاريخ، أو هكذا يجب أن تكون، باتصاف المؤرخ بها، أو بقدر كبير منها على الأقل، فإن الخيال والعاطفة الجيّاشة سمة الأدب، وبهما يغتني وصف الأديب، أو حديثه عن الواقعة التاريخية، بالتشابيه والصور الجميلة والألفاظ الرنّانة، فيؤثّر في النفوس ويهزّ المشاعر. والأديب، وعلى الأخص الشاعر، حين يتكلّم عن الثورات يثير، وحين يصف الجهاد والبطولات والتضحيات،

والمواقف النبيلة، والمناقب السامية، يخلق المثل العليا، وينمّي القيم الوطنية والقومية والإنسانية.

وكما أخذ سلطان والثورة السورية الكبرى حيّزاً كبيراً في التاريخ، وخُلِّدا فيه، هكذا أخذا حيّزاً كبيراً في الأدب على اختلاف أنواعه، وخُلِّدا فيه. فقد شكَّلا، كما سائر الرموز والثورات التحررية، مادةً غنيّة للأدب، فكتبت عنهما الروايات والقصص والمسرحيات الكثيرة، ودُبِّجت المقالات في الصحف والمجلات، وقيلت الخطب البليغة في التذكارات والمناسبات. كما ألهبا قرائح الشعراء، فنظموا فيهما القصائد التي لا تُعَدُّ ولا تحصى، وبعضها لفحول الشعراء، ومن روائع الأدب، ومن أجمل ما كُتب في الشعر الوطني، وفي شعر الفخر والحماسة. وقد تمحورت هذه القصائد حول عدة مواضيع، هي وصف المعارك، مهاجمة الاستعمار وأساليبه ورموزه المستبدّة، استنكار القصف الفرنسي لمدينة دمشق، امتداح القائد العام للثورة، سلطان، والدروز. وكثيراً ما اشتملت القصائد على جميع هذه المواضيع، إضافة إلى أمور أخرى من بينها المشاعر الوجدانية.

أحدثت ثورة سلطان الأولى على الفرنسيين في سنة ١٩٢٢، من أجل سبب مباشر هو اعتقالهم لضيفه، صدىً وإعجاباً في العالم. وكُتب عنها الكثير. واطلّع الشاعر المهجري رشيد سليم الخوري، المعروف بـ«الشاعر القروي»، على وصف الصحف العربية والأجنبية لموقعة تل الحديد، التي هاجم فيها سلطان ورفاقه المصفّحات الفرنسية بالسلاح الأبيض والبنادق لمنع نقل أدهم ومحاكمته، فنظم في ذلك قصيدة جميلة بعنوان «سلطان الأطرش والتنك».[١] وكان الأول، من غير أبناء جبل العرب، الذي قال شعراً في سلطان. ثم نظم فيه وفي الثورة السورية الكبرى العديد من القصائد، وأشاد به في ما نظم عن الجهاد

---

(١) انظر هذه القصيدة في ديوان الشاعر القروي، الجزء الأول، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٨، ص: ٤١٦، ٤١٧.

من أجل الحرية. لذا لقِّب «شاعر سلطان». والملفت أنه فعل كل هذا إزاء سلطان قبل أن يراه ويعرفه. وعندما زاره في القريّا، قال له لدى وصوله إلى داره: أأنت السلطان؟ فأجابه سلطان قبل أن يعرّفه أحد الحاضرين عليه: أأنت الشاعر القروي؟ لقد التقى الرجلان بالروح والفكر والهدف قبل أن يلتقيا بالمكان ويتعارفا بالشكل. وأحبّا بعضهما بعضاً. أحبّ الشاعرُ الثائر البطلَ فاستوحى منه ومن ثوراته وبطولاته وتضحياته أجمل وأروع ما نظم. وأحبَّ الثائرُ البطلُ الشاعرَ الذي عشق مثله الحرية، وجاهد من أجلها بالقلم كما جاهد هو بالسيف.

ثم قامت الثورة السورية الكبرى، وبدأت بمعركتين مظفّرتين، هما «الكفر» والمزرعة، انتصر فيهما الثوار بالسلاح الأبيض والبنادق، وبسلاح الإيمان. على جيش فرنسي يفوقهم عدداً وعدّة وتنظيماً، وسحقوا آلة الحرب الحديثة الضخمة. وبعدهما جرت عشرات المعارك على الأراضي السورية واللبنانية، من بينها المعارك الكبيرة مثل المسيفرة والسويداء الأولى والسويداء الثانية. فوصف الشعراء، وأحياناً بتوسع وتفصيل، مجريات المعارك بدءاً بالهجوم، ومروراً بالوقائع، وانتهاء بالنتائج. وامتدحوا البطولات والتضحيات. وحيّوا المجاهدين الشجعان الذين رخّصوا الحياة من أجل بلادهم، وناضلوا لاسترداد الحقوق المهضومة، ونيل الأماني المشروعة، والثأر للشرف المهان. وهاجموا أساليب المستعمرين الفرنسيين، وظلم الكابتن كاربيه، وتعّنت الجنرال سراي وغطرسته، واستنكروا قصف الأخير العشوائي التدميري لمدينة دمشق.

كان لسلطان ولقومه الدروز، حيّز كبير في قصائد الشعراء، وغالباً ما خصّوهم بالكلام فامتدحوا تاريخهم الجهادي، وتضحياتهم ومناقبيتهم ووطنيتهم، ودافعوا عنهم ضد المفترين عليهم، وضد الحملات الفرنسية الإعلامية التي عملت على تطييف الثورة ومذهبتها، وتشويه أهدافها السامية، فنسبت إلى الثوار عموماً، وإلى الثوار الدروز

خصوصاً، أعمالاً هم منها براء، واتهمتهم بإثارة حرب دينية ومذهبية، وباستهداف الأقليات المسيحية. والشعراء الذين أشادوا بالدروز وامتدحوا مروءاتهم وسلوكهم وصفحات جهادهم المضيئة عبر التاريخ، ودافعوا عنهم ضد الافتراءات، كثيرون. لذا سنكتفي فقط بذكر بعض من تناولوهم في الحديث عن الثورة، وهم أمير الشعراء أحمد شوقي، حافظ إبراهيم، معروف الرصافي، الشاعر القروي، محمد البزم، الياس فرحات، الياس قنصل، أبو الفضل الوليد. وهذه مقتطفات من قصائد بعضهم:

- مقتطفات من قصيدة الشاعر أحمد شوقي في وصف نكبة دمشق، وقد قالها في احتفال أُقيم في القاهرة لإعانة منكوبي سورية، على أثر القصف الفرنسي لدمشق بين ١٨ و٢٠ تشرين الأول ١٩٢٥. وفيها يتّهم الجنرال سراي بالطيش، وحب الحرب، والصلف والحمق، ويعتبر الثورة قضية محقّة، ويدافع عن الدروز الذين كانوا البادئين بالثورة والذين اشتركوا في الهجوم على دمشق، ويشيد بكرمهم وبمنعة جبلهم (جبل العرب)، ويشبّه نساءهم باللبوءات وأبناءهم بالأشبال:

رماك بطيشة ورمى فرنسا أخو حرب به صلف وحمقُ
إذ ما جاءه طلّاب حقٍ يقول: عصابة خرجوا وشقّوا
دم الثوار تعرفه فرنسا وتعلم أنه نورٌ وحقٌ
وللحرية الحمراء بابٌ بكل يد مضرّجةٍ يُدَقُ
وما كان الدروز قبيل شرٍّ وإن أُخذوا بما لم يستحقّوا
ولكن ذادةٌ وقراة ضيفٍ كينبوع الصفا خشنوا ورقّوا
لهم جبل أشمُّ له شعافٌ موارد في السحاب الجون بلقُ
لكل لبوءة ولكل شبل نضالٌ دون غايته ورشقُ
كأن من السموأل فيه شيئاً فكل جهاته شرفٌ وخلقُ

مقتطفات من قصيدة الشاعر حافظ إبراهيم:

فمن غطارفةٍ في جلّقٍ[١] نجبٍ ومن غطارفة في أرض حورانِ[٢]
عافوا المذلّة في الدنيا فعندهمُ عزُّ الحياة وعزُّ الموت سيّانِ
لا يصبرون على ضيم يحاوله باغٍ من الأنس أو طاغٍ من الجانِ

مقتطفات من قصيدة الشاعر معروف الرصافي:

لله درُّ بني معروف إذ صبروا على التجالد ما كلّوا ولا سئموا
ولازموا القفر عاشوا في مجاهلهِ عيش القناعة لاحلوٌ ولا دسمُ
بذاك حبّهم الأوطان يأمرهم إذ هم بسيماء حب الموطن اتّسموا
باتت دمشق لهم ترنو نواظرها كما رنا للطبيب المدنف السقمُ
أيّامَ لم يبقَ من بيت بغوطتها إلاّ ذكت فيه نار أو أريق دمُ
فاستقتلوا في سبيل الذود عن وطنٍ صينت له من قديم عنده ذممُ
كانوا أشدَّ مضاءً من صوارمهم فليس يثنيهمُ ثانٍ إذا هجموا

تراجعت الثورة، وانتهت معاركها في صيف ١٩٢٧، واستسلم أكثر الثوار فيما رفض بعضهم، وعلى رأسهم سلطان، الاستسلام، وفضّلوا العيش خارج البلاد، وظلوا مبعدين عنها عشر سنوات عانوا خلالها الأمرّين، وتحمّلوا الصعاب والمشقّات، واعتمدوا في عيشهم على ما أتاهم من المحسنين العرب، ولا سيّما المهاجرين منهم. وهنا يبرز دور آخر للشاعر القروي، هو دعم المجاهدين، وحثُّ المحسنين على التبرع لهم لتخفيف بؤسهم، وإعالة عائلاتهم، وإسعاف أطفالهم. لقد ألقى قصيدة رائعة في الحفلة التي أحيتها لجنة أطفال المجاهدين في ١٣ أيار ١٩٣٣، عنوانها «بطل الصحراء»،[٣] أي سلطان. وألقى

(١) جلّق: دمشق.
(٢) أرض حوران: جبل العرب.
(٣) أنظر هذه القصيدة في ديوان الشاعر القروي، الجزء الأول، مرجع مذكور سابقاً، ص: ٤٥٥- ٤٥٧.

في العام نفسه قصيدة في حفلة عيد الفطر التي أحيتها الجمعية الخيرية الإسلامية في صنبول،[١] تشير، فيما تشير إليه من معان وطنية، إلى ضرورة الجهاد حتى يتحقَّق الإستقلال، وإلى عجب الشاعر القروي من إفطار الناس، مع وجود أحرار الحمى، أي المجاهدين، في مجاعة ومأتم. وبعدها ألقى قصيدة بعنوان «لمن المآدب» في الحفلة التي أقامتها الجالية العربية في بونس أيرس في الأرجنتين سنة ١٩٣٤. ولما انتهى منها رمى بريال على المائدة، وأتبعه رفيقه بمثله، فتناثرت الأوراق المالية تبرعاً من الحاضرين، وتجمّع مبلغ لا بأس به. وهذا بعض مما قاله:

لمن المآدب حولها الأضيافُ ... وعلام هذا البذل والإسرافُ
خلّوا المطاعم للذين قلوبهم ... ورؤوسهم ونفوسهم أجوافُ
والله ما ظفرت يدايَ بلقمةٍ ... إلاّ عراني خاطر رجّافُ
وتمّثلت لي في المضارب صبيةٌ ... خمس البطونِ كأنهم أطيافُ
أشبال من نشر الكتائب سيفُهُ[٢] ... وسقى السباسبَ رمحُه الرعّافُ
أنجال من كانت تروح وتغتدي ... كالنمل حول خوانه الأضيافُ
أطفال سلطانٍ تجوع وطالما ... شبعت بفضل فطوره الآلآف[٣]

وكما استمر الكلام عن سلطان والثورة تأريخاً، هكذا استمر الكلام عنهما إنشاداً، حتى اليوم. ومن الشعراء من نظم أكثر من قصيدة فيهما لأهميتهما، ولتنوّع المواضيع، وكثرة المناسبات، وخصوصاً المناسبات التي تختصُّ بسلطان. كل هذا جعل أدب الثورة السورية الكبرى يتضخّم يوماً بعد يوم. فالشاعر المهجري فريد عقيل، مثلاً، نظم في سنة ١٩٨٢ قصيدة من ١٢٥ بيتاً، بعنوان «الثورة أو سلطان الأطرش»، هي من أجمل ما أتحف به الشعراء أدب الثورة.

(١) المرجع نفسه، ص: ٤٦٠، ٤٦١.
(٢) المقصود به سلطان.
(٣) ديوان الشاعر القروي، وردت الإشارة إليه، الجزء الثاني، ص: ٤٩٣، ٤٩٥.

سلطان والثورة السورية الكبرى في الشعر الشعبي والغناء

الشعر باللغة المحليّة، أو ما يُسمّى «الزجل»، أو الشعر الشعبي، هو كالشعر باللغة الفصحى في مجال التعبير عن خواطر الناس وشؤونهم وشجونهم، وتصوير واقعهم، ووصف حوادثهم، والتغني بأمجادهم، بل أنه يمتاز عنه بتحوّل الكثير منه إلى أغانٍ شعبية، وبسلاسته، وبملامسته لمشاعر الناس أكثر منه، وبخاصة في المناسبات العامة والحفلات والأعياد والأفراح والمآتم والحروب. وقد أدى الشعر الشعبي وظيفته هذه إزاء الثورة السورية الكبرى، وكان معظمه من إنتاج الشعراء الدروز لثلاثة أسباب، هي ازدهاره في أوساطهم، ومساهمتهم الكبيرة في الثورة وفي صنع انتصاراتها وأمجادها، وكون بعض مجاهديهم شعراء.

وكان للشعر الشعبي دور آخر، هو التمهيد للثورة في جبل الدروز، والحضُّ عليها. ومنه على سبيل المثال قصائد الشاعرين علي عبيد وهلال عزالدين الحلبي، التي صوّرت واقع الجبل المأسوي قبل الثورة، وأنكرت على أهله استكانتهم لوطأة الاستبداد الفرنسي، وعابت على بعضهم توسل شتى الأساليب للوصول إلى المناصب وتحقيق المنافع، كما عابت على شبابه انصرافهم عن نقل السلاح إلى إجادة الرقص، وأشادت بسلطان وسمّته «بطل حوران»، لأنه قام بثورته الأولى على الفرنسيين في سنة ١٩٢٢، فأحيا العشيرة، ورفع شأن القوم.[١] ومما قاله علي عبيد في سلطان البيتان التاليان:

عنّا طويل العمر هو سد بولاد   سلطان باشا للعشيرة حماها
لولا بطل حوران ما يوضع عناد   ما كان سربه اليوم ترفع حداها[٢]

حين قامت الثورة كان العديد من التقاليد والعادات الحربية

(١) انظر قصائد علي عبيد، وبعض قصائد هلال عزالدين الحلبي، عند علي عبيد، ربابة الثورة، لا مكان للطبع وتاريخه، الطبعة الثانية.

(٢) المرجع نفسه، ص: ٩.

المتوارثة لا يزال متّبعاً في جبل العرب، ومنها إقامة الجوفيّة، وأحياناً السحجة، أثناء تجمّع المقاتلين وانتظار اكتمال حشدهم للسير إلى القتال. والجوفيّة نوع من الغناء الحماسي على أكثر من وزنَ، مأخوذ من منطقة الجوف من نجد في شبه الجزيرة العربية، لذا سُمّي باسمها. وفيها ينتظم الرجال على شكل قوس، متلاصقي الأكتاف، وينشد بعضهم لحناً من الغناء الحماسي، أحياناً على أنغام المجوز أو الناي، وأحياناً دونها، يرذّده الجميع بأصوات عالية تضجّ بالرجولة، وهم يسيرون نحو اليمين بخطى بطيئة لا تتجاوز بضعة سنتيمترات، وسط إطلاق النار، وارتفاع أصوات النخوات منهم ومن القادمين للانضمام إليهم، مما يعزّز العزم في النفوس، ويقوّي الروح القتالية، ويبعث على الحماسة. وكم شهدت ساحات القرى، وأماكن تجمّع الثوار الأخرى، جوفيّات قديمة، وجوفيّات حديثة منظومة في سلطان والثورة. أما السحجة، فهي لون من الغناء مأخوذ من عشيرتي شمّر وعنزة، وفيها يصطف الرجال على شكل حلقة، ويصفّقون على أيقاع عبارات: «دح اليد دخ يو» أو عبارة «إخ يو» يردّدونها ببطء ثم بعنف وسرعة عند اشتداد الحماسة، لذا سميت «الدحّة»، ولا يتوقفون عن ذلك إلا عندما يتعبون. وتنتهي السحجة، على العموم، برقص بالسيف والترس على أنغام إحدى القصائد الحماسية.

ومن التقاليد والعادات الحربية في جبل العرب انطلاق المقاتلين من أماكن تجمّعهم وهم ينشدون أناشيد الفخر والحماسة، ويتم ذلك أحياناً وراء لاعبي السيف والترس، وعلى أنغام المجوز والناي. ويتابعون الغناء، وأهمه الحداء، أثناء سيرهم إلى القتال مشياً أو على ظهور الخيل، حتى الوصول إلى مكان المعركة، إلا في الحالات التي يريدون مهاجمة العدو بشكل غارة مفاجئة إسمها «الكبسة»، لأن الغناء يزيد في حماستهم واندفاعهم، ويثير الرعب في قلوب أعدائهم.

كان سلطان في بلدة رساس حين بلغه نبأ اعتقال الجنرال سراي لزعماء الدروز في ١٥ تموز ١٩٢٥، فقرّر الثورة، وانطلق الثوار من

هذه البلدة وهم يحدون البيتين التاليين اللذين يفيدان أن الثورة كانت في العام الماضي مضمرة في النفوس، لكنها اليوم غدت معلنة على رؤوس الشفاه:

حرايبا ودها تصير ما هي على الحال الخفا
العام في بطن الشعيب واليوم بروس الشفا

وأنشد الثوار عندما ساروا في ٢١ تموز ١٩٢٥ نحو «الكفر»، حيث خاضوا أولى معارك الثورة، البيتين التاليين:

جانا المفزع جايح جوحة الذيب «ملح» عذّي سربة «عرمان» جهالا
حنّا نشطّب عَ الطوابير تشطيب نوالي المدافع والموازر حمالا

ومن حداء الثوار البيتان التاليان:

يا فرنسا والله ما نطيع[1] إنهوّش عند ديارنا
بموزرٍ ضربو شنيع ذبح العساكر كارنا

ومما أنشده الثوار الأبيات التالية من الحداء:

وامشِ على ما قدّر الله والكاتبو ربّك يصير
لا طال عمرك يا الذليل حلاوة الدنيا علومها
العز بظهور المطايا والعمر عند الله وديع
يا حاضراً سوق المنايا عيباً على اللي ما يبيع[2]
يا أم الوحيد وابكي عليه الموت ما يرحم حدا
لا بد ما تنعي عليه إن كان اليوم ولاّ غدا

ومن الحداء لسلطان ما يلي:

يا باشا واظهر سعدنا ما طبق علمك علينا
بالسما يقصف رعدنا حمر بيارق مشينا
والله لولا حسدنا عَ البشر كنّا اعتلينا

---

(١) انهوّش: نقاتل.

(٢) إشارة إلى بيع الأرواح، أي بذلها في الحرب.

ألهبت الثورة السورية الكبرى قرائح الشعراء مع لهيب نيرانها، فنظموا فيها مئات القصائد التي تفتخر بها، وتمتدح قادتها، وتصف معاركها المجيدة، وتشيد بما بُذل فيها من بطولات وتضحيات وفداء. واستمر التغني بها شعراً لعقود عديدة، ولا يزال. ومن شعراء الثورة - وبعضهم من قادتها، ومعظمهم لم تُنشر قصائدهم - علي عبيد، الذي صدر له ديوان بعنوان «ربابة الثورة» يتضمّن، فيما يتضمن، وصفاً لحياة المجاهدين في النبك خلال فترة إبعادهم عن البلاد، زيد الأطرش، صيّاح الأطرش، جاد الله سلاّم، فارس بلاّن، محمد النبواني، يوسف العيسمي، قاسم أبو خير، فارس النجم الأطرش، فضل الله الأطرش، أسد الدرويش، متعب الأطرش، سعيد الدبس، حسين سلاّم، نجم العبّاس، محمد الجرمقاني، علي نفّاع، سليم الدبيسي، كنج نفّاع، عبد الكريم رباح، ثاني عرابي، صالح عمّار أبو الحسن الذي يعدّ شاعر الثورة، والذي صدر له ديوان باسمها، هو «ديوان الثورة السورية الكبرى». فهو، مثلاً يسلسل في إحدى قصائده حوادث الثورة ومعاركها، ويذكر معظم الفئات والقادة، ويشيد ببطولاتهم، فيصف ٦ معارك، ويسمّي ٣٢ قائداً عدا سلطان، و٢٣ عائلة وقرية.[١] وقد تحوّلت بعض قصائد هذا الشاعر، المنشورة وغير المنشورة، إلى جوفيّات لا تزال تُنشد حتى اليوم. ومن الشعراء حالياً جميل العطّار.

تراجعت الثورة عن كل المناطق التي قامت فيها بما في ذلك مهدها جبل الدروز. وتجمّع الثوار الذين تركوا هذه المناطق في الأزرق، وكانوا أمام خيارين: إما الاستسلام، وإما الابتعاد عن البلاد. وخالجهم الإحساس بمرارة الفشل مقروناً براحة الضمير لما قدّموه من أجل الحرية والاستقلال. والتقى في قرية «الهويّا» في جبل الدروز، ثلاثة من قادتهم هم زيد وصّياح وفضل الله الأطرش، وأنشدوا قصيدة

---

(١) صالح عمّار أبو الحسن، **ديوان الثورة السوية الكبرى لعام ١٩٢٥**، مطبعة الإتقان، بيروت، لا تاريخ للطبع، ص: ١٢ ـ ١٥.

«يا ديرتي» وهم يهمّون بالرحيل عن الجبل، نظم كلٌّ منهم بيتاً أو أكثر منها، وعبّروا فيها عن أنهم قاموا بواجبهم في الثورة، وأن مسؤولية فشلها تعود إلى الخائنين، وأنهم لن يعودوا إلى الديار إلا بعد الاستقلال واستعادة الحق المهضوم. وقد غنّت المطربة الشهيرة أسمهان، وهي من جبل الدروز، هذه القصيدة، ولحنّها أخوها الموسيقار فريد الأطرش، فشاعت، وصار لها شهرة واسعة. وأبياتها هي التالية:

يا ديرتي مالك علينا لوم لا تعتبي لومك على من خان

حنّا روينا سيوفنا من القوم ما نرخصك مثل العفن باثمان

لا بدّ ما تذهب ليالي الشوم وتعتزّ فتيه قادها سلطان

وان ما تعدّل حقنا المهضوم يا ديرتي ما حنا لكِ سكان

تناقل الناس هذه القصيدة، فبلغت مسامع الشاعر محمد الجرمقاني، وهو من مجاهدي جبل الدروز، الذين استسلموا للفرنسيين، فأرسل على وزنها قصيدة إلى ناظميها، تعبّر عن ندمه وندم بعض المستلمين، وعن الفخر بمن لم يستسلموا وفضّلوا البقاء مع سلطان، والعيش بعيداً عن البلاد، هذه أبياتها:

حيّاك يا علْمٍ لفانا اليوم من عزوةٍ قيدومها سلطان

حيّاك عدد مزن البرد ونجوم حيثو صدر من نخبة الشجعان

يا صاحبي مالك علينا لوم لومك على اللي بالقضيّه خان

حنّا وقعنا بالشرك وهموم وأنتم على قب الرمَك[1] عقبان

في أواخر أيام الثورة، من سنة ١٩٢٧، نشأ الخلاف بين المجاهدين حول توزيع الإعانات المرسلة إليهم عبر لجنة القدس، فقال متعب الأطرش، بعد استسلامه للفرنسيين، قصيدة على وزن القصيدتين

(١) قب الرمَك: ظهور الخيل.

اللتين ورد ذكرهما، يلوم فيها سلطان على ثقته بالحاج أمين الحسيني، رئيس لجنة القدس، ويلقي مسؤولية تفكك وحدة الثوار على الأمير عادل أرسلان، ويذكر أنه لو ظلّت هذه الوحدة موجودة لاستمرت الثورة، في رأيه. ويستشف المرء أن متعب يحاول تخفيف اللوم عنه لاستسلامه، بتوجيه اللوم إلى سلطان. وهذه أبيات القصيدة:

يا ديرتي مالك علينا لوم — لا تعتبي لومك على سلطان
تبع الحسيني والفتى موهوم — ما عرف ربعاً تعبد الذهبان
رشّوك زور[1] طحين يا قيدوم — وقفون منك وقفة السعدان
رسلان عادل يا أمير الشوم — يوماً لفيتو تفرّقوا الخلّان
لو شمل ربعك يا فتى ملموم — للحين بعد بعودها دخّان[2]

نُظمت بعض قصائد الزجل في سلطان والثورة لتُغنّى، وتحوّل بعض المنظوم فيهما إلى أغان شعبية بألوان عديدة، هي معظم الألوان المعروفة في كل منطقة، جمالها في تلحينها وإدائها. وقد أنشدها دروز جبل العرب والغوطة ولبنان، ورقصوا على أنغام بعضها. وفي حين برزت الجوفيّة أشهر الرقص الشعبي الحماسي عند دروز جبل العرب وعند دروز الغوطة، مقتبسي الجوفيّة حديثاً تأثراً بإخوانهم في جبل العرب، برزت الدبكة أشهرها عند دروز لبنان، وأشهر أغانيهم فيها أغنية «حوران يا دار الشجعان»، التي ظلوا ينشدونها لعقود.

وإذا كان من عادات دروز جبل العرب أن يذهبوا إلى الحرب راقصين منشدين، فإن من عاداتهم أيضاً أن يحيوا مناسباتهم الاجتماعية والقومية بالأناشيد الحربية، أو ذات الطابع الحربي، وبسائر أناشيد الفخر والحماسة. ففي فترات السلم يستعيدون في المناسبات ذكر الأحداث البارزة، والأمجاد الغابرة، والمعارك المظفرّة، وبطولات السلف ومآتيه. وهم بعد سنة ١٩٢٥ ليس عندهم من الأحداث

(١) زور: حفنة.

(٢) إشارة إلى الثورة.

والأمجاد ليفخروا به ما هو أهم من الثورة السورية الكبرى، لذا أنشدوا عنها الكثير من الجوفيّات، التي تلازمت مع مناسباتهم وتجمعاتهم، إذ لا تخلو أية مناسبة، ولا ينفضّ أي تجمع، إلا بعد إحياء جوفيّة أو أكثر. وإضافة إلى الجوفيّة، وشبيهتها إلى حد ما السحجة، هناك لون غنائي معروف في جبل العرب فقط، اسمه «الفن»، وهو انتظام عدد من الرجال، أقله ثلاثة، وأكثره سبعة، بعكس الجوفيّة والسحجة والدبكة اللتي لا حصر لعدد المشتركين فيها، فيشرع أوّلهم، وهو الممسك على الحاشية، بالقاء قصيدة «الفن» الحماسية بلحن خاص، ويردّد الآخر بعده مطلع القصيدة، وأحياناً بعض مقاطعها، وهم يدورون في الحلقة بخطى بطيئة.

أثارت الهوسات وأناشيد الثوار في جبل العرب إعجاب كل من شاهدها، «واستخدمتها وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، في الستينّيات من القرن العشرين[١] وبالرغم من أن الحداثة حملت إلى جبل العرب الجديد من الرقص والغناء، إلا أ ن أهله لا يزالون متمسّكين بالتراث، وبالجميل من ألوان الغناء والرقص الشعبي عندهم، وفي طليعتها الجوفيّة عن الثورة وسلطان.

بيتان من إحدى الجوفيّات لسلطان:

ربعنا نشاما وجوه الأشبال   يوم الكون يشفون الغلايل
يا عقيد الثورة يا بو طلال[٢]   تشهدلو من جميع القبايل

بيت من إحدى الجوفيّات لسلطان:

سلطان يا مروّي السيف من الجناب   يا مشبع الطير من لحم العساكر

بيت من إحدى الجوفيّات لسلطان:

سلطان يا اللي موّحد جيوش العرب   سيوفك على كل البوادي طايله

(١) نجاة قصّاب حسن، **جيل الشجاعة**، مرجع مذكور سابقاً، ص: ١١٨.
(٢) أبو طلال: سلطان.

فهرس الملاحق

ملحق رقم ١

بلاغ القائد العام للدرك في حكومة جبل الدروز، توفيق الأطرش، إلى نواحي الجبل،[١] وفيه تحذير للأهالي من مغبّة الاشتراك مع سلطان باشا الأطرش في محاولته إطلاق سراح أدهم خنجر بالقوة. وقد عمّم هذا البلاغ عن الحاكم العام الأمير سليم الأطرش، الذي كان آنذاك في دمشق.

لا يخفى على بصيرتكم ما قام به حضرة مدير ناحية القريّه من إلقائه القبض على الشقي الشهير أدهم بن خنجر الصعبي الذي تكررت جرائمه، والذي شارك رفقاءه الأشقياء الطغاة في إطلاق العيارات النارية على سيارة فخامة الجنرال غورو أثناء ذهابه إلى القنيطرة، مما أسفر عن قتل الموسيو برانيه ياور فخامة الجنرال وإصابة حاكم دولة دمشق حقي بك العظم. هذا، وإن ما فعله سلطان باشا الأطرش ورفقاؤه القليلون مما دل على الجهالة، إذ حضروا ليلة أمس الواقع فيه الـ ١٨ من تموز، طالبين تخليصه من قبضة الحكومة الوطنية، أوجب أن نبعث إليكم بأمرنا هذا طالبين إنذار جميع سكان ناحيتكم بأن من يشارك أصحاب المقاصد أو يوافقهم على أعمالهم المغايرة للرضى العالي يقع تحت أشد المسؤولية من الحكومتين المنتدبة والوطنية. فليلزم الجميع السكينة ولا يكترثوا للآراء التي تؤدي إلى خراب البلاد التي بدأت تذوق طعم الراحة والسلام.

في ١٩ تموز سنة ١٩٢٢
عن الحاكم العام
القائد توفيق الأطرش

---

(١) الصفاء، عدد ١٨ آب ١٩٢٢.

ملحق رقم ٢

كتاب حاكم دولة جبل الدروز، الكابتن كاربيه، إلى الضابط اللبناني شاهين الغصيني،[١] وهو نموذج من مئات الدعوات الموجهة إلى أعيان سورية ولبنان، من أجل حشد أكبر عدد ممكن في الاحتفال بعيد استقلال دولة جبل الدروز.

حكومة جبل الدروز
ديوان الرسائل
عدد ٣١٨/أ

لحضرة الهمام الفاضل شاهين افندي الغصيني المحترم

سيحتفل بعيد استقلال حكومة جبل الدروز في ٤ و ٥ نيسان ١٩٢٦ برئاسة فخامة الجنرال ويغند الفعلية ومشاركة أمراء الحكومة المنتدبة الفخيمة وبعض أمراء الحكومات المجاورة الموقرة وستخصص سيارات لنقل الزائرين الكرام من زرع للسويداء وقد اتخذت التدابير اللازمة لتوفير أسباب الراحة فيها بالسويداء لجميع الزائرين الذين يرغبون في تمضية ليلة ٣/٤ منه لحضور الاحتفال الليلي فالرجا تشريفكم إلى السويداء بالموعد الوقت المذكور فأرسل لحضرتكم هذه الكلمة بمثابة التشريف ودام بقاؤكم.

١٧/٣/٢٦

حاكم دولة جبل الدروز
بالوكالة

De la part du Commandant [illegible]

(١) من محفوظات غسان نجيب شاهين الغصيني.

ملحق رقم ٣

كتاب سلطان باشا الأطرش إلى أحد كبار السوريين المقيمين في القاهرة،[١] وفيه تبيان لأسباب قيامه بالثورة، ولأهدافه.

إن ما قمت به من الخدم ما هو إلا فرض على ذمّتي وذمّة كل فرد يهمّه أمر وطنه وبلاده، وإن قيامي هذا، يشهد الله، ليس هو لطلب أمر، أم لكسب شهرة، أم لمنافع دنيوية، كلاّ ثم كلاّ. إنما الطريقة التي مشى عليها رجال الحكومة الفرنسوية في سورية أجبرتنا على اقتحام هذه المعارك الدامية، ولا ننفكّ بإذن الله عن الجهاد حتى نحصل على غاية البلاد، ونصل إلى حقّها الصريح المشروع. إن أحرار الغرب لو كانوا على علم تام بما حدث من الفظائع إبّان الحرب وقبلها لناصرونا كلّ المناصرة ونحوا باللائمة على رجال الاستعمار.

وإنني لست بسفّاكٍ للدماء، ولا أريد القتال، إنما الحرية المهدّدة بالأسر والنفوس الأبيّة تكره الظلم، وتميل إلى تحطيم قيود الاستعباد. وإن الله عزَّ وجلّ ليساعد المظلومين، وينصر المجاهدين، ويكبح بقدرته جماح الظَلَمة والسفّاحين. إنني كبير الأمل بالفوز والنجاح بطول البال ومواصلة الحرب والنضال. وإن بلاداً تخضّبت من قديم الزمان بدماء أجداد أجدادنا من بني يعرب وقحطان يصعب علينا تسليمها لمغتصب خالٍ من الشفقة والرحمة والإحسان. فكونوا على ثقة أننا لا نرهَب ولا نملّ ما دام العدو معتمداً على قوة الباطل. ونحن مستعدون للتفاهم على ما به راحة سورية وحريتها.

---

(١) المقطّم، عدد ٩ أبريل (نيسان) ١٩٢٦، ص: ١.

ملحق رقم ٤

كتاب إلى عقلة القطامي[1] حول الثورة السورية الكبرى في الغوطة وفي سائر المناطق، وحول شراء السلاح، الذي كان يُرمز إليه بلفظة «العدس».

حضرة المجاهد الفاضل عقلة بك الأفخم
سلاماً واحتراماً وبعد فقد أخذت كتابكم الأخير
المرسل صحبة ولدكم مرسي بك بينما كنت منتظراً نبأ أعمالكم
فلم أجد في الكتاب ما يطمئن ويحقق آمالي اذ ان الكتاب المشترك
المرسل صحبة الأخ المعلوم كان مبشراً بقرب تحقيق الآمال ومع
ذلك فقد شكرت همتكم لما سمعت عنكم من الجد والنشاط والمثابرة
المطلوبة. لا يخفاكم يا سيدي، ان الفرص الحاضرة قد تذهب
وتذهب معها جميع الجهود التي صرفت حتى الآن. واعتقد ان
وجود قوى العدو في الغوطة الآن واشتغالها كما سمعتم
وتحصينها، أهم فرصة ثمينة لبدء أعمالكم [illegible]
سيما وان بدء العمل العظيم في مثل هذه الظروف وتلك الفرصة
يأتي بالنتائج الطيبة والسريعة المنتظرة. ولهذا لم يبق بالرغم
عن معرفتي صعوبة عملكم الا انه اكرر استنهاض همتكم مع الأخوان
الى هذه المشغلة معكم. اوصينا لكم على العدس الذي طلبتموه
وأرى ان تتوسلوا انتم ايضاً بتداركه من فلسطين لأننا لم
نجد هنا عدس طيب. فقد قامت الجماعة الذين [illegible]
اليها واستنهضت همتهم كما اني كتبت للشيخ المعلوم ودعوته
ان يكتب للباشا ما يلزم. الأحوال في الجبل حسنة واصبح العدو
الشمالي لما كان في ايام [illegible] قبل [illegible] من حيث
انتشار الرهبة [illegible] بالمعارك الواقعة اخيراً. ارجوكم
ان تعلمونا عن حوادثكم بسرعة. الاخوان يهدونكم جزيل السلام
ودمتم محبياً باحترام مولاي [illegible] ٩٢٦
[illegible]

---

(١) من أوراق عقلة القطامي.

ملحق رقم ٥

كتاب سلطان باشا الأطرش إلى مشايخ وأعيان ووجوه أهالي الزويّة[1]

جانب الأجلاء الأماجد الكرام حضرات مشايخ وأعيان ووجوه أهالي الزويه المحترمين أعزّهم الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد، بلغني عن كثب ما أظهرتموه من الغيرة الوطنية والشهامة العربية والهمة العلية ما جعلني أشكر صنيعكم وعواطفكم الكريمة. أجل إن سوريا العزيزه ستفاخر أمام الأمم الحية برجالها العظام الذين مثل حضراتكم كرسوا حياتهم وكل ما عز وهان بسبيل حريتها وإعلاء شأنها. وسوف ننال هذا الحق الشرعي بقوة الحق والسيف. إن الباطل كان زهوقا.

أيها الأفاضل. لا تنال حرية ولا تعز بلاد إلا بمفادات أبنائها كما قال هندبرغ القائد الألماني «الحق قوة والقوة هي الحق» لذلك إن المستعمرين لا بد أن لهم عادة طبيعة بحب الاستعمار ولكن قوة الإرادة والاعتماد على الحق ستحول دون هذه الرغايب فأرجو منكم المثابرة والمباشرة بكل عمل يعود بجليل الفائدة على هذا الوطن العزيز وختاماً أشكركم شكراً جزيلاً وأطلب من الله عز وجل توفيقكم ونجاح القضية ودمتم باحترام.

١٨ تشرين الأول ١٩٢٦

التوقيع

سلطان الأطرش

(١) من أوراق عقلة القطامي.

ملحق رقم ٦

كتاب الأمير عادل أرسلان إلى عقلة القطامي(١) حول الإعانات المرسلة إلى الثوار.

عزيزي عقلة بك

اسعد الله اوقاتكم . اخبر اعطاء اخينا السيد عبد الرحيم
افندي اوصاف واشكال واسماء الرجلين اللذين رافقا
المرحوم سعد الدين بك المؤيد ويحيى حياتي بك
بوجود اعانة مرسلة من امريكا باسم سلطان باشا والدكتور
واسمكم واسمنا وهي على ما اظن تتجاوز الـ [illegible] جنيه
وقد ارسلت لي لجنة القدس والرسول يطلب مني
ان اعطيه وصلاً بها فاذا اعطيته وصلاً موقعاً
منكم لا يكفي لذلك الاخوان تحتفظ لدى [illegible]
بالمبلغ وايصاله الى لجنة القدس ودمتم [illegible]

عادل ارسلان

سلامي لجميع [illegible]

(١) من أوراق عقلة القطامي.

ملحق رقم ٧

كتاب الأمير عبد الله بن حمدان، أمير قربات الملح، إلى محمد عز الدين الحلبي[١] في الأشهر الأولى من إقامة المجاهدين في أراضي المملكة العربية السعودية.

بسم الله الرحيم

لحضرة صاحب السعادة المحب الأخ محمد عز الدين بيك الحلبي دام وجوده
في اعز وسرور آمين

بعد مزيد السلام عليكم والسؤال عن شريف خاطركم ابدي الى حضرتكم انه
من خصوص مكاتبكم الشريفة وصلت وما تخطئتم به صار معلوم احسنة
الأفادة بارك الله فيكم والآن ان شاء الله انكم وانا نحن جيدون نا
من اخباركم السارة وعن ما اشرت به من جهة المجاهدين الى امر
مكرمتنا فينا ان شاء الله لم نقصر عنكم شي وتعلمون انا والله فلذه
حاسبينكم الآن من جملة اصدقائنا الحبيبة والمكاتيب الذي في رفق من
مكتوبنا الى السعدي ومن اساعده فينا في افريت ولقيت نرجعه ونكتب
من مكتوب ما تشرف عنكم وعن صداقتكم الودية هذا من جهة السلام
الى اخوانكم وابنائكم واقاربكم في وجه الصبح من تبليغ السلام الى الأخ
الأمير عادل والباشا سلطان كلا من لدينا الاخوان احمد وجبر لهم
بسلامة وانتم سالم والسلام شعبان

الداعي لكم
الأمير عبد الله بن حمدان

ويأتي خبره بانا كتبنا الى الأمير عادل انه يشتري
الينا ادوات ان شاء الله

(١) من أوراق محمد عز الدين الحلبي.

ملحق رقم ٨

بيان سلطان باشا الأطرش حول ضرورة تحقيق وحدة سورية، وإلغاء دويلاتها، وإعادة ضم جبل الدروز إليها.[1]

لا يخفى على أصدقاء الوحدة السورية أن إلغاء الدويلات السورية المحدثة في سورية، وجمعها كلها تحت إدارة رئيسية واحدة، من المطالب الوطنية السورية التي لا يتساهل فيها سوري صحيح الوطنية تام الإدراك، وأن تجزئة سورية على النحو الذي جرّبته السلطة الإفرنسية، وذاقت طعمه هي والسوريين، من المفاسد ما يحول دوامها دون كل خير تنتظره سورية في عهدها الجديد.

ولما كان ثوار جبل الدروز قد رفضوا كل حل لا يكون من شروطه إعلان الوحدة السورية وكان الجبل جزءاً غير منفصل عن سورية، ولما كانت سورية لا تستطيع التقدم ولا المحافظة على مصالحها وتأمين السكينة وانتظام الأمور بوجود أحد أجزائها منفصلاً عنها لا يربطه بها إلا روابط الطرق والأسلاك البرقية، كان من حق عامة السوريين، وسكان جبل الدروز خاصة، أن يعلنوا إرادتهم في انضمام الجبل إلى أمه سورية العربية، وأن يصرّوا على ذلك الإصرار كله.

لهذا، وبناءً على طلب جميع الثوار الذين لم يروا في الحالة الحاضرة ما يطمنهم [يطمأنهم] على تحقيق الأماني التي من أجلها قامت الثورة، واعتماداً على ما نعلمه من تمسك سكان الجبل بالوحدة، نعلن أن اندماج جبل الدروز في الوحدة السورية كان ولم يزل من مطالب الثوار الأساسية، ولا عبرة بالمضابط المصطنعة المغتصبة التي وقّع عليها أفراد قلائل انتحلوا تمثيل الجبل تحت مؤثرات معروفة، وتعد كل وزارة سورية لا تصرُّ على إعلان الوحدة السورية غير مخلصة للقضية السورية والسلام.

في ١٣ مايس [أيار] سنة ١٩٢٨

قائد الثورة الوطنية السورية العام

سلطان الأطرش

---

(١) جريدة الشعب (سورية) عدد ٣ حزيران ١٩٢٨.

ملحق رقم ٩

كتاب محمد عز الدين الحلبي إلى الأمير عادل أرسلان،[(١)] وفيه إعلام للأمير باستمرار الخلاف بين المجاهدين المقيمين في النبك، بسبب الإعانات، وتأكيد على استقطاب الأمير للمعارضة التي قامت ضد سلطان، وعلى استمرار علاقة المعارضين لسلطان بعد رحيل الأمير عادل من النبك في ٢ نيسان ١٩٢٩.

عطوفة أخونا الشهم الجليل النبيل الأمير عادل أرسلان الأفخم.

تحية واحترام كثير لشخصكم المحبوب. وبعد لا بد بلغ عطوفتكم التساهل الذي أجريناه بالمدة الأخيره حباً بالاتفاق مع حضرة أخونا سلطان باشا ورفقاه. وقد تبادلنا الزيارات تمهيداً لحصول الاتفاق وأظهرنا حسن النية بالأقوال والأعمال، ودسنا عواطفنا بالأمور الشخصية على أمل أن نتوصل لحل شريف يوافق للمصلحة العامة. ولكن كل مساعينا ذهبت أدراج الرياح على أثر ورود المبلغ المعلوم من الدكتور إبراهيم بواسطة صيّاح بك إلى الأخ سلطان، لأنه تمرّد عند قبض المبلغ ورجع إلى العناد وإلى فكرته الأولى بلزوم إلغاء اللجنة العليا وانتخاب لجنة جديدة، وتأكدنا أنه يرغب تتميم أمر جديد مطلوب منه إجرائه لقاء منافع موهومة أو غايات سرية خفية علينا. ولما تأكدنا عدم وجود حسن نية بالأمر اتفقت كلمتنا على دوام تأييد اللجنة العليا وتأييد قرار مؤتمر حزب سوريا الجديده بلزوم إرسال كافة التبرعات إلى لجنة القدس المحترمة لكي ترسلها إلى اللجنة هنا إذ بهذه الوسيلة يمكننا أن نتخلص من الفوضى ومن المعاملات الاستبدادية. وتعلمون عطوفتكم أننا نمثل الأكثرية بين الثوار. ونرجوكم تبليغ احترامنا وثقتنا إلى لجنة القدس المحترمة وأن تداوم على عملها

---

(١) من أوراق محمد عز الدين الحلبي وهو نص الكتاب، وبخطه، بدليل وجوده بين أوراقه، وهو دون تاريخ إنما نستنتج أنه كتب في صيف ١٩٢٩ قبل انتقال سلطان إلى الحديثة الذي حصل في صيف ١٩٢٩.

المبرور بإرسال التبرعات الواردة لها إلى اللجنة العليا هنا، وقد كتبنا بذلك لحضرة سكرتير حزب سوريا الجديده. كذلك نخبر عطوفتكم أن الباشا أرسل شكيب وهّاب ونوّاف بك ومعهم ثمانية رجال إلى أرض الحديثه عندما سمعوا أن مرادنا نذهب إليها فذهبوا المذكورين وحفروا بئراً ووجدوا نبع غزير لذلك سكتنا الآن لنعرف فيما إذا كانوا يقصدون الرحيل أم لا، حيث نرغب من الآن وصاعد أن لا نكون نحن وإياهم بموقع واحد، فإذا رحلوا على الحديثه أما نبقى بالنبك أم نحفر بئر يبعد عنهم مقدار ساعة طالما تأكدنا أنه يوجد ماء، وإنما قبل كل عمل قصدنا استمزاج فكر عطوفتكم فيما إذا كان سياسةً أو مادةً يوافق الرحيل إلى الحديثه أم لا. ونرجوا أن لا تخلونا من أنضاركم وتعريفنا ماذا جد مع عطوفة الأمير شكيب وعسى أن يكون فيه الخير. اليوم أصبح مع سلطان باشا مبلغاً يزيد على الثلاثماية وعشرين جنيهاً. أما نحن فليس لدينا سوى المبلغ الوارد مع الأخ علي بك عبيد. وثقوا أن كثرة الدراهم لا تغير اعتقادنا، وعلى كل حال عطوفتكم شركاء الراى [الرأي] بل لكم الرأى الأعلى.

كذلك نخبر عطوفتكم أنه ورد لنا خبر من عمّان أن الحكومة تطلب وثائق من أهالي النبك الذين يذهبون إلى عمّان وأن تكون الوثائق من سلطان باشا فكتبنا إلى حكومة عمّان عمومياً وخصوصياً نستوضح عن هذا الأمر وبينا لهم عدم علاقتنا بسلطان باشا ورجوناهم رفع الحواجز عن المنكوبين وأنه إذا كان ولا بد من طلب وثائق فلتكن من اللجنة. قصدنا تعريف عطوفتكم بالأحوال الحاضرة وبالدسايس الجاريه. وكل هذا لا يهمنا إذا وردت الإعانات عن طريق عطوفتكم وطريق لجنة القدس إلى اللجنة هنا، وبعكس ذلك نصبح مأيوسين جداً حيث أن حليمه لا تترك عادتها. وشرفونا بما يلزم، وسلامنا لعطوفة الأمير أمين والأمير حسن وكافة الإخوان. ومن هنا عموم إخواننا يسئلون خطركم [خاطركم] والله يحفظكم.

ملحق رقم ١٠

بيان سلطان باشا الأطرش بشأن خلافات الأحزاب والمجاهدين، وإرسال الإعانات.(١)

يعلم الله والناس أجمع مبلغ الجهود العظيمة والتضحيات القيّمة التي ما زلنا نضاعفها، ليس بالأموال فحسب، بل بالأرواح والأجسام في سبيل سعادة بلادنا المحبوبة المهضومة الحقوق. وقد صبرنا صبر الكرام ولا نزال صابرين على ما لاقيناه من المتاعب والمرائر في سبيل المصلحة العامة التي أحسب نفسي في مقدمة المسئولين عنها. إلا أنه ظهر، ويا للأسف، انقسام في صفوف إخواننا الوطنيين في المهاجر وفي نفس البلاد المعذّبة. فبينما نحن نسعى وننادي الرجال الوطنيين هنا وهناك داعينهم للانضمام والتكاتف وتوحيد الصفوف داخلاً وخارجاً لنتمكن من الوقوف تجاه المستعمرين، إذا بنا نرى بعض الأيدي تمتد لتلعب حتى بين المجاهدين أنفسهم فتثير [فتشير] على بضعة أشخاص منهم لينفردوا عن رأي المجموع بالنبك ـ وادي السرحان ـ ويروّجون لهم افتراءات بعيدة في معناها عن الصواب، منها أنهم يطلبون بواسطة البعض من رجال الأحزاب التوسل لدى إخواننا المحسنين لإقناعهم بإرسال قسط من أموال التبرعات بأسمائهم رأساً. ولما كانت هذه الأعمال لا يُراد بها إلا تضليل الأفكار وتشويه سمعة المجاهدين جئت بهذا البيان ألفت نظر إخواني المحسنين ومؤسسي الفروع والجمعيات الخيرية ومن يهمهم أمر القضية العامة في كل الجهات إلى عدم قبول أي فكرة مخالفة لرأي المجموع بالنبك.

ولما كنت وإخواني المجاهدين متأكدين من حسن نية إخواننا المحسنين ونبالة مقصدهم من تقديم الأموال والتبرعات لغاية شريفة تعود على الأمة بالخير، رأيت من الضروري أن تُرسَل الأموال التي

---

(١) الصفاء، عدد ٨ آب ١٩٢٩.

تجود بها أكف المحسنين الكرام حوالات مالية رأساً على البنك العثماني بعمّان عاصمة الشرق العربي بدلاً من إرسالها للقدس. ومعتمدنا بعمّان حضرة الدكتور إبراهيم بك علم الدين وهو يتسلم المبالغ المرسلة ويقدمها إلى الهيئة المالية المؤلفة من أربعة عشر شخصاً من وجوه وأعيان سكان النبك الذين سبق انتخابهم بتاريخ ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٤٧ الموافق في ٢٤ أيار سنة ١٩٢٩. وكنا قد أذعنا كيفية الانتخاب لمركز حزب سوريا الجديدة الموقَّر وخلافه في حينه كما لا يخفى هذا. وأني أغتنم الفرصة لأكرِّر ما جاء بندائي السابق من مناشدة عموم الأحزاب السياسية والكتل الوطنية في الداخل والخارج باسم الوطن والأمة، وباسم دماء أبناء الثورة، تلك الدماء التي سُفِكت في سبيل القضية السورية، وباسم أرواح الشهداء والغاية النبيلة التي جاهدنا من أجلها، ودعوتهم إلى توحيد الكلمة وتنظيم الصفوف التي يجب أن تكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً جاعلين بنود الميثاق القومي هدفنا وأن نذيب شخصياتنا وأحزابنا في سبيل المصلحة العامة لإنجاح القضية السورية التي هي نواة للوحدة العربية. وإننا في زمن أحوج إلى التضامن والاتحاد الذي فيه القوة، وبذلك نحصل على أمنيتنا وضالتنا المنشودة ونصل إلى بغيتنا المقصودة.

ولا أخال إخواننا في كافة الأقطار العربية والمهاجر إلا أنهم يصغون إلى بياننا وندائنا ويلبّون طلبنا خدمة للمصلحة العامة

النبك وادي السرحان في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٩

قائد الثورة السورية العام

سلطان باشا الأطرش

ملحق رقم ١١

كتاب الملك عبد العزيز آل سعود إلى المجاهدين المقيمين في النبك[1] بشأن دخولهم إلى داخل بلاده أو وجوب رحيلهم عن أراضيه.

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم.

من عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل إلى حضرات رجال العرب الأكرمين سلامه نجم الأطرش وسعيد عز الدين الحلبي وفرحان العبد الله الأطرش وهايل سلاّم وعلي عبيد ويحيى رزق وقاسم أبو خير وعلي الملحم وحمد صعب ومحمد النبواني وحسين أبو زكي وشبلي الحسين وعلي أبو لطيف وسعيد رزق ودرويش طرابيه ويوسف الشوفي وساير المقيمين في النبك المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد فقد تلقينا كتابكم وشكرنا لكم ما كان من عاطفة الإخلاص التي أظهرتموها لنا وللعرب أجمعين. أحطنا علماً بما ذكرتموه من محاذير الموقف الحاضر ورأينا أن المصلحة تقضي بعمل ترتيب حازم يمنع بحول الله وقوته جميع ما تخوفتم منه. لذلك نرى أن كل من رغب البقاء في بلادنا والدخول في رعويتنا منكم ومن إخوانكم المقيمين معكم عليه أن يدخل لداخلية البلاد مما يلي الجوف وأمير الجوف يرشدكم للمنزل الحسن الذي يليق بكم ويؤمن راحتكم. فمن رحل إلى تلك الأرجاء فحباً وكرامةً وأهلاً وسهلاً، ومن أبى ذلك نعطيه مدة شهر من تاريخ وصول كتابنا هذا إليكم ليرحل إلى حيث يشاء من الديار. وقد أمرنا أمراءنا في مراقبة إنفاذ أمرنا. ونرجو أن يكون في هذا التدبير تأمين لراحة نفسكم وراحة بالكم في سائر الأمور التي تحاذرونها واقبلوا احتراماتنا الفائقة.

الختم ٨ جماده الأول ٣٤٨

---

(١) من أوراق محمد عز الدين الحلبي.

ملحق رقم ١٢

كتاب الأمير عبد الله، أمير شرق الأردن، إلى السير شانسلور، المفوض السامي البريطاني لشرق الأردن،[١] بشأن السماح لسلطان باشا الأطرش بالانتقال من وادي السرحان في المملكة العربية السعودية إلى أراضي شرق الأردن، وذلك إبان تضييق الملك عبد العزيز آل سعود على المجاهدين.

صاحب المقام الجليل فخامة المندوب السامي لشرق الأردن.

عزيزي السير شانسلور.

لقد كنت أؤمل مقابلة فخامتكم في وقت قريب إنما الأمر الذي سأبحث عنه لفخامتكم بكتابي هذا الشخصي لا يحتمل التأخير نظراً لأهميته معنى ووقتاً. إن الموضوع هو شخصية سلطان باشا الأطرش الزعيم المعروف. قد تلقّى هذا الزعيم إنذاراً من السلطة التي هو في بلادها لحمله إما على مغادرة محلّه الذي هو فيه أو على الانتقال إلى الجوف. من المؤكد لدي وجوب تعاون الحكومات المحابة المجاورة، ومن مقتضى ذلك التعاون السعي لإزالة الفتن والقلاقل والضرب على أيدي مثيريها. ولذلك الاعتبار كنا بالاتفاق مع سلف فخامتكم اتفقنا على دفع الثوار السوريين من شرقي الأردن، فأعلنت الأحكام العسكرية في المنطقة المجاورة لمركز الثائرين، واضطررنا سلطان الأطرش ومن معه على ترك الأزرق والنزول في النبك بأرض تعتبر الآن من ممالك نجد. لقد كان لهذا العمل أكبر تأثير في إخماد الثورة بجبل حوران. ولقد عامل الزعيم المومى إليه هذه البلاد بالاحترام ولم يعبث بالأمن فيها، وبهذا أيد مرة أخرى المحبة القديمة في الاعتماد المشهور من الدروز على الحكومة البريطانية من العهد القديم التركي السابق لأيام السلطان عبد الحميد والمتصل بالاستيلاء المصري الموقت لسورية. إن

---

(١) من أوراق زيد الأطرش.

سلطان الأطرش الآن متى صادف من هذه الحكومة عطفاً جديداً يخوّله الانتقال إلى بلادها في محل مناسب وبعيد عن الحدود السورية على أن لا يكون في جنوب الإماره في مركز مناسب بين السلط ومأدبا سيغير ولا شك الشكل الحاضر ونكون بهذه الصورة ساعدنا السلطة السورية مساعده جديدة وهيأنا لها سبيل التفاهم مع هذا الزعيم المشهور يوماً ما، وقمنا بواجب قمع الفتنة في وقتها بالقوة. وفوق هذا متى حصل تطبيق ما كتبته لفخامتكم ستكون هذه المعاملة برهاناً جديداً لما لبريطانيا العظمى من الصفات النزيهة والعدل المقرون بالحزم مع أمة أخلصت لها كل الإخلاص وربطت مستقبلها بها أيام الحرب العظمى. وأنني أتمنى أن عهد فخامتكم يترك أثراً كهذا له المنه التاريخيه لهذه البلاد. وتفضلوا بقبول مزيد احتراماتي وعشمي بأخذي الردّ المرضي من فخامتكم في هذا الموضوع الذي يهم كل العرب في سورية وشرقي الأردن وفلسطين

عزيزي

٣١ مارس ١٩٣٠ صديق فخامتكم المخلص

عبد الله

ملحق رقم ١٣

كتاب سلطان باشا الأطرش إلى الملك علي بن الحسين حول الأوضاع في سورية.[١]

حضرة صاحب الجلالة الملك علي بن الحسين المعظم حرسه الله

نقدم لجلالتكم فروض الاحترام والتعظيم. اما بعد فيسرني مولاي ان
اغتنم فرصة سفر [illegible] الى عمان فاخاطب جلالته بكلمة لها مساس مباشر
بحالة سوريا الاخيرة بمناسبة ما يدور على الالسنة وفي الاندية
اخيراً حول موضوع تقرير وضع ثابت تستقر اليه هذه البلاد بعد هذا القلق
الطويل وان اعتقادنا الوطيد جميعاً بافضلكم لتقوية البلاد وحرصكم
على عدم التفريط باي حق من حقوقها المشروعة يشجعنا على طرق هذه
المفاتحة.

سيدي الملك المعظم

تعلمون ان سورية وهي من رباع جزيرة العرب المباركة لم تتوان في
نصرة الحلفاء ابان الحرب العامة بعد ان حالفهم جلالة الملك
حسين رحمه الله ووعدوه وعداً صريحاً باعطاء العرب استقلالهم
وضعت الحرب اوزارها وانتهت بانتصار الحلفاء على اعدائهم وكان
لجهود العرب تاثير عظيم في الحصول على هذا النصر وقد انتشر السرور
في جميع انحاء الجزيرة فرحاً من العرب بان هذا النصر [illegible] ولكن
يا خيبة الرجاء ويا فشل الامة العربية المسكينة بذلك النصر
فانه بدلاً من ان تحافظ على اخوتها ووعودها باعطائها استقلالها
[illegible] بسبب [illegible] شعارها وان نصيب سوريه البائسة
افظع الحصص اذ قطعت ارباً ارباً وحكمت حكماً استعمارياً مخيفاً
جعل السوريين يتحسرون على زمن الاتراك ويأسفون لانهم [illegible]

(١) من أوراق زيد الأطرش، وهو على الأرجح مسوّدة الكتاب المرسل إلى الملك علي بن الحسين.

تحررهم وقضيت سورية منذ دخول الافرنسيين حتى هذه الساعة
تتأوه تحت ضغط الفوضى الادارية والاقتصادية الضاربة اطنابها
في طول البلاد وعرضها وهي لا تزال عرضة لنيران الثورات المستعرة
وجلالتكم أولى الناس بالعطف عليها والأخذ بناصرها أولاً للشفقة
المعان بكم وثانياً لأنكم أهل لهذه الثقة الشعبية الى الآن
، فاذا لم تحصل الآن - لا سمح الله - فذلك صادر من جانب الافرنسيين
بابقاء هذه المأساة التي طال أمدها على سورية باظهار حسن
النية والسير خطوة جديدة في سبيل التفاهم وايجاد وضع ثابت
يضمن للبلاد حقوقها من جهة ولا يمس بمصالحهم من جهة ثانية
فعليهم أن يتأكدوا بأن هذا التفاهم لا يكون الا على أساس
تحقيق أماني البلاد تحقيقاً كلياً وهذا لا يكون الا باثبات
حسن نيتهم عملياً ولا جدل بأن جلالتكم أحق وأولى
من ينوب عنا وعن سورية بتحقيق هذه الرغائب فيما اذا عرض
الامر عليكم . ولا شك بأن جلالتكم تعترفون معنا بأن سورية
ليست أقل جدارة من العراق للحكم الذاتي وليس من العدل في شيء أن لا
يكون حظها من ذلك أقل من حظ العراق إن لم يكن أعظم منه .

هذا ما أردت عرضه على جلالتكم راجياً أن تنظروا اليه
بعين العطف والاعتبار وانني أرجو مرة ثانية أن اقدم احترامي واخلاصي
الخالصين الأكيدين لجلالتكم والله يحفظكم ذخراً للعرب سلطان

القائد العام للثورة السورية
الطنيه وادي السرحان / ٢٠ حزيران ٩٢٦

ملحق رقم ١٤

بيان باتفاق سلطان باشا الأطرش مع رفاقه المجاهدين(١)

بالنظر لما آلت إليه حالة المجاهدين السوريين في هذه الأيام من ضيق في المعيشة وتشتيت في الآراء بسبب وجودهم في مناطق متفرقة بعضها عن بعض فقد فكّروا بعد درس الحالة بضرورة توحيد الآراء وتجديد عهد الإخاء وتنظيم موارد التبرعات ليكون التوزيع شاملاً وعادلاً، وبعد المخابرة والاتفاق اجتمعوا في هذا النهار الاثنين الموافق ٢ أيلول ١٩٣٥، وبعد البحث في حالة المجاهدين والحالة الحاضرة، تقرّر ما يلي:

أولاً: تجديد الأخوة والثقة فيما بين المجاهدين حرصاً على الغاية الوطنية التي ينشدونها جميعاً، وأن يبتعدوا عن الحزبيات مع احترام جميع رجال الأمة المخلصين من أي حزب كانوا، لأن الوطن فوق الجميع، وغاية المجاهدين الأساسية هي توحيد كلمة الأمة في داخل البلاد وخارجها.

ثانياً: لأجل تحقيق إدارة شؤون المجاهدين تقرر انتخاب هيئة مخصوصة تُسمَّى اللجنة التنفيذية لإدارة شؤون المجاهدين المنكوبين، وتكون برئاسة القائد العام، وقد جرى انتخاب هذه اللجنة، وعُيّنت مهمتها بمواد مخصوصة تم الاتفاق عليها، وقد أصبحت هذه اللجنة هي المسؤولة عن أمور المجاهدين وكيفية توزيع التبرّعات عليهم.

ثالثاً: تقرّر باتفاق الآراء أن تُرسَل جميع التبرّعات التي تُجمَع باسم المجاهدين وأطفال الصحراء في داخل البلاد وخارجها إلى البنك العربي في عمّان، لتقوم اللجنة المشار إليها بتوزيع تلك التبرعات على المجاهدين بموجب الجداول المقرَّر التوزيع بموجبها في المناطق الموجود فيها المجاهدون مع تنظيم القيود اللازمة لهذه الغاية.

---

(١) جريدة النهار عدد الجمعة ١٣ أيلول ١٩٣٥، ص: ٣.

رابعاً: تقرّر بالاتفاق أنه من الآن فصاعداً، كل التبرّعات التي ترسل باسم المجاهدين بواسطة، أم باسم أي شخص كان من زعماء المجاهدين، تودَع إلى البنك العربي في عمّان لتوزَّع على أطفال المجاهدين بمعرفة الأعضاء التي تنتخبهم اللجنة من بينها لهذه المهمة.

خامساً: المجاهدون عموماً يشكرون من صميم قلوبهم جميع المتبرّعين الكرام والجاليات الوطنية وأصحاب الصحف العربية والجمعيات الخيرية ولجان التبرّعات لأطفال الصحراء في داخل البلاد وفي المهجر، والذين كانوا وما زالوا يناصرون إخوانهم المنكوبين ويساعدونهم على تخفيف الضائقة عنهم، ونرجو الله أن يجزيهم عن أطفال المجاهدين خير الجزاء.

وبهذه المناسبة نرجو من حضرات كل من يهمّهم أمر المجاهدين وتوحيد [...] أن يتكرموا من الآن فصاعداً بإرسال ما يتكرّم به المتبرّعون الكرام من التبرّعات رأساً إلى البنك العربي في عمّان باسم اللجنة المشار إليها.

وبالختام نرجو منه سبحانه أن يوفّقنا جميعاً لما فيه الخير.

في ٢ أيلول ١٩٣٥

التواقيع

سلطان الأطرش، محمد عز الدين الحلبي، عقله القطامي، صيّاح الأطرش، هايل سلاّم، قاسم أبو خير، علي الملحم، شكيب وهّاب، يوسف العيسمي، فرحان النبواني، عطا الله أبو سعيد، فارس أبو محمود، [...] النجم، حسين مرشد، يوسف الشوفي، صالح محمود أبو عاصي، محمد الأعور، سعيد عبيد، ملحم حماده، قاسم زهر الدين، أمين الذياب، علي الأطرش، يوسف أبو لطيف، فارس أبو حسّان، فارس مفرج، زيد الأطرش، عباس عبد [...]، محمد نبواني.

ملحق رقم ١٥

كتاب محمد عز الدين الحلبي إلى الأمير نديم آل ناصر الدين.[١]

حيفا – [illegible] ١٩٢٨

سعادة الأخ الأديب الكبير الأمير نديم ناصر الدين المحترم

وعليكم من التحية وسلامها [illegible] [illegible] ونشكر على [illegible] دعائكم
ووفقكم لما فيه الخير للأمة والوطن
تشرفت [illegible] جوابكم الكريم الدال على نبلكم وسمو عواطفكم نحو
المجاهدين وقضيتهم وعلى المجاهدين المنكوبين خاصة وإني باسم الإخوان في
[illegible] أقدم لسعادتكم الشكر الجزيل وأرجو الله أن يكثر من أمثالكم
أصحاب الحمية والغيرة الوطنية.
نعم إني [illegible] كنا ولم نزل نطمع على المبالغ المرسلة التي وردت
وترد إلى الأمير [illegible] باسم أطفال العراء أو باسم المجاهدين إلى لجنة بيروت المحترمة
وأكثرها عن طريق جريدتنا الصفاء الغراء وكثيرًا ما [illegible]
مع الأخ [illegible] أفندي [illegible] بسبب [illegible] أو صرف الشيء [illegible]
اتفقت كلمة المجاهدين [illegible] كتاب مشترك من وجوه المجاهدين [illegible]
[illegible] ونرجوه أن يرسل المبالغ الموجودة لديه إلى البنك العربي في عمان
باسم اللجنة التنفيذية لإدارة شؤون المجاهدين أو باسم أطفال المجاهدين في
العراء [illegible] لا [illegible] قبل الأمور ولا [illegible] حقيقة المجاهدين
نظرًا [illegible] أفراد في القدس وعمان [illegible] على الأخ
[illegible] فيسعون أن تتردد [illegible] إيصال
الإعانات إلى [illegible] بواسطة اللجنة [illegible]
[illegible] شيئًا [illegible] الأخ [illegible] إلى
[illegible]. أما الإعانات التي ترد عن طريق جريدة الصفاء الغراء أي طريق
سعادتكم وأسرة الصفاء فإنا نحبذ [illegible] وموافقتكم على إرسالها رأسًا إلى لجنة [illegible]

(١) من أوراق الأمير نديم آل ناصر الدين.

في عمان لتوزيع على المنكوبين من المجاهدين بمعرفة واستقامة منه واما طريقة الارسال
فهي معلومة ومحلة العنوان: اللجنة التنفيذية لادارة شؤون المجاهدين في عمان
من [illegible] افندي الماضي. والحوالة تعرف الى البنك العربي في عمان باسم
اللجنة المذكورة واذا شئتم تكون باسم سلطان باشا الاطرش ومحمد
عز الدين الحلبي وآخرين يكونون اعضاء اللجنة كما ذكرنا الى نظركم واذا شئتم
ان ترسلوا المبلغ بواسطة صديق لكم من العراق على ان يسلمه الى اللجنة
التي ذكرتها وانه وجيها عندما ترد الحوالة نقدم لحضرتكم وصل بها
مع كتاب شكر من اللجنة لكي تنشروه في صحف العراق او ترسلوه للمرسل الكريم
واذا شئتم ان تكتب اللجنة شكر او جواب للمرسل او المتبرع الكريم كذلك
نحن مستعدين لاجابة اقتراحكم من انكم فاننا نعرف انكم تقصدون الخير
لا غير انتم واذا طلب منكم الصالحات متفرقة وشئتم ان ترسل قطعا او قطعة
باسماء اصحابها لكن [illegible] والمصاعب التي تتكلفونها في سبيل
تم الخير ان تحصروها من المبلغ الوارد والتفضل بتعريفنا عنها ونكون لكم
من الشاكرين سلفا ونرجو الله تعالى يجزيكم عن المجاهدين واطفالهم خير الجزاء
وها نحن بانتظار اول حوالة ترد عن طريقكم [illegible] وفقكم.
سبب تأخرنا بالجواب لم نكن [illegible] بل ان الكتاب ورد الى عمان حال غيابنا
[illegible] وقد ارسل لي [illegible] احد اخواننا اعضاء اللجنة مع عدة كتب غيرها لاطلع عليها [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

ملحق رقم ١٦

كتاب سلطان باشا الأطرش إلى الأمير علي مصطفى الأطرش[(١)] حول تعيين محافظ على جبل الدروز بعد توقيع المعاهدة السورية الفرنسية.

أخي العزيز حفظك الله،

سلاماً واحتراماً وبعد،

أخذت كتابكم وحمدت الله على وجودكم بالصحة والتوفيق. إن الكتاب الذي بني على غير الحقيقة وهو الذي نشر في جريدة الإنشاء عن لساني لأهميه [لا أهمية] له عندي لأنه عار عن الصحة، والمجاهد الذي تحدث مع عادل بك العظمه لا شك أنه غلطان في حديثه وبما يختص في الجملة الأخيرة من الحديث. مع هذا نضرب صفحاً عرض الحائط عن صنع هكذا أحاديث يكون مصدرها لأجل غاية لا تخفى على أحد من ذوي العقول.

لقد طالعنا على صفحات صحف دمشق عن الوفد المؤلف من مايتي شخص من جبل الدروز بمعيتكم وفهمنا بعض تصريحات دارت ما بين الوفد ورئيس الجمهورية وحاشيته من المجاملاة وبما يختص في نظام جبل الدروز، فهذا منتظر من هيئة الحكومة الجديده بأن تنظر إلى ما يعود على الجبل بالفائدة في المستقبل. إنني مسرور كثير من توحيد كلمة الوفد بجعل الأمير حسن محافضاً لحكومة الجبل وإصرارهم في ذلك من حيث مصلحة البلاد العامة فقط.

الكتاب الذي تطلبوه إلى رئيس الجمهورية هاشم بك الأتاسي طيه وتركته بدون لصق لتطلعوا عليه ولم ممكن تقديم كتاب بغير هذه الصيغة طالما أنهم وافقوا معكم بتعيين المحافض من أبناء الجبل ومن بعد موافقتهم هذه طرئ شي يجعل المحافض من غير أبناء الجبل. بعد

(١) من أوراق الأمير علي مصطفى الأطرش.

أن نفهم السبب ووجدنا تقديم كتاب ضروري بغير هذه الصيغة إلى رئيس الجمهورية لا نتأخر. انتظروا ماذا يكون الجواب من رئيس الجمهورية وبالطبع سيكون تقديم كتابي عن طريقكم له. أنتم تأخرتم علينا كثير في المخابره بعد عودتكم من عندنا وأرى أن الوقت ضيق في مخابرة من يلزم مثل هاشم بك وغيره فيما يختص بمحافضة جبل الدروز لأن جرائد سوريا تقول يوم البرلمان السوري يصدق المعاهدة تباشر الحكومة في تعيين محافضي جبل الدروز والعلويين. أكتب هذا الكتاب لكم يوم الذي البرلمان السوري يقوم بتصديق المعاهده لأن الجرائد تعلن هذا وهو يوم السبت الواقع ٢٦ كانون أول ١٩٣٦. فإن تم ذلك وكان المحافض غير الأمير حسن حسب القرار وما اتفقتم عليه [...] ويكون موقفنا بعد انتهاء الأمر ومراجعتنا بعد فوات الأوان. فعلى كل حال ننتظر الإفادة منكم بعد تصديق المعاهده من البرلمان وحتى نتخذ خطة فيما يختص في انتخاب النواب الذين يكونوا من جبل الدروز لأن بحال تعيين المحافض سيبدؤا في تشكيل حكومة جبل الدروز كونوا على حذر. هذا ما لزم مع تبليغ سلامي لمن حولكم من الوطنيين في الجبل. هنا الأخين الساده علي وصيّاح يسلّمون عليكم.

واقبلوا فائق احترامى
الكرك في ١٩٣٦/١٢/٢٦

واسلم لأخيك
التوقيع
سلطان الأطرش

ملحق رقم ١٧

كتاب سلطان باشا الأطرش إلى رئيس الجمهورية السورية، هاشم الأتاسي،[1] وفيه نفي سلطان لما يشيع عنه أنصار حزب «الدفاع الوطني» الذين يعملون على إبقاء الجبل منفصلاً عن سورية، وذلك بأن سلطان مؤيد لهم.

حضرة صاحب الفخامة هاشم بك الأتاسي رئيس الجمهورية السوريه المعظم.

أود قبل كل شيء أن أكرر لفخامتكم خالص ثقتي بما رزقتم من ثقة البلاد واعتمادها وما يعلق عليكم المجاهدون من أمل في تحقيق الأماني التي لم تألوا جهداً في سبيل السعي إليها والتفاني فيها. ثم أنه لا يخفى على فخامتكم أن وفداً من جبل الدروز زارنا في عزلتنا في الكرك وكان يحمل إلينا آمال سكان الجبل وما تنطوي عليه نفوسهم وأن ذلك الوفد لأصدق معبر عن حالة أولئك السكان لأنه مؤلف من الأمير حسن الأطرش ورفيقه علي بك وقد بلغ مسامعنا أن هنالك أقوالاً تعزا [تعزى] إلينا وتخالف ما تكلم به الوفد المذكور، وقد رأيت أن أمنع التشويش والفتنة في الرأي بتصريحي لفخامتكم أن كل ما عرضه الأمير حسن وعلي بك من مطالب جبل الدروز إنما هو ما تحدثنا به في الكرك عندنا ومعنا رؤساء المجاهدين وأسئل الله أن يأخذ بيد فخامتكم إلى ما فيه الخير والنجاح للعموم بمنه تعالى وكرمه.

---

(١) نص الكتاب من أوراق زيد الأطرش، وهو خالٍ من التاريخ. وإنما من المرجّح أن يكون تاريخه في أواخر آذار أو أوائل نيسان ١٩٣٧.

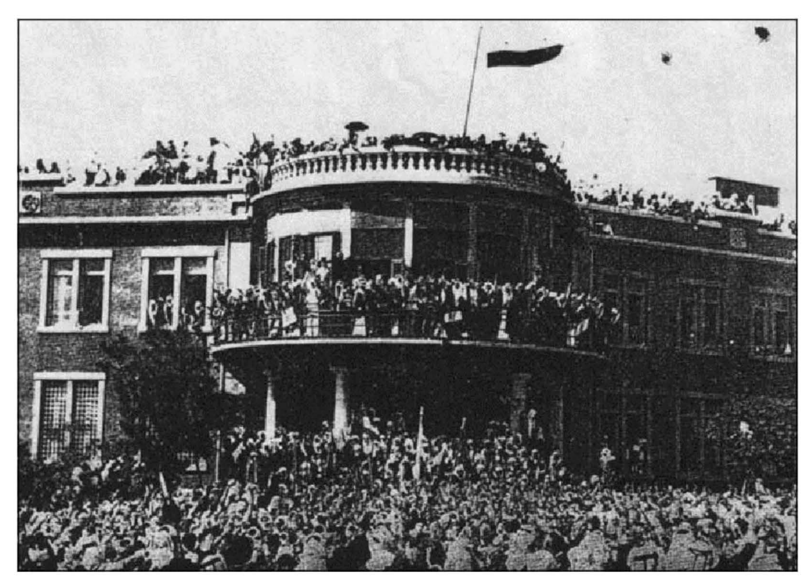
فهرس الرسوم



سلطان باشا الأطرش مع رئيس الجمهورية السورية ناظم القدسي والفريق عبد الكريم زهر الدين في سنة ١٩٦١



سلطان باشا الأطرش مع الفريق أمين الحافظ



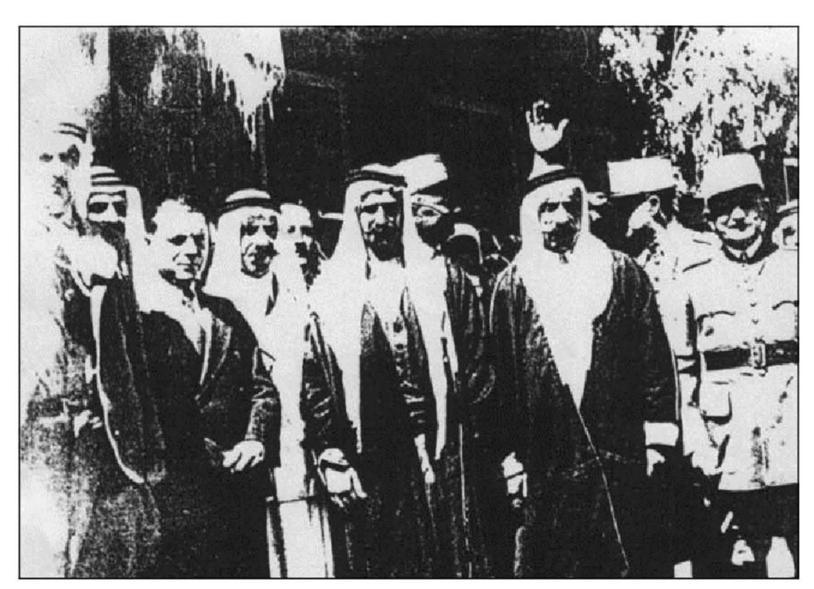
استقبال سلطان باشا الأطرش في السويداء عام ١٩٣٧
بعد صدور العفو عنه وعودته إلى البلاد حيث تبدو الجماهير في سراي السويداء وساحتها



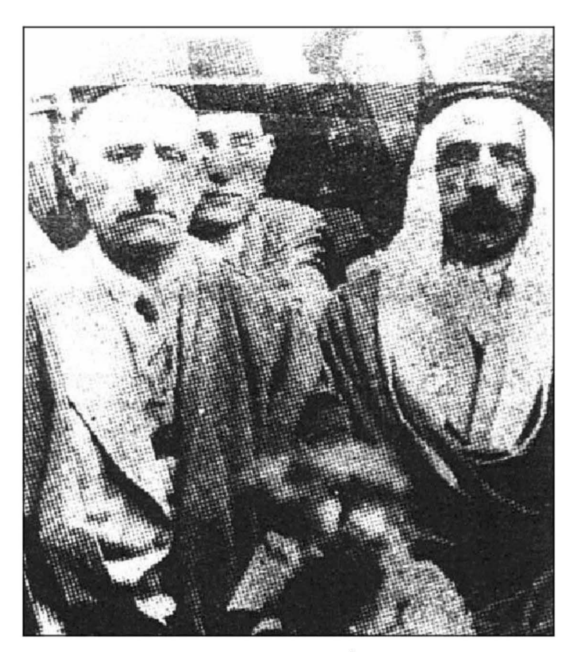
سلطان باشا الأطرش مع رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء صبري العسلي



سلطان باشا الأطرش مع الملك حسين وزيد الأطرش وعلي الأطرش وحسين مرشد



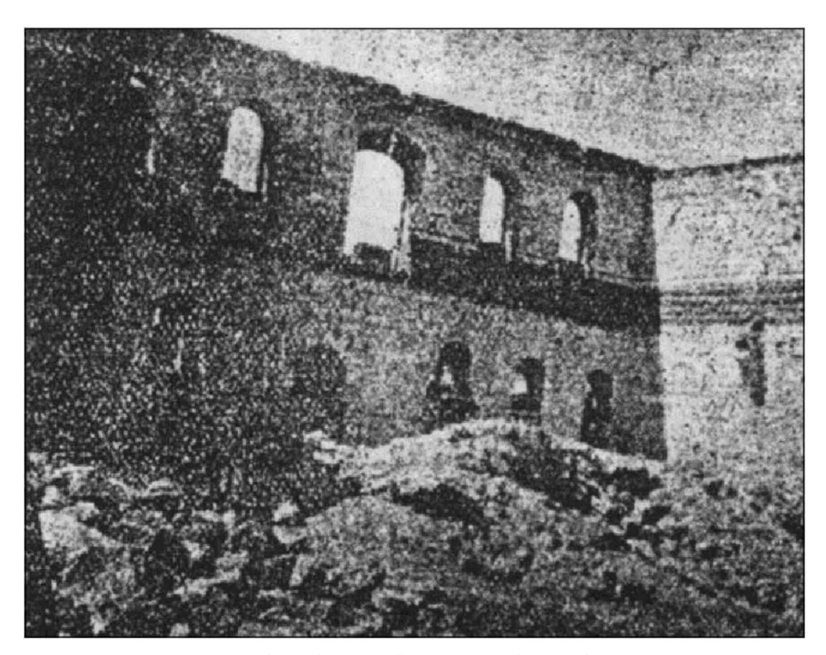
سلطان باشا الأطرش مع صيّاح الأطرش وهلال عزالدين وأوليفه روجيه



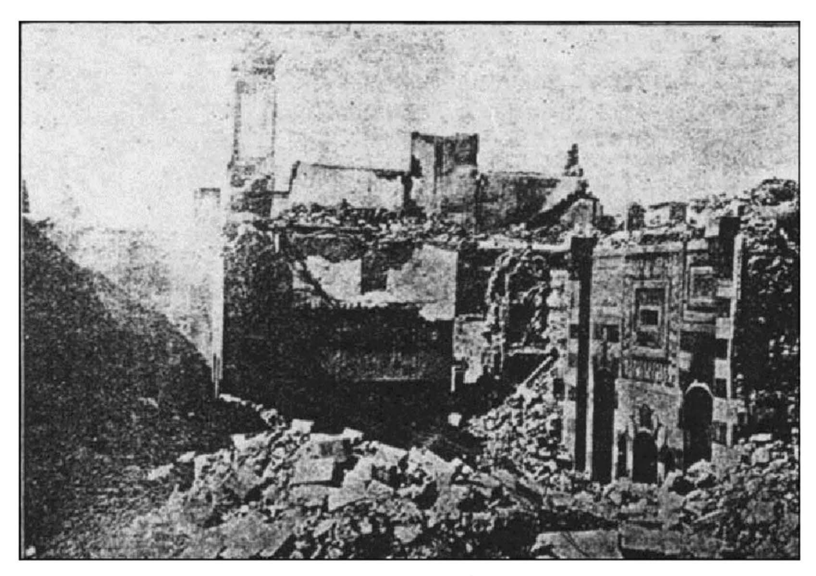
سلطان باشا الأطرش مع عبد الرحمن الشهبندر



سلطان باشا الأطرش مع صياح الأطرش ومتعب الأطرش وصبري العسلي



منظر قلعة السويداء بعد تهدّمها إبّان الثورة السورية



قصر العظم في دمشق بعد تهدّمه جراء القصف الفرنسي إبّان الثورة السورية

فهرس الأعلام

ـ أ ـ

- ب -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

ـ ذ ـ

ـ ر ـ

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- غ -

ـ ف ـ

ـ ق ـ

- ك -

- ل -

- م -

– ن –

ـ هـ ـ

- و -

- لا -

- ي -

فهرس الأماكن

- ت -

- ث -

- ج -

- خ -

- د -

- ص -

- ض -

- ط -

- غ -

ـ ف ـ

ـ ل ـ

- ن -

- لا -

- ي -

مكتبة البحث

الوثائق

- وثائق مركز الوثائق التاريخية في دمشق.
- وثائق وزارة الخارجية الفرنسية

ـ Ministère des affaires étrangères. Paris serie E levant 1918-1940 Syrie - Liban (M.A.E).

- وثائق جيش الشرق الفرنسي (Armeé du levant (A.L.
- وثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office (F.O.
- وثائق من السادة الآتية أسماؤهم:
- حسني صخر (أوراق محفوظة عند ولده مأمون).
- زيد الأطرش.
- سعيد أبو الحسن.
- صيّاح الأطرش (أوراق محفوظة عند ولده عبدي).
- عقلة القطامي (أوراق محفوظة عند ولديه سليم وسلطان).
- محمد عز الدين الحلبي (أوراق محفوظة عند جاد الله عز الدين الحلبي).
- نديم آل ناصر الدين.
- وثائق متفرقة

المخطوطات

- سلطان الأطرش، مذكرات، تحقيق يوسف الدبيسي وصلاح مزهر.
- صيّاح الأطرش، مذكرات.
- صيّاح النبواني، مذكرات.

• قاسم القضماني، مذكرات.
• محمد عز الدين الحلبي، بيان عن الثورة السورية الكبرى.
• محمد القلعاني، مذكرات.
• يوسف العيسمي، مذكرات.

المصادر والمراجع بالعربية

• أبو الحسن، صالح عمّار، ديوان الثورة السورية الكبرى لعام ١٩٢٥، مطبعة الإتقان، بيروت، لا تاريخ للطبع.
• أبو عسّاف، أمين، ذكرياتي، لا مكان للطبع، ١٩٩٦.
• أبو عينين، مخايل سليم، صراع الحزم والظلم، البرازيل، ١٩٦٤.
• أبو فخر، فندي، تاريخ لواء حوران الاجتماعي (السويداء ـ درعا ـ القنيطرة ـ عجلون) ١٨٤٠- ١٩١٨، دمشق، ١٩٩٩.
• أبي راشد، حنّا، جبل الدروز، منشورات مكتبة الفكر العربي ومطبعتها، بيروت، لبنان ١٩٦١.
• أرسلان، الأمير شكيب، سيرة ذاتية، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٩.
• أرسلان، الأمير عادل، مذكرات (ثلاثة أجزاء) تحقيق يوسف إيبش، الدار التقدمية للنشر، بيروت، ١٩٨٣.
• إسماعيل، عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨، الجزء الخامس، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت ١٩٧٠.
• الأطرش، سلطان، مذكرات (جزءان)، مطبعة الشرق العربية، القدس ١٩٧٩.
• الأطرش، شبلي، ديوان في الشروقي والزجل، مطبعة الاتحاد الشرقي، دمشق ١٩٥٠.
• آل صفا، محمد جابر، تاريخ جبل عامل، دار متن اللغة، بيروت (لا تاريخ للطبع).
• الأمين، علي مرتضى، صادق حمزة الفاعور، دار آسيا للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٥.

- بردى (جريدة دمشقية)، سورية بين عهدين، كتاب صدر عن الجريدة المذكورة، لا تاريخ للطبع.
- بزّي، مصطفى محمد، جبل عامل في محيطه العربي ١٨٦٤-١٩٤٨، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، بيروت ١٤١٣ه/١٩٩٣م.
- البعيني، حسن أمين، جبل العرب، صفحات من تاريخ الموحّدين الدروز، دار النهار للنشر، بيروت، منشورات عويدات، بيروت ـ باريس، ١٩٨٥.
- ــــ، دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٣، دراسة في تاريخهم السياسي، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت ١٩٩٣.
- ــــ، سلطان باشا الأطرش، مسيرة قائد في تاريخ أمّة، منشورات لجنة الإعلام، الإدارة المدنية في الجبل، لبنان ١٩٨٥.
- بنوت، جهاد، أدهم خنجر ١٨٩٥- ١٩٢٣، الحركة الثقافية في لبنان، جمعية أدهم خنجر الاجتماعية، لبنان ١٩٩٨.
- بيهم، محمد جميل، العهد المخضرم في سوريا ولبنان ١٩١٨-١٩٢٢، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٨.
- التامر، رضا، ذكريات، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٧.
- الجزائري، محمد سعيد، مذكراتي عن القضايا العربية والعالم الإسلامي، دار اليقظة العربية، دمشق ١٩٦٨.
- الجندي، أدهم، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، مطبعة الاتحاد، دمشق ١٩٦٠.
- حديفة، عارف، وسيف الدين القنطار، شكيب وهّاب ١٨٩٠-١٩٨٠ سيرة كفاح، لا مكان للطبع، ١٩٩٩.
- حرب الجبل، منشورات المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٧.

• حزب البعث العربي الاشتراكي، نضال حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٣- ١٩٨٠، دمشق ١٩٨٣.
• حسن، نجاة قصّاب، جيل الشجاعة حتى عام ١٩٤٥، المذكرات «٢» مطابع ألف باء، دمشق الطبعة الثانية ١٩٩٤.
• الحصري، ساطع، يوم ميسلون، دار الاتحاد، بيروت، لا تاريخ للطبع.
• الحكيم، حسن، مذكراتي، صفحات من تاريخ سوريا الحديث ١٩٢٠- ١٩٢٥، الجزء الأول، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٥.
• ـــــ، عبد الرحمن الشهبندر، حياته وجهاده، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٨٥.
• الحكيم، حسين، لغة الانقلابات من ١٩٤٦ إلى ١٩٦٦، مطبعة الداودي، دمشق ١٩٩٩.
• الحكيم، يوسف، سورية والانتداب الفرنسي، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٣.
• حماده، مهيب، تاريخ علاقة البقاعيين بالسوريين، الجزء الأول، طبعة ١٩٨٢.
• حيدر، رستم، مذكرات، تحقيق نجدة صفوت، الدار العربية للموسوعات، بيروت ١٩٨٨.
• الخوري، بشارة، حقائق لبنانية (ثلاثة أجزاء)، منشورات مجلة «أوراق لبنانية»، بيروت ١٩٦٠.
• الخوري، رشيد سليم (الشاعر القروي) ديوان الشاعر القروي (جزءان)، دار المسيرة، بيروت ١٩٧٨.
• داغر، أسعد، مذكراتي على هامش القضية العربية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، لا تاريخ للطبع.
• دروزة، محمد عزّة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها (جزءان)، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٥٩.

• الريّس، منير، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، الثورة السورية الكبرى، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٩.
• الزعيم، محمد سعيد، مع ثورة حماه لسنة ١٩٢٥ وفي غياهب سجونها، مطبعة الضاد، حلب ١٩٦٢.
• زهر الدين، عزت، المجاهدون الدروز في عهد الانتداب، مؤسسة التراث الدرزي، لندن، المملكة المتحدة، ٢٠٠٤.
• زين، زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٧.
• سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، تاريخ مفصّل جامع للقضية العربية في ربع قرن (ثلاثة أجزاء) مكتبة مدبولي، القاهرة، لا تاريخ للطبع.
• السفرجلاني، محيي الدين، تاريخ الثورة السورية، دار اليقظة العربية، دمشق ١٩٦١.
• السكاكيني، خليل، يوميات بعنوان «كذا أنا يا دنيا»، المطبعة التجارية، القدس ١٩٥٥.
• سليقة، غالب، تاريخ حاصبيا وما إليها إمارةً وتراثاً ومقامات، المطبعة العصرية، صيدا، لبنان ١٤١٦ه/١٩٩٦م.
• سورية الشهيدة، سلسلة فظائع ارتكبتها مدنية القرن العشرين في ديار الشام. تقرير تلقته اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بمصر، المطبعة العربية بمصر.
• الشمالي، فؤاد، أساس الحركات الشيوعية في البلاد السورية اللبنانية، مطبعة الفوائد، بيروت ١٩٣٥.
• الشهبندر، عبد الرحمن، مذكرات الزعيم الشهيد الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، ثورة سورية الكبرى، أسرارها وعواملها ونتائجها، دار الجزيرة للصحافة والنشر، عمّان، لا تاريخ للطبع.
• صعب، محمود خليل، قصص ومشاهد من جبل لبنان، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بيروت ١٩٨٠.

• طلاس، مصطفى، الثورة العربية الكبرى، دار الشورى، بيروت، الطبعة الثالثة، لا تاريخ للطبع.
• العاص، محمد سعيد، الأيام الحمراء، دار الجزيرة، عمّان ١٩٢٨.
• ـــــ، صفحة من الأيام الحمراء، مطبعة دار الأيتام الإسلامية، القدس ١٩٣٥.
• عبد الله بن الحسين، حقبة من تاريخ الأردن، الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٨٥.
• عبيد، سلامه، الثورة السورية الكبرى على ضوء وثائق لم تُنشَر بعد، دار الغد، بيروت ١٩٧١.
• عبيد، علي، ربابة الثورة، طبعة ثانية، لا مكان للطبع وتاريخه.
• عبيدات، محمود، أحمد مريود ١٨٨٦ - ١٩٢٦ قائد ثورة الجولان وجنوب لبنان وشرق الأردن، رياض الريّس للكتب، لندن - بيروت ١٩٩٧.
• ـــــ، الدور الأردني في النضال العربي السوري ١٩٠٨ - ١٩٤٦، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان ١٩٩٧.
• العظم، خالد، مذكرات (ثلاثة أجزاء) الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٣.
• عقيل، فريد، الثورة أو سلطان الأطرش، نشر نعمان حرب، السويداء (جبل العرب) لا تاريخ للطبع.
• العمري، صبحي، أوراق الثورة العربية (ثلاثة أجزاء) رياض الريّس للكتب والنشر، لندن - قبرص ١٩٩١.
• العيسمي، شبلي، وآخرون، التعريف بمحافظة جبل العرب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي في الجمهورية العربية السورية، دمشق ١٩٦٢.
• غصن، فؤاد، مذكراتي خلال قرن، دار الريحاني، بيروت، لا تاريخ للطبع.
• الغصين، فايز، مذكراتي عن الثورة العربية (جزءان) مطبعة الترقّي، دمشق ١٩٣٠.

- فرنسيس، سعيد، بنو معروف في ساحات المجد، مطبعة دارالكتب، لبنان، لا تاريخ للطبع.
- فغالي، جورج، تاريخ جيش المشرق في لبنان ١٩١٩ - ١٩٢١، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٧.
- فنصه، نذير، أيام حسني الزعيم، ١٣٧ يوماً هزّت سورية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٣م.
- قاسمية، خيّرية، الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨- ١٩٢٠، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٢.
- ـــــ، الرعيل العربي الأول، حياة وأوراق نبيه وعادل العظمه، رياض الريّس للكتب والنشر، لندن ١٩٩١.
- قاضي، نيقولاوس، أربعون عاماً في حوران وجبل الدروز، مطبعة القدّيس بولس في حريصا، لبنان ١٩٧٢.
- القاوقجي، فوزي، مذكرات (جزءان) إعداد خيّرية قاسمية، دار القدس، بيروت ١٩٧٥.
- قدري، أحمد، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق ١٩٥٦.
- قرقوط، ذوقان، تطوّر الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠- ١٩٣٩، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٥.
- قلعجي، قدري، جيل الفداء، قصة الثورة الكبرى ونهضة العرب، دار الكاتب العربي، لا تاريخ للطبع.
- كرد علي، محمد، خطط الشام (ستة أجزاء) دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٠.
- الكيالي، عبد الوهّاب، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٣.
- اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، تقرير مقدّم إلى عصبة الأمم.
- مزهر، صلاح، ثوار من بلادي، مؤسسة العلاقات الاقتصادية والقانونية، دمشق، لا تاريخ للطبع.

- معروف، محمد، أيام عشتها ١٩٤٩- ١٩٦٩، الانقلابات العسكرية وأسرارها في سورية، رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت ٢٠٠٣.
- المعلّم، وليد، سورية ١٩١٦- ١٩٤٦، دار طلاس، دمشق ١٩٨٨.
- مكتب مشيخة العقل لدروز لبنان، للتاريخ ١٩٥٤.
- الملحم، إسماعيل، وآخرون، سويداء سورية، موسوعة شاملة عن جبل العرب، منشورات دار علاء الدين، دمشق ١٩٩٥.
- موسى، سليمان، الحركة العربية، المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨- ١٩٢٤، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٧.
- ـــــ، الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمّان ١٩٩٢.
- ـــــ، دراسات في تاريخ الأردن الحديث، وزارة الثقافة في المملكة الأردنية الهاشمية، عمّان ١٩٩٩.
- ـــــ، الثورة العربية الكبرى، وثائق وأسانيد، بيروت ١٩٧٠.
- النجار، عبد الله، بنو معروف في جبل حوران، المطبعة الحديثة، دمشق ١٩٢٤.
- نويهض، عجاج، رجال من فلسطين، منشورات فلسطين المحتلّة، مطابع الكرمل، بيروت ١٩٨١.

المصادر والمراجع المترجمة إلى العربية

- أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٨.
- بركهاردت، جون لويس، رحلات في سورية، ترجمها سلامه عبيد بعنوان «جبل حوران في القرن التاسع عشر»، مكتبة حرب للطباعة والنشر، لا تاريخ للطبع.
- تيموفييف، إيغور، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، ترجمة خيري الضامن، دار النهار، بيروت ٢٠٠٠.

• خوري، فيليب، سوريا والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية ١٩٢٠- ١٩٤٥، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٧.
• دافيه، ميشال كرستيان، المسألة السورية المزدوجة، سوريا في ظل الحرب العالمية الثانية، ترجمة جبرائيل بيطار، دار طلاس، دمشق ١٩٨٤.
• ديغول، شارل، مذكرات، النفير والوحدة، ترجمة عبد اللطيف شرارة، والخلاص، ترجمة خليل هنداوي وإبراهيم مرجانة، منشورات بحر المتوسط وعويدات ١٩٨٢ - ١٩٨٣.
• سيل، باتريك، الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دار الكلمة للنشر، بيروت ١٩٨٠.
• شيبلر، برجيت، انتفاضات جبل الدروز ـ حوران ـ من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال ١٨٥٠-١٩٤٩، دراسة انتروبولوجية ـ تاريخية، ترجمة هايل معروف وآخرين، دار النهار ٢٠٠٤.
• عزيز بك، مذكرات، الاستخبارات والدولة العثمانية، ترجمة فؤاد ميداني، بيروت ١٩٣٣.
• كوبلاند، مايلز، لعبة الأمم، ترجمة مروان خير، انترناشنال، بيروت ١٩٧٠.
• كوبلنز، بول، سكوت سراي، ترجمة فريدريك زريق، مطبعة ابن زيدون، دمشق ١٩٣٦.
• لنشوفسكي، جورج، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية (جزءان) ترجمة جعفر الخياط، دار الكشاف، بغداد ١٩٥٩.
• لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٠.
• ـــ، الحرب الوطنية التحررية في سوريا ١٩٢٥ - ١٩٢٧، نقله إلى العربية د. محمد دياب، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٧.

• لورنس، ت، أ، أعمدة الحكمة السبعة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
• لونغريغ، ستيفن هامسلي، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٨.
• هونتزيجر، الجنرال، الكتاب الذهبي لجيوش الشرق ١٩١٨- ١٩٣٦، ترجمة إدوار البستاني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٨٣.

المصادر والمراجع بالأجنبية

• Andrèa, Le Général, La Révolte Druze et l'insurrection de Damas 1925- 1926, Paris 1937.
• Arida Mgr Antoun Boutros, Le Liban et la France, Documents publiés par le Patriarche Maronite, Beyrouth 1936.
• Bonardi, Pierre, L'imbroglio syrien, Paris 1927.
• Bouron, N. Capitaine, Les Druzes, Histoire du Liban et de la montagne Haouranaise, Paris 1930.
• Carbillet G, Au Djebel Druse, choses vues et vécues, Paris 1929.
• Catroux, le général, Deux Missions en Moyen Orient 1919 - 1922, Au Levant avec Gouraud 1920- 1922, Paris 1957.
• De Beauplan, Robert, où va la syrie, Paris 1929.
• Doty, Bennet, j, The legion of the Dammed, London 1928.
• Gaulis Meme B.G, La Question arabe, Paris 1930.
• La Mazière, Pierre, Partant pour la Syrie, Paris 1936.
• Lawrence, T. E, les sept piliers de la sagesse, traditions intégrale par Charles Mauron, Payot, Paris 1938, P. 802, 803.
• Poulleau, Alice, A Damas sous les bombes, Paris 1926.
• Ristelhueber, Réné, Traditions Françaises au Liban, Paris 1918.
• Sfer, Abdallah, Le Mandat Francais et les traditions Francaises en Syrie et au Liban, Paris 1922.
• Tharaud, Jerome et Jean, Alerte en Syrie, Paris 1937.

الأطروحات

• الصمد، قاسم، تاريخ الضنّية السياسي بين ١٩٢٠- ١٩٧٢، أطروحة دكتوراه في التاريخ ـ حلقة ثالثة ـ قُدّمت إلى الجامعة اليسوعية في بيروت سنة ١٩٨٥.

المقالات في المجلّات والصحف

- أبو عز الدين، سليمان، «توطّن الدروز في حوران» مجلة «الكلّية» في الجامعة الأميركية (بيروت)، عدد تشرين الثاني ١٩٢٥.
- أرسلان، الأمير شكيب، «فؤاد كليم على فؤاد سليم»، جريدة «الشورى»، عدد ٨ يناير (كانون الثاني ١٩٢٦).
- البعيني، حسن أمين، «خمسة وسبعون عاماً على الثورة السورية الكبرى وامتدادها إلى لبنان»، جريدة «المستقبل»، عدد ٦ كانون الأول ٢٠٠٠.
- ربّاط، إدمون، «الثورة السورية الكبرى»، ترجمة د. محمد المجذوب، مجلة «تاريخ العرب والعالم»، العدد ٥٥، أيار ١٩٨٣.
- زعيتر، أكرم، «سلطان باشا في أربعينه»، جريدة «الشرق الأوسط»، عدد ١٨ أيار ١٩٨٢.
- مزهر، صلاح، مقالة عن سلطان باشا الأطرش، جريدة «الجبل» عدد ١٦ نيسان ١٩٨٢.
- Catroux LT colonel, Le Mandat Francais et son application à l'état de Damas, Paris, Revue politique et parlementaire 1922

الصحف بالعربية والأجنبية

- الأحرار، الاستقلال، الاستقلال العربي، الأنباء، الأهرام، البشير، البلاغ، البيان (بيروت)، البيان (الولايات المتحدة الأميركية)، البيرق، بيروت، التلغراف، الجبل، زحلة الفتاة، الشباب (القاهرة)، الشعب، الشورى، الصحافي التائه، صدى الشمال، الصفاء، العاصمة، لسان الحال، المقطّم، النهار، نهضة العرب.
- L'Echo de Paris, l'Humanité, le Temps, the Times.

المجلات

- الأحرار المصوّرة، روز اليوسف، العرفان، الضحى، المعرض، المقتبس، المنار، المنبر.

النشرات الرسمية

- الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية.
- النشرة الرسمية للأعمال الإدارية في المفوضية العليا للجمهورية الفرنساوية.
- Haut Commissariat de la république francaise en syrie et au liban.

المقابلات الشخصية

- أبو شقرا، محمد: شيخ عقل دروز لبنان ومعاصر للأحداث منذ الثورة السورية الكبرى.
- أبو صالح، هاني: مجاهد في الثورة السورية الكبرى.
- أبو كامل، سعيد: مجاهد في الثورة السورية الكبرى.
- الأطرش، زيد: شقيق سلطان باشا الأطرش، وأحد قادة الثورة السورية الكبرى، ونائب في المجلس النيابي السوري.
- الأطرش، سلطان: صاحب الترجمة.
- الأطرش، علي مصطفى: نائب في المجلس النيابي السوري، وزعيم «الشباب الوطني» في جبل العرب، ومعاصر للأحداث منذ الثورة السورية الكبرى.
- الأطرش، مصطفى محمد: ابن أخي سلطان باشا الأطرش، وعقيد في الجيش السوري.
- الأطرش، منصور: ابن سلطان باشا الأطرش، معاصر للأحداث منذ الثورة السورية الكبرى، وأحد مسؤولي حزب البعث العربي الاشتراكي سابقاً.
- البتديني، سلمان: معمَّر صاحب معلومات.
- بشنق، توفيق محمد: معمَّر صاحب معلومات.
- الحسنية، خزاعي: صاحب معلومات.
- الحلبي، جاد الله عز الدين: صاحب معلومات ومعاصر للحوادث منذ الثلاثينات.
- الحلبي، جادو عزالدين: معمَّر صاحب معلومات.

- الحلبي، نجيب سعيد عز الدين: مجاهد في الثورة السورية الكبرى.
- حمادة، أنور: معمَّر وصاحب معلومات.
- حمادة، قحطان: نائب في المجلس النيابي اللبناني.
- الداود، سليم: نائب في المجلس النيابي اللبناني.
- رضوان، جميل سليمان: مجاهد في الثورة السورية الكبرى.
- رضوان نايف مرشد: مجاهد في الثورة السورية الكبرى.
- زهر الدين، شفيق: صاحب معلومات.
- سلّوم، حسن: مجاهد في الثورة السورية الكبرى.
- شمس، بهجت: من أعيان حاصبيا، معاصر للأحداث منذ الثورة السورية الكبرى.
- صيموعة، فندي أحمد: معمَّر مواليد ١٨٨٥، صاحب معلومات.
- العقباني، حسين سليمان: صاحب معلومات.
- العقباني، مزيد علي: مجاهد في الثورة السورية الكبرى.
- غبريل، سعيد نسيب: صاحب معلومات.
- فلحوط، فايزة: معمّرة، معاصرة للأحداث منذ أوائل القرن العشرين.
- القضماني، قاسم: مجاهد في الثورة السورية الكبرى.
- القنطار، علي سيف الدين: صاحب معلومات.
- قيس، فيصل نجيب: الكاتب العدل وصاحب معلومات.
- اللبّان، وهبه كرباج: وجيه جرمانا ومجاهد في الثورة السورية الكبرى.
- معمرون ثقات.
- مهنّا، علي: مجاهد في الثورة السورية الكبرى.
- ناصر الدين، سليم: مجاهد في الثورة السورية الكبرى.
- نصّار، عقاب سليمان: صاحب معلومات.
- نصر، محمود محفوظ: مجاهد في الثورة السورية الكبرى.
- هاني، جودت: صاحب معلومات.
- الهبري، قاسم: مجاهد في الثورة السورية الكبرى.
- وهّاب، عارف: معمَّر معاصر للأحداث منذ الثورة السورية الكبرى.

المحتويات